

الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي رحمه الله

(جمعاً ودراسة)



مهنا سالم سعيد مرعي

الرسائل والمسائل العقدية
المنسوبة
للإمام الشافعي رحمه الله

الرسائل والمسائل العقدية
المنسوبة
للإمام الشافعي رحمه الله

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ﴾ [الحج: ٣٨]

الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة

للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(جمعاً ودراسةً)

جمعها ودرسها

مهنا سالم سعيد مرعي

الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة
للإمام الشافعي رحمه الله
مهنا سالم سعيد مرعي

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ/٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١]

أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فإن من سُنَّة الله تعالى أن جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويُبصّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائهٍ هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم!.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين.

ألا وإن من هؤلاء العدول، وورثة الرسول، العالم القرشي، والإمام المطلبي، ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد كان معروفاً بالثبات على الدين، وصحة العقيدة، وسلامة المنهج، فلم يؤثر عنه قط أنه تكلم بشيء من الأهواء.

لا يعرف له نظير من علماء الإسلام في فقه الكتاب والسُّنَّة، ونفوذ النظر فيهما، ونفاذ البصيرة، ودقة الاستنباط، وسرعة الاستحضار، بالإضافة إلى قوة الحجة في المناظرة، وسرعة الأجوبة الباهرة، كل ذلك محلى بفصاحة اللسان، ونصوع البيان.

ولذلك كَثُرَ على مرِّ الأزمان مُدّاحه، وانتشر في الآفاق أتباعه.

ولما كان كذلك انتسب إليه من ليس على طريقته، وانتحل مذهبه من خالف شرعته، فحصل ـ ولا بد ـ أن نُسِب إليه ما لم يعتقده، وقوّلوه ما لم يقله.

فكان لزاماً على أهل الحق والسُّنَّة، وأتباع الحنيفية السمحة، أن يبينوا حال هذا المنسوب، ويبينوا الصحيح منه من المكذوب.

وذلك أداءً لبعض حق هؤلاء الأئمة علينا، وانتصاراً للحق الذي أنزل إلينا.

ولما كان من متطلبات مرحلة الماجستير في تخصص العقيدة أن يقدم الطالب بحثاً يتناسب مع التخصص، فقد وفقني الله ـ وله الحمد وله الشكر ـ إلى اختيار هذا الموضوع «**الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام**

الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ **ـ جمعاً ودراسة ـ»**، وقد كان لاختيار هذا البحث أسباب عدة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

هناك عدة أسباب تبرز أهمية الموضوع، ودعتني لاختياره، أُجملها في النقاط الآتية:

١ ـ التمييز بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والسُّنَّة والبدعة، وهذا مطلب شرعي، يؤيده قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

٢ ـ الإسهام ـ ولو بجهد مقل ـ في الدفاع عن هذا الإمام الجليل، وتبرئته مما نُسِب إليه قصداً أو خطأً، سواء كانت هذه النسبة من محبٍ أو شانئ.

٣ ـ إنكار المذهب التلفيقي ـ وهو الانتساب إلى الإمام الشافعي في الفروع وإلى الأشعري في الأصول ـ، وإقامة الحجة على أصحابه، وبيان أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن كذلك، بل كان في اعتقاده على ما كان عليه السلف، وأن الأشعرية جاءت من بعده، فلا يصح الانتساب إلى الإمام الشافعي مع مخالفته في أهم مسائل أصول الدين.

٤ ـ رغبتي في الاطلاع على ما تركه هذا الإمام من ثروة علمية كبيرة، وما كتبه عنه أصحابه ومحبّوه من أهل السُّنَّة، وبالأخص في جانب المعتقد.

٥ ـ تنوع موضوعات البحث ومسائله، وتنوع تناولها، فتارة يتناول دراسات إسنادية، وتحقيقات تراثية، وتارة يعرض لمسائل موضوعية، وأخرى جزئية، وفي أبواب شتى من أبواب المعتقد كالتوحيد والصفات والإيمان والقدر والسلوك وغيرها، فكان البحث في هذا الموضوع جامع بين دراسة الموضوعات وتحقيق التراث، وهذا وحده كفيل ـ إن شاء الله ـ ببيان أهمية الموضوع وشموله.

٦ ـ لم يستقصِ أحدٌ ـ حسب علمي ـ في جمع هذه الرسائل والمسائل التي تنسب لهذا الإمام إلا ما كان نزراً يسيراً مفرقاً في بعض الكتب والرسائل العلمية، كما سيأتي بيانه في الدراسات السابقة.

المنهج العام للبحث:

قد حاولت ـ جاهداً ـ جمع المادة العلمية جمعاً استقرائيّاً تاماً لكل ما هو منسوب إلى الإمام الشافعي في العقيدة، ومع ذلك أجزم أني لم أحط بكل ما هو منسوب إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب العقيدة، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وقد استخدمت في بحثي منهجين، وهما:

١ ـ **المنهج الاستقرائي**: حيث قمت باستقراء وجمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث، وتنظيمها، وعرضها من نواحٍ عدة في كل فصل بما يناسبه؛ وذلك بقصد ضم النظير إلى نظيره، واستيعاب مادة البحث.

٢ ـ **المنهج التحليلي**: قمت بدراسة ونقد كل تلك الرسائل والمسائل المذكورة في البحث، ودراسة مدى صحة نسبتها للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ودراسة محتواها والنظر فيما إذا كان موضوع تلك الرسائل والمسائل يوافق المشهور من عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أم لا.

عملي في البحث:

ويتلخص عملي في هذه الرسالة في النقاط الآتية:

١ ـ اجتهدتُ في الوقوف على كل رسالة عقدية منسوبة للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم قمت بدراستها، والتحقق من صحة نسبتها إليه.

٢ ـ شرطي في اعتبار كونها رسالة أن تجمع مسائل عدة في باب واحد، أو أبواب عدة من أبواب العقيدة، فإن كان قولاً في مسألة معينة فقط، فلا أذكره ـ ما لم يدونه الإمام الشافعي في رقعة تخصه ـ؛ لأنه حينئذٍ يكون قولاً في هذه المسألة، وليس رسالة.

٣ ـ وضعت لنفسي معاييرَ خاصة في الحكم بثبوت هذه الرسائل إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن انتفتْ حكمتُ بعدم ثبوتها، وأكتفي بورود أحد هذه المعايير، ولا أشترط اجتماعها، وهذه المعايير هي:

أ ـ رواية الرسالة بالسند إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ب ـ أن يذكرها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن كتبه الأخرى الثابتة عنه.

ج ـ أن يذكرها العلماء والمترجمون للإمام الشافعي رحمه الله على أنها ضمن مؤلفات الشافعي، أو ينقلوا شيئاً من مادتها، شريطة أن يكون هذا المنقول موافقاً للمشهور من عقيدة الإمام الشافعي رحمه الله.

وهناك معايير أخرى استشهد بها إن وجدت، ولا أعتمد عليها استقلالاً، منها:

أ ـ أن يذكر اسم المؤلف في آخر الرسالة، وهذا من لطائف الإشارات.

ب ـ المطابقة بين محتوى الرسالة والخلفية العلمية للمؤلف، وهذا لا يكون إلا لمن أدام النظر في كتب الشافعي، حتى تكونت لديه ملكة بأسلوبه.

ج ـ اعتبار التواريخ الواردة في الكتاب ومطابقتها بعصر المؤلف.

د ـ عدم تشكيك أحد من العلماء المعتبرين في نسبة الرسالة إليه.

ومثل هذه القرائن أرى أنه لا حصر لها؛ وذلك بحسب الحال والمعطيات التي تحفُّ كل رسالة، وقد ذكرتُ جملةً منها في تمهيد الفصل الأول.

٤ ـ اجتهدتُ في الوقوف على مخطوط كل رسالة، حتى ولو كانت مطبوعة؛ لأمرين:

أ ـ لتلافي التصرف الذي يقع من قبل بعض المحققين أو النساخ في اسم الكتاب، أو في ضبط نصه، أو في حذف إسناده ونحو ذلك.

ب ـ وللوقوف على بعض الفوائد الزائدة، كتاريخ النسخ ونحوه؛ الذي بدوره يساعد على معرفة مدى قرب الرسالة من عصر المؤلف، ونحوها من الأمور المهمة.

فإن تعذر الوقوف على المخطوط اكتفيت بالمطبوع.

٥ ـ ضممتُ كل رسالة مع نظيرتها حتى صارت على أربع مجموعات: (رسائل ثابتة) و(رسائل غير ثابتة) و(رسائل متوهمة) و(رسائل مفقودة).

٦ ـ قمت في الرسائل الثابتة بكتابة الآيات بالرسم العثماني وعزوها إلى سورها وأرقامها، وقمت بتخريج وتحقيق الأحاديث، عدا ما كان في

الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بعزوه، وكذلك شرحتُ الغريب من اللغة، وعرّفت بالأعلام الواردة في أثناء الرسائل عدا:

أ ـ المشهورين؛ كالعشرة المبشرين بالجنة من الصحابة، والأئمة الأربعة ـ والشهرة أمر نسبي ـ، واستثنيت من ذلك كله الأعلام الواردة في التمهيد، فلم أترجم لأحدٍ منهم.

ب ـ المعاصرين؛ أعني بهم كل من مات بعد (١٤٠٠هـ)، أو كان حيّاً إلى الآن.

٧ ـ حرصتُ على نقل كامل متن الرسائل الثابتة، أما غير الثابتة فأنقل منها القدر الذي يكفي للتدليل على عدم صحتها؛ تلافياً للتطويل.

٨ ـ إذا أطلقت لفظ (الإمام) فأُريد به الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٩ ـ وكذلك اجتهدتُ في جمع كل ما أمكن جمعه من المناظرات العقدية التي جرت للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقمت بدراستها واستنباط فوائدها.

١٠ ـ وعلى نفس الطريقة كان جمع الأشعار المنسوبة للإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، والتي لها ارتباط عقدي.

١١ ـ وبالنسبة للمسائل فقد اقتصرت فيه على مسائل لم تصحْ نسبتها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومسائل أخرى صحيحة عنه، لكن حُملت على غير وجهها، فقمت بدراستها، وتوجيهها.

ولم أتعرض بالدراسة للمسائل الثابتة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأمرين:

١ ـ أن هذه المسائل قد أُفرِدتْ فيها كتب، ورسائل علمية.

٢ ـ أن هدف البحث الأساس هو التحقيق فيما لم تصح نسبته، أو ما كان مشكلاً في نسبته إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فالبحث في مقام الدفاع أكثر من كونه في مقام التقرير والعرض.

١٢ ـ رتّبتُ هذه المسائل على حسب ورودها في أبواب العقيدة.

١٣ ـ وكذلك جمع البحثُ الرسائلَ التي كتبت عن اعتقاد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان شرطي في هذه الرسائل أن أجمع:

١ ـ أي رسالة نصت على ذكر اعتقاد الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سواء ذكرتْ اعتقاده منفرداً، أو مقروناً مع غيره.

٢ ـ حرصت على ضبط:

أ ـ تسمية كل كتاب؛ لما يعود من وراء ذلك من بيان مناسبة وضع كل رسالة في هذا الفصل على وجه الخصوص، وفي هذا البحث على وجه العموم.

ب ـ بيان عقيدة مؤلف الرسالة باختصار؛ لدلالتها بالضرورة على مدى تأثيرها في موضوع الكتاب.

ج ـ بيان صلة ما كتبه كل مؤلف بعنوان رسالته، وموافقته لعقيدة الشافعي من عدمها.

ولأجل هذا فقد توزعت هذه الرسائل على ثلاثة مباحث كالآتي:

١ ـ رسائل في بيان عقيدة الشافعي.

٢ ـ رسائل في بيان عقيدة الشافعي، وليست كذلك.

٣ ـ رسائل مفقودة في بيان عقيدة الشافعي.

١٤ ـ ورتبت هذه الرسائل والكتب في كل مبحث حسب تاريخ وفيات مؤلفيها.

المصادر التي وقفتُ فيها على الرسائل والمسائل:

أولاً: فيما يتعلق بالرسائل:

اعتمدت في جمع هذه الرسائل على مجموعة من المصادر والمراجع، فكانت كالآتي:

١ ـ كتب الفهارس والأدلة، وهذه الكتب قد اعتمدت عليها بدرجة أساسية في الوقوف على مسميات تلك الرسائل والكتب، حيث أنظر فيها إلى ما يتعلق بترجمة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وما ينسبونه إليه من كتب ورسائل خاصة في باب الاعتقاد، مثل كتاب تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، وتاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان.

٢ ـ كتب فهارس المخطوطات لعامة مكتبات العالم، حيث أبحث في قسم المخطوطات في العقيدة والسلوك والتصوف وعلم الكلام، منقباً عما هو مخطوط منسوب إلى الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جانب العقيدة.

وكانت الفائدة القصوى من المصدرين السابقين الوقوف على أسماء الكتب المنسوبة للإمام في باب العقيدة، وأماكن وجودها في مكتبات العالم، سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة.

٣ ـ كتب التراجم والسير، فقد نظرت منها في ترجمة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ باحثاً عن ذكر أي كتاب أو رسالة تنسب إلى الإمام في جانب الاعتقاد.

٤ ـ الكتب التي عُنيت بترجمة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ خاصة، وذكرتْ مناقبَه، كالمناقب للبيهقي، وابن كثير، والرازي، وابن الأثير، وابن حجر، وغيرهم.

وقد كانت الفائدة من المصدرين الأخيرين أكبر، فمع الوقوف على اسم بعض الرسائل، أقف كذلك على قطعة منها مكتوبة، وقد تكون بإسناد آخر غير الإسناد الذي تُروى به الرسالة في المخطوط.

٥ ـ الكتب التي عُنيت بتدوين علم العقيدة، وبيان المراحل التي مرّ بها تدوين هذا العلم، وهذه الكتب لم تكن الثمرة المرجوة منها مثل سابقتها، بل أقل، فهي تقتصر على ذكر اسم الكتاب فقط، من غير ذكر أماكن وجوده، إلا بعضاً منها، فقد كان يتناول التعريف بالكتاب كاملاً، كما هو الحال في كتاب الدكتور يوسف الطريف «تدوين علم العقيدة عند أهل السُّنَّة والجماعة».

وهاهنا وقفت على مسميات هذه الرسائل فقط، ثم أتى بعد ذلك العمل الأكبر جهداً، والأكثر قيمةً، وهو الوقوف عياناً على هذه الرسائل، وحيث أن أكثرها كان مخطوطاً مما استدعى السفر إلى مظان وجود هذه المخطوطات أو بالمراسلة.

ثانياً: فيما يتعلق بالمسائل:

وقد كانت الكتب التي وقفت فيها على مسائل غير صحيحة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أو مغلوطة عليه، على صنفين:

الصنف الأول: كتب المتقدمين: وكان هذا كثيراً في الكتب التي ترجمت للإمام، وبالأخص الكتب التي كان مؤلفوها أشاعرة، أو غيرهم من المتكلمين، فتجدهم يتعسفون في تأويل نصوص عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ ليوهموا أن الشافعي قد قال بما قالوا به، ككتاب المناقب للبيهقي، وكذلك المناقب للرازي.

الصنف الثاني: كتب المتأخرين: وهذا في الكتب التي كتبت عن عقيدة الأئمة الأربعة عموماً، أو الكتب التي كتبت عن الشافعي خصوصاً، وحالهم فيها أسوأ مِن حال مَن تقدمهم في التكلف في تفسير نصوص عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ككتاب العقيدة الإسلامية عند الأئمة الأربعة لـ أ.د أبي اليزيد أبو زيد العجمي، وكتاب الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، للدكتورة نعمة بنت محمد بن عبد القادر.

الصعوبات والمشكلات:

ويمكن أن أجمل ما واجهني من صعوبات أثناء جمع المادة العلمية وتحريرها في النقاط الآتية:

١ ـ تفرّق الرسائل العقدية المنسوبة للشافعي في بطون كتب الأدلة والفهارس، الأمر الذي تطلب جهداً ووقتاً كبيرين بمطالعة الكثير منها.

٢ ـ وكذلك تفرّق هذه الرسائل في أماكن شتى من بقاع العالم، مما اضطرني إلى السفر أحياناً، والمراسلة لمكتبات عدة في العالم العربي والغربي أحياناً أخرى؛ مما كلف الكثير من الجهد والوقت والمال للوصول إلى الرسالة الواحدة.

٣ ـ أكثر هذه الرسائل مخطوط، لم يطبع بعد، فتحملت عناء طلب المخطوط والبحث عنه.

٤ ـ التصرف في أسماء الرسائل، وفي تصنيفها الفني في المكتبة الإسلامية الذي يقع من مؤلفي كتب الفهارس والأدلة؛ وقد أدى هذا التصرف إلى تعدد العناوين للرسالة الواحدة تارة، وإلى وضع عناوين لا تناسب موضوع الرسالة تارة أخرى؛ مما تتطلب بذل جهد كبير في الوقوف على حقيقة ذلك وتصحيحه.

٥ ـ تناثر المسائل المنسوبة إلى الإمام الشافعي في بطون الكتب المختلفة التصنيف، ما بين كتب عقيدة، وأصول فقه، وتاريخ وتراجم؛ مما تطلب التنقيب والتفتيش في بطون هذه الكتب.

٦ ـ فقدان بعض الرسائل، وعدم توفرها، وأصبح لا يوجد لدينا سوى اسمها؛ وتطلَّب هذا جهداً كبيراً حتى غلب على ظني أنها مفقودة.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية جامعية ـ في حدود علمي وبحثي ـ تجمع ما نسب إلى هذا الإمام الجليل من رسائل ومسائل في المعتقد، وما هو موجود في بعض الرسائل قليل، يصل إلى الرسالة أو الرسالتين، وفيما يلي أستعرض هذه الدراسات حتى يكون القارئ على اطلاع منها:

١ ـ براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة:

وهي رسالة علمية لنيل درجة (**الدكتوراه**) من قسم العقيدة من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، قدمها أستاذنا الدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي، وهي رسالة متينة بما فيها من تحرير رصين وتفنيد متين، غير أنها لما كانت تعنى بالأئمة الأربعة كلهم كان الحظ لكل إمام منها يسيراً مقابلةً مع ما هو منسوب إليه، فهي لم تتناول بالنسبة للإمام الشافعي إلا **رسالتين** فقط وهما (الفقه الأكبر) و(جزء في عقيدة الشافعي)، وقد زدت على ما ذكر **ثلاث عشرة** رسالة نسبت كذلك للإمام وهي لا تصح نسبتها.

وكذا ذكر من المسائل **سبع** مسائل زدت عليها **سبعاً وعشرين** مسألة منسوبة للإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة:

وهذه الرسالة أيضا مقدمة لنيل درجة (**الدكتوراه**) من قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قدمها الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل، وقد عقد المؤلف فصلاً في رد ما نسب إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، لكنه لم يتعرض في ذلك الفصل إلا لكتاب **واحد** فقط وهو (الفقه الأكبر)، ومن المسائل **لمسألتين** فقط وهما: نسبته للتشيع، وتجويزه للسماع، فزدت عليه **أربع عشرة** رسالة، **واثنتين وثلاثين** مسألة.

٣ ـ منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة (إلى نهاية القرن الثالث):

وهي رسالة قدمها د. ناصر بن يحيى الحنيني لنيل درجة (**الدكتوراه**) من قسم العقيدة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد ذكر جملة من رسائل الشافعي في كتابه بلغت **سبع** رسائل، واقتصر على ذكر الرسائل والكتب وعزوها إلى أماكن ذكرها في الكتب دون التعرض لها بالدراسة والتحليل وهي الزيادة التي يتناولها بحثي هذا، بالإضافة إلى زيادة عدد الرسائل، وأما المسائل فلم يتعرض لشيء منها البتة.

٤ ـ تدوين علم العقيدة عند أهل السُّنَّة والجماعة (مناهجه ومصنفاته) (من بداية القرن الرابع وحتى نهاية القرن السادس):

وهي رسالة قدَّمها د. يوسف بن علي الطريّف لنيل درجة (**الدكتوراه**) من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهذا البحث يختلف عن سابقه أنه يتتبع المؤلفات في علم العقيدة ويقوم بدراستها ببيان موضوعاتها وقيمتها العلمية، وطبعاتها، غير أنها كانت عامة في كتب المعتقد؛ لذا فهو لم يجمع ما يتعلق بالإمام الشافعي إلا **رسالتين** فقط إحداهما مطبوعة والأخرى مفقودة.

٥ ـ الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية:

وهي رسالة علمية تقدمت بها الباحثة نعمة محمد عبد القادر إلى قسم

الفلسفة من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، والحق أن هذه الرسالة قد جنت صاحبتها على الأئمة الأربعة جناية عظيمة، نسبت فيها إليهم ما هم منه براء بصريح عباراتهم، فذكرت أن الشافعي أخذ العلم عن المعتزلة وتأثر بهم، وأنه يثبت لفظ (الجهة) لله، يثبت الكلام النفساني، ويجوّز علم الكلام إذا كان لأجل الدفاع عن الدين، وأن مذهبي الكلابي والأشعري ما هما إلا امتداد للمذهب الشافعي وغير هذه من الافتراءات التي تجد تفنيدها في هذا البحث.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة: وبينت فيها (أهمية الموضوع وأسباب اختياره)، (ومنهج البحث، وخطته، وعملي فيه)، (والصعوبات والمشكلات التي واجهتني)، بالإضافة إلى (الدراسات السابقة).

التمهيد: وقد اشتمل على أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التعريف بحدود البحث.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام الشافعي، ورد بعض الطعونات في نسبه.

المبحث الثالث: المنهجية في معرفة اعتقاد الشافعي.

المبحث الرابع: خطأ الانتساب للشافعي في الفروع دون الأصول.

الفصل الأول: الرسائل والمناظرات والأشعار العقدية المنسوبة للإمام الشافعي؛ ويشمل على تمهيد وثلاثة مباحث، على النحو الآتي:

تمهيد: وسائل في معرفة نسبة رسالة ما إلى مؤلفها.

المبحث الأول: الرسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي؛ ويشتمل على أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: رسائل ثابتة (وتحته أربع رسائل).

المطلب الثاني: رسائل غير ثابتة (وتحته ثلاث رسائل).

المطلب الثالث: رسائل متوهمة (وتحته ثلاث رسائل).

المطلب الرابع: رسائل مفقودة (وتحته ثلاث رسائل).

المبحث الثاني: المناظرات العقدية المنسوبة للإمام الشافعي؛ ويشتمل على تمهيد وثمانية مطالب على النحو الآتي:

تمهيد: ويشتمل على: (منهج الإمام الشافعي في المناظرات والردود)، (وسمات مناظرات الإمام الشافعي).

المطلب الأول: مناظرته للزنادقة في وجود الله تعالى.

المطلب الثاني: مناظرته لحفص الفرد في مسألتين:

الأولى: في أن القرآن كلام الله.

الثانية: في زيادة الإيمان ونقصانه.

المطلب الثالث: مناظرته لبشر المريسي في مسائل عقدية عدة، وكانت في:

١ ـ أدلة وجود الله، ونبوة محمد ﷺ.

٢ ـ مصادر التلقي.

٣ ـ بدعة القول بخلق القرآن.

٤ ـ التعامل مع أخطاء السلف.

٥ ـ كيفية التعامل مع النصوص.

المطلب الرابع: مناظرته مع مرجئ في تأخير العمل عن مسمى الإيمان.

المطلب الخامس: مناظرته للمعتزلة في ضرورة التأويل.

المطلب السادس: مناظرته للإمام أحمد في عدم كفر تارك الصلاة.

المطلب السابع: مناظرته لإبراهيم بن إسماعيل بن علية في الاحتجاج بخبر الواحد.

المبحث الثالث: ما نسب إلى الإمام الشافعي من أشعار في الاعتقاد؛ ويشتمل على تمهيد وخمسة مطالب على النحو الآتي:

تمهيد: ويشمل: (المراحل التي مر بها تدوين شعر الإمام)، (المعايير

التي يثبت بها الشعر المنسوب إلى الإمام)، (خصائص شعر الإمام)، (الأسباب التي أدت إلى التباين والاختلاف بين الدواوين الشعرية التي تنسب إلى الإمام).

المطلب الأول: شعر في أدلة وحدانية الله.

المطلب الثاني: شعر في القدر.

المطلب الثالث: شعر في بعض مسائل الاعتقاد.

المطلب الرابع: شعر في ذم الكلام.

المطلب الخامس: شعر في مدح آل النبي ﷺ.

الفصل الثاني: **المسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي**؛ ويشتمل على تمهيد، واثني عشر مبحثاً على النحو الآتي:

المبحث الأول: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالألوهية:

المسألة الأولى: دعوى توسل الشافعي بقبر أبي حنيفة.

المسألة الثانية: دعوى توسله بآل البيت.

المسألة الثالثة: دعوى توسل أحمد بالشافعي، ورضا الشافعي بذلك.

المسألة الرابعة: دعوى عدم إنكار الإمام الشافعي على من توسل بالإمام مالك.

المسألة الخامسة: دعوى تبرك الإمام الشافعي بآثار الإمام أحمد بن حنبل.

المسألة السادسة: دعوى قوله: «إن الدعاء عند قبر الكاظم ترياق مجرب».

المسألة السابعة: دعوى قوله بالتنجيم.

المبحث الثاني: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالإيمان:

المسألة الأولى: دعوى قوله إن الإيمان حقيقة واحدة لا تتجزأ.

المسألة الثانية: دعوى عدم تفريقه بين الإسلام والإيمان.

المسألة الثالثة: دعوى قوله بعدم زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالصفات:

المسألة الأولى: دعوى قوله بقول المعتزلة في إثبات الأسماء دون الصفات.

المسألة الثانية: دعوى وصفه لله تعالى بالصفات السبع التي عليها متأخرو الأشاعرة.

المسألة الثالثة: دعوى إثباته (الجهة) لله تعالى.

المبحث الرابع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالتأويل:

المسألة الأولى: دعوى فتحه لباب التأويل.

المسألة الثانية: دعوى تفسيره (وجه الله) في الآية بقبلة الله.

المبحث الخامس: مسائل نسبت للإمام تتعلق بكلام الله تعالى:

المسألة الأولى: دعوى تفسيره كلام الله بالكلام النفسي.

المسألة الثانية: دعوى قوله في خلق القرآن أنه كفر دون كفر.

المبحث السادس: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالقدر:

مسألة: دعوى قوله بالكسب في القدر.

المبحث السابع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالرؤية:

المسألة الأولى: دعوى إثباته الرؤية العقلية لله دون العيانية.

المسألة الثانية: التعريض بتكفير الإمام بسبب إثباته رؤية الله تعالى.

المبحث الثامن: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالأسماء والأحكام:

المسألة الأولى: دعوى حكمه بكفر الشخص بمجرد الوقوع فيه.

المسألة الثانية: دعوى أنه يكفر باللازم.

المسألة الثالثة: دعوى عدم تكفيره للمعين.

المسألة الرابعة: دعوى تجويزه الخروج على السلطان.

المبحث التاسع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالصحابة:

المسألة الأولى: دعوى قوله بعدم حجية أقوال الصحابة.

المسألة الثانية: دعوى عدم تخطئته من قدّم علياً على عثمان.

المبحث العاشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بأصول الاستدلال ومصادر التلقي:

مسألة: دعوى إيجابه الاستدلال العقلي على كل مكلف في أصول الاعتقاد.

المبحث الحادي عشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بعلم الكلام:

المسألة الأولى: دعوى نسبته إلى أرباب مذاهب المتكلمين.

المسألة الثانية: دعوى تجويزه لعلم الكلام إذا كان في الحجاج عن السُّنَّة.

المبحث الثاني عشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالفرق والمذاهب:

المسألة الأولى: دعوى نسبته إلى التشيع.

المسألة الثانية: دعوى أن آراءه هي البذرة الأولى للكلابية والأشعرية.

المسألة الثالثة: دعوى أخذه العلم عن المعتزلة وتأثره بهم.

المسألة الرابعة: دعوى أنه من أئمة الصوفية.

الفصل الثالث: رسائل ألفت في بيان معتقد الشافعي؛ ويشمل تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رسائل في بيان عقيدة الشافعي؛ ويشتمل على تمهيد، وست رسائل على النحو الآتي:

الرسالة الأولى: اعتقاد الشافعي، لابن أبي حاتم.

الرسالة الثانية: اعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري.

الرسالة الثالثة: عقيدة الشافعي، لابن تيمية.

الرسالة الرابعة: المنظومة اللامية في بيان عقيدة الشافعي والأئمة، لابن تيمية.

الرسالة الخامسة: معتقد الإمام الشافعي، للياسوفي.

الرسالة السادسة: عقيدة الإمام الشافعي، للبرزنجي.

المبحث الثاني: رسائل في بيان عقيدة الشافعي وليست كذلك؛ ويشتمل على تمهيد، وأربع رسائل على النحو الآتي:

الرسالة الأولى: لامية الصرصري في نظم اعتقاد الشافعي، للصرصري.

الرسالة الثانية: عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، للشيباني.

الرسالة الثالثة: جمل في العقائد والفقه على مذهب الشافعي، للحموي.

الرسالة الرابعة: مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للخادمي.

المبحث الثالث: رسائل مفقودة في بيان عقيدة الشافعي؛ ويشتمل على تمهيد، وأربع رسائل على النحو الآتي:

الرسالة الأولى: المبسوط في نصوص الشافعي، للبيهقي.

الرسالة الثانية: اعتقاد الإمام الشافعي، للمقدسي.

الرسالة الثالثة: اعتقاد الإمام الشافعي، لأبي الحسن بن شكر.

الرسالة الرابعة: مختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للشهرزوري.

الخاتمة، وفيها:

أ ـ خلاصة البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها.

ب ـ التوصيات.

الفهارس:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية.

٣ ـ فهرس الآثار.

٤ ـ فهرس الأشعار.

٥ ـ فهرس الأعلام المترجمة.

٦ ـ فهرس البلدان والأماكن.

٧ ـ فهرس الغريب والمصطلحات.

٨ ـ فهرس الفرق والطوائف.

٩ ـ فهرس المراجع.

١٠ ـ فهرس الموضوعات.

شكر وتقدير

في الختام أحمد الله جلا وعلا وأشكره ـ وهو للشكر والحمد أهل ـ أن وفقني لإنجاز هذا العمل، على ما فيه من ضعف بشر، وقصور نظر.

فأساله سبحانه أن يُتمَّ نعمته عليَّ، وأن يزيدني من واسع فضله، إنه جواد كريم، برٌّ رحيم.

ومن شكره ﷻ أن أشكر اللَّذَيْنِ أمرني بشكرهما، والقيام بحقهما: والديَّ الكريمين على ما بذلاه من تربية وعناية، ونصح وتوجيه، ودعاء وابتهال، فاللَّهُمَّ اغفر لهما، وارحمها كما ربياني صغيراً، وارزقني برهما، ومتعهما بالصحة والعافية، وعلو المنزلة في الدنيا والآخرة.

كما أشكر الصرح الشامخ جامعة أم القرى ـ ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين في قسم العقيدة ـ على ما قدمته وتقدمه من خدمةٍ للعلم وأهله، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

ثم إني لمدينٌ بشكر خاص لفضيلة مشرفي الشيخ الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي ـ حفظه الله ـ على ما أولاني من متابعة، ومراجعة، وتصحيح، ووقوفه معي في أزماتي ومحني، فجزاه الله عني خيراً.

كما أشكر كل من أعانني برأي ونصح، أو إعارة أو إهداء، أو دعم حسي ومعنوي لإتمام هذا البحث، جزى الله الجميع خيراً، وأجزل لهم العطاء.

ثم أتوجه بالدعاء بالرحمة والمغفرة لأخي وزميلي الشيخ المقرئ

أشرف بن عبد الكريم باحسين، فقد كان سبباً مباشراً في وجودي في مكة الطهر، وفي التحاقي بهذا الصريح الكبير.

وخاتمة المسك أزفها بباقة الورد، وعبقة الياسمين لرجل العلم، ورائد النهضة العلمية الحضرمية، المهندس الشيخ عبد الله بن أحمد بقشان ـ جزاه الله خيراً ـ فقد كان الرافد الأول ـ بعد الله ﷻ ـ لجميع الطلبة الحضارم وغيرهم ممن هم في جامعات المملكة وغيرها.

فجزاه الله خيراً، وبارك فيه، وجعل كل ما يقدمه في ميزان حسناته، وأن يتولاه بما يتولى به عباده الصالحين.

وختاماً؛ أسأل الله تعالى أن يغفر لنا خطايانا وإسرافنا في أمرنا، وأن يعيذنا من فتنة القول والعمل، إنه جواد كريم، وصلّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

ويشتمل على أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التعريف بحدود البحث.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام الشافعي، ورد بعض الطعونات في نسبه.

المبحث الثالث: المنهجية في معرفة اعتقاد الشافعي.

المبحث الرابع: خطأ الانتساب للشافعي في الفروع دون الأصول.

المبحث الأول

التعريف بحدود البحث

إن لعنوان البحث سمات أساسية، ودلالات موضوعية محددة، وتفسير هذه الحدود وتوضيحها لا بد أن يتقدم أحكامها، فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ومن حكم على أمر من الأمور قبل أن يحيط علمه بتفسيره أخطأ خطأً فاحشاً.

وكذلك يعرف من خلالها المجال الذي يتناوله البحث؛ والتمييز بين المحدود وبين غيره.

لذا كان من الضروري بيان معنى ألفاظ عنوان البحث؛ ليتسنى للقارئ معرفة حدود البحث وأبعاده، وتصورها على حقيقتها.

وعنوان الرسالة: «الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»؛ وإليك معاني ألفاظه:

المطلب الأول

معنى (الرسائل)

(الرسائل) جمع رسالة، وقد تجمع على رسالات، وهي مشتقة من الفعل الثلاثي (رسل)، وهو أصل واحد مطرد منقاس، يدل على الانبعاث والامتداد.

ومنه الرَّسْل: السير السهل. وناقة رَسْلة: لا تكلفك سياقاً. وناقة رَسْلة أيضاً: لينةُ المفاصل. وشعر رَسْل، إذا كان مسترسلاً[(١)].

ولفظ الرسالة له مدلولات لغوية واصطلاحية عدة، منها ما هو في أصل اللغة الفصحى، ومنها ما هو مصطلح مستعمل في العصر الحديث، **فمن ذلك**:

١ ـ الرسالة: هي ما يُرسل، فهي الخطاب، سواء كانت على ورق، أو بالحمام الرسائلي (الزاجل)، أو بالهاتف، أو بالبرقية، أو بالبريد الإلكتروني، أو كانت مسجلة صوتيّاً، أو غير ذلك.

ومنها الهدية، ترسل إلى شخص[(٢)].

٢ ـ الرسالة: هي ما أمر رُسُل الله بتبليغه، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٩][(٣)].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/ ٣٩٢)، كتاب العين، للفراهيدي (٧/ ٢٤٠)، جمهرة اللغة، لابن دريد (٢/ ٧٢٠)، المحيط في اللغة، للصاحب ابن عباد (٢/ ٢٥٦)، الصحاح، للجوهري (٤/ ١٧٠٨).

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار (٢/ ٨٨٨)، تكملة المعاجم العربية، لرينهارت (٥/ ١٣٥).

(٣) انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد (٢/ ٧٢٠).

٣ ـ الرسالة: بمعنى الرسول، كما قال الأسعر الجعفي:

ألا أبــلــغ أبــا عــمــرو رســولاً   بــأنــي عــن فــتــاحــتــكــم غــنــي

ومنها الدعوة الإصلاحية التي يتوخاها أي مصلح كان، فتسمى دعوته رسالة[١].

٤ ـ الرسالة: بحث مبتكر يقدم للحصول على شهادة عليا، وتسمى أيضاً أطروحة (رسالة ماجستير/ دكتوراه)[٢].

٥ ـ الرسالة: كتاب موجز يشتمل على قليل من المسائل تكون ذات موضوع واحد، مثل الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو الداني، ورسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة، للمقدسي، الرسالة التدمرية، لابن تيمية، ورسالة في الرد على الرافضة، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وغيرها من الرسائل[٣].

حول هذه المعاني يدور معنى (الرسالة)، ومرادنا في هذا البحث هو المعنى الأخير، فإني قمت بجمع الرسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي رحمه الله، ودراستها وبينت ما كان ثابتاً منها من عدمه.

---

(١) انظر: كتاب العين، لفراهيدي (٧/ ٢٤١)، لسان العرب (٦/ ٤٤٨٠)، تهذيب اللغة، للأزهري (١٢/ ٢٧٢).

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار (٢/ ٨٨٨).

(٣) وانظر: تاج العروس، للزبيدي (٢٩/ ٧٤ ـ ٧٧)، مختار الصحاح، للرازي، ص١٢٢، لسان العرب (١١/ ٢٨٣)، الكليات، للكفوي، ص٤٧٦، تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، ص٣٠٥، المصباح المنير، للفيومي (١/ ٢٢٦)، تكملة المعاجم العربية، لرينهارت (٥/ ١٣٤)، معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار (١/ ١٦١)، (١/ ١٩٢) (٢/ ٨٨٨) (٢/ ١٣٩٣) (٢/ ١٦٦٢) المعجم الوسيط، ص٥١، ٣٤٤، معجم المصطحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد المنعم (٢/ ١٤٤)، الأسلوب، أحمد شايب، ص١١٣.

المطلب الثاني

معنى (المسائل)

(المسائل) جمع مسألة، وهي مأخوذة من الفعل الثلاثي المهموز (سأل)، والعرب قاطبة تحذف همزة سل، فإذا وصلت بفاء أو واو همزت، كقولك: فاسأل، واسأل، فإذا حذفوا الهمزة قالوا: مسلة[(١)].

لها إطلاقات عدة، **منها**:

١ ـ المسألة: بمعنى الدعوى، من حيث إنه يرد عليه أو على دليله السّؤال[(٢)].

٢ ـ المسألة: القضية التي يبرهن عليها، أو العملية الحسابية التي يطلب حلها[(٣)].

٣ ـ المسألة: الحاجة أو المطلب[(٤)].

٤ ـ المسألة: أي القضية المطلوب بيانها من العلم، والتي هي موضع

---

(١) انظر: كتاب العين، للفراهيدي (٧/ ٣٠١)، تهذيب اللغة، للأزهري (١٣/ ٤٧)، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/ ١٢٤)، مختار الصحاح، للرازي، ص١٤٠، تاج العروس، للزبيدي (٢٩/ ١٦٠)، المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون، ص٤١١.

(٢) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهاوني (٢/ ١٥٢٥)، المعجم الوسيط، إصدار المجمع، ص٤١١.

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار (٢/ ١٠٢٠).

(٤) انظر: غريب الحديث، للخطابي (٢/ ٥٣٥)، الصحاح، للجوهري (٥/ ١٧٢٣).

وللزيادة انظر: كتاب العين، للفراهيدي (٧/ ٣٠١)، تهذيب اللغة، للأزهري، (١٣/ ٤٧)، لسان العرب، لابن منظور (١١/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، غريب الحديث، لابن سلام (٢/ ٤٩)، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٢/ ١٥٢٥)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٢٧٣).

بحث ونظر[1].

والمقصود بالمسائل في هذا البحث المعنى الأخير، فإن البحث يتعرض للمسائل العقدية التي لم تصح نسبتها للشافعي رحمه الله، أو أنها حملت على وجه مغلوط.

وبهذا الاعتبار فقد شمل مسمى (المسائل) في هذا البحث: المناظرات والأشعار، باعتبار أنها قضايا علمية وهي موضع بحث ونظر.

---

(١) انظر: التعريفات، للجرجاني، ص١٧٦، الكليات، للكفوي، ص٨٥٧، كشاف اصطلاحات الفنون، للتهاوني (٢/ ١٥٢٥).

المطلب الثالث

معنى (العقدية)

(العقدية) هي النسبة إلى (العقيدة)، حيث يقرر النحاة[1] أن النسبة إلى (فَعِيلة) تكون على وزن (فَعَلى) بشرط أن تكون صحيحة العين، وغير مضعفة.

مثل: (حنيفة: حنفي)، (صحيفة: صحفي)، (عقيدة: عقدي).

غير أنه قد أُثير خلاف بين المتأخرين في المنسوب إلى (فعيل) أو (فعيلة)، هل تحذف ياؤها وجوباً أم لا؟

فمنهم من قصر حذف ياءيهما على ما سمع، فما سمع فيه حذف الياء فتحذف، فتقول في النسبة إلى (عقيدة) (عقدي).

ومنهم من أجاز الحذف والإثبات، فتقول: (عقدي) أو (عقيدي).

ومنهم من ذكر أن القياس في النسب إليهما هو بقاء الياء، فتقول في النسبة إلى (عقيدة) (عقيدي)، ولا وجه لمن قال بشذوذه[2].

وقد عضد مجمع اللغة بالقاهرة الرأي الأخير؛ وذلك لدفع اللبس، فلو قلنا (حَدَقي) لم تعرف أهي النسبة إلى حدقة العين، أم إلى الحديقة، وإذا قلنا (جَزَري) لم تعرف أهي النسبة إلى الجزر أم إلى الجزيرة، وكثير من هذا.

والأظهر ـ والله أعلم ـ أن كليهما فصيحتان، فيصح أن تقول (عقدية) أو (عقيدية)؛ وذلك لأمن اللبس، وإن كانت الأولى أشهر[3].

---

(١) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج (٣/ ٧٢)، شرح شافية ابن الحاجب، للاستراباذي (١/ ٣٧٤)، أوضح المسالك، لابن هشام (٤/ ٣٣٥)، همع الهوامع، للسيوطي (٣/ ٣٩٩)، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للنجار (٤/ ٢٦٢)، شرح المفصل، لابن يعيش (٣/ ٤٤٥).

(٢) حتى أن ابن قتيبة ذكر على جوازها مائة شاهد. انظر: أدب الكاتب، ص٢٨٠.

(٣) انظر: جمهرة اللغة، لابن دريد (٢/ ٦٦١)، معجم الصواب اللغوي، للدكتور أحمد مختار ومساعديه (١/ ٥٤١)، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، د. أحمد مختار عمر، ص٧١.

المطلب الرابع

معنى (المنسوبة)

المنسوب، اسم مفعول من الثلاثي نَسَبَ، وله مدلولات عدة، **منها**:

١ ـ أنه اسم يزاد في آخره ياء مشددة مكسور ما قبلها، تدل على النسبة إلى الاسم، يقال: مكي، نسبة إلى مكة، ومصحفي نسبة إلى المصحف، وهكذا(١).

٢ ـ أنه بمعنى مستوى ومعدّل، يقال: ارتفع منسوب المياه؛ أي: مستواها(٢).

٣ ـ أنه أي صريح النسب، يقال: رجل منسوب؛ أي: ذكر نسبه وصرح به(٣).

٤ ـ أنه بمعنى معزو، فكل ما عزي فهو منسوب، سواء ثبتت النسبة أم لا(٤).

والمعنى الأخير هو المعنى المقصود في عنوان الرسالة، إذ البحث يتناول الرسائل والمسائل والمناظرات والأشعار العقدية التي نسبت إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويتحقق من صحة نسبتها للإمام من عدمها، إلا فيما يتعلق بالمسائل ـ كما تقدم شرطي لها في المقدمة ـ فإنه اقتصر فيها على ما لم تصح نسبته، أو ما حمل على غير محمله.

---

(١) انظر: العين، للفراهيدي (٧/ ٢٧١)، كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٢/ ١٦٥٦).

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار (٢/ ١١٤٤)، المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة (٢/ ٩١٦).

(٣) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٦/ ٤٤٠٥).

(٤) انظر: المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد (٢/ ٢٦٨) العين، للفراهيدي (٧/ ٢٧١) (٧/ ٢٧٢)، تهذيب اللغة، للأزهري (١٣/ ١٢)، لسان العرب، لا بن منظور (٦/ ٤٤٠٥)، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢١٩٩ ـ ٢٢٠٠)، المعجم الوسيط (٢/ ٩١٦).

المبحث الثاني

ترجمة موجزة للإمام للشافعي، ورد بعض الطعونات في نسبه

ويشتمل على ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: رد الطعونات عن نسبه.

المطلب الثالث: رد طعونات في منهجه.

المطلب الأول

اسمه ونسبه

هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، القرشي، المطلبي، الشافعي، المكي، ابن عم رسول الله ﷺ، وابن عمته، فنسبه ينتهي إليه ﷺ[1].

---

(١) وممن نص على نسبه هذا المتصل برسول الله ﷺ جماعة من أهل العلم بالتاريخ والسير، منهم:

١ ـ ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) في الجرح والتعديل (٧/ ٢٠١) ترجمة رقم (١١٣٠).

٢ ـ ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في كتابه الثقات (٩/ ٣٠) ترجمة (١٥٠١٦).

٣ ـ أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في حلية الأولياء (٩/ ٦٣).

٤ ـ ابن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ) في الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة، ص٦٦.

٥ ـ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد (٢/ ٥٥) ترجمة رقم (٤٥٤).

٦ ـ ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في تاريخ دمشق (٥١/ ٢٦٧) ترجمة رقم (٦٠٧١).

٧ ـ ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في مناقب الإمام الشافعي ص٦٣.

٨ ـ فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) في مناقب الإمام الشافعي ص٢٣.

٩ ـ ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم الأدباء (٦/ ٢٣٩٤).

١٠ ـ النووي (ت٦٧٦هـ) في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤).

١١ ـ أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ) في تهذيب الكمال (٢٤/ ٣٥٥) ترجمة رقم (٥٠٤٩).

١٢ ـ الذهبي (ت٧٤٨هـ) في تاريخ الإسلام (٥/ ١٤٦) ترجمة رقم (٣١٣) وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٥) ترجمة رقم (٣٥٤) وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥).

١٣ ـ ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في مناقب الإمام الشافعي ص٥٩.

١٤ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في توالي التأنيس، ص٣٤، وغيرهم كثير.

فأما كونه ابن عم رسول الله ﷺ؛ فلأن المطلب ـ جد الشافعي ـ هو عم رسول الله ﷺ؛ لأنه أخو هاشم بن عبد مناف جد النبي ﷺ.

وأما كونه ابن عمة رسول الله ﷺ؛ فلأن الشفاء بنت هاشم[1] بن عبد مناف ـ زوجة جد الشافعي وأخت عبد المطلب ـ هي عمة رسول الله ﷺ[2].

قال ابن عبد البر: «لا خلاف علمته بين أهل العلم والمعرفة بأيام الناس من أهل السير والعلم بالخبر والمعرفة بأنساب قريش وغيرها من العرب وأهل الحديث أن الفقيه الشافعي رحمه الله هو محمد بن إدريس...» ثم ذكر نسبه إلى رسول الله ﷺ[3].

وقال البيهقي: «فنسب الشافعي في قريش، واشتهاره بالمطلبي عند الخلفاء والعلماء والشعراء أشهر من ضوء النهار عند المبصر»[4].

قال النووي رحمه الله: «الشافعي رحمه الله قرشي مطلبي بإجماع أهل النقل من جميع الطوائف وأمه أزدية»[5].

---

(١) تنبيه: وقع ابن كثير رحمه الله في خطأ ـ غريب من مثله ـ حيث قال في مناقب الإمام الشافعي ص٦١: «قال القاضي أبو الطيب: قال بعض أهل العلم بالنسب: الشافعي ابن عم رسول الله ﷺ، وابن عمته؛ لأن المطلب عم رسول الله ﷺ. والشفاء بنت الأرقم بن هاشم بن عبد مناف: أم السائب بن يزيد هي أخت عبد المطلب بن هاشم». اهـ.

والخطأ الذي وقع فيه قوله: «الشفاء بنت الأرقم... هي أخت عبد المطلب بن هاشم». كيف تكون أخته وهي بنت الأرقم، والصواب أنها ابنة أخي عبد المطلب؛ لأن الأرقم هو ابن أخي عبد المطلب، كما قال ذهبي في السير (١٠/ ٩): «ونضلة هو أخو عبد المطلب»، والعجيب أيضاً أن الخطيب الذي نقل عنه ابن كثير هذا النص قد قال في تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٢): «والشفاء بنت هاشم بن عبد مناف أخت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ»، وهذا مما يؤكد أن هذا إنما هو خطأ محض من ابن كثير، وأشبه أن يكون سبق قلم، وجلّ من لا يسهو. والله المستعان.

وأخت عبد المطلب تكنى بأم عبد يزيد، وليست بأم السائب.

وانظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٨٤ ـ ٨٥)، وتوالي التأنيس ص٣٥، وحاشية مناقب الإمام الشافعي لابن الأثير، ص٦٦ ـ ٦٧.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٥٥) ومناقب الإمام الشافعي لابن الأثير، ص٦٦.

(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة) ص٦٦.

(٤) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٨١).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤).

فعلم أن نَسَبَ الإمام الشافعي موصول برسول الله ﷺ، وهذا بالإجماع، وبهذا تبين لك بطلان دعوى الطعن في نسبه بأنه ليس من أهل بيت رسول الله ﷺ.

= وكون أمه أزدية، هذا هو المشهور، وهناك قول شاذ أنها هاشمية، وقد ضعفه البيهقي في المناقب (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

المطلب الثاني

رد الطعونات عن نسبه

وبما أن الرسالة تعنى ببيان حال المنسوب للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، والدفاع عنه مما ألصق به، نورد ما طعن به عليه رَحِمَهُ اللَّهُ، ونُفنّد هذا الطعن بحول الله وقوته، على النحو الآتي:

أولاً: طعن الجرجاني في نسب الشافعي:

نقل فخر الدين الرازي طعن الجرجاني ـ وهو من فقهاء الحنفية ـ في هذا النسب، وقال: «إن أصحاب مالك لا يسلمون أن نسب الشافعي من قريش، بل يزعمون أن شافعاً كان مولى لأبي لهب، فطلب من عمر أن يجعله من موالي قريش، فامتنع. فطلب من عثمان ذلك ففعل، فعلى هذا التقرير يكون الشافعي من الموالي، لا من قريش»[(١)].

يردُّ هذه الدعوى، **ما يأتي**:

١ ـ أنه محجوج بإجماع أهل النقل من جميع الطوائف على أن الشافعي قرشي مطلبي، كما نقله ابن عبد البر والنووي عليهما رحمة الله[(٢)].

٢ ـ أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان يذكر نسبه ذلك ويفتخر به، ليس على سبيل الترفع واحتقار الناس، بل بالتشرّف بالانتساب إلى بيت النبوة، وما أعظمه من شرف، وبالأخص لما كان خيف عليه من ذهاب نسبه وضياعه بين القبائل

---

(١) مناقب الإمام الشافعي للرازي، ص٢٤.

(٢) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص٦٦، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٤٤).

الأخرى، كما خافت أمه عليه من ذلك، أو أنه عندما كان يسأل عن نسبه فيذكره[1]، وهذا مشهور، فلو كان نسبه إلى بيت النبوة غير صحيح لقوبل بالدفع والرفض، وببيان حقيقة نسبه، فالإقرار به من قبل الناس دليل على صحة ذلك، وأنه كان مشهوراً عندهم.

٣ ـ وأما كون المالكية لا يسلمون بنسب الشافعي أنه من قريش، فهذا غير صحيح، فقد حكى أبو منصور البغدادي عن أبي الفرج المالكي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ـ وكانا من أكابر المالكية ـ أنهما صنفا في الرد على الشافعي كتاباً، ومع ذلك فقد ذكرا في كتابيهما نسب الشافعي من بني المطلب، وافتخرا به.

وكذلك جاء عن محمد بن عبد الحكم ـ وكان من أجل أصحاب مالك ـ أنه صنف كتاباً في فضائل الشافعي، وذكر فيه نسبه، وافتخار مالكٍ به[2].

قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن أصحاب مالك ـ وإن كان فيهم من هو حنق على الشافعي وأصحابه ـ لا يعرفون قائلاً منهم بهذه المقالة»[3].

بل إن ابن عبد البر ـ وهو من أئمة المالكية المعروفين ـ نقل الإجماع على نسب الشافعي كما تقدم[4]، ولو كان هذا المدعي يعرف أحداً من المالكية بعينه قد طعن في نسب الشافعي واعترض عليه لذكره وسماه، ولما لم يكن الأمر كذلك فقد ادّعى هذه الدعوى العريضة المفتوحة، نسأل الله السلامة والعافية.

٤ ـ أن الحامل للجرجاني على الطعن في نسب الشافعي، وجعله من الموالي هو أن «الناس اتفقوا على أن أبا حنيفة كان من الموالي، إلا أنهم اختلفوا هل كان من موالي العتاقة، أو كان من الموالي بالحلف والنصرة؟» فحسداً منه وحنقاً على ما اختص به الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون إمامه «أراد أن يقابل

---

(١) انظر: المناقب، للبيهقي (من١/ ٨٢).

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعي، للرازي، ص٢٦ ـ ٢٧.

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمٰن المعلمي (٢/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣).

(٤) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص٦٦.

ذلك بمثل هذا البهتان»[1] والله المستعان.

٥ ـ وأما الادعاء أن شافعاً كان مولىً لأبي لهب، فهذه الدعوى غير صحيحة ولا أصل لها من الصحة، ولعلها دخلت عليهم أو أدخلوها من قصة الشافعي مع هارون الرشيد لما رأى في بعض الروايات أن الشافعي قد حُمل إلى هارون ومعه رجل من آل أبي لهب، وقد أشار إلى هذا المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التنكيل بقوله: «وإنما رأى في بعض الروايات أن الشافعي لما حمل إلى الرشيد كان معه رجل من آل أبي لهب، ثم حاول أن يروج مقالته بما نسب إلى عمر فزادها فضيحة، فهل كان عمر ينكر أن يكون بنو هاشم من قريش؟ أم كان ظالماً جائراً يمنع المولى حقه الواضح؟»[2].

ثانياً: طعن الكوثري في نسب الشافعي:

وكذلك تابع الجرجاني في هذا الطعن محمد زاهد الكوثري حيث قال: «بل الشافعي أيضاً ليس بقرشي في بعض الروايات عند مسعود بن شيبة وغيره»[3].

وقال أيضاً: «ولم نرَ أحداً قبل زكريا الساجي رفع نسب شافع إلى عبد مناف، والساجي مما تكلم فيهم الناس كما ذكره الجصاص وابن القطان، وقد توارد الناس على سوق هذا النسب، إلا أن اختلاف الروايات في مسقط رأس الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هل هو غزة، أم عسقلان، أم الرملة، أم اليمن؟ وعدم ذكر ترجمة لوالديه ولا تاريخ لوفاتهما في كتب الثقات مما يدعو إلى التثبت في الأمر، وحديث الشافعي في مجلس الرشيد مما لا يعول عليه لما في السند والمتن من الاضطراب والمآخذ»[4].

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، للفخر الرازي، ص٢٧.

(٢) التنكيل، للمعلمي (٢/ ٦٢٢ ـ ٦٢٣).

(٣) إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق، لمحمد زاهد الكوثري، ص١٩.

(٤) المصدر نفسه في الحاشية.

والجواب عنه بما يأتي:

١ ـ أنه محجوج بإجماع أهل النقل من جميع الطوائف السابق نقله.

٢ ـ وأما دعوى أن الشافعي ليس بقرشي، معتمداً في ذلك على ما جاء عن مسعود بن شيبة[1]، فمسعود هذا مجهول لا يعرف عمن أخذ العلم ولا من أخذ عنه، كما قال الحافظ ابن حجر.

وقال العلامة المعلمي في التنكيل في معرض كلامه على الكوثري وأنه يجعل من يريد في عداد المجاهيل، وبالعكس: «فزعم الكوثري في حاشية صفحة (٣)[2]: «أنه ـ يعني: مسعوداً هذا ـ معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي[3]و . . . وغيرهم، فنَعُدُّ صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس، وقانا الله اتباع الهوى»[4]، كذا قال، والقرشي وغيره لم

(١) هو: مسعود بن شيبة بن الحسين السندي عماد الدين الحنفي، قال الحافظ: له مختصر سماه «التعليم» كذب فيه على مالك وعلى الشافعي كذباً قبيحاً فيه ازدراء بالأنبياء. وقال فيه: «لا يعرف للشافعي مسألة اجتهد فيها، ولا حادثة استنبط فيها حكمها غير مسائل معدودة تفرد بها. كذا قال!». لسان الميزان، لا بن حجر (٨/٤٦) ترجمة رقم (٧٦٩٣).

(٢) وهو من المطبوع في حاشية ص٩، من كتاب تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من أكاذيب!!!.

(٣) وهو: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، ذكره في كتابه الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/١٦٩) ترجمة رقم (٥١٥).

(٤) قال محمد الغماري في معرض رد هذه الدعوى: «هكذا يسأل الله أن يقيه اتباع الهوى وهو سائر في طريقه، عائم في بحاره، يكذب على هؤلاء العلماء أنهم عرفوا مسعود بن شيبة المجهول، وأن الحافظ تجاهله عمداً، مع أن الكوثري لو رأى كلمة في ترجمته عن هؤلاء لتجيّش بها على الحافظ، ولكن لما لم يجد بُدّاً من (إسناده) المجهول ليروج كذبه انتقل إلى الكذب، وسرد أسماء المؤرخين دون نقل ما عرفوا به هذا المجهول الكذاب! فاسمع كيف عرفه القرشي! قال في الطبقات: «مسعود بن شيبة بن الحسين بن السندي، عماد الدين، الملقب شيخ الإسلام، له كتاب (التعليم) وله (طبقات أصحابنا) رحمة الله عليهم أجمعين». فماذا عرف من القرشي؟ وماذا قال عنه يُعرّف به سوى أن له كتابين؟ وهذا القدر هو الذي عرفه منه الحافظ، ولم يعرف غيره كسائر العلماء، وهو لا يخرجه عن حيّز الجهالة، ولا يزيد في تعريفه شيئاً؛ ولهذا لم يورده اللكنوي في «طبقات الحنفية»؛ لأنه لم يجد ما يقوله عنه».اهـ. بيان تلبيس المفتري، ص٧٧ ـ ٧٨.

قلت: وكذلك قاسم بن قطلوبغا السودوني لما ترجم له في «تاج التراجم» ترجمة رقم (٢٩٦) لم يذكر له مزيداً على ما ذُكر، فتأمل!.

يعرفوا من حال مسعود بن شيبة إلا بما أخذوه من كتاب «التعليم» نفسه، وليس في ذلك ما يدل أنهم عرفوه المعرفة التي تنافي الجهالة، والواقع أن كتاب «التعليم» ألفه حنفي مجهول متعصب وكتب على ظاهره ذاك الاسم المستعار (مسعود بن شيبة)، ولكن الكوثري مع معرفته الحقيقة يلدغ ويصيء ويرمي الأئمة بدائه ثم يقول: وقانا الله اتباع الهوى!»[١].

وقال محمد الغماري: «وكتاب «التعليم» هذا عيبه أكاذيب وخرافات لرجل كذاب، وقح، خبيث، مفرط التعصب، مجهول العين والحال، كما قال عنه الحافظ»[٢].

٣ ـ أما اختلاف الروايات في شأن مسقط رأسه وموضع ولادته، فالتوفيق بينها سهل وبيِّن والحمد لله، فإنه مما لا شك فيه أن الشافعي قد ولد في قرية غزة[٣]، وأما رواية أنه ولد بعسقلان، فإن عسقلان من غزة على ثلاثة فراسخ، وعسقلان هي الأصل في قديم الزمان، وهي وغزة متقاربتان، وعسقلان هي المدينة، وكلاهما من فلسطين، فحيث قال الشافعي «غزة» أراد القرية، وحيث قال «عسقلان» أراد المدينة.

ويدل عليه ما رواه الحاكم بإسناده عن الشافعي أنه قال: «ولدت بغزة، وحملتني أمي إلى عسقلان»[٤]، ورجح هذا الجمع البيهقي وابن حجر.

فقال البيهقي: «والذي يدل سائر الروايات من ولادته بغزة، ثم حمل منها إلى عسقلان، ثم إلى مكة أشهر، والله أعلم»[٥].

قال الحافظ ابن حجر: «فالذي يجمع بين الأقوال أنه ولد بغزة عسقلان ولما بلغ سنتين حولته أمه إلى الحجاز ودخلت به إلى قومها وهم من أهل اليمن؛ لأنها كانت أزدية فنزلت عندهم فلما بلغ عشراً خافت على نسبه

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٥٨).

(٢) بيان تلبيس المفتري، ص٧٦.

(٣) انظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي (٦/ ٢٣٩٤) وتوالي التأنيس، لابن حجر ص٢٩ و٥٠.

(٤) الحلية لأبي نعيم (٩/ ٦٧) والمناقب للبيهقي (١/ ٧١).

(٥) المناقب للبيهقي (١/ ٧٥).

الشريف أن ينسى ويضيع فحولته إلى مكة»[1].

قال ابن كثير: فهذه ثلاث روايات في بلد مولده، والمشهور أنه ولد بغزة ويحتمل أنها بعسقلان التي هي قريب من غزة ثم حمل إلى مكة صغيراً، ثم انتقلت به أمه إلى اليمن، فلما ترعرع، وقرأ القرآن بعثت به إلى بلد قبيلته مكة فطلب بها الفقه، والله أعلم[2].

وأما رواية أنه ولد باليمن، فمحمولة على أرضٍ أهلُها وسكانُها قبائل اليمن، وبلاد غزة وعسقلان من قبائل اليمن وبطونها.

وقال الذهبي: «كذا قال إنه ولد باليمن، وهذا غلط، أو لعله أراد باليمن القبيلة»[3].

قال ياقوت الحموي: «وهذا عندي تأويل حسن إن صحت الرواية»[4].

قلت: بل صحت، فرواتها ثقات عدا أبا عبيد الله أحمد بن عبد الرحمٰن وهب، ابن أخي وهب بن منبه، صدوق تغير بأخرة، وروى عنه مسلم في «صحيحه»، وأُنكرت عليه أحاديث، رُوجِع فيها فرجع، وبعضهم ضعفه كابن حبان، لكن قال ابن كثير: «وابن حبان البستي يبالغ في أمره بالتضعيف، وابن عدي يقويه، فالله أعلم»[5].

مع أن العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشكك في صحة هذه الرواية؛ مستنداً في ذلك إلى أنه أنكرت عليه روايات في الحديث، فحمل هذه الرواية على أنها من باب أولى أن تنكر عليه[6]، ولكن تبين لك أنها جاءت بالإسناد الصحيح، أضف إلى ذلك أن ما أنكر عليه فقد رجع عنه.

---

(١) توالي التأنيس ص٥٢.

(٢) طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٢٠.

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ١٤٦).

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٣٩٤).

(٥) طبقات الشافعيين، لابن كثير ص١١٣.
وانظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي، ص٤٠، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، ص٣٦، وسير أعلام النبلاء، له (١٢/ ٣١٧)، المختلطين للعلائي، ص٧، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٠٢)، ميزان الاعتدال (١/ ١١٣).

(٦) انظر: التنكيل (٢/ ٦٢٦).

٤ ـ وأما دعواه عدم وجود ترجمة لأبوي الشافعي، ولا ذكر لتاريخ وفاتهما، فهذه دعوى عجيبة غريبة؛ فلم يكن من عادة العلماء والمترجمين إذا أرادوا أن يترجموا لأحد أن يذكروا ترجمة والديه، وإذا كان أبوه لم يكن ممن يعتنِ بالعلم فهل يلزم إقحامه وذكر ترجمته تبعاً لابنه، ولكن ما هذه الدعوى إلا كسابقتها من الدعاوى التي لا يقصد منها إلا التشغيب والتهويل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال العلامة المعلمي: «وأما أنهم لم يذكروا ترجمة لوالدي الشافعي فلم يعرف أبوه بالعلم، وما كل قرشي حفظت له ترجمة، ولعل الذين حفظت تراجمهم لا يبلغون عشر معشار الذين كانوا موجودين. وأما تاريخ الوفاة فالمحدثون إنما عنوا بتقيد وفيات الرواة لمعرفة اتصال الرواية عنهم وانقطاعها، وما أكثر الرواة المشاهير الذين لم تقيد وفياتهم، والذين ذكرت وفياتهم منهم وقع في كثير منها الاختلافات المتباينة، فأما والدا الشافعي فلم يتعانيا الرواية أصلاً، والأستاذ نفسه يتحقق هذا كله، ولكن يأبى إلا الشعبذة على الجهال، وقد عرف الناس تاريخ ولادة الشافعي، وأن أباه توفي عقب ذلك بستة أو نحوها، فأما أمه فعاشت إلى أن بلغ ابنها مبلغ العلماء وجهزته حيث خرج إلى اليمن فولي فيها ما ولي»[1].

٥ ـ وأما طعن الكوثري في الساجي، وهو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمٰن الساجي، أبو يحيى البصري، فليس بشيء.

فقد قال فيه ابن أبي حاتم: «وكان ثقة يعرف الحديث، والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال، واختلاف العلماء، وأحكام القرآن»[2].

وقال ياقوت الحموي: من أئمة أهل العلم والفضل[3].

ووصفه أبو بكر بن نقطة بالحافظ[4].

---

(١) التنكيل (٢/ ٦٢٦).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٦٠١).

(٣) معجم الأدباء، للحموي (٣/ ١٣٢٦).

(٤) انظر: إكمال الإكمال، لأبي بكر بن نقطة (٢/ ١٨٨).

وقال عنه الذهبي: وكان من الثّقات الأئمة[1]، وقال أيضاً: الإمام الثبت الحافظ[2].

وقال الدارقطني: ثقة.

والساجي هذا من أعيان القرن الثامن، فكيف يدعي بعد ذلك الكوثري أنه أول من رفع نسب الشافعي إلى النبي ﷺ، وقد سبقه من سبقه من العلماء ممن تقدم ذكرهم في رفع نسبه للرسول ﷺ، فمثلاً من أعيان القرن الرابع: ابن أبي حاتم، وابن حبان، ومن أعيان القرن الخامس أبو نعيم الأصبهاني، وابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وغيرهم.

وما نقله الكوثري عن ابن القطان، فقد جاء عنه أنه قال: مختلف فيه في الحديث، وثقه قوم، وضعفه آخرون.

لكن قال الحافظ: «لا يغتر أحد بقول ابن القطان، قد جازف بهذه المقالة، وما ضعف الساجي أحدٌ قط»[3].

٦ ـ أن الحامل للكوثري على هذا القول هو التعصب المحض، والتمذهب المذموم، والعصبية المقيتة، والتجرد عن الورع، والله المستعان.

وقد شهد عليه بذلك بعض معاصريه، يقول عبد الله الغماري: «وكنا نعجب بالكوثري لعلمه وسعة اطلاعه وتواضعه، كما كنا نكره منه تعصبه الشديد للحنفية تعصباً يفوق تعصب الزمخشري لمذهب الاعتزال. حتى كان يقول عنه شقيقنا الحافظ أبو الفيض: هو مجنون أبي حنيفة. ولما أهداني رسالته: «إحقاق الحق» في الرد على رسالة إمام الحرمين في ترجيح مذهب الشافعي، وقرأتها، وجدته غمز نسب الإمام الشافعي، ونقل عبارة عن زكريا الساجي في ذلك، فلمته على هذا الغمز، وقلت له: إن الطعن في الأنساب ليس برد علمي، فقال لي: متعصب رد على متعصب. قال الشيخ الغماري:

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١١٧)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٢٠٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ١٢١).

(٣) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب المنصوري، ص٣١٤.

هذه عبارته فاعترف بتعصبه»[1].

وأختم بما قاله الحافظ الذهبي في معرض ترجمته للشافعي، حيث قال: «ونال بعض الناس منه غضاً، فما زاده ذلك إلا رفعة وجلالة، ولاح للمنصفين أن كلام أقرانه فيه بهوى، وقل من برز في الإمامة وردَّ على من خالفه إلا وعودي ـ نعوذ بالله من الهوى ـ وهذه الأوراق تضيق عن مناقب هذا السيد»[2].

ثالثاً: طعن الشيعة في نسب الشافعي:

قد طعن الشيعة كذلك في نسب الشافعي رحمه الله واتهموه بأنه ولد زنا.

قال يوسف البحراني: «ونقل السيد المشار إليه في الكتاب المذكور نقل بعض علمائهم أن أم محمد بن إدريس لما غاب عنها زوجها جاء إليها بعد أربع سنين، فوجدها حاملاً بمحمد فوضعته، فلما بلغ هذا المبلغ من العلم والرئاسة، وعرف ذلك الحال ذهب إلى هذا القول.

وبعض محققيهم جعل العلة فيه أن أبا حنيفة كان في الوجود، ولا يجتمع إمامان ناطقان في عصر واحد، فاستتر الشافعي في بطن أمه أربع سنين، ولما علم بموت أبي حنيفة خرج إلى عالم الوجود!.

انظر رحمك الله إلى هذا المولود المبارك وما جرى من أحواله، وإلى تلك المرأة العفيفة، وكيف ألصقت ذلك بزوجها، وإلى العلة المذكورة، وتلقي أسماعهم لها بالقبول في شأن هذا الرجل الذي صار إماماً في المذهب»[3].

وأيضاً ذكر هذه الفرية نعمة الله الجزائري، فقال: «أن أم الشافعي لما

---

(١) بدع التفاسير، ص١٧٩ ـ ١٨٠.
وقد ألف رسالة مستقلة في الرد على مجازفات الكوثري بعنوان: «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» تحقيق علي حسن الحلبي. وانظر تعليق محمد باكريم با عبد الله على رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص٣٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/١٠).

(٣) الكشكول (٤٦/٤).

غاب عنها زوجها، عاد إليها بعد أربع سنين، فوجدها حاملاً بالشافعي»[1].

ولذلك تجدهم يلعنون الشافعي وغيره من أئمة المذاهب، كما قال محمد الرضى الرضوي: «ولو أن أدعياء الإسلام والسُّنَّة أحبوا أهل البيت عليهم السلام لاتبعوهم، ولما أخذوا أحكام دينهم عن المنحرفين عنهم، كأبي حنيفة والشافعي ومالك وابن حنبل»[2].

ومجرد حكاية هذه الفِرية يغني عن الردِّ عليها.

---

(١) الأنوار النعمانية (٣/٤٦).

(٢) كتاب «كذبوا على الشيعة»، ص٢٧٩.

المطلب الثالث

رد طعونات في منهجه

أولاً: صحبته لأهل البدع (المحاسبي أنموذجاً):

لم يعهد عن الشافعي رحمه الله أنه أتى ببدعة، أو صحب أهلها، بل كان يلقب بناصر السُّنَّة؛ للزومه السُّنَّة وأهلها.

حتى قال محمد بن داود: «لم يحفظ في دهر الشافعي كله أنه تكلم في شيء من الأهواء، ولا نسب إليه، ولا عرف به، مع بغضه لأهل الكلام والبدع»[1].

أما صحبته للحارث بن أسد المحاسبي المتكلم الصوفي فقد توهمها أبو منصور البغدادي، حيث عدّ المحاسبي فيمن صحب الإمام الشافعي رحمه الله.

وليس الأمر كذلك، وحقيقة الأمر أن المحاسبي ممن عاصر الشافعي، وتمذهب على مذهبه، فقد توفي سنة (٢٤٣هـ)، ولكنه لم يصحبه أبداً، ولا عده أحد فيمن صحب الشافعي إلا ما كان من أبي منصور.

قال أبو عمرو بن الصلاح: «عدّه الأستاذ أبو منصور التميمي في الطبقة الأولى من الشافعية فيمن صحب الشافعي، وقال: إمام المسلمين في الفقه، والأصول، والتصوف، والحديث، والكلام، وكتبه في هذه العلوم أصول من يصنف فيها، وإليه ينسب أكثر متكلمي الصفاتية. وقال: لو لم يكن في أصحاب الشافعي في الفقه، والكلام، والأصول، والقياس، والزهد،

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦).

والورع، والمعرفة، إلا الحارث المحاسبي لكان مغبراً في وجوه مخالفيه، والحمد لله على ذلك. قال ابن الصلاح: صحبته للشافعي ﷺ لم أر أحداً ذكرها سواه، وليس أبو منصور من أهل هذا الفن فيعتمد فيما تفرد به، والقرائن شاهدة بانتفائها»[(١)].

قال السبكي معلقاً عليه: «إن كان أبو منصور صرح بأنه صحب الشافعي، فالاعتراض عليه لائح، وإلا فقد يكون أراد بالطبقة الأولى من عاصر الشافعي، وكان في طبقة الآخذين عنه، وقد ذكره في الطبقة الأولى أيضاً أبو عاصم العبادي، وقال: كان ممن عاصر الشافعي، واختار مذهبه، ولم يقل كان ممن صحبه، فلعل هذا القدر مراد أبي منصور»[(٢)].

قلت: واعتراض ابن الصلاح عليه أَوْجَه؛ فإن عبارة أبي منصور صريحة في عدِّ المحاسبي من أصحاب الشافعي.

ولو حملناها على محمل السبكي أنه في طبقته، فهي أيضاً لا تكفي في أن يحسب من أصحابه، إذ ليس مجرد المعاصرة توجب أن يكون من أصحابه، فتأمل.

ثانياً: الانتقاص من المادة العلمية للشافعي:

من المعلوم أن علم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان مستمداً من نصوص الكتاب والسُّنَّة، متبعاً آثار السلف، وكان شديداً في الأخذ بها، وما ذمه لأهل الكلام إلا لأجل تركهم للكتاب والسُّنَّة واستبدالها بآراء الناس.

فلا عجب أن يذمه أهل البدع لأجل ذلك أيضاً؛ وذلك لاختلاف مصادر التلقي للفريقين.

ومن ذلك شناعة قول أحد زعماء أهل البدعة في حق الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: إن

(١) طبقات فقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٤٣٨) ترجمة رقم (١٥٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢٧٥) ترجمة (٦١).

وانظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٥٩) وطبقات الشافعيين، لا بن كثير، ص١٢٦، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٢/ ١٣٦) ترجمة رقم (٢٢٦).

علم الشافعي وأبي حنيفة، جملته لا يخرج من سراويل امرأة[١].

وهذه العبارات يستخدمها أهل البدع وأعداء السُّنَّة في التنقص من قدر العلماء، وتزهيد العامة فيهم، وفي علمهم؛ لأجل إسقاط هيبتهم، ونزع الثقة منهم.

وهذه العبارة في حقيقة أمرها تدل على **أمرين**:

الأول: جهل هؤلاء بحقيقة العلم النافع، وجهلهم بحقيقة ما أنزل الله على رسوله.

الثاني: شهادة هؤلاء لأهل العلم بالفضل، من حيث إنهم ذموهم بما هو مدح في حقيقته.

وهذا الذم هو في حقيقته جهل مركب، فإن أبواب الحيض والنفاس من أصعب أبواب الفقه الإسلامي، وقد كان لا يفقهها حق الفقه إلا الحذاق من العلماء؛ لصعوبة مسائلها.

فقد مكث الإمام أحمد تسع سنين يتعلم مسائل الحيض[٢].

بل قد صرح ابن قدامة أن مسائل الحيض وما جاوره قد تستعصي على الحافظ للفروع، المتبحر في معرفة المسائل[٣].

وعدها الصفدي وابن نجيم المصري من مسائل الفقه الغامضة[٤].

ووصف ابن تيمية مسائل الاستحاضة بأنها من أشكل أبواب الطهارة[٥].

ومن لطيف ما قيل في هذا الباب، قول النووي رحمه الله: «اعلم أن باب الحيض من عويص الأبواب، ومما غلط فيه كثيرون من الكبار؛ لدقة مسائله، واعتنى به المحققون، وأفردوه بالتصنيف في كتب مستقلة، . . . وقد رأيت ما

---

(١) انظر: الاعتصام، للشاطبي (٣/ ١٧٧).

(٢) انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٢٦٨).

(٣) انظر: روضة الناظر (٢/ ٣٩٤).

(٤) انظر: نصرة الثائر على المثل السائر، للصفدي، ص٩، والبحر الرائق، لابن نجيم (١/ ١٩٩).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٢).

لا يحصى من المرات من يسأل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت فيه لا يهتدي إلى الجواب الصحيح فيها إلا أفراد من الحذاق المعتنين بباب الحيض»[1].

فالحمد لله أن جعل ما يعيبه أهل الباطل على أهل الحق هو لزومهم الحق ومعرفتهم له.

---

(١) المجموع (٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

المبحث الثالث

المنهجية في معرفة اعتقاد الشافعي

ويشتمل على مطلبين، وهما:

المطلب الأول: الطرق المعتمدة لمعرفة اعتقاد الشافعي.

المطلب الثاني: التعريف بالناسبين إلى الإمام الشافعي.

المطلب الأول

الطرق المعتمدة لمعرفة اعتقاد الشافعي

هناك طرق دقيقة، ووسائل عديدة تمكّن كل من أراد أن يقف على كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ صحيحاً، مضبوطاً، **منها**:

الأولى: مصنفات الإمام الشافعي:

فإن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان من أول الفقهاء المدوِّنين لعلمهم، الحافظين له في الكتب، وبالنظر فيها يقف طالب كلامه عليه في مصدره الأصيل، فليس هناك أقوى من مصنفات الإمام نفسه؛ لصلتها المباشرة به، وليست كتبه المصنفة في الفقه فقط، بل قد صنّف أيضاً في مسائل الاعتقاد، وستقف على جملة منها إن شاء الله.

وفي كتب الفقه له جملة من مسائل الاعتقاد، كأبواب حكم المرتد، والجهاد، ونحوها، وككتاب «الرسالة» فإنه حافل بالمسائل المشتركة بين العقيدة وأصول الفقه.

الثانية: الكتب المسنِدة:

وهي الكتب التي تروي بالسند عن الإمام أو عن أي أحد تنقل عنه، وهذه الكتب على أصناف:

١ ـ **كتب المعتقد المسندة**: ككتاب الشريعة للآجري، والإبانة لابن بطة، وأصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي، وغيرها.

٢ ـ **كتب في بيان عقيدة الشافعي خاصة**: ككتاب اعتقاد الإمام الشافعي للمقدسي، واعتقاد الشافعي للهكاري، وغيرها.

٣ ـ كتب تراجم الشافعي: ككتاب مناقب الشافعي للبيهقي، وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم، وغيرها.

٤ ـ كتب التراجم والطبقات: ككتاب تاريخ دمشق لابن عساكر، تاريخ بغداد للخطيب، وغيرها.

وهذه الكتب المسندة اعتنت بنقل أقوال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في أبواب المعتقد، وكلها مروية عنه بالأسانيد.

وهذه ميزة خاصة تمتاز بها هذه المصادر عن غيرها، وهي تأتي في الدرجة الثانية من الموثوقية والمصداقية في حكاية أقوال الإمام الشافعي التي تنص على عقيدته.

وإنما كانت هذه الكتب في المرتبة الثانية **لأمرين**:

١ ـ أن ما كتبه الإمام الشافعي أوثق وأصدق مما كتبه عنه غيره.

٢ ـ أن هذه المرويات منها ما يكون ضعيف السند إلى الإمام؛ وعليه فلا يصح أن ينسب إليه.

الثالثة: الكتب غير المسندة:

وهذه وإن لم تكن كسابقتها في التوثيق، والإحالة، إلا أنها احتوت جملة كبيرة من اعتقاد الشافعي الصحيح الثابت عنه.

وهذه الكتب قد تكون من كتب العقيدة؛ ككتب ابن تيمية وابن القيم، وكتب التراجم، كسير أعلام النبلاء للذهبي، وتراجم الشافعي خاصة، كمناقب الإمام الشافعي لابن كثير، وغيرها كثير.

المطلب الثاني

التعريف بالناسبين إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ

يمكننا أن نجمل الكلام في الذين ينسبون إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الكتب والمسائل والأقوال والحكايات في نقاط عدة.

النقطة الأولى: أصنافهم:

نجد أن كل من ينسب إلى الإمام شيئاً من الرسائل والمسائل هم أحد هؤلاء:

١ ـ صِنْفٌ على مذهب الإمام الفقهي، ولهم اعتقاد حسن موافق لاعتقاد الإمام:

كأمثال: محمد البِرْزِنْجِي الشافعي، وصدر الدين اليَاسُوفي الشافعي، وأبي عمرو ابن الصلاح الشافعي، وأبي الحسن ابن شُكْر الشافعي.

٢ ـ صِنْفٌ على مذهب الإمام الفقهي أيضاً، لكن لهم اعتقاد مخالف لاعتقاد الإمام:

وهذا يكثر فيمن كانوا على المذهب التلفيقي بين مذهب الأشعري في الأصول، ومذهب الشافعي في الفروع.

كما هو حال عبد القاهر البغدادي حيث نسب إليه رسائل متوهمة في تقرير علم الكلام، وكأبي عبد الله الشيباني الأسواني، وعلوان الحموي الشاذلي.

٣ ـ صِنْفٌ من أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى، ولهم اعتقاد حسن يوافق اعتقاد الإمام:

ونجد هذا واضحاً في عبد الغني المقدسي الحنبلي، وأبي طالب العشاري الحنبلي، وأبي الحسن الهكاري الحنفي، وغيرهم ممن كتب عن عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ ـ صِنْفٌ من أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى أيضاً، وكذلك يخالفون الإمام في اعتقاده:

كأبي سعيد الخادمي الحنفي.

٥ ـ فرق عقدية ضالة، حذر منها الإمام نفسه:

ومع ذلك تجدهم ينسبون إليه مسائل عقدية عدة؛ بقصد نشر مذهبهم في عامة الناس، ومحبي الإمام، ومن هؤلاء: الشيعة الرافضة، والصوفية، والمعتزلة، والأشاعرة.

٦ ـ مستشرقون:

ومن أبرزهم الألماني كارل بروكلمان؛ حيث كان له دور كبير في الدسِّ في التاريخ الإسلامي[1]، وعزو الكتب المختلقة على مؤلفيها، كما فعل مع الشافعي، فنسب إليه كتاب «التمهيد في أصول التوحيد»، ولا يوجد كتاب للشافعي أصلاً بهذا الاسم ـ كما ستراه ـ، وكما فعل مع السيوطي، فنسب إليه «فنون المعاشرة» وليس له.

وكذلك كان يتصرف في تسمية بعض الرسائل، كالرسالة التي سماها بـ«العقيدة المختصرة».

النقطة الثانية: أساليبهم:

نجد الناسبين يسلكون أساليب عدة فيما ينسبونه إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد تبين لي ـ من خلال عملي في الرسالة ـ أحد عشر أسلوباً، **وهي**:

---

(١) للاطلاع على شيء من ذلك انظر: كتاب (كارل بروكلمان في الميزان) لشوقي أبو خليل، ص٨ ـ ١٢.

الأسلوب الأول: عزو المنسوب إلى الإمام الشافعي مباشرة:

سواء كان هذا العزو في الرسائل الثابتة أو غير الثابتة، وكذلك المسائل، حيث نجد أن عامة من يريد أن ينسب شيئاً إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ينسبه إليه مباشرة، ويجعله من قوله.

وهذه تعدُّ من أقوى الوسائل التي تقوم عليها النسبة إلى الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الأسلوب الثاني: عزو المنسوب إلى مذهب الإمام الشافعي:

فنجد أن بعضهم يكتب كتاباً على مذهب المتكلمين ثم يعزوه إلى مذهب الشافعي، وأنه على طريقته، ومذهبه، إيهاماً للقراء، وتدليساً عليهم.

وسيأتي معنا من هذا الصنف الكثير في الفصل الثالث من هذا البحث.

الأسلوب الثالث: عزو المنسوب إلى أصحاب مذهب الإمام الشافعي:

حيث يقول أحدهم: «وقال أصحابنا»، أو «وقال الأصحاب في المذهب كذا» بعد أن كتب على غلاف الكتاب: فلان ابن فلان الشافعي، فعندما يقرأها القارئ يظن أن هذا معدود في أصحاب الشافعي، وهي عبارة موهمة، حيث يكون الكاتب أشعريّاً أو نحوه، ثم يعني بالأصحاب أصحابه من الأشاعرة، والقارئ يحسبها أصحاب الشافعي.

وهذا الأسلوب يكون من أصحاب المذهب التلفيقي بين الأشعرية في الأصول، والشافعية في الفروع.

الأسلوب الرابع: قولٌ قاله الإمام الشافعي، ولكن زاد عليه الناسبون قدراً ونوعاً[1]:

كتوسل الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ربه بحبه لآل البيت، فجاء أحمد دحلان فحمله على التوسل بذواتهم وأشخاصهم.

وكذلك دعوى عدم تكفيره لحفص الفرد، مع تنصيص حفصٍ نفسِه على تكفير الشافعي إياه.

---

(١) انظر: براءة الأئمة الأربعة، د. عبد العزيز الحميدي، ص٣٦.

الأسلوب الخامس: أن يُحمّل كلام الإمام الشافعي ما لا يحتمله:

كتحميل بعض الأشاعرة المتأخرين كلام الشافعي ما لا يحتمله في تفسير قول تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، على أنه نفي لصفة الوجه عن الله تعالى.

وكدعوى الزركشي أن الشافعي فتح باب التأويل، مستنداً إلى عبارة يزعم أنها للشافعي، ولو كانت كذلك لم تكن تحتمل دعواه.

الأسلوب السادس: أن يقول به بعض أصحاب الإمام، فينسب إلى الإمام على أنه من قوله:

كمسألة المنع من التقليد في العقائد، فإنها مشتهرة عن الأشاعرة، وقال بها كثير من أصحاب الشافعي كأبي إسحاق الإسفرائيني، والرازي، والآمدي، والخطيب البغدادي، والشيرازي، وغيرهم.

بخلاف قول الإمام الشافعي فإنه يرى تسويغ ذلك.

الأسلوب السابع: أن يكون قولاً قديماً[١] للإمام، ثم يُعزى إليه من غير تنبه أنه قد خالفه في الجديد[٢]:

كمسألة وجوب تغيير الإمام بالفسق، وهذا قد كان قولاً قديماً له، ثم رجع عنه في الجديد إلى أنه لا ينعزل بالفسق.

الأسلوب الثامن: أن يخصص كلامه، وقد ورد عاماً في بابه:

كما فعل البيهقي وابن عساكر حيث خصصا كلام الشافعي في ذم الكلام

---

(١) **القول القديم**: ما قاله بالعراق إفتاءً وتصنيفاً، ومن كتبه القديمة (الحجة)، و(الأمالي)، و(عين المسائل)، وقد رواها عنه في بغداد الجم الغفير من تلاميذه، واشتهر من بينهم الإمام أحمد بن حنبل، والزعفراني، وأبو ثور.

(٢) **القول الجديد**: ما قاله بمصر إفتاءً وتصنيفاً، فإنه لما قدم مصر سنة ١٩٩هـ وأقام بها ظهرت له أدلة لم تكن حاصلة له من قبل، وبلغته أحاديث لم تبلغه حين تدوين المذهب القديم في بغداد، فاعتمد الجديد، وعليه كتاب (الأم)، و(الإملاء)، و(مختصر المزني)، ودوّن مذهبه الجديد في مصر، وترك مذهبه القديم في بغداد.

فالجديد هو المذهب الصحيح، وعليه العمل والفتوى عند الشافعية.

على غير الحِجَاج عن السُّنَّة، أما إن كان علم الكلام في الحجاج عن السُّنَّة فمرغَّبٌ فيه.

الأسلوب التاسع: أن يعتمد على مرويات مكذوبة على الإمام، ثم تنسب إليه:

كما حكى الهيتمي عن الشافعي أنه لما كان ببغداد كان يجيء إلى قبر أبي حنيفة فيتبرك عنده، فيصلي ويدعو.

وهذه قصة مكذوبة كما ستأتي في الفصل الثاني من البحث.

الأسلوب العاشر: أن يتعمد قلب الحدث والواقعة عن حقيقتها:

فقد جاء عن الشافعي أن سبب تأليفه كتاب الرد على مالك أن أقواماً في الأندلس يتبركون بطاقية للإمام مالك، فأنكر عليهم ذلك، ونبه إلى أن مالك بشر يصيب ويخطئ، وما كتابه «الرد على مالك» إلا أكبر شاهد على ذلك.

إلا أن أحمد دحلان عكس الأمر تماماً، وحكى أن الشافعي لم ينكر عليهم ذلك الفعل.

الأسلوب الحادي عشر: تقويله الأقوال بالظن والتخمين، والقياس على عقولهم وفهومهم:

كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن أحد المبتدعة، لما حكى مسألة من المسائل الكبار، قيل له: أهذا نقله أحدٌ عن الشافعي أو فلان أو فلان؟ قال: لا، ولكن هذا قاله العقلاء، والشافعي لا يخالف العقلاء[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٩).

المبحث الرابع

خطأ الانتساب للشافعي في الفروع دون الأصول

ويشتمل على ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: تقريرات في المذهب الشافعي.

المطلب الثاني: الإنكار على من انتسب للشافعي في الفروع دون الأصول.

المطلب الثالث: بعض علماء الشافعية ممن كانوا يفتون بخلاف قول الشافعي.

المطلب الأول

تقريرات في المذهب الشافعي

أ ـ ضابط الانتساب إلى إمام ما من الأئمة:

إذا كان الشخص يتبع أحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، ويأخذ بأصول مذهبه في الترجيح، ويقوم بتخريج المسائل على تلك الأصول، فإنه حينئذٍ ينسب إلى هذا الإمام، ويكون أحد متبوعيه، والآخذين بمذهبه.

فإذا وافق الإمام على أصول المذهب، فلا يضر إذا خالفه في الترجيح لبعض المسائل؛ لاختلاف أنظار الناس وأفهامهم.

ب ـ ضابط مخالفة المنتسبين للمذهب لإمام المذهب:

إن مخالفة الإمام الشافعي من قبل المنتسبين إلى مذهبه ليست سائغة لكل أحدٍ، وليس كل أحد رأى حديثاً صحيحاً قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره، واستند إلى قول الشافعي: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»، وإنما هذا لمن توفرت فيه شروط، **وهي**[1]:

١ ـ أن يكون المخالف للإمام ممن بلغ رتبة الاجتهاد في المذهب، إما الاجتهاد المطلق، أو في ذلك الباب، أو في تلك المسألة.

٢ ـ أن يغلب على ظنه أن إمام المذهب لم يقف على هذا الحديث في المسألة، أو أنه لم يعلم بصحته.

---

(١) انظر: فتاوى ابن الصلاح، ص٥٨، والمجموع، للنووي (١/ ٦٤).

٣ ـ أن يكون على مطالعة تامة لكل كتب الإمام الشافعي، وكتب أصحابه الآخذين عنه.

٤ ـ أن يسبقه إلى القول بما يخالف قول الإمام الشافعي إمامٌ من الأئمة.

وإنما اشترطوا هذه الشروط لأن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ ترك العمل بظاهر أحاديثَ كثيرةٍ رآها وعلمها، لكن قام الدليل عنده على طعنٍ فيها، أو نسخها، أو تخصيصها، أو تأويلها، أو نحو ذلك[١].

ولأن علم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ غزير، فقد كان واسع الاطلاع، طويل الباع، حتى قال ابن خزيمة الشافعي في وصفه: «لا أعلم سُنَّةً لرسول الله ﷺ في الحلال والحرام لم يودعها الشافعيُ كتبه»[٢].

فلمثل هذه الأسباب اشتُرطت الشروط السابقة؛ حفظاً للعلم، وصيانةً للمذهب من العبث، وضبطاً لمسائله.

ج ـ هل كثرة المخالفة للإمام تخرجه عن المذهب:

من توفرت فيه الشروط السابقة فإنه لا تضره كثرة المخالفة لآراء الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، بل ولا تخرجه مخالفته عن كونه من أصحاب الإمام؛ لأنه ما زال يعتمد أصول المذهب في الترجيح.

وكان هذا حال كثير من الأئمة الشافعية، يخالفون الإمام في الترجيح وهم معدودون من كبار أصحابه، وأئمة المذهب من بعده، كأمثال ابن خزيمة، والمزني، وأبي ثور، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهم.

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة المروزي: «وهو صاحب اختيار، وربما تذرع متذرع بكثرة اختياراته المخالفة لمذهب الشافعي إلى الإنكار على

---

(١) ومن ذلك ما رُدّ على أبي الوليد موسى بن أبي الجارود ـ وكان ممن صحب الشافعي ـ قال: صح حديث» «أفطر الحاجم والمحجوم»، فأقول: قال الشافعي: أفطر الحاجم والمحجوم، فردوا ذلك على أبي الوليد؛ لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته؛ لكونه منسوخاً عنده.

(٢) فتاوى ابن الصلاح، ص٥٨، والمجموع، للنووي (١/ ٦٤).

الجماعة العادين له في أصحابنا، وليس الأمر كذلك؛ لأنه في هذا بمنزلة ابن خزيمة، والمزني، وأبي ثور قبله، وغيرهم، فلقد كثرت اختياراتهم المخالفة لمذهب الشافعي، ثم لم يخرجهم ذلك عن أن يكونوا في قبيل أصحاب الشافعي معدودين، وبوصف الاعتزاء إليه موصوفين»[(١)].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

المطلب الثاني

الإنكار على من انتسب للشافعي في الفروع دون الأصول

إن من الشافعية من يصرح أنهم شافعية في الفروع، أشعرية في الأصول، كما قال أبو إسحاق الشيرازي: «من كان في الفروع على مذهب الشافعي، وفي الأصول على اعتقاد الأشعري، فهم معلم الطرفين، كما أنشد بعض الأصحاب[1]:

إذا كنت في علم الأصول موافقاً ... بعقدك قول الأشعري المسددِ
وعاملتَ مولاك الكريم مخالصاً ... بقول الإمام الشافعي المؤيدِ
وأتقنتَ حرف ابن العلاء مجرداً ... ولم تعد في الإعراب رأي المبردِ
فأنت على الحق اليقين موافقاً ... شريعة خير المرسلين محمدِ».

ومثل هذا الأنموذج يُثبت أن من الشافعية من ليس على منهج الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في الاعتقاد؛ وبالأخص في المتأخرين منهم، ولذلك قد تجدهم ينسبون إلى الإمام الشافعي ما لم يقله، ولم يذهب إليه.

حتى «إن كثيراً من أصحابه عكسوا الأمر، حتى جعلوا الكلام الذي ذمه الشافعي هو السُّنَّة وأصول الدين الذي يجب اعتقاده، وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتاب والسُّنَّة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها»[2].

إن مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ مذهب متكامل، جامع بين الاعتقاد

---

(١) وهو: أبو الحسن هبة الله السيبي. انظر: تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص١٦٨، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٢٩٥).

(٢) الاستقامة، لابن تيمية (١/ ١٥).

والفقه، أو ما يسمى الأحكام العلمية والأحكام العملية، أو الفقه الأكبر وفقه الفروع.

ولذلك كان أصحاب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إذا صنفوا في بيان اعتقادهم نصوا على أن ما يذكرونه هو اعتقاد إمامهم الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

سئل المزني عن القرآن، فقال: «مذهبي مذهب الشافعي». قالوا: فأي شيء مذهب الشافعي؟ قال: «كان مذهب الشافعي أن كلام الله غير مخلوق»[1].

قال أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي: «مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من الله تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من النبي ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، فما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعاً، ومكتوباً، ومحفوظاً، ومنقوشاً، كل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين»[2].

وقال أبو القاسم الأصبهاني الشافعي، وقد سئل عن صفات الرب فقال: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه أن صفات الله التي وصف بها نفسه، ووصفه بها رسوله من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل»[3].

حتى اشتد نكير علماء الشافعية على من خالف الشافعي في الاعتقاد، وانتسب إليه في الفروع والأحكام فقط.

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول أهل السُّنَّة والجماعة (٢/ ٢٨٠).

(٢) رواه أبو الحسن الكرجي، كما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه منها الأصبهانية، ص٧٥، درء التعارض (٢/ ٩٥)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٦).

(٣) ذكره عنه الذهبي في كتاب العلو، ص٢٦٣.

قال أبو المظفر السمعاني الشافعي ـ بعد بيانه لموقف الشافعي من الكلام وأهله ـ: «فلا ينبغي لأحد أن ينصر مذهبه في الفروع، ثم يرغب عن طريقته في الأصول»[1].

وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي: «إن في النقل عن هؤلاء إلزاماً للحجة على كل من ينتحل مذهب إمام يخالفه في العقيدة، فإن أحدهما لا محالة يضلل صاحبه، أو يبدعه، أو يكفره، فانتحال مذهبه مع مخالفته له في العقيدة مستنكر والله شرعاً وطبعاً، فمن قال: أنا شافعي الشرع، أشعري الاعتقاد، قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد؛ إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد»[2].

وكان الشيخ أبو حامد الإسفراييني ـ رأس الشافعية ـ هو أول من ميز أصول فقه الشافعي عن أصول الأشعري، وكان شديداً على أهل الكلام، حتى إن أبا بكر الباقلاني كان يخرج إلى الحمّام متبرقعاً خوفاً منه؛ من كثرة ما كان يحذر الناس منه[3].

واقتدى به أبو إسحاق الشيرازي الشافعي في كتابه «اللمع» و«التبصرة»، حتى لو وافق قول الأشعرية وجهاً للشافعية ميّزه، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، وهذا في أصول الفقه، فضلاً عن مسائل أصول الدين[4].

وكذلك أبو محمد الجويني مع كونه متكلماً أشعريّاً، غير أنه ذكر أن الأشعري خالف في مسألة الكلام قول الشافعي وغيره، وأنه أخطأ في ذلك[5].

وكذلك كان أبو عمرو ابن الصلاح في تراجمه للشافعية يميز من كان

---

(١) الانتصار لأصحاب الحديث، ص٩.

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٦).

(٣) انظر: درء التعارض، لابن تيمية (٢/ ٩٨).

(٤) انظر: درء التعارض، لابن تيمية (٢/ ٩٨).

(٥) انظر: مختصر التحرير، لابن النجار (٢/ ٣٨).

منتسباً للشافعي في الفروع دون الأصول، ويذكر انتسابهم لغير الشافعي سواء كان أشعريّاً أو معتزليّاً؛ وما هذا إلا لإنكارهم هذه الطريقة التلفيقية، واستنكافهم عن الانتساب لغير الشافعي في الأصول، **وهذه بعض النماذج**:

١ ـ قال في ترجمة الحسن بن الحسين القاضي، أبي محمد الإسترابادي: «وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعري، والفقه على مذهب الشافعي»[١].

٢ ـ وقال في ترجمة القاضي عبد الجبار الهمداني: «كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، ومذاهب المعتزلة في الأصول»[٢].

٣ ـ وقال في ترجمة أبي منصور عبد القاهر البغدادي: «كان كشيخه الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني في نصرة طريقه الفقهاء، والشافعي في أصول الفقه في الأغلب، وهما من المتكلمين الناصرين لقول الشافعي رحمه الله، لا يجوز نسخ الكتاب بالسُّنَّة»[٣].

٤ ـ وقال في ترجمة أبي القاسم القشيري: «وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي»[٤].

٥ ـ وبالمقابل يذكر أيضاً من هو على مذهب الشافعي في الأصول والفروع على سبيل المدح، كما قال في ترجمة السيد محمد بن الحسين: «كان يتعبد على مذهب الشافعي، ويعتقد مذهبه»[٥].

---

(١) طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٤٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٢٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٥٣).

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية (٢/ ٥٦٩).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٥٠).

المطلب الثالث

بعض علماء الشافعية
ممن كانوا يفتون بخلاف قول الشافعي

إن أصحاب الشافعي الذين أخذوا العلم عنه، ولازموه، وعرفوا أصول مذهبه، كانوا على دراية كاملة بمنهج الإمام الشافعي رحمه الله في التعامل مع الدليل، فكان لا يقدم شيئاً على الكتاب والسُّنَّة، وكان يشهد على نفسه أنه إن خفي عليه الدليل فإنه راجع عنه إلى الدليل ـ إن صح ـ، حتى أُثر عنه رحمه الله أنه كان يقول: «إذا صح الحديث فهو مذهبي».

وقوله: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سُنَّة رسول الله ﷺ، فقولوا بسُنَّة رسول الله ﷺ ودعوا قولي»، ونحو هذا كثير.

وكان هذا منه رحمه الله تعظيماً للحق، واتباعاً للدليل، وعدم التعصب للرأي؛ لأنه متبعٌ غير مبتدع، مسترشدٌ لا متعنت.

ومذهبه الجديد دليل واضح على ذلك.

وفهِمَ أصحابه منه هذا المعنى، وعلموا منه ذم التقليد، وترك اتباع الدليل، فكانوا رحمهم الله يخالفونه إذا تبين لهم أن الدليل على خلاف قول الإمام رحمه الله.

قال النووي: «وممن حكى عنه أنه أفتى بالحديث من أصحابنا: أبو يعقوب البويطي، وأبو القاسم الدراكي، وممن نص عليه أبو الحسن إلكيا الطبري في كتابه في أصول الفقه، وممن استعمله من أصحابنا المحدثين الإمام أبو بكر البيهقي وآخرون، وكان جماعة من متقدمي أصحابنا إذا رأوا مسألة

فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث، وأفتوا به قائلين مذهب الشافعي ما وافق الحديث، ولم يتفق ذلك إلا نادراً، ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث»[1].

ومن هؤلاء أيضاً:

١ ـ **البويطي**، فإنه لما قرأ عليهم عن الشافعي أن التيمم ضربتان: قال له أبو بكر الأثرم: ثبت حديث عمار عن النبي ﷺ أن التيمم ضربة واحدة، فحك من كتابه ضربتين، وصيره ضربة على حديث عمار، وذكر أثر الشافعي المتقدم[2].

٢ ـ **المزني**[3]، حيث يقول في مختصره: «اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس، ومن معنى قوله، لأقربه على من أراده، مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه»[4].

٣ ـ **الربيع المرادي**، فقد قال: «كان الشافعي لا يرى الإجازة في الحديث، وأنا أخالف الشافعي في هذا»[5].

٤ ـ **الكرجي**، فقد ترك قنوت الفجر؛ لعدم ثبوت الحديث فيه، واحتج بقول الشافعي السابق: «اتركوا قولي وخذوا بالحديث»[6].

٥ ـ **النووي**، حيث رجح عدم نقض الوضوء بلحم الإبل، وقال بعد ذكر القول بالنقض أنه خلاف المذهب: «ولكنه هو القوي، أو الصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه»[7].

---

(١) المجموع شرح المهذب (١/ ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (٢/ ٦٨١).

(٣) وهذا فيما لم ينفرد به المزني، فإنه صاحب مذهب مستقل، وأما إذا خرج قولاً للشافعي فتخريجه أولى من تخريج غيره، كما قال إمام الحرمين.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٢٨٥)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ٥٩).

(٤) مختصر المزني، ص٩٣.

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٦٦، طبقات الشافعية، للسبكي (٢/ ١٣٦).

(٦) انظر: طبقات الشافعية، للسبكي (٦/ ١٣٨).

(٧) المجموع (٢/ ٥٧).

٦ ـ **البغوي**، حيث قال في مقدمة شرح السُّنَّة: «وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته متبع، إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل، في تأويل كلام محتمل، أو إيضاح مشكل، أو ترجيح قول على آخر، إذ لعلماء السلف رحمهم الله تعالى سعي كامل في تأليف ما جمعوه، ونظر صادق للخلف في أداء ما سمعوه»[(١)].

٧ ـ **الخطابي**، خالف الشافعي في قوله إن المرأة إذا لم تجد محرماً في الحج، فإنها تحج مع نسوة ثقات[(٢)].

٨ ـ **ابن دقيق العيد**، قال في فتح مكة أنه كان عُنوة، ولم يكن صُلحاً كما قال الشافعي[(٣)].

٩ ـ **العز ابن عبد السلام**، خالف الشافعي في الإبقاء على رائحة الصيام بدل السواك[(٤)].

والقصد من هذا كله بيان أن الأئمة وأكابر أتباعهم لم يكونوا يدعون إلى التقليد، ولا للتعصب المذهبي، وإنما كانوا يدورون مع الدليل، ويقولون به، ويردون على من خالفه، مع حفظ كرامة العالم.

وليس معنى الانتساب إلى المذهب أن لا يخالف إمامه فيما لاح له الدليل، وظهرت حجته، بل ما أقيمت المذاهب إلا لنصرة الدليل واتباعه.

---

(١) شرح السُّنَّة (١/ ٢).

(٢) انظر: معالم السنن (٢/ ١٤٤).

(٣) انظر: إحكام الأحكام، ص٣٠٩.

(٤) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٣٩ ـ ٤٠).

الفصل الأول

الرسائل والمناظرات والأشعار العقدية المنسوبة للإمام الشافعي

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث، وهي:

تمهيد: وسائل في معرفة نسبة رسالة ما إلى مؤلفها.

المبحث الأول: الرسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي.

المبحث الثاني: المناظرات العقدية المنسوبة للإمام الشافعي.

المبحث الثالث: الأشعار العقدية المنسوبة للإمام الشافعي.

تمهيد
وسائل في معرفة نسبة رسالة ما إلى مؤلفها

إن نسبة كتاب ما إلى غير مؤلفه مسألة من الخطورة بمكان، وإذا كان على محقق النصوص أن يتحرى الصواب في لفظة واحدة داخل الكتاب، فكيف بكتاب كامل ينسبه إلى غير مؤلفه.

هناك وسائل وطرق عدة يتحقق بها من نسبة الكتاب إلى مؤلفه، **منها**:

١ ـ رواية الكتاب بالسند إلى مؤلفه: وهذه أقوى الطرق وأولها في توثيق نسبة كتاب ما إلى مؤلفه، حيث إنها طريق مباشر إلى رواية الكتاب عن المؤلف.

إضافة إلى ثبت السماعات المثبت في أواخر الكتب.

٢ ـ ذكر المؤلف له ضمن كتبه الأخرى: فإذا أشار المؤلف نفسه في كتبه الأخرى إلى هذا الكتاب فهذا دليل على أن الكتاب من تأليفه، وحينها تتأكد صحة النسبة إليه.

٣ ـ ذكر المترجمين للكتاب ونسبته إلى المؤلف، ونقلهم من مادته: وهذه تعني أن الكتاب معروف عن المؤلف، مشهور في زمنه، سواء ورد ذكرها في كتب التراجم، أو في كتب الفهارس والأدلة، أو ذكرَ الكتابَ أحدُ طلابه عند ذكره لمسألة معينة، وأنه لشيخه فلان.

٤ ـ أن يُذكر اسم المؤلف في آخر الكتاب: ففي بعض الكتب

والمخطوطات نجد من بعض النساخ كتابة عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، إما في نهاية كل جزء، أو في نهاية الكتاب بأكمله، وهذه إشارة لطيفة يحصل بها نوع من التوثيق للنسبة.

بل هذا الأمر مهمٌ، إذ به يتبين سهو كثير من المفهرسين الذين يعتمدون على صفحة العنوان دون النظر إلى الصفحة الأخيرة من الكتاب، فقد تختلط صفحات العنوان مع أوراق كتب أخرى، وتدخل سهواً من غير قصد في غير محلها، فيحصل الخطأ في العزو.

٥ ـ المطابقة بين محتوى الكتاب والخلفية العلمية للمؤلف[١]: حتى أن السيرافي[٢] حكى أن الخليل إنما عمل أول كتاب العين فقط؛ لأن مادة الكتاب لا تتناسب مع مقام الفراهيدي العلمي.

وهذا ليس مقياساً مضطرداً؛ لأن الملكة العلمية تختلف عند البعض باختلاف أعمارهم، وأيضاً باختلاف الفن الذي يكتب فيه.

٦ ـ المطابقة في أسلوب الكتابة: فلو حصل الشك في نسبة كتاب ما إلى مؤلف ما، فإن النظر في أسلوب كتابة الكتاب المجهول، والمقارنة بينه وبين الكتب المشهورة للمنسوب إليه، من حيث كيفية العرض والمناقشة والاستدلال له دوره في تعزيز الثقة بنسبة الكتاب إلى المؤلف من عدمها.

٧ ـ الاعتبار للتواريخ الواردة في الكتاب[٣]: كأن تكون سنة النسخْ، بعيدة جداً عن زمن المؤلف، وهي النسخة الوحيدة للكتاب.

أو أن تذكر أحداث تاريخية في متن الكتاب حدثت بعد زمن المؤلف.

فإن كانت كذلك كانت هذه الأحداث دليلاً على اختلاق الكتاب على مؤلفه.

---

(١) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، ص٤٦.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين، ص٣١.

(٣) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون، ص٤٦.

وكذلك فعل كاتب الفقه الأكبر مع الإمام الشافعي، حيث أورد ذكر فرقة الكرامية، مع أنها لم تنشأ إلا بعد موت الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨ ـ **أن يذكر المؤلف أحد كتبه المشهورة داخل الكتاب المجهولة نسبته**: قد تفقد الصفحة الأولى من الكتاب والتي تحوي السند، أو عنوان الكتاب، ولا يدرى لمن هذا الكتاب.

ولكن نجد في أثناء الكتاب إشارة المؤلف إلى أحد كتبه المشهورة، وأنه قد بسط القول فيه.

فنعلم حينها أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو لفلان؛ وذلك بسبب شهرة كتابه الثاني المذكور في أثناء الكتاب المجهول الهوية.

٩ ـ **أن يسمي نفسه داخل كتابه**: وهذا قليل جداً، فتجده مثلاً يقول: قال العبد الفقير فلان ابن فلان. . .

ولكن هذه ضعيفة؛ لاحتمال إدخالها من غير المؤلف، إذ الغالب أن هذا العمل يقع من النساخ، فيقول: قال العلم الأوحد، . . . فلان ابن فلان.

١٠ ـ **عدم التشكيك في نسبته إليه**: وهذه من الشواهد التي تجعل النفس تميل إلى صلة الكتاب بمؤلفه.

والخلو من المعارض ليس دليلاً قويّاً، ولكن مما يستشهد به.

١١ ـ **تدوين اسم المؤلف على غلاف المخطوط**: وهذه وإن كانت ضعيفة إلا أنها من الشواهد التي ـ إذا انضم غيرها إليها ـ تشير إلى شيء من ارتباط الكتاب بالمؤلف.

المبحث الأول

الرسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي

ويشتمل على أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: رسائل ثابتة.

المطلب الثاني: رسائل غير ثابتة.

المطلب الثالث: رسائل متوهمة.

المطلب الرابع: رسائل مفقودة.

المطلب الأول

رسائل ثابتة

ويشتمل على ست رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: «جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي».

الرسالة الثانية: «رسالة في السُّنَّة».

الرسالة الثالثة والرابعة والخامسة: «وصية الإمام الشافعي».

الرسالة السادسة: «الحجة في تثبيت خبر الواحد».

رسالة
«جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي»

أولاً: اسم الرسالة:

قد اتفقت جميع النسخ المخطوطة على تسمية واحدة للرسالة، فقد جاء في أول هذه النسخ تسميتها بـ«جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي» من رواية أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري.

وسماها الشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس بـ«اعتقاد الإمام الشافعي»، وهي تسمية مقاربة لما كتب على المخطوط.

وسماها الدكتور ناصر بن يحيى الحنيني[(١)] بـ«رسالة في الاعتقاد»، وسماها في موضع آخر من الكتاب نفسه[(٢)] بـ«رسالة في الصفات».

ولعل سبب الاختلاف في التسميات يرجع إلى موضوع الرسالة، فحين سماها بـ«رسالة في الاعتقاد» نظر إلى موضوع الرسالة العام وأنها تبحث في مسائل الاعتقاد، وحين سماها «رسالة في الصفات» نظر إلى موضوعها الخاص وأنها تبحث في الصفات على وجه التحديد، والله أعلم.

---

(١) انظر: «منهج أهل السُنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة» (١/ ٤٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٥٩).

ثانياً: موضوعها:

سبقت الإشارة إلى أن الرسالة تبحث في المسائل الاعتقادية المتعلقة بمباحث الأسماء والصفات فقط، وليس في كل أبواب المعتقد، وهي في تقريرها لهذه المسائل تقررها على منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وهذه المباحث هي:

١ ـ مصادر التلقي للأسماء والصفات.

٢ ـ حكم منكرها.

٣ ـ إثبات بعض الصفات الذاتية والخبرية.

٤ ـ منزلة العقل والرأي في باب الأسماء والصفات.

٥ ـ الإثبات من غير تمثيل، والتنزيه من غير تعطيل.

هذه هي المباحث التي احتواها هذا الجزء المختصر في الاعتقاد.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة من الرسالة:

لم أقف على الرسالة مطبوعةً مستقلةً، كما هي مفردة في هذا المخطوط[١]، وكل ما وقفت عليه هي خمس نسخ مخطوطة، في مكتبات عدة، **وهي**:

١ ـ نسخة من مكتبة برلين بألمانيا.

٢ ـ نسخة من مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٣ ـ نسخة مكتبة المسجد النبوي برقم (٦٧/ ٨٠) مجاميع.

٤ ـ نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم (٠٢٩٢٥ ـ ١ ـ ف).

٥ ـ نسخة من مركز ودود للمخطوطات برقم (٥/ ٢).

والذي يظهر أن جميع النسخ واحدة، ومنسوخة من نسخة مكتبة برلين ـ

---

(١) وقد ذكرها الهكاري ضمن كتابه الذي كتبه عن عقيدة الإمام الشافعي، وقد طبع بتحقيق د. عبد الله البراك، وستأتي ص٥٩٩ من هذا البحث.

ألمانيا؛ وذلك لأن جميع النسخ تحمل نفس الختم الإنجليزي المختومة به نسخة مكتبة برلين، وتحمل نفس السقط والطمس الموجود في نسخة برلين، فظهر أن ما هو موجود في بقية المكتبات إنما هي نسخ مصورة عنها.

وجميع هذه النسخ قد كُتِبَ على صفحة العنوان عبارة الذهبي رَحِمَهُ اللهُ[1]، ونص المكتوب:

«قال الذهبي في الميزان: محمد بن علي بن الفتح أبو طالب العشاري، شيخ صدوق، معروف، ولكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعي. وذكر الذهبي أشياء ثم قال: والعتب إنما هو على محدثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل، وقال الخطيب: كتبتُ عنه، وكان ثقةً صالحاً. مات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة. قلت: ليس بحجة. انتهى كلام الذهبي رحمه الله تعالى»، وستأتي مناقشة هذه الفقرة.

وكل نسخة من هذه النسخ تقع في (٥) ألواح، في كل لوح صفحتان، وفي كل صفحة (١٥) سطراً تقريباً، وفي كل سطر (١٠) كلمات تقريباً، مقاس الورق ٣٠×٢٢، وهي نسخ كاملة، عدا طمس بمقدار سطر في رأس الصفحة الثانية من اللوح الرابع، بسبب التصوير، وخطها خط نسخ معتاد، في بعض ألفاظه إغلاق، في أولها سند اتصالها بالمؤلف، وفي آخرها سماعات عدة.

رابعاً: قيمتها العلمية:

تكمن القيمة العلمية لهذه الرسالة في الأمور الآتية:

١ ـ تعدُّ هذه الرسالة من الرسائل العلمية المهمة المقررة لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة؛ وذلك لما حوته من مسائل عقدية على فهم السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم.

٢ ـ تبين منهج المؤلف في الاستدلال على المسائل العقدية بالأدلة

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٧).

الشرعية (الكتاب والسُّنَّة)، وترك ما عداها من علم الكلام، والفلسفة، والمنطق.

٣ ـ تبين منزلة مؤلف الرسالة، ومكانته العلمية، فهو إمام متبع لطريق السلف من قبله، بعيد عن الأهواء والبدع.

٤ ـ عناية أهل العلم بهذه الرسالة، ونقلهم عنها، واستشهادهم بما فيها على مسائل المعتقد.

٥ ـ تبرز الاختلاف الكبير بين الإمام الشافعي والمنتسبين إليه، وبالأخص المتأخرين منهم، حيث أن كثيراً منهم انتسب إليه في الفروع وخالفه في الأصول.

خامساً: سبب تأليفها:

جاء في مطلع هذه الرسالة ما يفيد أن هذه الرسالة هي جوابُ سؤالٍ قدم إلى الإمام الشافعي عن صفات الله ﷻ، وما ينبغي أن يؤمن به.

قال يونس بن عبد الأعلى المصري: سمعت محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله يقول، وقد سئل عن صفات الله ﷻ، وما ينبغي أن يؤمن به؟ فقال: لله تبارك وتعالى أسماء وصفات... وذكر بقية الرسالة.

سادساً: توثيق نسبة الرسالة:

إن من أقوى الدلائل التي تثبت بها نسبة كتاب إلى مؤلف ما، هي رواية الكتاب عنه بالإسناد، وكذلك ثبت السماعات التي تكون على آخر الكتاب.

وقد روى هذا الجزء ابن أبي حاتم[١] «عن يونس بن عبد الأعلى[٢] قال:

---

(١) كان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، أشهر من أن يوصف. توفي سنة ٢٧٧هـ.

انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٢/ ٦٨٣)، تاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ٤١٤)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٢/ ٥٥)، التقييد، لابن نقطة، ص٣٣١، طبقات فقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٥٣٤)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٥٩٦).

(٢) أبو موسى الصدفي، صاحب الشافعي، إمام، اتفقوا على توثيقه وجلالته. ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي سنة ٢٦٤هـ. =

سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات. . »[1]، وذكر سائر الاعتقاد.

وهذا إسنادٌ عالٍ، وصحيحٌ كالشمس.

وقد رويت هذه الرسالة بطرق أخرى نازلة إلى ابن أبي حاتم، وهي لا تخلو من مقال، تشبث بها بعضهم، موهماً أن هذه العقيدة مروية من خلال هذه الطرق فقط؛ ليتوصل من هذا إلى الحكم بعدم صحة هذا الجزء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأن هذه العقيدة المروية غير صحيحة.

لذلك سأوردها هنا وأناقش ما قيل عنها، والله الموفق:

الطريق الأولى[2]: قال أحمد بن خليل بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر اللبودي الشافعي[3]: أخبرنا الشيخ العالم المفيد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان بن أيوب بن داود اللؤلؤي الكتبي الشافعي الدمشقي[4]، بقراءتي عليه أخبرنا الشيخ المسند الموصلي صلاح الدين أبو محمد عبد القادر بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأرموي[5]، قراءة عليه وأنا أسمع أخبرتنا أم عبد الله زينب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم المقدسية[6] إجازة إن لم يكن سماعاً، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الكريم

= انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ١٦٨)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٧/ ٢٤٩)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ٥١٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٤٥٩)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/ ٨٤).

(١) آداب الشافعي ومناقبه، ولم أقف عليه في المطبوع، ونقله الحافظ ابن حجر عن ابن أبي حاتم في فتح الباري (١٣/ ٤٠٧)، وعزاه إلى كتابه آداب الشافعي.

(٢) وهي المذكورة في مخطوط الجزء الذي نقلت عنه.

(٣) المعروف بابن اللبودي، وابن عرعر، ولكنه بالأولى أشهر، مؤرخ أديب، ولد سنة ٨٣٤هـ، وتوفي سنة ٨٩٦هـ.
انظر: الضوء اللامع، للسخاوي (١/ ٢٩٣)، معجم المؤلفين، لكحالة (١/ ٢١٥).

(٤) واعظ، ولد في دمشق سنة ٧٨٤هـ، وتوفي فيها سنة ٨٦٧هـ.
انظر: معجم المؤلفين (١٠/ ٢٨١)، معجم أعلام شعراء المدح النبوي، ص٣٧٣.

(٥) قال أبو الطيب الفاسي: «حدث عن أم عبد الله زينب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم المقدسية إجازةً إن لم يكن سماعاً». ولد سنة ٧٣٥هـ، وتوفي سنة ٨٢٤هـ.
انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢/ ١٣٩)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٢٦١).

(٦) شيخة، محدثة، صالحة، متواضعة، خيرة، متوددة، كثيرة المروءة، وتوفيت سنة ٧٤٠هـ.
انظر: معجم الشيوخ الكبير (١/ ٢٤٨)، ذيل التقييد (٢/ ٣٦٦)، فهرس الفهارس (١/ ٤٦٠).

السيدي[١] إجازة عن الأشياخ (٣)[٢] أبي الحسين بن عبد الخالق اليوسفي[٣]، وشُهْدة بنت أحمد الإبري[٤]، والإمام أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع الجيلي[٥]، قال ابن شافع: أخبرنا المشايخ (٣) والدي أبو المعالي[٦]، وأبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد البغدادي[٧]، وأبو إسحاق إبراهيم بن سعود بن أحمد بن عياش المقرئ[٨]، قال ابن عياش: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله الآبنوسي[٩]، قال وأبو المعالي ابن

---

(١) الأصبهاني الأصل، البغدادي، توفي سنة ٦٤٦هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٥/ ٤٢)، تاريخ دمشق (٥٤/ ١٣٠)، تاريخ إربل (٢/ ٦٣٨)، تاريخ الإسلام (١٤/ ٥٨٤)، سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٦)، لسان الميزان (٥/ ٢٦٤).

(٢) الرقم (٣) اختصار لكلمة الثلاثة الأشياخ الذي حذثوه.

(٣) هو: عبد الحق بن عبد الخالق بن أحمد بن عبد القادر، أبو الحسين البغدادي، اليوسفي، العالم، الثقة، المسند، ولد ٤٩٤هـ، توفي سنة ٥٧٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٢).

(٤) شهدة بنت أحمد الدينوري، المعروف بابن الإبري، فخر النساء، امرأة جليلة، صالحة، ذات دين، وورع، وعبادة. سمعت الكثير. توفيت سنة ٥٧٤هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٥/ ٣٩٥)، معجم الأدباء (٣/ ١٤٢٢)، إكمال الإكمال (١/ ١٥٦)، وتكملة الإكمال (٣/ ٤٦١)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص٥٠١، تاريخ إربل (٢/ ١٢١).

(٥) البغدادي، الحافظ، الفقيه، أحد الشهود والعلماء هو وأبوه، ولد سنة ٥٢٠هـ، وتوفي سنة ٥٦٥هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٥/ ١٠٦)، إكمال الإكمال (٢/ ٤٨٩)، التقييد، ص١٤٣، تاريخ الإسلام (١٢/ ٣٣٤)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٧٢)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢٦٠).

(٦) صالح بن شافع بن صالح، أبو المعالي الجيلي، عالم، صالح، فاضل، توفي سنة ٥٤٣هـ.
انظر: تاريخ الإسلام (١١/ ٨٢٧)، الوافي بالوفيات (١٦/ ١٤٩)، المقصد الأرشد، لابن مفلح (١/ ٤٤٩).

(٧) إمام، حافظ، صحيح النقل والضبط، ولد سنة ٤٦٧هـ، وتوفي سنة ٥٥٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (٢١/ ٥٨)، منازل الأئمة الأربعة، ص١٩، إكمال الإكمال (٣/ ٣٧٤)، التقييد، ص١١٤، إنباه الرواة على أنباء النحاة (٣/ ٢٢٢)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٣)، تاريخ الإسلام (١١/ ٩٩١).

(٨) أبو إسحاق الوقاياتي، البغدادي، المقرئ، كان صدوقاً خيراً، ولد ٥٥٣هـ، وتوفي سنة ٥٦٨هـ.
انظر: تاريخ الإسلام (١٢/ ٣٨٨)، ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي (٢/ ٤٥٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقطلوبغا (٢/ ١٨٩).

(٩) البغدادي، الفقيه الشافعي، كان ثقةً، مصنفاً، ولد سنة ٤٦٦هـ، وتوفي سنة ٥٤٢هـ.
انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١١/ ٧٩٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٦٢)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٧/ ٧٦)، طبقات الشافعية، للسبكي (٦/ ٢١)، غاية النهاية في طبقات القراء، للذهبي (٢/ ٨٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقطلوبغا (١/ ٣٨٦).

شافع وابن ناصر واليوسفي وشُهدة، أخبرنا أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن الطيوري[1]، قال الآبنوسي وأبو المعالي وابن شافع وابن ناصر: سماعاً، وقال اليوسفي وشُهدة: إجازةً، أخبرنا أبو طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي[2]، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك البرذعي[3] قراءة عليه: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي[4]، عن يونس بن عبد الأعلى المصري[5]، قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول، وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به فقال: . . . وذكر الاعتقاد.

الاعتراض على هذه الرواية:

تشبَّث بهذه الرواية محمد زاهد الكوثري[6][7] وحسن السقاف[8]،

(١) محدث بغداد ومسندها، ثقة ثبت، مكثراً، صحيح الأصول. ولد سنة ٤١١هـ، وتوفي سنة ٥٠٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (٢١/ ١٦٩)، إكمال الإكمال، لأبي بكر بن نقطة (٣/ ٦٠٤)، التقييد، لأبي بكر بن نقطة، ص٤٣٨، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٨٣٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/ ٢١٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٤٣١)، لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٩).

(٢) وهو: محمد بن علي بن الفتح، أبو طالب، المعروف بابن العشاري، كان يقول: وكان جدي طويلاً، فقيل له العشاري لذلك.
وثقه الخطيب وابن الجوزي وابن كثير، وغيرهما، وسيأتي الكلام عنه في الحاشية، ص٩٠.

(٣) في المخطوط (البرديجي)، والصواب ما أثبته.
وهو: علي بن عبد العزيز بن مردك بن أحمد، أبو الحسن البرذعي البزاز. كان ثقةً، صالحاً، مشتغلاً بالعبادة.
انظر: تاريخ بغداد، للبغدادي (١٣/ ٤٨٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٦١٧).

(٤) تقدم قريباً.

(٥) تقدم قريباً.

(٦) هو: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، فقيه حنفي، يغلب عليه التعصب المذهبي، ويدين بعقيدة الجهمية، له اشتغال بالأدب والسير. توفي بالقاهرة سنة ١٣٧١هـ.
انظر: الأعلام، للزركلي (٦/ ١٢٩)، معجم المؤلفين، لكحاله (١٠/ ٤).

(٧) قال الكوثري: «واعتقاد الشافعي المذكور في ثبت الكوراني كذب موضوع، مروي بطريق العشاري وابن كادش» السيف الصقيل، ص١٦٠.
وقال أيضاً: «وأبو طالب محمد بن علي العشاري الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٢هـ مغفل، يتقن ما يلقن، وقد راجت عليه العقيدة المنسوبة إلى الشافعي كذباً، وكل ذلك باعتراف الذهبي في الميزان» السيف الصقيل، ص٢٦١.

(٨) قال السقاف: «وأما هذه العقيدة المروية عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فهي مدسوسة عليه =

وأوْهما أن هذا الجزء مروي من رواية أبي طالب العشاري فقط، وأنه مغفل يتلقن.

ونقلا كلام الإمام الذهبي رحمه الله[1] في توهينه العشاري، وأن هذا الجزء في العقيدة هو مما أدخل عليه.

جواب الاعتراض من وجوه:

١ ـ أن هذا الجزء ثابتٌ عن الإمام الشافعي رحمه الله بعُلوٍّ، يرويه عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، عن يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي رحمه الله، وهذا إسناد صحيح، ولا تضره رواية العشاري أو غيره له.

٢ ـ أن الإمام الذهبي رحمه الله لم يطعن في المعتقد المذكور في هذا الجزء، وإنما طعن في هذه الرواية بعينها، وأنها مما أدخلت على العشاري رحمه الله، بدليل أن الذهبي نفسه قد نقل من هذه العقيدة عن الإمام الشافعي رحمه الله في مواضع أخر من كتبه[2]، مستشهداً بها في تقرير عقيدة السلف عامة، وعقيدة الإمام الشافعي خاصة، فتأمل.

٣ ـ أن هذه العقيدة المذكورة في هذا الجزء هي عقيدة مشهورة مستفيضة عن الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تناقلها العلماء عنه واستشهدوا بها في كتبهم، ومن هؤلاء: ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)[3]، وابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)[4]،

= كما نقل ذلك الذهبي نفسه في الميزان (٣/٦٥٦) في ترجمة العشاري فلا غرو أن يتناقلها الحنابلة المجسمة ويعتنون بها!! وقال أيضاً الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٥/٣٠١) نقلاً عن الذهبي: «أدخلوا عليه أشياء، فحدّث بها بسلامة باطن، ومنها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعي...».اهـ. فاستيقظوا!!» دفع الشبه والتشبيه، ص٧٣.

(١) قال الذهبي رحمه الله: «محمد بن علي بن الفتح أبو طالب العشاري، شيخ صدوق، معروف، ولكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعي. وذكر الذهبي أشياء ثم قال: والعتب إنما هو على محدثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل، وقال الخطيب: كتبتُ عنه، وكان ثقةً صالحاً. مات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة. قلت: ليس بحجة» ميزان الاعتدال (٣/٦٥٦ ـ ٦٥٧).

(٢) كما في سير أعلام النبلاء (١٠/٧٩)، وفي الأربعين في صفات رب العالمين، ص٨٤.

(٣) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٠٧).

(٤) انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٨٣).

وأبو طاهر السِّلَفي(ت٥٧٦هـ)[1]، وأبو زكريا الأزدي (ت٥٥٠هـ)[2]، وابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)[3]، والذهبي (ت٧٤٨هـ)[4]، وابن القيم (ت٧٥١هـ)[5]، وأبو العرفان إبراهيم الكوراني (ت١١٠١هـ)[6]، وأبو المعالي الآلوسي (ت١٣٤٢هـ)[7]، ومحمد الفقيه[8] (ت١٣٥٥هـ)[9].

٤ ـ أن المروي في هذه العقيدة من المسائل الاعتقادية مطابق تماماً للعقيدة المشهورة عن الإمام الشافعي رحمه الله المروية عنه في بقية الكتب والمصادر، ويمكن أن نبرز أوجه المطابقة **في أمور عدة**:

أ ـ مصادر التلقي: فمصادر تلقي الشافعي في هذه العقيدة هي الكتاب والسُّنَّة، فلم يجنحْ إلى شيء من الآراء الكلامية، ولا إلى المناهج البدعية المتفرقة البتة.

ب ـ منهج الاستدلال: فهو يقتصر في إثبات مسائل الاعتقاد على ثبوت الخبر من الكتاب والسُّنَّة، ويجعل الإلزام لغيره بهما، ويهمل إعمال العقل فيما لا يمكنه إدراكه.

ج ـ لزوم طريقة السلف: من إثبات الصفات وإمرارها كما جاءت من غير تعرض لها بتأويل أو تحريف، أو تمثيل أو تكييف.

د ـ التفصيل في مسائل الإجمال: فهو يفصل في القضايا التي قد تحتمل

---

(١) انظر: الثلاثون من المشيخة البغدادية، ص١٤.
(٢) انظر: منازل الأئمة الأربعة، ص٢١٨.
(٣) انظر: إثبات صفة العلو، ص١٨١، وفي ذم التأويل، ص٢٣.
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩)، وفي الأربعين في صفات رب العالمين، ص٨٤.
(٥) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ١٦٥).
(٦) انظر: الأمم لإيقاظ الهمم، ص٢٠.
(٧) انظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٥٩٥).
(٨) ومحمد الفقيه هو محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم، المعروف بالفقيه، وأسرته الآن تعرف بعائلة الفقيه، ولد بمصر ١٣٠٤هـ، وتوفي بجده، بعد أن أقام بها بعد حجه، كانت وفاته سنة ١٣٥٥هـ، كان قد أخذ عن الشيخ جمال الدين القاسمي، وأحمد الزهرة المصري.
انظر: مقدمة المحققين للكشف المبدي، ص١٩ ـ ٣٨.
(٩) انظر: الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، ص٤٢٣.

أكثر من معنى، ولا يطلق الحكم فيها وبالأخص في مسائل الأسماء والأحكام.

هـ ـ سهولة العبارة: وهذا من أشهر ميزات الإمام الشافعي فيما يكتب أو يقرر للناس، فإنه يجنح إلى التسهيل في العبارة، ويبتعد قدر المستطاع عن وحشي اللغة وغريبها.

٥ ـ أن ما في هذه العقيدة أبعد ما يكون عن عقيدة المجسمة، ومن يعدّها عقيدة للمجسِّمة ففي عقيدته خلل، وهذا واضح بيّن في كل من الكوثري والسقاف، فإنه لما كانت هذه العقيدة فيها الإثبات للصفات على طريقة السلف ـ وهي تخالف ما هما عليه ـ جعلاها عقيدة المجسمة، شأنهما في هذا شأن من سبقهما.

٦ ـ لو سلّمتُ جدلاً أن هذا الجزء لم يروه إلا العشاري، فإن العشاري ليس ممن لا يحتج به، بل هو إلى التوثيق أقرب(١)، وما اتُهم فيه من الأحاديث فإن غيره أولى بالاتهام فيها بالإدخال عليه منه(٢).

---

(١) فقد وثّقه آخرون، ومن هؤلاء:
الخطيب البغدادي، قال: كتبت عنه، وكان ثقةً ديناً صالحاً. ـ وبالأخص أن الخطيب ممن عاصره، وكَتَبَ عنه ـ.
وقال ابن الجوزي: كان ثقةً، ديناً، صالحاً.
وقال ابن كثير: كان ثقةً، ديناً، صالحاً.
ومما قالوه عنه أيضاً:
قول ابن العماد: كان فقيهاً، حنبلياً، تخرّج على أبي حامد، وقبله على ابن بطة، وكان خيّراً، عالماً، زاهداً.
وقال ابن أبي يعلى: كان العشاري من الزهّاد.
وقال كحالة: محدث، حافظ.
وقال السمعاني: كان صالحاً، سديد السيرة، مكثراً من الحديث.
بل كان ممن يُسأل عن حال الرجال، كما ذكر الخطيب أنه سأل محمد بن علي بن الفتح الحربي عن ابن السوطي، فقال: كان يستملي لابن شاهين، وما علمت من حاله إلا خيراً.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٤/١٧٩)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٢/١٩١)، الأنساب، للسمعاني (٩/٣٠٦)، اللباب، لابن الأثير (٢/٣٤١)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٤/٩٦)، معجم المؤلفين، لكحاله (١١/٣٣).

(٢) ولنعرض لهذه الأحاديث التي اتُهم فيها العشاري أنها أدخلت عليه، وهما حديثان:

= **الحديث الأول: فضل ليلة عاشوراء.**

والحديث أورده الذهبي في الميزان (٣/ ٦٥٦) مختصراً من طريق العشاري، حدثنا أحمد بن منصور البوشري، حدثنا أبو بكر النجاد، حدثنا الحربي، حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: «**صوموا عاشوراء ووسعوا على أهاليكم، فقد تاب الله فيه على آدم...**» إلى أن قال: «**فمن صامه كان كفارة أربعين سنة، وأعطى ثواب ألف شهيد، وكتب له أجر سبع سموات...**» إلى أن قال: «**وفيه خلق الله السموات والأرض، والعرش والقلم، وأول يوم خلق يوم عاشوراء**».

وأورده ابن الجوزي بطوله وتمامه في الموضوعات (٢/ ١٩٩) بنفس الطريق.

والجواب عنه من سبعة أوجه:

الأول: أن ابن أبي الزناد ـ وهو عبد الرحمٰن بن عبد الله بن ذكوان ـ هو أولى بالاتهام في هذا الحديث من العشاري، فإن ابن أبي الزناد قد تكلم المحدثون فيه بكلام شديد، بخلاف العشاري فإنه لم يتكلم فيه أحد غير الذهبي رحمه الله.

وقد قال ابن الجوزي بعد إيراده للحديث: «هذا حديث لا يشك عاقل في وضعه، ولقد أبدع من وضعه وكشف القناع ولم يستحيي وأتى فيه المستحيل، . . . وما أظنه إلا دسٌّ في أحاديث الثقات، وكان مع الذي رواه نوع تغفل، ولا أحسب ذلك إلا في المتأخرين، وإن كان يحيى بن معين قد قال في ابن أبي الزناد: ليس بشيء ولا يحتج بحديثه، . . . وقال أحمد: هو مضطرب الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، فلعل بعض أهل الهوى قد أدخله في حديثه» الموضوعات، لابن الجوزي (٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

فابن الجوزي هنا يتهم فيه ابن أبي الزناد ولم يتهم فيه العشاري، وللاطلاع على ما قيل في ابن أبي الزناد انظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٢)، والكامل (٥/ ٤٤٩).

الثاني: أن الحافظ ابن حجر قد استبعد الإدخال في هذا الحديث على ابن أبي الزناد، محتجاً بتوثيق بعض العلماء له، وجعل الإدخال جائزاً على النجاد، ـ وهو أبو بكر أحمد بن سليمان ـ، أو من العشاري، فقال رحمه الله كما في لسان الميزان (٥/ ٣٠٣): «وقد تقدم في ترجمة النجاد أنه عمّر بآخره، وإن الخطيب جوّز أن يكون أدخل عليه شيء، وهذا التجويز محتمل في حق العشاري أيضاً، وهو في حق ابن أبي الزناد بعيد، فقد وثقه مالك وعلق له البخاري بالجزم، والعلم عند الله تعالى».

قلت: فلئن كان ذلك في حق ابن أبي الزناد بعيد، فهو في حق العشاري أبعد؛ كونه لم يتعرض له المحدثون بمثل ما تعرضوا لابن أبي الزناد.

فعبارة الحافظ هنا أدق من عبارة الذهبي التي فيها الجزم، والعلم عند الله.

الثالث: وكذلك احتمل الحافظ إدخال هذا الحديث على أحمد بن منصور البرسري أو البوسري أو الشونيزي ـ على اختلاف في ضبط نسبته ـ، فقال في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ٢٨١): «وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من هذا الوجه ومن حديث أبي هريرة بسند لين فيه أحمد بن منصور الشونيزي، فكأنه أدخل عليه، وهو إسناد مختلق لهذا المتن قطعياً».

فالحافظ ذكر احتمالات، ولم يتهم فيها أبا طالب العشاري، وهو أقرب للصواب.

وأيضاً الحافظ ابن ناصر الدين، فإنه جعل احتمال الإدخال على أحمد بن منصور كذلك، واتهمه به، =

= فقال في اللفظ المكرّم بفضل عاشوراء المحرم، ص٢٩: «وهذا حديث موضوع قبح الله من وضعه وافتراه، فلقد تبوأ بيتاً في جهنم يصير مأواه، ولا تحل روايته إلا لهتك حاله وإظهار المتهم من بين رجاله، ورجال الحديث ثقات إلا النوشري المذكور وهو أحمد بن منصور بن محمد بن حاتم فإني أتهمه به، والله تعالى أعلم».

فهو في كلامه هذا يعد العشاري من الثقات الذين يستبعد أن يكون الإدخال عليهم، وإنما اتهم به النوشري هذا.

وكذلك الحافظ الزيلعي لم يتهم فيه العشاري، وإنما أبهم، وجعل الحديث من الدّس في أحاديث الثقات، قال في نصب الراية (٢/٤٥٦): «في رجاله من ينسب إلى تفضيل، فدس عليه في أحاديث الثقات».

وكذلك الحافظ السيوطي لم يتهم فيه العشاري، بل جعله من تركيب المتأخرين على أحاديث الثقات، فقال في اللآلئ المصنوعة (٢/٩٣): «ورجاله ثقات، والظاهر أن بعض المتأخرين وضعه وركبه على هذا الإسناد».

وكذلك فعل بعض المتأخرين من المحدثين، كما فعل العلامة الألباني حين ذكر أثراً باطلاً في قعود الرحمٰن على العرش، فقد اتهم فيه أبا العز أحمد بن عبيد الله بن كادش، فإنه كان مختلطاً، وقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٢٥٦): «وأما شيخه أبو طالب وهو العشاري فقد أورده ـ يعني: ابن العماد ـ في وفيات سنة (٤٥١) وقال أيضاً: (٣/٢٨٩): «كان صالحاً، خيراً، عالماً، زاهداً».

فعلم أن تعيين العشاري بالإدخال عليه غير سديد، وبالأخص مع تعديل العلماء له، وتبرئتهم له من الإدخال عليه، وانفرد الذهبي باتهامه بالإدخال عليه.

الرابع: إضافة إلى من ذُكر من المتهمين بالإدخال عليهم، فإن آخرين في السند هم أولى بالاتهام به من العشاري، ممن وصف بعدم الضبط أو العدالة، مثل شريح بن النعمان ـ وهو الصائدي ـ فإنه يحتمل إدخال الحديث عليه، قال الذهبي في الميزان (٢/٢٦٩): لا يحتج بحديثه. وقال أبو حاتم: شبه مجهول. فمثل هذا أولى باتهامه بالإدخال عليه من أبي طالب العشاري.

الخامس: أن الذهبي قد ذكر حديث فضل صيام عاشوراء هذا في تلخيصه لكتاب الموضوعات لابن الجوزي، ص٢٠٦، ولم يتهم فيه أبا طالب العشاري!، بل اقتصر على قوله: «فقبح الله من وضعه، وما أبلهه».

السادس: أن توثيق الخطيب البغدادي للعشاري أولى بالأخذ من كلام غيره فيه؛ لأنه تلميذه، وأخذ عنه، وهو أعرف به، فقد قال الخطيب: «كتبت عنه، وكان ثقةً ديناً صالحاً».

السابع: أن من قواعد الجرح والتعديل، أنه إذا تعارض تعديل وتجريح فيقدم الجرح إذا كان مفسراً، وإلا فالتعديل هو المعول.

فكيف هنا وقد زال سبب الجرح، وهو الظن أن هذا مما أدخل على العشاري، فحينها يجب المصير إلى التعديل الثابت، وبالأخص أن هنا قرائن قد لاحت تدل على قوة التعديل، منها:

أ ـ كثرة المعدلين.

ب ـ زيادة علم المعدل على الجارح في الشخص المختلف فيه.

ج ـ أن المعدل معاصر للمتكلم فيه خلافاً للجارح.

الطريق الثانية: رواها الهكاري[1] فقال: أخبرنا أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أحمد القزويني الحافظ[2]، أخبرنا أبو سعيد

= د ـ صراحة عبارة التعديل ووضوحها.

الحديث الثاني: في فضل حسن الخلق:

قال الذهبي في الميزان (٣/٦٥٦): قال ـ يعني: العشاري ـ: حدثنا ابن شاهين، حدثنا أبو بكر بن أبي داود، حدثنا شاذان، حدثنا سعد بن الصلت، حدثنا هارون بن الجهم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، قال: أُتيَ النبي ﷺ بسبعة فأمر علياً أن يضرب أعناقهم، فهبط جبرائيل فقال: لا تضرب عنق هذا. قال: لم؟ قال: لأنه حسن الخلق سمح الكف. قال: يا جبرائيل، أشيءٌ عنك أو عن ربك؟ قال: بل ربى أمرني بذلك.

والجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن في الإسناد من هو أولى بالاتهام في الحديث من العشاري، منهم:

١ ـ شاذان وهو إسحاق بن إبراهيم.

قال الحافظ ابن حجر: له مناكير وغرائب مع أن ابن حبان ذكره في الثقات. لسان الميزان (٢/٣٣).

٢ ـ وكذلك سعد بن الصلت، وإن كان قد قال عنه الذهبي في السير (٩/٣١٨): «هو صالح الحديث، وما علمت لأحدٍ فيه جرحاً».

لكن قد قال الذهبي نفسه في الميزان (٤/٢٨٢) في ترجمة شيخ سعد وهو هارون بن الجهم بن ثوير: «حدث عنه سعد بن الصلت بحديث منكر».

قال ابن حبان: «ربما أغرب». الثقات (٦/٣٧٨).

فتحديث سعد بالمناكير يورد الشك كذلك في هذا الحديث أن يكون منها.

٣ ـ هارون بن الجهم: بن ثوير، قد قال الذهبي عقب ذكره للحديث السابق: «هارون أيضاً ليس بمعتمد».

وقال أيضاً: «يخالف في حديثه». الميزان (٣/٦٥٦) (٤/٢٨٢)، ديوان الضعفاء، ص٤١٥.

قال العقيلي: يخالف في حديثه، وليس بمشهور بالنقل.

الثاني: أن هذا الحديث قد رواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، ص١٠٩ من طريقه بنفس الإسناد من غير ذكر العشاري، فقال: «حدثنا عبد الله بن سليمان، ثنا إسحاق بن إبراهيم شاذان، ثنا سعد بن الصلت، ثنا هارون بن الجهم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب به».

فإيراد الحديث من طريق أخرى غير طريق العشاري وبنفس الرواة يقوي أن الإدخال فيه كان على غير العشاري.

الثالث: قد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في العلل المتناهية (٢/٢٣٨) من طريقه إلى العشاري عن ابن شاهين به، وجعل العلة في ضعفه ضعف كل من سعد بن الصلت، وهارون بن الجهم، فقال: «هذا حديث لا يصح وسعد وهارون مجهولان».

وعليه فدعوى الإدخال كذلك في هذا الحديث على العشاري مستبعدة، والله أعلم.

(١) ستأتي ترجمته ص٥٩٩، والخلاصة أنه لا يحتج بحديثه، وأنه إلى الترك أقرب.

(٢) هو: الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم، أبو يعلى الخليلي الحافظ القزويني، كان حافظاً، فهماً، =

القاسم بن علقمة الأبهري[1]، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، أخبرنا يونس بن عبد الأعلى المقرئ، قال سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله يقول ـ وقد سئل عن صفات الله عز وجل، وما يؤمن به ـ فقال: . . . وذكر سائر الاعتقاد.

وهذه الرواية لا تصح؛ لضعف الهكاري وسوء حفظه، ولكن يشهد لها رواية ابن أبي حاتم رحمه الله والتي عليها مدار كل هذه الروايات الثلاث.

الرواية الثالثة: قال ابن أبي يعلى[2]: قرأت على المبارك[3] قلت له: أخبرك محمد بن علي بن الفتح[4] قال: أخبرنا علي بن مردك[5] قال: أخبرنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم قال: حدثنا يونس ابن عبد الأعلى المصري قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي يقول وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به فقال: . . .، وذكر العقيدة.

وهي رواية صحيحة، والعشاري سبق بيان توثيقه، ولو لم يكن كذلك، لاكتفينا برواية ابن أبي حاتم، والله أعلم.

= ذكياً، عرافاً بالعلل والرجال، فريد عصره في الفهم والذكاء.

انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر بن نقطة، ص٢٦٢، المعين في طبقات المحدثين، للذهبي، ص١٢٩، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٦٨١)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٢١٤)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٧٩)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٣/ ٢٤٧)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص٤٣٠، معجم المؤلفين، لكحالة (٤/ ١٢١).

(١) شيخ عالي الإسناد، كان فهماً لما يرويه، قال الذهبي: روى عن عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، أكثر عنه أبو يعلى الخليلي. توفي سنة ٣٨٨هـ.

انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي (٢/ ٧٧٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٦٣٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (٨/ ١٠).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣).

تقدمت ترجمته ص٩٥.

(٣) ثقة، وقد تقدمت ترجمته ص٨٩.

(٤) وهو العشاري، وقد تقدم ص٩٢.

(٥) ثقة، وقد تقدم ص٨٩.

سابعاً: متن الرسالة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ العالم المفيد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان بن أيوب بن داود اللؤلؤي الكتبي الشافعي الدمشقي بقراءتي عليه، أخبرنا الشيخ المسند الموصلي صلاح الدين أبو محمد عبد القادر بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأرموي، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرتنا أم عبد الله زينب بنت الكمال أحمد بن عبد الرحيم المقدسية إجازة إن لم يكن سماعاً، أخبرنا أبو جعفر محمد بن عبد الكريم السيدي إجازة عن الأشياخ ٣ أبي الحسين بن عبد الخالق اليوسفي، وشُهْدة بنت أحمد الأبري، والإمام أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع الجيلي، قال ابن شافع: أخبرنا المشايخ (٣) والدي أبو المعالي، وأبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد البغدادي، وأبو إسحاق إبراهيم بن سعود بن أحمد بن عياش المقرئ، قال ابن عياش: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن علي بن عبد الله الآبنوسي، قال وأبو المعالي ابن شافع وابن ناصر واليوسفي وشُهدة، أخبرنا أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن الطيوري، قال الآبنوسي وأبو المعالي وابن شافع وابن ناصر: سماعاً، وقال اليوسفي وشُهدة: إجازةً، أخبرنا أبو طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري الحربي، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك البرذعي قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، عن يونس بن عبد الأعلى المصري، قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول، وقد سئل عن صفات الله وما ينبغي أن يؤمن به فقال:

[١] لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسع[١] أحداً من خلق الله ـ قامت لديه الحجة[٢] أن القرآن نزل به وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل ـ خلافه.

(١) وفي اعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري (لا يسمع).

(٢) وفي اعتقاد الهكاري زيادة (ردها؛ لأن...) ثم ذكر بقية الكلام.

[٢] فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله ﷻ، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر [ونحو ذلك أخبار الله ﷻ.

[٣] أتانا أنه سميع][١].

[٤] وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

[٥] وأن له يميناً بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

[٦] وأن له وجهاً بقوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧].

[٧] وأن له قدماً بقوله ﷺ: **«حتى يضع الرب فيها قدمه»**[٢]؛ يعني: جهنم.

[٨] وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله ﷺ للذي قُتِل في سبيل الله ﷻ: **«إنه لقي الله ﷻ وهو يضحك إليه»**[٣].

---

(١) وفي اعتقاد الهكاري: (ونحو ذلك إخبار الله سبحانه إيانا أنه سميع بصير).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب (وتقول هل من مزيد) رقم (٤٨٤٨)، وفي الأيمان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته، رقم (٦٦٦١)، ومسلم في صفة الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، رقم (٢٨٤٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وأخرجاه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، البخاري في الموضع السابق، برقم (٤٨٤٩) وفي كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) برقم (٧٤٤٩)، ومسلم في الموضع السابق، برقم (٢٨٤٦).

(٣) حديث صحيح، جاء عن اثنين من الصحابة:

الأول: نعيم بن همار رضي الله عنه، وقد جاء عنه من طريقين:

الأولى: رواها سعيد بن منصور في سننه (٢/ ٢١٩) رقم (٢٥٦٦) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٤٧٤) رقم (١٢٧٧) وفي الجهاد (٢/ ٥٦٦) رقم (٢٢٨) وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٢/ ٢٥٨) رقم (٦٨٥٥) والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٩٠) رقم (١١٦٧) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤١٠) رقم (٩٨٦) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ٩٥) رقم (٧٠) وأبو الحسن الهيثمي في زوائد أبي يعلى الموصلي (٢/ ٤١٠) رقم (٩١٤) كلهم من طرق عن إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار، أنه سمع رسول الله ﷺ، وجاءه رجل، فقال: أي الشهداء أفضل؟ قال: «الذين يلقون في الصف ولا يفتلون وجوههم حتى يقتلوا، أولئك =

[٩] وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ بذلك[١].

[١٠] وأنه ليس بأعور لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال، فقال: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**»[٢].

[١١] وأن المؤمنين يرون ربهم ﷻ يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر[٣].

[١٢] وأن له أصبعاً بقوله ﷺ: «**ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمٰن ﷻ**»[٤].

= الذين يتلبطون في الغرف العلى من الجنة، يضحك إليهم ربك، وإذا ضحك ربك إلى عبد في موطن فلا حساب عليه».

وإسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده، وبحير حمصي، ثقة ثبت، وبقية رجاله ثقات.

الثانية: رواها الطبراني في المعجم الأوسط (٣/ ٢٨٦) رقم (٣١٦٩) قال حدثنا بكر قال: نا شعيب بن يحيى قال: أنا ابن لهيعة، عن علي أبي دينار الهذلي، عن نعيم بن همار به.

قال الطبراني: لم يروِ هذا الحديث عن علي أبي دينار إلا ابن لهيعة.اهـ. . وهو كما قال، ولكن تشهد له الرواية الأولى.

الثاني: أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٠٧) رقم (١٩٣٥٣) قال: حدثنا عبد الله بن مبارك، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سعيد الخدري به.

ويحيى مع كونه مدلساً، إلا أنه لم يصح له سماع من صحابي، كما قال ابن حجر في طبقات المدلسين، ص٣٦. ولكن يشهد للحديث الطريق الأولى، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، برقم (١١٤٥)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (يريدون ان يبدلوا كلام الله) برقم (٧٤٩٤)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء في آخر الليل والإجابة فيه، برقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم (٤٤٠٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وأخرجاه أيضاً من حديث أنس رضي الله عنه، البخاري في كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، برقم (٧١٣١)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (ولتصنع على عيني)، برقم (٧٤٠٨)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، برقم (٢٩٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، برقم (٥٥٤)، وباب فضل صلاة الفجر، برقم (٥٧٣)، وفي كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾، برقم (٤٨٥١)، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، برقم (٧٤٣٤)، (٧٤٣٦)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما، برقم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، برقم (٢٦٥٤).

[١٣] فإن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والروِّية، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرٌ يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ.

[١٤] ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. آخر الاعتقاد.

[ثبت السماعات]

علَّقه الفقير أحمد بن خليل بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر اللبودي الشافعي يوم الأحد سادس عشر من رمضان سنة خمس وستين وثماني مئة بمنزله بصالحية دمشق جعلها الله دار سلام أبداً. الحمد لله

سمعه على الشيخ المسند المعمر الموصلي الصالح صلاح الدين محمد بن عبد القادر بن الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد بن الشيخ إبراهيم بن عبد الله الأرموي الصالحي بسنده أوله، بقراءة الشيخ الإمام العلامة الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبد الله بن ناصر الدين، عن الجماعة الفضلاء شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى الفولاذي، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الكتبي اللؤلؤي، وشهاب الدين أبو العباس أحمد بن الأمير بن عمر بن عثمان الخوارزمي، ومحمد بن بهادر سبط ابن الشهيد [كلمة غير واضحة] كتبت وزوجه أم هانئ زينب بنت الشيخ أبي محمد عبد الله بن الشيخ خليل، وصح ذلك وثبت يوم الأحد السابع عشر من المحرم سنة عشرين وثمان مئة بمنزل ابن بهادر طاهر بباب السلامة من دمشق، وأجاز المسمع، ولله الحمد.

وسمعوا عليه بالقراءة وفي التاريخ والمكان جزءاً في عوالي منتقاة من جزء أبي مسعود أحمد بن الفرات، انتقاه الحافظ عبد الله [كلمة غير واضحة] بسماعه من أم عبد الله [هنا طمس في أول اللوح بسبب التصوير بمقدار سطر]

أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بسماعه من أبي الفرح يحيى بن محمود بن سعد الثقفي لحضوره عليه، وأبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد بسماعه، والحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني بسماعه، وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس بسماعه، وأبي مسعود بن الفرات.

كتبه أحمد بن خليل بن أحمد اللبودي لطف الله به، حامداً مصليّاً مسلماً، الحمد لله.

سمع عقيدة الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه على الشيخ العالم المفيد شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أيوب بن داود اللؤلؤي الشافعي بسنده أوله.

بقراءة راقمة أحمد بن خليل اللبودي الأثري، وابنته أم الفضل [ألَّف في ٣] وشقيقاه عمر ومحمد وفتاة يوسف الدولي، وصح يوم الاثنين تاسع عشر شوال سنة خمس وستين وثماني مئة، بجامع دمشق وأجاز لنا ما يرويه ولله الحمد والمنة.

الحمد لله.

سمعه على الشيخة الجليلة أم هانئ زينب بنت الشيخ أبي محمد بن عبد الله بن الشيخ خليل القلعي بسماعها منه، بقراءة أحمد بن خليل بن أحمد اللبودي [كلمة غير واضحة] ابنته أم الفضل وفتاة يوسف الدولي، والشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن قاسم الصالحي الحنبلي، وابنته زينب في الأولى، وأمها هاجر أخت المسمع، وصح وثبت يوم الأحد سادس جمادى الآخرة سنة تسع وستين وثماني مئة، بمنزل الشيخ علاء الدين المذكور بصالحية دمشق إجازة.

وسمعوا عنها بالقراءة والتاريخ والمكان جزء أبي بكر أحمد سليمان بن زبان الكندي الضرير بسماعها له، على هند بنت محمد بن علي الأرموي بإجازتها [كلمة غير واضحة]، من الشيخ محمد بن إبراهيم البياني وعبد الله بن إبراهيم ابن قيم الضيائية بسماعها، على أبي الحسن البخاري بحضور الأول على زينب بنت مكي الحرانية بسماعها، من أبي حفص ابن طبرزد بسماعه، من أبي القاسم السمرقندي بسماعه، من الحافظ أبي محمد عبد العزيز الكتاني بسماعه، من أبي محمد عبد الرحمٰن بن القاسم.

رسالة
«في السُّنَّة»

أولاً: اسم الرسالة:

لم يَرِدْ اسمٌ خاصٌ بهذه الرسالة، ولعل هذا يعود إلى:

١ ـ عدم عناية الإمام الشافعي بتسمية كتبه ورسائله، وإنما غالب التسميات تأتي ممن نسخ هذه الكتب والرسائل أو جمعها.

٢ ـ عدم الوقوف ـ إلى الآن ـ على مخطوط مستقل بهذه الرسالة، يمكن من خلاله أن نطلع على تسمية للرسالة، وإنما وُجدت ضمن الكتب التي جمعت عقيدة الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، كـ«اعتقاد الإمام الشافعي» لعبد الغني المقدسي، و«اعتقاد الإمام الشافعي» للهكاري.

ولعل مثل هذه الأسباب تفسر لنا الاختلاف في تسمية بعض الرسائل، فيعمد بعض النساخ أو الشراح أو المحققون إلى الاجتهاد في وضع تسمية تناسب موضوع الرسالة.

فقد سماها الدكتور ناصر بن يحيى الحنيني في كتابه منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة[1] بـ«رسالة في الاعتقاد».

والأولى ـ والله أعلم ـ أن تُسمى «كتاب السُّنَّة» أو «رسالة في السُّنَّة» للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ **وذلك لأمور:**

---

(١) (٢/١٠٥٩).

١ ـ جاء في مطلعها: «القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم فأخذت عنهم...» إلى آخر ما ذكر. ففي هذه التسمية مناسبة لمطلع الرسالة، وموضوعها.

٢ ـ قد ثبتت رسالة أخرى للشافعي باسم «جزء في الاعتقاد» فناسب المغايرة بين التسميتين؛ دفعاً للالتباس.

٣ ـ أن تسمية الرسائل العقدية باسم كتب السُّنَّة، تسمية لها أصلها، وعمل السلف عليها، وهناك كثير من الكتب والرسائل على هذا المنوال، وتحمل التسمية نفسها، وتطرق نفس الموضوع، فلأجل الوحدة في التسمية والموضوع، ارتأيت تسميتها باسم «كتاب السُّنَّة» للإمام الشافعي رحمه الله. وهناك كثير من الكتب والرسائل التي ألفت على شاكلتها، وتتفق معها في التسمية والموضوع، سواء كانت في زمن الشافعي أو بعده، **ومن هذه الرسائل**:

أ ـ «السُّنَّة»، للحميدي (ت٢١٩هـ).

ب ـ «السُّنَّة»، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

ج ـ «السُّنَّة»، لأبي داود (ت٢٧٥هـ).

د ـ «السُّنَّة»، لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ). وغيرهم كثير[١].

ثانياً: موضوعها:

قد نصت هذه الرسالة على كثير من مسائل الاعتقاد، وكان تقريرها وفق منهج أهل السُّنَّة والجماعة، **ومما نصت عليه وقررته**:

١ ـ الإقرار بشهادة التوحيد.

٢ ـ والإقرار بأن الجنة والنار والساعة والبعث من القبور حق لا شك فيها.

---

(١) راجع الكتب التي اعتنت بتاريخ التدوين لكتب العقيدة، ككتاب تاريخ تدوين العقيدة السلفية، للشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس، ص٢١ وَ ٥٣ وَ ٦٤ وغيرها، وكتاب منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة، للدكتور ناصر الحنيني (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) (٢/ ١٠٥٩).

٣ ـ والإيمان بالأنبياء جميعهم.

٤ ـ عدم الشك في الإيمان ـ بمعنى عدم الاستثناء على سبيل الشك ـ (وهذه من المسائل التي انفردت بها هذه الرسالة عن غيرها من رسائل الشافعي في العقيدة).

٥ ـ عدم تكفير أهل القبلة بذنب.

٦ ـ الإيمان بالقضاء والقدر، وأن الله يفعل فيهما ما يشاء كسائر مخلوقاته، يمحو ويثبت فيهما ما يشاء.

٧ ـ عدم الشهادة العينية لأحد بجنة أو نار، مع الرجاء للمحسن، والخوف على المسيء.

٨ ـ يعرف للصحابة فضلهم، ويكف عما شجر بينهم.

٩ ـ ويرتب الخلفاء الأربعة على مذهب أهل السُّنَّة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي (وهذه المسألة لم تذكر صريحة في غيرها من الرسائل كما ذكرت هنا).

١٠ ـ وأن القرآن كلام الله غير مخلوق.

١١ ـ وأن القول بالوقوف واللفظ في القرآن بدعة (وهذا أيضاً مما انفردت به هذه الرسالة)[١].

---

(١) لقد ابتدأ القول بخلق القرآن مع الجعد بن درهم (المتوفى سنة ١٠٥هـ)، حيث زعم أن علم الله وكلامه مخلوقان محدثان، وهو أول من أحدث هذا ـ كما قال ابن تيمية ـ، وكان معه على ذلك آخر حُكّام بني أمية، وهو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم، حتى قيل له مروان الجعدي؛ لما يرى من رأي جعد.

روى اللالكائي عن الشافعي أنه قال: «من قال لفظي بالقرآن أو القرآن بلفظي مخلوق، فهو جهمي».

وإنما اشتدت الدعوة إليها في عهد المأمون عبد الله بن هارون الرشيد (المتوفى سنة ٢١٨هـ)، وكان من شأن الإمام أحمد والتصدي لها ما هو ذائع شائع.

ولا يستبعد أن تكون بدعة اللفظ قد حصلت أيضاً في زمن الشافعي رحمه الله، وبالأخص مع نقل العلماء عنه الكلام فيها، ولا يمنع اشتهارها زمن الإمام أحمد ألا تكون موجودة قبله، والله أعلم.

انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/٤٢٨)، أمراض القلوب وشفاؤها، لابن تيمية، ص٦٨، الحسنة والسيئة، له أيضاً، ص١٠٦، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/٣٩٠)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٧/٣٢٨)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/٢١٨).

١٢ ـ وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

١٣ ـ والإيمان بالرؤية والشفاعة.

١٤ ـ والاستواء على العرش، وعدم منافاته مع قربه ﷻ (وهذا أيضاً مما انفردت هذه الرسالة بذكره والتنصيص عليه عن بقية الرسائل).

١٥ ـ ثم ذكر مسائل عملية حصل من أهل البدع إنكارها كالمسح على الخفين، والجهاد، وصلاة الجمعة والعيدين، والبيع والشراء.

١٦ ـ والدعاء لأئمة المسلمين، وعدم الخروج عليهم.

١٧ ـ والإقرار بما يحصل في القبر، من العذاب ومنكر ونكير، (والتنصيص على هذين الملكين أيضاً مما انفردت به هذه الرسالة)، وبالحوض، والشفاعة، والدجال، وأنها كلها حق، وإنكارها مخالف للكتاب والسُّنَّة.

والملاحظ هنا: أن هذه الرسالة اعتنت أكثر بذكر مسائل تفصيلية في أبواب المعتقد، بخلاف رسالة (جزء في الاعتقاد) فقد عالجت قضايا منهجية عقدية تقدم ذكرها هناك[1].

وهذا التنوع في الطرح له فوائد، **منها**:

١ ـ أن هذا يعد من حسن التصنيف، وتسهيل العلم، ومخاطبة العقول بمختلف مستوياتها.

٢ ـ الإشارة إلى أهمية الجمع بين الطريقتين في التعلم والتعليم، فدراسة المسائل التفصيلية وحدها، دون معرفةٍ لمناهج أهل السُّنَّة في تقريرها لا يكفي، وكذلك الاشتغال بترسيم المناهج، وتحديد الطرق، والانشغال بها عن أصول المسائل وفروعها، لا يكفي أيضاً، والجمع بين الطريقتين مهم جدّاً.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

لم أقف على مخطوط للرسالة مستقل، وإنما وجدتها ضمن كتاب اعتقاد

---

(١) انظر: ص٨٤ من هذا البحث.

الإمام الشافعي، للمقدسي[1]، واعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري، والذي توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم (١٩٥)، تقع في (١٢) ورقة.

والرسالة مطبوعة ضمن مجموع لثلاث رسائل، قام بتحقيقها الشيخ الدكتور عبد الله بن صالح البراك، طباعة دار الوطن بالرياض.

رابعاً: قيمتها العلمية:

هذه الرسالة لها ميزة خاصة، وقيمة فريدة عن غيرها من الرسائل؛ لأنها تتضمن ذكر مسائل لم يسبق تقريرها في غيرها من الرسائل المنسوبة للشافعي رَحِمَهُ اللهُ، **فمما انفردت بتقريره من المسائل:**

١ ـ عدم جواز الاستثناء في الإيمان على سبيل الشك.

٢ ـ التصريح بترتيب الخلفاء الراشدين حسب المشهور عند أهل الحديث والسُّنَّة.

٣ ـ القول ببدعية الوقف واللفظ في القرآن.

٤ ـ عدم المنافاة بين الاستواء على العرش وبين قربه تعالى من خلقه.

٥ ـ شرعية تسمية الملكين السائلين في القبر بمنكر ونكير.

خامساً: سبب تأليفها:

بيان عقيدته، وعقيدة أصحابه من أهل الحديث الذين أخذ عنهم، مثل: الثوري، ومالك وغيرهما.

وقد كان العلماء يحرصون على تسطير عقيدتهم وعقيدة العلماء قبلهم لأمور، **منها:**

١ ـ بياناً للعلم، وتبليغاً له.

---

(١) والكتاب مفقود، ولكن ذكر الذهبي أن مطلع هذه الرسالة في كتاب اعتقاد الشافعي، للمقدسي. انظر: كتاب العرش (٢/ ٢٩٠)، وكتاب العلو، ص١٦٥، وسيأتي مزيد تفصيل عنه ص٧٢٩ من هذا البحث.

٢ ـ أداءً لبعض الواجب عليهم، وخروجاً من إثم الكتم.

٣ ـ رداً للمعتقدات المخالفة للحق.

٤ ـ لبيان أنهم على طريقة العلماء الذين سبقوهم.

٥ ـ بيان منزلة هذا العلم، وأنه عقيدة الأكابر لا الأصاغر ـ وهم أهل البدع ـ.

سادساً: توثيق نسبة الرسالة:

هذه الرسالة من الرسائل العقدية التي صحت وثبتت نسبتها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، **ويتبين هذا من خلال الأمور الآتية:**

١ ـ قد جاءت بالسند الصحيح إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كما سيأتي في متن الرسالة ـ.

٢ ـ ذكرها عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وعزاها إليه كثير من أهل العلم في كتبهم، ونقلوا منها، وعزوا إليها، ومن هؤلاء: ابن قدامة[١]، وابن تيمية[٢] ونقل فقرة منها فقط، وابن القيم[٣]، والذهبي[٤]، والسيوطي[٥]، وحمد بن ناصر التميمي[٦]، وأحمد بن عيسى[٧]، ومحمد صديق خان[٨]، ومحمود الآلوسي[٩]، وحافظ الحكمي في معارج القبول[١٠].

٣ ـ أن المروي في هذه العقيدة موافق لعقيدة الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ التي نقلت

---

(١) انظر: إثبات صفة العلو، ص١٨٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٨١).

(٣) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ١٦٥).

(٤) انظر: كتاب العرش (٢/ ٢٩٠)، وفي العلو، ص١٦٥، وفي الأربعين في صفات رب العالمين، ص٤٢ وص٧٠.

(٥) انظر: حقيقة السُّنَّة والبدعة، ص٢٠٩.

(٦) انظر: التحفة المدنية في العقيدة السلفية، ص٩١.

(٧) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/ ٤٤٦).

(٨) انظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، ص٤٢.

(٩) انظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني (١/ ٥٩٤).

(١٠) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (١/ ١٩٠).

عنه فيما صح من رسائل وكتب، سواء أكانت التي كتبها أو التي كتبت في بيان معتقده.

وقد أنكر زاهد الكوثري، وحسن السقاف ـ على عادتهما في إنكار كل ما يخالف مذهبهما ـ هذه العقيدة، واستبعدا أن تكون عقيدة للسلف، وإنما هي عقيدة المجسمة.

وقد تقدم ردُّ هذا في الرسالة السابقة.

سابعاً: متن الرسالة:

قال شيخ الإسلام علي بن أحمد بن يوسف الهكاري[1]: أخبرنا أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ[2]، أخبرنا القاسم بن علقمة الأبهري[3]، أخبرنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي[4]، عن أبي شعيب[5] وأبي ثور[6]، عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ قال: القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم فأخذت عنهم مثل سفيان بن عيينة، ومالك وغيرهما:

[١] الإقرار بشهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله.

[٢] وأشهد أن الجنة والنار حق.

---

(١) ستأتي ترجمته ص٥٩٩ من هذا البحث.

(٢) تقدمت ترجمته ص٩٥.

(٣) في المطبوع أبو القاسم بن علقمة الأبهري، والصواب ما أثبته. وقد تقدمت ترجمته ص٩٦.

(٤) تقدمت ترجمته، ص٨٦.

(٥) لم أقف على ترجمته، وغاية ما وقفت عليه ما ذكره عنه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٥٥) أنه أبو شعيب المصري، شيخ من أصحاب الحديث!.
وذكر الحافظ ابن حجر في توالي التأنيس، ص١٢٩: أن الربيع بن سليمان أثنى عليه خيراً.
وروايته هنا معضودة برواية أبي ثور.

(٦) هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو ثور الكلبي، ثقة مأمون. توفي سنة ٢٤٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ٥٧٦)، التاريخ الأوسط، للبخاري (٢/ ٣٧٢)، الانتقاء، لابن عبد البر، ص١٠٧، طبقات الفقهاء، للشيرازي، ص٩٢، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٢٠٠)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٢٦)، تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٨١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٧٧٢).

[٣] وأن الساعة لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

[٤] وأؤمن بجميع ما جاءت به الأنبياء صلوات الله عليهم.

[٥] وأعقد قلبي على ما ظهر من لساني.

[٦] ولا أشك في إيماني.

[٧] ولا أكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وإن عمل بالكبائر، وأكلهم إلى الله ﷻ.

[٨] وأرضى بقضاء الله وقدره وإرادته بخيره وشره، وهما مخلوفان مقدران على العباد، من شاء الله أن يكفر كفر، ومن شاء أن يؤمن آمن، ولم يرضَ الله ﷻ الشر، ولم يأمر به، ولم يحبه، بل أمر بالطاعة وأحبها ورضيها.

[٩] ولا أُنزل المحسن من أمة محمد ﷺ الجنة بإحسانه، ولا المسيء بإساءته النار، خلق الخلق على ما أراد، فكل ميسر لما خلق له، كما جاء في الحديث.

[١٠] وأعرف حق السلف الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ، وأحدث بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم، وأقدم أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً رضي الله عنهم، الخلفاء الأئمة الراشدون.

[١١] وأعقد قلبي ولساني على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف بدعة.

[١٢] والإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

[١٣] وأؤمن بالرؤية كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ، ولما سمعت الله ﷻ يقول: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] دل على أنهم في حال الرضا غير محجوبين، ينظرون إليه، ولا يضامون في رؤيته، ـ يعني: لا يشكون ـ.

[١٤] والشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ.

[١٥] وأن الله ﷻ على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء.

[١٦] وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء.

[١٧] والمسح على الخفين في الحضر والسفر.

[١٨] والجهاد ماضٍ مع كل برٍ وفاجرٍ.

[١٩] وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة.

[٢٠] والبيع والشراء على حكم الكتاب والسُّنَّة.

[٢١] والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف.

[٢٢] الإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالحوض، والشفاعة، وخروج الدجال حق، ومنكر ونكير حق، والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله ﷻ، وسُنَّة نبيِّه ﷺ.

[هذه عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة أحيانا الله وأماتنا عليها، وجنبنا البدع ما ظهر منها وما بطن، إنه جواد كريم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى، ونعم النصير.

تم وكمل ولله الحمد والمنة، والحمد لله ربِّ العالمين][١]

---

(١) وهذه الفقرة الأخيرة التي بين المعكوفين زادها السيوطي في كتابه حقيقة السُّنَّة والبدعة، ص٢١٠، عند ذكره للرسالة بأكملها.

رسالة
«وصية الإمام الشافعي»

تمهيد

قد وقفت ـ بفضل الله تعالى وحده ـ على ثلاث رسائل مسماة باسم «وصية الإمام الشافعي»، تختلف في مضمونها وموضوعها، حيث كانت الأولى وصية عقدية، والثانية وصية في خاصة أهله وذويه ومماليكه، والثالثة وصية أدبية إرشادية.

الأولى والثانية هما الجديرتان بأن تسميا بـ«وصية الشافعي» لأنهما ثابتتان عنه بالإسناد الصحيح، وكذلك التسمية موافقة لموضوعهما، وأما الثالثة فليس لها حظ من هذه التسمية، فإنه لم يدل عليها موضوع الرسالة، وإنما هو مجرد عنوان وضع عليها لا ارتباط له بموضوع الرسالة.

وقد قمت بذكر هذه الوصايا الثلاث والكلام عليها ـ وإن كانت الأخيرة لا تتناسب مع موضوع البحث ـ لكن أوردتُها جميعها لغرضين، **وهما**:

١ ـ تمييز ودفع الوهم الذي وقع فيه بعض المحققين إذ جعلوا الرسالتين الأوليين رسالة واحدة، وجعلوا الثانية رواية أخرى للأولى.

٢ ـ إيثار حصول الفائدة، وللاطلاع على كل ما يسمى بوصية الشافعي في مكان واحد، والوقوف على حقيقة هذه الرسائل جميعها ـ الثابتة وغير الثابتة ـ وما تحويه.

الوصية الأولى

أولاً: اسم الرسالة:

الرسالة موسومة بـ«وصية الإمام الشافعي». وهذا هو المكتوب على غلاف المطبوع.

وكذلك قد ابتدأت هذه الوصية بقول ناسخها: «هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه أوصى أنه...».

فهي تسمية مطابقة لموضوع الرسالة؛ ولهذا أعطيت هذه التسمية.

ثانياً: موضوعها:

ذكر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في وصيته هذه الوصيةَ والإقرارَ **بأمور**، وحث عليها:

١ ـ الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

٢ ـ والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله.

٣ ـ وأن صلاته ونسكه ومحياه ومماته لله ربِّ العالمين.

٤ ـ والإقرار بالبعث، وأن الجنة حق، والنار، وعذاب القبر، والحساب، والميزان، والصراط، والجزاء بالأعمال، كلها حق يجب اعتقاده.

٥ ـ وأنه يبعث على ذلك إن شاء الله.

٦ ـ وأن الإيمان قول، وعمل، ومعرفة، يزيد وينقص.

٧ ـ وأن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

٨ ـ والإقرار بالرؤيا في الآخرة لله تعالى، وأنه يسمع كلامه.

٩ ـ والإقرار بأنه فوق العرش.

١٠ ـ والإيمان بالقدر خيره وشره، وإثبات الإرادة والمشيئة لله تعالى.

١١ ـ والإقرار بأفضلية الصحابة بعد الأنبياء، وابتدأ بأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ أجمعين.

١٢ ـ والإقرار بتوليهم، والاستغفار لهم، والكف عن مساوئهم، لجميع أصحاب النبي ﷺ، ولأهل الجمل، وصفين خاصة.

١٣ ـ والإقرار بالسمع والطاعة لولاة الأمور ما داموا يصلون، وعدم الخروج عليهم بالسيف، والإقرار بأولوية الخلافة في قريش.

١٤ ـ والإقرار بأن ما أسكر كثيره فقليله حرام، وكذلك المتعة حرام.

١٥ ـ وأوصى بلزوم السُّنَّة، واتباعها، وترك البدع والمحدثات، وبلزوم التقوى، والجمعة، والجماعة، والتفقه في الدين.

١٦ ـ ثم أوصى بأشياء تفعل له عند موته من: تلقينه الشهادة، وتعاهد أظفاره، وشاربه، والتطييب عند فراشه، وإن كانت عنده حائض فلتقم[١].

والملاحظ أن أغلب هذه الوصية أشبه ما يكون بتقرير عقيدته، وتسطير ما يدين الله به، وهذه قد كانت سنة الصحابة والعلماء وأهل الصلاح من قبله، فقد كانوا يذكرون عقيدتهم، ويصدرون بها وصاياهم كالوصية إلى مَن بعدهم أن يكونوا كذلك.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه[٢]: «كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: هذا ما أوصى به فلان بن فلان، أوصى أنه يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب ﴿يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

---

(١) وهذه سيأتي التعليق عليها في موضعها في آخر الرسالة ـ إن شاء الله ـ.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٠٤) برقم (٣٢٦) والدارقطني في سننه (٥/ ٢٧١) برقم (٤٣٠٣) والبيهقي في الكبرى (٦/ ٤٦٨) برقم (١٢٦٨٣) وعبد الرزاق في منصفه (٩/ ٥٣) برقم (١٦٣١٩)، والأثر صححه الألباني في الإرواء (٦/ ٨٤) برقم (١٦٤٧).

وإليك بعض النماذج من وصايا السلف، والتي صُدِّرت بنحو ما صدَّر به الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وصيته:

أ ـ وصية عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد جاء فيها: «هذه وصية عثمان: بسم الله الرحمٰن الرحيم، عثمان بن عفان يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله...» إلى آخرها وبنحو ما جاء عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

ب ـ وصية علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد جاء فيها: «هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب أوصى أنه يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله...»[2].

ج ـ وصية أحمد بن حنبل، جاء فيها: «هذا ما أوصى به أحمد بن محمد، أوصى أنه يشهدُ أن لا إلٰه إلَّا الله وحده لا شريك له، وإنَّ محمداً عبده ورسوله إلى آخر وصيته»[3].

د ـ وصية أبي عثمان الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: «هذا ما أوصى به إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني... أوصى وهو يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً، فرداً صمداً...» إلى آخر وصيته[4]، وغيرهم كثير[5].

---

(١) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (٧/ ١٨٤)، وسير السلف الصالحين، للأصبهاني، ص١٨٣، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٩/ ٤٠١)، الرياض النضرة في مناقب العشرة، لمحب الدين الطبري (٣/ ٧٥).

(٢) انظر: تاريخ ابن جرير (٥/ ١٤٧ ـ ١٤٨) والبداية والنهاية، لابن كثير (٧/ ٣٢٧).

(٣) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٠/ ٣٤٠) وتاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٠٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٠)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٥/ ٣٢٥)، والعواصم والقواصم، لابن الوزير (٤/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، وسيرة الإمام أحمد، لابنه صالح، ص١٠٩.

(٤) انظر: طبقات الشافعية، للسبكي (٤/ ٢٨٥)، بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين بن العديم (٤/ ١٦٨٦).

(٥) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (٣/ ٨٨)، وتاريخ ابن معين (٤/ ٢٩٦)، تاريخ جرجان، للجرجاني، ص٣٢٦، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، للشنتريني، ص٣٣٣، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (١٩/ ٢٠٥) (٥٣/ ١٨٠)، معجم الأدباء، للحموي (٢/ ٨٣٩)، بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (٤/ ١٧٤١).

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

لم أقف على مخطوط للوصية، وقد كانت نسخة من مخطوطها في حوزة الأستاذ زهير الشاويش.

ولذلك قام بطباعتها في مكتبه، المكتب الإسلامي، وإخراجها بتحقيق: سعد الدين بن محمد الكبّي، سنة ١٤١٤هـ.

رابعاً: قيمتها العلمية:

تعد هذه الرسالة من أهم كتب السلف التي فيها تسطير عقيدتهم، وبالأخص أنها عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ الله، فإنه من علماء القرن الثاني، وهي في نفس الوقت وصية إمام سلفي لمن بعده من الناس، وشأن الوصايا ليس كغيرها، فإن الموصِي يولي لها عناية كبيرة في الحرص بالوصية بالأهم وما تحصل به النجاة، والموصَى يجعل لها منزلة خاصة عنده؛ ولذا تداولها كثير من العلماء في كتبهم، وحرصوا على نشرها، فهي جديرة بالنشر والطبع والتوزيع.

خامساً: سبب تأليفها:

الذي يظهر من خلال عنوان الرسالة، وكذلك مطلعها يتبين أنها كانت:

١ ـ لأجل وصية الأصحاب من بعده أن يعملوا بما يوصيهم به، فإن السيوطي رَحِمَهُ الله لما نقل هذه الوصية[(١)]، قال: «هذه وصية الإمام الشافعي رَحِمَهُ الله أوصى بها إلى أصحابه...» ثم ذكر سائر الوصية.

٢ ـ وكذلك جاءت هذه الوصية اتباعاً لسنة النبي ﷺ، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه»[(٢)].

---

(١) انظر: الاتباع والنهي عن الابتداع، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب الوصايا برقم (٢٧٣٨) ومسلم في كتاب الوصية، برقم (١٦٢٧).

٣ ـ وأيضاً متابعة لطريقة السلف من قبله في كتابة الوصايا، والسير على منوالهم، وقد تقدم قريباً الإشارة إلى ذلك.

سادساً: توثيق نسبة الرسالة:

حصل خلاف بين العلماء في صحة هذه الوصية عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى من عدمها على **قولين**:

القول الأول: قول الجمهور[(١)]، القائلين بصحة نسبة هذه الوصية إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنها قد رويت عنه بأسانيد يشهد بعضها لبعض.

القول الثاني: قول الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، القائل بعدم صحة هذه الوصية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

واستند الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله هذا على أن رواية الحسين بن هشام البلدي[(٢)] غير صحيحة.

وكذلك الإسناد إلى حسين هذا فيه مجاهيل.

حيث قال: «وكذا وصية الشافعي من رواية الحسين بن هشام البلدي غير صحيحة»[(٣)].

وقال أيضاً: «وبإسناد لا أعرفه عن الحسين بن هشام البلدي قال: هذه وصية الشافعي أنه يشهد أن لا إلٰه إلا الله... فذكر الوصية بطولها وفيها: القرآن غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة عياناً، ويسمعون كلامه وأنه تعالى فوق العرش، إسنادهما واه»[(٤)].

---

(١) انظر: بعضاً منهم ص١١٩.

(٢) والحسين هذا، يقال له الحسن بن هشام، ويقال الحسن بن هاشم، قد ذكروه في كتب التراجم بغير جرح ولا تعديل، وممن ترجم له: الخطيب البغدادي في تاريخه (٦/ ٤١٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/ ٥٦)، والحازمي في الفيصل في مشتبه النسبة (١/ ٣٠٤)، وكمال الدين ابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٣/ ١١٨٤ ـ ١١٨٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩).

(٤) العلو للعلي الغفار، ص١٦٥ رقم (٤٤٤).

الترجيح:

والذي تطمئن إليه النفس ثبوت هذه الوصية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ومما يشهد على ذلك الأمور الآتية:

١ ـ أن رواية حسين البلدي وإن كانت ضعيفة ـ كما قال الذهبي ـ إلا أنه يشهد لها الوجادات الثلاث التي رواها البيهقي[١]:

الأولى: قال: أخبرنا أحمد بن محمد الماليني[٢] قال: أنبأنا أبو أحمد عبد الله بن عدي الحافظ أنه قرأها على قبر الشافعي[٣].

الثانية: قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٤] قال: سمعت أبا الفضل بن أبي نصر[٥] أنه قرأها على قبر الشافعي.

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل أبو سعد الأنصاري الصوفي الماليني، كان ثقةً صدوقاً متقناً خيراً صالحاً، توفي سنة ٤١٢هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ٢٤)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥/ ١٩٢)، الفيصل، للحازمي (٢/ ٥٥٠)، التقييد، لابن نقطة.

(٣) والكتابة على القبور خلاف السُّنَّة، فإن النبي ﷺ نهى أن يكتب على القبر، كما رواه أبو داود (٣/ ٢١٦) برقم (٣٢٢٦) من حديث جابر رضي الله عنه.
ومما لا شك فيه أن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لا يرتضي ذلك، بل قد صرح الشافعية بكراهة ذلك، فقد قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في المجموع (٥/ ٢٩٨): «قال أصحابنا: وسواء كان المكتوب على القبر في لوح عند رأسه كما جرت عادة بعض الناس، أم في غيره، فكله مكروه لعموم الحديث».
ولكن هذا الفعل إنما هو من فعل الناس من بعده، وإحداثهم في الدين بما لا يرضاه الإمام الشافعي نفسه، وقد تواتر عنه قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي».

(٤) هو: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، أبو عبد الله الحافظ، كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٥٠٩) رقم (١٠٤٤)، إكمال الإكمال، لابن نقطة (٢/ ٢٨٥)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص٧٣، تاريخ إربل، لابن المستوفي (٢/ ١٥٧)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٢٨٠).

(٥) هو: عبد الله بن أحمد الطوسي، أبو الفضل ابن أبي نصر الخطيب. أدخلت عليه في روايته ما لم يسمعه، فحدث بقطعةٍ من ذلك حتى تفطن به بعض الطلبة فعرف الشيخ بذلك، فترك الشيخ رواية ذلك القدر بعد أن نقل عنه، وهو في نفسه ثقةٌ. توفي سنة ٥٧٨هـ.
انظر: تاريخ بغداد وذيوله (٢١/ ١٠٢)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٧/ ٢٢)، ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي (٣/ ٤٣٦).

الثالثة: قال: قرأت في كتاب أبي الحسن محمد بن الحسين العاصمي[1] أنه رآها على قبر الشافعي، وذكر نص الوصية.

٢ ـ أن الوجادة من صيغ التحمل الصحيحة المعمول بها عند أهل العلم، بالأخص أنه نُقل عن الشافعي جواز العمل بها[2].

٣ ـ موافقة ما في هذه الوصية لعقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ المنصوص عليها في كتبه، وكتب من سطر عقيدته، أو من ترجم له.

٤ ـ تتابع العلماء على النقل عن هذه الوصية، والاستشهاد بما فيها من عقيدة، ومن هؤلاء: البيهقي[3]، وابن عبد البر[4]، والخطيب البغدادي[5]، وموفق الدين بن عبد الرحمٰن الشارعي الشافعي[6]، وابن قدامة[7]، وابن منظور[8]، وابن تيمية[9]، وابن القيم[10]، وابن كثير[11]، والسيوطي[12].

٥ ـ أن حكم الذهبي عليها إنما كان على طريق معينة، وهي طريق هشام البلدي، وليس على جميع الطرق.

٦ ـ ومما يؤكد ذلك أن الذهبي نفسه قد نقل عن هذه الوصية واستشهد به[13].

---

(١) هو: أبو الحسن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم الآبري السجستاني العاصمي، الحافظ، الرحالة.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٢/ ٣٤٠)، الإكمال، لابن ماكولا (١/ ١٢٢)، تذكرة الحافظ، للذهبي (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٩١، التقريب والتيسير، للنووي، ص٦٦، فتح المغيث، للسخاوي (٣/ ٢٩).

(٣) انظر: مناقب الشافعي (٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٤) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص١٠٣.

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٤).

(٦) انظر: مرشد الزوار إلى قبور الأبرار (١/ ٤٩٢).

(٧) انظر: إثبات صفة العلو، ص١٧٦.

(٨) انظر: مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور (٢١/ ٤١٢)، تاريخ بغداد وذيوله (٢/ ٦٨).

(٩) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٨١).

(١٠) انظر: مختصر الصواعق المرسلة، للموصلي، ص٤٣٧.

(١١) انظر: طبقات الشافعيين، ص٤٦.

(١٢) انظر: الاتباع والنهي عن الاتباع، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(١٣) انظر: كتاب العرش (٢/ ٢٩١).

سابعاً: متن الرسالة:

«وصية الإمام الشافعي»

أخبرنا الشيخ الزكي أبو علي الحسن بن سلامة بن محمد الحراني[1]، قال: أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن نبهان الغنوي الرقي[2]، قال: أخبرنا شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري[3]، قال: أخبرنا الزاهد أحمد بن عاصم الموصلي[4]، أخبرنا أبو الفتح علي بن القاسم المقري بالموصل[5]، قال: كتبت من كتاب ابن هاشم البلدي: بسم الله الرحمٰن الرحيم هذا ما وصى به محمد بن إدريس الشافعي. (ح) قال شيخ الإسلام: وأخبرنا أبو منصور محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن سهل بن خليفة بن الصبح البلدي[6]، قال: حدثني جدي محمد بن الحسن بن سهل بن خليفة[7]، حدثنا أبو علي الحسين بن هشام بن عمر البلدي[8]، قال: هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه أوصى أنه:

[١] يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله.

[٢] وأنه يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله.

[٣] وأن صلاتي ونسكي محياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت.

---

(١) أبو علي الحراني الدار، المصري المولد. انظر: ترجمته في بغية الطلب، لابن العديم (٥/ ٢٣٨٨).

(٢) شيخ صالح. انظر: ترجمته إكمال الإكمال، لابن نقطة (١/ ٤٧٨) (٤/ ٤٣٤) وبغية الطلب، لابن العديم (٩/ ٤٠٠٣) والمعين في طبقات المحدثين، للذهبي ص١٦١.

(٣) ستأتي ترجمته، ص٥٩٩.

(٤) انظر: ترجمته الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٦٥)

(٥) وهو علي بن القاسم بن إبراهيم بن موسى، أبو الحسن الأصبهاني، الخياط، مقرئ ضابط. وأما (أبو الفتح) فهي كنية خطأ، ولعل الخطأ حاصل من الهكاري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وانظر ترجمته في الفصل الثالث ـ، والتصحيح من نسخة أخرى مخطوطة لـ«اعتقاد الشافعي» للهكاري.
انظر: غاية النهاية، لابن الأثير (١/ ٥٦١).

(٦) انظر: ترجمته الفيصل في مشتبه النسبة، للحازمي (٢/ ٣٠٤).

(٧) انظر: ترجمته تاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ٦١٢).

(٨) تقدمت ترجمته، ص١١٨.

[٤] وأن الله يبعث من في القبور.

[٥] أن الجنة حق، وأن النار حق، وأن عذاب القبر، والحساب، والميزان، والصراط حق، وأن الله يجزي العباد بأعمالهم.

[٦] عليه أحيا وأموت، وعليه أبعث إن شاء الله.

[٧] وأشهد أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد وينقص.

[٨] وأن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

[٩] وأن الله ﷻ يُرى في الآخرة، ينظر إليه المؤمنون عياناً جهاراً، ويسمعون كلامه.

[١٠] وأنه فوق العرش.

[١١] وأن القدر خيره وشره من الله ﷻ، لا يكون إلا ما أراد الله ﷻ، وقضاه وقدّره.

[١٢] وأن خير الناس بعد رسول الله ﷺ من هذه الأمة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب رحمة الله عليهم أجمعين، وأتولاهم وأستغفر لهم، ولأهل الجمل، وصفين، القاتلين والمقتولين، وجميع أصحاب النبي ﷺ.

[١٣] والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، والولاة لا يُخْرَج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش.

[١٤] وأن قليل ما أسكر كثيره خمرٌ.

[١٥] والمتعة حرام.

[١٦] فأوصي بتقوى الله ﷻ ولزوم السُّنَّة والآثار عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وترك البدع والأهواء واجتنابها.

[١٧] واتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، فإنها وصية الأولين والآخرين، وإن من يتق الله يجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب، فاتقوا الله ما استطعتم.

[١٨] وعليكم بالجمعة والجماعة، ولزوم السُّنَّة والإيمان، والتفقه في الدين.

[١٩] ومن حضرني منكم فليلقني لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وتعاهدوا الأظفار، والشارب قبل الوفاة إن شاء الله، فإذا حضرت فإن كان عندي حائض فلتقم، وليطيبوا وليدخنوا عند فراشي[١].

---

(١) أما تلقين الشهادة فهذا ثابت في السُّنَّة، لما روى مسلم في صحيحه برقم (٩١٦) مرفوعاً: «**لقنوا موتاكم لا إلٰه إلا الله**».

أما تعاهد الأظفار، والشارب قبل الوفاة، فلحديث أبي هريرة ﷺ، أن خبيباً لما أراد كفار قريش قتله أخذ موسى يستحد بها، رواه البخاري برقم (٣٠٤٥).

انظر: المجموع، للنووي (٥/ ٣٢٢)

وأما عدم شهود الحائض، ووضع الطيب والدخون، فهو لأجل حضور الملائكة، لما روي عنه ﷺ: «**لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب**» وأدخلوا الحائض من باب قياس الأولى على الجنب.

والحديث المذكور أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٦٥) برقم (٦٣٢) وأبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ١٠٦) برقم (١١٢) أبو داود في سننه (١/ ٥٨) برقم (٢٢٧) والنسائي في سننه (١/ ١٥٤) برقم (٢٦١) والبزار كما في البحر الزخار (٣/ ٩٩) برقم (٨٨٠) وابن حبان في صحيحه (٤/ ٥) برقم (١٢٠٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٨) برقم (٦١١) وغيرهم كلهم من طريق شعبة، عن علي بن مدرك، قال: سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير، يحدث عن عبد الله بن نجي، عن علي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب**».

والحديث أصله في الصحيحين، من غير زيادة (ولا جنب) فإنها منكرة، وهو بهذا اللفظ ضعيف جداً، فيه علل:

الأولى: عبد الله بن نُجي، ضعيف.

قال البخاري: عبد الله بن نجى الحضرمي عن أبيه عن على ﷺ، قاله شعبة عن علي بن مدرك عن أبي زرعة، فيه نظر. التاريخ (٥/ ٢١٤) رقم (٦٩٠). وكذا قال ابن عدي في الكامل (٥/ ٣٨٧) رقم (١٠٥٨).

وقال النسائي: ثقة. تهذيب الكمال (١٦/ ٢٢٠).

وقال الدارقطني: لم يسمع من علي وليس بقوي في الحديث. العلل (٣/ ٢٥٨).

وقال الشافعي: مجهول. تهذيب التهذيب (٦/ ٥٥) رقم (١٠٤).

الثانية: نجي الحضرمي والد عبد الله.

قال ابن حبان: نُجي الحضرمي والد عبد الله بن نجي يروي عن علي لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. الثقات (٥/ ٤٨٠) رقم (٥٨٢٤).

وقال الذهبي: لا يدرى من هو. الميزان (٤/ ٢٤٨) رقم (٩٠١٩).

وقال الحافظ: مقبول. [أي إذا توبع وإلا فهو لين الحديث، وهنا لم يتابع]. التهذيب، ص٥٥٩، رقم (٧١٠٢).

الثالثة: الاضطراب: فقد روي عن عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي، وروي عن عبد الله بن نجي عن علي بإسقاط أبيه، كما رواه أحمد وأبو داود الطيالسي وغيرهما، وعبد الله لم يسمع من علي كما قال الدارقطني.

الوصية الثانية

أولاً: اسم الرسالة:

وهذه الرسالة هي أيضاً وصية للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وتسميتها بالوصية من خلال موضوعها، بل ومن خلال ما نصه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في أولها حيث قال: «وأنه يوصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بإحلال ما أحل الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه. . .».

ثانياً: موضوعها:

تتحدث الرسالة عن أمور أوصى بها نفسه، وأوصى بها من سمع وصيته، **وهذه الأمور هي:**

١ ـ إحلال ما أحل الله، وتحريم ما حرم الله، في كتابه أو في سُنَّة رسوله ﷺ.

٢ ـ أن مجاوزة ذلك فيه ترك رضا الله، ومخالفة الكتاب والسُّنَّة.

٣ ـ المحافظة على أداء الفرائض في القول والعمل.

= وفي المسألة خلاف فقهي، راجع لها:

من كتب الحنفية: البناية شرح الهداية، للعيني (٣/ ١٧٨)، درر الحكام، للملا خسرو (١/ ١٥٩)، البحر الرائق، لابن نجيم (٢/ ١٨٤)، مراقي الفلاح، للشرنبلالي، ص٢١٢.

ومن كتب المالكية: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٢٨٤)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٢/ ٢١٩)، شرح منتهى الإرادات (١/ ٣٤٢) كشاف القناع (٢/ ٨٣) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٩/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

ومن كتب الشافعية: مغني المحتاج، للشربيني (٢/ ٦)، حاشية الشرقاوي (١/ ١٥١)، اللباب في الفقه الشافعي، لابن المحاملي، ص٨٨، تحفة المجيب، للبجيرمي (١/ ٥٢٣)، فتوحات الوهاب، للجمل (١/ ٢٣٥)، حاشيتا قليوبي وعميرة (١/ ١١٤).

ومن كتب الحنابلة: المغني، لابن قدامة (٢/ ٣٠٧)، النكت، لابن مفلح (١/ ١٨٣).

٤ ـ الكف عن محارم الله.

٥ ـ كثرة ذكر لقاء الله.

٦ ـ إنزال الدنيا في منزلتها، والاشتغال بالآخرة.

٧ ـ وأن لا تكون الصحبة لأحد إلا لوجه الله تعالى، كإفادة علم في دين، أو حسن أدب في الدنيا.

٨ ـ أن يعرف المرء زمانه.

٩ ـ الإمساك عن الإسراف في كل قول أو فعل لا يلزمه.

١٠ ـ الإخلاص في النية في كل قول وعمل.

١١ ـ ثم أوصى ما يلي كل امرؤ من أمور أهل بيته ومماليكه.

١٢ ـ ثم دعا ربه أن يخلفه خيراً في أهله، وأن يكفيهم فقده، ويقيهم المعاصي، وألا يحوجهم إلى أحد من خلقه.

وبهذا يتبين أن هذه الوصية هي غير الوصية السابقة، وقد وقع بعض المحققين في الوهَم حين ظنوا أنها نفس الأولى، وجعلوها رواية أخرى لها يقوون به إسناد الأولى[١].

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

لم أقف على هذه الوصية مخطوطة، وإنما كانت ضمن كتابه المسمى بـ«الأم»[٢]، وسياقها فيه أتم وأكمل، وقد رواها مختصرة البيهقي رحمه الله في «مناقب الشافعي»[٣].

رابعاً: قيمتها العلمية:

هذه الوصية تعدُّ من آخر ما وصّى به الإمام الشافعي رحمه الله، فإن كتابتها

---

(١) انظر: «اعتقاد الإمام الشافعي» للهكاري، تحقيق د. عبد الله بن صالح البراك، ص١٤، وسير أعلام النبلاء (١٠/٧٩) تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرين.

(٢) (٤/١٢٨ ـ ١٣٠).

(٣) (٢/٢٨٨ ـ ٢٩٠).

كانت في شعبان سنة ثلاث ومئتين من الهجرة؛ أي: قبل موته بسنة رحمه الله ورضي عنه، إذ إن وفاته كانت في شعبان سنة أربع ومئتين من الهجرة النبوية.

ولذا فهي تحظى بموقع اهتمام وبالأخص أنها تعالج قضايا منهجية مهمة، **منها**:

١ ـ صلاح النيات والمقاصد.

٢ ـ لزوم السُّنَّة وترك الغلو.

٣ ـ الحرص على السلامة في كل شيء.

٤ ـ إدراك حقائق الأشياء من حولك، وعدم الاغترار بالبهرج.

خامساً: سبب تأليفها:

تكتب الوصايا ـ غالباً ـ امتثالاً لأمر النبي ﷺ في أن من كان عنده شيء يريد أن يوصي فيه فإنه واجب عليه أن يكتب فيه وصيته وما يريد أن يُفعل فيه من بعده، كما قال ﷺ: «**ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة عند رأسه**»[١].

سادساً: توثيق نسبة الرسالة:

قد ثبتت هذه الوصية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بالإسناد الصحيح إليه، فهي ضمن كتاب «الأم» الذي هو من رواية الربيع المرادي، وكذلك رواها البيهقي بالإسناد الصحيح إليه في مناقب الإمام الشافعي.

سابعاً: نص الرسالة:

قال البيهقي رَحِمَهُ اللهُ: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ[٢]، وأبو سعيد محمد بن

---

(١) تقدم تخريجه ص١١٧.

(٢) هو: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، أبو عبد الله الحافظ، كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٥٠٩) رقم (١٠٤٤)، إكمال الإكمال، لابن نقطة (٢/ ٢٨٥)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص٧٣، تاريخ إربل، لابن المستوفي (٢/ ١٥٧)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٢٨٠).

موسى[1]، قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[2]، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان[3] قال: قرئ على محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ ـ وأنا حاضر ـ: هذا الكتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين: «وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وكفى به جل ثناؤه شهيداً، ثم من سمعه:

[١] أنه يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ لم يزل يدين بذلك، وبه يدين حتى يتوفاه الله ويبعثه عليه إن شاء الله تعالى، وأنه يوصي نفسه وجماعة من سمع وصيته بإحلال ما أحل الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ وتحريم ما حرم الله في الكتاب، ثم في السُّنَّة.

[٢] وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره، وأن مجاوزته ترك فرض الله وترك ما خالف الكتاب والسُّنَّة، وهما من المحدثات والمحافظة على أداء فرائض الله عَزَّ وَجَلَّ في القول والعمل، والكف عن محارمه خوفاً لله عَزَّ وَجَلَّ، وكثرة ذكر الوقوف بين يديه ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

---

(١) محمد بن موسى بن الفضل، أبو سعيد الصيرفي النيسابوري، شيخ ثقة، مشهور بالصدق والإسناد العالي.
انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص١١٠، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للصريفيني، ص٢٣، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٣٦٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ٣٥٠)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٥/ ٥٩).

(٢) محمد بن يعقوب بن يوسف الأموي مولاهم، أبو العباس الأصم، النيسابوري، ثقة، محدث مشهور.
انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٣/ ٨٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٦/ ٢٨٧)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص١٢٣، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٢٩٢).

(٣) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل، أبو محمد المرادي ـ صاحب الشافعي ـ ثقة، وكانت فيه سلامة وغفلة ولم يكن متيقظاً.
انظر: مشيخة النسائي، للنسائي، ص٦٤، تاريخ ابن يونس، لابن يونس المصري، ص١٧٠، الثقات، لابن حبان (٨/ ٢٤٠)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/ ٤٢٨)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص١١٢، طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، ص٩٨.

[٣] وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله، فإنه لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع، وإنما جعلها دار عمل، وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها بما عمل في الدنيا من خير أو شر ـ إن لم يعف الله جل ثناؤه ـ.

[٤] وأن لا يخال أحداً إلا أحداً خاله لله، فمن يفعل الخلة في الله تبارك وتعالى ويرجى منه إفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا.

[٥] وأن يعرف المرء زمانه، ويرغب إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه.

[٦] ويمسك عن الإسراف من قول، أو فعل في أمر لا يلزمه.

[٧] وأن يخلص النية لله ﷻ فيما قال، وعمل.

[٨] وأن الله تعالى يكفيه مما سواه، ولا يكفي منه شيء غيره.

[٩] وأوصى متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز عن خلقه الذي أسأل الله العون عليه، وعلى ما بعده وكفاية كل هول دون الجنة برحمته، ولم يغير وصيته هذه.

فذكر الوصية في أمور مماليكه وأولاده، وصدقته، وغيرها[١]، وقال في آخرها:

---

(١) ونصها، كما في الأم: «أن يلي أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي النظر في أمر ثابت الخصي الأقرع الذي خلف بمكة، فإن كان غير مفسد فيما خلفه محمد بن إدريس فيه: أعتقه عن محمد بن إدريس.فإن حدث بأحمد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن إدريس بعد أحمد فأنفذ فيه ما جعل إلى أحمد وأوصى أن جاريته الأندلسية التي تدعى فوز التي ترضع ابنه أبا الحسن بن محمد بن إدريس إذا استكمل أبو الحسن بن محمد بن إدريس سنتين واستغنى عن رضاعها، أو مات قبل ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى، وإذا استكمل سنتين ورئي أن الرضاع خير له أرضعته سنة أخرى، ثم هي حرة لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أن يموت فتعتق بأيهما كان، ومتى أخرج إلى مكة أخرجت معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه، ثم هي حرة، وإن عتقت قبل أن يخرج إلى مكة لم تكره في الخروج إلى مكة. وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير وأن تعطي جاريته سكة السوداء وصية لها، أو أن يشترى لها جارية، أو خصي بما بينها وبين خمسة وعشرين ديناراً، أو يدفع إليها عشرون ديناراً وصية لها فأي واحد من هذا اختارته دفع إليها.

وإن مات ابنها أبا الحسن قبل أن تخرج به إلى مكة فهذه الوصية لها إن شاءتها، وإن لم تعتق حتى تخرج بأبي الحسن إلى مكة حملت وابنها معها مع أبي الحسن، وإن مات أبو الحسن قبل أن تخرج به =

= إلى مكة عتقت فوز وأعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة وعشرين سهماً على دنانير سهمان من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه ينفق عليها منه، وإن مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن إدريس فذلك لها، ومتى فارقت ابنها وولده قطع عنها ما أوصى لها به، وإن أقامت فوز مع دنانير بعدما تعتق فوز ودنانير مقيمة مع ابنها محمد، أو ولد محمد بن إدريس وقف على فوز سهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن إدريس ينفق عليها منه ما أقامت معها ومع ولد محمد بن إدريس، فإن لم تقم فوز قطع عنها ورد على دنانير أم ولد محمد بن إدريس وأوصى لفقراء آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله، يدفع إليهم سواء فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وإناثهم.

وأوصى لأحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي بستة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله وأوصى أن يعتق عنه رقاب بخمسة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ويتحرى أفضل ما يقدر عليه وأحمده، ويشترى منهم مسعدة الخياط إن باعه من هو له فيعتق، وأوصى أن يتصدق على جيران داره التي كان يسكن بذي طوى من مكة بسهم واحد من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدخل فيهم كل من يحوي إدريس ولاءه وموالي أمه ذكرهم وإناثهم فيعطي كل واحد منهم ثلاثة أضعاف ما يعطي واحداً من جيرانه، وأوصى لعبادة السندية وسهل وولدهما مواليه وسليمة مولاة أمه ومن أعتق في وصيته بسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم ويسوي بين الباقين، ولا يعطي من مواليه إلا من كان بمكة.

وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعدما أوصى به من الحمولة والوصايا يمضي بحسب ما أوصى به بمصر فيكون مبدأ، ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الأجزاء التي وصفت في كتابه وجعل محمد بن إدريس إنفاذ ما كان من وصاياه بمصر وولاية جميع تركته بها إلى الله تعالى، ثم إلى عبد الله بن عبد الحكم القرشي ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم الأصبحي فأيهم مات، أو غاب، أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقاماً يغنيه عمن غاب عن وصية محمد بن إدريس، أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلحقوا ابنه أبا الحسن متى أمكنهم إلحاقه بأهله بمكة، ولا يحمل بحراً وإلى البر سبيل بوجه ويضموه وأمه إلى ثقة وينفذوا ما أوصاهم به بمصر ويجمعوا ماله ومال أبي الحسن ابنه بها ويلحقوا ذلك كله ورقيق أبي الحسن معه بمكة حتى يدفع إلى وصي محمد بن إدريس بها.

وما يخلف لمحمد بن إدريس، أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو أوصياءه فيه وولاة ولده ما كان له ولهم بمصر على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند إليه مقام كلهم وما أوصلوا إلى أوصياء محمد بن إدريس بمكة وولاة ولده مما يقدر على إيصاله، فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن إدريس قبضاً وقضاء دين إن كان عليها بها وبيع ما رأوا بيعه من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر وولاية ابنه أبي الحسن ما كان بمصر وجميع تركة محمد بن إدريس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن إدريس، ولاء ولده بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وزينب وفاطمة بني محمد بن إدريس وولاء ابنه أبي الحسن بن محمد بن إدريس من دنانير أم ولده إذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده الذين سمى وولدان حدث لمحمد بن إدريس حتى يصيروا إلى البلوغ والرشد معا وأموالهم حيث كانت إلا ما يلي =

[١٠] ومحمد يسأل الله القادر على ما يشاء أن يصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله، وأن يرحمه فإنه فقير إلى رحمته وأن يجيره من النار، فإن الله تعالى غني عن عذابه.

[١١] وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحداً من المؤمنين، وأن يكفيهم فقده ويجبر مصيبتهم من بعده، وأن يقيهم معاصيه وإتيان ما يقبح بهم والحاجة إلى أحد من خلقه بقدرته، ولله الحمد.

= أوصياؤه، فإن ذلك إليهم ما قام به قائم منهم، فإذا تركه فهو إلى وصييه بمكة وهما أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي وعبيد الله بن إسماعيل بن مقرط الصراف فإن عبيد الله توفي، أو لم يقبل وصية محمد بن إدريس فأحمد بن محمد القائم بذلك كله، . . .

أشهد محمد بن إدريس الشافعي على نفسه في مرضه أن سليماً الحجام ليس إنما هو لبعض ولده، وهو مشهود علي فإن بيع فإنما ذلك على وجه النظر له فليس مالي منه شيء، وقد أوصيت بثلثي، ولا يدخل في ثلثي ما لا قدر له من فخار وصحاف وحصر من سقط البيت وبقايا طعام البيت وما لا يحتاج إليه مما لا خطر له شهد على ذلك».

الوصية الثالثة

أولاً: اسم الرسالة:

أثبتت هذه التسمية لهذه الرسالة في أصل المخطوط، حيث أنها ابتدئت بـ«وصية الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

ثانياً: موضوعها:

الرسالة في مضمونها تتحدث عن أمور تتعلق بالزهد، والتوجيه بنحو عشرة أمور تحصل بها السلامة للمرء في الدنيا والآخرة، ذكرها أولاً على سبيل السرد، ثم فصّل فيما يتحقق به كل أمر من هذه الأمور العشرة.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

وقد وقفت على أربع نسخ مخطوطة من هذه الوصية:

الأولى: من مركز جمعة الماجد، بدولة الإمارات العربية المتحدة، برقم (٢٢٧١٦٨)، وهي منسوخة من المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥٢٥٨) فيلم رقم (١١٢٩).

الثانية: من مركز جمعة الماجد أيضاً، برقم (٦١٥٧٩٨)، قد عنون عليها بـ«هذا وصيت إمام شافعي رحمة الله عليه»، وتتبعها ترجمة لها باللغة التركية، وعليها تعليقات شرح لغريب الألفاظ.

الثالثة: من دار الكتب المصرية، بالقاهرة، برقم (١١٦٠٦) مجاميع تيمور، بخط رقعة صعب القراءة.

الرابعة: من دار الكتب المصرية أيضاً، بالقاهرة، برقم (٢٦٠٥١) أخلاق تيمور، بخط نسخ جميل جدّاً، وواضح للغاية.

ولا توجد هذه الوصية مطبوعة حسب علمي.

رابعاً: سبب تأليفها:

لم يتضح السبب الذي كتبت من أجله الوصية، ولعلها كتبت لأجل النصيحة وترغيب الناس في الآخرة، كما يظهر ذلك من موضوعها.

خامساً: قيمتها العلمية:

الوصية تعد إثراءً لباب الزهد والرقائق الذي ينبغي أن يتعاهد المرء نفسه منه.

سادساً: تاريخ التأليف:

يرجع تاريخ نسخ هذه الوصية إلى سنة ١١٥٧هـ، من قبل ناسخها الخضر محمد بن عبد الله، وهذا زمن متأخر جدّاً عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وهذا التاريخ في أحد النسخ فقط، وهي التي عليها الترجمة التركية، أما بقية النسخ فقد خلت من أي تاريخ للنسخ.

سابعاً: توثيق نسبة الرسالة:

من خلال النظر في المعطيات المتوفرة عندنا عن الرسالة نستخلص عدم ثبوت هذه الوصية عن الإمام، لأسباب عدة، **منها**:

١ ـ أن هذه الوصية لم تروَ بإسناد إلى الإمام لا صحيح ولا ضعيف، وإنما هي مجرد نسبة مدعاة مجردة عما يؤكد صحة نسبتها.

٢ ـ بُعد زمن نَسخ هذه الوصية عن زمن الإمام، فإن المدة التي بين نسخها وزمن الإمام تقدر بحوالي أكثر من ٩٥٠ عاماً، وهو زمن كبير جداً فيما لو قورن بزمن غيره من الوصايا التي دونت عن الإمام كالوصية الثانية المذكورة، فقد كتبت في حياة الإمام وقبل موته بعام واحد.

٣ ـ أن النسخ المخطوطة للوصية قد اتفقت على ذكر الأمور العشرة التي يخرج بها المرء سالماً من الدنيا، ثم اختلفت فيما أضيف بعد ذلك اختلافاً كبيراً، ما بين مقتصر على هذه الأمور العشرة وعندها تنتهي وصية الإمام، ثم أتبعها بوصايا لعلماء آخرين، كوصية جلال الدين ـ ولعله السيوطي ـ ووصية

شهاب الدين الشهرزوري، وما بين مضيف إلى أصل الوصية ما يزيد على حجمها ثلاث مرات؛ مما يقوي أنها مختلقة على الإمام، كل من أراد أن يضيف إليها شيئاً أضافه.

٤ ـ أن تسمية الوصية يتنافى مع محتواها، فإنها أشبه ما تكون بتقرير مسائل علمية، سواء كانت في الزهد، أو في الحكم والأمثال، أو معلومات عامة، كذكر ما هو منقوش على ختم النبي ﷺ والخلفاء الأربعة، ومن بعدهم الأئمة، أو ذكر بعض الأحاديث التي ليس لها مناسبة بالوصية، بخلاف الوصيتين الأَوْليين فموضوعهما يتناسب مع عنوانهما.

ثامناً: نص الرسالة:

«وصية الإمام الشافعي رحمه الله»

قال: من أراد أن يخرج من الدنيا سالماً فليستعمل **عشرة أشياء**:

الأول: إعطاء النفس.

والثاني: إعطاء ملك الموت.

والثالث: إعطاء القبر.

والرابع: إعطاء منكر ونكير.

والخامس: إعطاء الميزان.

والسادس: إعطاء الصراط.

والسابع: إعطاء المالك.

والثامن: إعطاء الرضوان.

والتاسع: إعطاء النبي ﷺ.

والعاشر: إعطاء الله تعالى سبحانه.

وأما إعطاء النفس، فأربعة أشياء: قلة الأكل، وقلة النوم، وقلة الكلام، وقناعة القوت.

وأما إعطاؤها ملك الموت، فأربعة أشياء: قضاء الفوائت، ورضاء الخصوم، واستعداد الموت، والشوق إلى الله تعالى.

وأما إعطاء القبر، فأربعة أشياء: ترك النميمة، والتنزه عن البول، والصلاة بالليل، ونصرة المظلوم.

وأما إعطاء المنكر والنكير، فأربعة أشياء: صدق القول، وقل الحق، وترك المعصية، ونصيحة الخلق.

وأما إعطاء الميزان، فأربعة أشياء: كظم الغيظ، وكثرة الذكر، وإخلاص العمل، واحتمال الأذى.

وأما إعطاء الصراط، فأربعة أشياء: ترك الغيبة، والوعد الصادق، وعون المؤمن، ومشي الجماعة.

وأما إعطاء المالك، فأربعة أشياء: بكاء من خشية الله تعالى، وبر الوالدين، والصدقة بالسر والعلانية، وحسن الخلق.

وأما إعطاء الرضوان، فأربعة أشياء: الرضا بالقضاء، والصبر على البلاء، والشكر على النعماء، والتوبة عن المعصية.

وأما إعطاء النبي ﷺ، فأربعة أشياء: التمسك بالشرعية، والتعلق بالسُّنَّة، وحب الصحابة على الترتيب، وطلب الفضيلة.

وأما إعطاء الله تعالى، فأربعة أشياء: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وحب الطاعة، وبغض المعصية.

تمت سنة ١١٥٧هـ.

كتبه الخضر محمد بن عبد الله.

هذا القدر الذي اتفقت عليه النسخ المخطوطة التي ذكرت الوصية، وزيد في النسخة الثانية ما يلي:

(لو كشف الغطاء ما ازددت إلا يقيناً)، (الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا)، (الناس بن مائهم أشبه منهم بآبائهم)، (ما هلك امرؤ عُرف قدره)، (قيمة كل امرئ ما يحسنه)، (من عرف نفسه فقد عرف ربه)، (المرء يخبو تحت لسانه)،

(بالبر يستعبد الحُر)، (من عذب لسانه كثر إخوانه)، (ينشر مال البخيل بحادث أو وارث)، (لا تنظر إلى من قال وانظر ما قال)، (الجزع عند البلاء تمام المحنة)، (لا ظفر مع البغي)، (لا ثناء مع الكبر)، (لا برّ مع الشح)، (لا صحة مع النهم)، [فقرة غير واضحة]، (لا شرف مع سوء الأدب)، (لا اجتناب من الحرص)، (لا راحة مع الحسد)، (لا محبة مع مراء)، (لا سود مع انتقام)، (لا زيادة مع دعارة)، (سوء خلقه زياد أو لمن لا صواب مع ترك المشورة)، (لا فرق للكذوب لا وفاء لملوك)، (لا كرم أعز من التقى)، (لا شرف أعلى من الآلام)، (لا معقل أحسن من الورع)، (لا شفيع أنجح من التوبة)، (لا بأس أجمل من السلامة)، (لا داء أعي من الجهل)، (لا مرض أضنى من قلة العقل)، (لسانك يقتضبك ما عودته)، (المرء عدو ما جهل)، (رحم الله من عرف قدره ولم يتعد طوره)، (إعادة الاعتذار تذكر الذنب)، (النصح بين الملأ تفضيح)، (إذا تم العقل نقص الكلام)، (الشفيع جناح الطالب)، (نفاق المرء ذله)، (نعمة الجاهل كروضة في مزبلة)، (الجزع أتعب من الصبر)، (الحسود لفرحتي يعد)، (شر الأعداء أخفاهم مكيدة)، (من طلب ما لا يعنيه فاته ما يعنيه)، (السامع للغيبة أحد المغتابين)، (الذل مع الطمع)، (الراحة مع اليأس)، (الحرمان مع الحرص)، (من كثر مزاحه لا يخل من حقد عليه أو استخفاف به)، (عبد الشهوة أذل من عبد الرق)، (الحاسد مغتاظ على من لا ذنب له)، (رب ساع يسعى فيما يضره)، (لا تتكل على المُنى فإنها بضايع النوكى)، (كفى بالظفر شفيعاً للمذنب)، (البأس حر والرجاء عبد)، (ظل العقل كهانة)، (من نظر اعتبر)، (العداوة شغل بلا نفع)، (القلب إذا كره عمي)، (لا حياء لحريص)، (من لانت أسافله صالبت أعاليه)، (من أوتي في عجانة قل حياؤه)، (ضعيف وبذوء لسانه)، (الأدب صورة العقل)، (السعد من وعظ بغيره)، (الحكمة ضالة المؤمن)، (الشر جامع لمساوئ العيوب)، (كثرة الوفاق نفاق والخلاف شقاق)، [حكمة غير واضحة]، ([كلمة غير مفهومة] يؤدي إلى الحرمان)، (من كثر فكره في العواقب لم يشجع)، (إذا حلت المقادير ضلت التدابير)، (إذا حلت القدر بطل الحذر)، (الإحسان يقطع

اللسان)، (أكرم الأدب حسن الخلق)، (أكرم النسب حسن الخلق)، (أفقر الفقر الحمق)، (أوحش الوحشة العجب)، (أغنى الغنى العقل)، (الطامع في وثاق الذل)، (أكثر مصارع العقول بروق الأطماع).

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إن كان ثوبي فوق قيمة الفلس، فلي فيه نفس دون قسمة الإنس.

فثوبك شمس تحن أنواره الدجى، وثوبي ليل تحت ظلمته شمس.

وللموت أنواع أولها موت أبيض، وهو الجوع؛ لأنه ينور الباطن، فتحيى فطنته؛ لأن البطنة تميت الفطنة.

والثاني موت أخضر: وهو لبس المرقع من الخرق الملقات التي لا قسمة لها، وهي تكفي بستر العورة، وتصح الصلاة، وهذا العيش سمي موت أخضر، فعاب بعض الجهال.

والموت الأسود: وهو احتمال أذى الخلق؛ لأنه إذا لم يجد نفسه حرجاً من أذاهم، ولم يتألم نفسه، بل تلذذ به؛ لكونه يراه من محبوب الحق، كما قيل: أجد الملاهة في هواك لذيذة حباً لذكرك فليمن اللوم، فصرت أحبهم إذا كان حظي منهم وأهتني فاهنت عامداً يامن يتهون عليك.

فمن أكرم، وذلك فناء في الله، وبقاء الله لشهود الأذى منه برؤية الأفعال في فعل محبوبه برؤية نفسه وأنفسهم فانين في فعل المعشوق.

روي أن النبي ﷺ قال: «لا تتزوجوا بخمسة من النساء: الشهيرة، والكهيرة، واللهيرة، والدمرة، واللهوف».

وكان نقش خاتم رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ (محمد رسول الله).

ونقش خاتم أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (نعم القادر الله).

ونقش خاتم عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (كفى بالموت واعظاً يا عمر).

ونقش خاتم عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (لتصبرن أو لتندمن).

ونقش خاتم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (الملك لله).

ونقش خاتم أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (قل الخير وإلا فاسكت).

ونقش خاتم أبي يوسف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (من عمل برأيه فقد ندم).

ونقش خاتم محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (من صبر ظفر).

سئل رسول الله ـ تعالى عليه ـ عن علامة المؤمن والمنافق، فقال: «إن المؤمن همته في العبادة، والمنافق همته في العادة، وأن المؤمن مشغول بالفكر والأجل، والمنافق مشغول بالحرص والأمل، وأن المؤمن آيس من كل أحد إلا من الله تعالى، والمنافق رابح من كل أحد إلا من الله تعالى، وأن المؤمن آمن من كل أحد إلا من الله تعالى، والمنافق خائف من كل أحد إلا من الله تعالى، وأن المؤمن يقدم ماله دون دينه، والمنافق يقدم دينه دون ماله، وأن المؤمن يحسن ويبكي، وأن المنافق يسيء ويضحك، وأن المؤمن يحب الخلوة والوحدة، والمنافق يحب الخلطة والملأ، وأن المؤمن يأمر وينهى للسياسة، والمنافق يأمر وينهى للرياسة، وأن المؤمن يكون كثير الحياء، قليل الأذى، صدوق اللسان، قليل الفضول، كثير العمل، قليل الزلل، براً، وصولاً، وقوراً، صبوراً، راضياً، شكوراً، حليماً، رفيقاً، عفيفاً، شفيقاً، هشاشاً، بشاشاً، يحب في الله، ويبغض في الله، والمنافق يكون لعّاناً، سباباً، نماماً، مغتاباً، عجولاً، حقوداً، بخيلاً، حسوداً، كذوباً، جزوعاً، خفيفاً، غضوباً، ظلوماً، جهولاً، لا يحب لنفسه، ويغضب لنفسه.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]. نقل من إرشاد عقول سليم.

رسالة
«الحجة في تثبيت خبر الواحد»

أولاً: اسم الرسالة:

الرسالة مسماة باسم «الحجة في تثبيت خبر الواحد»، أو «تثبيت خبر الواحد»، وهذه التسمية هي المشهورة عند العلماء، وقد نص على هذه التسمية أو أشار إليها جماعة من أهل العلم، فمن المتقدمين: البيهقي[١]، وابن عساكر[٢]، وأبو إسماعيل الهروي[٣]، والذهبي[٤].

ومن المعاصرين: الدكتور أحمد الفران[٥]، والدكتور ناصر الحنيني[٦].

وقد أخذت هذه التسميةَ من موضوع هذه الرسالة، فقد جاء في مطلعها: «فإن قال قائل: اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع».

وإلا ـ كما سبق ـ فإن الشافعي لم ينص على تسمية أي كتاب من كتبه.

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (١/ ٤٣٥ و٤٥٧ و٤٨٢)، والاعتقاد، ص٣٦٨ ومعرفة السنن والآثار (١/ ١٠٩).

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري، ص٣٤٠.

(٣) انظر: ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٧٦).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣ ـ ٢٤).

(٥) انظر: كتابه تفسير الإمام الشافعي (١/ ٤٩١) (٢/ ٦٨٣) (٢/ ٨٥١) (٢/ ٩٧١).

(٦) انظر: منهج أهل السُّنَّة في تدوين علم العقيدة (٢/ ١١٣١).

وهذه الرسالة قد وردت بأكملها في كتاب «الرسالة» الذي ألفه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ.

ثانياً: موضوعها:

الرسالة تتحدث عن ذكر الأدلة والحجج والبراهين على الاحتجاج بحديث الآحاد[1]، دون تفصيل وتفريق في دلالته على مسائل الاعتقاد أو مسائل الفقه، أو ما تسمى بالعلميات والعمليات.

وسواءً كانت هذه المسألة دينية أم دنيوية، فإذا جاء خبر الثقة العدل، وجب الأخذ بما أخبر، واعتبر قوله حجة على من بلغه.

وقد أُخذ هذا العموم من إطلاق اللفظ في التسمية، وكذلك من عمل المؤلف في رسالته، وإيراده الأدلة على ذلك.

فابتدأ الإمام الشافعي رسالته بذكر الأدلة على الاحتجاج بخبر الواحد، ـ سواء كان الخبر الواحد عنه ﷺ أو كان عن غيره الثقة العدل ـ وذكر تحته عشرة أدلة، يبين وجه الدلالة من كل دليل يورده على الترجمة.

ثم أورد بعده عمل الصحابة على قبول خبر الواحد الثقة العدل، والعمل بحديثه، وضرب اثني عشر مثالاً من الصحابة على ذلك.

ثم أورد شبهاً ظاهرها عدم عمل الصحابة بخبر الواحد، وبين وجهها، وأرجع صدور مثل هذه المواقف إلى ثلاثة أسباب، ثم دعّم التأصيل السابق بعشرة أدلة من القرآن الكريم.

ثم دعمه بذكر مواقف عدة من الصحابة والتابعين تؤكد عملهم بخبر الواحد الثقة العدل.

ثم ذكر أنه لا يرد خبر الواحد إلا بمسوغ شرعي، **من مثل:**

---

(١) وحديث الآحاد: هو كل خبر رُوي، ولم يبلغ حد التواتر.
ويشمل: المشهور، والمستفيض ـ على قول ـ، والعزيز، والغريب.
انظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب، ص١٦، ونزهة النظر، لابن حجر، ص٥٥، وتحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٤٥).

١ ـ إذا ثبت عند الراد له حديث يخالفه.

٢ ـ أو سمع ممن أوثق منه خلافه.

٣ ـ أو من حدثه ليس بحافظ، أو متهماً عنده، أو يتهم ممن فوقه ممن حدثه.

٤ ـ أو يكون الحديث محتملاً معنيين، فيتأول، فيذهب إلى أحدهما دون الآخر.

ثم تطرق إلى لزوم الحجة، وأنها إن كانت من كتاب بيّن أو سنة مجمع عليها فإنه لا يسع أحداً ردها والشك فيها، فإن شك فيها وامتنع عن قبولها استتيب.

وأما إن كانت من خبر يحتمل التأويل أو تختلف الخاصة في فهمه، فالحجة عنده أن يأخذ بقول الأكثر وما عليه عامة أهل العلم.

والعدول ـ وإن أمكن فيهم الغلط ـ إلا أنه ليس لك إلا أن تعمل بالظاهر من صدقهم، والله يتولى السرائر.

وبهذا ختم الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته في تثبيت خبر الواحد.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

لم أقف على نسخة خطية منه، ولكن وقفت عليه مطبوعاً من منشورات مكتبة ابن تيمية للنشر والتوزيع بمكة المكرمة، بتحقيق: أبي سلامة مصطفى بن محمد بن سلامة، سنة ١٤١٠هـ.

والمحقق قد استلَّ هذه الرسالة من كتاب الرسالة للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كما صرح هو في مقدمة تحقيقه، ولكن يُشكل عليَّ أن جماعة من العلماء ممن تقدم ذكرهم[١] قد نصوا على هذه الرسالة بعينها، وكأنها كانت معلومة مفردة عندهم في كتاب مستقل، وهذا الذي يظهر عندي الآن، والله أعلم.

وبالنسبة لعمل المحقق في الرسالة جيد في الجملة، وقد أجاد في وضع العناوين على فقرات الرسالة؛ ولذلك أثبتها كما هي.

---

(١) انظر: ص١٣٩ من هذا البحث.

غير أنه من ناحية تخريج الأحاديث فإنه يقتصر على عزوه دون الحكم على الحديث إلا ما نقله عن العلامة أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة، وهذا في مواضع يسيرة.

رابعاً: قيمتها العلمية:

لهذا الرسالة أهمية كبيرة، وبالأخص في جانب العقيدة، وتكمن أهميتها في أمور عدة، **منها**:

١ ـ أن فيها تقريراً لكثير من مسائل العقيدة، التي ثبتت بأخبار آحاد، من مثل: الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ، وأمور البرزخ، من عذاب القبر، وضغطته، وما إليه، وأمور الآخرة، كالصراط، والحوض، وكذلك أشراط الساعة، كخروج الدجال، ونزول عيسى، وغير ذلك.

٢ ـ أن فيها رداً على كثير من الطوائف من أهل الأهواء الذين يردون أخبار الآحاد ولا يثبتونها، كالمعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

٣ ـ تعتبر هذه الرسالة أول كتاب رد بدعة عدم الاحتجاج بخبر الآحاد، وحشد الأدلة على إبطالها، وفند الشبه، وكشف زيفها.

٤ ـ أن اعتبار خبر الواحد صار من أبرز سمات أهل السُّنَّة، حتى قال الشافعي رحمه الله: «الذين لقيناهم كلهم يثبتون خبر واحد عن واحد عن النبي ﷺ، ويجعلونه سنةً، حمُد من تبعها، وعِيب من خالفها»[1].

خامساً: سبب التأليف:

إن سبب كتابة هذه الرسالة وتأليفها يرجع إلى رد الشافعي على أهل البدع وتقريره لعقيدة أهل السُّنَّة في هذه المسألة، فإنه لما ظهرت بدعة عدم العمل بحديث الآحاد، بزعمهم أنه إنما يفيد الظن لا اليقين؛ وعليه فلا يصح العمل به، فكان من دأب أهل السُّنَّة في هذه القضايا ـ وكان الشافعي على هذا المنهج ـ بيان المنهج الصحيح والرد على المخالف.

---

(١) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، للسيوطي (٣/ ٤٥١).

وكان أبو بكر الأصم[1] وتلامذته من مثل: إبراهيم بن علية[2] ممن تحدّث بهذه البدعة، وأشاعوها بين الناس، فكان الشافعي رَحِمَهُ اللهُ ممن تصدى لهم بالتفنيد لكلامهم والرد عليهم، وكان أصحابه يدونون ما يقول لهم، فأُثر عنه، ودوّن هذا الكتاب.

قال البيهقي: «قرأت في كتاب زكريا الساجي: حدثني أحمد بن مردك الرازي سمعت عبد الله بن صالح ـ صاحب الليث ـ يقول: كنا عند الشافعي في مجلسه، فجعل يتكلم في تثبيت خبر الواحد عن النبي ﷺ، فكتبناه، وذهبنا به إلى إبراهيم بن علية، وكان من غلمان أبي بكر الأصم، وكان في مجلسه عند باب الصوفي، فلما قرأنا عليه جعل يحتج بإبطاله، فكتبنا ما قال، وذهبنا به إلى الشافعي فنقضه وتكلم بإبطاله، ثم كتبناه، وجئنا به إلى ابن علية فنقضه، ثم جئنا به إلى الشافعي فقال: إن ابن علية ضال، قد جلس بباب الضوال يضل الناس»[3].

وقال الحارث بن سريج النقال: «دخلت على الشافعي يوماً وعنده أحمد بن حنبل والحسين القلاس ـ وكان الحسين أحد تلاميذ الشافعي المقدمين في حفظ الحديث ـ وعنده جماعة من أهل الحديث، والبيت غاص بالناس، وبين يديه إبراهيم بن إسماعيل بن علية، وهو يكلمه في خبر الواحد، قال: فقلت للشافعي: يا أبا عبد الله، عندك وجوه الناس وقد أقبلت إلى هذا المبتدع تكلمه؟! فقال لي وهو يتبسم: كلامي لهذا بحضرتهم أنفع من كلامي لهم. قال: فقالوا: صدق.

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن كيسان، أبو بكر الأصم، شيخ المعتزلة، مع فقره وصبره، مات سنة ٢٠١هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٠٢)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٠/ ١٦٩)، لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ١٢١)، الأعلام، للزركلي (٣/ ٣٢٣).

(٢) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو إسحاق البصري، جهمي هالك، كان يقول بخلق القرآن، قال أحمد بن حنبل: ضال مضل، وقال ابن معين: ليس بشيء، مات سنة ٢١٨هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ٥١٢)، المغني في الضعفاء، للذهبي (١/ ١٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٠)، لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٣٤)، الأعلام، للزركلي (١/ ٣٢).

(٣) مناقب الشافعي (١/ ٤٥٧) وانظر أيضاً سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٣ ـ ٢٤) وذم الكلام وأهله، للهروي، تحقيق الأنصاري (٤/ ٢٧٦).

فأقبل عليه الشافعي، فقال له: ألست تزعم أن الحجة الإجماع؟

قال: نعم.

فقال له الشافعي: خبرني عن خبر الواحد العدل، بإجماع دفعته أم بغير إجماع؟

قال: فانقطع إبراهيم ولم يجب، وسر القوم بذلك»[١].

سادساً: توثيق نسبة الرسالة:

مما تقرر عند الناس أن كتاب «الرسالة» قد صحت وثبتت نسبته إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان الشيخ أحمد شاكر قد ذكر لها ثلاثة أسانيد إلى الربيع بن سليمان المرادي، صاحب الشافعي، والمأذون له بروايتها من قبل الإمام، فقد كان يمليها عليه.

كما ذكر لها سماعات كثيرة بلغت ثمانية وعشرين سماعاً؛ مما يؤكد ثبوتها وصحة نسبتها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وكان هذا الجزء في «تثبيت خبر الواحد» ضمن الرسالة، فهو ثابت بثبوتها، والحمد لله.

إضافة إلى شهرة هذا الكتاب، وانتشاره بين أهل العلم، وقد ذكره جماعة منهم ـ كما تقدم ـ.

سابعاً: متن الرسالة[٢]:

«الحجة في تثبيت خبر الواحد»

[١] قال الشافعي: فإن قال قائل: اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع.

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٢) وهنا أشير إلى أن ما كان بين معكوفين صغيرين ( ) أو كبيرين [ ]، فإنه مما زيد على أصل الرسالة، وقد وضعها مصطفى سلامة عند تحقيقه للرسالة، فأثبتها كما هي؛ لجودتها، ومناسبتها للباب.
وقد تركت تخريج الأحاديث الواردة؛ طلباً للاختصار، فإنها قد خرجت في تحقيقات الكثيرة لكتاب الرسالة.

[٢] فقلت له: أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «**نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه. ثلاث لا يغل**[١] **عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة للمسلمين، ولزوم، جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم**».

[٣] فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأً يؤديها ـ والامرؤ واحد ـ دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه؛ لأنه إنما يؤدى عنه حلال وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا.

[٤] ودل على أنه قد حمل الفقه غير فقيه، يكون له حافظاً، ولا يكون فيه فقيهاً.

[٥] وأمر رسول الله ﷺ بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به في أن إجماع المسلمين ـ إن شاء الله ـ لازم.

(وجوب اتباع السُّنَّة)

[٦] أخبرنا سفيان قال: أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: «**لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما نهيت عنه أو أمرت به، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**».

[٧] قال ابن عيينة: وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي ﷺ بمثله مرسلاً.

[٨] وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله ﷺ وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نص حكم في كتاب الله، وهو موضوع في غير هذا الموضع.

---

(١) بفتح الياء، من الغل وهو الحقد والشحناء: أي: لا يدخله حقد يزيله عن الحق. والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدغل والشر. انظر: النهاية، لابن الأثير (٣/ ٣٨١).

(الأدلة على قبول خبر الواحد الصادق المبعوث من النبي ﷺ)

(الدليل الأول):

[٩] أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: أن رجلاً قبّل امرأته وهو صائم، فوجد من ذلك وجداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين، فأخبرتها، فقالت أم سلمة: إن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم. فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته، فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله لرسوله ما شاء. فرجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله ﷺ عندها، فقال رسول الله ﷺ: «**ما بال هذه المرأة؟**» فأخبرته أم سلمة، فقال: «**ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟**» فقالت أم سلمة: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً، وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحل الله لرسوله ما شاء. فغضب رسول الله ﷺ، ثم قال: «**والله إني لأتقاكم لله، ولأعلمكم بحدوده**».

[١٠] وقد سمعت من يصل هذا الحديث، ولا يحضرني ذكر من وصله.

[١١] قال الشافعي: في ذكر قول النبي ﷺ: «**ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك**» دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله؛ لأنه لا يأمرها بأن تخبر عن النبي ﷺ إلا وفي خبرها ما تكون الحجة لمن أخبرته.

[١٢] وهكذا خبر امرأته إن كانت من أهل الصدق عنده.

(الدليل الثاني):

[١٣] أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت، فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه قرآن، وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشأم، فاستداروا إلى الكعبة».

[١٤] وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها.

[١٥] ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما تقوم عليهم

الحجة، ولم يلقوا رسول الله ﷺ، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة، فيكونون مستقبلين بكتاب الله وسُنَّة نبيِّه سماعاً من رسول الله ﷺ ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحد، إذا كان عندهم من أهل الصدق: عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي ﷺ أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة.

[١٦] ولم يكونوا ليفعلوه ـ إن شاء الله ـ بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا كان من أهل الصدق.

[١٧] ولا ليحدثوا أيضاً مثل هذا العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه.

[١٨] ولا يدعون أن يخبروا رسول الله ﷺ بما صنعوا منه.

[١٩] ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله ﷺ في تحويل القبلة، وهو فرض: مما يجوز لهم، لقال لهم ـ إن شاء الله ـ رسول الله ﷺ: قد كنتم على قبلة، ولم يكن لكم تركها إلا بعد علم تقوم عليكم به حجة من سماعكم مني، أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عني.

(الدليل الثالث):

[٢٠] أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال: كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح وأبي بن كعب شراباً من فضيخ وتمر، فجاءهم آتٍ، فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها، فقمت إلى مهراس لنا، فضربتها بأسفله حتى تكسرت.

[٢١] وهؤلاء في العلم والمكان من النبي ﷺ وتقدم صحبته بالموضع الذي لا ينكره عالم.

[٢٢] وقد كان الشراب عندهم حلالاً يشربونه، فجاءهم آتٍ وأخبرهم بتحريم الخمر، فأمر أبو طلحة ـ وهو مالك الجرار ـ بكسر الجرار، ولم يقل

هو، ولا هم، ولا واحد منهم: نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله ﷺ مع قربه منا أو يأتينا خبر عامة.

[٢٣] وذلك أنهم لا يهريقون حلالاً، إهراقه سرف، وليسوا من أهله.

[٢٤] والحال في أنهم لا يدعون إخبار رسول الله ﷺ ما فعلوا، ولا يدع ـ لو كان قبلوا من خبر الواحد ليس لهم ـ أن ينهاهم عن قبوله.

(الدليل الرابع):

[٢٥] وأمر رسول الله ﷺ أنيساً أن يغدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت، فإن اعترفت فارجمها، فاعترفت فرجمها.

[٢٦] وأخبرنا بذلك مالك وسفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وساقا عن النبي ﷺ. وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد: شبلاً.

(الدليل الخامس):

[٢٧] أخبرنا عبد العزيز عن ابن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقي عن أمه قالت: بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: إن رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذه أيام طعام وشراب، فلا يصومن أحد**»، فاتبع الناس وهو على جمله يصرخ فيهم بذلك.

[٢٨] ورسول الله ﷺ لا يبعث بنهيه واحداً صادقاً إلا لزم خبره عن النبي ﷺ، بصدقه عن المنهيين عن ما أخبرهم أن النبي ﷺ نهى عنه.

[٢٩] ومع رسول الله ﷺ الحاج، وقد كان قادراً على أن يبعث إليهم فيشافههم، أو يبعث إليهم عدداً، فبعث واحداً يعرفونه بالصدق.

[٣٠] وهو لا يبعث بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله ﷺ.

[٣١] فإذا كان هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي ﷺ على بعثه جماعة إليهم: كان ذلك ـ إن شاء الله ـ فيمن بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم، وأمكن فيهم: أولى أن يثبت به خبر الصادق.

(الدليل السادس):

[٣٢] أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن خال له ـ إن شاء الله ـ يقال له: يزيد بن شيبان قال: كنا في موقف لنا بعرفة يباعده عمرو من موقف الإمام جداً، فأتانا ابن مربع الأنصاري فقال لنا: أنا رسولُ رسولِ الله ﷺ إليكم؛ يأمركم أن تقفوا على مشاعركم، فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم.

(الدليل السابع):

[٣٣] وبعث رسول الله ﷺ أبا بكر والياً على الحج في سنة تسع، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة، وشعوب متفرقة، فأقام لهم مناسكهم، وأخبرهم عن رسول الله ﷺ بما لهم وما عليهم.

(الدليل الثامن):

[٣٤] وبعث علي بن أبي طالب في تلك السنة، فقرأ عليهم في مجمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة، ونبذ إلى قوم على سواء وجعل لهم مدداً، ونهاهم عن أمور.

[٣٥] فكان أبو بكر وعلي معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق، وكان من جهلهما أو أحدهما من الحاج وجد من يخبره عن صدقهما وفضلهما.

[٣٦] ولم يكن رسول الله ﷺ ليبعث إلا واحداً الحجة قائمة بخبره على من بعثه إليه، إن شاء الله.

(الدليل التاسع):

[٣٧] وقد فرق النبي ﷺ عمالاً على نواحي، عرفنا أسماءهم، والمواضع التي فرقهم عليها.

(الوفد الأول):

[٣٨] فبعث قيس بن عاصم والزبرقان بن بدر وابن نويرة إلى عشائرهم بعلمهم بصدقهم عندهم.

(الوفد الثاني):

[٣٩] وقدم عليهم وفد البحرين، فعرفوا من معه، فبعث معهم ابن سعيد بن العاص.

(الوفد الثالث):

[٤٠] وبعث معاذ بن جبل إلى اليمن، وأمره أن يقاتل من أطاعه من عصاه، ويعلمهم ما فرض الله عليهم، ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم بمعاذ، ومكانه منهم وصدقه.

[٤١] وكل من ولّى فقد أمره بأخذ ما أوجب الله على من ولاه عليه.

[٤٢] ولم يكن لأحد عندنا في أحد ممن قدم عليه من أهل الصدق: أن يقول: أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله ﷺ يذكر أنه علينا.

[٤٣] ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق: إلا لما وصفت من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه إليه.

[٤٤] وفي شبيه بهذا المعنى أمراء سرايا رسول الله ﷺ، فقد بعَث بعْث مؤتة فولاه زيد بن حارثة، وقال: فإن أصيب فجعفر، فإن أصيب فابن رواحة. وبعث ابن أنيس سرية وحده.

[٤٥] وبعث أمراء سراياه، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه؛ لأن عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة، ويقاتلوا من حل قتاله.

[٤٦] وكذلك كل والي بعثه أو صاحب سرية.

[٤٧] ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثة وأربعة وأكثر.

(الوفد الخامس):

[٤٨] وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولاً إلى اثني عشر ملكاً، يدعوهم إلى الإسلام، ولم يبعثهم إلا إلى من قد بلغته الدعوة، وقامت عليه الحجة فيها، وألا يكتب فيها دلالات لمن بعثهم إليه على أنها كتبه.

[٤٩] وقد تحرى فيهم ما تحرى في أمرائه، من أن يكونوا معروفين، فبعث دحية إلى الناحية التي هو فيها معروف.

[٥٠] ولو أن المبعوث إليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي ﷺ بعثه ليستبرىء شكه في خبر رسول الله ﷺ، وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث إليه.

[٥١] ولم تزل كتب رسول الله ﷺ تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهي، ولم يكن لأحد من ولاته ترك إنفاذ أمره، ولم يكن ليبعث رسولاً إلا صادقاً عند من بعثه إليه.

[٥٢] وإذا طلب المبعوث إليه علم صدقه وجده حيث هو.

[٥٣] ولو شك في كتابه بتغيير في الكتاب أو حال تدل على تهمة، من غفلة رسول حمل الكتاب، كان عليه أن يطلب علم ما شك فيه حتى ينفذ ما يثبت عنده من أمر رسول الله ﷺ.

(الدليل العاشر):

(إجماع الأمة على قبول خبر الواحد الصادق)

[٥٤] وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعمالهم، وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحداً والقاضي واحداً، والأمير واحداً، والإمام.

(المثال الأول):

[٥٥] فاستخلفوا أبا بكر، ثم استخلف أبو بكر عمر، ثم عمر أهل الشورى ليختاروا واحداً، فاختار عبدُ الرحمٰن عثمانَ بن عفان.

(المثال الثاني):

[٥٦] قال: والولاة من القضاة وغيرهم يقضون، فتنفذ أحكامهم، ويقيمون الحدود، وينفذ من بعدهم أحكامهم، وأحكامهم أخبار عنهم.

[٥٧] ففيما وصفت من سُنَّة رسول الله ﷺ، ثم ما أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم.

[٥٨] ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو خبر يخبر به

عن بينة تثبت عنده، أو إقرار من خصم به أقر عنده، وأنفذ الحكم فيه، فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان في معنى المخبر بحلال وحرام، قد لزمه أن يحله ويحرمه بما شهد منه.

[٥٩] ولو كان القاضي المخبر عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم إليه، أو إقرار من خصم لا يلزمه أن يحكم به، لمعنى أن لم يخاصم إليه، أو أنه ممن يخاصم إلى غيره، فحكم بينه وبين خصمه ما يلزم شاهداً يشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لمن شهد له به: كان في معنى شاهد عند غيره، فلم يقبل ـ قاضياً كان أو غيره ـ إلا بشاهد معه كما لو شهد عند غيره لم يقبله إلا بشاهد، وطلب معه غيره، ولم يكن لغيره إذا كان شاهداً أن ينفذ شهادته وحده.

(قبول عمر ﷺ خبر الواحد الصادق)

(الدليل الأول):

[٦٠] أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام بخمس عشرة، وفي التي تليها بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بتسع، وفي الخنصر بست.

[٦١] قال الشافعي: لما كان معروفاً ـ والله أعلم ـ عند عمر أن النبي ﷺ قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع: نزلها منازلها، فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف، فهذا قياس على الخبر.

[٦٢] فلما وجدنا كتاب آل عمرو بن حزم فيه: أن رسول الله ﷺ قال: «وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل» صاروا إليه.

[٦٣] ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم ـ والله أعلم ـ حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ.

[٦٤] وفي الحديث دلالتان: أحدهما: قبول الخبر، والآخر: أن يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمضِ عمل من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا.

[٦٥] ودلالة على أنه مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة، ثم وجد خبراً عن النبي ﷺ يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله ﷺ.

[٦٦] ودلالة على أن حديث رسول الله ﷺ يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده.

[٦٧] ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار، ولم تذكروا أنتم أن عندكم خلافه ولا غيركم، بل صاروا إلى ما وجب عليهم، من قبول الخبر عن رسول الله ﷺ، وترك كل عمل خالفه.

[٦٨] ولو بلغ عمر هذا صار إليه ـ إن شاء الله ـ كما صار إلى غيره فيما بلغه عن رسول الله ﷺ، بتقواه لله وتأديته الواجب عليه، في اتباع أمر رسول الله ﷺ، وعلمه وبأن ليس لأحد مع رسول الله ﷺ أمر، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله ﷺ.

[٦٩] فإن قال قائل: فادللني على أن عمر عمل شيئاً، ثم صار إلى غيره بخبر عن رسول الله ﷺ.

[٧٠] قلت: فإن أوجدتكه؟

[٧١] قال: ففي إيجادك إياي ذلك دليل على أمرين: **أحدهما**: أنه قد يقول من جهة الرأي إذا لم توجد سُنَّة، **والآخر**: أن السُّنَّة إذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه، ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السُّنَّة بخلافه، وإبطال أن السُّنَّة لا تثبت إلا بخبر بعدها، وعُلم أنه لا يُوهنها شيء إن خالفها.

(الدليل الثاني):

[٧٢] قلت: أخبرنا سفيان عن الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يقول: الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً، حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه: «**أن يُورِّث امرأة أشيم الضبابي من ديته**»، فرجع إليه عمر.

[٧٣] وقد فسرت هذا الحديث قبل هذا الموضع.

(الدليل الثالث):

[٧٤] سفيان عن عمرو بن دينار، وابن طاوس عن طاوس: أن عمر قال: أُذكِّر الله امرأ سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئاً، فقام حمل بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين جارتين لي ـ يعني: ضرتين ـ فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً، فقضى فيه رسول الله ﷺ بِغُرَّة. فقال عمر: لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره.

[٧٥] وقال غيره: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا.

[٧٦] فقد رجع عمر عما كان يقضي به لحديث الضحاك إلى أن خالف حكم نفسه، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا لقضى فيه بغيره، وقال: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا.

[٧٧] قال الشافعي: يخبر ـ والله أعلم ـ أن السُّنَّة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائةً من الإبل، فلا يعدو الجنين أن يكون حيّاً فيكون فيه مائة من الإبل، أو ميتاً فلا شيء فيه.

[٧٨] فلما أخبر بقضاء رسول الله ﷺ فيه سَلَّم له، ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه، فيما مضى بخلافه، وفيما كان رأياً منه لم يبلغه عن رسول الله ﷺ فيه شيء، فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله ﷺ، وترك حكم نفسه، وكذلك كان في كل أمره.

[٧٩] وكذلك يلزم الناس أن يكونوا.

(الدليل الرابع):

[٨٠] أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم: أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمٰن بن عوف.

[٨١] قال الشافعي: يعني: حين خرج إلى الشام، فبلغه وقوع الطاعون بها.

(الدليل الخامس):

[٨٢] مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن عمر ذكر المجوس،

فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمٰن بن عوف: أشهد لسَمِعت رسول الله ﷺ يقول: «**سنّوا بهم سُنَّة أهل الكتاب**».

[٨٣] سفيان عن عمرو: أنه سمع بجالة يقول: ولم يكن عمر أخذ الجزية حتى أخبره عبد الرحمٰن بن عوف: «أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر».

[٧٤] قال الشافعي: وكل حديث كتبته منقطعاً، فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن من رُوِي عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة، ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً، وغاب عني بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت، فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصي العلم في كل أمره.

[٨٥] فقبل عمر خبر عبد الرحمٰن بن عوف في المجوس، فأخذ منهم وهو يتلو القرآن: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يسلموا، وهو لا يعرف فيهم عن النبي ﷺ شيئاً، وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب، فقبل خبر عبد الرحمٰن في المجوس عن النبي ﷺ فاتبعه.

[٨٦] وحديث بجالة موصول، قد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً، وكان كاتباً لبعض ولاته.

(الأسباب التي تدفع الصحابي لعدم قبول خبر الواحد إلا ببيِّنة)

[٨٧] فإن قال قائل: قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر؟

قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلا على أحد ثلاث معاني:

(السبب الأول):

[٨٩] إما أن يحتاط فيكون، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد، فخبر اثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا ثبوتاً.

[٩٠] وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً، ويكون في يده السُّنَّة من رسول الله ﷺ من خمس وجوه فيحدث بسادس

فيكتبه؛ لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة، وأطيب لنفس السامع.

[٩١] وقد رأيت من الحكام من يثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة، فيقول للمشهود له: زدني شهوداً وإنما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه، ولو لم يزده المشهود له على شاهدين لحكم له بهما.

(السبب الثاني):

[٩٢] ويحتمل أن يكون لم يعرف المخبر فيقف عن خبره حتى يأتي مخبر يعرفه.

[٩٣] وهكذا ممن أخبر ممن لا يعرف لم يقبل خبره. ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئهال له لأن يقبل خبره.

(السبب الثالث):

[٩٤] ويحتمل أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده، فيرد خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله.

(الأسباب تختلف من مخبر آخر)

[٩٥] فإن قال قائل: فإلى أي المعاني ذهب عندكم عمر؟

[٩٦] قلنا: أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط؛ لأن أبا موسى ثقة أمين عنده، إن شاء الله.

[٩٧] فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟

[٩٨] قلنا: قد رواه مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى، وأن عمر قال لأبي موسى: وأما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ.

[٩٩] فإن قال: هذا منقطع.

[١٠٠] فالحجة فيه ثابتة؛ لأنه لا يجوز على إمام في الدين ـ عمر ولا غيره ـ: أن يقبل خبر الواحد مرة، وقبوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده، ثم يرد مثله أخرى. ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبداً، ولا يجوز

على حاكم أن يقضي بشاهدين مرة، ويمنع بهما أخرى، إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعدلهما. وعمر غاية في العلم والعقل والأمانة والفضل.

(أدلة وجوب قبول خبر الواحد الصادق من القرآن)

[١٠١] وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليل على ما وصفت:

[١٠٢] قال الله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١].

[١٠٣] وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [هود: ٢٥].

[١٠٤] وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣].

[١٠٥] وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [الأعراف: ٦٥].

[١٠٦] وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣].

[١٠٧] وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥].

[١٠٨] وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٦٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٦١﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الشعراء: ١٦٠ ـ ١٦٣].

[١٠٩] وقال لنبيِّه محمد ﷺ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [النساء: ١٦٣].

[١١٠] وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

[١١١] فأقام جل ثناؤه حجته على خلقه في أنبيائه في الأعلام التي باينوا بها خلقه سواهم، وكانت الحجة بها ثابتة على من شاهد أمور الأنبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم، ومن بعدهم، وكان الواحد في ذلك وأكثر منه سواء، تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالأكثر.

(تعزيز المخبر بآخر، ليس دليلاً على تكذيبه)

[١١٢] قال: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٣ ـ ١٥].

[١١٣] قال الشافعي: فظاهر الحجج عليهم باثنين، ثم ثالث، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد، وليس الزيادة في التأكيد مانعةً أن تقوم الحجة بالواحد، إذ أعطاه ما يباين به الخلق غير النبيين.

(قبول عثمان بن عفان ﷺ خبر الواحد الصادق)

[١١٤] أخبرنا مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب: أن الفريعة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له، حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم، فقتلوه، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه، قالت: فقال رسول الله ﷺ: «**نعم**». فانصرفت، حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني، أو أمر بي فدعيت له، فقال: «**كيف قلت؟**» فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي، فقال لي: «**امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله**». قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، فلما كان عثمان أرسل إلي، فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتبعه، وقضى به.

[١١٥] وعثمان في إمامته، وعلمه يقضي بخبر امرأة بين المهاجرين والأنصار.

(قبول ابن عباس وزيد بن ثابت ﷺ خبر والواحد الصادق)

(الدليل الأول):

[١١٦] أخبرنا مسلم عن ابن جريج قال: أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت: أتفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال له ابن عباس: إما لي فاسأل فلانة الأنصارية: هل أمرها بذلك النبي ﷺ؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك، ويقول ما أراكِ إلا قد صدقت.

[١١٧] قال الشافعي: سمع زيد النهي أن يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك

النهي، فلما أفتاها ابن عباس بالصدر إذا كانت قد زارت بعد النحر: أنكر عليه زيد، فلما أخبره عن المرأة أن رسول الله ﷺ أمرها بذلك فسألها فأخبرته، فصدق المرأة، ورأى عليه حقاً أن يرجع عن خلاف ابن عباس، وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة.

(الدليل الثاني):

[١١٨] سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن نوف البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بني إسرائيل؟ فقال ابن عباس: كذب عدو الله! أخبرني أُبَيّ بن كعب قال: خطبنا رسول الله ﷺ، ثم ذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى صاحب الخضر.

[١١٩] فابن عباس مع فقهه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ حتى يكذب به امرأ من المسلمين، إذ حدثه أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ بما فيه دلالة على أن موسى بني إسرائيل صاحب الخضر.

(قبول ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس خبر الواحد الصادق)

[١٢٠] أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر؟ فنهاه عنهما، قال طاوس: فقلت له: ما أدعهما، فقال ابن عباس: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

[١٢١] فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بخبره عن النبي ﷺ، ودله بتلاوة كتاب الله على أن فرضاً عليه أن لا تكون له الخيرة إذا قضى الله ورسوله ﷺ أمراً.

[١٢٢] وطاوس حينئذ إنما يعلم قضاء رسول الله ﷺ بخبر ابن عباس وحده، ولم يدفعه طاوس بأن يقول: هذا خبرك وحدك، فلا أثبته عن النبي ﷺ؛ لأنه يمكن أن تنسى.

[١٢٣] فإن قال قائل: كره أن يقول: هذا لابن عباس؟!

[١٢٤] فابن عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاً رآه، وقد نهاه عن الركعتين بعد العصر، فأخبره أنه لا يدعهما، قبل أن يعلمه أن النبي ﷺ نهى عنهما.

(قبول ابن عمر رضي الله عنهما خبر الواحد الصادق)

[١٢٥] سفيان عن عمرو عن ابن عمر قال: كنا نخابر، ولا نرى بذلك بأساً، حتى زعم رافع أن رسول الله ﷺ نهى عنها، فتركناها من أجل ذلك.

[١٢٦] فابن عمر قد كان ينتفع بالمخابرة، ويراها حلالاً، ولم يتوسع، إذ أخبره واحد لا يتهمه عن رسول الله ﷺ أنه نهى عنها: أن يخابر بعد خبره، ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله ﷺ، ولا يقول: ما عاب هذا علينا أحد، ونحن نعمل به إلى اليوم.

[١٢٧] وفي هذا ما يبين أن العمل بالشيء بعد النبي ﷺ إذا لم يكن بخبر عن النبي ﷺ لم يوهن الخبر عن النبي عليه السلام.

(أبو الدرداء رضي الله عنه يرى قيام الحجة بخبر الواحد الصادق)

[١٢٨] أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا، فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً! فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية! أخبره عن رسول الله ﷺ، ويخبرني عن رأيه؟! لا أساكنك بأرض.

[١٢٩] فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره، ولما لم ير ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها، إعظاماً لأن ترك خبر ثقة عن النبي ﷺ.

(أبو سعيد الخدري رضي الله عنه يرى قيام الحجة بخبر الواحد الصادق)

[١٣٠] وأخبرنا أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً، فأخبره عن رسول الله ﷺ شيئاً، فذكر الرجل خبراً يخالفه، فقال أبو سعيد: والله لا آواني وإياك سقف بيت أبداً.

[١٣١] قال الشافعي: يرى أن ضيِّقاً على المخبر أن لا يقبل خبره، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد عن النبي ﷺ، ولكن في خبره وجهان: أحدهما: يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد، والآخر: لا يحتمله.

(قبول عروة رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز رحمه الله خبر الواحد الصادق)

[١٣٢] أخبرنا من لا أتهم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف قال: ابتعت غلاماً، فاستغللته، ثم ظهرت منه على عيب، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فقضى لي برده، وقضى علي برد غلته، فأتيت عروة، فأخبرته، فقال: أروح عليه العشية، فأخبره أن عائشة أخبرتني أن رسول الله ﷺ قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان، فعجلت إلى عمر، فأخبرته ما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ﷺ، فقال عمر: فما أيسر علي من قضاء قضيته، الله يعلم أني لم أرد فيه إلا الحق، فبلغتني فيه سُنَّة رسول الله ﷺ، فأرد قضاء عمر، وأنفذ سُنَّة رسول الله ﷺ، فراح إليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له.

(سعد بن إبراهيم يقبل خبر الواحد الصادق)

[١٣٣] أخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن إبراهيم على رجل بقضية برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، فأخبرته عن النبي ﷺ بخلاف ما قضى به، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي ﷺ بخلاف ما قضيت به؟ فقال له ربيعة: قد اجتهدت، ومضى حكمك، فقال سعد: واعجبا! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرد قضاء رسول الله ﷺ؟! بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله ﷺ، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضي عليه.

(ابن أبي ذئب رحمه الله يرى قيام الحجة بخبر الواحد)

[١٣٤] قال الشافعي: أخبرني أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي قال: حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن النبي ﷺ قال عام الفتح: «**من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إن أحب أخذ العقل، وإن**

أحب فله القود» قال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: أتأخذ بهذا يا أبا الحارث؟ فضرب صدري، وصاح علي صياحاً كثيراً، ونال مني، وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتقول تأخذ به؟! نعم آخذ به. وذلك الفرض علي، وعلى من سمعه، إن الله اختار محمداً من الناس، فهداهم به، وعلى يديه، واختار لهم ما اختار له، وعلى لسانه، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين، لا مخرج لمسلم من ذلك. قال: وما سكت حتى تمنيت أن يسكت.

[١٣٥] قال: وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث، يكفي بعض هذا منها.

[١٣٦] ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذا السبيل.

[١٣٧] وكذلك حكي لنا عمن حكي لنا عنه من أهل العلم بالبلدان.

(التابعون يثبتون خبر الواحد الصادق)

(الدليل الأول):

[١٣٨] قال الشافعي: وجدنا سعيد بالمدينة يقول: أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي في الصرف فيثبت حديثه سنة. ويقول: حدثني أبو هريرة عن النبي ﷺ، فيثبت حديثه سنة، ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة.

(الدليل الثاني):

[١٣٩] ووجدنا عروة يقول: حدثتني عائشة: «أن رسول الله ﷺ قضى أن الخراج بالضمان» فيثبته سنة، ويروي عنها عن النبي شيئاً كثيراً فيثبتها سنناً يحل بها ويحرم.

(الدليل الثالث):

[١٤٠] وكذلك وجدناه يقول: حدثني أسامة بن زيد عن النبي ﷺ، ويقول: حدثني عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ وغيرهما، فيثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة.

(الدليل الرابع):

[١٤١] ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول: حدثني عبد الرحمٰن بن

عبد القاري عن عمر، ويقول: حدثني يحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطب عن أبيه عن عمر. ويثبت كل واحد من هذا خبر عن عمر.

(الدليل الخامس):

[١٤٢] ووجدنا القاسم بن محمد يقول: حدثتني عائشة عن النبي ﷺ، ويقول في حديث غيره: حدثني ابن عمر عن النبي ﷺ. ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة.

(الدليل السادس):

[١٤٣] ويقول حدثني عبد الرحمٰن ومجمع ابنا يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام عن النبي ﷺ. فيثبت خبرها سنة، وهو خبر امرأة واحدة.

(الدليل السابع):

[١٤٤] ووجدنا علي بن حسين يقول: أخبرنا عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**». فيثبتها سنة، ويثبتها الناس بخبره سنة.

(الدليل الثامن):

[١٤٥] ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي ﷺ، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. فيثبت كل ذلك سنة.

(الدليل التاسع):

[١٤٦] ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم، ونافع بن جبير بن مطعم، ويزيد بن طلحة بن ركانة، ومحمد بن طلحة بن ركانة، ونافع بن عجير بن عبد يزيد، وأبا أسامة بن عبد الرحمٰن، وحميد بن عبد الرحمٰن، وطلحة بن عبد الله بن عوف، ومصعب بن سعد بن أبي وقاص، وإبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبد الرحمٰن بن كعب بن مالك، وعبد الله بن أبي قتادة، وسليمان بن يسار، وعطاء بن يسار، وغيرهم من محدثي أهل المدينة: كلهم يقول: حدثني فلان لرجل من أصحاب

النبي ﷺ عن النبي ﷺ، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. فنثبت ذلك سنة.

(الدليل العاشر):

[١٤٧] ووجدنا عطاء، وطاوس، ومجاهد، وابن أبي مليكة، وعكرمة بن خالد، وعبيد الله بن أبي يزيد، وعبد الله بن باباه، وابن أبي عمار، ومحدثي المكيين، ووجدنا وهب بن منبه هكذا، ومكحول بالشأم، وعبد الرحمٰن بن غنم، والحسن، وابن سيرين بالبصرة، والأسود، وعلقمة، والشعبي بالكوفة، ومحدثي الناس، وأعلامهم بالأمصار: كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله ﷺ، والانتهاء إليه، والإفتاء به، ويقبله كل واحد منهم عن من فوقه، ويقبله عنه من تحته.

(جواز القول بـ«أجمع المسلمون على العمل بخبر الواحد الصادق»)

[١٤٨] ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي.

[١٤٩] ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أن ذلك موجوداً على كلهم.

(لا يرد خبر الواحد الصادق إلا بمسوغ شرعي)

[١٥٠] قال: فإن شبه على رجل بأن يقول: قد روي عن النبي ﷺ حديث كذا، وحديث كذا، وكان فلان يقول قولا يخالف ذلك الحديث.

[١٥١] فلا يجوز عندي عن عالم أن يثبت خبر واحد كثيراً، ويحل به، ويحرم، ويرد مثله: إلا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه، أو يكون ما سمع ومن سمع منه أوثق عنده ممن حدثه خلافه، أو يكون من حدثه ليس بحافظ، أو يكون متهماً عنده، أو يتهم من فوقه ممن حدثه، أو يكون الحديث محتملاً معنيين، فيتأول فيذهب إلى أحدهما دون الآخر.

[١٥٢] فأما أن يتوهم متوهم أن فقيهاً عاقلاً يثبت سُنَّة بخبر واحد مرة

ومراراً، ثم يدعها بخبر مثله وأوثق بلا واحد من هذه الوجوه التي تشبه بالتأويل كما شبه على المتأولين في القرآن، وتهمة المخبر، أو علم بخبر خلافه، فلا يجوز إن شاء الله.

[١٥٣] فإن قال قائل: قل فقيه في بلد إلا وقد روى كثيراً يأخذ به وقليلاً يتركه؟

[١٥٤] فلا يجوز عليه إلا من الوجه الذي وصفت ومن أن يروي عن رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الأخذ به، فيكون إنما رواه لمعرفة قوله، لا لأنه حجة عليه وافقه أو خالفه.

[١٥٥] فإن لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر ببعضها، فقد أخذ خطأ لا عذر فيه عندنا والله أعلم.

(معنى قول الشافعي هذا الخبر حجة)

[١٥٦] فإن قال قائل: هل يفترق معنى قولك: حجة؟

[١٥٧] قيل له: إن شاء الله نعم.

[١٥٨] فإن قال: فأين ذلك؟

[١٥٩] قلنا: أما ما كان نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فيها مقطوع، ولا يسع الشك في واحد منهما، ومن امتنع من قبوله استتيب.

[١٦٠] فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي يختلف الخبر فيه، فيكون الخبر محتملاً للتأويل، وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد: فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصاً منه، كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول، لا أن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله ﷺ.

[١٦١] ولو شك في هذا شاك لم نقل له: تب، وقلنا: ليس لك ـ إن كنت عالماً ـ أن تشك، كما ليس لك إلا أن تقضي بشهادة الشهود العدول، وإن أمكن فيهم الغلط، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم، والله ولي ما غاب عنك منهم.

المطلب الثاني

رسائل غير ثابتة

ويشتمل على ثلاث رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: «الفقه الأكبر».

الرسالة الثانية: «تصحيح النبوة والرد على البراهمة».

الرسالة الثالثة: «الرد على أهل الأهواء».

رسالة
«الفقه الأكبر»

أولاً: اسم الكتاب:

اتفقت جميع نسخ المخطوطة والمطبوعة على تسمية الكتاب بـ«الفقه الأكبر».

وقد جاء في مطلع الرسالة: «هذا كتاب ذكرنا فيه ظواهر المسائل في أصول الدين التي لا بد للمكلف من الوقوف عليها، وسميناه «الفقه الأكبر»، وأعرضنا عن بسطه قصداً للتقريب على المبتدي، وبالله التوفيق».

غير أنه جاء في غلاف النسخة المطبوعة، ـ والتي طبعتها المكتبة الأدبية بالقاهرة ـ تسميته بـ«الفقه الأكبر في التوحيد»، وهذا إنما ذكره بالوصف أو بالمادة التي يتناولها الكتاب، وهي العقيدة والتوحيد، وإلا فإن «الفقه الأكبر» إذا أطلق فلا ينصرف إلا إلى فقه العقائد، فلأجل التمييز بين الفقه الذي يتعلق بالأحكام الشرعية العملية، بين الفقه في المسائل العلمية المتعلقة بالاعتقاد، خصوا مسائل الاعتقاد بهذه التسمية، والله أعلم.

ثانياً: موضوعه:

الكتاب يبحث في مسائل العقيدة والتوحيد على طريقة المتكلمين، وبالأخص الأشاعرة منهم، حيث ابتدأت الرسالة بـ:

١ ـ معرفة الله، وإيجابها عن طريق النظر والاستدلال، ولا يصح فيها التقليد والظن.

٢ ـ ثم بما يستلزمه التقرير السابق من جعل النظر والاستدلال هو أول واجب على المكلف.

٣ ـ ثم ذكرت التوحيد وفسرته على طريقة الأشاعرة، من أنه واحد في ذاته لا قسيم له، وأنه واحد في صفاته لا شبيه له، وأنه واحد في أفعاله لا شريك له.

٤ ـ ثم ذكرت ما يجوز وما لا يجوز في حق الله، متبعاً طريقة التفصيل في النفي، وهي طريقة أهل الزيغ من الكفار والمشركين والقرامطة والفلاسفة والجهمية وغيرهم.

٥ ـ ثم أثبت كاتب الرسالة السبع الصفات التي يثبتها الأشاعرة، وزاد ثامنة، وهي صفة البقاء؛ موافقة للباقلاني الذي يعتبر أول من زادها من الأشاعرة، موافقة منه للماتريدية.

٦ ـ ثم ذكر معاني السبع الصفات.

٧ ـ ثم تكلم على كلام الله تعالى.

٨ ـ ثم على الرؤية.

٩ ـ ثم على القدر، بما في ذلك المشيئة، والإرادة، وفي أفعال العباد، والاستطاعة، وأفعال الله تعالى.

١٠ ـ ثم تكلم على الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

١١ ـ ثم على الظلم واستحالته على الله.

١٢ ـ ثم على الآجال، ومعنى الرزق.

١٣ ـ ثم عقد فصلاً في النبوات، وما يتعلق بها من مسائل.

١٤ ـ ثم تكلم في الإيمان وأنه اعتقاد وقول وعمل، وما يتعلق به من مسائل الاستثناء فيه، وحكم أهل الكبائر.

١٥ ـ ثم تعرض لشفاعة نبيّنا ﷺ.

١٦ ـ ثم ذكر نعيم الجنة وعذاب النار، وأنهما لا ينقطعان، وأن الجنة والنار مخلوقتان.

١٧ ـ ثم ذكر عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والميزان، والصراط، والحوض.

١٨ ـ ثم ذكر حجية الإجماع، وسؤال أهل العلم على من أشكل عليه أمر دينه.

١٩ ـ ثم ذكر خلافة الخلفاء الأربعة، ورتبهم، أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

٢٠ ـ ثم ذكر عدم جواز تعدد الأئمة في عصر واحد، وذكر فيه أقوالاً.

٢١ ـ ثم ذكر عدالة الصحابة، وما امتازوا به عن غيرهم، وعدم التعرض لما شجر بينهم، وبهذا ختم الكتاب.

وهو في كل عرضه السابق يستدل عليها بالأدلة العقلية الفلسفية، ولا يتعرض للأدلة السمعية إلا بمقدار ما يظن أنها تؤيد ما يذهب إليه، وإذا استدل بالأحاديث فهو مزجى البضاعة فيها، فلا يميز بين صحيح وضعيف.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

تتبعتُ نسخَ الكتاب مخطوطها ومطبوعها، فوقفت على ثماني نسخ منه، سبعٌ منها مخطوطة، والثامنةُ مطبوعة، **وهي على النحو الآتي**:

١ ـ نسخة مخطوط في مكتبة الحرم المكي برقم عام (٣٨٠٢/ ٢) عقائد، بيد الناسخ محمد بن أحمد بن محمد الشحات بدار الكتب المصرية بذي القعدة ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م.

٢ ـ ونسخة ثانية مخطوطة من مكتبة الأزهر بمصر برقم (٨٢٦٩) نُسخت في شهر صفر عام ١٢٩٢هـ، بحضرة سيد محمد بك وهبي.

٣ ـ ونسخة ثالثة مخطوطة بجامعة الملك سعود، قد كتب على غلافها عبارة حاجي خليفة التي دونها في كتابه «كشف الظنون» (٢/ ١٢٨٧): «الفقه الأكبر للإمام الشافعي، وهو جيد جدّاً، مشتمل على: فصول. قرأه بعض أهل

حلب على الشيخ: زين الدين الشماع، لكن فيه شك، والظن الغالب أنه من تأليف بعض أكابر العلماء».

٤ ـ ونسخة رابعة وخامسة وسادسة مخطوطة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، وكانت على ثلاث نسخ، الأولى برقم (٢٠٠٠) والثانية برقم (٤١٦٣) والثالثة برقم (٦٨٥٤)، وكل النسخ مجردة عن أي سند أو سماع.

٥ ـ ونسخة سابعة مخطوطة بمكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم ـ حضرموت، برقم (٢٦٥٥)، مجموعة آل يحيى برقم (٥٦)، وهي كسابقتها مجردة عن أي سند أو سماع أو حتى سنة التدوين، والعجيب أن هذه النسخة كانت مختتمة بنظم في الناسخ والمنسوخ، وبقصيدة في الحلول!، جاء في مطلعها:

إنــمــا وحــدة الــوجــود لــديــنــا ... وحــدة الــلَّــه وحــدة لا ســواهــا
وســواء قــلــنــا الــوجــود أو الــحــق ... لا تــظــن الــوجــود حــيــث ذكــرنــا
وحــدة فــافــهــمــوا مــا نــقــول ... شــهــدتــنــا مــنــا الــكــبــار الــفــحــول
فــلا فــرق عــنــدنــا يــا جــهــول ... ه هــو الــخــلــق عــنــدنــا الــمــبــذول

٦ ـ وهناك نسخ كثيرة مخطوطة منه في مركز جمعة الماجد في الإمارات بالأرقام التالية: (٢٣٤٩٧٥) (٢٣٤٩٧٦) (٣٢١٦٠٧) (٣٢١٠٣٢) (٣١٩٦٠١) (٣٢٢٩٩٢) (٥٨٨٨٥٣) (٥٨٧٧٩١) (٤٩٧١٠٥) (٤٩٥٨٧٠) (٤٠٤٧٩٥) (٤٠٠١٠٣) (٣٢٣٦٦٥)، وهي كسابقتها مجردة عن سند أو سماع أو وجادة.

٧ ـ أما عن مطبوع هذا الكتاب فقد طبع في القاهرة، بالمطبعة الأدبية، وليس عليه سنة الطبع، غير أن بروكلمان ذكر أنه طبع سنة ١٩٠٠م[1]، وكانت هذه أولى النسخ المطبوعة، وطبعت مع الفقه الأكبر لأبي حنيفة، طبعتها مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة.

٨ ـ وذكر الشيخ مشهور حسن آل سلمان أن الكتاب طبعته مجلة

---

(١) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان (٣/٢٩٨). وانظر مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، لضميرية، ص٨٢.

«الأزهر» في (٧٩) صفحة ووزعته هدية مجانية مع عدد جمادى الأولى سنة ١٤٠٦هـ، وكتبت على الغلاف ما نصه: «من نوادر الأصول في علم التوحيد «الفقه الأكبر» وتحته تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ) إعداد محمد محمود محمد فرغلي رئيس قسم أصول الفقه بجامعة الأزهر»، وقد طبع الكتاب قبل ذلك في العراق أيضاً، وهي كذلك كسابقتها نسخة مجردة عن السماع.

ويلاحظ بعد النظر في جميع نسخ الكتاب المذكورة **بأنها تتسم بالآتي**:

أ ـ خلوها من أي سند يتصل بالإمام، أو لأحد تلامذته.

ب ـ حداثة خط المخطوطات، وكتابتها بوضوح تام؛ الأمر الذي تفارق به عامة المخطوطات المكتوبة في زمن الإمام.

ج ـ تأخر زمن النساخ المتأخرين المثبتين توقيعاتهم وتواريخها في نهاية نسخهم لهذه الرسالة، مما يفيد حداثة كتابة هذه الرسالة.

رابعاً: توثيق نسبة الكتاب:

للعلماء والكتّاب ثلاثة آراء في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فأثبتته طائفة، ونفته عنه طائفة أخرى، وتوقفت في نسبته إليه طائفة ثالثة، فكانت آراؤهم على النحو الآتي:

القول الأول: قول من صحح نسبة الكتاب للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ومن هؤلاء: محمد بن ياسين بن عبد الله[١]، وأحمد بن محمد الصديقي الألوري[٢]، والدكتور عبد القادر صوفي[٣]، وأبو الفداء عبد الله القاضي[٤].

واستدل هؤلاء بشهرة نسبة الكتاب للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وأنه لم يُنسب إلى غيره.

---

(١) انظر: الكوكب الأزهر شرح الفقه الأكبر.

(٢) انظر: الشمس الأنور في شرح الفقه الأكبر.

(٣) انظر: المفيد في مهمات التوحيد، ص١٤ و١٨.

(٤) انظر: حاشية توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس، ص١٥٧.

القول الثاني: قول من نفوا صحة نسبة الكتاب للإمام الشافعي، وقالوا بأنه مكذوب عليه، ومن هؤلاء: العلَّامة ابن الوزير اليماني[(١)(٢)]، والشيخ العَلَم صالح المقبلي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ[(٣)(٤)(٥)]، وشيخنا أ.د. عبد العزيز الحميدي[(٦)]، والشيخ د. محمد العقيل[(٧)]، والدكتور أكرم القواسمي[(٨)]، والشيخ د. عبد الرحمٰن دمشقية[(٩)]، وحاجي خليفة[(١٠)(١١)]، وكارل

---

(١) هو: الإمام المجتهد المطلق، العلامة، المحدث الكبير، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عليّ المرتضى بن الفضل الحسني القاسمي، المعروف بابن الوزير اليمني الصنعاني، ولد سنة ٧٧٥هـ، بارع في النظم، وله شعر مليح، صنف في الرد على الزيدية (العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم) و(تنقيح الأنظار في علوم الآثار) و(القواعد المهمة فيمن نسب إليه مخالفة الأئمة) و(إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق) وغيرها، مات سنة ٨٤٠هـ.
انظر: الضوء اللامع، للسخاوي (٦/ ٢٧٢)، وفهرس الفهارس، للكتاني (٢/ ١١٢٤)، والبدر الطالع، للشوكاني (٢/ ٨١)، والأعلام، للزركلي (٥/ ٣٠٠)، معجم المؤلفين، لكحالة (٨/ ٢١٠).

(٢) انظر: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، ص٢٤٠.

(٣) هو: صالح بن مهدي بن علي المقبلي ثم الصنعاني ثم المكي، والمقبلي نسبة إلى قرية المقبل من أعمال بلاد كوكبان، وهي بلد مولده، عالم مجتهد، متفنن، برع في جميع علوم الكتاب والسُّنَّة، كان زيدي المذهب، ولكنه نبذ التقليد. وناظره بعض المشايخ بصنعاء، فأدت المناظرة إلى المنافرة، فعاف المقام باليمن، فرحل بأهله إلى مكة سنة ١٠٨٠هـ فاشتهر، وكتب فيها مؤلفاته، ومن مؤلفاته: (العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ) و(المنار في المختار من جواهر البحر الزخار)، وغيرها. وتوفي بها سنة ١١٠٨هـ.
انظر: البدر الطالع، للشوكاني (١/ ٢٨٨)، الأعلام، للزركلي (٣/ ١٩٧)، معجم المؤلفين، لكحالة (٥/ ١٤).

(٤) انظر: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، ص١٨٠.

(٥) حيث قال: «ومن عجيب ما اطلعت عليه كتاب سماه صاحبه «الفقه الأكبر» من محض مقلدة الأشعري، ذكر فيه غثّ الكلام وسمينه، ومن دقائقه وجلائله شيئاً كثيراً، ثم عزاه إلى الإمام الشافعي! صان الله تعالى، ولو كان للشافعي لحل من أتباعه محل الإنسان من العين، وحاشا الشافعي من تلك الرذائل».

(٦) انظر: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، ص٨٨ ـ ٩١.

(٧) انظر: منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، ص٤٥٩ ـ ٤٧٥.

(٨) انظر: كتابه المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٩) انظر: الأحباش والوهابية، ص٧٤، والتحريفات الحبشية، ص٩، وموسوعة أهل السُّنَّة والجماعة في نقد أصول فرقة الأحباش ومن وافقهم في أصولهم، ص٧ ـ ٨، ص٢٠٥، ص٤٦٣.

(١٠) هو: حاجي خليفة المنتشوي، من علماء الدولة العثمانية، كان من طلبة العلم، ثم ترك طريقة العلم وانتسب للطرق الصوفية، وأخذ الطريقة عن محمود جلبي، متوفى سنة ١٠٦٧هـ.
انظر: الشقائق النعمانية، لطاشكبرى زاده، ص٣١٦.

(١١) انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٢٨٧).

بروكلمان[1][2]، والشيخ مشهور بن حسن آل سلمان[3]، والدكتور أبو اليزيد أبو زيد العجمي[4]، ومحمد يسري[5].

واستدل هؤلاء بأمور عدة، **منها**:

١ ـ عدم ورود إسنادٍ لهذا الكتاب إلى الإمام الشافعي.

٢ ـ مخالفة ما في الكتاب لصريح المنقول عن الإمام الشافعي في العقيدة.

٣ ـ موافقة ما في هذا الكتاب لعقيدة الأشاعرة المتأخرين عن زمن الإمام الشافعي.

القول الثالث: من قال بالتوقف في الحكم على صحة نسبة الكتاب من عدمها، ومن هؤلاء: الشيخ الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد[6]، وفؤاد سزكين[7][8]،

---

(١) مستشرق ألماني، ولد في مدينة روستوك، وتعلم العربية، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٩٠م في قيامه بدراسة العلاقة بين كتاب (الكامل في التاريخ) لابن كثير، وكتاب (أخبار الرسل والملوك) للطبري، وكتابه (تاريخ الأدب العربي) مفيد في بابه، مع أن له دسائس في التراث والتاريخ كغيره من المستشرقين، وهجوم متعمد يعكس نفسية صاحبه على الإسلام وأعلامه، وكتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية) أكبر شاهد على ذلك.

انظر: كارل بروكلمان في الميزان، لشوقي أبو خليل، ص٨ ـ ١٢.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢٩٨).

(٣) انظر: كتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٩٣).

(٤) انظر: العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة، ص٢٩٣.

(٥) انظر: طريق الهداية مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السُّنَّة والجماعة، ص١٧٧.

(٦) انظر: المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب (١/ ٤١ ـ ٤٢).

(٧) هو: د. فؤاد محمد سزكين، مسلم تركي، ولد في تركيا عام ١٩٢٤م، له اهتمامات بنشر التاريخ الحقيقي للعلوم العربية وتأثيرها في بلاد الغرب، أسس معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت عام ١٩٨٢م، له كتاب (تاريخ التراث العربي) جمعه في أكثر من ١٥ عاماً، لا نظير له في بابه، وهو أحسن وأجود من كتاب بروكلمان المستشرق، ومع ذلك لم يخلُ كتاب سزكين من المشرب الاستشراقي الذي تأثر فيه بأساتذته، مع عدم إغفاله وتصريحه بتحيز المستشرقين، وشهرته بالتدقيق والتحري، إلا أن هناك ما ينبغي التنبيه عليه حتى لا يتابع عليه، من مثل: زعمه أن في القرآن لحناً!!وأن مصحف عثمان بنسخه الأربع لم تخلُ من بعض الاختلافات، وأن القراءات القرآنية إنما نشأت نتيجة قراءة كل قبيلة لكتاب الله بلهجتها بخلاف النص الرسمي للقرآن، زعمه أن البخاري في صحيحه لم يكن يلتزم بسماع الحديث من الأفواه، بل ينقل من كتب أخر، وأنه ليس إلا جمعاً ملخصاً للمؤلفات السابقة، مستدلاً على ذلك بالمعلقات والتفسيرات اللغوية!!.

انظر: تاريخ التراث العربي، لسزكين (١/ ١٩) (١/ ٢٢١)، ومصادر البخاري، له.

(٨) انظر: تاريخ التراث العربي (٢/ ١٧٤).

والدكتور عثمان جمعة ضميرية[1]، والدكتور علي سامي النشار[2]، والدكتورة نعمة محمد عبد القادر[3].

وهؤلاء لم يتحرر لهم ما يؤكد النسبة من عدمها.

الترجيح:

والذي يطلع على هذه الرسالة يظهر له وبوضوح أن هذا الكتاب الموسوم بـ«الفقه الأكبر» لا تصح نسبته إلى الإمام الشافعي رحمه الله؛ **لأمور:**

١ ـ ليس لهذا الكتاب أي دليل يثبت اتصاله بالإمام الشافعي رحمه الله، فجميع نسخ الكتاب المخطوطة منها والمطبوع قد خلت عن أي سند أو سماع أو وجادة أو نحوها، وهذا من أقوى الحجج التي تقوي عدم صحة نسبة الكتاب للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ومن المعلوم الذي جرت عليه عادة العلماء والنسّاخ الذين يروون عن العلماء كتبهم، أنهم يذكرون سماعهم عليها، ويدوّنون عليها اتصالهم بمؤلفيها، وهذا الكتاب مما خلا عن ذلك كله.

٢ ـ أن جميع من كتب عن الإمام الشافعي رحمه الله أو ترجموا له ـ سواء كانوا من أهل التراجم والسير، أو من اعتنى بترجمته خاصة، وأفردها بمصنفات كابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)[4]، أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)[5]، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)[6]، وابن الأثير (ت٦٠٦هـ)[7]، وابن كثير (ت٧٧٤هـ)[8]، وابن حجر (ت٨٥٢هـ)[9]، وغيرهم، ـ لم يذكروا هذا الكتاب في مؤلفات الإمام رحمه الله، مع حرصهم على تتبع ما كتبه الشافعي رحمه الله، ولو

---

(١) انظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٨٢، ثم أثبتَ النسبة إليه في ص١٢٨!.

(٢) انظر: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (١/٢٤٦).

(٣) انظر: الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٥٤.

(٤) وكتابه موسوم بـ آداب الشافعي ومناقبه.

(٥) الموسوم بـ مناقب الشافعي.

(٦) الموسوم بـ مناقب الإمام الشافعي.

(٧) الموسوم كذا بـ مناقب الإمام الشافعي.

(٨) الموسوم أيضاً بـ مناقب الإمام الشافعي.

(٩) الموسوم بـ توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس.

سمع بعضهم بهذه الرسالة لفرح بها، مثل فخر الدين الرازي، فإنه أشعري في الأصول وينتسب إلى الإمام الشافعي في الفروع!!.

وإنما ذكرتْ هذه الرسالة وعزتها إليه كتب الفهارس، التي تُعنى بذكر الكتب والمصنفات وعزوها لمصنفيها دون الاعتناء بتحقيق نسبتها، مع أن بعضاً منهم شكك صراحةً في نسبتها إلى الإمام ﵀، كما فعل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي حيث قال: «والراجح أنه يرجع إلى أوساط أشعرية»[1].

٣ ـ لم يذكر ناشروا هذه الرسالة ولا معدُّوها للطبع النسخ الخطية التي اعتمدوا عليها في النسخ والتحقيق، مما يفيد عدم وقوفهم على أصل لها يُعتمد عليه..

٤ ـ تأخر زمن كتابة الرسالة عن زمن الإمام الشافعي ﵀ وحياته، ومما يدل على تأخرها أمور:

أ ـ دُوِّن في بعض أواخر نُسخ الرسالة تواريخ النسخ، وكانت أقدم نسخة هي نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود في ٢٣ شعبان سنة ١٠٣٩هـ، وتليها نسخة مكتبة الأزهر سنة ١٢٩٢هـ، ثم تليها نسخة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٣هـ، وما عداها من النسخ فلم يدون عليها شيء.

وعليه فتكون أقدم نسخة بينها وبين الإمام الشافعي ﵀ قرابة ٨٣٥ سنة، وهي مدة بعيدة جداً تنبئ عن عدم صحة نسبة الكتاب للإمام.

ب ـ تنصيص كاتب الرسالة على فرقة الكرامية في ثنايا الرسالة، وهي فرقة ظهرت بعد الإمام الشافعي، وسيأتي الكلام عليها في ضمن المجموعة الرابعة من مسائل الكتاب.

ج ـ المسائل الموجودة في الكتاب لم تكن معروفة في زمن الإمام الشافعي ﵀، بل هي مما استحدثها فرق المتكلمين الذين ذمهم الإمام وشنع

---

(١) في الترجمة المنشورة للكتاب: أوساط إسرائيلية! وهذا خطأ؛ لأنه ورد في الملحق الألماني مكانها عبارة «أوساط أشعرية»، وقد تم تصحيح المتن اعتماداً عليها. الملحق الألماني (١/ ٣٠٥) (المشرق). انظر: حاشية تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢٩٨).

عليهم، وهي ظهرت بعد موت الإمام الشافعي رحمه الله، وسيأتي الكلام عليها ضمن مسائل المجموعة الأولى.

د ـ ترتيب فصول الرسالة ومباحثها موافق لترتيب كتب الكلام المؤلفة بعد عصر الشافعي رحمه الله؛ مما يدل على أن واضعها متأثر بعلم الكلام، أو هو واحد منهم، أخذ بعض ما أثر عن الشافعي في العقيدة وخلطه بعلم الكلام.

٥ ـ أن كاتب الرسالة يستعمل ألفاظاً وعبارات لا تمت إلى السلف بِصلةٍ، وإنما هي ألفاظ محدثة، متأخرة، أتى بها المتكلمون، ودرجوا عليها، وصاغوا بها عقائدهم، ومن تدبر كلام الشافعي رحمه الله عامة لا يجده يستعمل هذه المصطلحات المحدثة، كالجوهر، والعرض، ودليل الإمكان، ونحوها من عبارات المتكلمين التي لا يخالجنا شك في أنها ليست من عبارات الشافعي ولا استعمالاته، بل كان حريصاً على اتباع منهج السلف وطريقهم.

٦ ـ أن في الرسالة ما يخالف صراحة اعتقاد الشافعي المشهور عنه في كتبه، وكتب أصحابه الذين دوّنوا عقيدته المشهورة عنه، ـ كما تقدم في الرسائل الثابتة عن الإمام ورسائل من كتب عن عقيدته ـ.

٧ ـ عدم علم كاتب هذه الرسالة بعلم الحديث وإفلاسه فيه، حيث يورد أحاديث ضعيفة جدّاً، وهذا يخالف المشهور عن الشافعي من علمه بالحديث ورجاله، كإيراده لحديث: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**».

خامساً: عرض لبعض مسائل الكتاب:

يمكن أن نجمل المسائل الواردة في الكتاب في أربع مجموعات، **وهي**:

المجموعة الأولى: مسائل كلامية ظهرت بعد زمن الإمام الشافعي رحمه الله.

المجموعة الثانية: مسائل تخالف قول الإمام الشافعي رحمه الله.

المجموعة الثالثة: مسائل متناقضة في الكتاب.

المجموعة الرابعة: مسائل كواشف[1].

---

(١) أعني بها مسائل واضحة، ومن شدة وضوحها صارت كاشفة لهذه الرسالة أنها ليست من تأليف الشافعي رحمه الله.

وطلباً للاختصار اقتصرت على نماذج من المسائل في كل مجموعة، ولم استقصها كلها، فكانت كالآتي:

فأما المجموعة الأولى

فهي مسائل كلامية أشعرية نشأت بنشوء المذهب الأشعري، وذكرها صاحب الكتاب هنا على أنها مما قاله الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع العلم بأن المذهب الأشعري نشأ بعد موت الشافعي، حيث مات الشافعي ثم ولد أبو الحسن الأشعري بعده بـ(٥٦) سنة! ثم نشأ معتزليّاً، وظل في الاعتزال قرابة (٤٠) سنة، ثم تحول عنه إلى مذهب خاص به، وهو الذي عليه عامة الأشاعرة الآن، فكيف يصح أن يكون هذا مذهباً للشافعي؟!

مع ملاحظة أن المسائل التي أوردها هنا هي مسائل انفرد الأشاعرة بالقول بها، بخلاف مسائل المجموعة الثانية فقد يكون قال بها الأشاعرة، ولكن لم ينفردوا بها.

ومن هذه المسائل:

المسألة الأولى

تعريف التوحيد

قال كاتب «الفقه الأكبر»: «واعلموا أن الخالق واحد لا شريك له، فرد لا ثاني له، ومعنى الوحدانية في صفات الله تعالى أن يستحيل عليه التجزئة والتبعيض وهماً وتقديراً، وأنه منفرد بصفاته وذاته غير مشابه للخلق، وأنه منفرد بانتساب الحوادث إليه من حيث إحداثها واختراعها».

وهذا التفسير للتوحيد هو تفسير الأشاعرة، فالتوحيد عندهم يشتمل **ثلاثة أمور**:

١ ـ أن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له.

٢ ـ وأنه واحد في صفاته لا شبيه له.

٣ ـ وأنه واحد في أفعاله لا شريك له[١].

فهم يخصّونه بتوحيد الربوبية، بالإضافة إلى المنهج والطريقة التي يثبت بها التوحيد عندهم، من استعمال المصطلحات الكلامية، وترك المصطلحات الشرعية.

وتفسير الوحدانية عند أهل السُّنَّة والجماعة غير تفسيرها عند غيرهم من أهل البدع والكلام، كالأشاعرة وأمثالهم، وانظر إلى تفسير الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لها، وقارنه بما نسبه إليه كاتب الرسالة تعرف الفرق بين المنهجين، فإن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بيّن أن معنى التوحيد في الشرع هو شهادة ألا إلٰه إلا الله، فمن ذلك:

[١] ما قاله المزني رَحِمَهُ اللهُ عن الإمام الشافعي: «لقد سمعت الشافعي يقول: سئل مالك عن الكلام والتوحيد، فقال: محال أن نظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إلٰه إلا الله**»[٢] فما عصم به الدم والمال، حقيقة التوحيد»[٣].

فهو يفسر التوحيد بما دلت عليه (لا إلٰه إلا الله) من نفي وإثبات، على ما فسرها به رسول الله ﷺ، ولم يفسرها بالمصطلحات الكلامية المحدثة التي لم تُعرف في كتاب ولا سنة، بل ولا تكاد يُدرَى معناها إلا عند النجباء والأذكياء، وكأن الله ـ تعالى عن قولهم ـ لم يجعل الدين لأحد إلا لهٰذه الطائفة من الناس، والله سبحانه قد جعل دعوة محمد ﷺ للناس كافة، وسهلة ميسرة، تخاطب بها الفطر السليمة، ولم تكن خاصةً بطائفة من الناس دون

(١) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني ص٩٠ تحت القاعدة الثالثة في التوحيد، والملل والنحل له أيضاً (١/ ٤٢)، وقوت القلوب لأبي طالب المكي (٢/ ١٣٦)، والرأي السديد شرح جوهرة التوحيد، ص١٤، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ص١٩.

(٢) أخرجه البخاري في بدء الوحي باب (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم)، رقم (٢٥)، ومسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إلٰه إلا الله، رقم (٢٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٤٠).

أخرى، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

[٢] وكذلك حينما ذكر وصف الإسلام الذي به يعرف إسلام المرء، وبه يحكم عليه بالإسلام، جعل كمال وصف الإسلام هو قول كلمة التوحيد والنطق بها، دون الاحتياج إلى معرفة التجزئة والتبعيض وإثبات دليل الحدوث، ونحو ذلك من المصطلحات المحدثة.

جاء في كتاب «الأم»[١] أثناء كلامه على المجزئ من الرقاب في الكفارات ما نصه: «وإن سُبيت صَبيّة مع أبويها كافرين، فعَقلت ووصَفت الإسلام، إلا أنها لم تبلغ، فأعتقها عن ظهاره لم تجزئ حتى تصف الإسلام بعد البلوغ، فإذا فعلت فأعتقها أجزأت عنه، وإذا وصفت الإسلام بعد البلوغ فأعتقها مكانه أجزأت عنه، **ووصْفها الإسلام: أن تشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله،** وتبرأ مما خالف الإسلام من دين، **فإذا فعلت فهذا كمال وصف الإسلام**».

«فلم يجعل رَحِمَهُ اللَّهُ الإقرار بالشهادتين والبراءة مما خالف الإسلام مجرد وصف للإسلام، بل جعله كمال وصف الإسلام»[٢].

[٣] بل من قوة فقه الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بمدلول كلمة التوحيد فرق بين من يقولها عاملاً بما تقتضيه هذه الكلمة من الاعتقاد الصحيح، وبين من يقولها وهو يتأول ما دلت عليه ولا يتبعها بما تستلزمه من عقيدة صحيحة، فجعل الأخير وكأنه على ملة أخرى والعياذ بالله.

فقد قال في شأن إبراهيم بن إسماعيل بن علية[٣]: «أنا مخالف له في كل شيء، **وفي قول لا إلٰه إلا الله،** لست أقول كما يقول، أنا أقول لا إلٰه

(١) الأم (٥/ ٢٩٨)، ونقله البيهقي بإسناده في مناقبه (١/ ٣٩٤).

(٢) جهود أئمة الشافعية في تقرير توحيد العبادة، للدكتور عبد الله العنقري (١/ ٢٩).

(٣) تقدمت ترجمته ص١٤٣.

إلا الله الذي كلم موسى عليه السلام تكليماً من وراء حجاب، وذاك يقول: لا إله إلا الله الذي خلق كلاماً أسمعه موسى من وراء حجاب»[1].

فلو يتأمل الأشاعرة وغيرهم من المتأولة الذين ينتسبون إلى مذهب الشافعي رحمه الله، حيث جعل المخالفة في الصفات ـ ولو كانت عن تأويل ـ مخالفةً في صميم كلمة التوحيد، وكيف أنه جعل لهؤلاء المتأولة إلهاً غير الله سبحانه الذي له أسماء الكمال ونعوت الجلال.

المسألة الثانية

القول بالكسب في القدر

قال كاتب «الفقه الأكبر»: «واعلموا أن الله خالق أكساب العبيد ومحدثها من العدم إلى الوجود، وجعلها كسباً لهم، بأن خلق لهم قدرة معها، والعبد مكتسب غير خالق، والباري تعالى خالق غير مكتسب، ومعنى الخلق: هو الإحداث من العدم إلى الوجود، ومعنى الكسب: ما تعلقت به قدرة حادثة».

في هذه الفقرة ذكر مسألة اشتهر المذهب الأشعري بها، حتى صارت علماً عليهم، وهي ما تسمى بنظرية الكسب.

فالأشاعرة قد اتفقوا مع أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات عموم القدر لله تعالى، ومراتبه الأربع[2]، ويقولون إن الله تبارك وتعالى خالق أفعال العباد الاختيارية والاضطرارية، ولكن يخالفونهم في قضية مدى تعلق العباد بأفعالهم، هل هم لها فاعلون حقيقة؟ أم هي كسب لهم فقط؟

فجمهورهم يرون أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدر الله تعالى، وليس للعباد قدرة تؤثر فيها، وإنما يوجد الله في العبد قدرة مقارنة للفعل، فيكون

---

(١) رواه بسنده ابن عبد البر في الانتقاء في فضل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص٧٨ ـ ٧٩، والبيهقي في مناقبه ص٤٠٩، وذكره الرازي في مناقبه ص١٦٦.

(٢) انظر: الإرشاد للجويني، ص١٨٧، الإنصاف للباقلاني، ص١٣٧ ـ ١٣٨، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري، ص١٦٨، الرأي السديد شرح جوهرة التوحيد لجريبة، ص١١١.

الفعل مخلوقاً لله خلقاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، فلا تأثير له أو مدخل في وجوده سوى كونه محلّاً له[1].

وهذا هو مرادهم بالكسب، واختلف الأشاعرة أنفسهم في تعريف الكسب[2]، وما المقصود منه على أقوال، وهذا هو أظهرها عندهم، حيث قال السنوسي في «شرح أم البراهين»[3]: «والكسب مقارنة القدرة الحادثة لفعل من غير تأثير»، «وحاولوا بهذا التفسير التوسط بين الجبرية والمعتزلة، فقالوا بالكسب فراراً من قول الجبرية، وزعموا أنهم بهذا الكسب يثبتون للعبد اختياراً.

.وقالوا بعدم تأثير قدرة العبد الحادثة في الفعل فراراً من قول المعتزلة وتحقيقاً تاماً لوحدانية الأفعال، فلا مؤثر إلا الله وحده، ولا يوجد تأثير للأسباب في مسبباتها!!»[4].

وليست هذه المسائل فقط هي التي من المذهب الأشعري بل هناك مسائل كثيرة، ولكن ذكرت هذه على سبيل الإشارة، **ومن هذه المسائل**:

١ ـ أول واجب على المكلف.

٢ ـ النفي المفصل في الصفات والإثبات المجمل.

٣ ـ إثبات الصفات السبع.

٤ ـ مسألة الاستطاعة في القدر.

٥ ـ حصر دليل النبوة في المعجزة.

٦ ـ تعريف المعجزة، وأنها مقرونة بالتحدي.

---

(١) انظر: الإنصاف للباقلاني، ص٤٣ ـ ٤٤، والمواقف للإيجي ص٣١٣، وشرح المواقف للجرجاني (١١٨/٨)، الرأي السديد شرح جوهرة التوحيد (٨٦/٢ و١٢٢) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٦٨.

(٢) حكى طرفاً منها عبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين، ص١٣٤، وجريبه في الرأي السديد (١٢٣/٢).

(٣) شرح أم البراهين، للسنوسي، ص٥١، وانظر اللمع للأشعري، ص٧٣و٧٦.

(٤) منهج أهل السُّنَّة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، لخالد نور (٣٤٧/١)، وانظر كتاب القضاء والقدر للدكتور عبد الرحمٰن المحمود، ص٣١١ ـ ٣١٣.

المجموعة الثانية

مسائل تخالف قول الإمام الشافعي رحمه الله

وههنا أذكر مسائل ذكرها كاتب «الفقه الأكبر» وهي صريحة في مخالفتها لقول الإمام في هذه المسائل، **ومن هذه المسائل**:

المسألة الأولى

المعرفة نظرية استدلالية لا فطرية ضرورية

قال كاتب «الفقه الأكبر»: «اعلموا أسعدكم الله أن كل مكلف مأمور بمعرفة الله تعالى، ومعنى المعرفة أن يعلم المعلوم علة ما هو عليه، بحيث لا يخفى عليه شيء من صفات المعلوم، وبالظن والتقليد لا يحصل العلم والمعرفة؛ لأن معنى الظن تجويز الأمرين، ومعنى التقليد قبول قول من لا يدري ما قال من أين قال، وذلك لا يكون علماً، دليله قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ فأمر بالمعرفة لا بالظن والتقليد».

هذا الكلام فيه تقرير أن المعرفة ليست فطرية ضرورية، بل هي نظرية مكتسبة، وهذا قول الأشاعرة إذ تأثروا فيه بالمعتزلة وأخذوه عنهم[1]، كما حكى ذلك أبو جعفر السمناني ـ وهو من أكابر الأشاعرة ـ فقال: «إيجاب الأشعري النظر لحصول المعرفة بقية بقيت عنده من الاعتزال، وتفرّع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكتفي بالتقليد في ذلك»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «تنازع الناس في أصل المعرفة بالله: هل تحصل ضرورة في قلب العبد؟ أو لا تحصل إلا بالنظر؟ أو تحصل بهذا تارة وهذا تارة؟ فذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم

---

(١) وممن أخذها عنهم أيضاً: الماتريدية، والكلابية، والكرامية، ومتأخروا الشيعة، وبعض فرق الخوارج. انظر: الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها، ص٢٩٠ ـ ٢٩٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٧) وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٦١).

من الطوائف، من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم، إلى أنها لا تحصل إلا بالنظر». . . ثم حكى الأقوال الثلاثة في المسألة[1].

والحق الذي عليه جمهور المسلمين أن المعرفة بالله يمكن أن تقع ضرورة، كما يمكن أن تقع بالنظر، وحصر طريقها في النظر خطأ، فإنها حاصلة لأكثر الناس فطرة وضرورة[2].

وهذه الحكاية عن الشافعي رحمه الله في باب المعرفة مما تخالف عقيدته المشهورة عنه في هذه المسألة، فإن اعتقاده اعتقاد السلف، إذ هو من أئمتهم وأعلامهم، وهو من أشهر من أثر عنه ذم الكلام وأهله، ومجانبة البدع وأصحابها، **فمما يؤثر عنه في الباب**:

[١] مقولته لبشر المريسي حينما ناظره بحضرة هارون الرشيد، حينما قال له بشر: أخبرني ما الدليل على أن الله تعالى واحد؟.

فقال الشافعي: يا بشر ما تدري من لسان الخواص فأكلمك على لسانهم، إلا أنه لا بد لي أن أجيبك على مقدارك من حيث أنت: الدليل عليه به، ومنه، وإليه[3]. . . .

فهو يقرر أن الله تعالى يُعرف بالله، ويستدل به عليه سبحانه، فالله يعرف بالله، والأشياء تعرف به جل جلاله، فمعرفة الله ضرورية تقع في النفس منه تعالى.

والشافعي رحمه الله تعالى يسلك بهذا أعلى المراتب والطرق التي يعرف بها الله تعالى، ولكنه عبّر عنه بعبارة سهلة، مفهومة لكل من يسمعها؛ ولهذا قال لبشر: يا بشر ما تدري من لسان الخواص فأكلمك على لسانهم.

فـ«دلالة الخالق على المخلوق، والفعّال على الفعل، والصانع على أحوال المصنوع عند العقول الزكية المشرقة العلوية، والفطر الصحيحة أظهر من العكس»[4].

---

(١) انظر: درء التعارض (٧/ ٣٥٣).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٣٥٤).

(٣) رواها أبو نعيم في الحلية (٩/ ٨٣) والبيهقي في المناقب (١/ ٣٩٩) والرازي في المناقب ص١٠٧ ـ ١١٢، وسيأتي مزيد بيان لهذه المناظرة في ص٢٥٦ وما بعدها.

(٤) مدارج السالكين، لابن القيم (١/ ٨٢).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمراد بهذا أن المعرفة عندهم ضرورية لا استدلالية، وهذا هو الصواب»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كيف يُطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء؟[2]، وكثيراً ما كان يتمثل بقوله:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

[٢] وكذلك مما يؤثر عنه في فطرية المعرفة قوله: «إن الله عَزَّ وَجَلَّ بفضل نعمته أثاب الناس على الأعمال أضعافها، . . . ومَنَّ على الذراري بإدخالهم جنته بلا عمل كان أن مَنَّ عليهم بأن كتب لهم عمل البر في الحج. . . قال: وقد جاءت الأحاديث في أطفال المسلمين أنهم يدخلون الجنة»[3].

فالشافعي رحمه الله تعالى هنا يقرر أن «أطفال المسلمين إذا ماتوا فإنهم يدخلون الجنة؛ وذلك يدل على أنهم عنده على الفطرة»[4].

وبهذا يظهر أن الشافعي رحمه الله تعالى يقول بفطرية المعرفة[5]، خلافاً لما تنسبه إليه هذه الرسالة!.

وأيضاً في الكلام السابق مسألة: المنع من التقليد في العقائد.

---

(١) مدارج السالكين، لابن القيم (١/ ٨٢).

(٢) ونقلها عنه ابن القيم في المدارج (١/ ٨٢)، وسيأتي مزيد بحث لها ص٢٦٢ من هذا البحث.

(٣) الأم، للشافعي (٢/ ١٢١ ـ ١٢٢). وبنحوه ذكره البيهقي في الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص١٦٨.

(٤) براءة الأئمة الأربعة، أ.د عبد العزيز الحميدي، ص١٥١.

(٥) وأيضاً لا يحصرها في كونها فطرية فقط، بل يرى أنها كذلك تحصل بالنظر والاستدلال، كما عليه أهل السُّنَّة وجمهور المسلمين، وخلافاً للمتكلمين الذين يحصرونها في النظر والاستدلال فقط.
ومما يدل على حصولها عنده بالنظر والاستدلال، ما يلي:
١ ـ قوله لبشر المريسي واستدلاله عليه بنوع المخلوقات على معرفة الخالق سبحانه، حيث قال: «الدليل عليه به، ومنه، وإليه، واختلاف الأصوات من المصوت إذا كان المحرك واحداً واختلاف الصور، دليل على انه واحد، . . . ثم استدل عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ. . .﴾ الآية.
٢ ـ قوله للمزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما سأله عن أمر التوحيد، فذكر له الآية السابقة، ثم قال له: فاستدل بالمخلوق على الخالق ولا تتكلف علم ما لا يبلغه عقلك. رواه ابن عساكر بسنده في تبيين كذب المفتري، ص٣٤٣.

وهي مشهورة عن الأشاعرة، وغيرهم من المتكلمين، حيث ذهب جمهورهم إلى المنع من التقليد في العقائد، أو ما يسمونها «أصول الدين»، ومنهم أبو إسحاق الإسفرائيني[1]، والرازي[2]، والآمدي[3]، والخطيب البغدادي[4] والشيرازي[5] وغيرهم[6].

وذهب بعضهم إلى جوازه، حكي عن عبيد الله العنبري[7] ـ من المعتزلة ـ.

---

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الإسفرايني، الأستاذ الإمام، المحدث، الفقيه، الأصولي، اللغوي، المتكلم. له مصنفات، منها: جامع الحلي في أصول الدين، مسائل الدور، وتعليقة في أصول الفقه.

انظر: طبقات الفقهاء، للشيرازي، ص١٢٩، المنتخب، للصريفيني، ص١٢٧، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ١٦٩)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٢٨)، طبقات الشافعية، للسبكي (٤/ ٢٥٦).

(٢) المحصول في علم أصول الفقه (٦/ ٩١).

والرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين أبو عبد الله الرازي، فقيه شافعي، حكيم، متكلم أشعري، واعظ، قوي في الجدل، ولد سنة ٥٤٤هـ، توفي سنة ٦٠٦هـ.

من مصنفاته: الأربعين في أصول الدين، التفسير، تأسيس التقديس، المحرر في النحو.

انظر: معجم الأدباء، للحموي (٦/ ٢٥٨٥)، تاريخ إربل، لابن المستوفي (٢/ ٥٣٧)، أخبار العلماء، للقفطي، ص٢٢٠، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٢٤٩) تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٢٥٠).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ٢٢٩).

والآمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن الآمدي، أصولي، متكلم، له اشتغال بالطب، ولد بآمد سنة ٥٥٠هـ، توفي سنة ٦٣١هـ.

من تصانيفه: الباهر في علم الأوائل، أبكار الأفكار في أصول الدين، غاية المرام في علم الكلام.

انظر: أخبار العلماء، للقفطي ص١٨٤، عيون الأنباء، لابن أبي أصيبعة، ص٦٥١، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٢٩٣)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٢٦٣).

(٤) الفقيه والمتفقه (٢/ ١٢٨).

وهو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، أبو بكر الخطيب البغدادي، حافظ المشرق، إمام مشهور، محدث كبير، أشعري، ولد سنة ٣٩٢هـ، توفي سنة ٤٦٣هـ.

من مصنفاته: تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية، اقتضاء العلم والعمل.

انظر: التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي، ص٦٦، تاريخ دمشق، لا بن عساكر (٥/ ٣١)، معجم الأدباء، للحموي (١/ ٣٨٤)، المنتخب، للصريفيني، ص١١٢، وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٩٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ١٧٥)، والسير (١٨/ ٢٧٠).

(٥) اللمع في أصول الفقه، ص١٢٥.

(٦) انظر: شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، للسيوطي (٢/ ٤٤٢)

(٧) هو: عبيد الله بن الحسن العنبري، قاضي البصرة، ثقة تكلم فيه لأجل بدعته. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٥).

وقول ثالث أنه يوجب التقليد ويحرم النظر والاستدلال في مسائل الاعتقاد.

والقصد أن القول بمنع التقليد في العقائد وضرورة النظر والاستدلال هو قول الأشاعرة، وهو مخالف لما عليه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولاً وعملاً.

فقد ذكر السيوطي[1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشافعي أنه يسوغ التقليد في العقائد، ويحرم النظر والاستدلال؛ لأنه مظنة الشبه، والوقوع في الضلال؛ لاختلاف الأذهان والأنظار[2].

ونظم بقوله:

يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ في الْعَقَائِدِ   لِلْفَخْرِ وَالأُسْتَاذِ ثُمَّ الآمِدِي
وَالْعَنْبَرِي جَوَّزَهُ وَقَدْ حَظَرْ   أَسْلَافُنَا كَالشَّافِعِي فِيهَا النَّظَرْ

وقال أبو البركات الآلوسي[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن أبي زرعة: وظاهر كلام الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يوافق هذا المذهب حيث قال: رأيي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، وينادي عليهم في العشائر: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة واشتغل بعلم الأوائل»[4].

وقال الإمام النووي[5]: «الآتي بالشهادتين مؤمن حقّاً، وإن كان مقلداً

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي، المصري، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب أشعري. ولد سنة ٨٤٩هـ، توفي سنة ٩١١هـ.
من مصنفاته: الإتقان في علوم القرآن، الأشباه والنظائر في فروع الشافعية، تدريب الراوي.
انظر: الأعلام، للزركلي (٣/ ٣٠١)، معجم المؤلفين، لكحالة (٥/ ١٢٨).

(٢) شرح الكوكب الساطع (٢/ ٤٤٣).

(٣) هو: نعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات الآلوسي البغدادي الحنفي، علامة جليل، واعظ، فقيه، أخذ الطريقة النقشبندية، ولد سنة ١٢٥٢هـ، وتوفي ببغداد سنة ١٣١٧هـ.
من مصنفاته: الجواب الفسيح لما لفقه عبد المسيح، غالية المواعظ ومصباح المتعظ وقبس الواعظ، شقائق النعمان في الرد على بعض معاصريه.
انظر: فهرس الفهارس، للكتاني (٢/ ٦٧٢) الأعلام، للزركلي (٨/ ٤٢)، معجم المؤلفين، لكحالة (١٣/ ١٠٧).

(٤) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٢١١.

(٥) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، أبو زكريا النووي، مفتي الأمة، شيخ الإسلام، =

على مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف؛ لأنه ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ولم يشترط المعرفة بالدليل، وقد تظاهرت بهذا الأحاديث الصحاح يحصل بمجموعها التواتر والعلم القطعي»[1].

وقد أنكر الغزالي[2] ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ على من أوجب النظر والاستدلال على كل أحد، فقال: «من أشد الناس غلوّاً طائفة من المتكلمين[3] كفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لا يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتنا التي حررناها فهو كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله الواسعة على عباده أولاً، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين»[4].

وما أحسن كلام العلامة الشوكاني في المسألة وما ينبني عليها من لوازم باطلة من الحكم بعدم صحة إيمان من لم ينظر ونحو ذلك، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فيا لله

= الفقيه الشافعي، العابد، الزاهد، محرر مذهب الشافعية، وضابطه، ومرتبه، ولد بنوى بسورية سنة ٦٣١هـ، توفي سنة ٦٧٦هـ.
من مصنفاته: تهذيب الأسماء واللغات، منهاج الطالبين، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الأذكار.
انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٥/ ٣٢٤)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٨/ ٣٩٥)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٩٠٩، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٣)، الأعلام، للزركلي (٨/ ١٤٩).

(١) نقله عنه السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٧٠).

(٢) هو: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي الطوسي، الفقيه الشافعي، المتكلم، الصوفي، كان من الأذكياء، ولد سنة ٤٥٠هـ، وتوفي سنة ٥٠٥هـ.
من مصنفاته: إحياء علوم الدين، والمستصفى في أصول الفقه، الوسيط والبسيط والوجيز والخلاصة في الفقه.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٥/ ٢٠٠)، تاريخ إربل، لابن المستوفي (٢/ ١٠)، المنتخب، للصريفيني، ص٧٦، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٢٤٩)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٢١٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١١/ ٦٢).

(٣) وهم المعتزلة وطائفة من الأشاعرة، حكاه عنهم عبد القاهر البغدادي فيما نقله عنه الزركشي.
انظر: المنثور في القواعد الفقهية (٣/ ٩٥).

(٤) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للغزالي، ص٧٥.
وانظر: فتح الباري لا بن حجر (١٣/ ٣٤٩)، والفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها لعلي بن عبد الله القرني، ص٣٣٨.

العجب من هذه المقالة التي تقشعر لها الجلود، وترجف عند سماعها الأفئدة، فإنها جناية على جمهور هذه الأمة المرحومة، وتكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يطيقونه، وقد كفى الصحابة الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد، ولا قاربوها الإيمان الجملي، ولم يكلفهم رسول الله ﷺ، وهو بين أظهرهم بمعرفة ذلك، ولا أخرجهم عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم بذلك بأدلته»[1].

والعجيب أن هذا القول أيضاً لم يكن عليه أبو الحسن الأشعري رحمه الله، بل كان على خلافه، وما ينسبه إليه أتباعه هو من الخطأ عليه رحمه الله.

قال أبو العون السفاريني: «وأما ما نقل عن الإمام الشيخ أبي الحسن الأشعري من عدم صحة إيمان المقلد، فكذب عليه كما قاله الأستاذ أبو القاسم القشيري[2]»[3].

وقال خير الدين الآلوسي: «وعلى الأول وهو المنع من التقليد فيه حُكِيَ عن الأشعري ـ زيادة في ذلك ـ إن إيمان المقلد لا يصح، وأنه يقول بتكفير العوام. وأنكره الأستاذ أبو القاسم القشيري وقال: هذا كذب وزور»[4].

المسألة الثانية

نفي علو الله

يقول كاتب «الفقه الأكبر»: «فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، يقال له: إن هذه الآية من المتشابه التي يحار في

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٢٤١).

(٢) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، أبو القاسم القشيري، النيسابوري، وكان ثقة، وكان يقص، وكان صوفياً زاهداً، وكان في الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي. توفي سنة ٤٦٥هـ.
من مصنفاته: التيسير في علم التفسير، الرسالة إلى الصوفية.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (١٢/ ٣٦٦)، المنتخب، للصريفيني، ص٣٦٥، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (٢/ ٥٦٢)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٢٠٥).

(٣) لوامع الأنوار (١/ ٢٦٩).

(٤) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٢١١.

الجواب عنها، وعن أمثالها لمن لا يريد التبحر في العلم؛ أي: يمر بها كما جاءت، ولا يبحث عنها، ولا يتكلم فيها؛ لأنه لا يأمن من الوقوع في الشبهة والورطة إذا لم يكن راسخاً في العلم».

وهذه إحدى المسائل التي تخالف صريح عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة العلو، ومما نقل عن الإمام الشافعي في هذه المسألة قوله:

[١] «القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عليهم، مثل سفيان بن عيينة، ومالك، وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن الله على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»(١).

[٢] وقال أيضاً: «خلافة أبي بكر الصديق حق قضاه الله تعالى في سمائه، وجمع عليه قلوب عباده»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لو يجمع ما قاله الشافعي في الباب لكان فيه كفاية»(٣).

المجموعة الثالثة
مسائل متناقضة

ومن عجيب أمر هذا الكتاب أنه حوى مسائل متناقضة، لا يمكن أن يجتمع مفهوم كل منها مع الأخرى! وهذا مما يجلُّ عنه الراسخون في العلم، وبالأخص مثل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن هذه المسائل:

---

(١) ذكرها عنه الذهبي في العرش (٢/ ٢٠٩) وفي العلو، ص١٦٥، وابن القيم في اجتماع الجيوش (٢/ ١٦٥) والسيوطي في الأمر بالاتباع، ص٢٠٩، والمقدسي في إثبات صفة العلو، ص١٢٤. وقد رواها عنه عبد الغني المقدسي والهكاري فيما كتباه عن اعتقاد الإمام الشافعي، وستأتي.

(٢) حكاه عنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣ و١٣٩) وابن القيم في اجتماع الجيوش، (٢/ ١٦٥) وصحح نسبته إليه.

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٩).

مسألة: نفي التعليل والحكمة في أفعال الله تعالى، مع مسألة إثبات النبوة بالمعجزة.

يقول كاتب «الفقه الأكبر»: «واعلموا أن الباري سبحانه خلق الخلق لا لدفع مضرة، ولا لجلب منفعة، ولا لسبب وعلة».

فهو هنا ينفي الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، ويذكر قول الأشاعرة في ذلك، فهم ينفون الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى ومخلوقاته وأوامره، وإنما يفعل ويأمر ويخلق لمحض المشيئة، وصرف الإرادة، لا لعلة ولا داعٍ ولا باعث(١).

ثم نجده في باب النبوات يذكر أن دليل النبوة هو المعجزة، فيقول: «فإذا بعث الله رسولاً منهم يجب أن يكون الرسول مؤيداً بالمعجزة الظاهرة، والعلامة الباهرة يدل على صدقه؛ لأنه لا يتميز المرسِل من المرسَل إليه إلا بها».

وإثبات المعجزة يدل على إثبات الحكمة في أفعاله تعالى، إذ الله لا يؤيد الرسول بالمعجزة إلا لتأكيد صدق الرسول، وللتمييز بينه وبين مدعي الرسالة.

وهذا ينافي الدعوى السابقة من نفي الحكمة والتعليل في أفعاله تعالى.

المجموعة الرابعة
مسائل كواشف

وهذه المجموعة أذكر فيها المسائل التي هي كواشف، وبراهين دالة على كذب هذه الرسالة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، **ومن هذه المسائل**:

---

(١) انظر: غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، ص٢٢٤، والمواقف، للإيجي، (٣/ ٢٩٤)، والأربعين في أصول الدين، للرازي، ص٣٥٠، ونهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، ص٣٩٧.

المسألة الأولى

ذكر فرقة الكرامية في الكتاب

قال كاتب «الفقه الأكبر»: «واعلموا أن الله تعالى قادر على إعادة الخلق بعد إفنائه، وقالت الكرامية: يعيد مثله، وأما عينه فلا».

من المعلوم أن فرقة الكرامية مؤسسها هو محمد بن كرام[1]، وقد ظهر في المائة الثالثة الهجرية، وكان موت الشافعي رحمه الله على رأس المائة الثانية سنة ٢٠٤هـ، فكيف يتسنى للإمام الشافعي أن يحكي قولَ طائفةٍ في مسألة ما وهو لم يشهد نشؤها؟!!.

مع بعد مكانيهما فالشافعي كان بمصر، وابن كرام كان بسجستان! فكيف يحكي المتقدم عن المتأخر ما لم يدركه؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن محمد بن كرام إنما ظهر في أثناء المائة الثالثة، وهو قرين أبي سعيد بن كُلّاب، وهما أقدم من الأشعري وإن كان ـ أي: الأشعري ـ قد أدرك ذلك الزمان، لكن ابن كرام كان بسجستان، وتلك النواحي وابن كلاب كان بالبصرة، وكذلك الأشعري وعصرهما هو عصر أئمة أهل السنن المصنفة، كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه»[2].

وقال أيضاً: «فإن ابن كرام كان متأخراً بعد أحمد بن حنبل في زمن مسلم بن الحجاج وطبقته»[3].

---

(١) وهو محمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني، العابد، الزاهد، المتكلم، شيخ الكرامية، خُذِل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، كما قال ابن حبان. ضال، مجسم، مرجئ، وهو أول من جعل الإيمان قولاً فقط دون عقد القلب، وطائفته يقال لها الكرامية وهم فرق يبلغون اثنتي عشرة فرقة، لكن أصولها ستة: العائذية، والنونية، والإسحاقية، والزرينية، والهيصمية، وأقربهم الهيصمية. مات ببيت المقدس سنة ٢٥٥هـ.

انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٥/ ١٢٧)، والضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ٩٥)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٣)، ولسان الميزان (٧/ ٤٦١)، والوافي بالوفيات، للصفدي (٤/ ٢٦٥) الأعلام، للزركلي (٧/ ١٤).

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٣) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/ ١٠).

ومن شواهد تأخر ابن كرام، أن ابن كلاب[1] من أعيان وفيات سنة ٢٤٥هـ، وابن كرام إنما جاء بعده، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]، وابن كلاب لم يدرك زمن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فكيف بابن كرام؟! فقد تُوفي سنة ٢٥٥هـ أو نحوها.

المسألة الثانية

المخالفة بين منهجي الشافعي وكاتب الرسالة في تقرير المسائل

ويتضح الفرق بين المنهجين من خلال عرض كلام كل منهما في مسألة ما، وهنا سأعرض كلامهما في مسألة واحدة، وهي مسألة النبوة وما يتعلق بها.

أولاً: كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فقال: «قال الله تبارك وتعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] قال: خلق الله تعالى الخلق لعبادته. ثم أبان جلَّ وعلا أن خيرته من خلقه أنبياؤه فقال تبارك اسمه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فجعل النبيين صلّى الله عليهم وسلّم من أصفيائه دون عباده بالأمانة على وحيه والقيام بحجته فيهم.

ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جلَّ وعز: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣] فخص آدم، ونوحاً، بإعادة ذكر اصطفائهما.

وذكر إبراهيم فقال جل ثناؤه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

---

(١) وهو عبد الله بن سعيد بن كلاب، أبو محمد البصري، المتكلم، وكُلّاب لَقب لُقِّب به؛ لأنه كان يجتذب الناس الى معتقده إذا ناظر عليه كما يجتذب الكلاب الشيء، وهو أقرب المتكلمين إلى السُّنَّة على ما عنده من البدع، متوفى سنة (٢٤٥هـ).

انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (ت٧٤٨هـ) (٥/ ٩٨١)، سير أعلام النبلاء له (١١/ ١٧٤)، ولسان الميزان، لابن حجر (ت٨٥٢هـ) (٤/ ٤٨٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٤).

وذكر إسماعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

ثم أنعم الله ﷻ على آل إبراهيم وعمران في الأمم، فقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةًۢ بَعْضُهَا مِنۢ بَعْضٍ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣٣ ـ ٣٤].

ثم اصطفى الله ﷻ سيدنا محمداً ﷺ من خير آل إبراهيم وأنزل كتبه قبل إنزاله الفرقان على محمد ﷺ بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به فقال ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال لأمته: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ففضيلتهم بكينونتهم من أمته دون أمم الأنبياء ثم أخبر جل وعز أنه جعله فاتح رحمته عند فترة رسله فقال: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ۖ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]، وكان في ذلك ما دل على أنه بعث إلى خلقه؛ لأنهم كانوا أهل كتاب، أو أميين وأنه فتح به رحمته وختم به نبوته فقال ﷻ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقضى أن أظهر دينه على الأديان فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع»[1].

ثانياً: كلام كاتب «الفقه الأكبر»:

فقال: «فصل في النبوات: واعلموا أن الله يكلف عباده ويأمرهم وينهاهم؛ لأنه تعالى مالك الأعيان، وخالقها، ومخترعها، ثم له تعالى أن

(١) الأم (٤/١٦٧ ـ ١٦٨).

يعرفهم الأمر والنهي على لسان رسوله من جنسهم على صورتهم، فإذا بعث الله رسولاً منهم يجب أن يكون الرسول مؤيداً بالمعجزة الظاهرة، والعلامة الباهرة يدل على صدقه؛ لأنه لا يتميز المرسِل من المرسَل إليه إلا بها؛ لتساويهما في الصورة، والتركيب في الجسم».

ومن خلال النظر بين أسلوب الكلامين يتبين لنا منهج كل منهما في هذه المقارنة:

وجه المقارنة	كلام الإمام الشافعي	كلام كاتب «الفقه الأكبر»
طريقة الاستدلال	نصوص الكتاب والسُّنَّة	تعليلات عقلية
المصطلحات	ألفاظ شرعية (الوحي ـ الاصطفاء ـ الأمانة ـ الدين)	مصطلحات كلامية (الاختراع ـ الصورة ـ التركيب ـ الجسم)
دليل إثبات النبوة	تنوع أدلة إثبات النبوة (المسلك النوعي ـ المسلك الشخصي ـ الاصطفاء والاجتباء ـ الإخبار عنه في الكتب السابقة ـ النصرة على الأعداء)	قصر أدلة إثبات النبوة على المعجزة فقط

رسالة
«تصحيح النبوة والرد على البراهمة»

أولاً: اسم الرسالة:

سميت هذه الرسالة باسم «تصحيح النبوة والرد على البراهمة»، ولا نعلم لها اسماً آخر غير هذه التسمية.

وأول من سماها بهذا الاسم هو عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)[١]، فإنه يعدُّ أول من ذكر هذه الرسالة.

ثم تبعه الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)[٢][٣].

ثم تتابع النقل عنهم بعد ذلك، وصارت تُعزى إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من غير تحقيق في صحة نسبتها، وممن عزاها بعدهم: إسماعيل باشا البابانى البغدادي (ت١٣٩٩هـ)[٤]، ورضا كحالة[٥].

ومن المعاصرين: الدكتور ناصر الحنيني[٦]، والدكتور أبو اليزيد أبو زيد

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، ص٣١٤.

(٢) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٢٩.

(٣) ولعل السبب في تابع هؤلاء الثلاثة على نقل هذه الرسالة ونسبتها إلى الشافعي هو اتجاههم الكلامي، وسلوكهم طريقته، والله أعلم.

(٤) انظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٢/ ٩).

(٥) انظر: معجم المؤلفين العرب (٩/ ٣٢).

(٦) انظر: منهج أهل السُنّة والجماعة في تدوين علم العقيدة (٢/ ١١٥٣).

العجمي[1]، ومحمود بن عبد الرحمٰن قدح[2]، ووهبي سليمان غاوجي الألباني[3]، والدكتوره نعمة بنت محمد بن عبد القادر[4].

ثانياً: موضوعها:

الرسالة تتحدث عن تصحيح مفهوم النبوة في الإسلام، والرد على منكريها بالأخص البراهمة[5] القائلين بعدم صحة الرسالة من الله إلى خلقه.

وكان المنهج المتبع في تقرير هذه المسائل والرد على المخالفين فيها على طريقة المتكلمين كما ذكر ذلك عبد القاهر البغدادي[6].

ثالثاً: وصف النسخ الخطية والمطبوعة:

لا أعلم لهذه الرسالة وجوداً إلى الآن، مع البحث الشديد والتفتيش الطويل عنها، سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة.

وكل الذي توفر لديَّ عن هذه الرسالة هو ما ذكره عبد القاهر البغدادي رَحِمَهُ اللهُ عنها، وتتابع النقل بعد ذلك عنه ممن بعده.

---

(١) انظر: العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة، ص٢٩٠.

(٢) انظر: تحقيقه لكتاب تخجيل من حرف التوراة والإنجيل، لأبي البقاء الهاشمي (١/ ٧).

(٣) انظر: تحقيقه لكتاب إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة الكناني، ص٢٢.

(٤) انظر: الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٥٢.

(٥) وهي فرقة بالهند اشتهر عنهم إنكار النبوة، وعدم تصحيح الرسالة من الله تعالى إلى خلقه، وهم فرق:

- طائفة جحدت الرسل وزعمت أنه لا يجوز في حكمة الله سبحانه أن يبعث رسولاً إلى خلقه.
- وأخرى زعمت أن الله تعالى ما أرسل رسولاً سوى آدم، وكذبوا كل مدع للنبوة سواه.
- وثالثة قالت ببعثة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنكروا من سواه.

وسمّوا بـ«البراهمة» نسبة «برهمي» أو «براهم» ملك من ملوكهم القدامى، ولهم علامة ينفردون بها وهي خيوط ملونة بحمرة وصفرة، يتقلدونها تقلد السيوف.

انظر: تمهيد الأوائل، للباقلاني، ص١٢٦ ـ ١٢٧، والفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (١/ ٦٣)، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٣٣٢، ولمع الأدلة، للجويني، ص١٢٣، والملل والنحل، للشهرستاني (٢/ ٢٤٩).

(٦) انظر: الفرق بين الفرق، ص٣١٤.

رابعاً: التحقق من نسبة الرسالة:

ومن خلال النظر في المعطيات السابقة تبين لي أن هذه الرسالة ـ لو وُجِدتْ ـ لم تصح نسبها إلى الإمام الشافعي رحمه الله؛ **للأمور الآتية**:

١ ـ لم يروها أحد ممن ذكرها بإسناد عن الإمام الشافعي رحمه الله.

٢ ـ منهج العرض والتقرير للمسائل في هذه الرسالة يخالف منهج الإمام الشافعي في تقريره لمسائل الاعتقاد، حيث جاءت على طريقة المتكلمين، ومعلوم عن الإمام الشافعي ذمه للكلام وأهله وشدته عليهم.

٣ ـ لم يذكر هذه الرسالة من اعتنى بذكر كتب ورسائل الإمام الشافعي في مؤلفاته، مع حرصهم على استقصاء كل كتب الإمام وتدوينها، وبالأخص من كان شافعيّاً منهم، وعلى الاتجاه الكلامي كالرازي.

٤ ـ حتى من نَسَبَ هذه الرسالة إلى الإمام الشافعي لم يذكروا مسألةً بعينها نَصّتْ عليها هذه الرسالة، إلا الذّكر العام لموضوع هذه الرسالة المأخوذ من اسمها فقط، ولو علموا مسألة بعينها لذكروها، وطاروا بها كل مطار، وبالأخص أنها تؤيد مسلكهم الكلامي، ومن إمام جليل متبع عند الجميع.

خامساً: عرض لبعض مسائل الرسالة:

ليس لدينا أي مسألة عن هذه الرسالة سوى ما ذكره عبد القاهر البغدادي عن موضوعها، وأن الإمام الشافعي من أوائل متكلمي الفقهاء، وأن له كتابان في الكلام، أحدهما هذا الكتاب.

ومثل هذا كفيل وحده أن يُثبت عدم صحة هذا الكتاب عن الإمام الشافعي رحمه الله، فإن الشافعي قد كان معروفاً بذمه لعلم الكلام، ومما أثر عنه في هذا:

قوله: «لأن يلقى اللهَ عز وجل العبدُ بكل ذنب خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام»[١].

---

(١) قواعد العقائد، للغزالي ص٨٣.

وقال أيضاً: «حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأخذ في الكلام»[1].

وقال أيضاً: «حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صبيغ»[2].

وقال أبو محمد بن أبي حاتم قال الحسن بن عبد العزيز الجروي كان الشافعي ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء ويقول: «أحدهم إذا خالفه صاحبه قال كفرت والعلم إنما يقال فيه أخطأت»[3].

فكيف يصح بعد ذلك أن ينسب إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كتاباً على منهج المتكلمين؟!.

---

(١) المصدر السابق، ص٨٥، الانتصار، للعمراني (١/ ١٣٠).

(٢) ذم الكلام وأهله (٤/ ٢٤٦).

(٣) تبين كذب المفتري ص٣٣٨. وانظر ص٥٤٨ وما بعدها نقولات عن الشافعي في ذم علم الكلام.

رسالة
«الرد على أهل الأهواء»

أولاً: اسم الكتاب:

سُمي هذا الكتاب بـ«الرد على أهل الأهواء»، وهو الكتاب الثاني الذي نسبه عبد القاهر البغدادي إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ.

قال البغدادي: «وللشافعي كتابان في الكلام، أحدهما: «في تصحيح النبوة والرد على البراهمة» والثاني: «في الرد على أهل الأهواء»[1].

وهو أول من سماه بهذا وتبعه على ذلك من جاء بعده[2].

ثانياً: موضوعه:

الكتاب يتحدث عن الرد على المخالفين، بالطرق الكلامية، كما هو مفاد كلام البغدادي.

وهذا غاية ما نعرفه عن موضوع هذا الكتاب!، فلا نعرف جنس المخالف، ولا ماهية المسائل التي رُدَّ عليه فيه.

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٣١٤ ـ ٣١٥.

(٢) انظر: منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة، د. الحنيني (٢/ ١١٥٢)، الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، د. نعمة ص٢٥٢، وحاشية وهبي سليمان غاوجي في تحقيقه لكتاب إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة الكناني، ص٢٢.

ثالثاً: وصف النسخ الخطية:

لا يعلم لهذا الكتاب أثرٌ ولا عينٌ.

رابعاً: التحقق من نسبة الكتاب:

هذا الكتاب ـ لو وُجِد ـ لم تصح نسبته إلى الإمام الشافعي رحمه الله، ويمكن ترجع في هذا إلى ما سبق في رسالة «تصحيح النبوة».

خامساً: عرض لبعض مسائل الكتاب:

المسألة الوحيدة التي نعلمها عن الكتاب أنه تطرق إليها هي الرد على المخالفين على المنهج المتكلمين.

ومعلوم عن الإمام الشافعي رحمه الله بعده عن علم الكلام، وتنفيره عنه.

وهذا ما يؤكد عدم ثبوت مثل هذا الكتاب عن الإمام الشافعي رحمه الله.

المطلب الثالث

رسائل متوهمة

ويشتمل على ثلاث رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: «التمهيد في أصول التوحيد».

الرسالة الثانية: «العقيدة المختصرة».

الرسالة الثالثة: «عقائد أهل السُّنَّة والجماعة».

رسالة
«التمهيد في أصول التوحيد»

أولاً: اسم الكتاب:

الكتاب موسومٌ بـ«التمهيد في أصول التوحيد»، ولم يُسمَّ الكتاب بغير هذا الاسم؛ إذ لم يذكره بهذا الاسم ـ حسب علمي ـ أحدٌ غير المستشرق الألماني كارل بروكلمان[(١)].

ولعل أول كتاب سُميَ بهذا الاسم هو كتاب: «التمهيد في شرح قواعد التوحيد» لداود بن علي الظاهري (ت٢٧٠هـ).

ولا نعلم كتاباً يحمل هذا الاسم قبل هذا التأريخ، والله أعلم.

ثانياً: موضوعه:

الظاهر من عنوان الكتاب أن الكتاب عبارة عن تمهيد ومقدمة لمسائل التوحيد، ولكن عند الوقوف على أصل الكتاب تبيّن أن الكتاب إنما هو في أصول الفقه وليس في أصول التوحيد ـ كما سيأتي ـ.

ثالثاً: المصادر التي ذكرت الكتاب:

لم يذكر أحد ممن ترجم للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أن كتاب «التمهيد في أصول التوحيد» هو من مؤلفاته، غير ك. بروكلمان.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢٩٨).

وقد ذكر ك. بروكلمان أن الكتاب موجود في برلين ـ ألمانيا في المكتبة الوطنية برقم (١٨٢٧ Oct.)

وقد يسَّر الله الوقوف على هذه النسخة من المكتبة الوطنية بنفس الرقم المذكور، ولكن تبين أن هذا الكتاب المذكور آنفاً إنما هو كتاب «الرسالة» المعروف في أصول الفقه، وليس كتاب التمهيد.

رابعاً: الخلاصة:

والحاصل أنه لا يوجد كتاب باسم «التمهيد في أصول التوحيد» من تأليف الإمام الشافعي، وهذا الخطأ في التسمية الكتاب وفي موضوعه، وهو ناشئ من ك. بروكلمان.

ومثل هذه التسمية يستبعد أن تكون من الإمام الشافعي رحمه الله؛ لأن المشهور عن عناوين كتبه **أنها**:

١ ـ لم تكن من وضعه وإنما كان يضعها طلابه أو النساخ.

٢ ـ سهولة التسمية لكتبه ويسرها.

٣ ـ مطابقة الاسم لموضوع الكتاب مباشرة.

٤ ـ البعد عن السجع والقافية.

والسجع في عناوين الكتب لم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري[١]، وأكثرها كان في عهد المماليك والأتراك؛ أي: بعد زمن الشافعي بحوالي قرنين من الزمان ـ في أقل تقدير ـ.

وهذا يؤكد بُعد هذا الكتاب عن الشافعي رحمه الله.

(١) انظر: منهج البحث الأدبي عند العرب، د. أحمد النجدي

رسالة
«العقيدة المختصرة»

أولاً: اسم الكتاب:

«العقيدة المختصرة» هكذا سمّاه كارل بروكلمان[1]، واستظهر صحة نسبته إلى الإمام الشافعي رحمه الله.

وتابعه أبو الفداء عبد الله القاضي محقق كتاب توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر[2]، حيث نقل عبارته بنصها.

وسمّاه فؤاد سزكين التركي[3] بـ«العقيدة»، وهذا في الحقيقة إنما هو اختصار منه لتسمية بروكلمان، وإلا فهو ناقل عنه أيضاً، بدليل أنه ذكر نفس مصدر الكتاب الذي ذكره بروكلمان، في (باتافيا ١٩٣ ملحق).

وعليه؛ فالتسمية الأخيرة ترجع إلى التسمية الأولى، وهي «العقيدة المختصرة».

وكذلك هذه التسمية «العقيدة المختصرة» إنما هي تصرُّف من بروكلمان، وبتصرفه هذا خالف التسمية المشهورة لهذا الكتاب عند أهل العلم، وأَوْهَمَ الناس أنه كتاب آخر.

---

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢٩٨).

(٢) انظر: حاشية توالي التأنيس، ص١٥٧.

(٣) انظر: تاريخ التراث العربي (٢/ ١٨٩).

والدليل على ما سبق أنه ذكر هذا الكتاب من رواية ابن عبدل عن علي بن الحسن بن هاشم البلدي.

ورواية الحسن بن هاشم البلدي هي الرواية التي رويت بها «وصية الإمام الشافعي».

وعلى هذا فـ«العقيدة المختصرة» إنما هو نفس كتاب «وصية الإمام الشافعي» الذي تقدمت دراسته.

ولا يوجد كتاب آخر مستقل اسمه «العقيدة المختصرة».

كذلك وقع سزكين في وَهَم آخر حينما ذكر[1] أن لرسالة «العقيدة» رواية أخرى هي من طريق أبي طالب محمد بن علي بن الفتح العشاري!.

وليس الأمر كذلك، فإن العقيدة المروية من طريق أبي طالب العشاري غير هذه المروية هنا سنداً ومتناً.

فإن المروية من طريق العشاري هي الرسالة التي سبقت دراستها، والتي كانت بعنوان «جزء في اعتقاد الإمام الشافعي» كما جاءت تسميتها بهذا الاسم في غلاف المخطوط، وأما هذه الرسالة «العقيدة» هي نفس رسالة «وصية الشافعي»، هذا فيما يتعلق بالسند.

أما المتن فمن خلال الاطلاع على كلا الرسالتين يتبين الفرق بينهما، وأن متني الرسالتين متغايرٌ ومختلفٌ، وليستا رسالة واحدة كما زعم فؤاد سزكين حينما سمى «جزء في اعتقاد الشافعي» باسم «العقيدة»، وجعل الأولى رواية أخرى للثانية.

ثانياً: موضوعه:

وبناءً على ما سبق بيانه فإن موضوع هذا الكتاب هو ما جاء في «وصية الإمام الشافعي» الأولى الذي سبقت دراسته، فلينظر.

---

(١) انظر: تاريخ التراث (٢/ ١٨٩).

ثالثاً: المصادر التي ذكرت الكتاب:

ذكر الكتاب جمعٌ ممن اعتنى بجمع التراث وتحقيقه، ولعل أول من نص عليه:

كارل بروكلمان، ومن جاء بعده إنما نقلوا عنه.

ولما كان بروكلمان قد وقع في الوهم حيث جعل هذا الكتاب كتاباً جديداً سمّاه بـ«العقيدة المختصرة» تتابع الخطأ من بعده، **وممن دخل عليه هذا الوهم:**

١ ـ فؤاد سزكين، وقد تقدم بيانه.

٢ ـ أبو الفداء عبد الله القاضي محقق كتاب توالي التأنيس لمعالي محمد بن إدريس، للحافظ ابن حجر، حيث ذكر في الحاشية[١] مؤلفات عدة للشافعي، ومن ضمنها العقيدة المختصرة، ونقل عبارة كارل بروكلمان بالحرف الواحد، مع الإحالة إلى معجم البلدان، للحموي، إلا أنني بحثتُ في معجم البلدان فلم أقف عليه!

٣ ـ وقد أنكر د. أكرم القواسمي صحة نسبة هذا الكتاب «العقيدة المختصرة» إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلل ذلك **بأمرين:**

أحدهما: أن من اعتنى بتعداد كتب الشافعي كابن النديم والبيهقي لم يذكرا هذه الرسالة ضمن مؤلفات الشافعي.

ثانيهما: أنه لو صحت نسبة الرسالة للشافعي لاعتنى بها المتكلمون من الشافعية!.

وهذا وإن كان صحيحاً في الجملة إلا أنه قد تبين لك أن حقيقة كتاب «العقيدة المختصرة» هو «وصية الإمام الشافعي» والتي قد تقدم التدليل على ثبوتها، والله أعلم.

---

(١) انظر: حاشية توالي التأنيس، ص١٥٧.

رابعاً: الخلاصة:

والحاصل أن كتاب «العقيدة المختصرة» إنما هو كتابٌ متوهّمٌ في تسمية بهذه التسّمية، وحقيقة تسميته هي «وصية الإمام الشافعي» الأولى التي تقدمت دراسته، والله أعلم.

رسالة
«عقائد أهل السُّنَّة والجماعة»

أولاً: اسم الكتاب:

سُمي الكتاب بـ«عقائد أهل السُّنَّة والجماعة»، وقد وردت تسميتهُ هكذا لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم الحفظ (٢٣٤٧ ـ ١ ـ ف).

ولكن عند الاطلاع على المخطوط نجد أن للكتاب اسماً آخر غير ما سجل به، فقد جاء في بداية المخطوط: «هذا كتاب ذكرنا فيه ظواهر المسائل في أصول الدين التي لا بد للمكلف من معرفتها، والوقوف عليها، سميناه الفقه الأكبر».

فهذا الكتاب هو نفس كتاب الفقه الأكبر الذي قد تقدمت دراسته، والذي ترجح فيه أنه مكذوب على الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثانياً: موضوعه:

الكتاب يتحدث عن عموم مسائل العقيدة على منهج متأخري الأشاعرة.

ثالثاً: المصادر التي ذكرت الكتاب:

الكتاب موجود منه نسخة بمركز الملك فيصل، وكذا موجود منه نسخة أخرى في مكتبة الجامعة اللبنانية ـ بيروت، رقم حفظ ٢/٣١٨، وهو باسم: «كتاب في عقائد أهل السُّنَّة والجماعة في ظواهر المسائل في أصول الدين».

رابعاً: الخلاصة:

أنه لا يوجد كتاب باسم: «عقائد أهل السُّنَّة والجماعة» أو باسم «كتاب في عقائد أهل السُّنَّة والجماعة في ظواهر المسائل في أصول الدين» من تأليف الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وغاية ما في الأمر أن هذا الكتاب المذكور إنما هو كتاب «الفقه الأكبر» نفسه المنسوب خطأ إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو في الحقيقة كتاب في المذهب الأشعري.

ولا أعلم من أين نشأ الخطأ في تغيير تسمية الكتاب، مع أن اسم الكتاب واضح في مقدمته، والله أعلم.

المطلب الرابع

رسائل مفقودة

ويشتمل على ثلاث رسائل، وهي:

الرسالة الأولى والثانية: «أحاديث في الرؤية» و«عذاب القبر».

الرسالة الثالثة: «جواب الشافعي عن سؤال من أهل الصعيد في الرؤية».

رسالتا
«أحاديث في الرؤية» و«عذاب القبر»

أولاً: اسم الكتابين:

الكتاب الأول موسوم بـ«أحاديث في الرؤية»، ولم يأتِ التنصيص على اسم هذا الكتاب صريحاً، وإنما أُخذت التسمية من موضوعه، حيث ورد ـ كما سيأتي ـ أن الإمام الشافعي كتب أحاديث في الرؤية.

وكذلك كتب كتاباً آخر عن «الأحاديث التي في عذاب القبر»، وليس للكتاب اسم معين، وإنما كانت بحسب موضوع الكتاب أيضاً.

وإنما جَمعتُ بين الكتابين في موضع واحد؛ **لأمرين**:

١ ـ أن المصادر التي ذكرتهما قد ذكرتهما معاً.

٢ ـ أن الكتابين مفقودان، فناسب أن أذكرهما معاً طلباً للاختصار.

وهذان الكتابان هما من كتب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ التي كان قد وضعهما لأجل طلب الناس، وسؤالهم له عما يشكل عليهم، وقد استخرجا منه عُنوةً، وبإلحاح سؤال؛ لأنه كان يكره وضع الكتب في باب العقائد إذا كانت على طريقة المتكلمين، كما قال: «ما شيء أبغض إلي من الكلام وأهله»[1].

ولعل هذا يفسر سبب كراهة الإمام الشافعي للتأليف في مسائل العقائد في زمنه، وهناك أسباب أخرى، **يمكن أن نجملها فيما يلي**:

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/١٤٦).

١ ـ خشية الخلط بين مسائل علم التوحيد ودلائله مع مسائل علم الكلام المحدث ودلائله، وبالأخص أن تلك الفترة قد انتشر فيها علم الكلام المحدث، وظهر ظهوراً بيناً.

٢ ـ تحاشي الفتنة والامتحان من أمراء زمنه الذين كانوا يأخذون الناس على مسائل محدثة، ويلزمونهم بالقول بها.

٣ ـ عدم رغبة الإمام في زيادة الكلام على ما ذكره السلف في هذه المسائل، وكراهته القول بشيء لم يتقدمه فيه السلف الصالح.

٤ ـ لئلا تكون الكتابة في هذه المسائل باباً يُفتح على من قصر علمه، وقل تحريره لمسائل هذا العلم المهم.

ثانياً: موضوعهما:

الكتابان عبارة عن جزءٍ حديثي جمع فيه الإمام الشافعي الأحاديث التي وردت في رؤية الله تعالى، وكذلك الأحاديث التي وردت في عذاب القبر.

ثالثاً: المصادر التي ذكرت الكتابين:

الكتابان ذكرهما أبو نعيم[١]، وقد انفرد بحكاية هذين الكتابين عن الإمام الشافعي رحمه الله، ولعل ذلك يرجع إلى أمور، **منها**:

١ ـ ضياع هذين الكتابين مبكراً، مما أدى إلى عدم شهرتهما عند من ترجم للشافعي إلا قليلاً، وبالأخص أن الذي ذكرهما عن الشافعي هو محمد بن الصباح وهو راوية المذهب القديم عن الشافعي.

٢ ـ اشتهار تآليف الإمام الشافعي في أبواب الفقه أكثر منها في العقيدة؛ مما أدى إلى استبعاد أن يكونا من تأليفه عند السماع بهما.

٣ ـ اشتهار نهي الإمام الشافعي عن الكتابة في هذه المسائل إلا قليلاً[٢].

---

(١) انظر: حلية الأولياء (٩/ ١١٥).

(٢) وسيأتي قريباً.

رابعاً: قيمتهما العلمية:

لعل كتاب «أحاديث في الرؤية» يعد من أوائل الكتب التي أُلفت في مسألة رؤية الله تعالى، ثم تلاه بعده أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، ثم تلاه يحيى الكندي الأندلسي (ت٢٨٩هـ)، وبعده ابن الأعرابي (ت٣٤٠هـ)، ثم تتابع التأليف فيها.

ولم يَسبِق الشافعيَ في هذا أحدٌ إلا ما كان من عبد العزيز الماجشون رَحِمَهُ اللهُ (ت١٧٠هـ) لما سئل عن أمر الرؤية كتب فيه كتاباً[1].

وكذلك الحال في كتاب «أحاديث في عذاب القبر» لم يفرده أحدٌ بالتأليف قبل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ثم جاء بعده البيهقي (ت٤٥٨هـ) فاستوعب وأعوب.

وعليه؛ فإن الكتابين يُعدّان أول ما ألف في بابهما، والله أعلم.

خامساً: متن الكتابين:

لم أقف ـ مع طول بحث ـ على عين هذين الكتابين، وهما في عداد المفقود من التراث، ولم يتيسر لي في شأنهما إلا رواية أبي نعيم عن الحسن بن الصباح بأن الشافعي قد كتب هذين الكتابين، وامتناعه عن وضع كتاب ثالث عن الإرجاء.

قال أبو نعيم: «حدثنا الحسن بن سعيد، ثنا زكريا الساجي، قال: سمعت الحسن بن محمد يقول: ومن كتب الشافعي أحاديث في الرؤية وعذاب القبر، لم يكن الشافعي يتكلم في شيء من هذا، وإنما استخرجناه؛ لأنه كان يكره أن يضع في هذا شيئاً. وسئل أن يضع في الإرجاء كتاباً فأبى»[2].

وهذا الأثرُ فيه ضعف يسير، ولعل أكثر ما يمكن أن يقال فيه أنه لم يخرج عن درجة القبول:

---

(١) ذكره ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ٦٣).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ١١٥).

فالحسن بن سعيد: ابن جعفر بن الفضل المقرئ، أبو العباس العباداني، الشيخ، العالم، مسند عصره، كان ثقة في القراءات، ضعيف في الحديث[1].

وزكريا الساجي: هو ابن يحيى الساجي، أبو يحيى البصري، ثقة يعرف الحديث والفقه[2].

والحسن بن محمد: هو ابن الصباح الزعفراني، ثقة[3].

---

(١) انظر: تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (١/ ٣٢٢)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٣/ ٩٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٣٥٨)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٢/ ٢٠)، غاية النهاية، لابن الجزري (١/ ٢١٣).

(٢) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٦٠١)، الإرشاد، لأبي يعلى الخليلي (٢/ ٥٢٧)، تاريخ بغداد، للخطيب (٩/ ٤٧٤).

(٣) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٦)، الثقات، لابن حبان (٨/ ١٧٧)، تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ٤٢١)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ١٣٨)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢/ ٧٣)، تهذيب الكمال، للمزي (٦/ ٣١٠).

رسالة
«ما كتبه الشافعي جواباً عن سؤال من أهل الصعيد في أمر الرؤية»

أولاً: اسم الكتاب:

ليس لهذا الكتاب تسمية معينة، وإنما يتناقل العلماء ذكره على حسب الموضوع الذي يحويه.

وهو مشهور بـ«ما كتبه الشافعي جواباً عن سؤال مكتوب جاءه في رقعة من أهل الصعيد في أمر الرؤية».

وهذا الكتاب مما كتبه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أواخر حياته؛ لأن كتابته كانت بمصر، وكان انتقاله إلى مصر في أواخر عمره، حتى أنه دفن بها.

قد يحتملُ البعضُ أن هذا الكتاب هو نفس الكتاب السابق «أحاديث في الرؤية»؛ لاتفاقهما في الموضوع، وهذا الاحتمال مرجوح؛ فإن العنوانين وإن كانا في الرؤية إلا أن الأول عبارة عن جزء حديثي جُمعت فيه أحاديث الرؤية، وهذا الذي نحن بصدده إنما هو جواب سؤال عن آية معينة.

ثانياً: موضوعه:

هذ الكتاب يتحدث عن مسألة رؤية الله تعالى يوم القيامة، وهو في أصله جواب مختصر لسؤال وجه إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أهل

الصعيد[1] في معنى قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وما تفيده هذه الآية.

وكان جواب الإمام الشافعي جواباً في غاية الحسن[2]، دقيقاً، أُعجب به العلماء عامة، وكانوا يستشهدون به في كتبهم عند هذه المسألة.

وهو جواب بمفهوم المخالفة من الآية، وهو يُعدُّ من جملة أدلة أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

وهذا الدليل ـ وهو مفهوم المخالفة[3] ـ ليس هو الدليل الوحيد على إثبات رؤية الله تعالى، وإنما هو أحد الأدلة الشاهدة على إثبات رؤية المؤمنين لربهم جل وعلا.

وفي الاستدلال بهذا الدليل ـ مفهوم المخالفة ـ خلاف بين الأمة، فالجمهور من أهل الأصول من أهل السُّنَّة والأشاعرة[4] يحتجون به، ويجعلونه دليلاً صحيحاً.

وأنكره الأحناف، وبعض الشافعية[5]، والمعتزلة[6].

وفي مقام المناظرة والمجادلة الأصل أن يُؤتى بدليل متفق عليه، ولا يؤتى بدليل يُنازِع فيه المخالِف، والشافعي رَحِمَهُ اللهُ إنما عدل عن الأدلة المنطوقة،

---

(١) بالفتح ثم بالكسر، والصعيد: بمصر بلاد واسعة كبيرة فيها عدة مدن عظام، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: الصعيد الأعلى وحدّه أسوان وآخره قرب إخميم، والثاني من إخميم إلى البهنسا، والأدنى من البهنسا إلى قرب الفسطاط.

انظر: معجم البلدان، للحموي (٣/٤٠٨)، آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني، ص٢١٣، مرصد الاطلاع، للقطيعي (٢/٨٤١)، الإشارات إلى معرفة الزيارات، ص٤٢.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٨/٣٤٧).

(٣) ويسمى بمفهوم الخطاب، وهو ما كان حكم السكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق. انظر: الإحكام، للآمدي (٣/٦٩)، البرهان، للجويني (١/١٦٦).

(٤) انظر: العدة، لأبي يعلى (٢/٤٥٤)، المحصول، لابن العربي، ص١٠٤، روضة الناظر، لابن قدامة (٢/١١٤)، الإحكام، للآمدي (٢/٢٥٧).

(٥) انظر: المستصفى، للغزالي، ص٢٦٥.

(٦) انظر: البرهان، للجويني (١/١٦٦ ـ ١٦٧)، الإحكام، للآمدي (٣/٧٢)، شرح تنقيح الفصول، للقرافي، ص٢٧٠.

المتفق عليها ـ مع كثرتها ـ إلى الدليل المختلف فيه لأجل اقتضاء السؤال ذلك، فإنه كان مخصصاً في بيان معنى آية المطففين بعينها.

ولهذا استحسن العلماء جوابه، واستظهروا مقالته في معنى الآية.

ثالثاً: المصادر التي ذكرت الكتاب:

قد روى جماعة من أهل العلم بأسانيدهم هذا الكتاب عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، **منهم**:

١ ـ **البيهقي**(١)، قال: أنبأني أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسر إجازة، قال: سمعت أبا علي الحسن بن أحمد الخياط النسوي بها، يقول: سمعت أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: كنت ذات يوم عند الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وجاءه كتاب من الصعيد ـ وهو اسم موضع ـ يسألونه عن قول الله جل ذكره: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فكتب فيه: لما حجب الله قوماً بالسخط دلّ على أن قوماً يرونه بالرضا.

قال الربيع: قلت له: أو تدين بهذا يا سيدي؟ فقال: والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا.

٢ ـ **اللالكائي**(٢)، قال: أخبرنا الحسين بن أحمد الأسدي، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى البصري، قال: حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي: «فلما أن حجبوا هؤلاء في السخط كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا، قال الربيع: قلت: يا أبا عبد الله وبه تقول؟ قال: نعم، وبه أدين، والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى».

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (١/ ٤١٩).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/ ٥٦٠).

٣ ـ ابن عساكر[١]، قال: طاهر بن محمد البكري الضرير، حكى عن الحسن بن حبيب الحصائري، حكى عنه إسماعيل بن علي الاسترابادي، أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن محمد الشافعي، نا نصر بن إبراهيم، أنبأ أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسن بن بندار بن المثنى بقراءة الخطيب الحافظ أبي بكر البغدادي وأنا أسمع، فقال له سمعت طاهر بن محمد الضرير، قال ثنا أبو علي الحسن بن حبيب الدمشقي، حدثني الربيع بن سليمان قال: كنت عند الشافعي فأتته رقعة من الصعيد فيها مسألة ما يقول الشيخ في قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال الشافعي: إذا حجب الكفار بالسخط، دليل على أن المؤمن غير محجوب في الرضا.

وأيضاً قد تناقل الكتابَ جماعةٌ من العلماء، واستشهدوا بجواب الشافعي في هذه المسألة، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وقوام السُّنَّة الأصبهاني[٣]، والعز بن عبد السلام[٤]، وابن القيم[٥]، وابن الوزير[٦]، والسبكي[٧] وغيرهم.

رابعاً: قيمته العلمية.

هذا الكتاب له قيمة علمية كبيرة، **من حيث:**

١ ـ إنه أحد كتب العقيدة التي تسطر أول استنباط مليح، وأحسن استشهاد فريد، في مسألة رؤية الله تعالى.

٢ ـ فيه تقرير لأحد أدلة أهل السُّنَّة والجماعة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وهذا الدليل هو الاستدلال بمفهوم المخالفة من آية المطففين على رؤية الله تعالى.

---

(١) انظر: في تاريخ دمشق (٢٤/ ٤٥٨).
(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٢٤).
(٣) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٣).
(٤) انظر: شرح الطحاوية، ص١٩١.
(٥) انظر: حادي الأرواح، ص٢٩٢.
(٦) انظر: العواصم والقواصم (٥/ ١١٧).
(٧) انظر: طبقات الشافعيين الكبرى (٢/ ٨١).

خامساً: متن الكتاب:

قال الربيع بن سليمان قال: كنت عند الشافعي فأتته رقعة من الصعيد فيها مسألة ما يقول الشيخ في قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

قال الشافعي: إذا حجب الكفار بالسخط، دليل على أن المؤمن غير محجوب في الرضا.

قلت: يا أبا عبد الله وبه تقول؟ قال: نعم، وبه أدين، والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى[١].

---

(١) تقدم تخريجه قريباً ص٢٢١.

المبحث الثاني

المناظرات العقدية المنسوبة للإمام الشافعي

ويشتمل على تمهيد وسبعة مطالب، وهي:

تمهيد: ويشتمل على: (منهج الإمام الشافعي في المناظرات والردود)، (وسمات مناظرات الإمام الشافعي).

المطلب الأول: مناظرته للزنادقة في وجود الله تعالى.

المطلب الثاني: مناظرته لحفص الفرد في مسألتين:

١ ـ أن القرآن كلام الله.

٢ ـ في زيادة الإيمان ونقصانه.

المطلب الثالث: مناظرته لبشر المريسي في مسائل عقدية عدة، وهي:

١ ـ في أدلة وجود الله، ونبوة محمد ﷺ.

٢ ـ في مصادر التلقي.

٣ ـ في بدعة خلق القرآن.

٤ ـ في التعامل مع أخطاء السلف.

٥ ـ في كيفية التعامل مع النصوص.

المطلب الرابع: مناظرته مع مرجئ في تأخير العمل عن مسمى الإيمان.

المطلب الخامس: مناظرته للمعتزلة في ضرورة التأويل.

المطلب السادس: مناظرته للإمام أحمد في عدم كفر تارك الصلاة.

المطلب السابع: مناظرته لإبراهيم بن إسماعيل بن علية في الاحتجاج بخبر الواحد.

منهج الإمام الشافعي في المناظرات والردود

إن الناظر والمتأمل في سيرة هذا الإمام المبارك يخرج بمنهجية واضحة، وطريقة سليمة في مناظرة الخصوم، وكيفية تقرير المسائل، والتجرد للحق، ونبذ ما عداه.

وذلك لما حباه الله تعالى به من العقل الصحيح، والفطرة السليمة، وما أكرمه به من الأخذ عن كبار العلماء، وأئمة الشأن في علوم شتى.

هذه المجالسة أكسبته ملكة قوية، وخلفية نيرة، ظهرت جليّاً في حال مناظراته وردوده.

قال حرملة: قيل للشافعي: أخبرنا عن العقل، يولد به المرء؟ فقال: «لا، ولكنه يلقح من مجالسة الرجال، ومناظرة الناس». قال أبو نعيم: «وكان الشافعي لطيف النظر، عجيب الحذر، حصيفاً في الفكر، نجيباً في العبر»[١].

ثم إن زمن الإمام الشافعي رَحِمَهُ الله كان قد انتشرت فيه الأهواء والبدع، وضعفت فيه اللسان العربي، ودخلت العجمة على الناس، بسبب الداخلين في الإسلام من الأمم الأخرى، إما طواعية أو كرهاً، وكان لدى هؤلاء ثقافات قديمة عالقة، لم تزُل بعد.

أو أن أهلَها زنادقةٌ منافقون، تستروا بالإسلام؛ ليكيدوا الإسلام.

فكثر الغلط، وظهرت البدع، حتى أن الملاحِظ يلحظُ أن أكثر زعماء

---

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١٢١).

أهل البدع والفرق كانوا من الأعاجم، كالجعد بن درهم، والجهم بن صفوان، وعمرو بن عبيد، وبشر المريسي، وغيرهم.

وفي هذا يقول الإمام الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس»[1].

قال السيوطي: «وقد وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع: الجهل بلسان العرب»[2].

وكان الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول أيضاً: «فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح، والتشهد، وغير ذلك.

وما ازداد من العلم باللسان، الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه كان خيراً له، كما عليه يتعلم الصلاة والذكر فيها، ويأتي البيت، وما أمر بإتيانه، ويتوجه لما وجه له، ويكون تبعاً فيما افترض عليه، وندب إليه، لا متبوعاً.

وإنما بدأت بما وصفت، من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»[3].

من هذا الباب احتاج أهل العلم إلى البيان والإيضاح، والدفاع عن الحق، سواء بالتقرير أو المناظرة.

ومع تأخر الزمن، وفشو البدع، واختلال المعايير التي كان يتعامل بها السلف في الباب، تزداد الحاجة إلى معرفة منهج علماء أهل السُّنَّة، وبالأخص

---

(١) صون المنطق، للسيوطي، ص٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢.

(٣) الرسالة، ص٤٩ ـ ٥٠.

من تميز في هذا الباب عن غيره، تميزاً واضحاً، حتى صار ممن يُستلهم منهم تقرير القواعد، وتصحيح المفاهيم في باب المناظرة والجدل، ومن هؤلاء الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

ومعلوم أن الوصول إلى منهج متكامل بالنسبة للشخص الواحد يحتاج إلى الاطلاع على وقائع كثيرة عنه، ومناظرات عديدة، من خلالها يُسْبرُ حال الإمام في المناظرة والرد على الخصوم.

وقد كان للإمام الشافعي رحمه الله ـ مع كراهيته للجدل والمناظرة، بالأخص التي تكون في جانب العقائد[1] ـ مناظرات في باب الاعتقاد ليست باليسيرة، كان يُقحَم في بعضها أحياناً، وأحياناً أخرى ينتصر للحق حينما تحصل بين يديه مناظرة، ويعجز صاحب الحق عن الدفاع عنه.

ولذا تولدت لديه خبرة بأهل الأهواء، وذلك من خلال سبره لحالهم، ومعرفته لأقوالهم، حتى حكم بأن عامة أهل البدع هم من الشيعة، وأن مذهب التشيُّع هو المدخل الأول، والطريق الموصل لكل ما وراءه من البدع القبيحة، والآراء الشنيعة.

قال أحمد بن خالد الخلال: سمعت الشافعي يقول: «ما كلمت رجلاً في بدعة قط إلا كان يتشيع»[2].

قال البيهقي: «وهذا يدل على كثرة مناظرته أهل البدع حتى عرف عادتهم في إظهار مذهب الشيعة، وإضمار ما وراءه من البدعة التي هي أقبح منه»[3].

ومن خلال النظر في مناظرات الإمام الشافعي رحمه الله، يمكن أن نلخص منهج الإمام في النقد والمناظرة في نقاط عدة، على النحو الآتي:

---

(١) قال الحسن: «ومن كتب الشافعي أحاديث في الرؤية وعذاب القبر، لم يكن الشافعي يتكلم في شيء من هذا، وإنما استخرجناه؛ لأنه كان يكره أن يضع في هذا شيئاً، وسئل أن يضع في الإرجاء كتاباً فأبى. وكان ينهى عن الجدل والكلام فيه، ويذم أهل البدع، ويأمر بالنظر في الفقه» حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٥).

وقال الشافعي: ما شيء أبغض إلي من الكلام وأهله. تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٤٦).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٦٨).

(٣) المصدر نفسه.

١ ـ التزامه المناظرة في المواطن التي تصح فيها المناظرة، وتركه المناظرة فيما عداها:

قال الزعفراني: سمعت الشافعي يقول: «ما ناظرت أحداً في الكلام إلا مرة، وأنا أستغفر الله من ذلك»[١].

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ، وصح الإسناد فهو سُنَّة»[٢].

٢ ـ تجرده للحق، وقصده النصيحة في رده، وعدم المناظرة للغلبة، وقصد النقد البنّاء لا الهدّام:

قال الساجي: «أن الشافعي إنما وضع الكتب على مالك أنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستسقى بها، وكان يقال لهم قال رسول الله ﷺ، فيقولون قال مالك، فقال الشافعي: إن مالكاً بشرٌ يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه»[٣].

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: «لم يزل الشافعي يقول بقول مالك ولا يخالفه إلا كما يخالفه بعض أصحابه، حتى أكثر فتيانٌ الأطرابلسي على الشافعي من حلفه بالألفاظ التي لا تجوز، فحمله ذلك على ما وضع على مالك، وإلا كان دهراً إذا سئل عن الشيء قال: هذا قول الأستاذ مالك»[٤].

ويقول عن نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقولون إنما أخالفهم للدنيا، وكيف يكون ذلك والدنيا معهم، وإنما يريد الإنسان الدنيا لبطنه وفرجه، وقد منعت ما ألذ من المطاعم، ولا سبيل إلى النكاح، ـ يعني: لما كان به من البواسير ـ، ولكن لست أخالف إلا من خالف سُنَّة رسول الله ﷺ»[٥].

---

(١) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/٣٠).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/٣٠).

(٣) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٤٧، وانظر قصة أخرى للإمام مع أصحاب مالك وأذاهم له في مناقب الشافعي، للآبري، ص١٠٠.

(٤) مناقب الشافعي، للآبري، ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٤٩.

وقال الربيع: دخلت على الشافعي وهو مريض، فسألني عن أصحابنا، فقلت: إنهم يتكلمون، فقال: ما ناظرت أحداً قط على الغلبة، [وفي لفظ: إلا على النصيحة][1]، وبِودِّي أن جميع الخلق تعلموا هذا الكتاب ـ يعني: كتبه ـ على أن لا ينسب إلي منه شيء»[2].

٣ ـ إنصافه لخصمه:

سأل أبو سعيد الفريابي ابنَ عبد الحكم فقال له: هل كان الشافعي يناظر؟ قال: «نعم، كان يناظر حتى إن كان صياحه ليسمع من خارج المسجد في الحذائين، ولكنه كان منصفاً»[3].

٤ ـ تثبته في صحة أقوال الآخرين، وعدم الاستعجال في الرد:

يقول الإمام الشافعي: «اجتمع علي أصحاب الحديث فسألوني أن أضع على كتاب أبي حنيفة، فقلت: لا أعرف قولهم حتى أنظر في كتبهم، فأمرت فكتب لي كتب محمد بن الحسن، فنظرت فيها سنة حتى حفظتها، ثم وضعت الكتاب البغدادي؛ يعني: الحجة»[4].

ويقول الإمام الشافعي: «أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً، ثم تدبرتها فوضعتُ إلى جنب كل مسألة حديثاً».

يقول ابن حجر: يعني: رداً عليه[5].

ومن التّروي وعدم العجلة في الرد قوله رَحِمَهُ اللهُ: «استخرت الله في الرد على مالك سَنَة»[6].

---

(١) حلية الأولياء (٩/١١٨).

(٢) انظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٢/٥٤٧)، وآداب الشافعي، لابن أبي حاتم، ص٦٩، وتاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٧١)، وتوالي التأنيس، ص١٤٨.

(٣) مناقب الشافعي، للآبري، ص٨٤.

(٤) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٤٧.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر السابق، ص١٤٨.

٥ ـ عدم إعجابه برأيه، واحتماله للخطأ في قوله:

وفي هذا قال رَحِمَهُ اللهُ: «ما ناظرت أحداً إلا ولم أبالِ بيّن اللهُ الحقَّ على لساني أو لسانه»[١]، والمقولة المشهورة المنسوبة إليه: «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»[٢]

٦ ـ تمنيه إظهار الحق على يد مخالفه، إلا أصحاب البدع فإنه يتمنى ويحب أن يفضحهم:

قال الإمام الشافعي: «ما ناظرت أحداً قط إلا أحببت أن يُوفق أو يُسدد ويُعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ، وما ناظرت أحداً إلا ولم أبال بين الله الحق على لساني أو على لسانه»[٣].

ويقول الربيع: سمعت الشافعي يقول: «ما عرضت الحجة على أحد فيقبلها إلا عظم في عيني، ولا عرضتها على أحد فردّها إلا سقط من عيني»[٤].

ويقول: «ما أوردت الحق والحجة على أحد فقبلها مني إلا هبته واعتقدت مودته، ولا كابرني أحد على الحق، ودفع الحجة الصحيحة إلا سقط من عيني ورفضته»[٥].

وهذا شأنه مع كل أحد إلا أهل البدع فكان يحب كشف عوارهم للناس؛ ليحذروهم.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «ما ناظرت أحداً أحببت أن يخطئ إلا صاحب بدعة، فإني أحب أن ينكشف أمره للناس»[٦].

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (١/ ١٧٠)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٨).

(٢) المقولة مشهورة عن الإمام، ولم أقف عليها في أي من المصادر أو المراجع.

(٣) حلية الأولياء (٩/ ١١٨).

(٤) المصدر السابق (٩/ ١١٧).

(٥) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٧)، الفوائد والحكم، لابن حمكان، ص١٣٠، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٨٣).

(٦) درء التعارض، لابن تيمية (٧/ ٢٤٩)، تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٣٤٠.

٧ ـ استعماله الأدلة النقلية والأقيسة العقلية، وتجنبه أساليب أهل الكلام:

قال الربيع بن سليمان: «ناظر رجل الشافعي في مسألة، فدقق، والشافعي ثابت يحدث ويصيب، فعدل الرجل إلى الكلام في مناظرته، فقال له الشافعي: هذا غير ما نحن فيه، هذا كلام، لست أقول بالكلام واحدة، وأخرى: ليست المسألة متعلقة به، ثم أنشأ الشافعي يقول:

متى ما بعد بالباطل الحق يأبه　　　وإن قدت بالحق الرواسي تنقد

إذا ما أتيت الأمر من بابه　　　ضللت، وإن تقصد إلى الباب تهتد

فدنا منه الرجل وقبل يده»[١].

٨ ـ تقديره كل مسألة بقدرها، وإعطاؤها حجمها اللائق بها، ومعرفته المسائل التي يترتب عليها الهجر من عدمه:

قال يونس الصدفي: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة»[٢].

قال الذهبي معلقاً على ما سبق: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون».

بخلاف مناظرته مع حفص الفرد فإنه ناظره، وهجره، بل وكفره؛ وذلك لعظم بدعته، وكبير خطره.

قال محمد بن الحكم: «كان الشافعي بعد أن ناظر حفصاً الفرد يكره الكلام، وكان يقول: لأن يفتي العالم فيقال أخطأ العالم، خير له من أن يتكلم فيقال زنديق، وما شيء أبغض علي من الكلام وأهله»[٣].

علّق عليها الذهبي، فقال: «وهذا دالّ على أن مذهب أبي عبد الله أن الخطأ في الأصول ليس كالخطأ في الاجتهاد في الفروع».

---

(١) طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص١٠ ـ ١١.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/١٦).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/١٨).

وقال المزني: «سألت الشافعي عن مسألة من الكلام، فقال سلني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت: أخطأت، ولا تسألني عن شيء إذا أخطأت فيه قلت: كفرت»[1].

٩ ـ معرفته حال المناظر، وقصده من المناظرة:

قال أبو ثور: كنت من أصحاب محمد بن الحسن، فلما قدم الشافعي جئت مجلسه كالمستهزئ فسألته عن مسألة من الدور فلم يجبني، وأخذ في مسألة من فروع الصلاة، فلما كان بعد شهر وعلم الشافعي أنه قد لزمته للتعلم قال: «خذ مسألتك في الدور، فإني إنما منعني أن أجيبك يومئذ أنك كنت متعنتاً»[2].

وقال الشافعي: «ما أكرمتُ أحداً فوق مقداره إلا اتضع من قدري عنده بمقدار ما أكرمته»[3].

وقال الإمام الشافعي: «احذر كل مستميت فإنه مِلَدٌّ[4]»[5].

١٠ ـ عدم رغبته في المناظرات العقدية إلا ما اضطر إليه منها:

قال الحسن بن الصباح: «ومن كتب الشافعي أحاديث في الرؤية وعذاب القبر، لم يكن الشافعي يتكلم في شيء من هذا، وإنما استخرجناه؛ لأنه كان يكره أن يضع في هذا شيئاً، وسئل أن يضع في الإرجاء كتاباً فأبى. وكان ينهى عن الجدل والكلام فيه، ويذم أهل البدع، ويأمر بالنظر في الفقه»[6].

فالذي يكرهه الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الجدال في العقائد بالكلام، والأهواء، وأما المناظرة بالحجج الشرعية فكان كثيراً ما يستعملها في جداله ومناقشته

---

(١) المصدر السابق (١٠/ ٢٨).

(٢) حلية الأولياء، للأصبهاني (٩/ ١١٧).

(٣) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٣٤.

(٤) ملد: اسم فاعل من (ألدّ) وهو الشديد الخصومة.
انظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام، لابن مالك (٢/ ٦٧٤).

(٥) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٣٤.

(٦) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٥).

لخصومه، ولذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما شيء أبغض إلي من الكلام وأهله»[1].

والاضطرار إنما يكون:

أ ـ مع إمام له مذهب سوء، فيمتحن الناس ويدعوهم إلى مذهبه[2]، كما حصل للإمام أحمد.

ب ـ أو أن لهذا المناظَر مذهباً باطلاً مشهوراً عنه، وكان يتكلم بحضرة أصحاب مخالفهِ وخُشِيَ عليهم منه، أو لكشفه وبيان ما عليه من الباطل[3]، كما حصل للإمام الشافعي مع إبراهيم بن إسماعيل بن علية ـ وستأتي في المطلب السابع من هذا المبحث ـ.

سمات مناظرات الإمام الشافعي:

من نظر وتأمل في مناظرات هذا الإمام الفذ، والعالم الجهبذ، خلص إلى أن مناظراته تمتاز عن مناظرات غيره **بالآتي**:

١ ـ قوة استدلاله بالأدلة السمعية، وسطوع برهانه في الأدلة العقلية:

ولا أدل على ذلك من المناظرات التي أوردتها في الباب، تجد فيها قوة الاستدلال بالأدلة الشرعية، مع المحاورة بالأدلة العقلية، التي تبهر الخصم، وتقطع حجته.

ومن تمكُّنه في الاستدلال لو أنه تقلد قول غيره لخصمه به.

قال قتيبة: سمعت محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنيفة ـ بين يدي الشافعي، بمكة، وهو يسأله، وهو يقول بين يدي الشافعي: «يا أبا عبد الله إن ناظرتني بقولك خصمتني، وإن ناظرتني بقولي خصمتني»[4].

وقال المريسي: «مع الشافعي نصف عقل أهل الدنيا»[5].

---

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٤٦).

(٢) انظر: الشريعة، للآجري (١/ ٤٥٤).

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٦٧).

(٤) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ١٨٠).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٦٣).

ويقول هارون بن سعيد: «لو أن الشافعي ناظر على هذا العمود الذي من حجارة بأنه من خشب لغلب؛ لاقتداره على المناظرة»[١].

وقال محمد بن عبد الله بن الحكم: «ما رأيت أحداً يناظر الشافعي إلا رحمته مع الشافعي»[٢].

وقال أيضاً: «لو رأيت الشافعي يناظرك لظننت أنه سبع يأكلك، وهو الذي علم الناس الحجج»[٣].

٢ ـ قصر مناظرته، وجوابه القاطع:

حيث كان يفحم خصمه في حينها، بحيث لا يدع له مجالاً للجواب[٤].

٣ ـ متانة الألفاظ، وجزالة العبارة، حتى لا تكاد تصدق أن ما كتبه هي من كتبه:

فإن كتبه كانت تتسم ببساطة العبارة، ووضوحها، بخلاف مناظراته فكانت قوية الألفاظ، عميقة المعاني.

قال الربيع بن سليمان في الشافعي: «لو رأيتموه! لقلتم إن هذه ليست كتبه، كان والله لسانه أكبر من كتبه»[٥].

وقال داود الظاهري: «كان الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، سراجاً لحملة الآثار ونقلة الأخبار، ومن تعلق بشيء من بيانه صار محجاجاً»[٦].

ومع قلة مناظراته العقدية بالمقابلة مع مناظراته الفقهية إلا أن العلماء قد نقلوا لنا من ذلك الشيء الكثير، **وإليك بعضاً منها في المطالب التالية:**

---

(١) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٥)، توالي التأنيس، لابن حجر، ص٥٩.

(٢) حلية الأولياء (٩/ ١١٦).

(٣) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٢٠٨)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢/ ١٧٣).

(٤) انظر: ص٢٩٧ من هذا البحث ـ على سبيل المثال ـ مناظرته لإبراهيم ابن علية في الاحتجاج بخبر الآحاد.

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٧١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٤٨).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ٦٣).

المطلب الأول

مناظرة الشافعي للزنادقة في وجود الله

وهذه مناظرة جرت بين الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وبين جماعة من أهل الزندقة الدهريين الذين ينكرون الخالق، ولا يعترفون بالبعث.

وكان من قوة حجة الإمام عليهم أن قطعهم من أول وهلة، فأذهلوا عند سماعها، فما كان منهم إلا أن آمنوا بالله تعالى.

والزندقة لفظ أعجمي مُعرّب، أُخذ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام فعُرّب(١).

ولذلك تجد كثيراً من أهل العلم من يُعرّف الزنديق بمعناه الأصلي الفارسي(٢)، حيث أن أصلها معرب من «زنده كرد»، فـ«زنده» الحياة، و«كرد» العمل؛ أي: يقول بدوام الدهر(٣)، وقيل في أصلها غير ذلك(٤).

وهكذا كانت الزندقة في العرب قبل الإسلام ـ ولا سيما في بعض أهل قريش ـ تطلق أيضاً على من يقول بدوام الدهر، وينكر الرب تَبَارَكَ وَتَعَالَى، ولا يعترف بالبعث(٥).

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٣/ ١٨٧١)، تاج العروس، للزبيدي (٢٥/ ٤١٩).

(٢) قال ابن حجر: «والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل أن أصل الزندقة أتباع ديصان، ثم ماني، ثم مزدك، . . . وقام الإسلام و«الزنديق» يطلق على من يعتقد مقالتهم» فتح الباري (١٢/ ٢٧٠).
وقال الخوارزمي: «الزنادقة هم المانوية، وكان المزدكية يسمون بذلك» مفاتيح العلوم، ص٥٦.

(٣) لسان العرب، لابن منظور (٣/ ١٨٧١)، المحيط في اللغة، لابن عباد (٢/ ١٣).

(٤) انظر: تاريخ ابن خلدون (٢/ ٢٠٣).

(٥) ذكر الشوكاني في تفسيره عند قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾﴾ [يس: ٤٧] عن القشيري والماوردي =

وكذلك بعد الإسلام ما زالت تطلق على من ينكر الخالق، إلا أنه تعدد إطلاقها على أصناف شتى، **منهم**:

١ ـ السبئية[١].

٢ ـ الجهمية[٢].

٣ ـ الإسماعيلية والقرامطة[٣].

٤ ـ أهل الفجور والخلاعة والمجون[٤].

٥ ـ المنافقون.

وهذا الأخير هو المنقول عن السلف، وكان أكثر مرادهم بالزندقة عليه[٥]، إلا أنهم لم يجعلوه بنفس تعريف المنافق تماماً، بل هناك فرق بينه وبين المنافق، المنافق أعم من الزنديق، فكل من أسر الكفر وأظهر الإسلام فهو منافق سواء كان زنديقاً أو غيره.

ويختص لفظ الزنديق بالمنافق إذا ظهر منه ما يدل على إسراره للكفر،

= أنهما قالا: «إن الآية نزلت في قوم من الزنادقة، وقد كان في كفار قريش وغيرهم من العرب قوم يتزندقون فلا يؤمنون بالصانع» فتح القدير (٤/ ٣٧٣).

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة (٩/ ١٨) رقم (٦٩٢٢).

(٢) كما أطلقه عليهم الإمام أحمد، والدارمي. انظر: الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، ص٥٨، والرد على الجهمية، للدارمي، ص٢٠٨.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٥/ ١٢٨).

(٤) وقد أطلق على أمثال: مطيع بن إياس، وبشار بن برد، وحماد عجرد، انظر: الأغاني، للأصبهاني (١٣/ ٣٠٣)، تاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٦١٠)، (٩/ ٥)، الشعر والشعراء، لابن قتيبة (٢/ ٧٦٧).

(٥) قال الإمام مالك: «النفاق على عهد رسول الله ﷺ هو الزندقة فينا اليوم» نقله القرطبي في تفسيره (١/ ١٩٩).
وقال الإمام أحمد: «الزنادقة الذين ينتحلون الإسلام، وهم على غير ذلك» نقله الخلال في أحكام أهل الملل، ص٤٦٠.
وقال ابن العربي: «الزنديق هو الذي يُسر الكفر ويظهر الإيمان» أحكام القرآن، لابن العربي (١/ ٢٠).
وقال ابن تيمية: «فأما الزنديق الذي تكلم الفقهاء في قبول توبته في الظاهر فالمراد به عندهم المنافق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر» مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧١).
وقال ابن حجر: «وأظهر جماعة منهم ـ يعني: المانوية ـ الإسلام خشية القتل، ومن ثمّ أطلق ـ أي: لفظ زنديق ـ على كل من أسر الكفر، وأظهر الإسلام» فتح الباري (١٢/ ٢٧١).

كأن يطعن في الإسلام، أو يمتدح بعض ملل الكفر، أو غير ذلك مما تتبين به حاله[1].

وقيل: أن المنافق الذي يبطن الكفر زمن الرسول ﷺ، والزنديق مبطن للكفر بعد ذلك الزمن[2]، وهو فارق ضعيف[3].

وهذا المعنى تجتمع تحته كل المعاني الأخرى، فأصل فرقة السبئية، والجهمية، والقرامطة الباطنية، وغيرهم من أهل المجون أصل مقولتهم إما يهودية أو مجوسية فارسية، وما أظهروا الإسلام إلا للطعن فيه أو خوفاً من القتل، وهكذا هي حقيقة النفاق.

والحاصل أن الزندقة لها **استعمالان**:

عند المتكلمين: ويراد بها منكروا الخالق سبحانه وتعالى.

وعند الفقهاء: ويراد بهم المنافقون الذين يظهرون ما لا يبطنون من الكفر[4].

وهؤلاء الذين سألوا الإمام الشافعي رحمه الله هم زنادقة دهريون[5] ينكرون الصانع.

وكان استدلال الإمام عليهم بدليل عقلي ضروري بسيط، يدركه كل العقلاء، وذلك حتى يتوصل بهم إلى حقيقة يعجز العقل الصحيح عن ردها، وتضطر صاحبها إلى الإيمان بها.

وكانت طريقة الإمام الشافعي رحمه الله في هذا التقرير هي طريقة القرآن الكريم في مخاطبة المنكرين للخالق، المكذبين بالبعث.

---

(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢/ ٢٧١)، والزنادقة، د. سعد العريفي (١/ ٦٠).

(٢) انظر: مصطلحات في كتب العقائد، د. الحمد، ص٩٣.

(٣) انظر: الزنادقة، د. سعد العريفي (١/ ٦٢).

(٤) انظر: بغية المرتاد، لابن تيمية، ص٣٣٨.

(٥) والدهرية: هم الذين ينكرون الخالق والبعث والإعادة، ويقولون بالطبع المحيي، والدهر المميت، وهم الذين قال الله عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (٢/ ٢٣٤).

قــال تــعــالــى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

فمن الآيات الكونية التي ذكرها الله تعالى في هذه الآية النخيل الصنوان، وهو النخيل المجتمع في أصله، وغير الصنوان؛ أي: المتفرق، كلها تسقى بماء واحد، فالمضطرد أن تعطي ثمرة واحدة، متماثلة في الطعم، واللون، والحجم، إلا أنه من بديع صنع الله أن جعل التفضيل بينها في طعمها، ولونها، ورائحتها، فهذا من عجائب صنعته، وغرائب قدرته، الدالة على وحدانيته.

وفي هذه الآيات دلالات لقوم يعقلون، فيستدلون بالصنعة على الصانع، وبالسبب على المسبب.

قال القرطبي: «وهذا أدل دليل على بطلان القول بالطبع، إذ لو كان ذلك بالماء والتراب والفاعل له الطبيعة لما وقع الاختلاف»[(١)].

وقال ابن كثير: «وهذا من أعظم الدلالات على الفاعل المختار الذي بقدرته فاوت بين الأشياء، وخلقها على ما يريد؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾»[(٢)].

نص المناظرة:

يروى أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: [استقبلني سبعة عشر زنديقاً في طريق غزة][(٣)]، ـ وقيل: إن بعض الدهرية سأله ـ فقالوا: ما الدليل على الصانع؟

[فقلت لهم: إن ذكرت دليلاً شافياً هل تؤمنون؟

قالوا: نعم].

---

(١) تفسير القرطبي (٩/ ٢٨١).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٧٠).

(٣) ما بين الأقواس زيادات من مفيد العلوم، للخوارزمي.

قلت: نرى ورق الفرصاد[1] طبعها ولونها وريحها سواء.

قالوا: نعم.

قال: فيأكلها دود القز فيخرج من جوفها الإبريسم[2]، ويأكلها النحل فيخرج من جوفها العسل، وتأكلها الشاة فيخرج من جوفها البعر، [وتأكلها الظباء فينعقد في نوافجها المسك]، فمن الذي جعلها كذلك مع أن الطبع واحد؟

[إن كان موجباً عندك فيجب أن يوجب شيئاً واحداً؛ لأن الحقيقة الواحدة لا توجب إلا شيئاً واحداً، ولا توجب متضادات متنافرات، ومن جوز هذا كان عن المنقول خارجاً، وفي التيه والجاً، فانظر كيف تغيرت الحالات عليها فعرفتَ أنه فعل صانعٍ عالمٍ قادرٍ يحول عليها الأحوال ويغير التارات].

قال: فبهتوا. ثم قالوا: لقد أتيت بالعجب العجاب، فآمنوا وحسن إيمانهم.

توثيق المناظرة:

هذه المناظرة - مع شهرتها وجَوْدتها - لم تنقل عن الإمام الشافعي رحمه الله بشيء يوجب ثبوتها عنه، **ومما يؤكد ذلك أنها:**

١ - لم ترو عنه بإسناد صحيح ولا ضعيف، بل كل من ذكرها عنه فإنه يذكرها عنه مرسلة.

٢ - لم يروها عنه أصحابه، ولا من اعتنى بترجمته وذكر أحواله.

ولكن قد يسوّغ لنا نقلها، وحكايتها عن الإمام الشافعي رحمه الله أمور:

أ - شهرة هذه المناظرة عن الإمام رحمه الله عند أهل العلم والسير، حتى ذكرها عنه جماعة، منهم: أبو بكر الخوارزمي[3]، والقرافي[4]، وابن

---

(١) الفرصاد: شجر التوت، انظر: كتاب العين للفراهيدي (٧/ ١٧٨) وجمهرة اللغة لا بن دريد (٢/ ١٠١٥) ومعجم المقاييس لا بن فارس (٤/ ٥١٥).

(٢) وهو الحرير، انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٩/ ٢٩٢) والصحاح للجوهري (٥/ ١٨٧١).

(٣) انظر: مفيد العلوم، ص٢٥.

(٤) انظر: الفروق (٣/ ٤١).

كثير[1]، وابن عادل الحنبلي[2]، ومحمد جمال الدين القاسمي[3].

فتناقل العلماء لها في كتبهم، وبالأخص الشافعية منهم، والمعتنين بصحة النقل، كابن كثير، وشهرتها عن الإمام يقدح في النفس صحتها عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ب ـ لم نجد أحداً من العلماء أنكرها عنه، أو أنكر ما فيها.

ج ـ أضف إلى ذلك أنه لا يوجد في هذه المناظرة ما يخالف عقيدة الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب المعتقد، بل ولا ما يخالف عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في أدلة تقرير ربوبية الله تعالى، وأدلة القرآن تشهد لها ـ كما تقدم في التمهيد للمناظرة ـ.

د ـ لم تروَ هذه المناظرة عن غيره، ولم تنسب لأحدٍ سواه.

ومع ذلك فالأحوط هو القول بعدم ثبوت هٰذه المناظرة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والله أعلم.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/١٠٦).

(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب (١/ ٤١٤).

(٣) انظر: دلائل التوحيد، ص١٣٦.

المطلب الثاني

مناظرة الإمام الشافعي لحفص الفرد في مسألتين

المسألة الأولى

في قوله بخلق القرآن

وهذه إحدى مناظرات الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ مع أهل الأهواء، وكانت مع أحد أفراد المعتزلة المدعو حفص الفرد.

وحفص هذا هو حفص الفرد، ويقال: حفص القرد[١]، وكان الشافعي يسميه حفص المنفرد[٢]، ويُكنى أبا يحيى، مصري، قدم البصرة.

كان معتزليّاً، ينفي الصفات، ويقول بخلق القرآن[٣].

قال عنه النسائي: صاحب كلام، لا يكتب حديثه.

قال حافظ ابن حجر: مبتدع[٤].

وهذه المناظرة كانت أحد الأسباب التي جعلت الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يبغض الكلامَ وأهلَه؛ لما كان يظهره حفصٌ من الكفر، والجرأة على الله تعالى.

يقول محمد بن الحكم: «كان الشافعي بعد أن ناظر حفصاً الفرد يكره الكلام، وكان يقول: «لأن يفتي العالم فيقال أخطأ العالم خير له من أن يتكلم

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢٠٢.

(٢) انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (١/٤٥٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/١٤٦).

(٣) انظر: الفهرست، لابن النديم، ص٢٢٣.

(٤) انظر: لسان الميزان (٣/٢٤٠)، مقالات الإسلاميين، للأشعري (١/٢٨٢)، ودرء التعارض، لابن تيمية (٧/٢٤٦ و٢٥٠).

فيقال زنديق، وما شيء أبغض علي من الكلام وأهله»[1].

حتى إن حفصاً كان يستخف بأهل الحديث، ويقلل من شأن مروياتهم، **ومن ذلك**:

ما ذكره الآبري عن الربيع بن سليمان أنه قال: «جاء حفصٌ الفرد إلى الشافعي ـ وكان يبطل أخبار الآحاد ـ، فقال للشافعي: يا أبا عبد الله يقولون: إنه لم يرو للنبي ﷺ حديثٌ إلا وفيه فائدةٌ، فأي فائدة فيما روى عنه ﷺ أنه أتى سباطة قوم فبال قائماً؟

فقال الشافعي: ويلك يا حفص في هذا أكبر فائدة، أما تعلم أن العرب تقول: إذا كان بالرجل وجع الظهر شفاه البول قائماً، وإنما بال النبي ﷺ قائماً يطلب الشفاء، ثم ترك»[2].

ولذا كان الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يشدُّ عليه، ويغلظ له، ويقابله بالهجر.

قال ابن أبي الجارود: «مرض الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بمصر مرضةً ثَقُل فيها، فدخل عليه قوم منهم حفص الفرد، فكل منهم يقول له: من أنا؟، حتى قال له حفص الفرد: من أنا يا أبا عبد الله؟ فقال: أنت حفص الفرد، لا حفظك الله، ولا كلاك، ولا رعاك، حتى تتوب مما أنت فيه»[3].

بل ويصرح بمباينة طريقته؛ ليحذره العامة، وينفرهم من علم الكلام، يقول حسين الكرابيسي: «سئل الشافعي عن شيء من الكلام، فغضب، وقال: سل عن هذا حفص الفرد وأصحابه أخزاهم الله»[4].

قال البيهقي: «وكان الشافعي رَحِمَهُ اللهُ شديداً على أهل الإلحاد، وأهل البدع، مجاهراً ببغضهم وهجرتهم»[5].

---

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٠).

(٢) مناقب الشافعي، للآبري، ص٩٧.

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٤٠)، مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٧٠)، الانتصار، للعمراني اليماني (١/ ١٣٠).

(٤) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٠).

(٥) مناقب الشافعي (١/ ٤٦٩).

ولذا نجد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يسأل عمن غاب من أصحابه؛ خشية أن يفتنهم حفص بفتنته، ويضلهم بضلالته، فكان يبين رَحِمَهُ اللَّهُ لأصحابه خطر وشناعة ما عليه حفص من الضلال.

قال يونس بن عبد الأعلى: «أتيت الشافعي بعد ما كلم حفص الفرد، فقال: غبت عنا يا أبا موسى، لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء والله ما توهمته قط، ولأن يبتلى المرء بجميع ما نهى الله عنه ما خلا الشرك بالله، خير من أن يبتليه الله بالكلام»(١).

نص الناظرة:

قال أبو شعيب(٢): حضرت محمد بن إدريس، وعنده عبد الله بن عبد الحكم [عن يمينه](٣)، ويوسف بن عمرو بن يزيد [عن يساره]، في منزله، [وفي رواية: وناظره بحضرة والٍ كان بمصر](٤) فدخل عليهم حفص الفرد، ـ وكان متكلماً مناظراً ـ.

فقال لعبد الله: ما تقول في القرآن؟

فقال: كلام الله، ليس عندي غير هذا. [وفي لفظ: فأبى أن يجيبه](٥).

[فقال حفص: ليس إلا؟

ثم سأل يوسف بن عمرو فقال له مثل ذلك.

فجعل الناس يومئون إليه أن يسأل الشافعي](٦).

فأقبل حفص الفرد على الشافعي، فقال: إنهم يحيلون عليك.

فقال له الشافعي: دع هذا عنك، فلم يزل به، [وفي لفظ: فقال له

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٥٣)، وذم الكلام، للهروي (٤/ ٣٠٦)، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١/ ١١٥).

(٢) أوردت سياق أبي شعيب لأنه أتم، وما كانت من زيادة أشير إلى موضعها.

(٣) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٢).

(٤) الإبانة الكبرى، لابن بطة (٦/ ٥١) برقم (٢٤٩)، الشريعة، للآجري (١/ ١٩٠) برقم (١٧٣).

(٥) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص١٤٩.

(٦) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٢).

الشافعي: أقول القرآن كلام الله غير مخلوق][1].

ثم قال له الشافعي: ما تقول أنت في القرآن؟

قال: أقول: إنه مخلوق.

قال: من أين قلت؟

قال: فلم يزل يحتج عليه حفص الفرد بأنه مخلوق، ويحتج الشافعي بأنه كلام الله غير مخلوق، حتى كفره الشافعي وقطعه.

قال أبو شعيب: وحججهما عندي في كتاب[2].

قال أبو شعيب: [فقام حفص مغضباً][3]، فلما كان من الغد لقيني حفص الفرد في سوق الزجاج [بمصر]، فقال: أما رأيت ما صنع بي الشافعي؟ أحب أن يريهم أنه عالم.

[قال: ثم مضى]، ثم أقبل علي فقال: مع أنه ما تكلم أحدٌ في هذا مثله، ولا أقدر منه على هذا.

[وفي لفظ: أراد الشافعي قتلي][4].

[وفي لفظ: أشاط ـ والله الذي لا إله إلا هو ـ الشافعي بدمي][5].

توثيق المناظرة:

جاءت هذه المناظرة عن الإمام الشافعي رحمه الله **من طريقين**:

الطريق الأولى: من طريق عن الربيع بن سليمان عن الشافعي:

رواها كل من:

١ ـ ابن أبي حاتم الرازي، قال: «عن الربيع بن سليمان، قال: حضرت

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ولا أعلم لهذا الكتاب أثراً بعد تتبع وبحث.

(٣) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١٢).

(٤) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٥٥)، والأسماء والصفات، له (١/ ٦١٢)، آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص١٤٩.

(٥) الإبانة الكبرى، لابن بطة (٦/ ٥١)، الشريعة، للآجري (١/ ١٩٠).

الشافعي»[1]، وذكر المناظرة.

٢ ـ الآجري، قال: «حدثنا الحسن بن علي الجصاص قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول...»[2]، وذكر المناظرة.

٣ ـ اللالكائي، قال: «أخبرنا علي بن محمد بن عمر قال: أخبرنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم قال في كتابي: عن الربيع بن سليمان قال: حضرت الشافعي...»[3]، وذكر المناظرة.

٤ ـ ابن بطة العكبري، قال: «حدثنا حفص بن عمر، قال: حدثنا أبو حاتم الرازي، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي...»[4]، وذكر المناظرة.

٥ ـ البيهقي، قال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني أبو أحمد ابن أبي الحسن، قال: حدثنا عبد الرحمٰن ـ يعني: ابن محمد ـ قال في كتابي عن الربيع بن سليمان، قال: حضرت الشافعي...»[5]، وذكر المناظرة.

الطريق الثانية: طريق زكريا الساجي عن أبي شعيب المصري:

رواها كل من:

١ ـ أبو نعيم، قال: «حدثنا الحسن بن سعيد، ثنا زكريا الساجي، قال: سمعت أبا شعيب المصري، يقول ـ وأثنى عليه الربيع خيراً ـ قال: حضرت الشافعي...»[6]، وذكر المناظرة.

٢ ـ قال البيهقي، قال: «وقرأت في كتاب أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي، فيما رواه الشيخ أبو الفضل الجارودي الحافظ، عن أبي إسحاق

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه، ص١٤٩

(٢) الشريعة (١/ ١٩٠).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/ ٢٧٩).

(٤) الإبانة الكبرى (٦/ ٥١).

(٥) مناقب الشافعي (١/ ٤٥٥).
ومن نفس الطريق أوردها في الأسماء والصفات (١/ ٦١٢)، وبنحوه في معرفة السنن والآثار (١/ ١٩١).

(٦) حلية الأولياء (٩/ ١١٢).

القزاز، قال: حدثنا زكريا، قال: سمعت أبا شعيب المصري يقول...»[1]، وذكر المناظرة.

وكلا الطريقين صحيح.

والمناظرة مشهورة عند أهل العلم، ذكرها جماعة، منهم: أبو علي ابن البناء الحنبلي[2]، وابن عساكر[3]، والبغوي[4]، والذهبي[5]، وابن تيمية[6]، وابن حجر العسقلاني[7]، وأبو البركات الآلوسي[8].

وعليه؛ فالمناظرة ثابتة عن الإمام الشافعي، والحمد لله.

المسألة الثانية

مناظرته لحفص في زيادة الإيمان ونقصانه

وهذه المناظرة الثانية مع حفص الفرد، ولكن في مسألة أخرى، وهي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

ومن المعلوم أن حفصاً كان معتزليّاً ـ كما تقدم ـ والمعتزلة يقولون بعدم زيادة الإيمان ونقصانه، كالخوارج، إلا أنهم يختلفون عنهم في عدم تسمية مرتكب الكبيرة بالكافر، وإنما يجعلونه في منزلة بين المنزلتين[9].

فكان حفصٌ يناظر مصلانَ الإباضي[10] في الزيادة والنقصان.

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ٤٥٥).

(٢) انظر: المختار في أصول السُّنَّة، ص٦٥.

(٣) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٢)، وتبيين كذب المفتري، ص٣٣٩.

(٤) انظر: شرح السُّنَّة (١/ ٢٢٧).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٢).

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٤٨).

(٧) انظر: توالي التأنيس، ص٨١ ـ ٨٢ وَ ١٢٩.

(٨) انظر: جلاء العينين، ص٣٧٥.

(٩) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري (١/ ١٢٤)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٤٥)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٣/ ٣٨).

(١٠) ويقال له: مصلاق، كما في آداب الشافعي، لابن أبي حاتم، ص١٤٧.
ولعل هذا لقب له وليس اسماً؛ لأن المصلاق، أو المسلاق هو الخطيب البليغ، كما في الغريب =

والإباضية وإن كانوا من فرق الخوارج إلا أنهم يخالفون الخوارج في القول بزيادة الإيمان ونقصانه، ويتفقون مع أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة.

ولذا كانت الكبيرة عندهم كفر نعمة، لا كفر شرك(١).

قال علي بن يحيى بن معمر الإباضي: «يرى الأشاعرة أن الإيمان يزيد وينقص، ويرى الحنفية وإمام الحرمين أنه لا يزيد ولا ينقص، ويتفق الإباضية مع الأشاعرة في هذه المقالة»(٢).

وقد أورد الربيع بن حبيب الإباضي حديثاً يدل على تفاضل الإيمان، فقال: وسئل النبي ﷺ: أيّ المؤمن أفضل إيماناً؟ فقال: «**أحسنهم**». وقال ﷺ: «**الإيمان مئة جزء أعظمها: قول لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**»(٣).

والحاصل أن حفص المعتزلي ـ الذي ينكر زيادة الإيمان ونقصانه ـ كان قد غلب مصلان الإباضي في هذه المسألة؛ فقد كان رجلاً متكلماً مناظراً.

ونصرةً للحق، وتقريراً له، قام الشافعي رحمه الله بتبني المسألة، وجادل حفصاً، وغلبه بقوة الحجة، وأتى عليه من كل جانب، ولم يترك له شيئاً، فكأنما قطّعه.

ما جرى في المناظرة:

قال حرملة بن يحيى: «اجتمع حفص الفرد، ومصلان الإباضي عند

= المصنف، لأبي عبيد (١/ ٣٤٧)، معجم ديوان الأدب، للفارابي (١/ ٣١٢)، لسان العرب، لابن منظور (٤/ ٢٤٧٤).

فلُقِّبَ بذلك لما كان معروفاً به، والله أعلم.

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري (١/ ١١٠)، الفصل، لابن حزم (٣/ ١٢٨)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١٣٤).

(٢) الإباضية بين الفرق، لعلي بن يحيى يعمر، ص٤٤١.

(٣) مسند الربيع (٣/ ٤٣١) حديث برقم (٣٠).

الشافعي في دار الجروي[1]، [بمصر] ـ وأنا حاضر ـ.

واختصم حفص الفرد ومصلان في الإيمان، [فاحتج مصلان في الزيادة والنقصان وخالفه حفص الفرد][2].

فاحتج على مصلان، وقوي عليه، وضعف مصلان، فحمي الشافعي، أو [فشق على الشافعي][3]، وتقلد المسألة على أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فطحن حفصاً الفرد وقطّعه.

توثيق المناظرة:

جاءت هذه المناظرة من طريق أبي حاتم عن حرملة التجيبي.

رواها عنه كل من:

١ ـ **ابن أبي حاتم**، فقال: «أنا أبو محمد، ثنا أبي، قال: سمعت حرملة بن يحيى، قال: . . .»[4]، وذكر المناظرة.

٢ ـ **اللالكائي**، قال: «أنا علي بن محمد بن عمر، أنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، قال: نا أبي قال: سمعت حرملة بن يحيى، يقول: . . .»[5]، وذكر المناظرة.

٣ ـ **أبو نعيم**، قال: «حدثنا أبو محمد بن حيان، ثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب، ثنا أبو حاتم، قال: سمعت حرملة بن يحيى، يقول: . . .»[6]، وذكر المناظرة.

---

(١) الجروي: نسبة إلى بني جَرَي، بطن من حشم بن جذام. كانوا ينزلون بالرّمل من الفرما، ولهم جزائر بني جرى بأرض مصر، وهي رملة بيضاء.
انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لكحالة (١/ ١٨٤)، صفة جزيرة العرب، لابن الحائك، ص١٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٣٠٨).

(٣) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٣٨٧).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه، ص١٤٧.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة (٥/ ١٠٣٤).

(٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ١١٥).

٤ ـ **البيهقي**، قال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن، قال حدثنا عبد الرحمٰن بن محمد، قال: سمعت أبي يقول: سمعت حرملة يقول: . . .»(١)، وذكرها.

٥ ـ **ابن عساكر**، قال: «أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد، أنبأنا أبو محمد الحسن بن علي، أنبأنا علي بن عبد العزيز بن مردك، أنبأنا أبو محمد بن أبي حاتم، حدثنا أبي قال: سمعت حرملة بن يحيى قال: . . .»(٢)، وذكر المناظرة.

فمدار رواية هذه المناظرة على أبي حفص حرملة بن يحيى التجيبي، المصري، الفقيه، اشتهر بروايته عن الشافعي، بل روى عن الشافعي من الكتب ما لم يروه عنه الربيع(٣)، وكان جليلاً، نبيل القدر(٤)، إماماً حافظاً(٥).

وهو ممن روى له مسلم بن الحجاج في «صحيحه»، بل وأكثر عنه، وهذه تعدُّ من مناقبه(٦).

ولكن يعكر هذا الصفو عبارة أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ فيه، حيث قال: «وهو ممن يكتب حديثه، ولا يحتج به»(٧).

وهذه العبارة بدورها جعلت بعض النقاد إما أن يضعفه(٨)، وإما يتردد في

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ٣٨٧).

(٢) تاريخ دمشق (٥١/ ٣١١).

(٣) لكن رواية الربيع عن الشافعي مقدمة على رواية حرملة عنه، قال الخطابي: أن أصحاب الشافعي المتقدمين يعتمدون روايات المزني، والربيع المرادي، عن الشافعي، ما لا يعتمدون حرملة، والربيع الجيزي، رحمهم الله أجمعين. تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ١٥٦).

(٤) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص١٠٩.

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ١٥٦)، ووفيات الأعيان، لابن خلكان (٢/ ٦٤)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/ ٥٥).

(٦) انظر: الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٢٦٣)، رجال صحيح مسلم، لابن منجويه (١/ ١٧٧)، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، للحاكم، ص١٠٢، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (١/ ١٥٦).

(٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٢٧٤).

(٨) كما فعل عبد الله الفرهاذاني. نقله عنه ابن عدي في الكامل (٣/ ٤٠٤)، وعنه الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ١١١٠).

الحكم عليه[1].

والجواب عنها من وجوه:

١ ـ أن أبا حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع إمامته في هذا الشأن بلا منازع، غير أنه معروف بتشدده في الجرح[2]، فلا يضره ما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ أن حرملة قد أخرج له الإمام مسلم في «صحيحه»، واحتج به، بل وأكثر من الرواية عنه ـ كما تقدم ـ.

٣ ـ قال ابن عدي: «وقد تبحرتُ حديث حرملة، وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله»[3]، ومثل هذا التنصيص من إمام في العلل ونقد الرجال يحسم كل توهم، ويدفع أي شك.

أضف إلى ما سبق أن بعض أهل العلم قد ذكروا المناظرة، مستدلين بها، وهذا فرع عن التصحيح، ومن هؤلاء: ابن تيمية في مواضع من كتبه[4]، وابن كثير[5].

---

(١) كما حصل للذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فتارة يوثقه، ويجعله من أوعية العلم، كما في ميزان الاعتدال (١/ ٤٧٢)، الكاشف، ص٣١٧، سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٨٩).
وتارة يجعله صدوقاً يغرب، كما في المغني في الضعفاء، ص١٥٣.

(٢) قال الذهبي في ترجمة يحيى بن بكير المصري: «محدث مصر، الإمام، الحافظ، الثقة، . . . قال أبو حاتم: كان يفهم في هذا الشأن، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقد علم تعنت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجّا به». تذكرة الحفاظ (٢/ ٨).
وقال أيضاً في ترجمة عباد بن عباد: «الحافظ، الثقة، . . . كان سرياً، نبيلاً، حجةً، من عقلاء الأشراف وعلمائهم، تعنت أبو حاتم كعادته، وقال: لا يحتج به، . . . قلت: قد احتج أرباب الصحاح به». سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٥).
وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن أبي عدي: «أبو حاتم عنده عنت، وقد احتج به الجماعة». هدي الساري مقدمة صحيح البخاري (١/ ٤٤١).

(٣) الكامل (٣/ ٤٠٩).

(٤) انظر: كتاب الإيمان، ص٢٤١، ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٨).

(٥) انظر: طبقات الشافعيين، ص٣.

المطلب الثالث

مناظرة الإمام الشافعي لبشر المريسي في مسائل عقدية عدة

وبشر المريسي هذا هو من غلاة المرجئة الجهمية، وكان له أتباع، حتى نسبت إليه فرقة المريسية، وهي إحدى فرق المرجئة[١]، وهو ـ أعني بشراً ـ معدود كذلك في المعتزلة.

وكانت له أقوال خبيثة، ومقالات كفرية، من أعظمها القول بخلق القرآن[٢].

قال يحيى بن علي بن عاصم: «كنت عند أبي فاستأذن عليه بشر المريسي، فقلت: يا أبتِ يدخل عليك مثل هذا؟

فقال: يا بني وماله؟

قلت: إنه يقول: القرآن مخلوق، وإن الله معه في الأرض، وإن الجنة والنار لم يخلقا، وإن منكراً ونكير باطل، وإن الصراط باطل، وإن الساعة باطل، وإن الميزان باطل مع كلام كثير.

---

(١) انظر: التبصير في الدين، للإسفرايني، ص٩٩، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص١٩٢، لوامع الأنوار، للسفاريني (١/ ٢٤) شذرات الذهب، لابن العماد (٣/ ٩٠).

(٢) وقد أخذها بشر من الجهم بن صفوان، وأخذها جهم من الجعد بن أدهم، وأخذها الجعد من أبان بن سمعان، وأخذها أبان من طالوت ابن أخت لبيد الأعصم وختنه، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، وكان لبيد يقول بخلق التوراة، وأول من صنف في ذلك طالوت، وكان زنديقاً، فأفشى الزندقة.

انظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٦/ ١٤٩).

فقال: أدخله علي، فأدخلته عليه، قال: فقال: يا بشر أُدنه، ويلك يا بشر أُدنه، ـ مرتين أو ثلاثاً ـ، فلم يزل يدنيه حتى قرب منه، فقال: ويلك يا بشر من تعبد؟، وأين ربك؟

فقال: وما ذاك يا أبا الحسن؟

قال: أخبرت عنك أنك تقول: القرآن مخلوق، وإن الله معك في الأرض مع كلام كثير، ـ ولم أر شيئاً أشد على أبي من قوله إن القرآن مخلوق، وإن الله معه في الأرض ـ.

فقال له: يا أبا الحسن لم أجئ لهذا، إنما جئت في كتاب خالد تقرأه عليّ.

فقال له: لا، ولا كرامة حتى أعلم ما أنت عليه أين ربك، ويلك؟

فقال له: أوَ تعفيني؟

قال: ما كنت لأعفيك، قال: أما إذ أبيت، فإن ربي نور في نور.

قال: فجعل يزحف إليه، ويقول: ويحكم اقتلوه، فإنه والله زنديق، وقد كلمت هذا الصنف بخراسان»[1].

ولذا كان الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يكرهه؛ بل يدعو عليه بأشد الدعوات.

قال قتيبة بن سعيد: «دخل الشافعي على أمير المؤمنين ـ وكان حينها هارون الرشيد ـ، وعنده بشر المريسي.

فقال له الشافعي: أدخلك الله في أسفل سافلين، مع فرعون، وهامان، وقارون.

فقال المريسي: أدخلك الله في أعلى عليين مع محمد، وإبراهيم، وموسى.

قال محمد بن إسحاق: فذكرت هذه الحكاية لبعض أصحابنا فقال لي: ألا تدري أي شيء أراد المريسي بقوله؟ كان منه طنزاً؛ لأنه يقول: ليس ثم

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٥٣١).

جنة ولا نار»[1].

الطنز: السخرية والاستهزاء[2]. فكأنه يقول للشافعي وأنت خذ الجنة لك، فهما عندي سواء، لا وجود لهما.

وقال له الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ مرة: «نصفك مؤمن، ونصفك كافر»[3].

ويعني بذلك أنه وافق المعتزلة في مسألة وهي القول بخلق القرآن، ونفي الصفات، ووافق أهل السُّنَّة في أخرى وهي قوله بالقضاء والقدر، وخلق أكساب العباد.

وكانت بينه وبين الشافعي لقاءات، وهي في فترة دخول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بغداد، وكان الشافعي قد دخلها مرتين.

مرة في سنة خمس وسبعين ومائة، ثم قدمها مرة أخرى في سنة ثمان وسبعين ومائة، وناظر فيها بشراً المريسي[4].

وكان بشر قد رأى الشافعي ـ قبل أن يأتي الشافعي بغداد ـ في مكة، وشهد له بالعلم، ورجاحة العقل، وخاف على مذهبه منه؛ لكون الشافعي يلزم السُّنَّة والأثر، وهدي السلف الصالح، وهذا يخالف ما عليه بشر من الكلام، والميل إلى الرأي الفاسد.

قال أبو بكر بن الجنيد: «حج بشر المريسي فرجع، فقال لأصحابه: رأيت شاباً من قريش بمكة ما أخاف على مذهبنا إلا منه ـ يعني: الشافعي ـ»[5].

وقال ابن حجر: «وأخرج الآبري من طريق الزعفراني قال: كنا نحضر مجلس بشر المريسي، فكنا لا نقدر على مناظرته، فقدم الشافعي فأعطانا كتاب

---

(١) المصدر نفسه، ومناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٦٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١٣/ ١٢٥)، لسان العرب، لابن منظور (٤/ ٢٧٠٩)، القاموس، للفيروزآبادي، ص٥١٥.

(٣) انظر: الوعظ والاعتبار، للمقريزي (٤/ ١٧٨)، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، د. الخميس، ص٦٣٤.

(٤) انظر: تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٠٦)، وتاريخ أبي الفداء (١/ ٣٧٥).

(٥) تاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ٤٠٤)، الأنساب للسمعاني (٨/ ٢٢).

الشاهد واليمين[1] فدرسته في ليلتين، ثم تقدمت إلى حلقة بشر فناظرته فيه فقطعته، فقال: ليس هذا من كيسك، هذا من كلام رجل رأيته بمكة معه نصف عقل أهل الدنيا»[2].

ومع هذه الشهادة للشافعي إلا أنه جحد ذلك لما رأى مذهب الشافعي رحمه الله يخاف مذهبه، وادّعى أن الشافعي قد غيّر وبدّل.

قال الحسن بن محمد الزعفراني: «حج بشر المريسي سنةً إلى مكة ثم قدم، فقال: لقد رأيت بالحجاز رجلاً، ما رأيت مثله سائلاً ولا مجيباً، - يعني: الشافعي -.

قال: فقدم الشافعي علينا بعد ذلك بغداد، فاجتمع إليه الناس وخفوا عن بشر، فجئت إلى بشر يوماً فقلت: هذا الشافعي الذي كنت تزعم قد قدم. فقال: إنه قد تغير عما كان عليه، قال الزعفراني: كان مثله كمثل اليهود في عبد الله بن سلام حيث قالوا: سيدنا وابن سيدنا، فقال لهم: فإن أسلم؟ قالوا: شرّنا وابن شرّنا»[3].

حصل خلال تلك اللقاءات مع المريسي مناظرات عدة، في مسائل متعددة؛ بقصد إرجاعه إلى الحق، وهدايته، ولكن صاحب الهوى لا ينتفع بنصح، ولا تردعه سُنّة، إلا ما أُشرب من هواه.

وكان مجمل هذه المناظرات قد بلغ خمس مناظرات عقدية، **وهي**:

المناظرة الأولى: في أدلة وجود الله، ونبوة محمد ﷺ.

والمناظرة الثانية: في مصادر التلقي.

والمناظرة الثالثة: في بدعة خلق القرآن.

والمناظرة الرابعة: في التعامل مع أخطاء السلف.

والمناظرة الخامسة: في كيفية التعامل مع النصوص.

---

(١) وهو كتاب الأقضية، ضمن كتاب (الأم) (٦/ ٢١٣).

(٢) توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس، لابن حجر، ص١٢٩.

(٣) تاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ٤٠٤)، توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٣٥.

المناظرة الأولى
في أدلة وجود الله، وإثبات النبوة

وقد جرى في هذه المناظرة تقرير قضيتين كُبريَيْن، **هما**:

الأولى: أدلة وجود الله تعالى.

الثانية: أدلة إثبات نبوة محمد ﷺ.

فأما القضية الأولى: فهي مسألة فطرية، وقضية بدهية في النفس، معلومة بالضرورة، لا تحتاج إلى نظر واستدلال لتحصيلها، خلافاً لما عليه أهل الكلام والفلسفة من إيجاب النظر، أو الشك، ونحوهما.

ولهذا لم يكن القصد من إرسال الرسل هو تقرير وجود الله تعالى، فإنه متقرر في النفوس، وإنما كان القصد هو تحقيق العبودية لله تعالى وحده.

ولما حاد أهل الكلام عن هذا الأصل ضلوا وأضلوا، فأوجبوا على الناس ما لم يوجبه الله تعالى عليهم، حتى إن طوائف منهم حكموا بكفر من لم ينظر ويستدل.

قال الغزالي: «أسرفت طائفة[١] فكفروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر، فضيقوا رحمة الله الواسعة، وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين»[٢].

وحقيقة بشر المريسي أنه شاك أصلاً في هذه المسألة، ولم يهتدِ بعد إلى وجود ربه تعالى؛ ولذا تفطن الإمام الشافعي رحمه الله إلى حاله، فقال له بعد أن أجابه عن سؤاله: «وامتحانك إياي بهذين السؤالين، وقصدك إياي بهما دون فنون العلوم، دليل على أنك حائر في الدين، تائه في الله عز وجل، ولو وسعني السكوت عن جوابك لاخترته».

---

(١) وهم المعتزلة وطائفة من الأشاعرة، حكاه عنهم عبد القاهر البغدادي فيما نقله عنه الزركشي. انظر: المنثور في القواعد الفقهية (٣/ ٩٥).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ٣٤٩)، وانظر الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها، لعلي بن عبد الله القرني، ص٣٣٨.

ولهذا تنزل معه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في جوابه، فأجابه بنحو ما يفهم، وما يستسيغه عقله؛ ولم يخاطبه أولاً بأدلة الكتاب والسُّنَّة ـ التي كان منهج الإمام الشافعي الالتزام بها، والتي هي الأولى في الاستدلال بها، ومقدمة على غيرها[1] ـ؛ وإنما خاطبه بالدليل الثاني وهو الدليل العقلي الصحيح، المأخوذ من نصوص الكتاب والسُّنَّة، وهذا كان بقصد هدايته، وإرشاده للحق.

ولم يخاطبه بأدلة المتكلمين المحدثة؛ لأنها لا تسوق إلى يقين أبداً، وإنما خاطبه بدليل فطري، وببرهان عقلي، يعجز عن دفعه، ولا يستطيع رده.

حتى ولو خاطبه بأدلة المتكلمين فإنه في مثل هذه المواطن يتعين أن يجيب الخصوم بكلامهم، بشرط إذا لم يفهم غيره، وأن تكون المعاني صحيحة، فهما شرطان إذاً لجواز استعمال مصطلحات أو ألفاظ لم ترد في الكتاب والسُّنَّة، **وبيان هذين الشرطين على النحو الآتي**:

الأول: ألا يفهم المخالف لنا خطابنا له إلا باصطلاحه، لكن بقيد أن تكون المعاني المحولة إليه صحيحة:

ويُؤصّل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لهذه المسألة بقوله لبشر: «يا بشر ما تدرك من لسان الخواص فأكلمك على لسانهم، إلا أنه لا بد لي أن أجيبك على مقدارك من حيث أنت».

وكان يعني بالخواص أهل السُّنَّة والجماعة، أهل الحديث والأثر، وهم الذين لا يعرف بشر المريسي كلامهم؛ لأنه متكلم، ولا يعرف إلا طريقة المتكلمين.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام: «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه، إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني

---

(١) قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «الأصل قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما». مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٣٠).
وقال أيضاً: «لا أعلم أحداً من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه إذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسُّنَّة والإجماع والعقل». الأم (٧/ ٣١٥).

صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائزٌ حسنٌ للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه»[1].

الثاني: بيان ضلالهم، وكشف عوارهم، ورد كيدهم، وكف شرهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما إذا كان المناظر معارضاً للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة، مثل من لا يلتزم الإسلام، ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء، فهؤلاء لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحينئذ فيقال لهم: الكلام إما أن يكون في الألفاظ، وإما أن يكون في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ، كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ، كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار؛ خوفاً من التشبه بهم في الثياب»[2].

وأما القضية الثانية: فالشافعي يقررها لِبِشْرٍ بأبسط الأدلة التي عليها أهل السُّنَّة والجماعة، وذكر له أدلة قوية، وبراهين ساطعة، تضطر من علمها إلى التسليم بها، بخلاف ما عليه المتكلمون الذين يحصرون دليل النبوة في المعجزة فقط، **والأدلة التي أرودها الإمام الشافعي هي**:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٤٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٣١).

١ ـ **القرآن**: وهو المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره، فكل معجزة نبي من الأنبياء انقضت بموته، إلا معجزة نبيِّنا محمد ﷺ فهي حجة باقية، خالدة إلى قيام الساعة.

٢ ـ **ما أجمعت الأمة عليه**: وهذا من أكبر البراهين؛ من حيث إن الأدلة التي يقتنع بها الناس تختلف باختلافهم، فمنهم من يستدل بحاله وصدقه، ومنهم من يستدل بجنس موافقته للأنبياء قبله، ومنهم من يستدل بإتقان شرعه وإحكامه، وسلامته من التناقض، إلى غيرها من الأدلة التي لا تحصر بحسب اختلاف أفهام الناس وما يقنعهم، وكل هذا قد وجدوه في هذا النبي الأمي الخاتم للرسالات.

٣ ـ **الآيات والبراهين المؤَيَّد بها**: وهي ما سوى القرآن من الآيات والمعجزات الدالة على صدق دعواه ﷺ.

وستجد تقرير هاتين القضيتين في المناظرة العلمية الرصينة، والحوار المقنع المضطر سامعه إلى التسليم والإذعان، وإليك المناظرة:

نص المناظرة:

قال إسماعيل بن الحبال الحميري:

سأل بشر المريسي ـ بين يدي هارون الرشيد ـ الإمام الشافعي ـ متحدياً ـ فقال له بشر: أخبرني ما الدليل على أن الله تعالى واحد؟

فقال الشافعي: يا بشر ما تدرك من لسان الخواص فأكلمك على لسانهم، إلا أنه لا بد لي أن أجيبك على مقدارك من حيث أنت.

الدليل عليه: به، ومنه، وإليه.

واختلاف الأصوات في المصوت إذا كان المحرك واحداً، دليل على أنه واحد.

وعدم الضد في الكمال على الدوام، دليل على أنه واحد.

وأربع نيران مختلفات في جسد واحد، متفقات على ترتيبه في استفاضة الهيكل، دليل على أن الله تعالى واحد.

وأربع طبائع مختلفات في الخافقين [أضداد غير] أشكال مؤلفات على إصلاح الأحوال، دليل على أن الله تعالى واحد.

وفي خلق السمٰوات والأرض بعد موتها، وبث فيها من كل دابة، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون، كل ذلك دليل على أن الله تعالى واحد لا شريك له.

فقال بشر: ما الدليل على أن محمداً رسول الله؟

قال: القرآن المنزل، وإجماع الناس عليه، والآيات التي لا تليق بأحد غيره ـ يعني: المعجزات التي ظهرت عليه دون غيره ـ، وتقدير المعلوم في كون الإيمان بدليل واضح، دليل على أنه رسول الله ﷺ، لا بعده مرسل يعزله.

وامتحانك إياي بهذين السؤالين، وقصدك إياي بهما دون فنون العلوم، دليل على أنك حائر في الدين، تائه في الله ﷻ، ولو وسعني السكوت عن جوابك لاخترته.

وإن قلت أمراً لي لا تشمر من سؤاليك هذين، لقلت: بعيد من بركات اليقين، وكيف قصرت يدي عنك لقد وصل لساني إليك.

فقال له بشر: ادعيت الإجماع، فهل تعرف شيئاً أجمع الناس عليه؟

قال: نعم أجمعوا على أن هذا الحاضر أمير المؤمنين، فمن خالفه قتل.

فضحك هارون وأمر بأخذ القيد، عن رجليه.

قال: ثم انبسط الشافعي في الكلام فتكلم بكلام حسن، فأعجب به الرشيد وقربه من مجلسه ورفعه عليهما ـ يعني: محمد بن الحسن وبشر ـ.

قال: ثم غاصا في اللغة ـ وكان بشر مدلاً بها ـ حتى خرجا إلى لغة أهل اليمن، فانقطع بشر في مواضع كثيرة.

فقال محمد بن الحسن لبشر: يا هذا إن هذا رجل قرشي واللغة من نسكه، وأنت تتكلفها من غير طبع.

توثيق المناظرة:

المناظرة قد رواها بإسناده أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «حدثنا محمد بن إبراهيم بن أحمد[1]، ثنا زاهر بن محمد بن الفيض بن صقر الحميري الشيرازي[2]، بها إملاء من أصله، ثنا منصور بن عبد العزيز الثعلبي[3] بمصر، ثنا محمد بن إسماعيل بن الحبال الحميري عن أبيه[4]، قال: . . .»[5]، وذكر المناظرة.

ورواها البيهقي أيضاً[6] من طريق أبي نعيم، وذكر المناظرة الرازي[7].

وهذه المناظرة ـ على جودتها وحسن معانيها ـ فإنها لا تصح نسبتها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ من حيث الصنعة الحديثية.

فإن إسنادها مسلسل بالمجاهيل، ومن لا يعرف.

شرح الأدلة الواردة في المناظرة:

مع كون المناظرة لا تصح نسبتها إلى الإمام رَحِمَهُ اللهُ من الناحية الإسنادية، غير أن الأدلة الواردة فيها صحيحة، دقيقة، مفيدة في حصول المطلوب، **وهي كالتالي**:

قوله: «الدليل عليه: به، ومنه، وإليه»:

وهذه العبارة حوت أدق المعاني، وأقوى الأدلة في معرفة الله تعالى، حيث يتقرر فيها معرفة الله تعالى بثلاثة أدلة، مرتبة في أولوية الاستدلال، ومرتبة في استلزام الأول للأخير.

---

(١) أبو طاهر الأصبهاني، المحتسب، المعروف بالثغري، ابن عم أبي نعيم، كتب بالشام والعراق الكثير، متوفي سنة ٣٦٤هـ.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ١٨٢)، تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (٢/ ٢٦٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٢٣٢).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) لم أقف لهما على ترجمة.

(٥) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٨٠).

(٦) انظر: مناقب الشافعي (١/ ٣٩٩).

(٧) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٠٧.

فالدليل على الله هو الله تعالى وحده.

أي: بتوفيقه إيانا، وهدايته لنا لعبادته، والاستسلام له بالتوحيد، فبمجرد أنّا عبدناه، ووجدنا ضرورة الالتجاء إليه، رغبة ورهبة، يعد أكبر دليل على وجوده تعالى.

وهذا هو الدليل الفطري، الذي لا يحتاج إلى نظر واستدلال، وهو أقوى الأدلة، وأظهر من العكس، وهو الاستدلال بالمخلوق على الخالق.

وهما طريقان صحيحان، كل منهما حق، والقرآن مشتمل عليهما.

فأما الاستدلال بالصنعة فكثير، وأما الاستدلال بالصانع فله شأن، وهو الذي أشارت إليه الرسل بقولهم لأممهم ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ أي: أيشك في الله حتى يطلب إقامة الدليل على وجوده؟ وأي دليل أصح وأظهر من هذا المدلول؟ فكيف يستدل على الأظهر بالأخفى؟ ثم نبهوا على الدليل بقولهم ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

قال ابن القيم: «وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية قدس الله روحه يقول: كيف يطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء؟ وكان كثيراً ما يتمثل بهذا البيت:

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل»[1].

«فآياته شاهدة بصدقه، وهو شاهد بصدق رسوله بآياته، وهو الشاهد والمشهود له، وهو الدليل والمدلول عليه، فهو الدليل بنفسه على نفسه، كما قال بعض العارفين: كيف أطلب لدليل على من هو دليل على كل شيء؟! فأي دليل طلبته عليه فوجوده أظهر منه»[2].

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي محمد عبد الله بن أحمد الخليدي قوله: ولسنا نقول: إن الله يعرف بالمخلوقات؛ بل المخلوقات كلها تعرف بالله، لكن معرفته تزيد بالنظر في مخلوقات الله.

---

(١) مدارج السالكين، لابن القيم (١/ ٨٢).

(٢) الفوائد، لابن القيم، ص٢١.

وسئل عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن رجل يقول: عرفت الله بالعقل والإلهام، فقال: من قال عرفت الله بالعقل والإلهام فهو مبتدع، عرفنا كل شيء بالله.

وسئل ذو النون المصري: بماذا عرفت ربك؟ فقال: عرفت ربي بربي، ولولا ربي ما عرفت ربي:

وقال عبد الله بن رواحة:

واللَّه لولا اللَّه ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وكان هذا بين يدي النبي ﷺ فلم ينكره عليه، فدل على صحة قول علمائنا: «إن الله يعرف بالله، والأشياء كلها تعرف بالله»[1].

وكذلك لما ذكر الله تعالى في القرآن من الأدلة والآيات في الأرض والسماوات، ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣] وقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، فبيَّن أنه الدليل على نفسه.

وقال بعضهم: «عرفت ربي بربي ولولا ربي لما عرفت ربي»[2].

فهي معرفة لا تنشأ بالنظر والتفكر، وإنما تزداد بذلك.

وهو الدليل الآخر الذي عناه بقوله: «ومنه»:

أي: بما منح الله تعالى من آياته الكونية، وما فيها من نعم، وأنعام، كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٣].

ثم ثلَّث بدليل المعاد، والرجوع إليه:

وذلك أن مبدئ الخلق هو معيده، والخالق هو المميت، ومن أنشأ أول مرة هو الذي يرجع إليه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢) بالهامش. بواسطة منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة (١/ ٣٢١).

(٢) تروى عن أبي بكر الصديق، انظر: حاشية الصفات الإلٰهية، د. الجامي، ص٩٠.

قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨ ـ ٧٩].

وقال سبحانه: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢١].

فدليل المعاد من أوضح الأدلة على وجود من أنشأ، وهو الخالق سبحانه.

ثم تطرق الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أربعة أدلة عقلية، هي براهين على وجود الله تعالى، وهي:

(الدليل الأول): هو اختلاف الأصوات من المصوت، إذا كان المحرك واحداً:

شرح الدليل: أن الأعضاء التي هي الآلات في تكوين الأصوات والحروف: أعضاء مخصوصة معروفة.

وهي: الحلق، والحنجرة، وحبال صوتية، واللسان، والأسنان، والشفتان، وقوة دافعة للهواء.

ولو نظرت إلى جميع الناس تجد أنهم يشتركون في هذه الأعضاء، غير أنهم يختلفون في الأصوات، والنطق بها، ما بين المفخم والمرقق، والمهموس والمجهور، واللين والشديد والمتوسط بينهما، ولا تكاد تجد إنسانين ـ ولو كانا توأمين ـ يتشابهان في الأصوات من جميع الوجوه.

وهذا يدل بدلالة المطابقة على وجود خالق لها، وأنه متصف بصفة الخلق، فهو جعل لكل خصائصه، وما يميزه عن غيره.

ويدل بدلالة الالتزام على القدرة والحكمة والعلم لهذا الخالق سبحانه.

فإن الذي يخلق يلزم منه أن يكون قادراً على الخلق ـ وإلا لم يستطع أن يخلق أصلاً ـ، حكيماً في خلقه ـ له مقاصد من خلقه وحكم من غير عبث ـ، عالماً بما يؤول إليه أمر مخلوقه، وما ينفعه أو يضره.

وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

وقال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥ ـ ١١٦].

قال ابن القيم: «تأمل اختلاف هذه النغمات، وتباين هذه الأصوات، مع تشابه الحناجر، والحلوق، والألسنة، والشفاة، والأسنان، فمن الذي ميز بينها أتم تمييز، مع تشابه محالها سوى الخلاق العليم»[1].

(الدليل الثاني): عدم الضد في الكل على الدوام:

شرح الدليل: إن الإنسان تسري عليه أضداد مختلفة، من صحة ومرض، سمن وهزال، وحرارة وبرودة، ورطوبة ويبس، ويمر بالطفولة والشباب والكهولة، ويبقى الإنسان هو الإنسان باقياً على نهجه الأول، والصوت والصورة باقيتان مصونتان عن الضد، فلا يتحول عمرو إلى زيد بسبب هذه الأضداد.

وهذا يدل على الخالق الباري، الحفيظ المقيت، الحكيم المتعال، الفعال لما يشاء سبحانه.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَـٰتٍ ثَلَـٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر: ٦].

(الدليل الثالث): أربع نيران مختلفات في جسد واحد، متفقات على ترتيبه في استفاضة الهيكل:

شرح الدليل: أن في البدن نيراناً أربعة مختلفة في الماهية والوظيفة:

أحدها: نار الشهوة، وهي الحرارة التي تثور في بدن الإنسان عند قضاء شهوة الجماع.

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٢٦٩).

وثانيها: حرارة الغضب، وهي الحرارة التي تثور عند استيلاء الغضب.

وثالثها: الحرارة القائمة بأعضاء الجهاز الهضمي، وهي الحرارة المؤثرة في هضم الأغذية.

ورابعها: الحرارة الغريزية المتولدة في قلبه، وهي الحرارة التي يتم بها أمر الحياة.

هذه النيران الأربع رغم اختلافها وتباينها في وظائفها، وهي كامنة في بدن الإنسان، لا تظهر إلا عند وقت الحاجة إليها، فهي متعاونة متوافقة من أجل حفظ الإنسان وبقاء حياته، فمن فعل ذلك سوى الخلاق الحكيم.

قال تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلۡبَنِينَ وَٱلۡقَنَٰطِيرِ ٱلۡمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلۡفِضَّةِ وَٱلۡخَيۡلِ ٱلۡمُسَوَّمَةِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ وَٱلۡحَرۡثِۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلۡمَـَٔابِ﴾ [آل عمران: ١٤].

(الدليل الرابع): أربع طبائع مختلفات في الخافقين، أضداد غير أشكال، مؤلفات على إصلاح الأحوال:

شرح الدليل: إننا نرى أشياء متضادة مجموعة في بدن الإنسان، وأبدان سائر الحيوانات، ـ من شأنها التناحر والتباين والتفاسد ـ، وهي: الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

فقلنا: إن جامعاً جمعها وقهرها على الاجتماع وأقامها بلطفه، فلولا ذلك لتنافرت، ولتفاسدت. ولو جاز أن تجتمع المتضادات والمتنافرات، وتتقادم من غير جامع يجمعها، لجاز أن يجتمع الماء والنار ويتقاوما من ذاتها، من غير جامع يجمعهما، ومقيم يقيمهما، وهذا محال لا يتوهم. فثبت أن اجتماعها، إنما كان بجامع قهرها على الاجتماع والالتئام، وهو الله الواحد القهار.

قال تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

المناظرة الثانية

في مصادر التلقي

وهذه المناظرة في مصادر التلقي عند بشر المريسي، وهي من الأهمية بمكان، **وترجع أهمية تحديد مصادر التلقي إلى الآتي**:

١ ـ أنها المعيار الأساس في معرفة صحة دعوى الانتساب إلى منهج أهل السُّنَّة من عدمه.

٢ ـ الشرط الأهم في تسويغ تصنيف الأفراد، والفرق، والجماعات المحدثة.

٣ ـ يترتب على سلامتها سلامة المنهج.

٤ ـ يحصل بمعرفتها التفريق بين المناهج، وتمييز الاتجاهات، ومعرفة أصولها، وجذورها العقدية.

سبب المناظرة:

كان سبب هذه المناظرة هو طلب أم بشر المريسي من الإمام الشافعي أن ينصح ابنها ويكلمه في ترك مذهبه المحدَث؛ لما رأت في أول الأمر أن بشراً كان يجل الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ويهابه.

قال الحسين بن علي الكرابيسي: «جاءت أم بشر المريسي إلى الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقالت: يا أبا عبد الله، أرى ابني يهابك ويحبك، وإذا ذُكرتَ عنده أجلك، فلو نهيته عن هذا الرأي الذي هو فيه، فقد عاداه الناس عليه، ويتكلم في شيء يواليه الناس ويحبونه؟! فقال لها الشافعي: أفعل»[1].

وقال يونس بن عبد الأعلى: «سمعت الشافعي يقول: قالت لي أم المريسي: كلِّمْ بشراً أن يكف عن الكلام، والخوض فيه، فكلمته، فدعاني إلى الكلام، فقال: إن هذا دين، قال: فقلت: إن أمك كلمتني أن أكلمك»[2].

---

(١) المنتظم، لابن الجوزي (١١/ ٣٣)، حلية الأولياء، لابي نعيم (٩/ ١١٠)، تاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٥٣١)، الطبقات السنية، للغزي، ص١٨٩.

(٢) آداب الإمام الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص١٤٣، تاريخ بغداد (٧/ ٥٣١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٠).

وتلطف الشافعي معه كان في أول أمره، وقبل أن يتعمق في بدعته ـ كما تقدم في أول المطلب ـ، وبعدها هجره وحذر منه.

وهو كذلك فإنه تنكر للشافعي بعد أن كان يشهد له بالفضل والعلم، بل وأخذ يطعن فيه.

نص المناظرة:

قال الحسين بن علي الكرابيسي قال: جاءت أم بشر المريسي إلى الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فقالت: يا أبا عبد الله، أرى ابني يهابك ويحبك، وإذا ذكرت عنده أجلك، فلو نهيته عن هذا الرأي الذي هو فيه فقد عاداه الناس عليه، ويتكلم في شيء يواليه الناس ويحبونه؟

فقال لها الشافعي: أفعل.

فشهدتُ الشافعي وقد دخل عليه بشر، فقال له الشافعي: أخبرني عما تدعو إليه أكتاب ناطق، أم فرض مفترض، أم سنة قائمة، أم وجوب عن السلف البحث فيه والسؤال عنه؟

فقال بشر: ليس فيه كتاب ناطق، ولا فرض مفترض، ولا سنة قائمة، ولا وجوب عن السلف البحث فيه والسؤال عنه، إلا أنه لا يسعنا خلافه.

فقال الشافعي: أقررت على نفسك بالخطأ، فأين أنت عن الكلام في الفقه والأخبار، يواليك الناس عليه وتترك هذا؟

قال: لنا نهمة[1] فيه، فلما خرج بشر قال الشافعي: لا يفلح.

[قال حسين: كلمت يوماً بشراً المريسي شبيهاً بهذا السؤال، قال: فرض مفترض.

قلت: من كتاب، أو سُنَّة، أو إجماع؟

قال: من كل.

(١) أي شهوة، أو إفراط الشهوة، أو بلوغ الهمة في الشيء.
انظر: أساس البلاغة، للزمخشري (٢/ ٣١٤)، مختار الصحاح، للرازي، ص٣٢٠، لسان العرب، لابن منظور (٦/ ٤٥٦٣)، المصباح، للحموي (٢/ ٦٢٨).

قال: فكلمته حتى قام وهو يضحك منه][1].

توثيق المناظرة:

قد روى هذه المناظرة مسندة إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ جماعة من أهل العلم، ومنهم:

١ ـ **أبو نعيم**، قال: «حدثنا أحمد بن إسحاق، ثنا أبو الطيب أحمد بن روح، ثنا جعفر بن أحمد بن ياسين، ثنا الحسين بن علي ـ يعني: الكرابيسي ـ، قال: جاءت أم بشر المريسي...»[2] وذكر بقية القصة مع المناظرة.

٢ ـ **ابن الجوزي**، قال: «أخبرنا أبو منصور عبد الرحمٰن القزاز، أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، أخبرنا محمد بن عبد الملك القرشي قال: أخبرنا عباس بن الحسن البندار، حدثنا محمد بن الحسين الزعفراني قال: أخبرني زكريا بن يحيى، حدثنا محمد بن إسماعيل قال: سمعت الحسين بن علي الكرابيسي[3]...، وذكر المناظرة.

٣ ـ **الخطيب**، قال: «أخبرنا القاضي أبو الحسين أحمد بن علي بن أيوب العكبري، إجازة، قال: أخبرنا علي بن أحمد بن أبي غسان البصري، قال: حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، ثم أخبرنا محمد بن عبد الملك القرشي، قراءة، قال: أخبرنا عياش بن الحسن البندار، قال: حدثنا محمد بن الحسين الزعفراني، قال: أخبرني زكريا بن يحيى، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: سمعت الحسين بن علي الكرابيسي[4]...، وذكر المناظرة.

ومدار هذه الطرق على حسين بن علي الكرابيسي، وهو «أحد الأئمة في الفقه والحديث، وأحد حملة الفقه القديم عن الشافعي، وهو ممن أخذ عنه

(١) الزيادة من تاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٥٣١).
(٢) حلية الأولياء (٩/ ١١٠).
(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١١/ ٣٣).
(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٥٣١).

البخاري»[1].

كان أحمد بن حنبل يذمه بشدة؛ بسبب وقفه في القرآن[2].

وكان قبل أن يلقى الشافعي على مذهب أهل الرأي، الذين يسخرون من أهل الحديث، ثم هداه الله تعالى على يد الشافعي.

وذكر ابن أبي حاتم عن أبي ثور أنه قال: «لما ورد الشافعي العراق، وجاءني الحسين الكرابيسي، وكان يختلف معي إلى أهل الرأي، فقال لي: ورد رجل من أصحاب الحديث يتفقه، فقم بنا نسخر منه.

فذهبنا إليه، فسأله الحسين عن مسألة، فلم يزل يقول: قال الله، قال رسول الله، حتى أظلم علينا البيت، فتركنا ما كنا فيه واتبعناه»[3].

وقال الكرابيسي أيضاً: «ما كنا ندري ما الكتاب ولا السُّنَّة والإجماع حتى سمعنا الشافعي يقول الكتاب والسُّنَّة والإجماع»[4].

والحاصل أن روايته صحيحه، وبالأخص مع رواية البخاري له، والله أعلم.

وقد ذكر المناظرة جماعة من العلماء، منهم: السيوطي[5]، والذهبي[6]، والغزي[7].

---

(١) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٨٦، وانظر تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ٦١١)، وطبقات الفقهاء، للشيرازي، ص١٠٢، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١١٢٣)، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٢٨٣)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢/ ١٣٢).

(٢) قال ابن عدي: والذي حمل أحمد بن حنبل عليه من أجل اللفظ في القرآن، فأما في الحديث فلم أر به بأساً.

انظر: الكامل، لابن عدي (٣/ ٢٤٣)، والانتقاء، لابن عبد البر، ص١٠٦، ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٥٤٤).

(٣) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٣٤.

(٤) المصدر السابق، ٨٧.

(٥) انظر: صون المنطق، ص٦٤.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠).

(٧) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ص١٨٩.

المناظرة الثالثة

في بدعة القول بخلق القرآن

وهذه المناظرة يُزعم فيها أنها جرت بين الإمام الشافعي وبين بشر في مسألة خلق القرآن، وأن الشافعي قد وارى في جوابه عن سؤال بشر؛ لغرض كفاية نفسه من شر الامتحان، وشدة الفتنة.

وذلك بسبب أن بشراً المريسي كان قريباً من السلطان، وكان السلطان وقتئذ هو هارون الرشيد، فخاف الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفتنة والمحنة، فوارى في جوابه.

نص المناظرة:

يذكر في هذه المناظرة أنه جيء بالإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقيداً في الحديد بين يدي هارون الرشيد، فسأله بشر المريسي: ما تقول يا قرشي في القرآن؟

فقال: إياي تعني؟

قال: نعم.

قال: مخلوق.

وخلى عنه، فأحس الشافعي بالشر، وأن الفتنة تشتد في إظهار القول بخلق القرآن فهرب من بغداد إلى مصر.

توثيق المناظرة:

هذه المناظرة لا تصح عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ لا يوجد لها إسناد تروى به، ولم يذكرها من اعتنى بنقل أخبار الشافعي، ممن كتب في ترجمته.

وإنما ذكرها بعض الأدباء والمؤرخين، ممن لم تحصل لهم عناية بصحة المرويات، سوى العرض التاريخي، **وممن حكى هذه المناظرة:**

١ ـ الصفدي[١].

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (١٠/ ٩٤).

٢ ـ وابن حجة الحموي[١].

٣ ـ وبهاء الدين الهمداني[٢].

والملاحظ على هذه القصة أمور:

١ ـ أن الذين نقلوا هذه القصة إنما تلقاها الواحد منهم عن الآخر، كما يدل عليه تشابه عباراتهم في حكاية المناظرة[٣]، مما يفيد أن كل واحد نقل عن الآخر من غير تفحص في صحة هذه القصة، ولا أي انتباه على النكارة الموجودة في متنها، والتي يتفطن لها كل من له أدنى معرفة بالأحداث والوقائع، فضلاً عن التخصص والاشتغال بالتاريخ!.

فأول من ذكرها على هذا النحو هو: الصفدي (ت٧٦٤هـ) ثم عنه ابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) وعنه بهاء الدين الهمداني (ت١٠٣١هـ).

٢ ـ أن الرشيد لم يكن على وفاق مع المريسي أبداً، بل توعده حين سمع مقالته بخلق القرآن أن يقتله.

قال السيوطي: «بلغه ـ يعني: هارون الرشيد ـ عن بشر المريسي القول بخلق القرآن فقال: لئن ظفرت به لأضربن عنقه»[٤]..

---

(١) انظر: ثمرات الأوراق في المحاضرات (١/ ١٤).

(٢) انظر: الكشكول (١/ ٣٣٦).

(٣) وإليك أخي القارئ نص عبارة كل منهم:

قال الصفدي: «وهو الذي ناظر الشافعي بين يدي الرشيد وقال له: ما تقول في القرآن؟ فقال له الشافعي: إياي تعني، فقال بشر: نعم، فقال: مخلوق فسلم من شره». الوافي بالوفيات (١٠/ ٩٤).

وقال ابن حجة الحموي: «ولم يزل مذهب الاعتزال ينمو إلى أيام الرشيد فظهر بشر المريسي وأحضر الشافعي مكبلاً في الحديد فسأله بشر والسؤال ما تقول يا قرشي في القرآن؟ فقال: إياي تعني؟ قال: نعم قال: مخلوق فخلى عنه وأحس الشافعي رضي الله عنه بالشر وأنه الفتنة تشتد في إظهار القول بخلق القرآن فهرب من بغداد إلى مصر، ولم يقل الرشيد رحمه الله بخلق القرآن، فكان الأمر بين أخذ وترك إلى أن ولي المأمون فقال بخلق القرآن» ثمرات الأوراق في المحاضرات (١/ ١٤).

وقال بهاء الهمذاني: «قال الصفدي: ولم يزل مذهب الاعتزال يبدو شيئاً فشيئاً إلى أيام الرشيد وظهور بشر المريسي، وإظهار الشافعي مقيداً في الحديد، وسؤال بشر له قال: ما تقول يا قرشي في القرآن؟ فقال: إياي تعني؟ قال: نعم، قال: مخلوق وخلى عنه، وواقعته بين يدي الرشيد مشهورة فأحس الشافعي بالشر وأن الفتنة تشتد في إظهار القول بخلق القرآن فهرب من بغداد إلى مصر» الكشكول (١/ ٣٣٦).

(٤) تاريخ الخلفاء، ص٢١٠.

وقال ابن حجر: «وأسند عبد الله بن أحمد في كتاب السُّنَّة عن هارون الرشيد أنه قال: بلغني أن بشراً يقول القرآن مخلوق، علي أن أظفرني الله به أن أقتله»[1].

وقال الذهبي: «وقد كان المريسي أُخذ في دولة الرشيد وأوذي لأجل مقالته»[2].

قلت: فكيف يقربه منه بعد ذلك ويُدْنيه، بل ويتبنى قوله ويمتحن الناس عليه؟!

٣ ـ أن فتنة القول بخلق القرآن لم تكن ظاهرة في أيام الرشيد، ولم يقل بها الرشيد البتة، ولم يُمتحن أحدٌ بها في وقته، وإنما كانِ ظهورها في أيام المأمون، وكانت بعد موت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بـ(١٤) سنة.

قال السيوطي: «وفي سنة ثمان عشر ـ أي: بعد المئتين ـ امتحن المأمون الناس بالقول في خلق القرآن»[3].

٤ ـ أن مثول الشافعي بين يدي هارون الرشيد إنما كان مع محمد بن الحسن الشيباني في مناظرة له، وكانت الغلبة فيها للشافعي، وكذلك بحضرة بشر المريسي وناظر الشافعيَ فيها على مسألة الدليل على وجود الله، وعلى نبوة محمد ﷺ ـ كما تقدم المناظرة الأولى معه ـ، ولم تكن في مسألة خلق القرآن، وغلبهُ الشافعي، وأُعجب الرشيد بها، ورفعه عليهما وقربه.

٥ ـ أن مناظرة المريسي في خلق القرآن إنما كانت مع عبد العزيز الكناني الشافعي ـ وهو تلميذ الإمام الشافعي ـ وكانت بحضرة المأمون، وليس بحضرة الرشيد[4]، ولعل الخلط حصل في حكاية هذه المناظرة.

٦ ـ وكذلك قد تواجه الإمام الشافعي مع بشر المريسي لكن بحضرة

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٣٠٦).

(٢) تاريخ الإسلام (٥/ ٢٨٣).

(٣) تاريخ الخلفاء، ص٢٢٧.

(٤) انظر: تفاصيل المناظرة كتاب «الحيدة»، لعبد العزيز الكناني الشافعي.

المأمون، وليس الرشيد[1]، ولم يتناظرا في مسألة، وكان موقف الشافعي قويّاً حينها، وقد دعا على المريسي أن يدخله الله في أسفل سافلين مع فرعون، وهامان، وقارون ـ وقد تقدمت في أول المطلب ـ.

٧ ـ أنه لم يكن من عقيدة الشافعي رحمه الله القول بخلق القرآن، بل كان يرى أنه كلام الله تعالى غير مخلوق[2]، وكفّر من قال بأنه مخلوق[3].

فالحاصل أن هذه المناظرة مركبة، ومقحمة وسط هذه الأحداث، بما يشهد ويكشف تركيبها، وأنها لم تكن أصلاً.

المناظرة الرابعة
في التعامل مع أخطاء السلف

وهذه المناظرة ابتدأه بها الإمام الشافعي رحمه الله ليعرف موقف المريسي من السلف، وكيف يتعامل مع أخطائهم.

وهذا من فقه الإمام الشافعي رحمه الله، ودرايته بمنهج السلف، حيث أنه اختار هذه المسألة، التي بها يتحدد ويعرف منهج الشخص، وقربه من أهل السُّنَّة وبعده عنهم.

فمن أطلق لسانه فيهم، ولم يتأدب معهم، فهو على غير السبيل.

قال ابن أبي حاتم: «من علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»[4].

وقال أحمد القطان: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث»[5].

---

(١) وروي عن قتيبة بن سعيد أنه تارة يجعلها بحضرة المأمون، وتارة يجعلها بحضرة الرشيد، وعلى أيهما كان فإن مجريات المناظرة ليست مسألة خلق القرآن، بل كانت في دعاء الشافعي عليه، والله أعلم.
انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/ ٢٧٨).

(٣) انظر: المصدر نفسه.

(٤) ذم الكلام، للهروي (٤/ ٣٨٩)، عقيدة السلف، للصابوني، ص١١٠، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي (١/ ١٩٧).

(٥) ذم الكلام، للهروي (٢/ ١٥٨)، عقيدة السلف، للصابوني، ص١٠٩، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١/ ٢٢٠).

وهذا من باب أولى أن يكون في حق الصحابة رضوان الله عليهم، فإن الواجب على المسلم أن لا يذكرهم إلا بالجميل، والذكر الطيب، ومن ذكرهم بغير ذلك ـ وإن كان تعريضاً ـ فهو على ضلال.

قال الإمام الطحاوي: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل»(1).

وقال أبو عبد الله القرطبي: «لا يجوز أن يُنسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله ﷻ، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر؛ لحرمة الصحبة، ولنهي النبي ﷺ عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنهم»(2).

وقال أبو المظفر السمعاني: «التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله، بل هو بدعة وضلالة»(3).

والمسألة الواردة هنا أنه إذا قُتل شخصٌ عمداً، وله أولياء كبار وصغار، فهل للكبار أن يقتصوا من غير انتظار الصغار حتى يبلغوا؟

في المسألة خلاف بين العلماء، والشافعي يرى أن لا يقتل حتى يكبر الصغير(4).

وهاهنا قد قَتل عبدُ الرحمٰن بن ملجم عليَ بن أبي طالب، فأقام الحسن القصاص على ابن ملجم وقتله(5)، وكان لعلي أولاد صغار منهم العباس بن علي، كان له أربع سنين(6)، ولم يستأمره أو ينتظر بلوغه.

---

(1) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، ص491.

(2) الجامع لأحكام القرآن (16/ 321).

(3) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (4/ 365).

(4) انظر: الأم، للشافعي (6/ 13).

(5) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (1/ 64)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (42/ 560)، المنتظم، لابن الجوزي (5/ 177)، البداية والنهاية، لابن كثير (8/ 13)، معرفة الثقات، للعجلي (2/ 155).

(6) انظر: البناية شرح الهداية، للعيني (13/ 95).

فسأل الشافعي المريسي عن هذا، فقال المريسي مباشرة: أخطأ الحسن. في صراحة متناهية، وعدم احترام لابن رسول الله ﷺ.

وكان الأولى أن يتأدب معه، ويأتي بجواب أحسن مما قال، كأن يلتمس له العذر، بأنه ما قتله إلا بطلب من أبيه، فإنه لما ضربه ابن ملجم بالسيف، قال علي للحسن: إن عشت رأيت فيه رأيي، وإن مت فاقتله[1].

أو يقول له: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع؛ أي: لعل الحسن لم يبلغه حكم المسألة، فهو معذور.

أو أنه كان يرى ألا ينتظر الصغير حتى يبلغ[2].

أو غير ذلك من الأعذار، ولا يقال: «أخطأ الحسن»، تأدباً، وإحساناً الظن به.

وجواب الإمام الشافعي رحمه الله مما يؤصل هذا المفهوم عند أهل السُّنَّة ويدعمه، والله أعلم.

نص المناظرة:

قال أبو ثور: سمعت الشافعي يقول: قلت لبشر المريسي: ما تقول في رجل قُتِل، وله أولياء صغار وكبار، هل للأكابرِ أن يَقتُلوا دون الأصاغر؟ فقال: لا.

فقلت له: فقد قَتَل الحسنُ بن علي بن أبي طالب ابنَ ملجم، ولعلي أولاد صغار؟ فقال: أخطأ الحسن بن علي.

فقلت له: أما كان جواب أحسن من هذا اللفظ؟! قال: وهجرته من يومئذ.

---

(١) انظر: أسد الغابة، لابن حجر (٤/ ١٠٢)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٢/ ٥٥٥)، البداية والنهاية، لابن كثير (٧/ ٣٢٧).

(٢) وهو قول أبي حنيفة ومالك، انظر: المبسوط، للسرخسي (٢٦/ ٣١٩)، الذخيرة، للقرافي (١٢/ ٣٤١)، المحلى، لابن حزم (١١/ ١٢٩).

توثيق المناظرة:

قد روى هذه المناظرة جماعة من أهل العلم، **منهم**:

١ ـ **ابن عساكر**، قال: «وأنبأنا أبو محمد البستي، عن أبي ثور قال: وسمعت الشافعي...»(١)، وذكر المناظرة.

٢ ـ **ابن أبي حاتم**، قال: «أنا أبو محمد، ثنا أبو محمد البستي، عن أبي ثور، قال: سمعت الشافعي يقول:...»(٢)، وذكر المناظرة.

٣ ـ **الخطيب البغدادي**، قال: «حدثني الأزهري، قال: أخبرنا الحسن بن الحسين الفقيه الهمذاني، قال: حدثني الزبير بن عبد الواحد، قال: حدثني يوسف بن يعقوب بن مهران الأنماطي ببغداد، قال: حدثنا داود بن علي الأصبهاني، قال: حدثنا أبو ثور، قال: سمعت الشافعي...»(٣)، وذكر المناظرة.

ومدار القصة على أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، وكان أحد أئمة الدنيا فقهاً، وعلماً، وورعا، وفضلاً، وديانةً، وخيراً(٤).

وأما ما غمزه به أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال عنه الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا غلو من أبي حاتم غفر الله له»(٥).

فالمناظرة صحيحة ثابتة، والله أعلم.

وحكى المناظرة ونقلها الغزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٦).

---

(١) تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٠).

(٢) آداب الشافعي ومناقبه، ص١٣٢.

(٣) تاريخ بغداد (٧/ ٥٣١).

(٤) انظر: الثقات، لابن حبان (٨/ ٧٤)، الانتقاء، لابن عبد البر، ص١٠٧، تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ٥٧٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٧٧٢).

(٥) المغني في الضعفاء، للذهبي، ص١٤.

(٦) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ص١٨٩.

المناظرة الخامسة

في كيفية التعامل مع النصوص

إن الإيمان لا يتحقق عند صاحبه إلا بالتصديق الباطن والالتزام الظاهر لما جاء به محمد ﷺ، فإذا تخلف أحدهما عن الآخر اختل إيمان صاحبه.

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

لأن «ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضاً تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه»[(١)].

والإقرار بأن محمداً رسول الله ﷺ يستلزم قبول ما جاء به تصديقاً، وانقياداً؛ وعليه فلا يصح أن يضرب شرعه بعضه ببعض، ولا أن يُعارض برأي، يُزعم أنه معقول.

وإلا فإنه ينتج عن ذلك ـ بعد انتفاء الشبهة ـ كفر الرد.

وكفر الرد[(٢)]: إما أن يكون بالتكذيب والاستحلال، المناقض للتصديق.

وإما أن يكون بالتولي والإعراض، المناقض للالتزام، سواء الالتزام الباطن أو الالتزام الظاهر.

والأول ـ وهو كفر التكذيب والاستحلال ـ لا يكون باعتقاد أن الرسول كاذب فقط، وإنما يكون أيضاً تكذيباً باللسان مع العلم بالحق في الباطن؛ أي: الجحود، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

والثاني ـ وهو كفر التولي والإعراض ـ يكون بعدم الالتزام الإجمالي لأحكام الشريعة، وعدم الرضا والتسليم لحكم الله ورسوله في الباطن، ولو

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٥٤١).

(٢) انظر: ضوابط التكفير عند أهل السُّنَّة والجماعة، د. عبد الله القرني، ص١٣٧.

تحقق الالتزام الظاهر، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وهنا قد أظهر المريسي في هذه المناظرة عدم التسليم التام لرسول الله ﷺ فيما أخبر به، وعارضه برأيه.

ولولا وجود الشبهة عنده في هذه المسألة لعدت إحدى المسائل التي كفر بها بشر المريسي ـ عليه لعنة الله ـ، ولكن قد ثبت كفره بغير هذه المسألة، ولكن لما كان هذا القول قد قال به بعض أهل المذاهب، وهم الحنفية ـ وكانت لديهم شبه ـ ووافق هذا القول هوىً عند المريسي قال به، وتبناه.

ونحن نبيِّن ـ إن شاء الله ـ الشبهة التي دخلت على المريسي وعلى غيره حتى جعلوا القرعة من قبيل القمار.

هذه الشبهة هي القياس، بجامع أن كلّاً من القرعة والقمار يعين المستحق فيهما بخروج القرعة عليه، وليس بالبينة التي تستوجب استحقاقه للحق، ومعلوم أن القمار محرم بالنص، فتحرم القرعة قياساً على النص.

وهذا قياس مع الفارق؛ **لأمور**:

١ ـ أن القمار يُعيّن الشخص غير المستحق، ويُجري الحقَّ على غير المستحقين، بخلاف القرعة فإنما هي لتمييز الحق بين مستحقيه.

٢ ـ أن القرعة لا تجري إلا بين أطراف متساوين في الاستحقاق، بخلاف القمار فيجري بين مستحقي الحق وغير مستحقيه.

٣ ـ أن بالقرعة تتحقق كثير من المصالح، من فض الخلاف بين الخصمين، وتدفع التهمة عن الحكَم، وتزيل الحقدَ والحسدَ والضغينة، بخلاف القمار فإن ما نفي من المفاسد السابقة قد اجتمعت فيه.

ولما سئل الإمام أحمد عمن يقول: إن القرعة قمار، قال: هذا قول رديء خبيث.

وقال في حق من ادعى أن القرعة منسوخة: من ادعى أن القرعة منسوخة

فقد كذب وقال الزور[(١)].

نص المناظرة:

قال البويطي[(٢)]: سمعت الشافعي يقول: ناظرت المريسي في القرعة، فذكرت له حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ في القرعة[(٣)]، فقال: يا أبا عبد الله هذا قمار.

فأتيت أبا البختري [وكان قاضياً]، فقلت له: سمعت المريسي يقول: القرعة قمار.

قال: يا أبا عبد الله شاهد آخر وأقتله، أو قال: [وأرفعه على الخشبة، وأصلبه][(٤)].

أو قال: [إيتني بآخر يشهد معك، حتى أضرب عنقه][(٥)].

[فقال الشافعي: إني لم أرد هذا][(٦)].

توثيق المناظرة:

قد جاءت هذه المناظرة عن الإمام الشافعي رحمه الله **من طريقين**:

الأولى: من طريق البويطي عن الشافعي.

---

(١) انظر: الطرق الحكمية، لابن القيم (٢/ ٧٤٥)..

(٢) هو: يوسف بن يحيى القرشي البويطي المصري، أبو يعقوب، كان من أصحاب الشافعي، وممن سمع منه، امتحن أيام الفتنة بخلق القرآن، فثبت ولم يجب حتى مات في قيده، توفي سنة ٢٣٢هـ.
انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ٢٣٥)، تاريخ ابن يونس المصري (١/ ٥١٤)، مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٣٢٧)، تاريخ بغداد، للخطيب (١٦/ ٤٣٩)، طبقات فقهاء الشافعية، لابن الصلاح (٢/ ٦٨١).

(٣) والحديث أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد (٥/ ٩٧) برقم (٤٤٢٥) عن عمران بن حصين رضي الله عنه: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا بهم رسول الله ﷺ، فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً.

(٤) الزيادة من كتاب السُّنَّة، للخلال (٥/ ١٠٥).

(٥) الزيادة من كتاب آداب الشافعي، لابن أبي حاتم، ص١٣٢.

(٦) الزيادة من كتاب مناقب الشافعي، للآبري، ص٩٤.

رواها كلّ من:

١ ـ أبو بكر الخلال، قال: «أخبرنا محمد بن علي، قال: ثنا محمد بن إسماعيل، قال: سمعت البويطي يوسف بن يحيى القرشي، قال: سمعت الشافعي يقول:[١] . . .، وذكر المناظرة.

٢ ـ الخطيب البغدادي، قال: «أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، وأحمد بن عمر بن أحمد الدلال، قالا: حدثنا أحمد بن سلمان النجاد قال: حدثنا محمد بن إسماعيل السلمي، قال: سمعت البويطي يقول: سمعت الشافعي يقول: . . .»[٢]، وذكرها.

الثانية: من طريق أبي ثور عن الشافعي.

رواها كلّ من:

١ ـ ابن أبي حاتم، قال: «أنا أبو محمد، قال: أخبرني أبو محمد البستي السجستاني نزيل مكة فيما كتب إلي، عن أبي ثور، قال: سمعت الشافعي يقول: . . .»[٣]، وذكرها.

٢ ـ ابن عساكر، قال: «أخبرنا أبو الأعز الأزجي، أنبأنا الحسن بن علي، أنبأنا أبو الحسن بن مردك، أنبأنا ابن أبي حاتم أخبرني أبو محمد البستي السجستاني نزيل مكة فيما كتب إلي عن أبي ثور قال: سمعت الشافعي يقول: . . .»[٤]، وذكرها.

وذكر المناظرة كلّ من:

الآبري[٥]، والذهبي[٦]، والغزي[٧].

والمناظرة ثابتة، والحمد لله.

---

(١) السُنَّة (٥/ ١٠٥).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٥٣١).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه، ص١٣٢.

(٤) تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٠).

(٥) انظر: مناقب الشافعي، ص٩٤.

(٦) انظر: تاريخ الإسلام (٥/ ٢٨٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٣).

(٧) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ص١٨٩.

المطلب الرابع

مناظرة الإمام الشافعي مع مرجئ في تأخير العمل عن مسمى الإيمان

وهذه المناظرة جرت بين الإمام الشافعي ورجل من المرجئة الذين يزعمون أن الأعمال ليست من الإيمان، بل خارجة عن مسماه[1].

والإرجاء من شر المذاهب المنتسبة إلى الإسلام، وهو في حقيقته يقوض الإسلام، ويضيع شرائعه، ويحمل على التهوين من شأن المعاصي؛ لذلك مهما تركتَ الشرائع وفعلتَ المحرمات، فكل هذا لا يضر مع إيمانك شيء[2]، المهم أن تعرف بقلبك، وتقول بلسانك.

ولذا ذمهم العلماء، وذكروهم في الفرق الهالكة، ومما قالوا فيهم:

---

(١) **وهذا القول** اتفقت عليه كل طوائف المرجئة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه،... والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه وذكر فرقاً كثيرة يطول ذكرهم لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان، كجهم ومن اتبعه كالصالحي وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم» مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٤ ـ ١٩٥).

والشاهد أن كل فرق المرجئة لم تدخل أعمال الجوارح في مسمى الإيمان.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري، ص١٣٢، الفصل، لابن حزم (٤/ ١٥٤٥)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ١٣٨).

قال سعيد بن جبير: «المرجئة يهود القبلة»[1].

وقال إبراهيم النخعي: «لفتنة المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة»[2].

قال مجاهد: «يبدؤون فيكم مرجئة، ثم يكونون قدرية، ثم يصيرون مجوساً»[3].

قال يحيى بن أبي كثير وقتادة: «ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء»[4].

وغيرها من الأقوال التي جاءت في ذم الإرجاء وأهله.

ومن الشبه التي أوقعت المرجئة في هذا المزلق، أنهم ظنوا أن الواو ـ وهي الواو العاطفة أو واو المشاركة ـ تفيد الفصل بين المتعاطفين دائماً؛ أي: أنهما متغايران، فليس المعطوف من جنس المعطوف عليه.

والحق أن العطف لا يكون للمغايرة دائماً، وإنما ذلك بحسب القرائن.

فقد يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه، وإنما خص لبيان أهمية ومكانة المعطوف، كما في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

وكذلك عطف الأعمال على الإيمان من هذا الباب، وهو لبيان أهميتها بالنسبة للإيمان[5].

---

(١) شرح مذاهب أهل السُّنَّة، لابن شاهين، ص٢٦، والسُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤١).

(٢) السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣١٣).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٥/ ١٠٦٠).

(٤) السُّنَّة، لأبي بكر الخلال (٤/ ٨٦)، السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣١٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٥/ ١٠٦٤).

(٥) انظر: منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، د. محمد العقيل، ص١٦٤.

وقد لا يكون من جنسه؛ لبيان عموم الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

نص المناظرة:

قال الربيع بن سليمان: سأل رجلٌ ـ من أهل بلخ ـ الشافعيَ عن الإيمان، فقال للرجل: فما تقول أنت فيه؟

قال: أقول إن الإيمان قول.

قال: ومن أين قلت؟

قال: من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٧٧] فصارت الواو فصلاً بين الإيمان والعمل، فالإيمان قول، والأعمال شرائعه.

فقال الشافعي: وعندك الواو فصل؟

قال: نعم.

قال: فإذاً كنت تعبد إلهين، إلهاً في المشرق، وإلهاً في المغرب؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ ٱلْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمٰن: ١٧].

فغضب الرجل وقال: سبحان الله، أجعلتني وثنيّاً؟

فقال الشافعي: بل أنت جعلت نفسك كذلك.

قال: كيف؟

قال: بزعمك أن الواو فصل.

فقال الرجل: فإني أستغفر الله مما قلت، بل لا أعبد إلا رباً واحداً، ولا أقول بعد اليوم إن الواو فصل، بل أقول: إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

قال الربيع: فأنفق على باب الشافعي مالاً عظيماً، وجمع كتب الشافعي، وخرج من مصر سنيّاً.

توثيق المناظرة:

هذه المناظرة قد رواها أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد[1]، ثنا محمد بن الحسن الكرخي[2]، ثنا علي بن أحمد الخوارزمي[3]، قال: حدثني الربيع بن سليمان، قال: سأل رجلٌ...»[4] وذكر المناظرة.

وإسنادها صحيح.

(١) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن جشنس، أبو بكر المعدل، ثقة أمين، صاحب أصول، وكتب كثيرة، متوفى سنة ٣٨٤هـ. انظر: تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (٢/ ٢٧١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٥٦٢).

(٢) وهو محمد بن الحسن بن العباس الكرخي، ويعرف بابن الكرجي، أبو يعلى المطرز، قال الخطيب: كان صدوقاً مستوراً، حافظاً للقرآن، وقال: كان صاحباً لنا مختصاً بنا. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٢/ ٦٢٥).

(٣) وهو: علي بن أحمد بن الحسن الوصي، الخوارزمي البخاري، لقب بالوصي؛ لأنه كان وصياً للأمير الشهيد أبي نصر أحمد بن إسماعيل بن أحمد، فقيه، وحدث عن جماعة. توفي سنة ٣١٠هـ.
انظر: الإكمال في رفع الارتياب، لابن ماكولا (٧/ ٣٠٣)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (٩/ ١٨٩).

(٤) حلية الأولياء (٩/ ١١٠).

المطلب الخامس

مناظرة الإمام الشافعي للمعتزلة في ضرورة التأويل

المراد بالتأويل في اللغة: الرجوع، والعود.

قال ابن منظور: «وأما التأويل فهو تفعيل، من أوّل يؤوّل تأويلاً، وثلاثية آل يؤول؛ أي: رجع وعاد»[1].

قال الفارابي: «التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء. وقد أولته وتأولته تأولاً، بمعنى. ومنه قول الأعشى:

على أنها كانت تأول حبها   تأول ربعى السقاب فأصحبا»[2]

وأما معناه في الاصطلاح فله أربعة معان، منها ـ وهو المراد هنا ـ:

صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقترن بذلك.

أو هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ[3].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور (١/ ١٧٢)، وانظر تهذيب اللغة، للأزهري (١٥/ ٣٢٩).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٢٧).

(٣) انظر: التدمرية، لابن تيمية، ص٩١، الفتوى الحموية، له، ص٢٨٧، النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١/ ٨٠)، التعريفات، للجرجاني، ص٥٠، معجم مقاليد العلوم، للسيوطي، ص٣٩.

وهذا حق إذا توفرت شروطه[1]، **وهي**[2]:

١ ـ أن يكون التأويل في إطاره، ومجاله المحدد، فلا يصح التأويل في المنصوص أو ما يسمى بواضح الدلالة.

٢ ـ أن يحتمل اللفظ المؤول المعنى المصروف إليه عن ظاهره في ذلك التركيب الذي وقع فيه.

٣ ـ أن يقوم دليل على أن المتكلم أراد المعنى المصروف إليه اللفظ عن ظاهره.

٤ ـ ألا يعود التأويل على أصل النص الشرعي بالإبطال.

٥ ـ أن يكون المعنى المصروف إليه عن ظاهره مما تجوز نسبته إلى الشارع.

٦ ـ الجواب عن المعارض، أو سلامته من المعارض الأقوى.

وأما إذا فقد منها شرط فهو باطل؛ لأن الأصل عدم التأويل، كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله»[3].

أي: أنه يؤمن بما جاء عن الله وعن رسوله من غير تأويل لمرادهما بما لا يقتضيه السياق.

ولم يُنقل عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه تأول نصاً من نصوص الصفات، وهذا يرجع إلى أمور:

١ ـ تمسُّكه التام بظواهر نصوص الكتاب والسُّنَّة، واعتباره إياها الأصول التي يحمل عليها غيرها:

كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يقال للأصيل لِمَ؟ ولا كيف؟»[4].

---

(١) قال ابن القيم: وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السُّنَّة، ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السُّنَّة هو التأويل الفاسد» الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد لوح، ص١٣ ـ ١٧، مصطلحات في كتب العقائد، د. الحمد، ص١٥.

(٣) منازل الأئمة الأربعة، للسلماسي، ص١٤٦، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/ ٣٥٤).

(٤) الاعتقاد والهداية، للبيهقي، ص١١٩، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٠).

والأصل عنده: الكتاب، والسُّنَّة، أو قول بعض الصحابة، والإجماع[1].

٢ ـ معرفته التامة باللغة، وما يقتضي منها الخروج عن الظاهر وما لا يقتضي ذلك:

وما دخلت الشبهة على أحد إلا من هذا الباب، يقول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما بدأت بما وصفت، من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره؛ لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحد، جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها. ومن علمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها»[2].

٣ ـ منهجه المتزن في التعامل بين المعقول والمنقول:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا أعلم أحداً من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه إذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسُّنَّة والإجماع والعقل؛ لتفصيل المشتبه.

فإذا زعموا هذا قيل لهم: ولـِمَ لم يجز لأهل العقول التي تفوق كثيراً من عقول أهل العلم بالقرآن والسُّنَّة والفتيا أن يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه معاً أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولاً وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم؟

فإن قلتم: لأنهم لا علم لهم بالأصول.

قيل لكم: فما حجتكم في علمكم بالأصول، إذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل؟ هل خفتم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يحسنون أن يقيسوا بما لا يعرفون؟ وهل أكسبكم علمكم بالأصول القياس عليهم أو أجاز لكم تركها؟ فإذا جاز لكم تركها جاز

---

(١) انظر: الاعتقاد والهداية، للبيهقي، ص١١٩، ومناقب الشافعي، للبيهقي أيضاً (٢/ ٣٠).

(٢) الرسالة، ص٤٧.

لهم القول معكم؛ لأن أكثر ما يخالف عليهم ترك القياس عليها أو الخطأ»[1].

نص المناظرة:

قالت المعتزلة[2] للشافعي: نحن لا نأخذ إلا بظاهر آيات القرآن الكريم، ولا نؤوّل.

فقال لهم: ماذا تقولون عن آية: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

قالوا: نأخذ بظاهرها، أي لله نفْس.

قال لهم: قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

فانقطعوا عن مناظرته وقالوا له: نريد أن نجادلك بالأدلّة العقلية فكسرهم أيضاً.

توثيق المناظرة:

هذه المناظرة لا تثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ؛ **لأمور**:

١ ـ أن المعتزلة قد أصّلت مذهبها على التأويل، فمسميات أصولهم الخمسة تخالف حقائقها، فهي مبنية على التأويل، فالتوحيد عندهم نفي الصفات، والعدل يعنون به نفي خلق الله لأفعال العباد، والوعد والوعيد يقصدون به تخليد أصحاب الكبائر في النار، والمنزلة بين المنزلتين؛ أي: الحكم على مرتكب الكبيرة بأنه ليس بمؤمن ولا بكافر في الدنيا، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القصد منه الخروج على ولاة الأمر.

فعلم أن مذهبهم مبني على التأويل، فكيف يصح بعد ذلك أن يأتي المعتزلة ويزعمون أنهم لا يتجاوزون ظواهر الآيات، ولا يؤولون!.

٢ ـ ظاهر القصة أن المعتزلة عولوا في البداية على الدليل السمعي، ثم انتقلوا إلى الدليل العقلي لما انقطعوا في الدليل السمعي.

---

(١) الأم، (٧/٣١٦ ـ ٣١٧).

(٢) والمقصود أحد أفراد المعتزلة ممكن كان يمثل الاعتزال في زمنه، وهو مهمل هنا.

وهذا الترتيب يخالف ما عليه المعتزلة في تريب الأدلة، فعندهم أن الدلالة أربعة، وهي مرتبة كالتالي: حجة العقل، والكتاب، والسُّنَّة، والإجماع(١).

٣ ـ أن هذه المناظرة لم تذكرها المصادر والكتب التي اعتنت بترجمة الشافعي، ولا حتى كتب الجدل والمناظرات، ولا كتب الأخبار والتاريخ، ولم أقف عليها في أي كتاب، إلا ما كان من تناقل المواقع الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية، وبالأخص على موقعي المدينة(٢)، والسُّنَّة(٣)، والذي ظهر لي أن هذا العزو منهم غلط من **وجهين**:

أ ـ أنهم عزوا هذه المناظرة إلى كتاب الحيدة، للشافعي ـ هكذا عزوه ـ وحقيقة الكتاب أنه لعبد العزيز بن يحيى الكناني الشافعي، والشافعي إنما هي نسبةً، وكونه من أصحاب الشافعي والمتبعين له، لا أنه هو الإمام الشافعي، فحصل الوهم والخلط.

ب ـ أن أصل كتاب الحيدة كان تسجيلاً لمناظرة وقعت لعبد العزيز الكناني، مع بشر بن غياث المريسي، بين يدي الخليفة العباسي المأمون، وكان قد احتج الكناني على المريسي بهذه الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ليخرج من هذا العموم نفس الباري سبحانه، ويتوصل بهذا إلى إخراج كلام الله من عموم قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

ولكن في سياق المناظرة المروية عن الإمام الشافعي قد حصل تركيب، واصطناع للأدوار حتى رويت كما ترى.

٤ ـ أن المذكور في هذه المناظرة يخالف ما عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من لزوم الظاهر وعدم التأويل.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص٨٨.
وانظر: موقف ابن تيمية من المعتزلة في مسائل العقيدة، د. قدرية شهاب الدين، ص١٢٦.

(٢) على الرابط http://madeena.org/vb/t19263

(٣) على الرابط http://www.alsunna.org/mnaaDhrah-aalshaafey-llmetzlah-wajwaaaz-aaltawayl.html

مع أن حقيقة ما جاء في المناظرة ليس تأويلاً، بل هو إنزال للنصوص كل في موضعه، وإيضاح ذلك أن يقال:

إن الله ﷻ أنزل القرآن على **أربعة أخبار**[1]:

١ ـ خبر خاص، وهو الذي مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص.

٢ ـ وخبر عام، وهو الذي مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم.

٣ ـ خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص.

٤ ـ خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم.

فالخبران الأولان محكمان لا ينصرفان بإلحاد ملحد.

ومن الخبرين الأخيرين دخلت الشبهة على من لا يعرف خاص القرآن وعامه.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ ـ ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٩ ـ ٦٠]، فكان مخرج الخبر لآدم عليه السلام مخرج الخصوص، ومعناه معنى الخصوص، وكذلك كان مخرج الخبر لعيسى عليه السلام مخرجه مخرج الخصوص، ومعناه معنى الخصوص. ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣]، والناس اسم يجمع آدم وعيسى ومن بينهما ومن بعدهما، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر إنه لم يعنِ آدم وعيسى عليهما السلام في الناس الذين خلقهم من ذكر وأنثى؛ لأنه قد قدم ذلك الخبر الخاص في آدم وعيسى عليهما السلام، وكان مخرج اللفظ عاماً بهما وبغيرهما ومعناه خاصاً بالناس دونهما.

---

(١) انظر: الحيدة، للكناني، ص٥٤ ـ ٥٦، والرسالة، للشافعي، ص٥٣ ـ ٦٠.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖۖ﴾ [النمل: ٩١]. فجمع هذا الخبر الخلق والأمر، ولم يبق شيئاً إلا وقد أتى عليه؛ لأن كل شيء هو له، مما هو مخلوق وغير مخلوق، فهذا خبر مخرجه مخرج العموم، ومعناه معنى العموم.

ومثال الثالث: قوله تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر أنه لم يعنِ إبليس فيمن تسعه الرحمة؛ لما قدم فيه من الخبر الخاص قبل ذلك، وهو قوله: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فكان إبليس ومن تبعه خارجين بهذا الخبر الخاص من رحمته التي وسعت كل شيء، فصار معنى ذلك الخبر العام خاصاً؛ لخروج إبليس ومن تبعه من رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء.

ومثال الرابع: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، فكان مخرج الخبر خاصاً، ومعناه عاماً.

«فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار، خص العرب بفهمها، ومعرفة معانيها، وألفاظها، وخصوصها، وعمومها، والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباهاً على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته، والطعن على أخباره، والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه حتى جعل فيها بياناً ظاهراً، وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، لمن لا يعرف الخاص، والعام، والمحكم، والمبهم، تفضلاً منه، وتكرماً وإحساناً إلى خلقه، وإثباتاً منه للحجة على من ألحد في كتابه، وصفاته، وما هو من ذاته».

توضيح: فيما يتعلق بالآية: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦]، هل يؤخذ منها أن لله تعالى نفساً؟

ينبغي أن يعلم أن أهل السُّنَّة اتفقوا على إثبات النفس لله تعالى، لكن اختلفوا في المراد بها على **قولين**:

القول الأول: أن المراد بالنفس الذات؛ أي: ذاته المتصفة بالصفات، وهذا أقرب من الناحية اللغوية.

وبه قال ابن تيمية[1]، والقاسمي[2]، والراغب الأصفهاني[3]، وابن عثيمين[4]، وغيرهم.

القول الثاني: أن النفس هي صفة من صفات الذات لله تبارك وتعالى، وهذا أقرب من الناحية الشرعية.

وبه قال الجمهور من أهل السُّنَّة، منهم أحمد بن حنبل[5]، وابن خزيمة[6]، الدارمي[7]، وأبو عبد الله محمد بن خفيف[8]، وعبد الغني المقدسي[9]، وأبو يعلى الفراء[10]، وابن البنا الحنبلي[11]، وابن أبي العز[12]، وصديق حسن خان[13].

والثاني أرجح، والله أعلم؛ «لأنه إن جاز حمل النفس على الذات، جاز حمل الحياة والبقاء على الذات، فيقال: ذات حية، ذات باقية، وقد أجمعنا ومثبتوا الصفات[14] على أنه حي بحياة، وباقٍ ببقاء، كذلك جاز أن يكون ذاتاً بنفس، ولأن هذا يؤدي إلى جواز القول بأن الله نفس، وأنه يجوز أن يدعا فيقال: يا نفس اغفر لنا، وقد أجمعت الأمة على منع ذلك»[15].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٠/٣٠٨)، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٤٣٠).
(٢) انظر: محاسن التأويل (٢/٣٠٦).
(٣) انظر: مفردات غريب القرآن، ص٥٠١.
(٤) انظر: شرح الأربعين النووية، ص٢٤٤.
(٥) انظر: العقيدة، رواية الخلال، ص١١٠.
(٦) انظر: التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ (١/ ١١).
(٧) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/٤٢٨).
(٨) نقله عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية، ص٤٠٨.
(٩) الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٢٣.
(١٠) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات، (٢/ ٤٤٤).
(١١) انظر: المختار في أصول السُّنَّة، ص١٣٢ ـ ١٣٣.
(١٢) انظر: شرح الطحاوية، ص٢١٩.
(١٣) انظر: قطف الثمر، ص٦٩.
(١٤) وأبو يعلى يعني بهم: الكلابية، الأشعرية، والكرامية، كما كان يسميهم بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه، كالاقتضاء (٢/ ٣٢٤)، ودرء التعارض (١/ ٣٢٤)، وشرح الأصفهانية، ص١٠١.
(١٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى الفراء (٢/٤٤٦).

ولكن يَرِدْ ثمّةَ إشكال وهو: هل يدخل الإثبات السابق لصفة النفس في عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؟

والجواب: أن هذا قد سبق إيضاحه في أقسام أخبار القرآن، وأن منها ما خرج مخرج العموم، ومعناه الخصوص، فهو عام في كل نفس، خاص فيما عدا نفس الباري تعالى، فإنه لا يسبقه عدم، ولا يلحقه زوال سبحانه.

قال ابن بطة: «قد عَلِمَ من آمن بالله واليوم الآخر أن كتاب الله حق، وما قاله فيه حق، وأن لله نفساً وأن نفسه لا تموت، وأن قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ لا تدخل في هذا نفس الله»[(١)].

وقال عبد العزيز الكناني: «ثم أنزل خبراً نخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، فقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، عقل المؤمنون عن الله ﷿ أنه لم يعنِ نفسه مع هذه النفوس الميتة؛ لما قدم إليهم من الخبر الخاص في نفسه أنه حي لا يموت، وكذلك حين قدم إلينا في كتابه خبراً خاصاً فقال ﷿: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، فدل على قوله باسم معرفة، وعلى الشيء باسم نكرة، فكانا شيئين مفترقين عند العرب وأهل اللغة، فقال: إذا أردناه، ولم يقل إذا أردناهما، وقال: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ﴾ ولم يقل أن نقول لهما، ففرق بين القول والشيء المخلوق والذي يقول له كن فيكون بالقول مخلوقاً، ثم قال ﷿: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، فعقل المؤمنون عن الله ﷿ عند نزول هذا الخبر العام إنه لم يعن كلامه وقوله في الأشياء المخلوقة لما قدم في ذلك من الخبر الخاص أن الأشياء المخلوقة إنما تكون بقوله، وإنما غلط بشر ومن قال بقوله وهلكوا وتاهوا وضلوا لجهلهم بالخاص والعام في القرآن العظيم، وإنما شرف الله العرب وفضلها بمعرفتها بخاص القرآن وعامه ومجمله ومبهمه»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقال الله تعالى لموسى ﷺ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ

---

(١) الإبانة الكبرى (٢/ ١٧١ ـ ١٧٢).

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، ص٥٧ ـ ٥٨.

لِنَفْسِي﴾، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾، وقال عيسى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾، وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾، فقد عرف من عقل عن الله تعالى أنه لا يعني نفسه مع الأنفس التي تذوق الموت، وقد ذكر الله كل نفس، فكذلك إذا قال خالق كل شيء لا يعني نفسه ولا علمه ولا كلامه مع الأشياء المخلوقة، ففي هذا دلالة وبيان لمن عقل عن الله ﷻ، وهذا من كلامه يبين أن مسمى لفظ النفس عنده هي ذات الله تعالى، أخبر أنها لا تدخل في عموم قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ كما لم يدخل في عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾»[1].

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٧/ ٤٣٠).

المطلب السادس

مناظرة الإمام الشافعي للإمام أحمد بن حنبل
في عدم كفر تارك الصلاة

أوردتُ هذه المناظرة ضمن المناظرات العقدية؛ لما يترتب على من ترك الصلاة من زوال مسمى الإيمان عنه، ولحوقه بالكفار، وبأحكامهم في الدنيا والآخرة، أو عدم ذلك كله.

وإلا فإن هذه المسألة أكثر ما يوردها الفقهاء في كتبهم، فتكون عند بعضهم مسألة فقهية أكثر من كونها عقدية، ولكن السبب المتقدم يبرر إيرادها في هذا الموضع، والله أعلم.

والخلاف في كفر تارك الصلاة خلاف بين أهل السُّنَّة والجماعة، وهي مسألة اجتهادية، ولا يعد المخالف في هذه المسألة من المرجئة، كما هو حال بعض الدعوات الغالية المعاصرة.

نص المناظرة:

قال السبكي: «حكي أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة، فقال له الشافعي: يا أحمد أتقول إنه يكفر؟

قال: نعم.

قال: إذا كان كافراً فبمَ يسلم؟

قال: يقول لا إلٰه إلا الله، محمد رسول الله ﷺ.

قال الشافعي: فالرجل مستديم لهذا القول لم يتركه!

قال: يسلم بأن يصلي.

قال: صلاة الكافر لا تصح، ولا يحكم بالإسلام بها.

فانقطع أحمد وسكت.

حكى هذه المناظرة أبو علي الحسن بن عمار من أصحابنا، وهو رجل موصلي من تلامذة فخر الإسلام الشاشي»[1].

توثيق المناظرة:

حكى هذه المناظرة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كلٌّ من:

١ ـ السبكي، وحكاها بصيغة التمريض، فقال: «حُكي أن أحمد ناظر الشافعي في تارك الصلاة»[2].

٢ ـ والقرافي، وذكرها أيضاً بصيغة التمريض، فقال: «ويُروى أن الشافعي قال لأحمد...»[3]، وذكر بقية المناظرة.

٣ ـ وعبد الباسط العلموي، وذكرها أيضاً بصيغة التمريض، فقال: «حُكي أن أحمد ناظر الشافعي...»[4]، وذكرها.

فهؤلاء هم من ذكرها من المتقدمين، ومن بعدهم تناقلها الناس عنهم، وبالأخص عن السبكي.

وغاية ما ذكروه إنما هي حكايات بصيغة التمريض الموجبة بضعف المناظرة فضلاً عما احتوته المناظرة على نكارة متنية.

ولذا أرى ـ والله أعلم ـ أن هذه المناظرة لا تصح نسبتها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، بل لم تقع أصلاً، والذي يقوي ذلك **أمور**:

١ ـ أن هذه المناظرة لم تروَ بإسناد صحيح ولا ضعيف.

٢ ـ أن الذين يروونها إنما يصدّرونها بصيغ تمريضية توحي بعدم ثبوتها عندهم فضلاً عن غيرهم، مثل: حُكي، ورُوي.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ٦١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٦١).

(٣) الذخيرة (٢/ ٤٨٣).

(٤) العقد التليد، ص٢٤٠.

٣ ـ أن الأسئلة والأجوبة التي وردت في المناظرة مما يستبعد صدورها عن هذين الإمامين، العالمين الجليلين، فهي لا تليق بطالب علم عرف المهمات من أصول الدين، فضلاً عن إمام لأهل السُّنَّة، ووعاء من أوعية العلم.

فمحال أن يسأل الشافعي رَحِمَهُ اللهُ بمَ يكون إسلام من ارتد بسبب معين؟!، فإن إسلامه يكون بالنطق بالشهادتين مع تركه لما أوجب ردته[1]، ولو تشهّد وما زال موجب الردة قائماً فإنه لا يدخل الإسلام حتى يتوب مما أوجب ردته، وهذا واضح جداً.

ومحال أيضاً أن يعجز الإمام أحمد عن جواب مثل هذا السؤال!.

٤ ـ أن جواب الإمام أحمد المذكور في المناظرة يخالف المشهور من مذهبه، ففي مذهبه أن توبة من ترك الصلاة أن يصلي[2]، لا بقوله (لا إلٰه إلا الله) ـ كما تنص عليه هذه المناظرة ـ وهذا هو الفرق بين الكافر الأصلي والمرتد، حيث يكتفي في الكافر الأصلي أن ينطق بالشهادتين، بخلاف المرتد فلا بد أن يأتي بما ارتد به عن الإسلام، كما فعل الخليفة أبو بكر الصديق مع المرتدين عن دفع الزكاة، فلم يطالبهم بالشهادة بل طالبهم بدفع الزكاة.

٥ ـ كذلك يخالف مذهب أحمد في عدم تكفيره التارك للصلاة بمجرد الترك، قال عبد الله: سألت أبي عن رجل فرط في صلوات شهرين؟

فقال: يصلي ما كان في وقت يحضره ذكر تلك الصلوات، فلا يزال يصلي حتى يكون آخر الوقت الصلاة التي ذكر فيها هذه الصلوات التي فرط فيها، فإنه يصلي هذه التي يخاف فوتها ولا يضيع مرتين، ثم يعود فيصلي أيضاً حتى يخاف فوت الصلاة التي بعدها إلا أن كثر عليه فيكون ممن يطلب المعاش، ولا يقوى أن يأتي بها فإنه يصلي حتى يحتاج إلى أن يطلب ما يقيمه من معاشه، ثم يعود إلى الصلاة لا تجزئه صلاة، وهو ذاكر الفرض المتقدم

(١) انظر: روضة الطالبين، للنووي (١٠/ ٨٢)، كفاية الأخيار، للحصني، ص٤٩٧.

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح، ص٣٧٥، رقم (٣٥٠).

قبلها فهو يعيدها أيضاً إذا ذكرها وهو في صلاة[1].

٦ ـ قد حكم جمع من أهل العلم على هذه المناظرة بالوضع والاختلاق، **ومن هؤلاء**:

أ ـ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

ب ـ العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ[3].

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، ص٥٦، رقم ١٥٩.

(٢) انظر: حكم تارك الصلاة، ص٥٩، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (٧/١٤٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٢/٦٦)، فتاوى نور على الدرب.

المطلب السابع

مناظرة الإمام الشافعي لإبراهيم بن إسماعيل ابن عُليّة في الاحتجاج بخبر الآحاد

وإبراهيم هذا هو ابن إسماعيل بن إبراهيم ابن علية، أبو إسحاق الأسدي البصري، المتكلم الجهمي، من وفيات سنة ٢٢٠هـ.

كان الإمام أحمد يقول عنه: ضال مضل.

وكان ابن علية يقول بخلق القرآن ويناظر عليه، وكان يرد خبر الواحد، ويقول إن الحجة للإجماع فقط.

ولذا لما ناظره الشافعي رحمه الله تفطن لمذهبه أنه لا يقبل شيئاً إلا إذا كان مجمعاً عليه، فقال له: أبإجماع رددتَ خبر الواحد، أم بغير إجماع؟ فانقطع.

وسبب انقطاعه أن خبر الواحد قد قبله عامة أهل السُّنَّة، وما حصل الخلاف فيه إلا من المعتزلة والخوارج[1]، فثبت الخلاف لدى ابن علية في المسألة، وهو يقرر أن الحجة تكون في الإجماع، فأفحمه الشافعي رحمه الله بحجته، وأثبت أن قوله في رد خبر الواحد ليس بحجة؛ لأنه ليس فيه إجماع، بل الإجماع على خلافه.

وكانت قد جرت بين إبراهيم ابن علية وبين الشافعي مناظرات عدة ببغداد، وبمصر[2].

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١١٩)، تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ٧١)، إعلام الموقعين، لابن القيم (٢/ ٢١١).

(٢) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ٥١٢)، الأعلام، للزركلي (١/ ٣٢).

معنى خبر الآحاد:

لغة: الآحاد جمع أحد، بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص واحد.

واصطلاحاً: هو كل خبر روي، ولم يبلغ حد التواتر(١).

والذي لم يبلغ حد التواتر يقسمونه على **ثلاثة أقسام**:

(المشهور) أو **(المستفيض)**(٢): هو ما رواه أكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر.

و**(العزيز)**: هو ما رواه اثنان في إحدى طبقات السند.

و**(الغريب)**: وهو ما تفرد روايته راوٍ واحد في أي طبقة من السند.

وكل هذه يجعلونها من قبيل خبر الآحاد الذي يردونه مطلقاً ولو توفرت فيه شروط الصحيح المتفق عليها، وهي: اتصال السند، عدالة الراوي، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

والحق الذي أجمع عليه العلماء من الصحابة والتابعين وأهل الحديث من أهل السُّنَّة قديماً وحديثاً أن خبر الواحد حجة في الأحكام والعقائد، يلزم من بلغه العمل به إذا توفرت فيه شروط الحديث الصحيح، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع.

حتى قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد

---

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية، للخطيب، ص١٦، ونزهة النظر، لابن حجر، ص٥٥، وتحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ٤٥).

(٢) والمشهور والمستفيض معناهما سواء عند المحدثين وأكثر الفقهاء، خلافاً للحنفية الذين يفرقون بينهما، حيث جعلوا قسماً مستقلاً، أدنى من المتواتر، وفوق الآحاد.

انظر: البحر المحيط، للزركشي (٦/ ١١٩)، فصول البدائع، للفناري (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، فتح المغيث، للسخاوي (٤/ ٩ ـ ١٠)، نزهة النظر، لابن حجر، ص٤٩.

بما وصفت من أن ذلك موجوداً على كلهم»[١].

وقال ابن بطال: «وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد»[٢].

وقال الخطيب البغدادي: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين، في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه، إذ لو كان فيهم من كان لا يرى العمل به لنقل إلينا الخبر عنه بمذهبه فيه، والله أعلم»[٣].

وقال ابن عبد البر: «وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السُّنَّة، ولهم في الأحكام ما ذكرنا وبالله توفيقنا»[٤].

والنقولات عن أهل العلم في الباب كثيرة، ولكن حسبي من القلادة ما أحاط بالعنق.

والأدلة على هذه المسألة كثيرة جداً، قد أوردها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «تثبيت خبر الواحد» وهو ضمن الرسائل التي حوتها هذه الرسالة في المبحث الأول[٥].

نص المناظرة:

قال الحارث بن سريج النقال: دخلت على الشافعي يوماً وعنده أحمد بن حنبل والحسين القلاس ـ وكان الحسين أحد تلاميذ الشافعي المقدمين في حفظ الحديث ـ وعنده جماعة من أهل الحديث، والبيت غاص بالناس، وبين يديه إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، وهو يكلمه في خبر الواحد.

---

(١) الرسالة، ص٤٥٣.

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ٣٢١).

(٣) الكفاية في علم الرواية، ص٣١.

(٤) التمهيد (١/ ٨).

(٥) انظر: ص١٤٤ من هذا البحث.

قال: فقلت للشافعي: يا أبا عبد الله، عندك وجوه الناس وقد أقبلت إلى هذا المبتدع تكلمه؟!

فقال لي وهو يتبسّم: كلامي لهذا بحضرتهم أنفع من كلامي لهم.

قال: فقالوا: صدق.

فأقبل عليه الشافعي، فقال له: ألست تزعم أن الحجة الإجماع؟

قال: نعم.

فقال له الشافعي: خبّرني عن خبر الواحد العدل، بإجماع دفعته أم بغير إجماع؟

قال: فانقطع إبراهيم ولم يجب، وسر القوم بذلك.

توثيق المناظرة:

قد روى هذه المناظرة جماعة من أهل العلم بأسانيدهم إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، **ومن هؤلاء:**

١ ـ **البيهقي**، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنا أبو الوليد الفقيه، قال: حدثنا إبراهيم بن محمود، قال حدثني أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني، قال: حدثني الحارث بن سريج النقال، قال: دخلت على الشافعي يوماً...»[(١)]، وذكر المناظرة.

٢ ـ **الخطيب البغدادي**، فقال: «حدثني عبيد الله بن أبي الفتح، قال: أخبرنا الحسن بن الحسين الهمذاني الفقيه، قال: حدثني الزبير بن عبد الواحد، قال: حدثني أبو عيسى يوسف بن يعقوب بن مهران الأنماطي، ببغداد، قال: حدثنا أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني، قال: حدثني الحارث بن سريج النقال، قال: دخلت على الشافعي يوماً...»[(٢)]، وذكرها.

٣ ـ **ابن عساكر**، وقد أوردها من طريق الخطيب، فقال: «وأخبرنا

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ٢١١).

(٢) تاريخ بغداد (٦/ ٥١٢).

الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد بن قبيس، قال: ثنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، قال: حدثني عبيد الله بن أبي الفتح...»[1]، به.

ومدار هذه الأسانيد على داود بن علي الأصبهاني عن الحارث بن سريج.

وداود هذا هو إمام أهل الظاهر، ومع تعصبه للشافعي إلا أن له مذهباً مستقلّاً.

قال الذهبي: «الإمام، البحر، الحافظ، العلامة، عالم الوقت»[2]، «وكان بصيراً بالحديث صحيحه وسقيمه»[3].

وكان يقول باللفظ في القرآن، فهجره أحمد لذلك[4].

والذي يعنينا هنا صِدقهُ في رواية الحديث؛ وعليه فإن هذا الإسناد صحيح إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمناظرة ثابتة، والله أعلم.

وأما الحارث بن سريج، أبو علي النقال[5]، فأقل ما يقال فيه إنه من أهل الصدق في النقل، وقد اختلف في حاله:

فذكره ابن حبان في الثقات[6]، وأثنى على حفظه الحافظ ابن حجر[7]، وذكره ابن قطلوبغا السودوني في كتابه الثقات، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة صدوق، وقال عنه مرة: ما هو من أهل الكذب[8].

---

(١) تبيين كذب المفتري، ص٣٤٠.

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ١١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٩٨).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١٥).

(٥) وسمي بالنقال؛ لأنه نقل وحمل الرسالة من الشافعي إلى عبد الرحمٰن بن مهدي، أو لأنه كان يحمل على الجمال.
انظر: الثقات، لابن حبان (٨/ ١٨٣)، المؤتلف والمختلف، للأزدي (٢/ ٤٥٥)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ١١٢)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١/ ٥٧٤).

(٦) انظر: الثقات (٨/ ١٨٣).

(٧) انظر: لسان الميزان (٢/ ١٥٠).

(٨) انظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٢٤٤).

وقد نقل الذهبي عن جماعة أنهم ضعفوه، متهمين إياه بسرقة الحديث، ومما قالوا فيه:

قال ابن عدي: ضعيف، يسرق الحديث(١).

وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبو زرعة وترك حديثه، وامتنع أن يحدثنا عنه(٢).

وقال النسائي: متروك(٣).

سبب اتهامه بذلك يرجع إلى التحريف الحاصل في القصة التي حدثت له مع عبد الرحمٰن بن مهدي، أن حارث النقال دخل عليه ودفع إليه رقعةً فيها حديث مقلوب، فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ، ثم فطن فنقده ورمى به، وقال: كاذب والله، كاذب والله.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذه الحكاية التي عن ابن مهدي وقع فيها تصحيف أدى إلى ثلب الحارث، فقد حكى هذا الحافظ أبو بكر الخطيب في الجزء الثاني من الجامع في باب امتحان الراوي بقلب الأحاديث، فقال: قرأت على محمد بن أبي القاسم، عن دعلج، أنا أحمد بن علي الأبار، سمعت مجاهداً ـ وهو ابن موسى ـ فذكر الحكاية إلى قوله: فنقده فرمى به، وقال: كادت والله تمضي، كادت والله تمضي.

فحذف المؤلف قوله: تمضي، وصحف (كادت) بـ (كاذب) وما مراد ابن مهدي إلا كادت تمضي على زلة، وهذا يدل على جودة امتحان الحارث وحفظه، وعلى حفظ ابن مهدي وتثبته، والله أعلم»(٤).

وبنحو هذا ذكر السوداني(٥).

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٢/ ٤٦٨).

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٧٦)، تاريخ بغداد، للخطيب (٩/ ١٠١)، وطبقات الشافعيين، لابن كثير، ص١٢٧.

(٣) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٨٠٣)، وغيرها من الأقوال. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٣٣).

(٤) لسان الميزان (٢/ ١٥٠).

(٥) انظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٢٤٤).

ولذا قال أبو الفتح الأزدي: تكلموا فيه حسداً، علق الذهبي: «كذا قال الأزدي، يجهل»[1].

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «قلت: فما تفرد الأزدي بتقويته، لا سيما وقد قال إبراهيم بن الجنيد: سألت ابن معين عنه وعن أحمد بن إبراهيم الموصلي فقال: ثقتان صدوقان، وقال مرة: ما هو من أهل الكذب.

نعم، قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبو زرعة وترك حديثه وامتنع أن يحدثنا عنه، وقرأت بخط شيخي في ترجمة الحارث هذا من رجال ابن حبان له أنكر ابن الجوزي قول الأزدي، فقال: هذا قبيح من الأزدي؛ لأنا لو جوزنا أنهم يتكلمون بالهوى لم يجز قبولهم في شيء، كذا قال!.

ونقل شيخنا عن ابن ماكولا أنه قال: آخر من حدث عن الحارث هذا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، قال: وتعقبه ابن نقطة بأن أبا يعلى حدث عنه ومات بعد الصوفي بسنة، وصوبه شيخنا لكن اعتذر عن ابن ماكولا بأنه تبع الدارقطني انتهى. ويجوز أن يعيد هذه الأجوبة بأهل بغداد»[2].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٣).

(٢) لسان الميزان (٢/ ١٥١).

المبحث الثالث

ما نسب إلى الشافعي من شعر في الاعتقاد

ويشتمل على تمهيد وخمسة مطالب، وهي:

المطلب الأول: شعر في ذم الكلام.

المطلب الثاني: شعر في القدر.

المطلب الثالث: شعر في بعض مسائل الاعتقاد.

المطلب الرابع: شعر في أدلة وحدانية الله.

المطلب الخامس: شعر في مدح آل النبي ﷺ.

تمهيد

لقد نُقل عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ شعر كثير، حتى عُدّ بشعره ذلك من جهابذة الشعر، وأئمة اللغة الذين يؤخذ عنهم، ويصحح عليهم.

وقد شهد له بذلك جمع كثير من أهل الشأن، من كبار اللغويين، وعلماء الأدب والشعر، ولو ذهبنا نتتبع أقوالهم في الباب لوجدنا كمّاً كثيراً من أقوالهم في تزكية لسانه، واعتبار لغته، والاحتجاج بها عند أهلها، ولكن حسبنا من ذلك هذا النزر اليسير، **فمن ذلك:**

١ ـ ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث قال: «كان الشافعي ممن يؤخذ عنه اللغة»[١].

٢ ـ وقال المبرد: «رحم الله الشافعي، كان من أشعر الناس، وآدب الناس، وأفصح الناس، وأعرفهم بالقراءات»[٢].

٣ ـ وقال أبو الوليد بن أبي الجارود: «كان يقال إن محمد بن إدريس الشافعي لغة وحده، يحتج به كما يحتج بالبطن من العرب»[٣].

٤ ـ وقال ابن هشام: «قول الشافعي في اللغة حجة»[٤].

٥ ـ وقال أبو منصور الأزهري: «عكفت على المؤلفات التي ألفتها فقهاء

---

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٧٣).

(٢) المصدر نفسه، وطبقات الشافعيين، لابن كثير، ص١٤.

(٣) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٤٩).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٢).

الأمصار، فألفيت الشافعي أغزرهم علماً، وأفصحهم لساناً، وأوسعهم خاطراً»[1].

إلى غيرها من أقوال أهل الشأن في تزكيته، والشهادة له رحمه الله.

المراحل التي مر بها تدوين شعر الشافعي:

لو تأملنا المصنفات والكتب التي ورد فيها شعر الإمام رحمه الله، لخلصنا إلى أن شعر الإمام الشافعي رحمه الله قد مر في تدوينه **بمرحلتين**:

المرحلة الأولى: تفرق الشعر في بطون الكتب:

وهذه أولى مراحل حفظ شعر الإمام رحمه الله، فقد كان شعره مدوناً في كتب التاريخ والتراجم والمناقب والوعظ وغير ذلك من الكتب التي حوت ترجمته، وكان مفرقاً فيها، ولم يجمعه كتاب واحد، إلا أنه كان في بعض المصنفات، كالكتب التي ترجمت له، وألفت في بيان مناقبه، يوجد بها فصل يفرده أصحابها في شعر الإمام، وكانت هذه الخطوة الأولى لجمع شعر الإمام على حده.

المرحلة الثانية: التدوين والجمع:

ولعل ابتداء هذه المرحلة كان فيما جمعه أصحاب المناقب الذين كتبوا في بيان مناقب الإمام، فقد كانوا يجمعون شعره في فصل مستقل، ضمن فصول الكتاب، ثم تتابع الأمر حتى كانت تفرد كتب في تدوين شعر الإمام رحمه الله.

ولعل أول عمل قام في تدوين شعر الشافعي وجمعه مستقلاً، ما قام به شهاب الدين أحمد بن أحمد العجمي (ت١٠٨٦هـ)[2] في كتابه «نتيجة الأفكار

---

(١) تولي التأنيس، لابن حجر، ص١٤٤.

(٢) هو: أحمد بن أحمد بن محمد، المعروف بالعجمي الشافعي، الوفائي، المصري، شهاب الدين. له ثلاثيات البخاري، وتنزيه المصطفى المختار عما لم يثبت من الاخبار والآثار، ونتيجة الأفكار هذا. توفي سنة ١٠٨٦هـ.
انظر: الأعلام، للزركلي (١/ ٩٢)، ومعجم المؤلفين، لكحاله (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

فيما يعزى إلى الإمام الشافعي من الأشعار»، وهو مخطوط بدار الكتب بالمصرية برقم (١٤١٨) أدب، وفي خزانتي مصورة منه.

وذكر نصوصاً كثيرةً عن الإمام، وعنوان الكتاب يوحي ويشير إلى أنه يتناول التوثيق لما يعزى إلى الإمام من الأشعار، من خلال حصره لموضوع العنوان أنه يتناول الذي يعزى، سواء ثبت العزو أم لا، إلا أنه لم يوثق سوى النصين الأولين فقط، ذكرهما بإسنادهما، ثم أخذ يذكر الأشعار مجردة عن أسانيدها وما يثبت صلتها بالإمام، مثله مثل هذه الكتب المتأخرة التي تقتصر على مجرد العزو من غير توثيق لها بإسناد أو مصدر.

ثم أتى بعده حسين بن عبد الله باسلامة الحضرمي (١٣٥٦هـ)[1]، فألف كتابه الموسوم بـ«الجوهر اللماع فيما يثبت بالسماع من حِكَم الإمام الشافعي المنظومة والمنثورة»، وهو عبارة عن منظومة لا تختلف كثيراً عن كتاب العجمي.

ثم في عام ١٩٠٨م قام محمد مصطفى أحمد بكتابة مؤلَّف عن حياة الإمام، وجمع فيه قدراً من شعره وسماه «الجوهر النفيس في حياة وأشعار الإمام محمد بن إدريس».

ثم تتابعت الجهود لجمع شعر الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وظهرت بصورة كتب تحمل اسم «ديوان الإمام الشافعي» أو «ديوان الشافعي»، وكان منها قدر ليس باليسير، ومن ذلك:

وهي أول محاولة لجمع شعر الإمام تحت مسمى الديوان، في عام ١٩٦٢م، حيث قام زهدي يكن، قاضي بيروت بجمع شعر الإمام، وسماه «ديوان الشافعي».

ثم في عام ١٩٦٦م قام عبد العزيز سيد الأهل، بجمع أشعار الإمام في

---

(١) هو: حسين بن عبد الله بن محمد باسلامة، من آل باداس، الكنديّ الحضرميّ، المكيّ، باحث، وأحد أبرز أدباء ومؤرخي القرن الماضي، وله من الكتب (تاريخ عمارة المسجد الحرام) و(تاريخ الكعبة المعظمة) و(الجوهر اللماع) وغيرها. توفي سنة ١٣٥٦هـ.
انظر: الأعلام، للزركلي (٢/ ٢٤٢).

كتاب سماه «ديوان الإمام الشافعي»، وهذا يمتاز عمن سبقه بالتحقق من نسبة بعض المقطوعات الشعرية، إلا أنه خلا من ذكر مصادرها، والإحالة إليها بأجزائها وصفحاتها، الأمر الذي يبقي القارئ في شك من صحة نسبة هذه الأشعار لدى الإمام، أضف إلى ذلك إغفاله كثير من الأشعار لم يتحقق من صحة نسبتها، فكأنه لم يكلف نفسه عناء البحث والتنقيب عن مدى صحة هذه الأشعار إلى الإمام، إلا ما يحصل له وفاقاً.

ثم في عام ١٩٧١م حاول محمد عفيف الزعبي جمع شعر الإمام، إلا أنه في محاولته هذه قد اعتمد على ما كتبه وجمعه كل من زهدي وعبد العزيز مهملاً كثيراً مما ذكراه، مثبتاً ما اطمأنت إليه نفسه.

ثم في عام ١٩٧٦م حاول مجاهد مصطفى بهجت لجمع شعر الإمام في كتاب سماه «شعر الشافعي» وتمتاز هذه المحاولة بكثرة الأشعار المجموعة، وتصحيح نسبتها، وشرحها ببيان كثير من معاني الكلمات.

ثم في عام ١٩٨٤م ظهر جمعٌ آخر لشعر الإمام تحت مسمى «ديوان الإمام الشافعي» جمعه: محمد عبد المنعم خفاجي، وبذل فيه جهداً يزيد على من سبقه، غير أنه احتوى كثيراً مما لم يتحقق من صحة نسبته.

وكذلك في السنة نفسها حاول نعيم زرزور في جمع شعر الإمام، إلا أن هذا الجمع كان غير دقيق، إذ حوى الثابت ما لم تصح نسبته.

ثم جاء محمد عبد الرحمٰن عوض، ولم يختلف عمن سبقه.

هكذا تتابعت جماعةٌ على مثل هذا الجمع مما لا جديد فيه، منهم يوسف الشيخ محمد البقاعي، ومحمد إبراهيم سليم، وغيرهم.

المعايير التي يثبت بها الشعر المنسوب للإمام:

إن هناك معايير عدة معتبرة في البحث عن كل قول يراد التحقق من صحة نسبته إلى قائله، **ومنها**:

١ ـ ورود هذا القول بالإسناد الصحيح إلى قائله.

٢ ـ وجوده في كتب صاحب القول.

٣ ـ حكاية الأثبات من أصحابه ذلك القول عنه.

٤ ـ شهرتها واستفاضتها عند المعتبرين من أهل العلم والسُّنَّة، وموافقتها للمشهور من عقيدته.

خصائص شعر الإمام:

لو تأملنا شعر الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوجدنا أنه يتميز **بالآتي**:

١ ـ متانة الألفاظ.

٢ ـ سهولة اللفظ، وترك العويص والوحشي من اللغة.

٣ ـ قوة الأسلوب.

٤ ـ لا يحب الاستكثار منه، حتى كان يقول[١]:

فلولا الشعر بالعلماء يزري ... لكنت اليوم أشعر من لبيد

٥ ـ أن قدراً كبيراً من شعره لم يكن قاله في مجلس شعري، أو طرباً لهاجس، وإنما كان أغلبه رداً على قول، أو مقابلة تحدٍ، أ وضرورة ملحة، ومع ذلك كان شعره بهذه القوة والمتانة؛ لأنه شاعر بالسجية والطبع، لا بالتكلف والتطبع.

الأسباب التي أدت إلى هذا التباين والاختلاف بين الدواوين الشعرية التي تنسب إلى الإمام:

من خلال تتبعي لعدد من المقطوعات الشعرية للإمام، والنظر في مدى صحة نسبتها إلى الإمام، تبين لي أن هذا الاختلاف بين الدواوين الشعرية يرجع إلى أسباب عدة، **منها**:

١ ـ لا توجد نسخ خطية للديوان يُرجع إليها، وتطمئن النفس إليها، وإنما هي مجموعة من مصادر متفرقة، ينتخب منها جامع الديوان ـ في الغالب ـ بذوقه الشخصي، وطابعه النفسي.

---

(١) رواه البيهقي في مناقب الشافعي (٢/ ٦٢)، وذكره عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ١٦٧)، والذهبي في السير (١٠/ ٧٢).

٢ ـ قد دخل شعر الإمام ما ليس منه، وأصابه الانتحال.

٣ ـ قيام كثير من أهل المذاهب والمغرورين بآرائهم وأشعارهم ـ وبالأخص الشيعة ـ باختلاق الأشعار على الإمام الشافعي رحمه الله، ثم الترويج لها، على أنها من قول الإمام؛ حتى تلقى الرواج والقبول.

٤ ـ قد يحصل من الإمام الشافعي نفسه أن يتمثل بالبيت، وليس من قوله، فيعزوه إليه خطأً من ليس له معرفة بذلك.

٥ ـ أن بعض الأشعار قد يقولها أحد المنتسبين إلى المذهب الشافعي، فيقال: فلان الشافعي، فيحصل الإغفال لاسمه، فيتناقل الشعر على أنه للإمام خطأً.

٦ ـ كذلك وجود الحساد والحاقدين على الإمام، الساعين في تشويه صورته، فيقومون باختلاق الأشعار وعزوها إليه؛ سعياً منهم في شينه وعيبه.

المطلب الأول

شعر في ذم الكلام

قال الربيع بن سليمان المرادي: أنشدنا الشافعي في ذم الكلام:

لم يبرح[1] الناسُ حتى أحدثوا بدعاً   في الدين بالرأي لم تُبعث بها الرسلُ

حتى استخفَّ بدين اللّه أكثرُهم   وفي الذي حُمِّلوا من حقه شُغُلُ

توثيق الأبيات:

قد اشتهرت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حتى عزاها إليه كثير من العلماء، منهم: أبو إسماعيل الهروي[2]، وابن عبد الهادي الصالحي[3]، وابن عساكر[4]، وأبو زكريا السلماسي[5]، وابن كثير[6].

إلا أنها من حيث الصنعة الحديثية فإنها لا تثبت عنه، فإن الأسانيد التي رويت بها لا تخلو من مجاهيل.

ذكر أسانيدها:

قد رويت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من طريق أحمد بن

---

(١) وفي البداية والنهاية، لابن كثير (١٠/ ٢٥٤): (عوج) بدل (يبرح).
وفي جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٢٠٠): (نقر) بدل (يبرح).

(٢) انظر: ذم الكلام وأهله (٤/ ٣١٠).

(٣) انظر: جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر، ص٨٥.

(٤) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٠).

(٥) انظر: منازل الأئمة الأربعة، ص٢١٥.

(٦) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٢٥٤) وطبقات الشافعيين، ص١٠.

يوسف بن تميم[١] عن الربيع بن سليمان[٢] عنه، **ولها إسنادان إليه**:

الإسناد الأول: قال أبو إسماعيل الهروي[٣]: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم[٤]، أبنا نصر بن محمد الطوسي الحافظ[٥]، قال: وجدت في كتابي عن أحمد بن يوسف بن تميم، ثنا الربيع؛ قال: أنشدنا الشافعي في ذم الكلام، وذكرها.

ومن طريقه أيضاً أوردها ابن عبد الهادي الصالحي[٦].

الإسناد الثاني: قال ابن عساكر[٧]: حدثني الزبير[٨]، أخبرني محمد بن عبد الله بن عبيد العطار[٩] ببغداد، أخبرني أحمد بن يوسف بن تميم، حدثنا الربيع بن سليمان أنشدنا الشافعي، وذكر الأبيات.

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) تقدمت ترجمته ص١٢٧.

(٣) انظر: ذم الكلام وأهله (٤/ ٣١٠) برقم (١١٧٢).

وهو أبو إسماعيل الهروي: هو عبد الله بن محمد بن علي، الأنصاري، كان يُدعى شيخ الإسلام، حافظ، ثقة، مأمون، إمام أهل السُّنَّة بهراة، توفي سنة ٤٨١هـ.

انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٢/ ٢٤٧)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص٣٢٢، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٤٨٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٢٤٩)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٧/ ٣٠٧)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص٤٤٠.

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن علي، أبو القاسم البندار، المعروف بابن عروة البندار، صدوق، توفي سنة ٤٢٣هـ.
انظر: إتحاف المرتقي، للنحال (١/ ١١٥)، السلسبيل النقي، للمنصوري، ص٢٦٣.

(٥) نصر بن محمد بن أحمد، أبو الفضل الطوسي العطار، محدث مشهور، ثبت في السُّنَّة، توفي سنة ٣٨٣هـ.

انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢/ ٤٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٥٥٠)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ١٤٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٧/ ٦)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٧/ ٥٢).

(٦) انظر: جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر، ص٨٥.

(٧) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٠).

(٨) هو: الزبير بن عبد الواحد بن محمد، أبو عبد الله الأسدآبادي، كان حافظاً متقناً مكثراً، توفي سنة ٣٤٧هـ.

انظر: تاريخ بغداد وذيوله (٨/ ٤٧٣)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٨/ ٣٢٨)، بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (٨/ ٣٧٧٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨٥٠)، تذكرة الحفاظ، للذهبي (٣/ ٧٨)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص٣٦٨.

(٩) لم أقف له على ترجمة.

وأرودها البيهقي قال: أنبأنا الحاكم، حدثني الزبير به، وذكرها.

ومدار هذه الأسانيد على أحمد بن يوسف بن تميم وهو مجهول، والأسانيد إليه لا تخلو من ضعف.

موضوعها:

هذه الأبيات تُروى عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذم علم الكلام المحدَث، وهي وإن كانت عامة في كل محدثة في الدين إلا أن السبب الذي قيلت فيه هو علم الكلام، والذي يدل على أنها قيلت في ذم الكلام وأهله راوية الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الربيع المرادي، فإنه قال: أنشدنا الشافعي في ذم الكلام، ثم ساق الأبيات.

ومع هذا فيمكن أن يُستشهد بهذه الأبيات في مواطن عدة، **منها**:

١ ـ حدّ البدعة، وأنها تطلق على كل ما لم يرد به كتاب ولا سنة.

٢ ـ الاشتغال بنصوص الكتاب والسُّنَّة، إذ فيها شغل لمن اشتغل بها.

٣ ـ السكوت عما لم يرد به كتاب ولا سنة.

٤ ـ تسارع الناس في الهلكة، والإحداث في الدين.

وغيرها من المسائل التي لو تُتبعت الأبيات، ونُظر في دلالتها سواء كانت ما تدل عليه بطريق المطابقة، أو التضمن، أو الالتزام، لطال المقام، وخرج البحث عن مضمونه؛ لذا رغبت في التذييل لهذه الأبيات ببعض المسائل التي رأيت أن لها صلة مباشرة بها، أو التي يجدر التنبيه عليها لأهميتها.

التقريرات العلمية الواردة في الأبيات:

وعند التأمل في هذه الأبيات التي قالها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نجد أن فيها تأصيلاً وتقريراً لكثير من المسائل العلمية، والقضايا الدعوية، كما أشرت إلى بعضها سابقاً، وهنا تقرير لهذه المسائل المشار إليها، **ومن ذلك**:

الأولى: إن من المتقرر عند السلف أن كل ما كان من الاعتقادات والآراء

والعلوم معارضاً لنصوص الكتاب والسُّنَّة أو مخالفاً لإجماع الأمة فهو بدعة[1]، ولذلك صور، **منها**[2]:

- اتخاذ الرأي أصلاً محكماً وجعله مقطوعاً به، وعرض النصوص السمعية على هذا الأصل، فما وافقه قبل، وما خالفه رد. وهذا متضمن إما للتفويض أو للتأويل أو للتعطيل.
- الإفتاء في دين الله بغير علم، وهذا متضمن للحكم بغير ما أنزل الله.
- استعمال الرأي في الوقائع قبل أن تنزل، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات؛ لأن في الاشتغال بهذا تعطيلاً وتركاً للسنن وذريعة إلى جهلها، وهذا متضمن للجهل بنصوص الكتاب والسُّنَّة والإعراض عنها.

والمعارضة للشرع إما أن تكون بالاعتقادات والآراء، وإما أن تكون بالأعمال.

فمما يدخل في المعارضة بالاعتقادات والآراء:

علم الكلام:

والتعريف الأنسب لهذا العلم والذي يتطابق به الحد مع المحدود أن يقال: إثبات العقائد الدينية أو الدفاع عنها بالأدلة العقلية، والمقاييس المنطقية[3].

ومن أحسن ما قيل عنه، ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما كلامهم

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ١٩٥)، درء التعارض، لابن تيمية (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، إعلام الموقعين، لابن القيم (٢/ ٩٢)، والاعتصام (٢/ ٤١٦)، وأحكام الجنائز، للألباني، ص٢٤٢.

(٢) انظر: قواعد معرفة البدع، للجيزاني، ص٥٧.

(٣) انظر: التعريفات، للجرجاني، ص١٥٦، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهاوني (١/ ٢٩)، وأحاديث في ذم الكلام وأهله، لأبي الفضل المقرئ، ص٥٥، أثر علم الكلام على المنتسبين إليه، لوليد باصمد، ص٢٥.

وانظر: المواقف، للإيجي (١/ ٣١)، شرح المقاصد، للتفتازاني (١/ ٦)، مقدمة ابن خلدون، ص٢٥٠ و٢٦٤، أبجد العلوم، للقنوجي، ص٢٧٥.

في الإلٰهيات ففي غاية الاضطراب مع قلته فهو لحم جملٍ غثٍ، على رأس جبلٍ وعرٍ، لا سهل فيرتقي ولا سمين فينتقل، هو قليل، كثير الضلال، عظيم المشقة، يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلٰهية، فكيف يستدل بكلام مثل هؤلاء في العلم الإلٰهي وحالهم هذه الحال»[1].

وقال في المتكلمين: «لا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا، بل سلطوا الفلاسفة عليهم وعلى الإسلام»[2].

بل أساطينهم معترفون بذلك، ومقرون بأن علم الكلام لا يوصلهم إلى يقين، ولا يزيل عنهم الشك، ولا يدفع الحيرة، **ومن هؤلاء**:

الغزالي، حيث قال: «نعم لما نشأت صنعة الكلام، وكثر الخوض فيه، وطالت المدة، تشوق المتكلمون إلى محاولة الذب عن السُّنَّة بالبحث عن حقائق الأمور وخاضوا في البحث عن الجواهر والأعراض وأحكامها. ولكن لم يكن ذلك مقصود علمهم، لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى، فلم يحصل منه ما يمحو بالكلية ظلمات الحيرة في اختلافات الخلق»[3].

الرازي، إذ قال: «لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن. ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[4].

ويقول الشهرستاني[5]:

لعمري لقد طُفتُ المعاهد كلَها ... وسيَّرت طرفي بين تلك المعالمِ

فلم أرَ إلا واضعاً كفَ حائرٍ ... على ذَقنٍ أو قارعاً سِنَّ نادمِ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٤٠).

(٣) المنقذ من الضلال، للغزالي، ص١٢٤.

(٤) نقلها عنه ابن تيمية في مواضع من كتبه، منها: مجموع الفتاوى (٤/ ٧٢) (٥/ ٥٦٢)، منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٧١)، ونحو هذا الكلام موجود في أقسام اللذات للرازي، ص٢٦٣.

(٥) نهاية الإقدام في علم الكلام، ص٣.

وهذا العلم المحدث قد نشأ في القرن الثاني الهجري تقريباً[1] حينما ترجمت كتب الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية، والتي كانت على يد خالد بن يزيد بن معاوية[2] ـ الذي كان محباً للعلوم ـ فأمر بترجمة بعض كتب الكيمياء، ثم جاء المنصور[3] وشجع على تلك الترجمة كذلك، إلى أن أتى يحيى بن خالد بن برمك الوزير[4] الذي فتح الباب على مصراعيه.

وكان عبد الله بن المقفع[5] من أول من ترجم كتب المنطق، حتى قوي انتشارها في زمن المأمون[6] ـ وذلك بسبب بطانته الفاسدة ـ انتشاراً كبيراً، كان من آثاره انتشار البدع وخفاء السنن.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/ ٢٢) (٢٨/ ٤٩٠).

(٢) ابن أبي سفيان، أبو هاشم الأموي الدمشقي، كان موصوفاً بالعلم والعبادة، وكان يعرف الكيمياء، لم يصح عنه أنه ألف فيها، توفي سنة ٩٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٣٥٧)، تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٧٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ٩٣٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٤١١)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ١٦٢)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٣/ ١٦٤)، الأعلام، للزركلي (٢/ ٣٠٠).

(٣) عبد الله بن محمد، أبو جعفر المنصور، ثاني خلفاء بني العباس، وأول من عني بالعلوم ملوك العرب. كان عارفاً بالفقه والأدب، مقدماً في الفلسفة والفلك، محباً للعلماء. وفي أيامه شرع العرب يطلبون علوم اليونانيين والفرس، توفي سنة ١٥٨هـ.
انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ١٠٦)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٧/ ٢٣٣)، الأعلام، للزركلي (٤/ ١١٧).

(٤) هو: الوزير يحيى بن خالد بن برمك، أبو علي، ويقال أبو الفضل، أول من عني بترجمة كتاب المجسطي، توفي سنة ١٩٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (١٦/ ١٩٥)، تاريخ إربل، لابن المستوفي (٢/ ١٣٢)، معجم الأدباء، للحموي (٦/ ٢٨٠٩)، أخبار العلماء بأخيار الحكماء، لأبي الحسن القفطي، ص٧٩، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٩٩٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٨٩)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٦/ ٢١٩)، الأعلام، للزركلي (٨/ ١٤٤).

(٥) عبد الله بن المقفع، كان فاضلاً، مشهوراً بالكتابة والبلاغة، فارسي النسب، وكان أول من اعتنى بترجمة الكتب المنطقية لأبي جعفر المنصور، وكان متهماً بالزندقة. توفي سنة ١٤٥هـ.
انظر: أخبار العلماء، لأبي الحسن القفطي، ص١٧٠، عيون الأنباء، لابن أبي أصيبعة، ص٤١٣، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٩١٠)، الأعلام، للزركلي (٤/ ١٤٠).

(٦) هو: عبد الله بن هارون الرشيد، أبو العباس، ويقال أبو جعفر، سابع خلفاء بني العباس، قرأ العلم والأدب وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ، توفي سنة ٢١٨هـ. =

والملاحظ أن الذين اشتغلوا بالترجمة كانوا منحرفي العقيدة، فهم ما بين زنديق حاقد، أو نصراني متربص، أو مرتزق متهالك، ومن نظر في سيرهم تبين له حقيقة أمرهم[1].

ولذلك نقل ابن عبد البر[2] الإجماع على أن أهل الكلام مبتدعة، فقال: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدعٍ وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[3].

وعلم الكلام يشمل المسائل والدلائل[4]، والابتداع حاصل فيهما.

أ ـ فمن المسائل المبتدعة: القول بأن أول واجب على المكلف هو النظر أو القصد إلى النظر.

ب ـ ومن الدلائل المبتدعة: الاستدلال بطريقة الأعراض وحدوثها على إثبات الصانع.

وفي تقرير هذه القاعدة الكلية جاءت عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ نصوص، **منها**:

١ ـ قال الشافعي: أن البدعة: ما خالف كتاباً، أو سنةً، أو إجماعاً، أو أثراً عن بعض أصحاب الرسول[5].

= انظر: كتاب بغداد، لابن طيفور، ص٩، تاريخ بغداد، للخطيب (١١/ ٤٣٠)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٣/ ٢٧٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٢٤٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٧٢)، فوات الوفيات، لصلاح الدين (٢/ ٢٣٥)، الأعلام، للزركلي (٤/ ١٤٢).

(١) انظر: أثر علم الكلام على المنتسبين إليه، لوليد باصمد، ص٤١.

(٢) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، أبو عمر النّمري، القرطبي، القاضي، الحافظ المحدث، الفقيه، النسّابة، المقرئ، المتفنن. توفي سنة ٤٦٣هـ.

انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض (٨/ ١٢٧)، بغية الملتمس، لأبي جعفر الضبي، ص٤٨٩، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٧/ ٦٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٨/ ١٥٣)، جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، د. قاسم (٣/ ١٣٨٧).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٩٤).

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق أحمد شاكر، ص٣٥٣.

(٥) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/ ٩٢).

٢ ـ وقال أيضاً لبشر المريسي: أخبرني عما تدعو إليه؟ أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث عنه والسؤال؟!، فقال بشر: لا، إنه لا يسعنا خلافه!، فقال الشافعي: أقررت بنفسك على الخطأ[1].

٣ ـ وقال أيضاً: كل من تكلم بكلام في الدين، أو في شيء من هذه الأهواء ليس له فيه إمام متقدم من النبي وأصحابه فقد أحدث في الإسلام حدثاً[2].

وأما المعارضة للشرع بالأعمال، فمثل مشابهة الكافرين فيما أحدثوه من دينهم من العبادات والعادات أو كليهما، كالأعياد والمواسم، كعيد الأم، ويوم الشجرة العالمي ونحوهما[3].

الثانية: إذا أُحدث في دين الله بدعة، فإنه يذهب من السُّنَّة مثلها أو أكثر.

وذلك أن العبد إذا أخذ حاجته، وأشبع رغبته التعبدية من غير الأعمال المشروعة قلّت رغبته في العمل المشروع وانتفاعه به، وهذه الرغبة عن المشروع تتفاوت بقدر ما يأخذ العبد من غير المشروع، فمتى ما أكثر من الأخذ من غير المشروع يكون بعده عن المشروع أكثر.

وعلى العكس تماماً من صرف همه وهمته إلى المشروع فإنه تعظم محبته له، ومنفعته به، ويتم دينه به، ويكمل إسلامه.

وفي تقرير هذا الأصل، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالعبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته، قلّت رغبته في المشروع وانتفاعه به بقدر ما اعتاض من غيره، بخلاف من صرف نهمته وهمته إلى المشروع، فإنه تعْظُم محبته له ومنفعته به، ويتم دينه ويكمل إسلامه؛ ولذا تجد من أكثر من

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٢٠٤).

(٢) الانتصار لأصحاب الحديث، للسمعاني، ص٧.

(٣) انظر: قواعد معرفة البدع، للجيزاني، ص٧١.

سماع القصائد لطلب صلاح قلبه، تنقص رغبته في سماع القرآن، حتى ربما كرهه، ومن أكثر من السفر إلى زيارات المشاهد ونحوها، لا يبقى لحج البيت الحرام في قلبه من المحبة والتعظيم ما يكون في قلب من وسعته السُّنَّة، ومن أدمن على أخذ الحكمة والآداب من كلام حكماء فارس والروم، لا يبقى لحكمة الإسلام وآدابه في قلبه ذاك الموقع، ومن أدمن قصص الملوك وسيرهم، لا يبقى لقصص الأنبياء وسيرهم في قلبه ذاك الاهتمام، ونظير هذا كثير»[1].

وقد وردت جملة من الآثار عن السلف في هذا المعنى، منها:

قال ابن عباس: «ما يأتي على الناس عامٌ إلا أحدثوا فيه بدعةً وأماتوا سنةً، حتى تحيا البدع وتموت السنن»[2].

قال ابن مسعود: «يجيء قوم يتركون من السُّنَّة مثل هذا ـ يعني: مفصل الأصبع ـ فإن تركتموهم جاءوا بالطامة الكبرى، وإنه لم يكن أهل كتاب قط إلا كان أول ما يتركون السُّنَّة، وإن آخر ما يتركون الصلاة، ولولا أنهم يستحيون لتركوا الصلاة»[3].

وقال حسان بن عطية[4]: «ما من قوم يحدثون في دينهم بدعةً إلا نزع الله ﷻ من دينهم من السُّنَّة مثلها، ثم لم يُعِدها إليهم إلى يوم القيامة»[5].

وقال يسار أبو الحكم: «خرج رهط من القراء، منهم معضد، وعمر بن عتبة، حتى بنوا مسجداً بالنخيلة قريباً من الكوفة، فوضعوا جراراً من ماء، وجمعوا أكواماً من الحصباء للتسبيح، ثم أقاموا في مسجدهم يتعبدون، وتركوا

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (١/ ٥٤٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ١٠٣)، مجمع الزوائد، للهيثمي (١/ ١٨٨).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٤) حسان بن عطية، أبو بكر الدمشقي، المحاربي مولاهم، فقيه، متفق على توثيقه، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (١٢/ ٤٣٧)، الثقات، للعجلي (١/ ٢٩١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٣٩٦)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١١/ ٢٨٠).

(٥) ذم الكلام وأهله، للهروي (٥/ ١٢٠)، الاعتصام، للشاطبي (١/ ١١٥).

الناس، فخرج إليهم ابن مسعود، فقالوا: مرحباً بأبي عبد الرحمٰن! انزل. فقال: والله ما أنا بنازل حتى يهدم مسجد الخبال هذا. فهدموه، ثم قال لهم: والله إنكم لتمسكون بذنب ضلالة، أو أنتم أهدى ممن كان قبلكم؟ أرأيتم لو أن الناس كلهم صنعوا ما صنعتم، من كان يجمعهم لصلاتهم في مساجدهم، ولعيادة مرضاهم، ولدفن موتاهم؟! فردهم إلى الناس»[١].

وقال أبو إدريس الخولاني: «ما أَحدثتْ أمةٌ في دينها بدعة إلا رفع الله بها عنهم سنته»[٢].

وقال عبد الله بن الديلمي[٣]: «إن أول ذهاب الدين ترك السُّنَّة، يذهب الدين سنةً سنةً، كما يذهب الحبل قوةً قوةً»[٤].

وقال البربهاري: «واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السُّنَّة مثلها»[٥].

وقال ابن تيمية: «أن الشرائع أغذية القلوب، فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبقَ فيها فضل للسنن، فتكون بمنزلة من اغتذى بالطعام الخبيث»[٦].

وقال الشاطبي: «لأن الباطل إذا عمل به لزم ترك العمل بالحق كما في العكس؛ لأن المحل الواحد لا يشتغل إلا بأحد الضدين، وأيضاً فمن السُّنَّة الثابتة ترك البدع فمن عمل ببدعة واحدة فقد ترك تلك السُّنَّة»[٧].

قال الحرالي[٨]: «وقد جرت سنة الله بأنه ما أمات أحد سنة إلا زاد في

---

(١) الحوادث والبدع، لأبي بكر الطرطوشي، ص١٤٥.

(٢) الاعتصام، للشاطبي (١/ ١١٥).

(٣) هو: عبد الله بن فيروز الديلمي، أبو بشر، تابعي، ثقة.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣١/ ٤٠٢)، الثقات، لابن حبان (٥/ ٢٣)، فتح الباب، لابن منده، ص١٥٥.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ١٠٤).

(٥) شرح السُّنَّة، للبربهاري، ص٢٢.

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم، (٢/ ١٠٤).

(٧) الاعتصام، للشاطبي (١/ ١١٤).

(٨) هو: علي بن أحمد بن حسن التجيبي، أبو الحسن الحرالي، الأندلسي، علامة متفنن، له تفسير فيه عجائب، متوفى سنة ٦٣٧هـ. =

خذلانه بأن تحيا على يده بدعة»[1].

قال أبو سعيد الخادمي الحنفي[2]: «أن فعل البدعة يقسي القلب فصاحبه يتجاسر على ارتكاب المنكر»[3].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «الشرائع أحد أغذية القلوب، فمتى اغتذت بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن، وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات من أخذ أموال لا تجوز، وعقوبات لا تجوز؛ لأنهم فرطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه موضعه لإقامة دين الله، وأقاموا الحدود على القريب والبعيد، لما احتاجوا إلى المكوس، والعقوبات الجائرة، ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين، كما كان الخلفاء وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم، وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وفهموا ما فيه وأقاموا الحكمة التي بعث بها رسول الله ﷺ لوجدوا في ذلك ما يحيط بعلمه الناس، ولميزوا بين المحق والمبطل بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة، ولاسْتغنوا عما أحدث المبتدعون من الحجج التي يزعمون أنهم ينصرون بها أصل الدين، وعن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يتممون به فروع الدين»[4].

وقال الشيخ العثيمين: «وإني أقول ـ وأعوذ بالله أن أقول ما ليس لي به علم ـ أقول إنك لتجد الكثير من هؤلاء الحريصين على البدع يكون فاتراً في تنفيذ أمور ثبتت شرعيتها وثبتت سنيتها، فإذا فرغوا من هذه البدع قابلوا السنن الثابتة بالفتور، وهذا كله من نتيجة أضرار البدع على القلوب، فالبدع أضرارها على القلوب عظيمة، وأخطارها على الدين جسيمة فما ابتدع قوم في دين الله

= انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٣/ ٤٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٠/ ١٢٠)، لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٤٩٧)، الأعلام، للزركلي (٤/ ٢٥٦).

(١) نقله عنه المناوي في فيض القدير (٥/ ٤١٢).

(٢) ستأتي ترجمته ص٧٠٥.

(٣) بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية، للخادمي الحنفي (١/ ٨٩).

(٤) مسائل لخصها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كلام ابن تيمية، ص٨٥.

بدعة إلا أضاعوا من السُّنَّة مثلها أو أشد، كما ذكر ذلك بعض أهل العلم من السلف»[1].

وقال أيضاً: «ولهذا فإنه من حكمة الله أنه ما من بدعة تقام إلا وينهدم من السُّنَّة مثلها أو أكثر»[2].

تنبيه: قد توجد بدع ولا يجد بعض الناس سنة في مقابلها في الواقع قد رفعت، فيستشكلون هذا الأثر، أو يتأولونه على غير صراحته[3].

وفي هذا غفلة عن مفهوم السُّنَّة، وأنواعها، فكما أن السُّنَّة تكون بالفعل، تكون بالترك كذلك.

قال ابن القيم: «وأما نقلهم لتركه ﷺ فهو **نوعان**، وكلاهما سُنَّة.

أحدهما: تصريحهم بأنه ترك كذا وكذا ولم يفعله، كقوله في شهداء أحد: «ولم يغسلهم ولم يصل عليهم»، وقوله في صلاة العيد: «لم يكن أذان ولا إقامة ولا نداء»، وقوله في جمعه بين الصلاتين: «ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما» ونظائره.

والثاني: عدم نقلهم لما لو فعله لتوفرت هممهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله؛ فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ولا حدث به في مجمع أبداً علم أنه لم يكن، وهذا كتركه التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين وهم يؤمنون على دعائه دائماً بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات، وتركه رفع يديه كل يوم في صلاة الصبح بعد رفع رأسه من ركوع الثانية، وقوله: «اللَّهُمَّ اهدنا فيمن هديت» يجهر بها ويقول

---

(١) الإبداع في بيان كمال الشرع وخطر الابتداع، ص٢٥.

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٥/ ١١٣).

(٣) ومن ذلك ما قاله الدكتور سعيد الغامدي في كتابه حقيقة البدعة وأحكامها (١/ ٣٥٩): «نعم لا توجد بدعة إلا ويرفع مثلها في السُّنَّة، ولكن ذلك على وجه العموم، فقد توجد بدع لا يقابلها سنة أصلاً، وهذا هو الفهم الصحيح للأثر: «ما من أمة تحدث في دينها بدعة، إلا أضاعت مثلها من السُّنَّة». فرفع السُّنَّة لا يشترط فيه أن تكون في مقابل البدعة على التخصيص، بل إذا قابل البدعة سنة رفعت إحداهما بالأخرى، ولكن يحدث بدع لا يقابلها على وجه الخصوص سنن».

المأمومون كلهم «آمين»[(١)].

وقد سئل العلَّامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما نصه: «ذكرتَ أنه ما أحدثت بدعة إلا وترك من السُّنَّة مثلها كما قال أحد السلف، فما هي السُّنَّة المتروكة بسبب ابتداع بدعة المولد؟

الجواب:

السُّنَّة المتروكة هي تركها، ترك هذه البدعة؛ لأن السُّنَّة تكون بالترك وتكون بالفعل، إذا ترك الرسول ﷺ شيئاً مع وجود سبب الفعل فلم يفعله فتركه سنة، فهنا نقول: أنتم أحدثتم بدعة وتركتم سُنَّة، والسُّنَّة هنا ترك هذه البدعة»[(٢)].

الثالثة: أن الواجب الاقتصاد على نصوص الكتاب والسُّنَّة.

الاقتصاد في اللغة: هو التوسط والاعتدال[(٣)]، قال الله تعالى: ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، وفي الحديث يقول النبي ﷺ: «**القصد القصد تبلغوا**»؛ أي: عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل وهو الوسط بين الطرفين، وهو استقامة الطريق[(٤)].

«والمراد بالاقتصاد في الاعتقاد: التوسط فيه، ومن المعلوم أن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة عقيدة وسط بين أهل الغلو وأهل الجفاء، أهل الإفراط وأهل التفريط»[(٥)].

يقول ابن القيم: «فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النمط الوسط، الذين ارتفعوا عن تقصير المفرطين، ولم يلحقوا بغلو المعتدين، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطاً، وهي الخيار العدل؛ لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل: هو الوسط بين طرفي الجور

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٨١)، وانظر الاعتصام، للشاطبي (١/ ٣٦).

(٢) لقاء الباب المفتوح رقم (٢١٠) ص١٤.

(٣) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٥/ ٣٦٤٢)، الكليات، للكفوي، ص١٦٠.

(٤) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ص٥٨٣.

(٥) تذكرة المؤتسي، لعبد الرزاق البدر، ص٢٠.

والتفريط، والآفات إنما تتطرق إلى الأطراف، والأوساط محمية بأطرافها، فخيار الأمور أوساطها»[١].

قال ابن مسعود: «اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة»[٢].

وجاء عن أُبَيّ بن كعب والشعبي نحوه[٣].

وقال أبو الدرداء: «اقتصاد في سُنَّة خير من اجتهاد في بدعة، إنك إن تتبع خير من أن تبتدع، ولن تخطئ الطريق ما اتبعت الأثر»[٤].

وبنحو تلك الآثار السالفة، وردت آثار كثيرة عن السلف، منها:

ما قاله ابن مسعود: «عليكم بالعلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يذهب أهله أو قال أصحابه، وقال: عليكم بالعلم فإن أحدكم لا يدري متى يَفتقر إليه، أو يُفتقر إلى ما عنده، وإنكم ستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق»[٥].

وقال أيضاً: «إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[٦].

قال أُبَيّ بن كعب: «عليكم بالسبيل والسُّنَّة، فإنه ما على الأرض عبدٌ على السبيل والسُّنَّة ذكر الله في نفسه فاقشعر جلده من خشية الله، إلا كان مثله

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ١٨٢).

(٢) المعجم الكبير، للطبراني (١٠/ ٢٠٧)، الإبانة الكبرى، لابن بطة (١/ ٣٥٨)، ذم الكلام وأهله، للهروي (٢/ ٣٤٤)، السُّنَّة، للمروزي، ص٣٠، أنساب الأشراف، للبلاذري (١١/ ٢١٩)، جمع الفوائد، لمحمد السوسي (١/ ٣٢).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٥/ ٣٧١).

(٤) السُّنَّة، للمروزي، ص٣٢.

(٥) شرح أصول أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ٨٧)، الاعتصام، للشاطبي (١/ ٧٩)، البدع والنهي عنها، لابن وضاح، ص٣٢.

(٦) شرح أصول أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ٨٦)، الاقتصاد في الاعتقاد، لعبد الغني المقدسي، ص٢١٤، تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة المقدسي، ص٤٥، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (٢/ ٤٥٨).

كمثل شجرة، قد يبس ورقها فهي كذلك حتى أصابتها ريح شديدة، فتحات ورقها إلا حط الله عنه خطاياه كما تحات تلك الشجرة ورقها، وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسُنَّة، فانظروا أن يكون علمكم، إن كان اجتهاداً واقتصاداً، أن يكون ذلك على منهاج الأنبياء وسُنَّتهم»[1].

وقد يأتي الاقتصاد بمعنى الاقتصار على عمل السُّنَّة وعدم تجاوزها[2]، ومما يؤكد هذا المعنى ويوضحه الآثار الآتية:

جاء عن ابن عمر أنه رأى رجلاً يصلي بعد اطلاع الفجر، وهو يكثر الصلاة، فحصبه ابن عمر ونهاه، فقال له الرجل: أترى الله يعذبني على كثرة الصلاة؟! فقال: «لا، ولكن يعذبك على خلاف السُّنَّة»[3].

قال مطر الوراق[4]: «عمل قليل في سنة، خير من عمل كثير في بدعة من عمل في سنة قبل الله منه، ومن عمل في بدعة رد الله عليه بدعته»[5].

ويقول الفضيل بن عياض: «عمل قليل في سنة، خير من عمل كثير في بدعة»[6].

وما أحسن وأزكى وأطيب وأعجب ما قاله أبو الأحوص لنفسه: «يا سلام! نم على سنة، خير من أن تقوم على بدعة»[7].

ويقول إسماعيل بن عبيد الله: «ينبغي لنا أن نحفظ ما جاءنا عن رسول الله ﷺ، فإن الله يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ

---

(١) الإبانة الكبرى، لابن بطة (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٢) انظر: شمس العلوم، للحميري (٨/ ٥٥٢٤)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، لمحمود عبد المنعم، ص٢٦٠.

(٣) الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة، ص٧٠، ذم الكلام وأهله، للهروي (٢/ ٣٤٥).

(٤) هو: مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي، من أهل خراسان، سكن البصرة، صدوق، توفي سنة ١٢٩هـ.

انظر: الطبقات، لابن سعد (٧/ ١٨٩)، الثقات، للعجلي، ص٤٣٠، التاريخ، للمقدمي، ٥٦.

(٥) الإبانة الكبرى، لابن بطة (١/ ٣٥٨).

(٦) المصدر السابق (١/ ٣٥٩).

(٧) الإبانة الكبرى، لابن بطة (١/ ٣٦٠).

﴿فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧] فهو عندنا بمنزلة القرآن»[١].

الرابعة: لزوم السكوت عما لم يرد به كتاب ولا سُنَّة.

الواجب في أي مسألة من مسائل الدين ـ علمية كانت أو عملية ـ عدم الكلام فيها إلا بدليل من كتابٍ أو سنةٍ، وما لم نعلم لها دليل فالواجب الكف عن الخوض فيها سلباً أو إيجاباً، نفياً أو إثباتاً.

وخلو المسألة عن الدليل هو بالضرورة يدل على أن هذه المسألة إما محدثة، أو أن لها دليلاً لكن خفي على طالبه، وفي كلا الحالتين الواجب التوقف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما لم يرد به الخبر إن علم انتفاؤه نفيناه وإلا سكتنا عنه، فلا نثبت إلا بعلم ولا ننفي إلا بعلم... فالأقسام ثلاثة: ما علم ثبوته أُثبت، وما علم انتفاؤه نُفي، وما لم يعلم نفيه ولا إثباته سُكت عنه، هذا هو الواجب، والسكوت عن الشيء غير الجزم بنفيه أو ثبوته»[٢].

وهذا مصداق قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقال ﷺ: «**ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه**»[٣].

وقال ابن مسعود: «من علم فليقل، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: لا أعلم؛ فإن الله قال لنبيِّه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]»[٤].

قال الأوزاعي: «اصبر نفسك على السُّنَّة، وقف حيث وقف القوم، وقل

(١) السُّنَّة، للمروزي، ص٣٢.
(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).
(٣) أخرجه البخاري (٩/ ١١٧) برقم (٧٢٨٨)، ومسلم (٢/ ٩٧٥) برقم (١٣٣٧).
(٤) أخرجه البخاري (٤٧٧٤) ومسلم (٢٧٩٨).

بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم»[1].

وقال الشعبي: «ما حدثوك به عن أصحاب محمد ﷺ فخذه، وما حدثوك به عن رأيهم فانبذه في الحش» وفي لفظ: «فبل عليه»[2].

وسأل رجل أبا حنيفة: ما تقول فيما أحدثه الناس في الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريق السلف، وإياك وكل محدثةٍ فإنها بدعة»[3].

وهذا لا يعني بحال أن تَحدث البدع ويُسكت عنها ولا تُنكر، بل لا بد حينها من أن ينبري لها رجال أهل السُّنَّة فينكرونها، ويكشفوا زيفها، ويُبينوا عوارها، ويُعلنوا أنها طريقة محدثة، وبدعة مخترعة، ويقوموا بكشف شبهها، ودحض حججها؛ حتى تحذر وتجتنب.

قال عيسى بن يونس: «لا تجالسوا الجهمية، وبينوا للناس أمرهم، كي يعرفوهم فيحذروهم»[4].

وكره ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يعلنوه. فلما أعلنوه أنكر عليهم وعابهم على ذلك[5].

وكذلك قال أحمد بن حنبل: «كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه ولم نجد بداً من مخالفتهم والرد عليهم»[6].

---

(١) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/١٤٨)، تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص١٠، شرح أصول أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ١٥٤).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، ص٤٣٧، جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (١/ ٣١٥)، إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/ ١١٦).

(٣) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢١٣).

(٤) نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي (١/ ٥٣٧).

(٥) المصدر السابق (١/ ٥٣٨).

(٦) المصدر نفسه.

المطلب الثاني

شعر في القدر

وقد جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من الشعر في باب القدر جملة طيبة، فمن ذلك قوله:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ	وما شئتُ إن لم تشأ لم يكنْ
خلقتَ العباد على ما علمتَ	ففي العلم يمضي الفتى والمسنْ
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ	وهذا أعنتَ وذا لم تُعنْ
فمنهم شقيٌ ومنهم سعيدٌ	ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ
[ومنهم فقيرٌ ومنهم غنيٌ	وكلٌ بأعماله مرتهنْ][1]

هذا الشعر على قصره إلا أنه جمع مسائل القدر كلها، والتي لا يختلف عليها أهل السُّنَّة والجماعة، بل حوت أصل ما يبنون عليه معتقدهم في باب القدر.

قال عنها ابن عبد البر: «ومن شعره الذى لا يختلف فيه، وهو أصح شيء عنه»[2].

وقال أيضاً: «ومن أحسن ما قيل من الشعر في قدم العمل، وأن ما يكون من خلق الله فقد سبق العلم به، وجف القلم به، وأنه لا يكون في ملكه إلا ما يشاء، لا شاء غيره قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ»[3].

---

(١) وهذا البيت زاده ابن عبد البر في الاستذكار (٨/ ٢٦٥)، والقرطبي في التذكرة، ص١٩٩، وعفيف الدين اليافعي في مرهم العلل المعضلة، ص٩٧.

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص٨٠.

(٣) الاستذكار (٨/ ٢٦٥).

قال أيضاً: «كل ما في هذه الأبيات معتقد أهل السُّنَّة ومذهبهم في القدر لا يختلفون فيه، وهو أصل ما يبنون في ذلك عليه»[1].

وهذه الأبيات من آخر ما قالها الإمام الشافعي رحمه الله، إذ قالها في مرض موته ـ كما سيأتي ـ.

توثيق الأبيات:

قد جاءت هذه الأبيات عن الشافعي رحمه الله من **طريقين**:

الأولى: من طريق الربيع بن سليمان، وجاءت عنه بأسانيد عدة.

والثانية: من طريق أبي إبراهيم المزني[2].

وبمجموع هذه الأسانيد تصح نسبة هذه الأبيات إلى الإمام الشافعي رحمه الله.

ذكر أسانيدها:

الطريق الأولى: طريق الربيع بن سليمان:

وجاءت عنه بأسانيد عدة:

الإسناد الأول: رواه عنه البيهقي[3]، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال، أنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ قال: حدثني حمزة بن علي العطار[4] قال، ثنا الربيع بن سليمان قال: سئل الشافعي رحمه الله عن القدر فأنشأ يقول، وذكر الأبيات.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هو: إسماعيل بن يحيى المزني، أبو إبراهيم المصري، اتفقوا على أنه أزهد أهل العلم بمصر في زمانه، وأحسنهم ديانة، وكان الشافعي يخصه بما لا يخص به غيره. توفي سنة ٢٦٤هـ.
انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٤)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٢٦٣)، الإرشاد، للخليلي (١/ ٤٢٩)، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/ ٢٨٥)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٢١٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٢٩٩).

(٣) انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، ص١٦٢، وفي الأسماء والصفات (١/ ٤٥٠) برقم (٣٧٦)، وفي السنن الكبرى (١٠/ ٣٤٨) برقم (٢٠٨٩٦)، وفي معرفة السنن والآثار (١/ ١٩٠) برقم (٣٣٩).

(٤) وجميع رواته ثقات عدا حمزة بن علي هذا لم أقف له على ترجمة.

ومن طريقه: أوردها السبكي[1]، وابن عساكر[2]، وابن حجر[3].

الإسناد الثاني: رواه أيضاً البيهقي[4]، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثني الزبير بن عبد الواحد الحافظ، نا أبو أحمد حامد بن عبد الله المروزي، نا عمران بن فضالة، نا الربيع بن سليمان، قال: سئل الشافعي عن القدر، فأنشأ يقول، وذكر الأبيات.

ومن طريقه: رواها ابن عساكر أيضاً[5].

الإسناد الثالث: رواه اللالكائي[6]، قال: وأخبرني علي بن أحمد بن حفص المقرئ[7]، قال: ثنا محمد بن العباس بن الفضل[8]، قال: ثنا عمران بن موسى، قال: حدثني الربيع بن سليمان، قال: كنت جالساً عند الشافعي وذكر القدر، فأنشأ يقول: وذكرها.

الطريق الثانية: من طريق أبي إبراهيم المزني:

رواها البيهقي[9]، قال: وأخبرنا أبو عبد الرحمٰن السلمي[10]، قال:

---

(١) انظر: طبقات الشافعية (١/ ٢٩٤).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٥).

(٣) انظر: في توالي التأنيس، ص١٤٣.

(٤) انظر: القضاء والقدر، ص٣٢٨ برقم (٥٦٩).

(٥) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٥).

(٦) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٤/ ٧٧٦ ـ ٧٧٧) برقم (١٣٠٤).

(٧) علي بن أحمد بن عمر بن حفص، أبو الحسن المقرئ، المعروف بابن الحمامي، كان ديناً فاضلاً حسن الاعتقاد، توفي سنة ٤١٧هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (١٣/ ٢٣٢)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، ص٢١٠.

(٨) لم يتميز لي من هو!.

(٩) انظر: القضاء والقدر، ص٣٢٨ برقم (٥٧٠) ومناقب الشافعي (٢/ ١٠٩).

(١٠) محمد بن الحسين بن محمد بن موسى، أبو عبد الرحمٰن السلمي، الصوفي النيسابوري، غير ثقة، وكان يضع للصوفية الأحاديث، توفي سنة ٤١٢هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٤٢)، تاريخ بيهق، لابن فندمة، ص٣٣٢، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ٥٢).

سمعت أحمد بن محمد بن مقسم[1]، يقول: أخبرني بعض أصحابنا يقول: أخبرني المزني، قال: دخلت على الشافعي في مرضه الذي مات فيه فأنشدني لنفسه، وذكر الأبيات.

ومن طريقه أيضاً: رواها ابن عساكر[2].

وأيضاً نسبها إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ جماعة من أهل العلم، منهم: أبو المظفر الإسفراييني[3]، وعفيف الدين اليافعي[4]، وابن رجب الحنبلي[5]، وابن كثير[6]، وابن حجر العسقلاني[7]، والصفدي[8]، وخير الدين الآلوسي[9]، وغيرهم كثير.

أهم التقريرات العلمية المذكورة في الأبيات:

الأولى: إثبات مراتب القدر الأربع:

وهي: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق. وصفة الإيمان بهذه المراتب على **درجتين**:

الأولى: العلم بأن الله تعالى علم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو

---

(١) أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، أبو الحسن المقرئ العطار، كان يظهر النسك، ولم يكن ثقة في الحديث. توفي سنة ٣٨٠هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ١١٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٤٧٥)، غاية النهاية، لابن الجزري (١/ ١١٠)، لسان الميزان، لابن حجر (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٥).

(٣) انظر: التبصير في الدين، ص٩٤.

(٤) انظر: مرهم العلل المعضلة في الرد على المعتزلة، ص٩٧.
وهو عبد الله بن أسعد بن على بن سليمان اليمنى اليافعي المكي، أبو محمد الشافعي، صاحب المصنفات الكثيرة، والنظم الكثير، متوفى سنة ٧٦٨هـ.
انظر: طبقات الشافعية، للسبكي (١٠/ ٣٣)، ذيل التقييد، للفاسي (٢/ ٣٠)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه (٣/ ٩٥)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٣/ ١٨)، الأعلام، للزركلي (٤/ ٧٢).

(٥) انظر: شرح حديث لبيك اللَّهُمَّ لبيك، ص٤٢.

(٦) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٢٥٤)، ومناقب الشافعي، ص١٩١.

(٧) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٤٩)، وتوالي التأنيس، ص١٧٣.

(٨) انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٦).

(٩) انظر: جلاء العينين، ص٢٩٦.

كان كيف يكون، وعلم أعمال العباد، وأحوالهم، ومآلهم قبل خلقهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه في اللوح المحفوظ، وأن أعمال العباد تجري على مواقع القدر، ـ أي: موافقة ومطابقة لما سبق في علم الله وكتابه ـ.

الثانية: الإيمان بعموم مشيئة الله تعالى وخلقه سبحانه لكل شيء، فكل ما يعمله العباد من طاعة ومعصية، وكل ما يصيبهم من خير وشر، واقعان بمشيئة الله وخلقه(١).

الثانية: أن هذه المراتب هي أصل ما يبني عليه أهل الحديث والسُّنَّة معتقدهم في الباب:

قال ابن عبد البر: «كل ما في هذه الأبيات معتقد أهل السُّنَّة ومذهبهم في القدر لا يختلفون فيه، وهو أصل ما يبنون في ذلك عليه»(٢).

قال ابن عباس: «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله ﷻ، وآمن بالقدر، فهي العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن وحد الله تعالى، وكذب بالقدر، نقض التوحيد»(٣).

وذلك لأن أصل ضلال عامة الفرق في باب القدر إنما هو جهة الإخلال بهذه المراتب، وعدم القول فيها بما يوافق الكتاب والسُّنَّة.

وكذلك لأجل ارتباط القدر بالإيمان بالله تعالى، فمن ضل في القدر ضل في توحيده لربه تعالى.

الثالثة: تضمنت الأبيات الرد على طوائف في القدر، منها:

القدرية الأولى: وهم الذين يزعمون أن الأمر أنف؛ أي: مستأنف لم يُسبق بعلم الله تعالى له.

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية (٤/ ٢٥)، الصواعق المرسلة، لابن القيم (٤/ ١٣٦١)، شفاء العليل، لابن القيم، ص٢٩، القضاء والقدر، للمحمود، ص٥٥ ـ ٦٩، مجلة جامعة أم القرى، ج١٩، ع٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ. بحث بعنوان: دلالة المثلات على القدر، د. عيسى السعدي، ص٤٩.

(٢) تقدم ص٣٢٨.

(٣) القدر للفريابي، ص١٤٣، شرح أصول أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ٦٧٠)، شرح الطحاوية، لابن أبي العز، ص٢٥٠، العواصم والقواصم، لابن الوزير (٩/ ٣٨٣).

وهذا ظهر على يد معبد الجهني[1]، وكان قد ظهر في زمن بعض الصحابة[2]، ثم جاء بعده غيلان الدمشقي[3]، وأظهر هذا القول في زمن عمر بن عبد العزيز، وقد جاء تبرؤ الصحابة منهم، ومن مقولتهم.

وهؤلاء أيضاً هم الذين كفّرهم الأئمة كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم[4].

قال ابن القيم: «اتفق السلف على كفرهم، وحكموا بقتلهم، وهم الذين يقولون: إن الله لا يعلم أعمال العباد حتى يعلموها، ولم يعلمها قبل ذلك، ولا كتبها ولا قدرها، فضلاً عن أن يكون شاءها وكونها»[5].

القدرية الثانية (المعتزلة): وهم الذين يؤمنون ببعض مراتب القدر، وهي العلم والكتابة، وينكرون عموم المشيئة والخلق، فزعموا أن العبد مستقل بأفعاله استقلالاً كاملاً، فهو يخلق أفعاله من خير وشر، وهم بهذا جعلوه شريكاً مع الله في الخلق[6].

---

(١) هو: معبد الجهني البصري، اختلف في اسم ابيه، قيل: عبد الله، وقيل: خالد، والصحيح أن لا ينسب، وهو أول من تكلم في القدر، وكان قد أخذها عن أبي يونس سنسويه ـ رجل من أهل العراق كان نصرانياً ثم أسلم ثم تنصر ـ متوفى قبل سنة ٩٠هـ.

انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٧/ ٣٩٩)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٢٨٠)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٩/ ٣١٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ١٠٠٦)، سير أعلام النبلاء، له أيضاً (٤/ ١٨٥).

(٢) كعبد الله بن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وعقبة بن عامر الجهني، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم.

انظر: الشريعة، للآجري (٢/ ٨٠١)، الإبانة الكبرى، لابن بطة (٣/ ٢١٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٤/ ٧٨١)، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٣٥، التبصير في الدين، للإسفراييني، ص٢١، الانتصار، للعمراني (١/ ٦٢).

(٣) ويقال غيلان بن أبي غيلان، وهو غيلان بن يونس، ويقال ابن مسلم، القدري، أبو مروان، صاحب معبد، قتل مصلوباً بالشام بعد سنة ١٠٥هـ.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٥٤)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٨/ ١٨٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٢٩٤)، الأعلام، للزركلي (٥/ ١٢٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٣٨٥).

(٥) شفاء العليل، ص١٨٦.

(٦) انظر: التبصير في الدين، للإسفراييني، ص٦٤، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٩٤، الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٤/ ١٤٦)، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٤٤).

الجبرية: وهم الذين لا يثبتون للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، وهم الجبرية الخالصة، وهي الجهمية(١).

الفلاسفة الإلٰهيون: الذين أنكروا علم الله تعالى بالجزئيات المعينة، وأنه لا يدرك الأمور إلا على وجه كلي، وأنكروا مشيئة الرب واختياره، وأن أفعاله تصدر عنه من غير قصد أو إرادة يباشر بها الخلق والاختراع، ولهذا جعلوا علاقة الرب بالعالم علاقة فيض أو صدور، لا علاقة خلق وإيجاد(٢).

أبيات أخرى في القدر:

قدر الله واقع حيث يقضى وروده
قد مضى فيك حكمه وانقضى ما يريده
[وأخو الحرص حرصه ليس مما يزيده](٣)
فأرد ما يكون إن لم يكن ما تريده

توثيق الأبيات:

وهذه الأبيات مما صحت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب القدر، وهي من أنفع ما جاء عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب، وهي ليست كالأولى في الشهرة والانتشار عن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ولذا لم يروها عنه إلا القليل، ولم أقف على من ذكرها فضلاً عمن أسندها إليه ـ على كثرة تتبعي لهذه الأبيات ـ إلا النزر اليسير، وهؤلاء هم:

البيهقي(٤)، حيث قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، قال أخبرني

---

(١) انظر: التبصير في الدين، للإسفراييني، ص١٠٧، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٨٤)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٩)، (١٦/ ٢٣٥).

(٢) انظر: تهافت الفلاسفة، للغزالي، ص٢٠٦، فصل المقال، لابن رشد، ص٣٨، الجواب الصحيح، لابن تيمية (١/ ٣٥٣)، منهاج السُّنَّة النبوية، له (٢/ ٤١٥).

(٣) جميع من ذكر الأبيات يذكرها بغير هذا البيت، وقد زاده ابن حبان في روضة العقلاء، ص١٣٠.

(٤) مناقب الشافعي (١/ ٤١٨).

أبو الفضل بن أبي نصر[1]، قال أنشدني محمد بن أحمد بن حاضر[2]، قال أنشدني أبو علي الهمداني[3]، قال أنشدنا أبو يعلى الموصلي[4]، قال أنشدونا للشافعي، وذكر الأبيات.

وذكرها عنه **الرازي**[5]وابن حبان[6].

موضوعها:

قد تضمنت هذه الأبيات مسائل مهمة، وخلاصة مباحث علمية، هي في باب القدر من الأهمية بمكان، **ومنها**:

١ ـ التفريق بين مدلولي القضاء والقدر.

٢ ـ نفاذ حكم الله تعالى الكوني في العباد، ووقوعه لا محالة.

٣ ـ لا ينفع حذر من قدر[7].

٤ ـ التسليم والرضى بالقضاء والقدر.

ولذا أوردت أهم هذه القضايا مع بيان شيء من فقهها، ومفهومها الصحيح عند أهل السُّنَّة والجماعة.

أهم التقريرات العلمية الواردة في الأبيات:

الأولى: الفرق بين القضاء والقدر:

القضاء في اللغة: هو الفصل والحكم، له معانٍ عدة، وكلها ترجع إلى

---

(١) تقدمت ترجمته ص١١٩.

(٢) محمد بن أحمد بن حاضر الطوسي، أبو بشر الحاضري، صدوق له رحلة.
انظر: تاريخ نيسابور، للحاكم، ص١٠٠، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، ص٣٣١، الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، للمنصوري (٢/ ٨٢٨).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن فضالة بن غيلان، أبو علي الهمداني، الحمي الصفار، المعروف بالسوسي، كان ثقة، توفي سنة ٣٣٩هـ. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٢٤).

(٤) تقدمت ترجمته ص٩٥.

(٥) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٢٨.

(٦) انظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ص١٣٠.

(٧) ولا يعني هذا بالضرورة عدم العمل بالأسباب المأذون بها، ولكن غاية ما فيه حتمية وقوع القدر.

إحكام أمر وإتقانه، وإنفاذه لجهته[١].

والقدر في اللغة: أيضاً له معانٍ، ترجع إلى شيء واحد وهو مبلغ الشيء، وكنهه ونهايته[٢].

وقد يأتي القدر بمعنى الحكم والقضاء[٣]، ومن ذلك حديث الاستخارة، وفيه: «فاقدره لي، ويسره لي». فهما يأتيان بمعنى واحد.

وأما معناهما في الشرع:

فقال ابن تيمية: «وهو علم الله وكتابه وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه»[٤].

وقال ابن حجر: «والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته»[٥].

ويتبين مما سبق الترابط القوي بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي لكل من القضاء والقدر، فمعنى القدر يرجع إلى التقدير، وأن الله تعالى قدر مقادير الخلائق، ومعنى القضاء يرجع إلى إحكام الأمر وإتقانه وإنفاذه.

فعلم أن القضاء والقدر قد يأتيان بمعنى واحد، وقد يختلفان؛ ولهذا كان القول الصحيح لمعنى القضاء والقدر أنهما من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت، وقد حصل الخلاف بين العلماء في مدلولي القضاء والقدر، من حيث المعنى الشرعي على ثمانية أقوال، أظهرها **قولان**:

القول الأول: أنه لا فرق بينهما، لا من حيث المدلول اللغوي ولا

---

(١) انظر: معجم المقاييس، لابن فارس (٥/ ٩٩)، الصحاح، للجوهري (٦/ ٢٤٦٣)، وله معانٍ عدة كلها ترجع إلى ما ذكرنا، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٤/ ٧٨).

(٢) انظر: معجم المقاييس، لابن فارس (٥/ ٦٢).

(٣) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٥/ ٣٥٤٥)، النهاية، لابن الأثير (٤/ ٢٢)، الصحاح، للجوهري (٢/ ٧٨٦).

(٤) جامع الرسائل والمسائل (٢/ ٣٥٥).

(٥) فتح الباري (١/ ١١٨).

الشرعي، بل كل واحد منهما يأتي بمعنى الآخر عند الإطلاق[1].

القول الثاني: أن بينهما فرقاً، واختلفوا في التفريق بينهما على **أقوال**:

١ ـ أن القضاء هو الوضع الكلي للأسباب الكلية الدائمة، والقدر هو توجيه الأسباب الكلية بحركتها المقدرة المحسوبة إلى مسبباتها المعدودة المحدودة، بقدر معلوم لا يزيد ولا ينقص، وهناك حكم وهو التدبير الأول الكلي، والأمر الأزلي الذي هو كلمح البصر، وبه قال الغزالي[2].

٢ ـ أن القضاء هو الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل، فيكون القدر أخص من القضاء، حكاه ابن حجر العسقلاني[3].

٣ ـ أن القضاء هو التفصيل والتقطيع، والقدر هو التقدير الإجمالي، فيكون القضاء أخص من القدر، وبه قال الراغب الأصفهاني[4].

٤ ـ أن القدر بمنزلة المعد للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، فالقدر إن لم يكن قضاءً مرجوٌ أن يدفعه الله، فإذا قضي فلا دافع له، حكاه الراغب عن بعض أهل العلم[5].

٥ ـ أن القضاء هو الخلق الراجع إلى التكوين؛ أي: الإيمان على وفق القدر السابق، والقدر هو ما يتعلق بعلم الله الأزلي، وذلك بجعل الشيء بالإرادة على مقدار محدد قبل وجوده، وبه قالت الماتريدية[6].

٦ ـ أن القضاء هو إرادة الله الأزلية المتعلقة بالأشياء على وفق ما توجد عليه في وجودها الحادث، والقدر إيجاد الله الأشياء على مقاديرها المحددة

---

(١) تقدمت الإحالة إليه.

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين، ص٢٧.

(٣) انظر: فتح الباري (١١/١٤٩).

(٤) انظر: المفردات في غريب القرآن، ص٦٧٥.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر: تبصرة الأدلة، لأبي المعين النسفي (١/١٠٢).

في كل ما يتعلق بها، وبه قالت الأشاعرة وبعض أهل السُّنَّة[1].

٧ ـ إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن افترقا، فإذا افترقا صار معنى كل منهما: «علم الله وكتابه وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه»[2]، وإذا اجتمعا صار «القضاء هو ما قضى الله ﷻ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، والقدر هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه، وعلى هذا يكون التقدير سابقاً»[3].

والإمام الشافعي ممن يرى التفريق بين القضاء والقدر على هذا التفصيل الأخير، كما في صدر هذه الأبيات، حيث قال:

قدر اللَّه واقع حيث يقضى وروده

فهو يرى أن القدر فيما قدره الله تعالى أزلاً وأولاً، والقضاء هو ورود هذا المقضي وإيجاده وإنفاذه.

الثانية: إثبات الإرادة الكونية:

الإرادة عند أهل السُّنَّة نوعان[4]:

الأولى: إرادة قدرية كونية خلقية: وهي المتضمنة لقضائه تعالى ومشيئته الشاملة لجميع الحوادث، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

الثانية: إرادة دينية أمرية شرعية: وهي المتضمنة لمحبته ورضاه وأمره الديني، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) انظر: العقائد النسفية، ق٢٦ (مخطوط)، الدرر السنية (١/ ٤٩٤)، العقيدة الإسلامية وأسسها، للميداني، ص٧٢٩.

(٢) جامع الرسائل والمسائل (٢/ ٣٥٥).

(٣) شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين (٢/ ١٨٨).

(٤) انظر: شفاء العليل، لابن القيم، ص٢٨٠.

وبهذا التفصيل للإرادة يخالف أهل السُّنَّة كلّ من:

• الأشاعرة الذين يرجعون كل من المحبة والرضا والغضب والسخط إلى إرادة الإثابة أو إرادة العقاب[1].

• والمعتزلة الذين يرجعون المحبة والرضا إلى الإرادة، والغضب والسخط إلى الكراهة[2].

وبهذا التفصيل أيضاً يزول الاشتباه في مسألة الأمر والإرادة، وهل هما متلازمان أم لا؟ والحق الذي عليه أهل السُّنَّة أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية، ولا يستلزم الإرادة الكونية، فإذا أمر الله «العبد بشيء فقد أراده منه إرادة دينية، وإن لم يرده منه إرادة كونية، فإثبات إرادته في الأمر مطلقاً خطأ، ونفيها عن الأمر مطلقاً خطأ، وإنما الصواب التفصيل كما جاء في التنزيل»[3].

والإرادة التي عناها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الأبيات هي الإرادة الكونية القدرية، حينما قال:

قد مضى فيك حكمه وانقضى ما يريده

وما يريده الله على أربعة أقسام بحسب وقوع المراد وعدم وقوعه، كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية[4]:

أحدها: ما تعلقت به الإرادتان، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فإن الله أراده إرادة دين وشرع، فأمر به وأحبه ورضيه، وأراده إرادة كون فوقع، ولولا ذلك لما كان.

الثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فتلك كلها إرادة دين، وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع.

---

(١) انظر: الإنصاف، للباقلاني، ص٣٨.

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار (٦/ ٥١ ـ ٦١).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

الثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمباحات والمعاصي، فإنه لم يأمر بها، ولم يرضها، ولم يحبها، إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لما كانت ولما وجدت، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

الرابع: ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي.

الثالثة: الرضى بقضاء الله وقدره:

والمقصود بالرضى: هو التسليم، وسكون القلب وطمأنينته[1].

فقد أجمع أهل السُّنَّة على أنه يجب «على جميع الخلق الرضى بأحكام الله التي أمرهم أن يرضوا بها، والتسليم في جميع ذلك لأمره، والصبر على قضائه، والانتهاء إلى طاعته فيما دعاهم إلى فعله، أو تركه»[2].

قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

وقال ﷺ: «**لكل شيء حقيقة، وما بلغ عبدٌ حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه**»[3].

وهذا الذي يجب على العبد الرضى به هو قضاء الله تعالى، فإنه كله خير وعدل وحكمة؛ ولذا يجب الرضا به كله.

وهذا القضاء له جهتان[4]:

---

(١) انظر: حاشية الدرة المضية، لابن القاسم، ص٦٢.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري، ص١٣٨.

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤١) برقم (٢٧٤٩٠)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١١٠) برقم (٢٤٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٢٦١) برقم (٢٢١٤)، والبيهقي في القضاء والقدر، ص١٩٧ برقم (٢٠٢) وغيرهم من طرق عن أبي الربيع سليمان بن عتبة السلمي عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عن أبي الدرداء مرفوعاً، والحديث صحيح، وله شواهد، وقد صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٤٧٠) برقم (٢٤٧١).

(٤) انظر: إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل، لصالح آل الشيخ (١/ ٤١٠).

الأولى: جهة متعلقه بالله، وهي فعله سبحانه، وهذا يقضي بأنها صفة من صفاته، فهذه يجب على العبد أن يحبها، وأن يرضى بها؛ لأنها صفة من صفات الله تعالى.

الثانية: جهة متعلقه بالعبد، فيكون مقضياً على العبد، والمقضي عليه **نوعان**:

ـ **الأول**: من جهة المصائب، كالمرض والفقر، فالرضى عنه مستحب، بل يعد من أشرف أنواع العبودية، ـ ولا يجب على الصحيح ـ؛ ولذا لم يطالب به العموم لعجزهم عنه، ومشقته عليهم، ولم يجئ الأمر به كما جاء في الصبر، وإنما جاء الثناء على أصحابه ومدحهم.

ـ **الثاني**: من جهة المعايب، والتي يفعلها العبد بإرادته، من المعاصي والآثام، فهذا لا يجوز الرضى به إجماعاً، «فهي من جهة فعل العبد لها مكروهة مسخوطة، ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية»[١].

وفي هذا يقول السفاريني[٢]:

وليس واجباً على العبد الرضا ... بكل مقضي ولكن بالقضا
لأنه من فعله تعالى ... وذاك من فعل الذي تقالى

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ينبغي للإنسان أن يرضى بما يقدره الله عليه من المصائب التي ليست ذنوباً مثل: أن يبتليه بفقر أو مرض، أو ذل وأذى الخلق له، فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع»[٣].

وقال أيضاً: «ليس في كتاب الله، ولا في سُنَّة رسول الله، آية ولا حديث يأمر العباد أن يرضوا بكل مقضي مقدر من أفعال العباد حسنها وسيئها، فهذا أصل يجب أن يعتنى به، ولكن على الناس أن يرضوا بما أمر الله

---

(١) حاشية الدرة المضية، لابن القاسم، ص٦٣.
(٢) الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، للسفاريني، ص٦٧.
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٩١).

به، فليس لأحد أن يسخط ما أمر الله به»[1].

فيجب على المرء المسلم أن يصبر على ما قدره الله عليه ولا يسخط منه شيئاً وهذا في المصائب لا في الذنوب، فالذنوب من فعل العبد واختياره لا يجب الرضا بها، بل عليه الندم والاستغفار وإن كان كل شيء بقدر الله ﷻ وخلقه، فلا يخرج شيء من أفعال عباده عن خلقه حتى العجز والكيس كما هو اعتقاد أهل السُّنَّة.

أبيات ثالثة في القدر:

الـهـم فـضـل والـقـضـاء غـالـب ... وكـائـنٌ مـا خـطّ فـي الـلـوحِ
انـتـظـر الـرَّوحَ وأسـبـابَـه ... آيـس مـاكـنـت مـن الـروحِ

توثيق الأبيات:

قال البيهقي: «أنشدنا أبو عبد الرحمٰن السلمي، أنشدني أبو بكر محمد بن عبد الأعلى الفقيه[2]، أنشدني أبو الطيب المعروفي[3] للشافعي رضي الله عنه وأرضاه...»[4]، وذكر الأبيات.

وهذا السند جيد لولا جهالة أبي الطيب المعروفي؛ وعليه فلا تصح نسبة هذه الأبيات للإمام الشافعي رحمه الله.

وذكر الأبيات الزمخشري[5]، ولم يعزها لأحد.

موضوعها:

الأبيات تتناول نفوذ القضاء بالعباد، وأنه واقع عليهم ما كتبه الله في اللوح المحفوظ، وليس على العباد إلا التسليم مع العمل بالأسباب.

---

(١) المصدر السابق (٨/ ١٩٠).

(٢) محمد بن عبد الأعلى، أبو بكر النيسابوري الفقه، المتوفى سنة ٣٩٢هـ. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٧١٩).

(٣) لم أقف له على ترجمة.

(٤) مناقب الشافعي (٢/ ١٠٨).

(٥) انظر: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار (٤/ ٢٤٥).

التقريرات العلمية الواردة في الأبيات:

وفي هذه الأبيات تقرير مسألة مهمة في باب القدر، وهي: ثبوت ما في اللوح أو محوه.

وللعلماء في هذه المسألة أقوال:

قيل: إنها عامة في كل شيء مما في الكتاب ـ أي: اللوح المحفوظ ـ فيمحو ما يشاء محوه من شقاوة، أو سعادة، أو رزق، أو عمر، أو خير، أو شر، ويبدل هذا بهذا، ويجعل هذا مكان هذا، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، وهو قول عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم، ورجحه القرطبي والشوكاني[(١)].

وقيل: الآية خاصة بالسعادة والشقاوة، والحياة والموت، فلا تمحى، جاء عن ابن عباس[(٢)].

وقيل: يمحو ما يشاء من ديوان الحفظة، وهو ما ليس فيه ثواب ولا عقاب، ويثبت ما فيه الثواب والعقاب، وبه قال الضحاك والكلبي، ورجحه ابن عثيمين وغيره[(٣)].

وقيل: يمحو ما يشاء من الرزق، وبه قال مجاهد[(٤)].

وقيل: يمحو من جاء أجله، ويثبت من لم يجئ أجله، قاله الحسن[(٥)].

وقيل: يمحو ما يشاء من الشرائع فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، وبه قال مقاتل بن سليمان، وابن جبير، وقتادة، والشافعي، وروي عن ابن عباس[(٦)].

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٩/ ٣٢٩)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٤٠٣)، فتح القدير، للشوكاني (٣/ ٨٨).

(٢) انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٣٩)، تفسير الطبري (١٣/ ٥٥٩).

(٣) انظر: تفسير البغوي (٤/ ٣٢٥)، وتفسير جزء عم، لابن عثيمين، ص١٤٣.

(٤) انظر: تفسير مجاهد، ص٤٠٨.

(٥) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي (٢/ ٥٠٠).

(٦) انظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٢/ ٢٣٨)، تفسير الإمام الشافعي (٢/ ٩٨٩)، تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٣٧)، التفسير الوسيط، للواحدي (٣/ ٢٠).

وقيل: يمحو ما يشاء من ذنوب عباده ويترك ما يشاء، روي عن ابن جبير[1].

وقيل: يمحو ما يشاء من الذنوب بالتوبة، ويترك ما يشاء منها مع عدم التوبة، روي عن عكرمة[2].

وقيل: يمحو الآباء ويثبت الأبناء، روي عن الحسن[3].

وقيل: يمحو القمر ويثبت الشمس كقوله: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، وبه قال السدي[4].

وقيل: يمحو ما يشاء من الأرواح التي يقبضها حال النوم، فيميت صاحبه ويثبت ما يشاء فيرده إلى صاحبه، جاء عن الربيع بن أنس[5].

ولتحرير المسألة ينبغي أن يعلم:

أن من المحكم في باب القدر أن ما في اللوح المحفوظ لا يتبدل ولا يتغير، ومما يؤكده قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٨]، وقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، وقوله: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]، وقوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ [الحجر: ٤ ـ ٥]، وقوله: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وقوله: ﴿ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]، وقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وغيرها من الآيات التي فيها إثبات أن كل شيء قد سُطِّر في الكتاب، وأن ما كتب لا يتقدم ولا يتأخر، ولا يتبدل ولا يتغير.

---

(١) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي (٢/ ٥٠٠).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٩/ ٣٣٢).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

ولكن قد يشكل على هذا آية أخرى، وهي قول الله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

ففهِم منها بعض العلماء أن ما في اللوح المحفوظ، وما سطر في الكتاب قد يمحى ويُثبت غيره، وأوردوا لهذه الآية نظائر من أحاديث النبي ﷺ، ومن ذلك:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسئ له في أثره، فليصل رحمه**»[١].

وحديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قالت أم حبيبة: اللَّهُمَّ أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، فقال النبي ﷺ: «**قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة لن يجعل شيئاً قبل حِلِّه، أو يؤخر شيئاً عن حِلّه، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب النار، أو عذاب القبر، كان خيراً وأفضل**»[٢].

والجواب عن هذا الإشكال أن يقال:

إنَّ الآية ليست دليلاً على أن الذي يمحى هو ما في اللوح، بدليل قوله في آخرها ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، «أي اللوح المحفوظ الذي ترجع إليه سائر الأشياء، فهو أصلها، وهي فروع له وشُعب.

فالتبديل والتغيير والمحو يقع في الفروع والشعب، كأعمال اليوم والليلة التي تكتبها الملائكة، ويجعل الله لثبوتها أسباباً، ولمحوها أسباباً، لا تتعدى تلك الأسباب ما رسم في اللوح المحفوظ، كما جعل الله البر والصلة والإحسان من أسباب طول العمر وسعة الرزق، وكما جعل المعاصي سبباً لمحق بركة الرزق والعمر، وكما جعل أسباب النجاة من المهالك والمعاطب سبباً للسلامة، وجعل التعرض لذلك سبباً للعطب، فهو الذي يدبر الأمور

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب من الصحيح، باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم برقم (٥٩٨٦)، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها برقم (٢٥٥٧).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر برقم (٢٦٦٣).

بحسب قدرته وإرادته، وما يدبره منها لا يخالف ما قد علمه وكتبه في اللوح المحفوظ»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «أن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل، وأن الذي يجوز عليه التغيير والتبديل ما يبدو للناس من عمل العامل، ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظة والموكلين بالآدمي، فيقع فيه المحو والإثبات، كالزيادة في العمر والنقص، وأما ما في علم الله فلا محو فيه ولا إثبات، والعلم عند الله»[2].

قال الطحاوي: «أن هذا مما لا اختلاف فيه، إذ كان قد يحتمل أن يكونَ الله ﷻ إذا أراد أن يخلق النسمة جعل أجلها إن برَّت كذا، وإن لم تبر كذا، لما هو دون ذلك، وإن كان منها الدعاء رد عنها كذا، وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا، وإن عملت كذا حرمت كذا، وإن لم تعمله رزقت كذا، ويكون ذلك مما يثبت في الصحيفة التي لا يزاد على ما فيها ولا ينقص منه، وفي ذلك بحمد الله التئام هذه الآثار واتفاقها، وانتفاء التضاد عنها، والله ﷻ نسأله التوفيق»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأجل أجلان: أجل مطلق، يعلمه الله، وأجل مقيد، وبهذا يتبين معنى قوله ﷺ: **«من سرَّه أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه»** فإن الله أمر الملك أن يكتب له أجلاً، وقال: إن وصل رحمه زدته كذا وكذا، والملك لا يعلم أيزداد أم لا، لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر»[4].

وقال القرطبي: «والعقيدة أنه لا تبديل لقضاء الله، وهذا المحو والإثبات مما سبق به القضاء، وقد تقدم أن من القضاء ما يكون واقعاً محتوماً وهو

---

(١) تفسير السعدي، ص٤٢٠.

(٢) فتح الباري (١١/ ٤٨٨).

(٣) شرح مشكل الآثار (٨/ ٨١).

(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٧) وانظر المصدر نفسه (٨/ ٥٤٠).

الثابت، ومنه ما يكون مصروفاً بأسباب وهو الممحو، والله أعلم»[1].

وإيضاح ذلك أن نقول: القضاء نوعان:

قضاء معلق، وقضاء مبرم.

فأما القضاء المعلق: فهو الذي علمه الله تعالى، وكتبه، وشاءه، لكنه خلقه على ثبوت أسبابه وانتفائها.

فمثلاً: الدعاء، فإنه من أعظم أسباب الثبوت والمنع، التي يقضي الله بها ما علم أنه سيكون بها[2]، كما قال ﷺ: «**لا يرد القضاء إلا الدعاء**»[3].

وأما القضاء المبرم: فهو واقع لا محالة، لا يغني فيه حذر، ولا يدفعه سبب، وهو على **قسمين**:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٣٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٣٦٦).

(٣) الحديث جاء عن ثلاثة من الصحابة:

الأول: سلمان الفارسي: أخرجه الترمذي (٤/ ٤٦) برقم (٢١٣٩)، والبزار في المسند (٦/ ٥٠١) برقم (٢٥٤٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨/ ٧٨) برقم (٣٠٦٨) والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٥١) برقم (٦١٢٨) وفي الدعاء، ص٣٠ برقم (٣٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٣٦) برقم (٨٣٢) كلهم من طريق يحيى بن الضريس، عن أبي مودود، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان به.

وأبو مودود اثنان: **أحدهما**: يقال له: فضة البصري، وهو ضعيف، ضعفه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٧/ ٩٣) رقم (٥٣١)، وزعم الترمذي أنه هو الذي في الحديث. **والآخر**: عبد العزيز بن أبي سليمان، المدني، ثقة، وقد زعم الطحاوي أنه هو الذي في الحديث.

الثاني: ثوبان: أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٩٥) برقم (٢٢٤١٣)، وابن ماجه (١/ ٣٥) برقم (٩٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨/ ٧٩)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٥٣) برقم (٨٧٢)، والطبراني في الكبير (٢/ ١٠٠) برقم (١٤٤٢) كلهم من طريق سفيان، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**لا يرد القدر إلا الدعاء**». وعبد الله بن أبي الجعد مجهول، كما قال ابن القطان تهذيب التهذيب رقم (٢٩٣)، والذهبي في الميزان رقم (٤٢٤٥)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٠) رقم (٣٦٣٥).

الثالث: أنس بن مالك: أخرجه الطبراني في الدعاء، ص٣٠ برقم (٢٩) بلفظ: «ادعوا فإن الدعاء يرد القضاء»، وإسناده حسن من أجل أبي إسحاق السبيعي.

ورواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال، ص٥٤ برقم (١٥٠)، وهو ضعيف جداً، ففي إسناده أبو هاشم كثير بن عبد الله، منكر الحديث، كما قال البخاري.

فالحديث صحيح لغيره، والله أعلم.

١ ـ قسم مرتَّب على الأسباب، فهي مؤثرة في بلوغ مسبباتها بإذن الله تعالى.

مثل: دخول الجنة، والنجاة من النار، فهذا مترتب على الأسباب، كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

٢ ـ وقسم غير مرتَّب على الأسباب، ولا تنفع فيه.

مثل: العمر، والدعاء بطوله، فإنه لا ينفع في قضاء الله تعالى وقدره، كما في حديث ابن عباس المتقدم: «قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة لن يجعل شيئاً قبل حِلِّه، أو يؤخر شيئاً عن حِلّه، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب النار، أو عذاب القبر، كان خيراً وأفضل».

شعر رابع في القدر:

وفيه يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إن الذي رُزِق اليسارَ فلم يصب ... حمداً ولا أجراً لغير موفقِ
فالجدُّ يدني كل شيء شاسعٍ ... والجدُّ يفتح كل باب مغلقِ
وإذا سمعت بأن مجدوداً حوى ... عوداً فأثمر في يديه فصدقِ
وإذا سمعت بأن محروماً أتى ... ماء ليشربه فغاض فحققِ
وأحق خلق اللَّه بالهم امرؤٌ ... ذو همة يبلى بعيش ضيقِ
ومن الدليل على القضاءِ وكونهِ ... بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمقِ
[ما همتي إلا مطالبة العلى ... خَلُق الزمانُ وهمتي لم تَخْلَقِ][1]

سبب قوله الأبيات:

وهذه الأبيات إنما قالها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما جاءه عباس الأزرق وقال له: يا أبا عبد الله تركنا لك الاجتهاد والفقه والحديث، ونراك شاركتنا

(١) والبيت الأخير زاده الرازي في مناقب الإمام الشافعي، ص٣٠٨، والبيهقي كذلك في مناقب الشافعي (٢/ ٩٢) ولكن جعله أول بيت.

في الشعر، وقد نظمتُ أبياتاً، إن أنت أجزت لي مثلها لأتوبنَّ من قول الشعر ما بقيت.

قال له الشافعي: إيه. فأنشأ يقول:

ما همتي إلا مقارعة العدا ... خلق الزمان وهمتي لم تخلقِ

والناس أعينهم إلى سلب الفتى ... لا يسألون عن الحجا والأولقِ

لو كان بالحيل الغنى لوجدتني ... بنجوم أقطار السماء تعلقي

لكن من رزق الحجى حرم الغنى ... ضدان مفترقان؛ أي: تفرقِ

فقال له الشافعي: هلا قلت كما أقول؟ وأنشأ مسترسلاً، وذكر الأبيات.

توثيق الأبيات:

وهذه الأبيات مما صحت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فقد رواها عنه جمع من أهل العلم، بأسانيد متعددة، **منهم**:

١ ـ **البيهقي**(١)، فقال: أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السلمي، أنشدني محمد بن الحسن الرازي، أنشدنا ابن أبي حاتم للشافعي، وذكر الأبيات.

٢ ـ **ابن عساكر**(٢)، فقال: أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنبأنا أبو بكر البيهقي، أنبانا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب المأموني يقول: سمعت أبا عمر الزاهد ينشد للشافعي، وذكر الأبيات.

٣ ـ **وقال أيضاً**(٣): أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن المزرفي، أنبأنا أبو منصور محمد بن محمد بن عبد العزيز العكبري، حدثنا أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن داود الفحام المقرئ السامري، عن معتصم بن محمد عن ابن خالوية النحوي، قال: حدثونا عن العباس بن الأزرق، قال: دخلت على أبي عبد الله محمد بن إدريس فذكر قصة.

---

(١) انظر: مناقب الشافعي (٢/ ٩٢).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٤١٧).

(٣) انظر: المصدر السابق (٥١/ ٤١٨).

ومن طريقه ذكرها ابن كثير[1].

٤ ـ **ابن حجر**[2]، قال: أنبأنا إبراهيم بن داود العابد شفاهاً، أنا إبراهيم بن علي بن سنان، أنا عبد اللطيف الحراني، عن أبي المكارم اللبان، أنا أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن عبد الله البيضاوي المقري يقول: سمعت أبا عبد الله المأموني يقول: سمعت أبا حيان النيسابوري يقول: دخل عباس الأزرق على الشافعي، وذكر قصته.

٥ ـ **السبكي**[3]، قال: قرأت على سيدنا قاضي القضاة عز الدين أبي عمر عبد العزيز بن قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، قلت له: أخبرك أبو عمران موسى بن علي بن يوسف بن سنان القطبي المقري بقراءتك عليه، قرئ على أبي الفرج بن أبي محمد النميري وأنا أسمع، عن أبي المكارم اللبان وغيره، عن الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم قال: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن عبد الله البيضاوي المقري قال: سمعت أبا عبد الله المأموني يقول: سمعت أبا حيان النيسابوري يقول: بلغني أن عياشاً الأزرق دخل على الشافعي يوماً فقال، وذكر خبره.

٦ ـ **ياقوت الحموي**[4]، عن ابن خالويه أنه قال: حدثنا أبو العباس الأرزق قال: جئت الشافعي رحمة الله عليه، فقلت له: يا أبا عبد الله تتحقق هذا الفقه فتأخذ الجوائز عليه، والأرزاق السنية، ونحن، فليس لنا إلا هذا الشعر وقد جئت تداخلنا فيه، والآن جئتك بأبيات قلتها إن أجزتها ببيت من الشعر فلك الحكم، وإن عجزت عنها تتوب. فقال لي الشافعي: إيه، قال أبو العباس: فأنشدته، وذكر الأبيات، وجواب الشافعي عليها.

٧ ـ **ابن عاصم القيسي**[5]، فقال: وقال أبو القاسم بن الأزرق: دخلت

---

(١) انظر: طبقات الشافعيين، ص٣٦، ومناقب الشافعي، ص٢٤٣.

(٢) انظر: توالي التأنيس، ص١٧٢.

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٣٠٤).

(٤) انظر: معجم الأدباء (٣/ ١٠٣٢).

(٥) انظر: حدائق الأزاهر، للقيسي، ص١٠٥، شمس العلوم، للحميري (٤/ ٢٤٨٨).

على الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ فقلت: يا أبا عبد الله، ما تنصفنا، لك هذا الفقه تفوز بفوائده. ولنا هذا الشعر، وقد جئت تداخلنا فيه، فإما أفردتنا بالشعر، أو أشركتنا في الفقه، وقد جئت بأبيات إن أجزتنا بمثلها تبت من الشعر، وإن أعجزت عنها تبت، فقال لي: إيه يا هذا، فأنشدته، وذكر أبياته، وجواب الشافعي عليها.

٨ ـ وكذلك عزاها إليه الرازي[١].

موضوعها:

تحدثت الأبيات عن مفهوم الرزق، وارتباط حصوله بالأسباب، وأن من حكم الله تعالى التفاوت في الرزق، وليس التفاوت بالذكاء والفطنة، وإنما هو محض قضاء الله وقدره.

أهم التقريرات العلمية الواردة في الأبيات:

الأولى: مفهوم الرزق:

الرِّزق ـ بالكسر ـ ما ينتفع به، والرَّزق ـ بالفتح ـ هو العطاء[٢].

فهو ما ينتفع به الحيوان من عطاء الله جل ثناؤه، سواء كان هذا العطاء ظاهراً للأبدان كالأقوات، أو باطناً للقلوب والنفوس كالعلم، وسواء كان خاصاً ببعض المخلوقات، أو عاماً لها، وسواء كان دنيويّاً أو أخرويّاً[٣].

وقد يأتي بمعنى الحظ والنصيب[٤]، وهو بهذا المعنى يقتصر على المملوك، فلا يشمل الحرام.

---

(١) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) الصحاح، للجوهري (٤/ ١٤٨١)، مجمل اللغة، لابن فارس (١/ ٣٧٣)، مجمع بحار الأنوار، للكجراتي (٥/ ٤٥٠).

(٣) انظر: مجمع بحار الأنوار، للكجراتي (٢/ ٣٢٢)، الكليات، للكفوي، ص٤٧٢، تاج العروس، للزبيدي (٢٥/ ٣٣٦).

(٤) إلا أن بينهما فرقاً، فالرزق يطلق على العطاء الجاري؛ ولهذا يقال أرزاق الجند تجري على إدرار، والحظ لا يفيد هذا المعنى. وكذلك ما يُخرج مرةً أو مرتين فإنه يطلق عليه عطاء، بخلاف الرزق فهو المستمر.

انظر: الفروق اللغوية، للعسكري، ص١٦٦، التعريفات الفقهية، للبركتي، ص١٤٨.

وقد يأتي بمعنى الشكر، بلغة أزد شنوءة، كما في قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢][١].

وبناء على ما سبق فيكون لفظ الرزق من باب المجمل الذي يحتاج إلى تفسير، ولهذا قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وكذلك لفظ الرزق فيه إجمال، فقد يراد بلفظ الرزق: ما أباحه أو ملكه فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠] وقوله: ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا﴾ [النحل: ٧٥] وأمثال ذلك.

وقد يراد بالرزق: ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تمليك، فيدخل فيه الحرام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] وقوله ﷺ في «الصحيح»: «فيرسل إليه الملك فيؤمر بكتب أربع كلمات: رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد»[٢]»[٣].

وقال أيضاً: «فالرزق الحرام هو مما قدره الله، وكتبته الملائكة، وهو مما دخل تحت مشيئة الله وخلقه، وهو مع ذلك قد حرَّمه ونهى عنه، ولفاعله من غضبه وذمه وعقوبته ما هو له أهل، والله أعلم»[٤].

وقال أيضاً: «فقد يرزقه حلالاً وحراماً، فإذا فعل ما أمره به رزقه حلالاً، وإذا ترك ما أمره به فقد يرزقه من حرام»[٥].

والخلاصة أن الرزق: هو اسم لكل ما يسوقه الله للمخلوقات مما ينتفعون به، مأكول أو غير مأكول، مملوك أو غير مملوك، على سبيل الإباحة

---

(١) انظر: كتاب الأفعال، لابن القطاع (٢/ ٣١)، شمس العلوم، للحميري (٤/ ٢٤٨٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأنبياء، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته برقم (٣٣٣٢)، ومسلم في صحيحه كتاب الدقر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه برقم (٢٦٤٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٣٢) وانظر المصدر نفسه (٨/ ٥٤٢).

(٤) المسائل والأجوبة، ص١٤١.

(٥) المصدر السابق (٨/ ٥٣٠).

بكسب أو بغير كسب، حسناً كان أو خبيثاً، حلالاً كان أو حراماً، دنيويّاً كان أو أخرويّاً، ماديّاً كان أو معنويّاً.

وأما تخصيص الرزق بالحلال فقط فهذا لا تقتضيه اللغة، وهو مذهب المعتزلة(١).

الثانية: دخول الرزق في القدر:

جميع أرزاق العباد هي من قدر الله ﷻ، وما من أحدٍ يولد إلا وقد كتبت له أربع كلمات: عمله، ابتلاء وأجله، وشقي هو أو سعيد.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، وقال سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٥، ١٦].

وقد تكفل الله بأرزاق العباد، وأكد هذه الحقيقة بقَسَمِهِ سبحانه على ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢ ـ ٢٣]؛ ولذا قال أعرابي: من ذا الذي أغضب الجليل حتى حلف(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦].

ولذلك وجب على العبد أن يجمل في الطلب، وأن يتحصل على ما عند الله بطاعته، فإن ما عند الله لا ينال بمعصيته، وفي هذا قال ﷺ: «**أيها الناس اتقوا الله وأجملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها**

---

(١) انظر: مشارق الأنوار، للقاضي عياض (١/٢٨٨)، التعريفات، للجرجاني، ص١١٠، التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، ص١٧٧.

(٢) انظر: الكشف والبيان، للثعلبي (٩/١١٥).

وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، خذوا ما حَلَّ ودعوا ما حَرُمَ» رواه ابن ماجه(١).

فلو وثقت النفوس بهذا الأمر لما سرق من سرق، ولما نهب من نهب؛ إذ أن صدق الإيمان بهذا يورث طمأنينة النفس، والقناعة بالقسمة، والإحسان في الطلب.

الثالثة: تفاضل الناس في الأرزاق دليل على حكمة الله وعدله ومشيئته:

من حكمة الله تعالى أن جعل الناس يتفاوتون في الرزق، وله الحكمة البالغة في هذا، إذ أن أفعاله تعالى كلها حكمة وعدل ورحمة ومصلحة للعباد في دنياهم وأخراهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١].

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

ومن حِكَم التفاوت في الرِّزق:

١ ـ ليعرف العباد أنه المدبر لشئونهم، وبيده مقاليدهم، فلا يكون إلا ما أراد سبحانه، فهو يضيق على هذا، ويبسط لهذا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٠].

---

(١) رواه ابن ماجه في السنن (٢/ ٧٢٥) رقم (٢١٤٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥) رقم (٢١٣٥)، من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً.
وفيه عنعنة ابن الزبير عن جابر، إلا أنها معضودة برواية ابن المنكدر عن جابر عند ابن حبان في صحيحه (٨/ ٣٢)، رقم (٣٢٣٩). والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٥٣١) رقم (٢٧٤٢).

٢ ـ للتفكر والاعتبار في الآخرة، فكما أن الناس يتفاضلون في الدنيا في الملبس، والمأكل، والمشرب، والمركب، والعلم، والأخلاق، فكذلك أيضاً يتفاضلون في منازلهم ودرجاتهم في الآخرة؛ ليشمّر من فاته حظ الدنيا ألا يفوته حظ الآخرة، كما قال تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١].

٣ ـ ليعلم العبد أن الخير فيما اختاره الله تعالى له، من فقر وغنى، وسقم وعافية، وعجز وكيس، فقد يعطى العبد النعمة فيكفر ولا يشكر، ويجحد ولا يعترف، كما أصاب قارون، ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨]، حتى قال عبد الله بن مسعود: «إن العبد ليهمُّ بالأمر من التجارة والإمارة، حتى يتيسر له، نظر الله إليه من فوق سبع سموات فيقول للملائكة: اصرفوه عنه، فإن يسرته له أدخلته النار، قال: فيصرفه الله ﷻ، قال: فينطق يخبر به أن شقي بفلان، وما هو إلا فضل الله ﷻ عليه»[(١)].

٤ ـ ليعرف الغني فضل الله عليه ونعمته، فيشكر، فينال درجة الشاكرين، ويزيده الله من فضله ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]، وكذلك يعرف الفقير ابتلاء الله له فيصبر، فينال درجة الصابرين، ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

فصار الغنى والفقر، والبسط والقدر محل ابتلاء واختبار من الله تعالى لعباده، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَـٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

٥ ـ جريان مصالح العباد، وانتفاع بعضهم من بعض، إذ لو كان جميعهم أغنياء لما اشتغل أحدٌ، ولم تقض مصالح أحد، وإنما كان هذا التفاوت لأجل

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٤/ ٧٣٩)، العلو، للذهبي، ص٥٧.

تسخير بعضهم لبعض، كما قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّاۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وهو سبحانه في هذا المقام يشير إلى أن النفس تسعى لجمع حطام الدنيا، ولكن رحمة الله ورضاه خيرُ ما يجمعه العبد ويفوز به.

وبهذا نعلم أنه ليس دليلاً على الكرامة أن الله تعالى يسبط الرزق على من يشاء من عباده، فربما يوسع ﷻ على العاصي، ويضيق على المطيع، وربما يعكس الأمر، وربما يوسع عليهما، أو يضيق عليهما، أو تارة بأخرى.

ومثل هذه الحقائق تخفى على كثير من الناس، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٣٦]، فانظر كيف أن الحق سبحانه ختمها بعدم علم كثير من الناس لهذه الحقيقة.

ولذلك أخطأ من قال[1]:

كم عالمٍ عالمٍ أعيت مذاهبه ... وجاهلٍ جاهلٍ تراه مرزوقا
هذا الذي صيَّر الأفهام حائرة ... وصيَّر العالم النحرير زنديقا

وهو يعني بالعالم النحرير نفسه، ولعمري إنه بوصف الجاهل البليد أحق منه بهذا الوصف، والعالم النحرير هو من قال:

ومن الدليل على القضاءِ وكونهِ ... بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمقِ

الرابعة: تنوُّع الأرزاق:

يتصور بعض الناس أن الرزق هو مالٌ فقط، ولكنه أوسع من المال ـ كما تقدم قريباً ـ.

فهو إما أن يكون حسيّاً: كالمال، والولد، والزوجة، والمركوب، إلى غير ذلك مما هو يعود على صاحبه بالنفع.

---

(١) منسوبة لابن الراوندي. انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/ ٨٢)، عروس الأفراح، لبهاء الدين السبكي (١/ ٢٦٥).

وإما أن يكون معنوياً: كالعلم، والحكمة، والأخلاق الحسنة، والصحة والعافية، وغير ذلك مما هو غير محسوس.

وقد يجمع الله لبعض عباده أصنافاً من الرزق، ويعطي بعضاً شيئاً منه، ويحرم آخرين، كل ذلك بحكمة منه وعدل.

الخامسة: أسباب الرزق:

إن الله ﷻ عليم قدير، فهو قادر على أن يرزق من عباده من يشاء، وكيف شاء، بسبب أو بغير سبب، ولكنه من حكمته سبحانه أن ربط الأسباب بمسبباتها، فلا يوقع شيئاً للعباد إلا بسبب.

فهو قادر على أن يرزق مريم التمر من غير هزِّها للنخلة، وماذا عساها أن تفعل هزة امرأة في مخاضها بنخلة، ولكنه مباشرة للسبب، فقال تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥].

وهو قادر سبحانه على أن يفرق البحر لموسى من غير ضرب موسى البحرَ بعصاه، ولكنه مباشرة السبب، فقال تعالى: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

ولذلك فإنه من طلب الرزق فعليه السعي والأخذ بأسبابه التي جعلها الله سبباً للرزق، **ومنها**:

١ ـ **تقوى الله**: وذلك بامتثال أوامره، وترك نواهيه، وهي من أوسع أبواب الرزق، كما قال تعالى: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾ [الطلاق: ٢ ـ ٣].

٢ ـ **التوكل على الله**: قال ﷺ: «**لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتعود بطاناً**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٣٢) رقم (٢٠٥)، وأبو داود الطيالسي في سننه (١/ ٥٥) رقم (٥١)، والبزار كما في البحر الزخار (١/ ٤٧٦) رقم (٣٤٠) وأبو يعلى في مسنده (١/ ٢١٢) رقم (٢٤٧) وابن حبان في صحيحه (٢/ ٥٠٩) رقم (٧٣٠) والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٥٤) رقم (٧٨٩٤) كلهم =

٣ ـ صلة الرحم: قال ﷺ: «**من سرَّه أن يبسط له رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه**»[١].

٤ ـ الاستغفار: وفيه يقول الله تعالى: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّـٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَـٰرًا﴾ [نوح: ١٠ ـ ١٢]. قال القرطبي: «في هذه الآية والتي في «هود» دليل على أن الاستغفار يستنزل به الرزق والأمطار»[٢].

٥ ـ الصلاة: قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [طه: ١٣٢].

٦ ـ الصدقة: قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ: ٣٩].

٧ ـ الاحتساب في الإنفاق على العيال: قال ﷺ: «**قال الله ﷻ: يا ابن آدم أَنفق أُنفق عليك، وقال: يد الله ملأى لا تغيضها نفقة سحاء الليل والنهار**»[٣]، والإنفاق على العيال يدخل دخولاً أوليّاً في باب النفقة.

= من طريق حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو، عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً.

وهو صحيح، وبكر بن عمرو، هو المعافري المصري، قال أبو حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٩٠): شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أحمد: يروى له. تهذيب الكمال (٤/ ٢٢٢).

وأخرجه أحمد أيضاً في المسند (١/ ٤٣٨) رقم (٣٧٠) وابن ماجه (٢/ ١٣٩٤) رقم (٤١٦٤) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن ابن هبيرة به.

وأبو لهيعة قد توبع كما تقدم، وهو هنا يرويه عنه عبد الله بن وهب، وروايته عنه صالحه.

والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٣١٠) وشعيب الأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد رقم (٢٠٥).

تنبيه: وقع في مسند البزار قلب لإسناد الحديث، فبدلاً من (بكر عن ابن هبيرة عن الجيشاني) قال (عن ابن هبيرة عن بكر عن الجيشاني)؛ ولذلك قال البزار: وأحسب أن بكر بن عمرو لم يسمع من أبي تميم.

(١) تقدم تخريجه ص٣٤٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/ ٣٠٢).

(٣) أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ رقم (٤٦٨٤)، ومسلم كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف رقم (٢٣٥٥).

٨ ـ **النكاح**: قال تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

٩ ـ **طلب العلم**: قال أنس بن مالك: «كان أخوان على عهد النبي ﷺ فكان أحدهما يأتي النبي ﷺ، والآخر يحترف، فشكا المحترف أخاه إلى النبي ﷺ، فقال: «**لعلك ترزق به**»[1].

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ١٥٢) رقم (٢٣٤٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٢) رقم (٣٢٠)، والبيهقي في المدخل، ص٢٤٥ رقم (٣٣٥) من طريق أبي داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وهو صحيح.
وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٥٠٨٤).

المطلب الثالث

شعر في بعض مسائل الاعتقاد

وهذا الشعر عام لم يختص بمسألة معينة من مسائل الاعتقاد، بل جاء شاملاً لمسائل عدة، شأنه كشأن غيره من المنظومات والأشعار التي يشعرها السلف في بيان معتقد أهل السُّنَّة والحديث، إلا أنه اتسم بقصره واختصاره، وفيه يقول:

شهدتُ بأن اللَّه لا شيءَ غيرهُ	وأشهدُ أن البعثَ حقٌ وأُخلصُ
وأن عرى الإيمان قول مبينٌ[1]	وفعل زكي قد يزيد وينقصُ
وأن أبا بكر خليفة ربهِ[2]	وكان أبو حفص على الخير يحرصُ
وأُشهِد ربي أن عثمانَ فاضلٌ	وأن عليّاً فضله متخصصُ
أئمة قوم يهتدى بهداهم	لحا اللَّه[3] من إياهم يتنقَّصُ
فما لغواةٍ يشهدون[4] سفاهةً	وما لسفيه لا يحيصُ[5] ويحرصُ

توثيق الأبيات:

وقد رويت هذه الأبيات للشافعي من طريقين، **وهما**:

(١) وعند البيهقي (١/ ٤٤٠) (محسّن) بدل (مبين).

(٢) وعند البيهقي (١/ ٤٤٠) (أحمد) بدل (ربه).

(٣) وفي (لعتاة يشتمون) بدل (لغواة يشهدون).

(٤) أي قشره الله وأهلكه، وقبحه ولعنه. انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (٢/ ١٦)، مختار الصحاح، لزين الدين الرازي، ص٢٨٠.

(٥) وعند البيهقي (١/ ٤٤٠) (لا يجاب) بدل (لا يحيص).

الطريق الأولى: من طريق محمد بن راشد الأصبهاني عن إسماعيل بن يحيى المزني عن الشافعي:

رواها عنه:

١ ـ **البيهقي**، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ بأسداباد، حدثني محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر القطان(١)، حدثني أبو عيسى محمد بن عياض بن أبي شحمة الضبعي(٢)، حدثنا محمد بن راشد، أبو بكر الأصبهاني(٣)، قال: سمعت أبا براهيم المزني يقول...»(٤)، وذكر الأبيات.

ومن طريقه: أوردها ابن عساكر(٥)، واللالكائي(٦)، والسبكي(٧).

٢ ـ **الهكاري**، قال: «أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ بمدينة السلام(٨)، أخبرنا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري(٩)، أنبأنا الحسن بن

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن أيوب، أبو بكر القطان، كان ثقة صحيح السماع، قال الخطيب: ذكر أنه كان سيئ المذهب في الرفض؟ فقال: ما سمعت منه في هذا المعنى شيئاً أنكره لكني أحسبه كان يذهب إلى تفضيل علي فحسب. توفي سنة ٣٧٨هـ. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٤٩٦).

(٢) العطار الدينوري، كما في تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٢)، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) هو: محمد بن أحمد بن راشد بن معدان، أبو بكر الثقفي مولاهم، الأصبهاني، يُنسب إلى جده، محدِّث ابن محدِّث، وقال الذهبي: الإمام الحافظ المصنف، توفي سنة ٣٠٩هـ.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٤٠٤).

(٤) انظر: مناقب الشافعي (٢/ ٦٨).

(٥) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٢).

(٦) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُنَّة والجماعة (٨/ ١٤٧٤) برقم (٢٦٦٨).

(٧) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٩٦).

(٨) الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، أبو علي المقرئ، الفقيه المحدث اللغوي، توفي سنة ٤٧١هـ.
انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (١٦/ ٢٠٠)، شذرات الذهب، لابن العماد (٥/ ٣٠٦)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (١/ ٣١١).

(٩) عبيد الله بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الأزهري الصيرفي البغدادي، المعروف أيضاً بابن السوادي، كان ثقة حسن الاعتقاد، توفي سنة ٤٣٥هـ.
انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٥٤٨)، سير أعلام النبلاء، له (١٧/ ٥٧٨)، شذرات الذهب، لابن العماد (٥/ ١٦٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٩/ ٢٣٨)، الفيصل في مشتبه النسبة، للحازمي (١/ ١٣٩).

الحسين الفقيه[1]، قال: حدثني الزبير بن عبد الواحد، قال: حدثني أبو بكر العطار الدينوري[2]، أنبأنا محمد بن راشد الأصبهاني، قال: سمعت أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، يقول: أنشدني الشافعي من قيله...»[3]، وذكر الأبيات.

الطريق الثانية: من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي:

رواها **البيهقي** أيضاً، قال: «أخبرنا أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين السلمي، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن عبد الرحمٰن البستي[4] بهمذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يوسف[5]، قال: حدثنا محمد بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي، قال: حدثنا محمد بن الحسين السجستاني[6]، عن أحمد بن محمد الجوال[7]، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي ينشد...»[8]، وذكر الأبيات.

وقد ذكر هذه الأبيات عن الإمام الشافعي جماعةٌ من أهل العلم، منهم:

---

(١) الحسن بن الحسين بن حكمان، أبو علي الهمذاني الفقيه، ضعيف ليس بشيء في الحديث، توفي سنة ٤٠٥هـ.

انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ٢٥٤)، الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٧/ ٦٠٠)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٨٢)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٣/ ٩١)، شذرات الذهب، لابن العماد (٥/ ٣٠).

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر العطار الصوفي الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣١هـ.

انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٥٠٩)

(٣) انظر: اعتقاد الإمام الشافعي، ص١٨ ـ ١٩.

(٤) لم أقف له على ترجمة.

(٥) لم يتميز لي.

(٦) محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم السجستاني، أبو الحسن الآبري، كان حافظاً مجوداً، ثبتاً مصنفاً، مؤلف كتاب مناقب الشافعي، توفي سنة ٣٦٣هـ.

انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (٤/ ٣٣٧)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢/ ٣٣٦).

(٧) أحمد بن محمد بن رميح النسوي الجوال، قال أبو زرعة وأبو نعيم: كان ضعيفاً. قال الخطيب: والأمر عندنا بخلاف ذلك، فإن ابن رميح ثقة ثبت لم يختلف شيوخنا الذين لقوه في ذلك. توفي سنة ٣٥٧هـ.

انظر: تاريخ جرجان، لأبي القاسم الجرجاني، ص١٢٢، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٦)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ١٦٩)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص٣٧٧، الأنساب، للسمعاني (٣/ ٣٦٦).

(٨) مناقب الشافعي (١/ ٤٤٠).

قوام السُّنَّة أبو القاسم الأصبهاني[1]، وصلاح الدين الصفدي[2]، وابن كثير[3]، وفخر الدين الرازي[4].

موضوعها:

قد جمعت هذه الأبيات بين سطورها مسائل مهمة في باب المعتقد، فأوضحتُ أهمها، وبينت مسائلها؛ وذلك تقريراً لمذهب السلف عامة، وتأكيداً على متابعة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهم في باب المعتقد، بل إنه كان من أئمتهم المقتدى بهم في الباب، وممن يستشهد به، ويعتبر حجة على غيره، **ومن هذه المسائل**:

١ ـ الإقرار بالشهادة والبعث، والإخلاص في ذلك، وهذا وإن كان من باب التزكية إلا أنه من التزكية الواجبة.

٢ ـ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

٣ ـ الإقرار بخلافة الخلفاء الراشدين الأربعة مرتبين: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

٤ ـ جواز الدعاء على من يبغضهم أو ينتقصهم.

وهذا بيان لأهمها:

أهم التقريرات العلمية المذكورة في الأبيات:

الأولى: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص:

أهل السُّنَّة والحديث يقولون الإيمان قول وعمل، وتارة يقولون قول وعمل وعقيدة، وتارة يقولون قول وعمل ونية، وتارة يقولون تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمأثور عن الصحابة وأئمة التابعين

---

(١) انظر: سير السلف الصالحين، ص١٩٦.

(٢) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٣٢٥).

(٣) انظر: مناقب الشافعي، ص١٩٧ ـ ١٩٨، وطبقات الشافعيين، ص٧.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

وجمهور السلف وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السُّنَّة أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة: الإيمان يزيد وينقص فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبَّحناه فتلك زيادته. وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه. فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم. وربما قال بعضهم وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السُّنَّة، وربما قال: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان؛ أي: بالجوارح»[(١)].

الثانية: الإقرار بخلافة الخلفاء الأربعة، وعلى الترتيب أبو بكر وعمر وعثمان وعلي:

روى الإمام أحمد وغيره عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صلى لنا رسول الله ﷺ الفجر ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت لها الأعين، ووجلت منها القلوب، قلنا أو قالوا: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع! فأوصنا. قال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشيّاً، فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافاً كثيراً، فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسَّكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»[(٢)].

فقد بيَّن ﷺ أنه سيكون من بعده خلفاء راشدون يخلفونه في أمته، ويسيرون على نهجه في سياسة الأمة بالكتاب والسُّنَّة، وحث الناس على التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده.

وفي هذا بيان لفضلهم، وصحة إمامتهم، وعلو مكانتهم، وشاهد على صحة اتباعهم، والشهادة بعدالتهم، وأنهم على الإسلام من بعده، بل وعلى

---

(١) كتاب الإيمان الأوسط، ص٥٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٨/ ٣٧٥) برقم (١٧١٤٥)، وأبو داود (٤/ ٢٠٠) برقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٤/ ٣٤١) برقم (٢٦٧٦)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٨) برقم (٥)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٢٤٥) برقم (٦١٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٤٩٦) برقم (١٠٣٧)، والمروزي في السُّنَّة، ص٢٦، وغيرهم من حديث العرباض بن سارية، وهو حديث صحيح.

السُّنَّة؛ ولذا تواتر أن الصفوة من أمة محمد ﷺ وهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين بايعوا الصديق رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله ﷺ وقبل أن يدفنوه ﷺ.

ولما أحس الصديق بدنو أجله استخلف الفاروق رضي الله عنه، ولما طَعن الفاروقَ رضي الله عنه أبو لؤلؤة المجوسي جعل الأمر شورى في ستة من أصحاب النبي ﷺ، واتفقوا على أن يخلف الفاروقَ عثمانُ بن عفان رضي الله عنه، ولما استشهد عثمانُ رضي الله عنه بايعوا أبا الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فأهل الحق يعتقدون اعتقاداً جازماً لا مرية فيه ولا شك أن أولى الناس بالإمامة والأحق بها بعد النبي ﷺ هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

قال عبد الله بن عمر: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره»(١).

قال سفيان الثوري: «الأئمة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز وما سوى ذلك فهم منتزون»(٢) ـ أي: متغلبون ـ.

وقال الشافعي: «الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم»(٣).

وإدخال عمر بن عبد العزيز رحمه الله في الخلفاء إنما هو من باب أنه خليفة راشد في حسن السيرة والقيام بالعدل، وإلا فإن الصحابة لا يمكن أن يقاربهم أحد من غيرهم فضلاً عن أن يُعَدَّ منهم.

وقد سئل الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن قول سفيان الثوري أئمة العدل خمسة، أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز فقال:

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٨٩) برقم (٥٦)، وأبو داود في سننه (٤/ ٢٠٦) برقم (٤٦٢٨)، والطبراني في مسند الشاميين (٤/ ٢٣١) برقم (٣١٥٥)، وفي المعجم الكبير (١٢/ ٢٨٥) برقم (١٣١٣٢)، ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٥٦٦) برقم (١١٩٠) الآجري في الشريعة (٤/ ١٩٧٤) برقم (١٤٥٣)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٨/ ١٤٤٦) برقم (٢٦٠١)، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٥٤) برقم (١٢١٠).

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥/ ١٩٢)، الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠).

هذا باطل ـ يعني: ما ادعي على سفيان ـ ثم قال: أصحاب رسول الله ﷺ لا يدانيهم أحد، أصحاب رسول الله ﷺ لا يقاربهم أحد[1].

ولذلك أيضاً جاء عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: «أقول في الخلافة والتفضيل بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ»[2].

الثالثة: الدعاء على من يتنقص أحد الخلفاء الراشدين:

إن من المتحتمات عند أهل السُّنَّة الترضي عن الصحابة، والكف عنهم، وعدم التعرض لهم بسب أو طعن، وبالأخص الخلفاء الراشدون الأربعة، فهم أول العشرة المبشرين بالجنة، وأضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ على ترتيبهم في الخلافة.

ولهذا فالتعرض لأحدهم بسب أو قدح يستوجب ذهاب عدالة القادح، وسقوط ديانته، ويحل عرضه، ويهتك ستره.

قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ لأن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[3].

وقال أبو العرب[4]: «من لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة»[5].

ولقد كان السلف يردون رواية بعض الرواة إذا علموا منه الوقوع في أحد

(١) السُّنَّة لأبي بكر الخلال (٢/ ٤٣٦).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٣٥٥).

(٣) الكفاية فيعلم الرواية، للخطيب، ص٤٩، والعواصم من القواصم، لابن العربي، ص٣٤، والصواعق المحرقة، للهيتمي (٢/ ٦٠٨).

(٤) مصعب بن محمد بن أبي الفرات بن زرارة القرشي العبدري، أبو العرب الصقلّي، شاعر عالم بالأدب، متوفى سنة ٥٠٦هـ.
انظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، للشنتريني (٧/ ٤٠١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١١/ ٨٣)، الأعلام، للزركلي (٧/ ٢٤٩).

(٥) هدي الساري، لابن حجر (١/ ٣٨٧).

الصحابة، فضلاً عن أن يكون أحد الخلفاء الأربعة، ويذكرونه باللعن، ويُحلون عرضه، ومَثَل ذلك:

١ ـ تليد بن سليمان المحاربي، قال فيه يحيى بن معين: كذاب كان يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

وقال أبو داود فيه: «رافضي خبيث، رجل سوء، يشتم أبا بكر وعمر»[١].

٢ ـ عمرو بن ثابت، قال علي بن شقيق: سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسب السلف»[٢].

٣ ـ وكذلك من الطوائف التي عرف طعنها في الصحابة: **الخوارج،** وكان السلف يذمونهم، بل ويلعنونهم، ويعلنون البراءة منهم.

قال عقبة بن وساج: كان صاحب لي يحدثني عن شأن الخوارج وطعنهم على أمرائهم، فحججت فلقيت عبد الله بن عمرو فقلت له: أنت من بقية أصحاب رسول الله ﷺ، وقد جعل الله عندك علماً، وأناس بهذا العراق يطعنون على أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضلالة. فقال لي: أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، أتي رسول الله ﷺ بقليد من ذهب وفضة، فجعل يقسمها بين أصحابه، فقام رجل من أهل البادية فقال: يا محمد والله لئن أمرك الله أن تعدل فما أراك أن تعدل. فقال: «**ويحك من يعدل عليه بعدي**». فلما ولّى قال: «**ردوه رويداً**». **فقال النبي ﷺ**: «**إن في أمتي أخاً لهذا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلما خرجوا فاقتلوهم** ـ ثلاثاً»[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر (١/ ٥٠٩) رقم (٩٤٨).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٦).

(٣) السُّنَّة لابن أبي عاصم (٢/ ٤٥٥) برقم (٩٣٤).

المطلب الرابع

شعر في أدلة وحدانية الله

وهذه الأبيات وإن لم تكن من قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلا أنه كان يحب أن يتمثل بها، وينشدها، ويسطرها في كتبه، وهذه الأبيات هي:

فيا عجباً كيف يعصى الإلٰه ... أم كيف يجحده الجاحدُ
ولله في كل تحريكة ... وتسكينة أبداً شاهدُ
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحدُ

توثيق الأبيات:

قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن يوسف الدقيقي[1] قال: وجدت في كتاب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. . .»[2]، وذكر الأبيات.

قال البيهقي عقبه: وهذه الأبيات كأنه أنشدها لغيره.

وقال أيضاً[3]: «ويقال أن هذه الأبيات لأبي العتاهية»[4].

---

(١) هو: محمد بن يوسف بن إبراهيم المؤذن، أبو عبد الله الدقاق، النيسابوري، ذكره الحاكم من شيوخه كما في تلخيص تاريخ نيسابور، ص١١١، وانظر رجال الحاكم في المستدرك، لشيخنا مقبل الوادعي (٢/ ٣١٧).

(٢) مناقب الشافعي (٢/ ١٠٩).

(٣) شعب الإيمان (١/ ١٣٠).

(٤) وهو إسماعيل بن القاسم بن سويد، أبو إسحاق العنزي، وأبو العتاهية لقب لُقّب به لاضطراب كان فيه، وقيل: بل كان يحب المجون والخلاعة، فكني لعتوه: أبا العتاهية، كان يقول في الغزل والمديح والهجاء قديماً، ثم نسك وعدل عن ذلك إلى الشعر في الزهد وطريقة الوعظ، فأحسن القول فيه، توفي سنة ٢١٣هـ.

انظر: طبقات الشعراء، لابن المعتز، ص٢٢٧، تاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٢٢٦)، بغية الطلب، =

هذه الأبيات الصحيح فيها أنها من قول أبي العتاهية، وقد جاءت عنه قصتان في سبب ورودها:

الحكاية الأولى: ذكرها البيهقي[1] بإسناده إلى أبي العتاهية أنه جاء إلى دكان سقيفة الوراق، فجلس وتحدث، ثم ضرب بيده فكتب في ظهره:

فيا عجباً كيف يعصى الإلٰه ... أم كيف يجحده الجاحدُ
ولله في كل تحريكة ... وتسكينة أبداً شاهدُ
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحدُ

ثم ألقاه ونهض، فلما كان الغد أو بعد ذلك، جاء أبو نواس فجلس، وتحدث وضرب بيده إلى ذلك الدفتر فقال: أحسن قاتله الله! والله لوددته لي بجميع ما قلته، لمن هي؟

قلنا: لأبي العتاهية.

فقال: هو أحق به. ثم أخذ أبو نواس الدفتر فكتب:

سبحان من خلق الخلق من ضعيف مهينِ
يسوقه من قرار إلى قرار مكينِ
يحوز شيئاً فشيئاً في الحجب دون العيونِ
حتى بدت حركات مخلوقة من سكونِ

فلما عاد أبو العتاهية نظر فيه فقال: أحسن قاتله الله! و الله لوددت إنها لي بجميع ما قلت وما أقول، لمن هي؟

فقلنا: لأبي نواس.

فقال: الشيطان، ثم كتب أبو العتاهية:

فإن أكُ حالكاً فالمسك أحوى ... وما لسوادِ جلدي من بقاءِ
ولكني عن الفحشاء ناءٍ ... كبعد الأرض عن جو السماءِ

= لابن العديم (٤/١٧٤٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/٤٨٦)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٩/١١١).

(١) انظر: شعب الإيمان (١/١٣٠).

وذكرها أيضاً ابن كثير[1].

الحكاية الثانية: ذكرها أبو الفرج الأصبهاني عن الخليل بن أسد النوشجاني[2] قال: «جاءنا أبو العتاهية إلى منزلنا فقال: زعم الناس أني زنديق! والله ما ديني إلا التوحيد. فقلنا له: فقل شيئاً نتحدث به عنك. فقال:

ألَا إنّنا كلّنا بائدُ ... وأيّ بني آدم خالدُ
وبَدؤُهم كان من ربهم ... وكلٌ إلى ربه عائدُ
فيا عجباً كيف يعصى الإلٰه ... أم كيف يجحده الجاحدُ
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحدُ»[3][4]

وقد عُزِيت هذه الأبيات غلطاً إلى غير أبي العتاهية، وسبب الخطأ ـ في الغالب ـ أن ناقلها قد يكون تمثل بها، وهي من منقولهِ وليست من قولهِ، فيظن أنها من قوله، فتنسب إليه، **وممن عُزِيت إليه**:

١ ـ أبو نواس[5]: وعزاها إليه كلٌ من الجاحظ[6]، وابن خلكان[7]،

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٢٣٢).

(٢) وفي المنتظم لابن الجوزي (١٠/ ٢٤١) وتاريخ بغداد، للخطيب (٧/ ٢٢٦) وبغية الطلب، لابن العديم (٤/ ١٧٦١) أن هارون الرشيد هو الذي سأله عن اتهام الناس له بالزندقة. وكان الذي اتهم أبا العتاهية بالزندقة هو منصور بن عمار، ثم تراجع منصور عن اتهامه إياه بعد أن وجه إليه أبو العتاهية أبياتاً يتوعده فيها بالحساب في يوم الحساب.

(٣) كتاب الأغاني (٤/ ٣٩).

(٤) وانظر: المستطرف في كل فن مستظرف، للأبشيهي (١/ ١٦)، معاهد التنصيص على شواهد التخليص، لأبي الفتح العباسي (٢/ ٢٨٦)، وبهجة المجالس، لابن عبد البر، ٢٤٦، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، للشنتريني (٨/ ٦٠)، والتمثيل والمحاضرة، للثعالبي، ص١١، وزهر الآداب، للقيراوني (٢/ ٣٨٧)، وديوان أبي العتاهية، ص٤٥.

(٥) وهو الحسن بن هانئ بن صباح بن عبد الله، أبو علي الحكمي، المعروف بأبي نواس، كان شعره متفاوت؛ بسبب أنه كان يقوله على سكر، وكان ـ مع كثرة أدبه وعلمه ـ خليعاً ماجناً، وفتىً شاطراً، وكان يتهم برأي الخوارج، توفي سنة ١٩٥هـ.
انظر: طبقات الشعراء، لابن المعتز، ص١٩٤، تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ٤٧٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٣/ ٤٠٨)، نزهة الألباء، للأنباري، ص٦٥، بغية الطلب، لابن العديم (١٠/ ٤٦٤٥)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢/ ٩٥).

(٦) انظر: المحاسن والأضداد، ص١٦٨.

(٧) انظر: وفيات الأعيان (٧/ ١٣٨).

وهذا العزو إلى أبي نواس خطأ، فإن قائلها هو أبو العتاهية، وإنما اغتبطه أبو نواس على قوله إياها، كما تقدم في قصته معه.

٢ ـ ابن المعتز[١]: عزاها إليه ابن كثير[٢]، وعزوها إليه فيه وهم؛ وذلك لأن ابن المعتز نفسه إنما كان يرويها عن أبي العتاهية، ولم يكن ينسبها لنفسه، قال ابن المعتز: «حدثني نصر بن محمد قال: أخبرني ابن أبي شقيقة الوراق[٣] قال: كان يجتمع الشعراء في دكان أبيه ببغداد وإن أبا العتاهية حضرهم يوماً، فتناول دفتراً ووقع على ظهره ينشد...»[٤]، وذكر الأبيات، ثم ذكر تمام القصة التي ذكرها البيهقي في محاورة أبي العتاهية مع أبي نواس.

٣ ـ لبيد بن أبي ربيعة[٥]: عزاها إليه الراغب الأصفهاني[٦].

ولبيد وإن كان أقدم من أبي العتاهية، فإنه معدود في الصحابة، إلا أن الأبيات لم تروَ عنه بما يثبت صحتها إليه، إنما مجرد دعاوى مجردة عن البرهان، فلم تذكر عنه ضمن أشعاره التي تُروى عنه، ولعل هذا وهم حصل للراغب رحمه الله.

وتبع الراغب على هذا الوهم من المعاصرين محمد السيد الجليند[٧].

---

(١) عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، أبو العباس، كان أديباً بليغاً شاعراً مطبوعاً مقتدراً على الشعر، كثير التصنيف في الأدب، توفي سنة ٣١٥هـ.
انظر: نزهة الألباء، للأنباري، ص١٧٦، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٧٦)، مورد اللطافة، لأبي المحاسن (١/ ١٨٠)، معجم المؤلفين، لكحالة (٦/ ١٥٤).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٢١٠).

(٣) وفي تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٣/ ٤٥٣): «أن أبا العتاهية القاسم بن إسماعيل جاء إلى دكان شقيقه الوراق فجلس وتحدث ثم ضرب بيده إلى دفتر فكتب في ظهره»، فيظهر من هذا أن تصحيفاً وقع في كتاب ابن المعتز، فبدلاً من (شقيقه) إلى (شقيقة) فبدا وكأنه اسم شخص وإنما هو لبيان نسبته إلى أبي العتاهية وأنه شقيقه.

(٤) طبقات الشعراء، ص٢٠٧.

(٥) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر، أبو عقيل، صحابي، كان فارساً شاعراً شجاعاً، وكان عذب المنطق، توفي سنة ٤١هـ.
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٦/ ١٠٧)، طبقات فحول الشعراء، لابن سلام (١/ ١٣٥)، أسد الغابة، لابن الأثير (٤/ ٤٨٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ١٩٣)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٤/ ٢٩٩).

(٦) انظر: محاضرات الأدباء (٢/ ٤١٠).

(٧) انظر: الوحي والإنسان (قراءة معرفية)، ص١٦٠.

وكذلك أحمد قبش بن محمد نجيب[1].

٤ ـ **محمود الوراق**[2]: عزاها إليه القاضي العبشمي[3]، وأبو العتاهية أسبق من الوراق، فإن أبا العتاهية توفي سنة (٢١٣هـ)، وأما الوراق فتوفي سنة (٢٣٠هـ)، ولعل الوراق قد تمثل بها فنُسِبتْ إليه.

تنبيه: قد حرّف هذه الأبيات بعضُ مدعي وحدة الوجود والملحدون من مثل المدعو عبد الله البلباني ـ من مشايخ شيراز ـ، فإنه صار يتمثل بها:

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه عينه

ذكره عنه شيخ الإسلام ابن تيمية[4].

وأيضاً كان يتمثل بهذا البيت ابن عربي[5] الصوفي الملحد، كما ذكره عنه ابن كثير[6].

التقريرات العلمية الواردة في الأبيات:

مسألة: الاستدلال بآياته على ربوبيته.

لقد تعددت الدلالات على ربوبية الله ﷻ، ومن هذه الأدلة:

دلالة الآيات، والمراد بالآيات هنا: الآيات الكونية، والآيات النفسية.

وحسبي هنا أن أذكر الآيات الكونية؛ لشمولها على الأخرى.

---

(١) انظر: مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي (٤/ ١٦٧).

(٢) محمود بن الحسن الوراق الشاعر، أكثر القول في الزهد والأدب، والمواعظ والحكم، توفي سنة ٢٣٠هـ.

انظر: طبقات الشعراء، لابن المعتز، ص٣٦٧، تاريخ بغداد، للخطيب (١٥/ ١٠٢)، فوات الوفيات، لصلاح الدين (٤/ ٧٩).

(٣) انظر: ترتيب الأمالي الخميسية (١/ ٤٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٤٧٣).

(٥) محمد بن علي بن محمد ابن عربي، أبو عبد الله الطائي الأندلسي، الصوفي، له مصنفات فيها شطحات وفي بعضها الكفر الصراح، توفي سنة ٦٣٨هـ.

انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٣/ ١٥٦)، فوات الوفيات، لصلاح الدين (٣/ ٤٣٥)، معجم أعلام شعراء المدح النبوي، لمحمد درنيقة، ص٣٧٧.

(٦) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣١٨).

فالآيات الكونية أو التي تسمى (دليل الآفاق): والمراد بها الآيات التي في خلق السمٰوات والأرض، وما بث فيها من دابة، دليل كبير، وشاهد واضح على وحدانية الله تعالى.

والمتأمل في هذا الكون بما فيه يجد فيه أربعة أدلة رئيسية تهديه إلى الإقرار بوحدانية الله تعالى: وهي أدلة الخلق، وأدلة التسوية، وأدلة التقدير، وأدلة الهداية.

وقد أشار إليها القرآن مجتمعة في سورة الأعلى في قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣].

دليل الخلق: وقد ذكره الله تعالى بأوجز عبارة، وأبلغ صياغة في قوله تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٣٥ أَمۡ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥ ـ ٣٦]، فهو سبحانه يوجه أسئلة استنكارية تأملية، هل خلقوا صدفة من غير خالق؟! فهذا مستحيل؛ لأن المخلوق لا بد له من خالق، وإلا لم يسمَّ مخلوقاً. أم أنهم خلقوا أنفسهم؟! وهذا غير ممكن؛ لأنهم كانوا عدماً، والعدم لا يوجد شيئاً.

دليل التسوية: أي: إتقانه وإحسان خلقه، وإكمال صنعه، وفي هذا يقول تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، وهذا الدليل أظهر وأبين من قبله؛ لأن التسوية أخص من الخلق، إذ قد يخلق الشيء بغير تسوية؛ ولذا دعانا الله إلى التأمل في أنفسنا، كما في قوله ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

دليل التقدير: وهو أن الله تعالى خلق كل شيء بمقدار وميزان منتظم غير مختل، كما قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٍ مَّوۡزُونٍ﴾ [الحجر: ١٩]. وإذا كانت التسوية إعطاء كل خلق كماله، وما يليق به، فإن التقدير أن يكون بالقدر الذي يتلاءم به مع نفسه، ومع غيره من الكائنات حوله، كما في الآية السابقة، وفي قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقوله تعالى: ﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٍ قَدۡرًا﴾ [الطلاق: ٣].

دليل الهداية: وهي هداية الخلق أجمع إلى ما يصلحه، ويقوم به أمره ومعيشته، وإلهامه إلى ما خلق من أجله، وتحقيق دوره. وهي شاملة لكل حيوان: ناطقه وبهيمه، وطيره ودابه، فصيحه وأعجمه، كما قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠].

المطلب الخامس

شعر في مدح آل النبي ﷺ

قد ورد عن الإمام الشافعي رحمه الله شعرٌ كثيرٌ في مدح آل البيت، والإشادة بهم، وذكر معاليهم وفضائلهم، وكان منها الثابت عنه رحمه الله، ومنه ما لا يثبت؛ لذا أوردتُ كل شعر على حده، وذكرت ما يتعلق بكل شعر تحته، وكان إيرادها على الآتي:

الشعر الأول:

آل النبي ذريعتي ... وهم إليه وسيلتي

أرجو بأن أعطى غداً ... بيدي اليمين صحيفتي

توثيق الأبيات:

هذه الأبيات مما نسبت إلى الإمام الشافعي رحمه الله، وممن نسبها إليه فخر الدين الرازي[1]، وابن حجر الهيتمي[2].

وساقها البيهقي إليه مسندة، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: قرأت في كتاب بعض فقهائنا: سمعت أبا الحسن محمد بن شعيب البيهقي[3] الفقيه ينشد للشافعي رضي الله عنه:

---

(١) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٤١.

(٢) انظر: الصواعق المحرقة (٢/ ٥٢٤).

(٣) في المطبوع (النرقفي) وهو تصحيف، ففي بعض نسخ المناقب جاء (البيهقي)، وهو موافق لترجمته. وهو: محمد بن شعيب بن إبراهيم بن شعيب، النيسابوري الفقيه، أبو الحسن العجلي البيهقي، مفتي الشافعية بنيسابور، وأحد المذكورين بالفصاحة والبراعة، متوفى سنة ٣٢٤هـ. =

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي
أرجو بأن أعطى غداً بيدي اليمين صحيفتي»[(١)]

وهذا السند جيد لولا جهالة الكتاب وصاحبه الذي وجد فيه أبو عبد الله الحافظ هذه الأبيات، وكذلك الانقطاع الزمني الكبير بين محمد بن شعيب والشافعي، فالشافعي توفي سنة (٢٠٤هـ)، وابن شعيب متوفى سنة (٣٢٤هـ)، فبينهما قرابة (١٢٠) سنة.

وهذا يرجّح عدم ثبوت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رحمه الله.

أهم المسائل التي تضمنتها الأبيات:

الأولى: من هم آل النبي؟

المعنى اللغوي لـ (الآل):

قال ابن منظور: «وآل الرجل أهله، وآل الله وآل رسوله أولياؤه»[(٢)].

قال ابن فارس: «آل الرجل أهل بيته؛ لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله. وهذا معنى قولهم يا آل فلان. وفي هذا يقول طرفة:

تحسب الطرف عليها نجدة يآل قومي للشباب المسبكر»[(٣)]

قال الجوهري: «وآل الرجل: أهله وعياله. وآله أيضاً: أتباعه. قال الأعشى:

فكذبوها بما قالت فصبحهم ذو آل حسان يزجي السم والسلعا»[(٤)]

قال الراغب: «الآل: يستعمل فيمن يختص بالإنسان اختصاصاً ذاتيّاً إما

= انظر: تلخيص تاريخ نيسابور، للخليفة النيسابوري، ص٧١، تاريخ بيهق، لابن فندمة، ص٣٠١، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٥٠٠)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣/ ١٧٣)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٢٣٠.

(١) مناقب الشافعي (٢/ ٦٨).

(٢) لسان العرب، لابن منظور (١/ ١٦٤).

(٣) معجم المقاييس، لابن فارس (١/ ١٦٠).

(٤) الصحاح، للجوهري (٤/ ١٦٢٧).

بقرابة قريبة، أو بموالاة، قال الله ﷻ: ﴿وَءَالَ إِبْرَاهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]»[١].

ومن أحكامه[٢]:

١ ـ أنه يضاف إلى الأعلام الناطقين دون النكرات، ودون الأزمنة والأمكنة، فلا يقال: آل رجل، ولا آل زمان كذا، أو موضع كذا.

٢ ـ أنه لا تصح إضافته إلى الضمير ـ على الصحيح ـ وإن جاءت فهي قليلة شاذة، فلا يقال: آله، وآلك، وآلي، بخلاف أهل.

٣ ـ أنه لا يضاف إلا فيما فيه شرف غالباً، فلا يقال آل الحائك، وآل الحجام، خلافاً لأهل.

٤ ـ أنه يستعمل فيمن يختص بالإنسان اختصاصاً ذاتيّاً إما بقرابة قريبة، أو بموالاة.

المعنى الشرعي:

وأما المعنى الشرعي الاصطلاحي لـ (آل النبي) فقد اختلف في تحديده على **أربعة أقوال**:

القول الأول: أن آل النبي ﷺ هم الذين تحرم عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وبعض المالكية[٣].

القول الثاني: أن آل النبي ﷺ هم ذريته، وأزواجه خاصة، وهو رواية عن أحمد، وبه قال ابن العربي[٤].

---

(١) المفردات، للراغب، ص٩٨.

(٢) انظر: المفردات، للراغب، ص٩٨، جلاء الأفهام، لابن القيم، ص٢٠٣.

(٣) انظر: فتح القدير، لابن الهمام (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤)، المجموع، للنووي (٣/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧)، المنتقى شرح الموطأ، للباجي (٢/ ١٥٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٢/ ٤٦٠)، والصواعق المحرقة، للهيتمي (٢/ ٦٥٦).

(٤) انظر: أحكام القرآن، لابن العربي (٣/ ٦٢٣)، ومجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٦١)، الإنصاف، للمرداوي (٢/ ٧٩).

القول الثالث: أن آله ﷺ هم أتباعه إلى يوم القيامة، وبه قال بعض الشافعية، وبعض الحنابلة، ورجحه النووي، والمرداوي[١].

القول الرابع: أن آله ﷺ هم الأتقياء من أمته ﷺ، روي عن مالك، وبعض أصحاب أحمد[٢].

والصحيح - والله أعلم - هو القول الثاني، وهو أن آله ﷺ هم ذريته، وقرابته، **وهم ثلاثة أصناف**:

الصنف الأول: أصحاب الكساء:

وهم علي بن أبي طالب، وفاطمة، والحسن، والحسين.

أخرج مسلم[٣] عن سعد بن أبي وقاص قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] دعا رسول الله ﷺ علياً، وفاطمة، وحسناً، وحسيناً، فقال: «**اللَّهُمَّ هؤلاء أهلي**».

ولفظ الترمذي[٤] عن عمر بن أبي سلمة - ربيب النبي ﷺ - قال: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجللّه بكساء، ثم قال: «**اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**». قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله، قال: «**أنت على مكانك، وأنت على خير**».

وهؤلاء تحرم عليهم الصدقة؛ لقوله ﷺ للحسن والحسين حينما أخذا يلعبان بتمر الصدقة، وجعل أحدهما واحدة في فيه: «**أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة**»[٥]، وفي لفظ لمسلم: «**كخٍ كخٍ ارمِ بها، أما علمت أنا لا**

---

(١) انظر: شرح مسلم، للنووي (٤/ ١٢٤)، الإنصاف، للمرداوي (٢/ ٧٩).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب (٤/ ١٨٧١) برقم (٢٤٠٤).

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب سورة الأحزاب (٥/ ٢٠٤) برقم (٣٢٠٥).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل (٢/ ١٥٦) برقم (١٤٨٥).

تحل لنا الصدقة»[١]، وقوله: «**اللَّهُمَّ اجعل رزق آل محمد قوتاً**»[٢].

الصنف الثاني: أزواجه ﷺ:

قال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ۝٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٢، ٣٣].

وهذه الآية الكريمة أصرح آية نصت على أن أزواجه ﷺ هم أهل بيته.

وهي من قبيل قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٞ مَّجِيدٞ﴾ [هود: ٧٣]، ولم يكن ثَمَّ إلا إبراهيم عليه السلام وزوجه «سارة» رضي الله عنها.

وقد كان عكرمة ينادي في السوق بآية الأحزاب: «أنها نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة»[٣].

والصحيح أنه تحرم عليهن الصدقة؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة»[٤].

عدا موالي زوجاته ﷺ فإنهم تحل لهم الصدقة؛ لحديث ابن عباس: «وجد النبي ﷺ شاة ميتة أُعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة...» الحديث[٥]، وحديث عائشة في اللحم الذي تُصدِّقَ به على بريرة، فقال ﷺ: «**هو عليها صدقة، وهو لنا هدية**»[٦].

---

(١) أخرجه مسلم في الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله وبنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم (٢/ ٧٥١) برقم (١٠٦٩)، وأخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ (٢/ ١٥٧) برقم (١٤٩١) دون قوله: «ارم بها».

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه (٨/ ١٢٢) برقم (٦٤٦٠)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب في الكفاف والقناعة (٢/ ٧٣٠) برقم (١٠٥٥).

(٣) تفسير الطبري (١٩/ ١٠٧)، الدر المنثور، للسيوطي (١٢/ ٣٦).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٤٢٩) رقم (١٠٧٠٨)، وهو صحيح.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي النبي ﷺ (٢/ ١٥٨) رقم (١٤٩٢).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٤١/ ٣٣٥) رقم (٢٤٨٣٩)، والنسائي في سننه (٦/ ٤٧٧) رقم (٣٤٥٣)، وغيرهم. وصححه الألباني في تحقيق سنن النسائي (٦/ ٤٧٧)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه المسند (٤١/ ٣٣٥).

الصنف الثالث: الذين تحرم عليهم الصدقة:

وهم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس.

روى مسلم[1] عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً، بماء يدعى خمّاً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «**أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به**» فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**» فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: «نعم».

وكذلك مواليهم منهم، تحرم عليهم الصدقة؛ لحديث أبي رافع مرفوعاً: «**إنا لا تحل لنا الصدقة، وإن موالي القوم من أنفسهم**»[2].

الثانية: التوسل بالأشخاص:

وقد ورد خلاف بين أهل العلم في حكم التوسل بالنبي ﷺ أو الملائكة أو أحد الصالحين، وحكي في ذلك **ثلاثة أقوال:**

الأول: تحريم التوسل بالذوات، سواء بذاته ﷺ أو بغيره من الأنبياء أو بالملائكة، وبهذا قال أبو حنيفة، وصاحباه أبو يوسف ومحمد، وجمهور الأحناف[3][4]، وبعض

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب (٤/ ١٨٧٣) برقم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (٢/ ٣٩) برقم (٦٥٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٥٧) برقم (٢٣٤٤)، والبيهقي في معرفة السنن (٩/ ٣٤٠) وغيرهم.
وصحح الحديث الألباني في الإرواء (٣/ ٣٨٧)، والأعظمي في تحقيق صحيح ابن خزيمة (٤/ ٥٧).

(٣) انظر: بدائع الصنائع، للكاساني (٥/ ١٢٦)، الهداية في شرح بداية المبتدي، للمرغيناني (٤/ ٣٨٠)، تحفة الملوك، لزين الدين الرازي، ص٢٣٧، تبيين الحقائق، للزيلعي (٦/ ٣١)، الدر المختار، لابن عابدين (٦/ ٣٩٧).

(٤) وجاء التعبير عن مذهب الحنفية في بعض الكتب بالكراهة، والمراد بها عندهم التحريم، قال اللكنوي: =

الحنابلة[1].

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو قول جمهور الفقهاء من المالكية[2] والشافعية[3] والحنابلة[4] ومتأخري الحنفية[5].

الثالث: جوازه في حق النبي ﷺ فقط دون غيره. وبه قال العز بن عبد السلام[6].

ولترجيح أحد هذه الأقوال، أرى ـ والله أعلم ـ التوطئة له بثلاث مسائل[7]، **وهي**:

الأولى: في معنى التوسل بالنبي ﷺ، ومفهومه.

الثانية: هل لأحد من الخلق حق على الله؟.

الثالثة: هل يصح أن يسأل الله بذلك الحق والجاه؟.

= «الكراهة إذا أطلقت في كلامهم فالمراد الكراهة التحريمية، إلا أن ينص على كراهة التنزيه، أو يدل دليل على ذلك. كذا ذكره النَّسفي في «المصفّى»، وابن نُجَيم في «البحر الرائق» وغيرهما». عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية، للكنوي (١/ ٨٢).

وسأل أبو يوسف أبا حنيفة: إذا قلت في شيء أكرهه، فما رأيك فيه؟ قال: التحريم.

انظر: المبسوط، للسرخسي (١١/ ٤٢٢)، العناية شرح الهداية، للبابرتي (٩/ ٥٠٢)، درر الحكام، للملا خسرو (١/ ٢٨٠)، والدر المختار، لابن عابدين (١/ ٢٢٤).

(١) انظر: الفروع، لابن مفلح (٣/ ٢٢٩)، الإنصاف، للمرداوي (٢/ ٤٥٦)، شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة، لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ، ص٥٩.

(٢) انظر: المدخل، لابن الحاج، (١/ ٢٥٤)، مواهب الجليل، للرعيني (٤/ ٤٠٦)، بلغة السالك، للصاوي (٢/ ٤٦).

(٣) انظر: المجموع، للنووي (٨/ ٢٧٤)، فتح الوهاب، لزكريا الأنصاري (١/ ١٧٦)، الإقناع، للشربيني، ص٢٥٨، حاشية إعانة الطالبين، للبكري الدمياطي (٢/ ٢٨٦).

(٤) انظر: المغني، لابن قدامة (٥/ ٤٦٦)، الإقناع، للحجاوي (١/ ٢٠٨)، معونة أولي النهي، لابن النجار (٢/ ٥٣٤)، المبدع، لابن مفلح (٢/ ١٨٥).

(٥) انظر: فتح القدير، لابن الهمام (٣/ ١٨١)، الاختيار لتعليل المختار، لابن مودود (١/ ١٧٥)، مراقي الفلاح، للشرنبلالي، ص٢٨٤.

(٦) انظر: الدر المختار، لابن عابدين (٦/ ٣٩٧).

(٧) وانظر: التوسل والوسيلة، لابن تيمية، ص١٠٧ ـ ١٠٩.

فأما المسألة الأولى: معنى التوسل بالنبي ﷺ:

فإن لفظ «التوسل» قد يراد به ثلاثة أمور، الأولان منها معنيان صحيحان، متفق عليهما بين المسلمين، **وهما**:

أحدهما: هو التوسل بالإيمان به ﷺ وبطاعته، وهذا أصل الإيمان والإسلام.

والثاني: دعاؤه ﷺ وشفاعته، وهذا أيضاً نافع، يتوسل به من دعا له، وشفع فيه، باتفاق المسلمين.

«ومن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتداً»[1].

والثالث: التوسل إلى الله بذوات المخلوقين، أو بجاهها وحقها على الله، أو الإقسام على الله بذاته، وسؤاله به، فهذا هو الذي لم ترد به السُّنَّة، ولم تكن الصحابة ﵃ يفعلونه في الاستسقاء ونحوه، لا في حياته ولا بعد مماته ﷺ، لا عند قبره ولا قبر غيره. ولا يعرف هذا في شيء من الأدعية المشهورة بينهم، وإنما ينقل بشيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عمن ليس قوله حجة[2].

فعلم أن التوسل بالذوات ـ أيّاً كانت هذه الذات ـ توسل محدث، لا يؤيده المفهوم الشرعي لمعنى التوسل.

ولكن هل صحيح أن الإمام الشافعي ﵀ توسل بذوات آل البيت؟

لم يثبت هذا عن الإمام، وهذه الأبيات لا تصح نسبتها إليه، ولو صحت لم تكن دليلاً على تجويز التوسل بالذوات، وإنما فيها التوسل بالحب لآل البيت ـ وهو توسل بالعمل الصالح ـ، وذلك أن المضاف إليه محذوف، وتقدير الكلام إن حب آل النبي ﷺ وتعظيمهم، والصلاة عليهم ذريعتي ووسيلتي إلى الله تعالى.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، ص١٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص٨٧، دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، د. الغصن، ص٤١٧ ـ ٤٢٦، البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار، لفوزان بن سابق، ص٣٣٩.

ولهذا الأسلوب نظائر كثيرة في كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]. ؛ أي: واسأل أهل القرية، ولا يمكن أن يتصور أن يسأل جدران القرية وحيطانها.

وكذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ إنا كنا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون»[1]. وإنما كانوا يستسقون بدعاء النبي ﷺ، وكذلك بدعاء عمه العباس رضي الله عنه.

أما المسألة الثانية: وهي هل للمخلوق حق عند الله، فللناس فيها أقوال:

القول الأول: أن للمخلوق على الخالق حق يعلم بالعقل. وقاسوا المخلوق على الخالق، من حيث إنه يجب عليه سبحانه أن يثيب المطيع، وأنه يستحق الجزاء من غير أن يكون الله هو الموجب، وهذا يقوله المعتزلة وغيرهم.

وعلى هذا القول يكون الأنبياء وعباد الله الصالحين يستحقون حقاً حتى لو لم يجعله الله حقاً على نفسه، وهذا القول نشأ عن قولهم في تعليل أفعال الله تعالى، حيث يثبتون الحكمة في أفعاله، ولكنها مخلوقة منفصلة، لا ترجع إليه، وحصروا هذه الحكمة في المخلوق، وأنها ترجع إلى العقل؛ مما نشأ عنه التحسين والتقبيح العقلي، وصاروا يرجعون في تحديد ما يجب وما لا يجب على الله إلى العقل.

القول الثاني: لا حق للمخلوق على الخالق بحال، فلا معنى لذلك عندهم، لكن يعلم ما يفعله بحكم وعده وخبره. كما يقول ذلك من يقول من أتباع جهم والأشعري والمرجئة وغيرهم ممن ينتسب إلى السُّنَّة.

وعلى هذا القول يستحقون ما أخبر بوقوعه، وإن لم يكن ثمّ سبب يقتضيه، وهذا ناشئ عن قولهم في السببية، حيث يزعمون أن الأسباب علاقات لا موجبات، فإذا انكسرت الزجاجة بالحجر، فهي لم تنكسر بالحجر

---

(١) رواه البخاري في أبواب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (٢/ ٣٤) برقم (١٠١٠)، وفي موضع آخر برقم (٣٧١٠).

وإنما انكسرت عنده، بظنهم أن إثبات السببية يقتضي إثبات الشريك مع الله تعالى، وهذا التصور الخاطئ حملهم على الخطأ في الحكم على الأسباب.

القول الثالث: أن الله أوجب على نفسه حقاً لعباده المؤمنين، لم يوجب ذلك مخلوق عليه ولا يقاس بمخلوقاته، بل هو بحكم رحمته وحكمته وعدله كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم. وكون المطيع يستحق الجزاء هو استحقاق إنعام وفضل، وليس استحقاق مقابلة كما يستحق المخلوق على المخلوق، وهذا قول أهل السُّنَّة.

فعلى هذا القول يكون لأنبيائه وعباده الصالحين عليه سبحانه حق أوجبه على نفسه مع إخباره، وهذا هو الحق الذي دل عليه الدليل كما قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وكما قال ﷺ: «**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا**»[(١)]، وقوله ﷺ: «**وحق العباد على الله ألا يعذب من لا يشرك به شيئاً**»[(٢)].

فنخلص من هذا إلى أن للمخلوق حقاً على الله أوجبه تعالى على نفسه لم يوجبه أحد عليه، وإيجابه إياه على نفسه من باب التفضل والتكرم، لا من باب المقابلة والمعاوضة، فيجب عليه ما أوجبه على نفسه، ويحرم عليه ما حرمه على نفسه[(٣)].

وأما المسألة الثالثة: إذا ثبت أن للعبد حقّاً على الله أوجبه الله على نفسه، فهل للمخلوق أن يسأل الله بهذا الحق والجاه لفلان عنده؟

فهذا على تفصيل:

فإن كان المستحق لهذا الحق سأل الله تعالى بالأسباب التي كان له بها

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤) برقم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار (٤/ ٣٥) رقم (٢٨٥٦)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار (١/ ٥٨) برقم (٤٩).

(٣) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، ص١١٦.

هذا الحق والجاه، كأن يسأله بإيمانه به، وعمله الصالح، أو بامتثال أمره بدعائه سبحانه، ووعده له ﷻ بإجابة دعائه، فهذا مناسب أن يسأل به.

وأما إذا سأل غير المستحق لهذا الحق بحق فلان عنده ـ الذي قد كان له حق عند الله ألا يعذبهم وأن يكرمهم بثوابه ـ فليس استحقاق أولئك ما استحقوه من كرامة الله لهم ما يكون سبباً لإجابة مطلوب هذا السائل، فإن ذلك استحق ما استحقه بما يسره الله له من الإيمان والطاعة، وهذا لا يستحق ما استحقه ذلك، فليس في إكرام الله لذلك سبب يقتضي إجابة هذا[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا المستحق لهذا الحق إذا سأل الله تعالى به فسأل الله تعالى إنجاز وعده، أو سأله بالأسباب التي علق الله بها المسببات كالأعمال الصالحة، فهذا مناسب. وأما غير المستحق لهذا الحق إذا سأله بحق ذلك الشخص فهو كما لو سأله بجاه ذلك الشخص، وذلك سؤال بأمر أجنبي عن هذا السائل لم يسأله بسبب يناسب إجابة دعائه»[2].

وقال ابن أبي العز: «وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يسأل بسببه ويتوسل به؛ لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً»[3].

أضف إلى هذه المقدمات الثلاث: أنه لا دليل على هذا التوسل من كتاب ولا سنة، ولا قال به أحد من الصحابة والتابعين والأئمة، ومن ادعى غير ذلك فقد كذب وافترى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما القسم الثالث وهو أن يقول: اللَّهُمَّ بجاه فلان عندك، أو ببركة فلان، أو بحرمة فلان عندك: افعل بي كذا وكذا. فهذا يفعله كثير من الناس، لكن لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء، ولم يبلغني عن أحد من

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، ص١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص١١٥.

(٣) شرح الطحاوية، ص٢٣٦.

العلماء في ذلك ما أحكيه، إلا ما رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد بن عبد السلام، فإنه أفتى أنه لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك إلا للنبي ﷺ إن صح الحديث عن النبي ﷺ»[1].

وقال أيضاً: «وكذلك من نقل عن مالك أنه جوز سؤال الرسول أو غيره بعد موتهم أو نقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين ـ غير مالك ـ كالشافعي وأحمد وغيرهما فقد كذب عليهم، ولكن بعض الجهال ينقل هذا عن مالك ويستند إلى حكاية مكذوبة عن مالك[2] ولو كانت صحيحة لم يكن التوسل الذي فيها هو هذا؛ بل هو التوسل بشفاعته يوم القيامة، ولكن من الناس من يحرف نقلها، وأصلها ضعيف»[3].

ومما يؤيد عدم توسل الصحابة به ﷺ عدولهم عن التوسل به ﷺ إلى التوسل بدعاء عمه العباس رضي الله عنه، «فلو جاز أن يتوسل عمر والصحابة بذات رسول الله ﷺ بعد وفاته، لما صلح منهم أن يعدلوا عن النبي ﷺ إلى عمه العباس، فلما عدلوا عنه إلى العباس علم أن التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته لا يجوز في دينهم، وصار هذا إجماعاً منهم، لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به»[4].

تنبيهات:

تنبيه (١): أن التوسل بالذوات لا يصل إلى حد الشرك؛ لأن التوسل ليس فيه دعاء غير الله، وإنما هو دعاء الله تعالى وحده، ولكن يُسأل الله تعالى بجاه فلان عنده، وسؤال الله تعالى بجاه فلان من الناس عنده لم يدل عليه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٨٣).
وانظر: تأسيس التقديس، لأبا بطين، ص١٣٣، والرد على شبهات المستعينين بغير الله، لابن عيسى، ص٨٦.

(٢) وقد ذكر هذه القصة، وناقشها في كتابه قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص١٣١ ـ ١٤٠.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٥).

(٤) بيان المحجة، لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، ص٢٤٠، مطبوع ضمن الرسائل والمسائل النجدية، ج٤.

دليل، إنما الدليل على سؤال الله مباشرة أو التوسل إليه بالعمل الصالح أو دعاء الرجل الصالح؛ فكان التوسل بالذوات بدعة في الدين.

ولكن واقع بعض الناس اليوم يدل على أنهم جعلوه وسيلة من وسائل الشرك، مما حمل كثيراً من العامة إلى التبرك بالقبور، والتمسح بأتربتها، وكل ما جاور هذه الأضرحة، بل توسع بعضهم إلى الاستغاثة بأصحابها، وسؤالهم من دون الله تعالى.

قال ابن تيمية: «وإن أثبتهم ـ يعني: الأنبياء وسواهم من مشايخ العلم والدين ـ وسائط بين الله وبين خلقه، كالحجاب الذي بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس؛ لقربهم منهم، والناس يسألونهم؛ أدباً منهم أن يباشروا سؤال الملك؛ أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه: فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل. وهؤلاء مشبهون لله شبهوا المخلوق بالخالق وجعلوا لله أنداداً»[1].

التنبيه (٢): وقع المتصوفة ومن نحا نحوهم في قضية التوسل في الخلط بين مسألة التوسل بدعاء النبي ﷺ وبين دعائه والاستغاثة به ﷺ، فهم يرون الجميع واحداً.

وهذا ناتج عن سوء الفهم للأحاديث الواردة في التوسل، فهم دائماً يوردون الأحاديث الواردة في التوسل المشروع ليحتجوا بها على جواز التوسل بذاته ﷺ، وعلى جواز التوجه إليه ﷺ بالدعاء والاستغاثة، مع أننا إذا نظرنا إلى الأحاديث التي تتكلم عن توسل الصحابة بالنبي ﷺ وجدنا أنها لا تخرج عن شيء واحد وهو: التوسل بدعاء النبي ﷺ، حيث إن الصحابة كانوا يأتون إلى النبي ﷺ ويطلبون منه الدعاء، فيدعو لهم الرسول ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٦).

ومن هؤلاء الذين خلطوا أحمد زيني دحلان، حيث قال: «فالتوسل والتشفع والاستغاثة كلها بمعنى واحد، وليس لها في قلوب المؤمنين معنى إلا التبرك بذكر أولياء الله تعالى، لما ثبت أن الله يرحم العباد بسببهم سواء كانوا أحياءً أو أمواتاً»[1].

وكذلك النبهاني، حيث قال: «وينبغي للزائر أن يكثر من الدعاء والتضرع والاستغاثة والتشفع والتوسل والتوجه به ﷺ، فجدير بمن استشفع به أن يشفعه الله تعالى فيه، فإن كلاً من الاستغاثة والتوسل والتشفع والتوجه للنبي واقع في كل حال، قبل خلقه وبعده، في مدة حياته في الدنيا وبعد موته في مدة البرزخ، وبعد البعث في عرصات القيامة»[2].

التنبيه (٣): إذا نظرنا في أدلة القوم المخالفين وجدناها لا تخرج عن أحد **شيئين**:

الأول: كونها أحاديث صحيحة، ولكنها لا تدل على مقصودهم، وحمّلوها ما لا تحتمل.

الثاني: كونها أحاديث ضعيفة مكذوبة، صريحة في الدلالة على مقصودهم، وقد خرجها وفند شبهها الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «التوسل أنواعه وأحكامه» فلتنظر للفائدة.

الشعر الثاني:

وفي هذا الشعر يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:

إذا نحن فضلنا علياً فإننا ... روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ

وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته ... رميت بنصبٍ عند ذكري للفضلِ

فلا زلت ذا رفضٍ ونصبٍ كلاهما ... بحبيهما حتى أوسّد في الرملِ

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص١٤.

(٢) الأنوار المحمدية، للنبهاني، ص٦٠٤.

توثيق الأبيات:

جاءت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ **بإسنادين، وهما:**

الإسناد الأول: أورده البيهقي، فقال: «وقرأت بخط رفيقنا أبي عبد الله الكرماني[(١)] فيما سمعه من أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبيد الله الشيرازي[(٢)] أن أبا العباس الضرير[(٣)] أنشده، قال: أنشدني عبد الرحمٰن بن أبي حاتم قال: أنشدني المزني قال: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ينشد:

إذا نحن فضلنا عليّاً فإننا   روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ

وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته   رميت بنصبٍ عند ذكري للفضلِ

فلا زلت ذا رفضٍ ونصبٍ كلاهما   بحبيهما حتى أوسّد في الرملِ»[(٤)]

وهذه وجادة جيدة.

الإسناد الثاني: ذكره البيهقي أيضاً، فقال: «وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ في التاريخ قال: سمعت عبد الله بن حامد[(٥)] يقول: حدثونا عن مشايخنا أن الشافعي قال: . . .»[(٦)] فذكر الأبيات الثلاثة غير أنه قال: «حتى أغيب في الرمل».

---

(١) هو: محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، أبو عبد الله الأخرم، الحافظ، ويعرف بابن الكرماني.
انظر: تلخيص تاريخ نيسابور، للخليفة النيسابوري، ص١١١، التعديل والتجريح، لأبي الوليد الباجي (٢/ ٦١٩).

(٢) محمد بن عبد الله بن عبيد الله بن أحمد بن باكويه، أبو عبد الله الشيرازي، شيخ الصوفية في وقته، العالم بطرقهم، متوفى سنة ٤٢٨هـ.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٣/ ٣٧٠)، المنتخب، للصريفيني، ص٣١، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٤٥٣).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن الحسين، أبو العباس الضرير، الرازي، كان ثقةً حافظاً، مات سنة ٣٩٩هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٦/ ١٢٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٧٩٤)، تذكرة الحفاظ، له أيضاً (٣/ ١٥٥)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٧/ ٢٥٠).

(٤) مناقب الشافعي (٢/ ٧٠).

(٥) هو: عبد الله بن حامد بن محمد بن عبد الله، أبو محمد النيسابوري، الفقيه الواعظ، متوفى سنة ٣٨٩هـ.
انظر: تلخيص تاريخ نيسابور، للخليفة، ص٩٠، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٦٤٧).

(٦) مناقب الشافعي (٢/ ٧١).

وهذا إسناد جيد، لولا الجهالة، ولكن يشهد له ويعضده ما قبله.

وأيضاً ذكر الأبيات ونسبها للشافعي ابن حجر العسقلاني[1]، وابن حجر الهيتمي[2]، مما ينقدح في النفس ثبوتها وشهرتها عن الإمام الشافعي رحمه الله.

تنبيه: قد رويت هذه الأبيات عن أبي عبيدة بن معن المسعودي[3].

رواها عنه ابن عساكر، فقال: «أخبرنا أبو القاسم بن السوسي، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن يونس المقدسي، أنبأنا أبو عثمان بن ورقاء الأصبهاني، أنشدنا القاضي أبو الحسن سوار بن أحمد إملاء، أنشدنا أبو طاهر بن أبي عبيد، أنشدنا أبي لنفسه...»[4]، وذكر الأبيات.

وقال أيضاً: «أنا ابن ورقاء أنشدني القاضي أبو الحسن سوار بن أحمد، أنشدنا أبو طاهر بن أبي عبيدة، أنشدني أبي لنفسه...»[5]، وذكر الأبيات.

وأبو عبيدة هو عبد الملك بن معن بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، المتوفى سنة ١٦٠هـ[6]، وهو متقدم على الشافعي، فيحتمل أن الشافعي رحمه الله كان يتمثل بها، حتى صارت تعزى إليه.

أهم المسائل التي تضمنتها الأبيات:

مسألة: في بيان من هم الروافض والنواصب؟

فالروافض: هم الذين يرفضون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتبرأون منهما، ويسبون أصحاب النبي ﷺ، وينتقصونهم[7].

---

(١) انظر: توالي التأنيس، ص١٤١.

(٢) انظر: الصواعق المحرقة (٢/ ٣٨٧).

(٣) ستأتي ترجمته تباعاً.

(٤) تاريخ دمشق (٥١/ ١٤٦) برقم (١٠٨١٨).

(٥) المصدر السابق (٦٤/ ١٠٠) برقم (١٣٠٦١).

(٦) وقيل اسمه كنيته، ثقة.

انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٣٦٨)، الكاشف، للذهبي، ص٦٧٠، تاريخ الإسلام، له (٤/ ١٣٩)، المقتنى في سرد الكنى، له أيضاً (١/ ٣٨٣)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٨/ ٣٥٠) تهذيب الكمال، للمزي (١٨/ ٤١٧)، (٣٤/ ٦٣).

(٧) انظر: السُّنَّة، للخلال (١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).

وتسميتهم بهذا الاسم تعود إلى زمن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حينما خرج على هشام بن عبد الملك بن مروان في سنة ١٢١هـ، وذلك حينما طعن بعض جنوده في أبي بكر وعمر ﵄، فمنعهم من ذلك، حيث أثنى عليهما، وترضى عليهما، وقال: «هما وزيرا جدي»، فانفضَّ عنه أكثرهم ورفضوه؛ فسموا رافضة، وهذا ورد عن الجمهور من أهل المقالات والتاريخ[١].

وأما النواصب: فهم الذين يبغضون عليَ بن أبي طالب، أو أحداً من أهل البيت ﵃، وينصبون العداء لهم[٢].

فيدخل فيهم كلّ من:

الخوارج: وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب، وكفروه، وقاتلوه.

المعتزلة: الذين حكموا بفسق أحد الفريقين من أصحاب الجمل وصفين، ويتوقفون في عدالتهم، وفيهم علي بن أبي طالب، والحسن والحسين وغيرهم.

المروانية: وهم بعض بني أمية، فقد ظهر فيهم سب علي، وفسقوه، وإنما كان ذلك بدافع العصبية[٣].

الرافضة: فقد قدحوا في أمهات المؤمنين، زوجات النبي رضي الله عنهن، وشككوا في بنوة رقية وأم كلثوم وزينب[٤].

فكل من الروافض والنواصب في ضلال مبين، وإن كان الرافضة أضل من النواصب؛ لأن النواصب يطعنون في واحد من الخلفاء الأربعة، وأما

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري، ص١٦، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢٥، الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٢٠)، مقدمة ابن خلدون، ص٢٤٨، تاريخ الطبري (٤/ ٢٠٤)، البداية والنهاية، لابن كثير (٩/ ٣٣٠)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ٤٣٥)، منهاج السُنَّة النبوية، لابن تيمية (٢/ ٩٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٨/ ٤٩٢)، منهاج السُنَّة النبوية، له (٤/ ٥٥٤).

(٣) انظر: منهاج السُنَّة النبوية، لابن تيمية (١/ ٥٤٤) (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤/ ٣٦٨).

الروافض فيطعنون في الثلاثة[1].

الشعر الثالث:

وهو في معنى الشعر السابق، حيث يقول فيه:

يا راكباً قف بالمحصّب من منى   واهتف بقاعد خيفها والناهضِ
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى   فيضاً كملتطم الفرات الفائضِ
إن كان رفضاً حب آل محمدٍ   فليشهد الثقلان أني رافضي

توثيق الأبيات:

وقد جاءت هذه الأبيات من رواية الربيع بن سليمان المرادي عن الإمام الشافعي من طرق عدة، **منها**:

الطريق الأولى: من طريق محمد بن محمد بن الأشعث[2] عن الربيع بن سليمان عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:

رواها كلّ من:

١ ـ **البيهقي**، فقال: «أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي حدثنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ أخبرني محمد بن محمد الأشعث، حدثنا الربيع، قال: أنشدنا الشافعي رَحِمَهُ اللهُ...»[3]، وذكر الأبيات.

٢ ـ **وابن عساكر**، فقال: «أخبرنا الشيخ أبو القاسم هبة الله بن عبد الله بن أحمد الواسطي ببغداد، قال: أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، قال: أنا أبو سعد إسماعيل ابن علي بن الحسن بن بندار بن المثنى

---

(١) انظر: المصدر السابق (٤/ ٣٩٠ وَ ٤٠٠).

(٢) هو: محمد بن محمد بن الأشعث، أبو الحسن الكوفي، المصري، محدث، شيعي، اتهمه ابن عدي، متوفى سنة ٣١٤هـ.
انظر: الكامل، لابن عدي(٧/ ٥٦٥)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٣/ ٩٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٢٨٥)، ميزان الاعتدال، له (٤/ ٢٨)، الكشف الحثيث، لسبط ابن العجمي، ص٢٤٧، معجم المؤلفين، لكحالة (١١/ ١٩٢).

(٣) مناقب الشافعي (٢/ ٧١).

الإستراباذي ببيت المقدس، قال: أخبرنا علي بن الحسن بن حيويه الدامغاني، قال: أنا[1] محمد بن محمد بن الأشعث ثنا الربيع ـ هو ابن سليمان ـ قال: أنشدنا الشافعي رَحِمَهُ اللهُ...»[2]، وذكر الأبيات.

٣ ـ **وقال أيضاً**: «وأخبرنا أبو الفتح نصر الله بن محمد، أنبأنا أبو البركات بن طاوس، أنبأنا أبو القاسم الأزهري، أنبأنا أبو علي بن حمكان، حدثنا الزبير، حدثني محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي بمصر، حدثنا الربيع قال: سمعت الشافعي يقول:...»[3]، ذكر الأبيات.

٤ ـ **وابن ماكولا**، قال: «أنبأ أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسن بن بندار بن المثنى الإستراباذي ببيت المقدس أخبرنا علي بن الحسن بن حنوية الدامغاني أنبأ زبير بن عبد الواحد أنبأ محمد بن الأشعث ثنا الربيع بن سليمان قال أنشدنا الشافعي رَحِمَهُ اللهُ...»[4]، وذكر الأبيات.

ومدار هذه الطريق على محمد بن محمد الأشعث وهو متهم بالكذب ـ كما تقدم ـ.

الطريق الثانية: من طريق جعفر بن أحمد بن الرواس[5] عن الربيع عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ:

رواها كلّ من:

١ ـ **ابن عساكر**، قال: «أخبرنا أبو الحسن الموازيني قراءة عليه عن أبي عبد الله الفضاعي، قال: قرأت على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، حدثنا الحسين بن علي بن محمد بن إسحاق الحلبي، حدثني جد أبي محمد

---

(١) وفي تاريخ دمشق (٩/ ٢٠) زاد في هذا الموضع من الإسناد الزبير بن عبد الواحد.

(٢) تبيين كذب المفتري، ص٣٦٢، وتاريخ دمشق (٩/ ٢٠).

(٣) تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٧).

(٤) تهذيب مستمر الأوهام، ص٢٠٤.

(٥) هو: جعفر بن أحمد بن عاصم، أبو محمد البزاز الدمشقي، المعروف بابن الرواس، قال الدارقطني: ثقة، توفي سنة ٣٠٧هـ.
انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٨/ ١٠٨)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧٢/ ١٠٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ١١٦).

وأحمد ابنا إسحاق بن محمد قالا: سمعنا جعفر بن أحمد ابن الرواس بدمشق، يقول: سمعت الربيع يقول: خرجنا مع الشافعي من مكة نريد منى فلم ينزل وادياً ولم ينزل شعباً إلا وهو يقول: . . .»[1]، وذكر الأبيات.

٢ ـ **السبكي**، قال: «أخبرنا أبي تغمده الله برحمته، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسن بن سالم بن الصواف بدمشق، أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي أخبرنا، أبو الحسن علي بن الحسن ابن الحسين الموازيني عن القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري كتابة، قال: قرأت على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن عمرو بن شاكر القطان، حدثني الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق الحلبي، حدثني جداي محمد وأحمد قالا: سمعنا جعفر بن أحمد بن الرواس بدمشق يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: خرجنا مع الشافعي من مكة نريد منى فلم ننزل وادياً ولم نصعد شعباً إلا وهو يقول: . . .»[2]، وذكر الأبيات.

وهذه الطريق صحيحة.

الطريق الثالثة: من طريق حمزة الجوهري[3] عن الربيع عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

رواها كلّ من:

١ ـ **الحاكم**، قال: «أخبرني الزبير بن عبد الواحد الحافظ، قال: أخبرنا أبو عمارة حمزة بن علي الجوهري، قال: حدثنا الربيع بن سليمان قال: حججنا مع الشافعي، فما ارتقى شرفاً، ولا هبط وادياً، إلا وهو يبكي وينشد. . .»[4]، وذكر الأبيات.

---

(١) تاريخ دمشق (٥١/٣١٧).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٩٩).

(٣) هو: حمزة بن محمد بن العباس الكناني المصري، أبو القاسم، أحد المذكورين بعلم الحديث، وأما المذكور في إسناد الحاكم فهو وهم في اسمه. انظر: فتح الباب، لابن منده، ص٢٦.

(٤) مناقب الشافعي للحاكم، نقله عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (٥/١٤٦).

٢ ـ **ابن عبد البر**، قال: «نا حمزة بن محمد بن العباس الكتاني الجوهري، قال: نا الربيع بن سليمان المؤذن، قال: حججت مع محمد بن إدريس الشافعي إلى مكة فما كان يصعد شرفاً ولا يهبط وادياً إلا أنشأ يقول: . . .»[١]، وذكر الأبيات.

الطريق الرابعة: من طريق أبي بكر السبائي[٢] عن الربيع عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

رواها **أبو نعيم**، قال: «حدثنا عبد الله بن محمد، حدثني أبو بكر السبائي، قال: سمعت بعض مشايخنا يحكي أن الشافعي عابه بعض الناس؛ لفرط ميله إلى أهل البيت، وشدة محبته لهم، إلى أن نسبه إلى الرفض، فأنشأ الشافعي في ذلك يقول: . . .»[٣]، وذكر الأبيات.

وقد اشتهرت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي وعزاها إليه كثير من أهل العلم، منهم: ابن عبد البر[٤]، والزرقاني[٥]، وابن القيم[٦]، وابن كثير[٧]، وابن الوزير اليماني[٨]، وأبو المحاسن[٩]، وابن حجر الهيتمي[١٠]، والحموي[١١]، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن[١٢].

وهذا كله يفيد ثبوت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص٩٠.
(٢) لم أعرفه.
(٣) حلية الأولياء (٩/ ١٥٢).
(٤) انظر: الاستذكار (٤/ ٣٤٢).
(٥) انظر: شرحه على الموطأ (٢/ ٥٥٢).
(٦) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٤١).
(٧) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٩٨.
(٨) انظر: العواصم والقواصم (٥/ ٦).
(٩) انظر: النجوم الزاهرة (٢/ ١٧٧).
(١٠) انظر: الصواعق (٢/ ٣٨٨).
(١١) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٤٠٨).
(١٢) انظر: في الإتحاف في الرد على الصحاف، ص٣٧، وفي البراهين الإسلامية، ص٤٤.

سبب قوله هذه الأبيات:

إن السبب الذي قيلت فيه هذه الأبيات هو نسبة الإمام الشافعي رحمه الله إلى التشيع، فإنه لما كان مظهراً لحب آل بيت النبي ﷺ، مع ما حواه الشافعي من العلم والفضل والإمامة في الدين، حسده بعض الناس[1] حتى نسبوه إلى التشيع، فأُخبرَ الشافعي بذلك؛ فردّ هذه الفرية، وأنشأ هذه الأبيات.

قال ابن عبد البر: «كان ينسب هذا الشعر إلى الشافعي رحمه الله فيما حدثني غير واحد من شيوخي عن أبي القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد الشافعي ضيف الحكم رحمه الله الساكن في الزهراء عن شيوخه، قال: قيل للشافعي إن فيك بعض التشيع. قال: وكيف؟! قالوا: ذلك لأنك تظهر حب آل محمد. فقال: يا قوم ألم يقل رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**»، وقال: «**إن أوليائي من عترتي المتقون**» فإذا كان واجباً علي أن أحب قرابتي، وذوي رحمي إذا كانوا من المتقين، أليس من الدين أن أحب قرابة رسول الله ﷺ إذ كانوا من المتقين؟! لأنه كان يحب قرابته وأنشد»[2] هذه الأبيات.

وروى أبو نعيم عن أبي بكر السبائي، قال: «سمعت بعض مشايخنا يحكي أن الشافعي عابه بعض الناس؛ لفرط ميله إلى أهل البيت، وشدة محبته لهم، إلى أن نسبه إلى الرفض، فأنشأ الشافعي في ذلك يقول: . . .»[3]، وذكر الأبيات.

ومن هؤلاء الذين نسبوا هذا القول إلى الإمام الشافعي رحمه الله هم الخوارج بدافع البغي والحسد ـ والله المستعان ـ.

قال البيهقي: «وإنما قال هذه الأبيات حين نسبته الخوارج إلى الرفض؛

---

(١) سيأتي بيان طعن كل من ابن معين والعجلي على الشافعي واتهامهم إياه بالتشيع، وتفنيد ذلك ص٥٦١.

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص٩١، وذكر القصة أيضاً القاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ١٨٧).

(٣) الحلية (٩/ ١٥٢).

حسداً وبغياً»[١].

وبكاء الشافعي رحمه الله في حال إنشاده الأبيات يحتمل أنه لأجل تأثرِ نفسِه، وتأسفهِ على ما يلقاه، وما يقع عليه من اتهام، هو منه بريء، وقلبه عنه غافل، وبالأخص أن من يتهمه قد يكون ممن هو من أهل العلم، والفضل، كابن معين وغيره ـ كما سيأتي ـ، فتتأثر نفسه، ويحزن قلبه لما يجده منهم؛ ولذلك تجده يكرر هذه الأبيات كلما نزل شعباً، أو صعد مرتفعاً، كالمسلي لنفسه من مرارة ما يجد؛ ولثباته على الحق، وإصراره عليه، يرسل في هذه الأبيات نداءً يحمله الركبان معهم إلى جمع الحجيج في منى عند رمي الجمار، ويتحين وقت تدافعهم، وازدحامهم، كأنهم أمواج الفرات المتلاطمة ـ وهو وقت اجتماع أكبر قدر ممكن من الناس ـ أن ينادي فيهم إنه إن كان حب آل بيت النبي ﷺ يعدُّ ترفضاً، فليشهد الإنس والجن على أن الشافعي كذلك؛ وما ذلك إلا لقوة يقينه بالحق الذي يعتقده، وعدم مداهنته الناس فيما لا يرضون، وما تخير رحمه الله مثل هذا الموقف للمناداة بهذه الدعوة إلا لأجل التبكيت بخصمه، والإمعان في استمراره في مخالفته إياهم فيما يخالف الحق، وما لا يوافق أهواءهم.

تنبيه: قد زاد بعض متقدمي الشيعة على الأبيات السابقة ثلاثةَ أبياتٍ أخرى، نسبوها إلى الشافعي، وزعموا أنها من قوله، وهي من وضعهم عليه ـ قاتلهم الله ـ، وهذه الأبيات هي:

قف ثم نادِ بأنني لمحمدٍ ... ووصيهِ وابنيهِ لست بباغضِ

وأخبرهم أني من النفر الذي ... لولاء أهل البيت ليس بناقضِ

وقل ابن إدريس بتقديم الذي ... قدمتموه على علي ما رضي

وهذه الأبيات ليست للشافعي رحمه الله، بل هي مما أُدخلت على شعره، والذي أدخلها على شعر الشافعي رحمه الله هو علي بن جابر بن علي بن موسى،

---

(١) مناقب الشافعي (٢/ ٧١).

نور الدين الهاشمي اليمني[1]، المتوفى سنة ٧٢٥هـ، فقد كان لديه كتاب مكتوبة عليه الأبيات الضادية التي قالها الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقام علي بن جابر بإضافة هذه الأبيات متصلة بأبيات الشافعي موهماً أنها تتمة لما قاله الشافعي، فنُقلت وتتابع النقل بعد ذلك على أنها من شعر الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الصفدي: «وأخبرني من لفظه شيخنا العلامة قاضي القضاة تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى قال: استعرت من نور الدين المذكور مجلداً، فوجدت فيه في مكان الأبيات الضادية التي للشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وفيها تخريجة إلى الحاشية تتصل ببيتين، الأول حفظته، وهو: (قف ثم ناد بأنني لمحمد... ووصِيه وابنيه لست بباغض)، ثم تأملت الخط، فإذا هو خط نور الدين»[2].

وممن نسب هذه الأبيات إلى الشافعي، ولكنه اقتصر على البيت الأول منها، وجعله ضمن أبيات الشافعي: محمد بن يوسف الجندي اليمني[3].

ومما يدل على عدم صحة هذه الأبيات عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أمور**:

١ ـ أن كلمة (باغض) هي اسم فاعل، من الفعل الثلاثي (بغض)، وليس من الرباعي (أبغض)، والفعل اللائق بالسياق هو (أبغض) الرباعي، والذي اسم الفاعل منه (مباغِض)، ومثل هذا الخطأ مما ينزه عنه الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه كان من أئمة اللغة، وممن تؤخذ عنه اللغة، فقد أخذ عنه الأصمعي ـ على جلالة قدره ـ شعر الهذليين، وصححه عليه[4].

---

(١) ويكنى بأبي الحسن، ولد بمكة، ونشأ في اليمن، زيدي المذهب، كما نسبه ابن سيد الناس، وكان فاضلاً جواداً، ومع علمه إلا أنه لم يكن متحرياً في النقل، وينسبون إليه شيئاً من التساهل فيما يقوله ويدعيه.

انظر: ترجمته المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي، ص١٦٥، وأعيان العصر، للصفدي (٣/ ٣٢٤)، الوافي بالوفيات، له أيضاً (٢٠/ ١٧١)، الوفيات، لابن رافع (١/ ١٦٤)، ذيل التقييد، للفاسي (١/ ١٧٧)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٤/ ٤١).

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٣٢٤).

(٣) انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك (١/ ١٥٢).

وهو أبو عبد الله، بهاء الدين الجندي، من أشهر مؤرخي اليمن، من أهل الجند، اشتهر بكتابه السلوك ـ المذكور ـ، ويعرف بطبقات الجندي. توفي سنة ٧٣٢هـ. انظر: الأعلام، للزركلي (٧/ ١٥١).

(٤) انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٤٦).

قال أبو الوليد بن أبي الجارود: «كان يقال إن محمد بن إدريس الشافعي لغة وحده، يحتج به كما يحتج بالبطن من العرب»[1].

وقال ابن هشام: «قول الشافعي في اللغة حجة»[2]، وغيرهم ممن سبق النقل عنهم في التمهيد لهذا المبحث.

ولذلك يقول الصفدي متعقباً لفظة (باغض): «ولكن من له معرفة ودربة بقدر الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يتحقق أن الشافعي ما يقول: باغض، اسم فاعل من أبغض»[3].

٢ ـ أن الذي ذكره الثقات عن الربيع بن سليمان هذه الثلاثة الأبيات المذكورة في الباب، فلو جاء رابع أو خامس لنقلوه، ولأخرجه أهل النقد[4].

٣ ـ أن هذه الأبيات تحوي معنىً فاسداً يؤكد عقيدة الرافضة، ويخالف ما عليه عقيدة الشافعي ومذهبه في الخلفاء الراشدين الأربعة.

فقد جاء في الأبيات بيان أن ابن إدريس ـ وهو الإمام الشافعي ـ ليس براضٍ عن تقديم أي واحدٍ من الخلفاء على علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والذين قُدموا عليه هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان.

وهذا المعنى باطل، لا يقوله الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، بل يقول بخلافه.

قال الربيع بن سليمان: «سمعت الشافعي يقول في التفضيل: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي»[5].

وقال أيضاً: «أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضوان الله عليهم»[6].

وقال إبراهيم بن عبد الله الحجبي للإمام الشافعي: ما رأيت مطلبيّاً قط

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٢).

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر (٣/ ٣٢٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٢٥).

(٥) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٣٢).

(٦) المصدر السابق (١/ ٤٣٣).

يقدم أبا بكر وعمر على علي غيرك؟ فقال له الشافعي: يا هذا إن عليّاً ابن عمي وأبو جد خالي ـ وفي لفظ ابن خالتي ـ وأنا من بني عبد مناف، وأنت من بني عبد الدار، ولو كان هذا المعتقد صواباً أو مكرمةً لسبقتك إليه ـ وفي لفظ: كنت أولى بها منك ـ، ولكن ليس الأمر على ما تحسب[1].

٤ ـ الركاكة اللفظية والمعنوية التي في هذه الأبيات، والتي تختلف بها عما هو معهود من شعر الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أهم المسائل التي تضمنتها الأبيات:

مسألة: العبرة بالحقائق لا المسميات:

إن أول من استعمل خلاف هذه القاعدة الأساسية في العلوم كلها هو إبليس ـ عياذاً بالله منه ـ، حيث قام بتسمية الأشياء على غير حقيقتها؛ ليكسبها صفة الشرعية، وليضفي عليها طابع القبول، فقام بتسمية الشجرة التي حُذر منها آدم بشجرة الخلد وملك لا يبلى، كما قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، ولم يقتصر الأمر على قلب الحقائق، وتسمية الأشياء بغير مسمياتها، بل تعداه إلى الطعن والتشكيك في المصادر الموثوقة التي تؤخذ منها هذه الحقائق، فقال كما أخبر الله عنه: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

والشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبياته هذه يقرر أصلاً عظيماً، وقاعدة مهمة، وهي أن الأصل الاعتبار بحقائق الأشياء لا بمسمياتها، فقد يستعمل بعض الناس ألفاظاً تستبشعها النفوس، وتنفر عنها الفطر ـ لما يعلمون عنها من الباطل ـ يستعملونها في حقائق مسلّمة، وقضايا حقّة؛ وذلك بقصد التشويه والتنفير، أو التحقير والتصغير من معتنقيها، أو من مناصريها.

فمثلاً: حب آل بيت النبي ﷺ ومودتهم، وإجلالهم، وتوقيرهم، والصلاة عليهم، قربة إلى الله تعالى، ومطلب شرعي دعت إليه شريعة ربنا تعالى.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٤٣٩)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك، للجندي (١/ ١٥٤).

فلا يزول هذا لأجل تسمية بعض أهل الجفاء له بالرفض والتشيع، بل هو حب شرعي، لا تضر هذه التسمية في حقيقته شيئاً، وحقيقة الرفض والتشيع هي رفض إمامة الشيخين، والطعن في الصحابة، وعدم الترضي عنهم.

فإذا كان الرفض على المعنى الأول، فيقول الشافعي فيه: فليشهد الإنس والجن على أني رافضي؛ لأنه هو المعنى الحق الذي أمر به الله ورسوله ﷺ، ولا تضره تلك التسمية، وإن كان على المعنى الآخر ـ وهو الواقع ـ فإنه يتبرأ منه، ومن معتنقيه، وإن سمّوه ما سمّوه، مع بقائه على المعنى الحق، والدين الواضح.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ورضي الله عن الشافعي حيث فتح للناس هذا الباب في قوله:

يا راكباً قف بالمحصّب من منى ... واهتف بقاعد خيفها والناهضِ

سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات الفائضِ

إن كان رفضاً حب آل محمدٍ ... فليشهد الثقلان أني رافضي

ورضي الله عن شيخنا ـ يعني: ابن تيمية ـ إذ يقول:

فإن كان نصباً ولاء الصحابِ ... فإني كما زعموا ناصبي

وإن كان رفضاً ولاء آلهِ ... فلا برح الرفض من جانبي

هذا كله كأنه مأخوذ من قول الأول[1]:

وعيرني الواشون أني أحبها ... وتلك شكاة ظاهرٌ عنك عارها

وقول الآخر:

فإن كان ذنبي حبكم وولاءكم ... فإني مصرٌّ ما بقيت على الذنبِ»[2]

وهكذا قس في كل لفظ يستعمله أهل الباطل، وأتباع إبليس، يريدون به قلب الحقائق، وتغيير المسميات، ـ مع ضرورة الاعتناء بلزوم اللفظ الشرعي،

---

(١) قالها أبو ذؤيب كما في شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (٢٠/١٠٨).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/٩٤١).

والحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية في بابها ـ وإنما هذا يكون من باب التنزل مع الخصم، وتبيين الحقائق.

ومثل هذا أيضاً: تسمية أهل السُّنَّة بالحشوية، والمجسمة، والنواصب؛ تشويهاً وتنفيراً عنهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

«فإن كان تجسيماً ثبوت استوائه ... على عرشه إني إذاً لمجسمُ
وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته ... فمن ذلك التشبيه لا أتكتمُ
وإن كان تنزيهاً جحود استوائه ... وأوصافه أو كونه يتكلمُ
فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا ... بتوفيقه والله أعلى وأعلمُ»[1]

وكانوا «في ذلك بمنزلة من سمع أن في العسل شفاءً ولم يره، فسأل عنه، فقيل له: مائعٌ رقيقٌ أصفرُ يشبه العذرة ـ تتقيؤه الزنابير ـ، فمن لم يعرف العسل ينفر عنه بهذا التعريف، ومن عرفه وذاقه، لم يزده هذا التعريف عنده إلا محبة له، ورغبة فيه»[2]، وفي هذا يقول القائل:

«تقول هذا جناءُ النحل تمدحه ... وإن تشأ قلت ذا قيء الزنابيرِ
مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما ... والحق قد يعتريه سوء تعبيرِ»[3]

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «ليس برفض حب آل محمد، وكل أهل السُّنَّة يحبون آل محمد، صلى الله عليه وآله وسلم، ويجب عليهم ذلك، كما يجب عليهم حب أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين، ومع حب الآل يقدم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، كما نص عليه الشافعي وأئمة الإسلام»[4].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٩٤٠).

(٢) مختصر الصواعق، للموصلي، ص١٤١.

(٣) إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/ ١٧٦).

(٤) طبقات الشافعيين، ص٩.

الشعر الرابع:

كذلك مما نسبوا إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الأبيات:

شفيعي نبي والبتول وحيدر وسبطاه والسجاد والباقر المجدي
وجعفر والثاوي ببغداد والرضا وفلذته والعسكريان والمهدي

وهذه الأبيات مكذوبة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ويدل على ذلك **أمور**:

١ ـ أن وفاة الإمام الشافعي كانت سنة ٢٠٤هـ، وولادة الحسن العسكري بن علي بن عبد الهادي المذكور في الأبيات كانت سنة ٢٣٢هـ؛ أي: بعد موت الشافعي بـ(٢٨) عاماً، بل ولادة المهدي كانت بعده بكثير، في سنة ٢٥٦هـ[١]، فكيف يتصور أن الإمام الشافعي يذكرهما في شعره؟!!![٢].

٢ ـ أضف إلى ذلك الألفاظ والألقاب التي يلقب بها كل واحد من أهل البيت هي ألقاب الشيعة ومصطلحاتهم يجعلونها لأهل البيت، فالبتول هي فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وحيدر لقب علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والسجاد هو علي زين العابدين بن الحسين، والباقر هو محمد الباقر بن علي زين العابدين، والرضا لقب علي بن موسى، وهكذا جعلت الرافضة اثني عشر إماماً لكل منهم لقباً.

وبنحو هذه الأبيات وفي معناها أنشد أبو الواثق العنبري الشيعي[٣]، فلعل هذه مما اقتبست منها، والله أعلم.

وقد نفى صحة الأبيات عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ جماعة، منهم: علّامة الهند عبد العزيز الدهلوي[٤]، والعلامة خواجة نصر الله الهندي المكي[٥].

وهذه الأبيات قد نسبها لنفسه الزرندي الشافعي الشيعي[٦]، «والصحيح

---

(١) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ١٧٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٣٩٨).

(٢) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية، لمحمود الآلوسي، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٣) انظر: أعيان الشيعة (٢/ ٤٤٢).

(٤) نقله عنه العلامة محمود الآلوسي في مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٣٥.

(٥) نقله عنه أيضاً الآلوسي في السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، ص١٦٩.

(٦) انظر: كتابه معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول والبتول، ص٢٨.

أنها للشاعر كشاجم[1]، كما ذكرها ابن شهرآشوب في مناقبه (١/ ٣٩٠»)[2].

وممن عزاها من الشيعة إلى كشاجم: جعفر السبحاني[3].

الشعر الخامس:

وفي هذا الشعر يدفع الإمام الشافعي رحمه الله عن نفسه التهمة بالتشيع والرفض، وهي في معنى الأبيات السابقة في التزام المعنى الحق، وترك الباطل مهما اختلفت المسميات والشكليات، وفيها ينسب إليه أنه يقول:

قالوا ترفضت قلت كلا ... ما الرفض ديني ولا اعتقادي

لكن توليت غير شكٍ ... خير إمام وخير هادي

إن كان حب الوصي رفضاً ... فإنني أرفَض العباد

ويمكن أن نقول إن هذه الأبيات قالها الإمام بعد التي أوردناها في الشعر الثالث؛ لِمَا كانت تُبديه الأبيات الأولى من الوقع الكبير على نفسه، من ذرف عينيه، وتكراره الأبيات طوال سيره من مكة إلى منى، كلما صعد ونزل، بخلاف هذه فليس فيها الوقع الذي كان في الأولى، وإنما يحكي ويدفع ما كان قد سمعه من قَبل من اتهامه بالرفض والتشيع، والله أعلم.

وذكر هذه الأبيات عن الشافعي رحمه الله: ابن حجر الهيتمي[4]، ومحمود الآلوسي[5].

وعلى كلٍ فإن الذي ينقدح في نفسي عدم ثبوت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رحمه الله؛ **لأمور:**

---

(١) هو: محمود بن الحسين بن نصر، أبو الفتح، الشاعر المعروف بكشاجم؛ لأنه كان كاتباً شاعراً منجماً. كان في عصر المتنبي، توفي سنة ٣٦٠هـ.
انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٧/ ١٠٤)، بغية الطلب، لابن العديم (١٠/ ٤٧٤١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ١٦٨)، والسير (١٦/ ٢٨٦)، فوات الوفيات، لصلاح الدين محمد شاكر (٤/ ٩٩)، الأعلام، للزركلي (٧/ ١٦٧).

(٢) حاشية معارج الوصول، للزرندي، ص٢٨.

(٣) انظر: مفاهيم القرآن (٤/ ٣١٢).

(٤) انظر: الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة (٢/ ٣٨٧).

(٥) انظر: السيوف المشرقة، ص٦٦٧.

١ ـ أن هذه الأبيات لم تروَ عنه بإسناد صحيح ولا ضعيف.

٢ ـ أن هذه الأبيات لم يروها عن الإمام الشافعي من اعتنى برواية أقواله وأشعاره، وبالأخص من ترجموا له في كتب مستقلة، ولو كانت من قوله لنقلوها، وبالأخص أنهم رووا عنه ما في معناها التي تبين موفقه من الرافضة، وردِّ الفرية عليه رَحِمَهُ اللَّهُ، فكان الموقف يحتاج لنقلها للتدليل على ذلك، ولكن لم تُنقل.

٣ ـ الإطلاق المعنوي الموجود في البيت الثاني الموهم للفساد، وذلك حينما أطلق الخيرية في الإمامة وفي الهداية في حق علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ مما يوهم معنىً فاسداً وهو تقديمه على الشيخين، وقد علمتَ قبل أنه ينص على إمامة الشيخين قبله أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٤ ـ استعمال كلمة (الوصي) في حق علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي من إطلاقات الشيعة الذين يزعمون أن النبي ﷺ أوصى بالإمامة من بعده لعلي دون غيره، وقد أخذها أبو بكر ومَن بعدَه غصباً عليه[1]، ولم يعهد عن الشافعي استعمال هذا اللفظ في حق علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يقال إن هذا من باب مخاطبة القوم بما يعرفون، فإن مساق الأبيات على سبيل التقرير لا التمرير.

٥ ـ أن هذه الأبيات تُروى أيضاً عن الصاحب إسماعيل بن عباد[2]، أحد شعراء الشيعة الإمامية.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/ ١٢٢)، منهاج السُّنَّة النبوية، له أيضاً (٥/ ٢٢).

(٢) انظر: الصراط المستقيم، لعلي بن يونس العاملي (٣/ ٧٦).

وهو: إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، الملقب بالصاحب، كان وزيراً لابن بويه الديلمي ثم أخوه فخر الدولة، غلب عليه الشعر، وكان ذا علم إضافة إلى تشيعه واعتزاله، توفي سنة ٣٨٥هـ.

انظر: تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (١/ ٢٥٨)، تاريخ بغداد وذيوله (٢١/ ٦١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٥١٢)، بغية الوعاة، للسيوطي (١/ ٤٤٦)، الأعلام، للزركلي (١/ ٣١٦).

٦ ـ أن ممن نسبها إلى الإمام الشافعي هم بعض أعيان الشيعة[١]، وهم مجرب عليهم الكذب على الإمام الشافعي رحمه الله.

الشعر السادس:

ومما نسبوا إليه في شأن آل البيت، قوله:

وما زال كتمانيك حتى كأنما ... برجع سؤال السائلي عنك أعجمُ

لأسلمَ من قول الوشاة وتسلمي ... سلمت وهل حي من الناس يسلمُ

فقد جاءت هذه الأبيات عن الإمام الشافعي من **طريقين**:

الطريق الأولى: طريق الربيع المرادي:

رواها البيهقي، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في كتاب التاريخ، قال: حدثني علي بن الحسين بن علي الطوسي التاجر، حدثنا محمد بن المنذر بن سعيد، حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي، وقيل له: إنا نرى قريشاً يُظهرون من محبة أهل البيت ما تخفيه ولا تظهره، فأنشأ يقول:

وما زال كتمانيك حتى كأنما ... برجع سؤال السائلي عنك أعجمُ

لأسلمَ من قول الوشاة وتسلمي ... سلمت وهل حي من الناس يسلمُ»[٢]

الطريق الثانية: طريق المزني:

ذكرها ابن حجر الهيتمي من غير إسناد لها، فقال: «وله أيضاً وقد قال له المزني إنك رجل توالي أهل البيت فلو عملت في هذا الباب أبياتاً، فقال:

وما زال كتماً منك حتى كأنني ... برد جواب السائلين لأعجمُ

وأكتم ودي مع صفاء مودتي ... لتسلمَ من قول الوشاة وأسلمُ»[٣]

وظاهر هاتين الطريق أن الأبيات للشافعي، وليست كذلك، وإنما تمثل بها، ومما يدل على أن هذه الأبيات من منقوله وليست من قوله، ما رواه أبو

---

(١) انظر: فرائد السمطين (١/٤٢٣)، وينابيع المودة لذوي القربى، للقندوزي (٣/٩٨)، ورشفة الصادي، لأبي بكر الحضرمي، ص٧٩.

(٢) مناقب الشافعي (٢/٦٩).

(٣) الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة (٢/٣٨٨).

نعيم، قال: «حدثنا محمد بن إبراهيم بن علي، قال: سمعت عبد الله بن سندة بن الوليد، يحكي عن بحر بن نصر قال: قيل للشافعي: الناس يقولون إنك شيعي!، فقال: «ما مثلي ومثلهم إلا كما قال نصيب الشاعر: . . .»[1]، وذكر الأبيات.

فهو يفيد أنها لنصيب ـ وهو ابن رباح ـ، وقد رويت هذه الأبيات عن جماعة، **وهم**:

١ ـ الفضل بن دكين[2]:

قال البيهقي: «أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ، ببغداد، قال: سمعت أحمد بن يعقوب يقول: سمعت عبد الله بن الصلت يقول: كنت عند أبي نعيم الفضل بن دكين، فجاءه ابنه يبكي، فقال له: ما لك؟ فقال: الناس يقولون: إنك تتشيع، فأنشأ يقول:

وما زال كتمانيك حتى كأنما ... برجع جواب السائلي عنك أعجمُ
وأكتم ودي مع صفاء مودتي ... لتسلمَ من قول الوشاة وأسلمُ»[3]

وظاهر هذا النقل أن هذه الأبيات هي من قول أبي نعيم، ولكن ليس كذلك، فإن أبا نعيم ما هو إلا متمثل بها أيضاً، شأنه كغيره، ويوضح ذلك:

ما رواه الخطيب، قال: «حدثت عن محمد بن عبد الله بن المطلب الكوفي، قال: حدثنا علي بن محمد بن صغدان المعدل بالأنبار، قال: حدثني أحمد بن ميثم بن أبي نعيم، قال: قدم جدي أبو نعيم الفضل بن دكين بغداد، ونحن معه، فنزل الرملية، ونصب له كرسي عظيم، فجلس عليه ليحدث، فقام إليه رجل ظننته من أهل خراسان، فقال: يا أبا نعيم أتتشيع؟ فكره الشيخ

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ١٤٧).

(٢) أبو نعيم الفضل بن دكين بن حماد بن زهير، الإمام، الحافظ، المتقن، توفي سنة ٢١٩هـ.
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٦/ ٣٦٨)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧/ ٦١)، الثقات، لابن حبان (٧/ ٣١٩)، تاريخ بغداد، للخطيب (١٤/ ٣٠٧)، إكمال الإكمال، لابن نقطة (٢/ ٥٥٥)، تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ١٩٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٤٢٠).

(٣) مناقب الشافعي (٢/ ٧٠).

مقالته، وصرف وجهه، وتمثل بقول مطيع بن إياس»[1]، وذكر نحو الأبيات السابقة.

فهو هنا متمثل بقول غيره.

٢ ـ مطيع بن إياس[2]:

وهذا يظهر جليّاً من حكاية الخطيب البغدادي ـ الآنف ذكرها ـ أن ابن ولد أبي نعيم حكى عن جده الفضل أنه تمثل بقول مطيع بن إياس.

وهذا اجتهاد من أحمد بن ميثم، وحسب ما بلغه علمه، وإلا هو متمثلٌ أيضاً بقول نصيب بن رباح، المتوفى سنة (١٢٠هـ)، وهو متقدم عن مطيع بن إياس المتوفى سنة (١٦٩هـ).

٣ ـ نصيب بن رباح[3]:

كما روى ذلك عنه الخطابي، قال: «وقال كثيّر أو نصيب:

وما زال كتمانيك حتى كأنني ... يرجع سؤال السائلي عنك معجمُ

لتسلمَ من قول الوشاة وتسلمي ... سلمت وهل حي على الناس يسلمُ»[4]

ولعل نسبتها إلى نصيب هي الأصح؛ لأن الشافعي عندما تمثل بها عزاها إليه، والشافعي معروف بحفظه أشعار العرب، وأقوالهم.

وقد أثبتها عنه أبو الفرج الأصبهاني[5].

---

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٣٠٧).

(٢) وهو مطيع بن إياس الكناني، من بني ليث بن بكر، أبو سلمى الكوفي، كان شاعراً ماجناً، رمي بالزندقة، متوفى سنة ١٦٩هـ.

انظر: طبقات الشعراء، لابن المعتز، ص٩٥، معجم الشعراء، للمرزباني، ص٤٨٠، تاريخ بغداد، للخطيب (١٥/ ٣٠١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٥١٧).

(٣) نصيب بن رباح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان، من فحول شعراء الإسلام، وكان فصيحاً مقدماً في النسيب والمديح، مترفعاً عن الهجاء، عفيفاً، تنسك، وأقبل على شأنه، وترك التغزل، توفي سنة ١٢٠هـ.

انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٢/ ٥٢)، معجم الأدباء، للحموي (٦/ ٢٧٥٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٣٣٠)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٧)، الأعلام، للزركلي (٨/ ٣١).

(٤) انظر: كتاب العزلة، ص٥٨ ـ ٥٩.

(٥) انظر: كتاب الأغاني (١٥/ ١٦٧).

الشعر السابع:

وهذا الشعر من أنفس شعر الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كما وصفه الآلوسي رَحِمَهُ اللَّهُ بأن موضع هذه الأبيات من أهل السُّنَّة موضع الواسطة من العقد[1]، وفيها يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

يا أهلَ بيت رسول اللَّه حبكمُ ... فرض من اللَّه في القرآن أنزلهُ

كفاكم من عظيم القدر أنكمُ ... من لم يصلِّ عليكم لا صلاة لهُ

وذكر هذه الأبيات وعزاها للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كل من: السخاوي[2]، وابن حجر الهيتمي[3]، وأبو الثناء الآلوسي[4]، وملا علي القاري[5].

وقد عزاها أحمد بن الخطيب القسنطيني[6] إلى أبي عبد الله الأنباري[7].

ولا يوجد لديَّ ما يرجح نسبة هذه الأبيات إلى أحدهما سوى تقدم الشافعي على الأنباري، فإن الأنباري متوفى سنة ٣٥٥هـ؛ أي: بعد الشافعي بحوالي ١٥٠ سنة.

فلعل الأنباري تمثّل بها، والله أعلم.

ثم لا يوجد لدي ما يثبت صحة هذه الأبيات عن الإمام الشافعي سوى نسبة بعض أهل العلم هذه الأبيات إليه.

وقد حاكى أحد الشيعة ـ وهو ابن مرتضى الحسني البروجردي[8] ـ هذه

---

(١) انظر: صب العذاب على من سب الأصحاب، ص٣١٩، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٧.

(٢) انظر: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، ص٩١.

(٣) انظر: الصواعق المحرقة، ص٤٣٥.

(٤) انظر: السيوف المشرقة، ص٦٦٧.

(٥) انظر: في مرقاة المفاتيح (١/ ٢١).

(٦) انظر: في وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام، ص١٤٣.

(٧) وهو محمد بن الحسين بن علي، أبو عبد الله الأنباري، يعرف بالوضاحي الشاعر، متوفى سنة ٣٥٥هـ. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٣٣)، المحمدون من الشعراء، للقفطي، ص٢٤٢، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٨٤)، الأعلام، للزركلي (٦/ ٩٧).

(٨) انظر: أعيان الشيعة، لمحسن الأمين (١٠/ ٤٣٨).

وهو محمد بن مهدي بن مرتضى بن محمد الحسني البروجردي الأصل، النجفي، ناظم إمامي، متوفى سنة ١٢١٢هـ.

الأبيات، لما رأى جودتها، وجمال صياغتها، فقال في محاكاتها:

يا أهلَ بيت رسول اللَّه حبكمُ حب الرسول ومن بالحق أرسلهُ
أجر الرسالة عند اللَّه ودّكمُ فرض من اللَّه في القرآن أنزلهُ
كفاكم من عظيم القدر أنكمُ من لم يصل عليكم لا صلاة لهُ

وهي محاولة هزيلة ضعيفة لتشطير بيتي الشافعي، مجردة عن أي زيادة في المعنى، سوى المعنى الذي قرره الشافعي رَحِمَهُ اللهُ.

أهم المسائل التي تضمنتها الأبيات:

مسألة: حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد:

للعلماء فيها **ثلاثة أقوال:**

• فالشافعي[١]، وأحمد ـ في أرجح الروايتين ـ،[٢] يرون فرضيتها في التشهد الأخير من الصلاة، وأنها لا تسقط عمداً أو سهواً، وقد روي هذا القول عن بعض الصحابة، كعمر، وابنه عبد الله، وابن مسعود، وأبي مسعود الأنصاري.

• وقال إسحاق بن راهويه، وهو رواية عن أحمد[٣]، استظهرها ابن قدامة، إنها واجبة بمعنى أن من تركها عمداً بطلت صلاته، ومن تركها سهواً أجزأته صلاته.

• وذهب أبو حنيفة[٤] ومالك[٥]، ـ وهو قول الجمهور ـ إلى عدم فرضيتها، وإنما هي مستحبة.

= انظر: الأعلام، للزركلي (٧/ ١١٣)، معجم المؤلفين، لكحالة (١٢/ ٦١).

(١) انظر: الأم، للشافعي (١/ ١٤٠)، اللباب، لابن المحاملي، ص٩٩، الحاوي الكبير، للماوردي (٢/ ١٣٧)، المجموع، للنووي (٣/ ٤٦٧)، مغني المحتاج، للشربيني (١/ ٣٧٧).
وانظر: المعتصر من المختصر، لجمال الدين الملطي (١/ ٥٥ ـ ٥٦)، وبداية المجتهد، لابن رشد (١/ ١٣٩).

(٢) انظر: الهداية، للكلوذاني، ص٨٧، المغني، لابن قدامة (٢/ ٢٣١)، عمدة الفقه، له، ص٢٦، والفروع، لابن مفلح (٢/ ٢٤٧)، الإنصاف، للمرداوي (٢/ ١١٦).

(٣) انظر: المغني، لابن قدامة (٢/ ٢٢٩)، والكافي، لابن قدامة (١/ ٢٥٧)، المجموع، للنووي (٣/ ٤٦٧).

(٤) انظر: بدائع الصنائع، للكاساني (١/ ١٦٣)، واللباب، للمنبجي (١/ ٢٤٧)، العناية شرح الهداية، للبابرتي (١/ ٣١٦)، والبناية شرح الهداية، للعيني (٢/ ١٦٠).

(٥) انظر: التلقين، للثعلبي (١/ ٤٣)، الكافي، لابن عبد البر (١/ ٢٠٥)، المقدمات والممهدات، لابن رشد (١/ ١٦٤)، الذخيرة، للقرافي (٢/ ٢١٨).

والقصد من هذا **أمران**:

١ ـ مطابقة ما في الأبيات لقول الشافعي في المسألة.

٢ ـ تحقيق قول الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في المسألة، وهل هو موافق للدليل أم لا؟

ومما استدل به على الفرضية، **ما يلي**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

قال الشافعي: «فرض الله عَزَّ وَجَلَّ الصلاة على رسوله ﷺ، وذكر الآية، ثم قال: فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع، أولى منه في الصلاة ووجدنا الدلالة عن رسول ﷺ بما وصفت من أن الصلاة على رسوله ﷺ فرض في الصلاة»[١].

٢ ـ ما جاء في «الصحيحين»[٢] عن كعب بن عجرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قيل: يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة؟ قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد، وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللَّهُمَّ بارك على محمد، وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**».

٣ ـ وفي رواية لمسلم[٣] من حديث أبي مسعود الأنصاري، أن بشير بن سعد قال لرسول الله ﷺ: أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله ﷺ: «**قولوا: اللَّهُمَّ صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد. والسلام كما قد علمتم**».

---

(١) الأم (١/١٤٠).

(٢) البخاري (٦/١٥١) كتاب الجمعة، باب من انتظر حتى تدفن رقم (٤٧٩٧)، ومسلم (٢/١٦) كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي بعد التشهد، رقم (٩٣٥).

(٣) مسلم (٢/١٦) كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي بعد التشهد، رقم (٩٣٤).

وهذه الرواية تبين أنهم أمروا بالصلاة عليه ﷺ، وهذا الأمر إنما هو في الصلاة، كما تبينه الرواية الأخرى لحديث أبي مسعود، وهي:

٤ ـ عند أحمد وغيره[(١)]، قال: أقبل رجل حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ونحن عنده، فقال: يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا... الحديث.

فهذه الرواية تبين أن الأمر كان في حال الصلاة.

وزاد بعضهم أدلة على المسألة لكنها ضعيفة لا يصح الاحتجاج بها؛ أوردها على سبيل التنبيه عليها؛ كون الشيعة يحتجون بها، ويوردونها في مصاف الأدلة، وهي لا تصلح للاحتجاج، **منها**:

١ ـ حديث عائشة مرفوعاً: «**لا تقبل صلاة إلا بطهور وبالصلاة علي**» أخرجه الدارقطني وضعفه[(٢)].

٢ ـ وبحديث سهل بن سعد مرفوعاً: «**لا صلاة لمن لم يصل على نبيِّه** ﷺ» عند الدارقطني أيضاً، وضعفه[(٣)].

٣ ـ وبحديث أبي مسعود مرفوعاً: «**من صلى صلاة لم يصل فيها علي ولا على أهل بيتي لم تقبل منه**» عند الدارقطني، وضعفه أيضاً[(٤)].

٤ ـ وبحديث: «**لا تصلوا علي الصلاة البتراء**» فقالوا: وما الصلاة البتراء؟ قال: «**تقولون اللَّهُمَّ صل على محمد وتمسكون، بل قولوا اللَّهُمَّ صل على محمد وعلى آل محمد**».

وهذا الحديث لا أصل له.

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢٨/ ٣٠٤) رقم (١٧٠٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٣٥١) رقم (٧١١)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٨٩) رقم (١٩٥٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢٠٩) رقم (٢٨٤٩)، وفي السنن الصغير (١/ ١٤٠) رقم (٣٥٧)، وفي معرفة السنن والآثار (٣/ ٦٦) رقم (٣٧١٠)، والدارقطني في سننه (٢/ ١٦٨) رقم (١٣٣٩).

(٢) انظر: سنن الدارقطني (٢/ ١٧٠) رقم (١٣٤١).

(٣) انظر: المصدر السابق برقم (١٣٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق برقم (١٣٤٣).

ذكره ابن الهيتمي بصيغة التمريض[1].

وقال محمد الحوامدي: «قال في الحرز المنيع أخرجه ابن سعد وهو مما لم أقف على إسناده، فلا أصل له»[2].

وقال الخركوشي: «لم أقف عليه مسنداً»[3].

وقال السخاوي: «لم أقف على إسناده»[4].

وقد وجه أبو بكر الدمياطي الشافعي قول الشافعي في الأبيات (لا صلاة له) بقوله: «يحتمل أن المراد صحيحة، فيكون موافقاً للقول القديم بوجوب الصلاة على الآل، ويحتمل أن المراد لا صلاة كاملة، فيوافق أظهر قوليه وهو الجديد»[5].

الشعر الثامن:

وكذلك مما نسب إليه من شعر في حب آل البيت:

أنا الشيعيُ في ديني وأهلي ... بمكةَ ثم داري عسقليةْ
بأطيب مولدٍ وأعز فخرٍ ... وأحسن مذهبٍ يسمو البريةْ

وقد ذكر هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وعزاها إليه فخر الدين الرازي[6].

وهي مما نسبتها إليه الشيعة، فقد نسبها إليه أسد حيدر الشيعي[7]، ونقلها عنه جواد شبر[8].

فأما نقل الرازي لها، فإنه كما قال ابن كثير في وصفه لكتاب مناقب

(١) انظر: الصواعق المحرقة (٢/ ٤٣٠).
(٢) السنن والمبتدعات، ص٢٤١.
(٣) شرف المصطفى (٥/ ١٠٧).
(٤) القول البديع، ص١٢١.
(٥) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، ص٢٠٠.
(٦) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٤٠.
(٧) انظر: الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة (٣/ ٣٢١).
(٨) انظر: أدب الطف (١/ ٢٢٠).

الشافعي للرازي، قال: «ولكنه اعتمد على منقولاتٍ كثيرةٍ مكذوبةٍ، لا نقدَ عنده في ذلك، فلهذا كثُر فيها الغرائب والمنكرات من حيث النقل»[(١)].

فالرازي غير متحرٍ من جهة النقل، فهو ينقل كل ما يقف عليه من غير تفحص له، وهذه الأبيات من ذلك.

ومما يستنكر في هذه الأبيات، **شيئان**:

١ ـ صراحة الانتساب إلى مذهب الشيعة، مع أن الشافعي قد جاء عنه نقل صحيح كثير في ذم الشيعة وبالأخص الرافضة، الطاعنين أصحاب رسول الله ﷺ[(٢)].

٢ ـ مدحه لمذهب الشيعة بأنه أحسن مذهب يسمو البرية، مع أنه القائل: «لم أرَ أحداً من أصحاب الأهواء، أكذب في الدعوى، ولا أشهد بالزور من الرافضة»[(٣)].

حتى قال الذهبي: «من زعم أن الشافعي يتشيع فهو مفترٍ، لا يدري ما يقول»[(٤)].

الشعر التاسع:

وهذه الأبيات التي سنذكرها مما نسبتها الشيعة إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وافتروها عليه زوراً وبهتاناً، قالوا فيها إنه يقول:

تأوّه قلبي والفؤاد كئيبُ ... وأرّق نومي فالسهاد عجيبُ

ومما نفى نومي وشيب لومتي ... تصاريف أيام لهن خطوبُ

فمن مبلغٌ عني الحسين رسالةً ... وإن كرِهَتْها أنفسٌ وقلوبُ

ذبيحٌ بلا جرمٍ كأنّ قميصه ... صبيغٌ بماء الأرجوان خضيبُ

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، لابن كثير، ص٢٦٧.

(٢) انظر ص٤٣٠ و ٥٦٨ من هذا البحث.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٨/ ١٥٤٤)، الإبانة الكبرى، لابن بطة (٢/ ٥٤٥)، السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٣٥٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨).

فـلـلـسـيـف إعـوال ولـلـرمـح رنّـة ... وللخيل من بعد الصهيل نحيبُ
تـزلـزلـت الـدنـيـا لآل مـحـمـدٍ ... وكـادت لـهـم صـمّ الـجـبـال تـذوبُ
وغـارت نـجـومٌ واقشعـرت كـواكـبٌ ... وهـتـك أسـتـارٍ وشُـق جـيـوبُ
يُصلّى على المبعوث من آلِ هاشمٍ ... ويُـغـزى بـنـوه إن ذا لـعـجـيـبُ
لـئـن كـان ذنـبـي حـب آل مـحـمـدٍ ... فـذلـك ذنـبٌ لـسـت عـنـه أتـوبُ
هـم شُفعـائي يوم حشري وموقفي ... إذا مـا بـدت لـلـنـاظـريـن خـطـوبُ

وهذه الأبيات يزعم الشيعة أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ قالها في رثاء الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه ليس له قصيدة شعرية في رثاء آل البيت كهذه في الطول، وتجلي صورة الجزع والحزن على مقتل الحسين.

وممن نسبها إليه من الشيعة: المجلسي(١)، وسليمان القندوزي(٢)، والخوارزمي(٣)، والمحمودي(٤)، وجواد شبر(٥)، والبحراني(٦).

قال الخوارزمي: «أخبرني سيد الحفاظ أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي ـ فيما كتب إلي من همدان ـ، أخبرني محيي السُّنَّة أبو الفتح ـ إجازة ـ أنشدني أبو الطيب البابلي، أنشدني أبو النجم بدر بن إبراهيم الدينوري للشافعي»(٧)، وذكر الأبيات.

فأبو الطيب البابلي، وبدر بن إبراهيم، مجهولان.

والذي ظهر أن هذا الإسناد مركب، وإلا فإن هذه الأبيات لم يقلها الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومما يشهد على اختلاق هذا السند، أنه جاء في بحار الأنوار ما نصه: «وجاء في بعض كتب المناقب القديمة أخبرني سيد الحفاظ

---

(١) انظر: بحار الأنوار (٤٥/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).
(٢) انظر: ينابيع المودة (٣/ ٤٨).
(٣) انظر: مقتل الحسين (٢/ ١٤٣).
(٤) انظر: زفرات الثقلين (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).
(٥) انظر: أدب الطف (١/ ٢١٤).
(٦) انظر: العوالم (١٧/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨).
(٧) مقتل الحسين (٢/ ١٤٣).

أو شهردار بن شيرويه الديلمي...»[1]، وذكر نفس الإسناد.

فانظر إلى هذه الإحالة إلى هذا الكتاب المجهول، فلا اسم للكتاب، ولا مؤلف، وعلى مثل هذه يبني الشيعة دينهم، ويؤسسون مذهبهم، والحمد لله على العافية.

أضف إلى ذلك أنه جاء في الأبيات إثبات الشفاعة من آل البيت للناس يوم القيامة!، وهذا لم يرد به نصٌ، وحاشا الشافعي أن يدعي ما لم يأت به الشرع.

وكذلك النَّفس العام لهذه القصيدة يشابه النَّفس للقصائد التي تقال يوم عاشوراء في حسينيات الشيعة.

الشعر العاشر:

ومما نسبوا إليه أنه يقول في فاجعة الطف بكربلاء[2] حين قتل الحسين بن علي بن أبي طالب:

في جنةٍ واقيةٍ من البلا وجنةٍ باقيةٍ بعد البلى

بطوس والكرخ وسر من رأى وطيبة وكوفة وكربلا

وهذان البيتان أيضاً مما نُسِبَ كذباً وبهتاناً إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن الشافعي مات سنة (٢٠٤هـ) في خلافة المأمون، و(سُرَّ من رأى) بلدة قريبة من بغداد، وتسمى سامراء[3]، قد بناها المعتصم في سنة ٢٢١هـ[4]؛ أي: بعد

---

(١) بحار الأنوار (٤٥/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

(٢) أي معركة الطف، نسبةً إلى أرض الطف في كربلاء، وهو موضع بالعراق من ناحية الكوفة، وهي التي قتل فيها الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.
انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري (٤/ ١١٢٣)، والروض المعطار، للحميري، ص٤٩٠، المفهم، للقاضي عياض (٢٠/ ٤٦).
وقد ألف الشيعة في معركة الطف مؤلفات عدة، منها: فاجعة الطف، لأمير محمد كاظم القزويني، يوم الطف، لهادي النجفي، ثورة الطف، لطالب الخرساني، وغيرهم.

(٣) انظر: معجم البلدان، لليعقوبي، ص٥٢، آكام المرجان، للمنجم، ص٣٦، المسالك والممالك، للمهلبي، ص١١٥، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري (٣/ ٧٣٤)، معجم البلدان، للحموي (٣/ ١٧٣).

(٤) انظر: المنتظم، لابن الجوزي (١١/ ٥٤) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٤٩٣) الإنباء في تاريخ الخلفاء، =

موت الشافعي رحمه الله بـ(١٧) سنة، فكيف يتصور أن يذكرها الشافعي في شعره، ويتغنى بها؟!.

بل إن الشافعي لم يدرك خلافة المعتصم، فضلاً عن أن يشهد بناء سامراء، فإن المعتصم بويع بالخلافة سنة ٢١٨هـ[1]؛ أي: بعد موت الشافعي بـ(١٤) سنة!.

وكذلك لم تُذكر هذه الأبيات في كتبه، ولا رواها عنه أصحابه، ولا غيرهم ممن اعتنى بالترجمة له، وإنما الذين ذكروها هم الشيعة، وينسبونها كذباً وزوراً إلى الإمام رحمه الله.

وقد ذكر أبو الثناء الآلوسي[2] أن هذه الأبيات مما نسبتها الشيعة إليه.

الشعر الحادي عشر:

وكذلك نسبت إليه الشيعة أبياتاً أخرى، زعموا أنه يمتدح فيها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهي:

إلامَ إلامَ وحتى ومتى؟ أعاتب في حب هذا الفتى

فهل زوجت فاطم غيره؟

وفي غيره هل أتى (هل أتى)؟

ذكرها الآلوسي[3] عنهم أنهم ينسبونها إلى الشافعي رحمه الله، وذكرها أيضاً التستري[4]، وناصر مكارم الشيرازي[5]، وعلي بن محمد فتح الدين الحنفي[6].

= لابن العمراني، ص١١٠، المختصر في أخبار البشر، للملك المؤيد (٢/ ٣٣).

(١) انظر: الأنباء في تاريخ الخلفاء، لابن العمراني، ص١٠٤.

(٢) انظر: السيوف المشرقة، ص١٦٩.

(٣) انظر: كما في كتابه السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة، ص٦٦٧، وأيضاً في صب العذاب على من سب الأصحاب، له، ص٣٢١.

(٤) انظر: إحقاق الحق (٣/ ١٥٧).

(٥) انظر: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (١٩/ ٢٤١).

(٦) انظر: فلك النجاة في الإمامة والصلاة، ص٢٢.

وبعض الشيعة يذكر للأبيات إتماماً، وهي:

بحب علي أرى ثابتاً	إذا قدماي غداً زلتا
فقل للذي عن عنادٍ عتى	إلامَ إلامَ وحتى ومتى؟
أعاتب في حب هذا الفتى	هو المرتضى أرتجي خيره
إمام الهدى أقتفي سيره	فهل زوجت فاطم غيره؟

وفي غيره هل أتى هل أتى؟

والمقصود من البيت الأخير أن عليّاً قد نزلت في حقه سورة هل أتى ـ الإنسان ـ وفي هذا أثر أخرجه ابن المغازلي، قال: «أخبرنا أبو طاهر محمد بن علي بن محمد البيع، أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عبد الله بن خالد الكاتب، حدثنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الختلي، حدثني عمر بن أحمد قال: قرأت على أمي فاطمة بنت محمد بن شعيب بن أبي مدين الزيات قالت: سمعت أباك أحمد بن روح يقول: حدثني موسى بن بهلول، حدثني محمد بن مروان عن ليث بن أبي سليم عن طاوس في هذه الآية: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ الآية [الإنسان: ٨] نزلت في علي بن أبي طالب، وذلك أنهم صاموا وفاطمة خادمتهم، فلما كان عند الإفطار وكانت عندهم ثلاثة أرغفة، قال: فجلسوا ليأكلوا فأتاهم سائل فقال: أطعموني فإني مسكين! فقام علي عليه السلام[(١)] فأعطاه رغيفه، ثم جاء سائل فقال: أطعموا اليتيم!

---

(١) تخصيص علي بن أبي طالب بهذا، نفس شيعي! إنما ينبغي أن يترضى عنه كما يترضى عن بقية الصحابة، ولا يخصص بعبارة ثناء دون غيره، وبالأخص من هم أفضل منه، كالخلفاء الثلاثة قبله.

قال ابن القيم رحمه الله: «وإن كان شخصاً معيناً، أو طائفة معينة، كُرِه أن يتخذ الصلاة عليه شعاراً لا يخل به، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه، ولا سيما إذا جعلها شعاراً له ومنع منها نظيره أو من هو خير منه، وهذا كما تفعل الرافضة بعلي رضي الله عنه، فإنهم حيث ذكروه قالوا (عليه الصلاة والسلام) ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه، فهذا ممنوع، لا سيما إذا اتخذ شعاراً لا يخل به، فتركه حينئذ متعين، وأما إن صلى عليه أحياناً، بحيث لا يجعل ذلك شعاراً، كما صلى على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت صلى الله عليه، وكما صلى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روي عن علي من صلاته على عمر فهذا لا بأس به».اهـ. جلاء الأفهام، ص٤٨٢.

وقال ابن كثير: «وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب أن ينفرد علي رضي الله عنه بأن يقال: عليه السلام من دون سائر الصحابة أو كرم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يسوي بين =

فأعطته فاطمة الرغيف، ثم جاء سائل فقال: أطعموا الأسير! فقامت الخادمة فأعطته الرغيف وباتوا ليلتهم طاوين، فشكر الله لهم، فأنزل فيه هذه الآية»[1].

وهذا الأثر ضعيف جداً، ففي إسناده **أربع علل**:

الأولى: ضعف عمر بن أحمد بن روح الساجي، ليس بالمرضي، كما قال ابن غلام الزهري[2].

الثانية: جهالة فاطمة بنت محمد، وزوجها أحمد بن روح.

الثالثة: الإرسال، فإن طاوساً ـ راوي الحديث ـ من التابعين.

الرابعة: ضعف ليث بن أبي سليم، واضطرابه في الحديث[3].

الخامسة: ابن المغازلي الواسطي ضعيف في النقل، بل يروي الموضوعات التي لا تخفى على من له أدنى معرفة بالحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما نقل ابن المغازلي الواسطي فأضعف وأضعف، فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث»[4].

وقال أيضاً: «وهذا المغازلي ليس من أهل الحديث، كأبي نعيم وأمثاله، ولا هو أيضاً من جامعي العلم الذين يذكرون ما غالبه حق وبعضه باطل، كالثعلبي وأمثاله، بل هذا لم يكن الحديث من صنعته، فعمد إلى ما وجده من كتب الناس من فضائل علي فجمعها، كما فعل أخطب خوارزم، وكلاهما لا يعرف الحديث، وكل منهما يروي فيما جمعه من الأكاذيب الموضوعة، ما لا يخفى أنه كذب على أقل علماء النقل والحديث»[5].

= الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه ﷺ أجمعين». اهـ. تفسير ابن كثير (٦/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(١) مناقب علي بن أبي طالب (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣) برقم (٣٢٠).

(٢) انظر: المغني في الضعفاء، للذهبي (٢/ ٤٦٢).

(٣) انظر: الكواكب النيرات، لابن الكيال (١/ ٤٩٣)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص٩٠، أحوال الرجال، للجوزجاني، ص١٤٩، تقريب التهذيب، لابن حجر، ص٤٦٤.

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٧/ ١٥).

(٥) المصدر السابق (٧/ ٦٢).

فالحديث لا يصح مع اشتهاره عند المفسرين، والله أعلم.

الشعر الثاني عشر:

ومما نُسب إليه أيضاً في حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قولهم عنه أنه أنشد:

لو كان عبدٌ أتى بالصالحات غداً ... وود كل نبيٍ مرسلٍ وولي
وصام ما صام صوام بلا ملل ... وقام ما قام قوام بلا كسلِ
وعاش في الناس آلاف مؤلفة ... عارٍ عن الذنب معصوم عن الزللِ
ما كان يوم البعث منتفعاً ... إلا بحبِ أمير المؤمنين علي

وهذه الأبيات قد عزاها إلى الإمام الشافعي أبو المعالي الآلوسي[١]، مصححاً نسبتها إليه، مستشهداً ومحتجاً في تصحيح نسبتها إلى الإمام بموافقة الشيعة واعترافهم بذلك.

وحكاية هذه الأبيات فقط يغني عن التحقق من صحة نسبتها إلى الإمام الشافعي رحمه الله؛ لما فيها من الغلو الفاضح الذي لا يقوله مسلم عرف الإسلام، فضلاً عن إمام في الدين، وعالم من العلماء.

حيث يقرر قائل هذه الأبيات، أن العبدَ لا ينتفع بشيء من الأعمال كالإيمان بالرسل، والصلاة، والصيام، ولو عصم من الذنب طوال عمره، فإن ذلك لا ينفعه إلا أن يحب علي بن طالب رضي الله عنه.

والحقيقة أن قائل هذه الأبيات هو نصير الدين الطوسي الرافضي الفيلسوف، الماكر على الإسلام وأهله، كما ذكرتْ ذلك عنه مصادر شيعية، وممن عزاها إليه من الشيعة: السيد محسن الأمين[٢]، والحكيمي[٣]، ومحمد جواد مغنية[٤].

---

(١) انظر: السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة، ص٦٦٨.

(٢) انظر: أعيان الشيعة (٩/ ١٧٦).

(٣) انظر: سلوني قبل أن تفقدوني (١/ ٣٩).

(٤) انظر: فضائل أمير المؤمنين علي، ص٢٥١.

الشعر الثالث عشر:

ومن الأبيات التي نسبوها إلى الإمام أنه قالها، وهي ليست له، قولهم عنه أنه قال:

إذا في مجلس ذكروا عليّاً	وسبطيه وفاطمة الزكية
فأجرى بعضهم ذكر سواهم	فأيقِن أنه لسلقلقية[1]
إذا ذكروا عليّاً أو بنيه	وجاءوا بالروايات العلية
يقال تجاوزوا يا قوم عنه	فهذا من حديث الرافضية
برئت إلى المهيمن من أناس	يرون الرفض حبَّ الفاطمية
على آل الرسول صلاة ربي	ولعنته لتلك الجاهلية

وهذه الأبيات قد نسبتها الشيعة إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وممن عزاها إليه منهم:

---

(١) يشير إلى الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «جاءت امرأة إلى علي بن أبي طالب فقالت: إني أبغضك، فقال علي: أنت إذا سلقلق، قالت: وما السلقلق؟، قال سمعت النبي ﷺ يقول: **«يا علي لا يبغضك من النساء إلا السلقلق»** فقلت: يا رسول الله وما السلقلق؟ قال: **التي تحيض من دبرها»** قالت: صدق رسول الله. أنا أحيض من دبري، وما علم أبواي» رواه الديلمي، ونقله عنه السيوطي في ذيل اللآلي، ص٤٢، وهو حديث مكذوب موضوع، كما أورده الكناني في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٣٩٩) ح (١٥٧).

رواه الحافظ ابن حجر في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس (٤/ب٢/ح٣٢٦٥) ـ مخطوط بدار الكتب المصرية ـ بإسناد مسلسل بالمجاهيل.

والشيعة يذكرون هذا الحديث ويجعلونه من مناقب علي رضي الله عنه، وياليت شعري! لا أدري هل كون المرأة تحيض مدح أو ذم؟!.

فإنهم ـ أي: الشيعة ـ تارة يجعلونه مما تُذم به المرأة، كما في هذا الحديث الموضوع، ويذكرون له روايات! وأن في بعض رواياته قال لها علي: «كذبت يا جرية، يا بذية، يا سلسع، يا سلفع، يا التي لا تحيض مثل النساء». بحار الأنوار (٢٤/ ١٢٩)، الاختصاص، ص٣٠٢.

وتارة يجعلونه مما تُمدح به المرأة، كما جاء في الكافي (١/ ٣٨١) كتاب الحجة، باب مولد الزهراء فاطمة، أن أبا الحسن قال: «إن بنات الأنبياء لا يطمثن»، وعن أبي جعفر أنه قال: لما ولدت فاطمة أوحى الله إلى ملك فأنطق به لسان محمد ﷺ، فسماها فاطمة، ثم قال: **«إني فطمتك بالعلم، وفطمتك من الطمث»**.

ولكن هذه أحد الأمور المتناقضة التي تدل على تناقض هذا المذهب، وأنه مبني على الهيام.

الشبلنجي[1]، ومرتضى الحسيني[2]، والحمويني[3]، والسيد محسن الأمين[4]، وأبو بكر العلوي الحضرمي[5]، والقدوزي[6]، المولوي الحنفي[7]، جواد شبر[8].

وذكرت الثلاثة الأخيرون أن سبب قوله إياها أن قوماً لا يصبرون على سماع فضيلة لأهل البيت، فإذا أراد أحد يذكرها، يقولون هذا رافضي، فأنشأ هذه الأبيات.

وعزوا للبيهقي في مناقبه أنه نقلها عن الربيع بن سليمان عن الشافعي!.

ومع بحثي الشديد المستقصي في كتب البيهقي، وبالأخص كتاب «مناقب الشافعي» فإني لم أجد هذه الأبيات فيها، ولعل هذا العزو إلى هذا الكتاب هو أحد فرى الشيعة؛ ليستوثقوا به مروياتهم لدى أهل السُّنَّة، فيلقى باطلهم رواجاً وقبولاً، ولكن هيهات.

ولعل سبب هذا التابع على هذا هو تناقل المتأخر منهم عن المتقدم من غير تمحيص للمنقول.

والعجيب أن هذا العزو إلى كتاب المناقب، ليس من قبل الشيعة فقط، بل حتى من غيرهم، فقد عزى هذه الأبيات نور الدين الكناني[9]، وذكر أنه وجد هذه الأبيات في كتاب المناقب، ثم قال: «فإن صحت هذه الأبيات للشافعي، ففيها دلالة على أن للحديث أصلاً ـ يعني: حديث ابن عباس في المرأة السلقلق ـ، والله أعلم».

---

(١) انظر: نور الأبصار، ص١٢٧.
(٢) انظر: فضائل الخمسة (٢/ ٨٩).
(٣) انظر: فرائد السمطين (١/ ١٣٥).
(٤) انظر: أعيان الشيعة (١/ ٢١).
(٥) انظر: رشفة الصادي، ص٩٨.
(٦) انظر: ينابيع المودة، ص٣٢٤.
(٧) انظر: فلك النجاة، ص٢٢.
(٨) انظر: أدب الطف (١/ ٢١٩).
(٩) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

نعم؛ هذا الكلام وارد في حق من يُشهد له في معرفة الحديث والعلم به كالإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن لم تصح نسبة هذه الأبيات إليه، **ومما يبين عدم صحتها عنه**:

١ ـ أن هذه الأبيات لم يروها عن الشافعي أحد من أصحابه الأثبات فيه، والذين عُنُوا بنقل شعره ونثره.

٢ ـ أن الذين يروونها عنه هم الشيعة الإمامية ـ كما تقدم ـ ولعل هذا من وضعهم عليه، وتمسحهم به؛ ليروجوا مقولتهم، وإلا فهم غير راضين عن الشافعي ولا عن غيره من الأئمة حتى ولو مدحوا عليّاً وشيعته كما يزعمون.

٣ ـ أن في الأبيات تكراراً وترداداً، فقد أعاد البيت الأول في البيت الثالث؛ وهذا بدوره يدل على الضعف في صياغة الشعر، الأمر الذي ينزه عنه الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام الشعر والنثر.

٤ ـ إن وصْفَ السلقلقية وصفٌ للمرأة؛ ويطلق على التي تحيض من دبرها، وليس وصفاً عاماً لمبغض علي من الرجال والنساء كما تصوره الأبيات، ومثل هذا الخلل يبعد صدوره عن مثل الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ العالم باللغة والحديث.

٥ ـ إن مصطلح (الفاطمية) لم يكن معروفاً إلا بعد ظهور الدولة العبيدية الرافضية الذين انتسبوا لنسل فاطمة بنت محمد ﷺ كذباً وزوراً، والذين كان ظهورهم في القرن الثالث الهجري[1].

الشعر الرابع عشر:

وكذلك مما نسب إليه من الشعر في شأن أهل البيت، قولهم:

إن فتشوا قلبي رأوا وسطه ... سطرين قد خطا بلا كاتبِ

العلم والتوحيد في جانب ... وحب أهل البيت في جانبِ

---

(١) انظر: العبر، للذهبي (٢/ ١٩٩)، اتعاظ الحنفاء، للمقريزي (٣/ ٣٣١)، تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص٣٦٧.

وقد عزاها إلى الشافعي أبو المعالي الآلوسي في بعض كتبه[1].

وأيضاً عزاها إليه بعض الشيعة، منهم: أبو بكر الحضرمي[2]، ونور الله التستري[3].

وحقيقة هذين البيتين أنهما للصاحب ابن عباد، الوزير البويهي، الشاعر الإمامي، كما عزاها إليه بعض الشيعة، منهم: الحر العاملي[4]، والشريف المرتضى[5]، والسيد محسن الأمين[6].

ومثل هذه الأبيات يستبعد صدورها عن الإمام الشافعي رحمه الله، حيث أنه جعل حب آل البيت شيئاً قسيماً للعلم والتوحيد!، مع أن حب آل البيت لم يكن لهم إلا بموجب خطاب الشرع، فكيف يكون قسيماً آخر له.

الشعر الخامس عشر:

وكذلك مما نسبوا إليه من أبيات في مدح الحسين ورثائه، قولهم عنه أنه قال:

ويل لمن شفعاؤه خصماؤه ... والصور في حشر القيامة ينفخُ

لا بد أن ترد القيامة فاطم ... وقميصها بدم الحسين مضمخُ

فقد عزاها بعض الشيعة إلى الإمام الشافعي رحمه الله، منهم: إبراهيم الجويني الخراساني[7]، ونقلها عنه المحمودي[8].

وأيضاً قد نُسِبت هذه الأبيات إلى سبط ابن الجوزي، يوسف بن الأمير

---

(١) انظر: صب العذاب على من سب الأصحاب، ص٣٢٠، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٧، والسيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، ص٦٦٨.

(٢) انظر: رشفة الصادي، ص٥٩.

(٣) انظر: إحقاق الحق (٩/ ٦٨٧).

(٤) انظر: أمل الآمل (٢/ ٣٧).

(٥) انظر: أمالي المرتضى (١/ ٤٠٠).

(٦) انظر: أعيان الشيعة (٣/ ٦٧).

(٧) انظر: فرائد السمطين (٢/ ٣٦٦) رقم (٥٣٤).

(٨) انظر: زفرات الثقلين (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

حسام الدين، أبو المظفر البغدادي[1]، وممن عزاها إليه: ابن كثير[2]، وبدر الدين العيني[3]، وعبد القادر النعيمي[4]، وابن بدران[5].

وهذا هو الصحيح المعتمد أن الأبيات لسبط ابن الجوزي الرافضي، وليست للشافعي؛ فإن الشيعة غير معتمدين فيما ينقلون، أضف إليه أن المعتبرين من أهل التاريخ قد نقلوها عن سبط ابن الجوزي، الأمر الذي يؤكد ما انقدح في النفس أنها له وليست للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

أضف إلى ذلك أن بعض كتب الصوفية الشيعة عزتها إلى سبط ابن الجوزي أيضاً[6].

الشعر السادس عشر:

وفيه يزعم الرافضة أن الشافعي قالها، وإليك الشعر المنسوب:

ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم	مذاهبهم في أبحر الغي والجهلِ
ركبتُ على اسم اللَّه في سفن النجا	وهم آل بيت المصطفى خاتم الرسلِ
وأمسكتُ حبل اللَّه وهو ولاؤهم	كما قد أمرنا بالتمسك بالحبلِ
إذا افترقتْ في الدين سبعون فرقةً	ونيفاً كما قد صح في محكم النقلِ
ولم يكُ ناجٍ منهم غير فرقة	فقل لي بها يا ذا الرجاحة والعقلِ
أفي فرق الهلاك آل محمدٍ	أم الفرقة اللاتي نجت منهم؟ قل لي
فإن قلت في الناجين فالقول واحدٌ	وإن قلت في الهُلاك حِفتَ عند العدلِ
إذا كان مولى القوم منهم فإنني	رضيتُ بهم ما زال في ظلهم ظلي

(١) هو: يوسف بن فزغلي، أبو المظفر التركي البغدادي، الإمام المؤرخ الواعظ، إلا أنه كان رافضيّاً، يأتي بمناكير الحكايات في تاريخه، توفي سنة ٦٥٤هـ.
انظر: فوات الوفيات، لصلاح الدين محمد شاكر (٤/ ٣٥٦)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٩/ ١٢١)، لسان الميزان، لابن حجر (٨/ ٥٦٥).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٣/ ١٩٤).

(٣) انظر: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ص٣٠.

(٤) انظر: الدارس في تاريخ المدارس، ص٣٦٧.

(٥) انظر: منادمة الأطلال، ص١٥٥.

(٦) انظر: كتاب الإلمام، للإسكندراني (٥/ ٣٠٠).

فخل علـيّاً لي إماماً ونسله   وأنت من الباقين في سائر الحلِ

عزاها إليه أبو بكر العيدروس الحضرمي[1]، ومحمد مرعي الأنطاكي[2].

وفي الأبيات من النكارة ما يشهد على اختلاقها على الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، **منها**:

١ ـ ما قاله في الأبيات:

فإن قلت في الناجين فالقول واحدٌ   وإن قلت في الهُلاك حِفتَ عند العدلِ

وهذا البيت يشهد على صاحبه أنه متشيع سلفاً، حيث لما وصل إلى إلزام من يزعمهم من خصومه في أهل البيت، تساءل أهُمْ من الناجين أم من الهالكين؟ فإن قلت من الناجين فالقول واحد فيما يزعمه من تشيعه لأهل البيت.

٢ ـ طعنه ـ على سبيل التعريض ـ في الشيخين أبي بكر وعمر، حينما رغب في إمامة علي فقط، وأما غيره فهو منهم في حل، وقل فيهم ما شئت، وهذا في البيت الأخير الذي قال فيه:

---

(١) انظر: رشفة الصادي، ص٢٥.

(٢) انظر: في كتابه لماذا اخترت مذهب الشيعة مذهب أهل البيت، ص٥٩.

وهذا الكتاب ملفق، وهو مما افترته الرافضة، وجعلوا له مؤلِفاً مزعوماً يدعى بالأنطاكي، وقد طبع الكتاب مرات عدة، فتارة باسم (لماذا اخترت مذهب أهل البيت) وتارة باسم (لماذا اخترت مذهب الشيعة).

قال الشيخ العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «في عام ١٤٠٥هـ رأيت كتاباً باسم «لماذا اخترت مذهب الشيعة» طبع عام ١٣٨٠هـ، منسوب إلى محمد مرعي الأمين الأنطاكي، وأنه كان سنيّاً شافعيّاً ثم تحوّل شيعياً. وهو كتاب منحول على مؤلف مجهول، بل مكذوب، اختلقه رافضي؛ ليروج مذهب الشيعة» النظائر، ص٨٩.

ويقول الدكتور ناصر القفاري حفظه الله: «أما الكتب التي وضعوها ـ أي: الشيعة ـ وأساسها الكذب فمن أمثلتها، . . وكتاب «لماذا اخترت مذهب الشيعة» وهو يتضمن قصة مخترعة أو مؤامرة مصنوعة، تتضمن أن عالماً من كبار علماء السُّنَّة يدعى «محمد مرعي الأمين الأنطاكي» قد ترك مذهب السُّنَّة، وأخذ بمذهب الشيعة بعد أن تبيّن له بطلان الأول، وهذا الأنطاكي يزعم أنه نزيل حلب، رغم أنه لا يعرفه من كبار علمائها أحد، والكتاب مليء بالدّس والكذب والافتراء والتجنّي مما لا يصدر إلا عن جاهل متعصب، أو عن زنديق متستر بالتشيع» مسألة التقريب بين أهل السُّنَّة والشيعة (٢/ ١٣١ ـ ١٣٢).

فخل عليّاً لي إماماً ونسله وأنت من الباقين في سائر الحلِ

٣ ـ **المبالغة والغلو في آل البيت** حتى جعلهم سبيل النجاة، كما في قوله:

ركبتُ على اسم اللَّه في سفن النجا وهم آل بيت المصطفى خاتم الرسلِ

والنجاة إنما هي في التمسك بالكتاب والسُّنَّة، وآل بيت النبي ﷺ المتمسك منهم بالحق له حق زائد على الناس من الحب والنصرة والتأييد؛ كونه من قرابة رسول الله ﷺ الذين وصى بهم، وبحبهم.

ومن لم يأخذ منهم بالكتاب والسُّنَّة فلا كرامة له ولا نعمى عين، فقد كان من آل النبي ﷺ أبو جهل وأبو لهب، وهما من أهل النار، والعياذ بالله.

فمثل هذا الإطلاق والغلو حاشا الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن يقوله، وبالأخص أنه قد قرر هذا المعنى في آل البيت، ولو كان في تقديم علي على أبي بكر وعمر منقبة لكان هو بها أولى من غيره؛ كونه من أهل البيت.

قال إبراهيم بن عبد الله الحجبي للإمام الشافعي: «ما رأيت مطلبيّاً قط يقدم أبا بكر وعمر على علي غيرك؟ فقال له الشافعي: يا هذا إن عليّاً ابن عمي وأبو جد خالي ـ وفي لفظ ابن خالتي ـ وأنا من بني عبد مناف، وأنت من بني عبد الدار، ولو كان هذا المعتقد صواباً أو مكرمةً لسبقتك إليه ـ وفي لفظ: كنت أولى بها منك ـ، ولكن ليس الأمر على ما تحسب»[1].

٤ ـ **جعله الشيعة هي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية**، وقد عُلمَ عن الشافعي ذمه للشيعة والتشيع، ومما قال فيهم:

- ما قاله يونس بن عبد الأعلى: إن الشافعي كان إذا ذكر الرافضة عابهم أشد العيب، ويقول: «شر عصابه»[2].
- وقال أيضاً: «لم أرَ أحداً أشهد بالزور من الرافضة»[3].

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٣٩)، والسلوك في طبقات العلماء والملوك، للجندي (١/ ١٥٤)، وقد تقدم.

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٧١).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٣٥٢).

● وقال أيضاً: «أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة، فإنه يشهد بعضهم لبعض»[1].

وسيأتي مزيد نقل عنه في ذمه للشيعة الرافضة في الفصل الثاني.

ولو ذهبنا نتتبع ما كذبت به الشيعة على الإمام الشافعي رحمه الله من شعر في آل البيت لبلغ مؤلفاً مستقلاً، ولكن حسبي من ذلك ما ذكرت، والله المستعان.

---

(١) المصدر نفسه.

الفصل الثاني

المسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي

ويشتمل على اثني عشر مبحثاً، وهي:

المبحث الأول: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالألوهية.

المبحث الثاني: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالإيمان.

المبحث الثالث: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالصفات.

المبحث الرابع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالتأويل.

المبحث الخامس: مسائل نسبت للإمام تتعلق بكلام الله تعالى.

المبحث السادس: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالقدر.

المبحث السابع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالرؤية.

المبحث الثامن: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالأسماء والأحكام.

المبحث التاسع: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالصحابة.

المبحث العاشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بأصول الاستدلال ومصادر التلقي.

المبحث الحادي عشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بعلم الكلام.

المبحث الثاني عشر: مسائل نسبت للإمام تتعلق بالفرق والمذاهب.

المبحث الأول

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالألوهية

ويشتمل على ثماني مسائل، وهي:

المسألة الأولى: دعوى توسل الشافعي بقبر أبي حنيفة.

المسألة الثانية: دعوى توسله بآل البيت.

المسألة الثالثة: دعوى توسل أحمد بالشافعي، ورضا الشافعي بذلك.

المسألة الرابعة: دعوى عدم إنكار الإمام الشافعي على من توسل بالإمام مالك.

المسألة الخامسة: دعوى تبرك الإمام الشافعي بآثار الإمام أحمد بن حنبل.

المسألة السادسة: دعوى قوله: «إن الدعاء عند قبر الكاظم ترياق مجرب».

المسألة السابعة: دعوى قوله بالتنجيم.

المسألة الأولى

دعوى توسل الشافعي بقبر أبي حنيفة

عرض الدعوى:

قال ابن حجر الهيتمي: «اعلم أنه لم يَزل العلماء وذوو الحاجات يزورون قبره، ويتوسلون عنده في قضاء حوائجهم، ويرون نجح ذلك، منهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما كان ببغداد، فإنه جاء عنه أنه قال: إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره، فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره، وسألت الله عنده فتقضى سريعاً»(١).

ونقلها عنه أحمد دحلان(٢).

وأصل هذه الحكاية رواها الخطيب البغدادي، فقال: «أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري، قال: أخبرنا عمر بن إبراهيم المقرئ، قال: حدثنا مكرم بن أحمد، قال: حدثنا عمر بن إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا علي بن ميمون، قال: سمعت الشافعي يقول: «إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم ـ يعني: زائراً ـ فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين، وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تقضى»(٣).

ونقلها عنه عبد الله الحسني(٤).

---

(١) الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، للهيتمي، ص٧٢.

(٢) انظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص٧٢.

(٣) تاريخ بغداد (١/ ٤٤٥).

(٤) انظر: إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء، ص٢٣.

مناقشة الدعوى:

وهذه الدعوى غير صحيحة عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ومما يؤكد ذلك الأمور الآتية:

١ ـ أن سند هذه الحكاية لا يصح، فإن عمر بن إسحاق بن إبراهيم غير معروف، واحتمال أن يكون هو عمرو بن إسحاق بن إبراهيم، أبو محمد التونسي، وهو مجهول الحال أيضاً.

قال الألباني: «ويبعد أن يكون هو هذا، إذ إن وفاة شيخه علي بن ميمون سنة ٢٤٧هـ على أكثر الأقوال، فبين وفاتيهما نحو مائة سنة، فيبعد أن يكونَ قد أدركه»[١].

فعلى كلا التقديرين لا يصح سند الراوية.

٢ ـ لم يكن في زمن الشافعي ببغداد قبر لأبي حنيفة مشهور يقصده أحدٌ، أو ينتاب الناس للدعاء عنده، ولم يكن هذا الفعل معهوداً في زمن الشافعي، وإنما ظهرت هذه الأمور في المئة الرابعة من الهجرة[٢]، بل كان المعروف عند أهل العلم في زمنه إقرار الولاة على هدم ما يبنى على القبور في أي بلد كانت، وعلى هذا تنصيص الإمام الشافعي رحمه الله نفسه، حيث قال: «وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيبون ذلك»[٣].

٣ ـ «قد رأى الشافعي بالحجاز، واليمن، والشام، والعراق، ومصر، من قبور الأنبياء، والصحابة، والتابعين، من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخَ الدعاء إلا عنده!»[٤].

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٧٨).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط، لابن تيمية (٢/ ٣٥٢).

(٣) الأم، للشافعي (١/ ٣١٦).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/ ٢٠٦).

٤ ـ أن هذا القول مما يخالف قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الإتيان إلى قبور المخلوقين، وتعظيمها.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً؛ مخافة الفتنة عليه، وعلى من بعده من الناس»(١).

٥ ـ أن ما ينقله الهيتمي الشافعي! عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة يخالف ما ينقله عامة الشافعية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من النهي عن لمس القبور، وتقبيلها، وأن هذه من البدع المنكرة التي يجب تجنبها، ونهي فاعلها عنها، وأن هذه إنما هي عادة النصارى(٢).

٦ ـ أنه يخالف ما نقله الهيتمي نفسه من ذمِّ ذلك، وأنه من البدع المكروهة القبيحة! حيث قال: «والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت ولو قبره ﷺ بنحو يده، وتقبيله، بدعة مكروهة قبيحة»(٣).

ويقول أيضاً: «وليحذر من الطواف بقبره عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه، ويكره إلصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة، ومسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد عنه كما لو كان بحضرته ﷺ في حياته»(٤).

فكيف سوغ لنفسه رَحِمَهُ اللَّهُ نقل مثل هذه الحكاية غير الصحيحة عن إمامه، ورأس مذهبه؟!.

ولعل هذا يرجع إلى أحد **أمرين**:

١ ـ أن ابن حجر اضطرب في المسألة، فلم يتبينْ له الراجح فيها.

٢ ـ أنه تراجع عن قوله بالتجويز إلى المنع، وبالأخص أنه كان في

---

(١) المهذب، للشيرازي (١/ ٢٥٩)، المجموع شرح المهذب، للنووي (٥/ ٣١٤)، البيان في مذهب الشافعي، للعمراني (٣/ ١٢٦).

(٢) انظر: المجموع شرح المهذب، للنووي (٥/ ٣١١)، (٨/ ٢٧٥)، أسنى المطالب، للأنصاري (١/ ٣٢٨)، مغني المحتاج، للشربيني (٢/ ٥٥).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي (٣/ ١٧٥).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٤٥).

الفترة الأولى من حياته في مصر، ثم انتقل إلى مكة في ظل الخلافة العثمانية، وكان حاله أحسن مما مضى، وفي مكة ألّف تحفة المحتاج، فهو من كتبه المتأخرة[١].

٧ ـ أن زيارة الشافعي «قبر أبي حنيفة كل يوم بعيد في العادة، وتحريه قصده للدعاء عنده بعيد أيضاً، إنما يعرف تحري القبور لسؤال الحوائج عندها بعد عصر الشافعي بمدة، فأما تحري الصلاة عنده فأبعد وأبعد»[٢].

وبالأخص مع تنصيص الشافعي وأصحابه على المنع من الصلاة إلى القبور، فكيف يقصد الصلاة عند قبر أبي حنيفة بعد ذلك!

قال الشافعي: «وأكره أن يبنى على القبر مسجد،... أو يصلى إليه»[٣].

قال النووي: «وتكره الصلاة إلى القبور سواء كان الميت صالحاً أو غيره»[٤].

٨ ـ أن هذه القصة لو صحت عن الشافعي رحمه الله وهي تخالف الدليل، فإن الشافعي رحمه الله راجع عنها، ويدور مع الدليل حيث دار، وهو القائل: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» والقائل: «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط»[٥]، وقال للإمام أحمد: «يا أبا عبد الله إذا صح الحديث عندكم عن رسول الله ﷺ فأخبرونا نرجع إليه»[٦].

٩ ـ أن الورع في الأمور التي تنقل عن الأئمة، ولا يُعلم صحتها، أو أنها تخالف ظاهر مذهبهم ألا تنقل عنهم، وألا تُعزى إليهم إلا بعد التثبت من صحتها.

كما قال المازري المالكي رحمه الله: «عادة المتورعين أن لا يقولوا: قال

---

(١) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (٨/ ٣٦٨)، النور السافر، للعيدروس، ص٢٦٠.

(٢) التنكيل، للمعلمي (١/ ٦٠).

(٣) الأم (١/ ٣١٧).

(٤) المجموع (٥/ ٣١٦).

(٥) تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٤٦).

(٦) طبقات الحنابلة، لأبي يعلى (٢/ ٥١).

مالك، قال الشافعي، فيما لم يثبت عندهم»[1].

١٠ ـ أنه قد أنكر هذه القصة جماعة من أهل العلم، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية[2]، وشيخ الإسلام ابن القيم[3]، والمحدث العلامة عبد الرحمٰن المعلمي[4]، والشيخ محمد بشير السهسواني الهندي[5]، والشيخ سليمان بن سحمان[6]، والشيخ محمد الرفاعي[7]، والشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني[8]، والشيخ د. عبد الله الغصن[9].

---

(١) نقلها عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (١١/ ٦٢)، وفي سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٤١).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٠٦).

(٣) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٢١٨).

(٤) انظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٦٠).

(٥) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان، ص٢٩٠.

(٦) انظر: البيان المبدي لشناعة القول المجدي، ص٩١.

(٧) انظر: التوصل إلى حقيقة التوسل، ص٣٣٩.

(٨) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٧٨).

(٩) انظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص٤٤٣.

المسألة الثانية

دعوى توسل الشافعي بآل البيت

عرض الدعوى:

قال أحمد دحلان: «وذكر العلامة ابن حجر في كتابه المسمى: بـ [الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة] أن الإمام الشافعي رحمه الله توسل بأهل البيت النبوي حيث قال:

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي
أرجو بأن أعطى غداً بيدي اليمين صحيفتي»[1]

وقال حسن بن علي السقاف: «وقال الشافعي متوسلاً بآل النبي ﷺ عموماً أحياءً وأمواتاً، كما في الصواعق لابن حجر الهيتمي...»[2]، وذكر الأبيات السابقة.

مناقشة الدعوى:

١ ـ في البداية لا نسلم بصحة هذه الأبيات عن الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تقدم دراستها في المبحث الثاني من الفصل الأول، فلتنظر.

٢ ـ ثم إن عزو هذه الدعوى إلى ابن حجر الهيتمي غير صحيح، فإنه لم يذكر أن الشافعي توسل بآل البيت بهذه الأبيات كما ذكروا، وإنما غاية ما ذكره الهيتمي أن الشافعي من مبالغته في حب آل البيت قال فيهم هذه الأبيات

---

(١) الدرر السنية، ص٧٣.

(٢) بهجة الناظر في التوسل بالنبي الطاهر، ص١٢.

ونحوها[1]، وفرق بين الأمرين، فتأمل!.

٣ ـ ثم على فرض التسليم بصحتها، ليس معنى الأبيات كما يتوهمه هؤلاء من أن الشافعي يتوسل بذوات الأشخاص، ومنهم آل البيت، فإن هذا سوء فهم للسان العربي. والمعنى الموافق للشرع واللغة أن يقال: إن الإمام الشافعي يتوسل إلى الله بحبه لآل البيت، وهو توسل بالعمل الصالح، وعلى هذا النوع من التوسل أدلة الشرع من الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

ولهذا الأسلوب نظائر كثيرة في كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أي: واسأل أهل القرية، ولا يمكن أن يتصور أن يسأل جدران القرية وحيطانها.

وكذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيِّنا فاسقنا، فيسقون»[2]. وإنما كانوا يستسقون بدعاء النبي ﷺ، وكذلك بدعاء عمه العباس رضي الله عنه.

فتنبين أنه ليس المراد من الأبيات أن الشافعي يتوسل بذوات الأشخاص، وإنما المراد أنه يتوسل بحبه إياهم، وبشفاعتهم يوم القيامة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولو كانت صحيحة لم يكن التوسل الذي فيها هو هذا؛ بل هو التوسل بشفاعته يوم القيامة»[3].

٤ ـ لم يأتِ عن الشافعي أو عن أحد من الأئمة أنه توسل بذات أحد، سواء كان من آل البيت أو من غيرهم، ومن ادعى هذا فقد كذب عليهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك من نقل عن مالك أنه جوّز سؤال الرسول أو غيره بعد موتهم، أو نقل ذلك عن إمام من أئمة المسلمين ـ غير مالك ـ كالشافعي وأحمد وغيرهما فقد كذب عليهم»[4].

---

(١) انظر: الصواعق المحرقة (٢/ ٥٢٤).

(٢) سبق تخريجه ص٣٨٦.

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٥).

(٤) المصدر نفسه.

المسألة الثالثة

دعوى توسل الإمام أحمد بالإمام الشافعي، ورضا الشافعي بذلك

عرض الدعوى:

قال أحمد دحلان: «وقد ثبت أيضاً أن الإمام أحمد توسل بالإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ حتى تعجب ابنه عبد الله بن الإمام أحمد، فقال له الإمام أحمد: إن الشافعي كالشمس للناس، والعافية للبدن»[1].

مناقشة الدعوى:

وهذه الدعوى فيها تلفيق، وخلط، فإن قصة سؤال عبد الله بن الإمام أحمد لأبيه ليس فيها أنه توسل بالشافعي البتة، ولم يكن جواب أحمد لابنه بسبب توسله بالشافعي.

وإنما الذي جاء تعجب عبد الله من كثرة دعاء أبيه للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، حيث جاء فيها أن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: يا أبة أي رجل كان الشافعي؟ فإني سمعتك تكثر الدعاء له.

فقال لي: يا بني كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خلف أو منهما عوض.

والقصة بهذا السياق قد رواها جمع من أهل التاريخ والتراجم والسير، ولم يذكر واحد منهم أبداً أن الإمام أحمد كان يتوسل بالإمام الشافعي رحمة الله عليهم جميعاً.

---

(١) الدرر السنية، ص٧٢.

وقد روى جماعة من أهل العلم هذه القصة من غير ذكرٍ لما ذكره دحلان من دعوى التبرك، **منهم**:

١ ـ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)[١].

٢ ـ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)[٢].

٣ ـ قوام السُّنَّة الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)[٣].

٤ ـ القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)[٤].

٥ ـ أبو زكريا السلماسي (ت٥٥٠هـ)[٥].

٦ ـ السمعاني (ت ٥٦٢هـ)[٦].

٧ ـ ابن عساكر (ت٥٧١هـ)[٧].

٨ ـ ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)[٨].

٩ ـ ابن الشيخ أبي الحرم المكي (ت٦١٥هـ)[٩].

١٠ ـ أبو بكر ابن نقطة (ت٦٢٩هـ)[١٠].

١١ ـ ابن اللمش (ت٦٤٠هـ)[١١].

١٢ ـ الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ)[١٢].

١٣ ـ الذهبي (ت٧٤٨هـ)[١٣].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٦).

(٢) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص٧٤.

(٣) انظر: سير السلف الصالحين، ص١١٦٩.

(٤) انظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ١٨٢).

(٥) انظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ص٢٢١.

(٦) انظر: الأنساب (٨/ ٢٣).

(٧) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣٤٨).

(٨) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٠/ ١٣٩)، وصفة الصفوة (١/ ٤٣٥).

(٩) انظر: مرشد الزوار (١/ ٤٨٦).

(١٠) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص٤٤.

(١١) انظر: تاريخ دنيسر، ص١٢١.

(١٢) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٣٧١).

(١٣) انظر: تاريخ الإسلام (٥/ ١٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٥).

المسألة الرابعة

دعوى عدم إنكار الإمام الشافعي
على من توسل بالإمام مالك

عرض الدعوى:

قال أحمد دحلان: «ولما بلغ الإمام الشافعي أن أهل المغرب يتوسلون إلى الله تعالى بالإمام مالك لم ينكر عليهم»[1].

مناقشة الدعوى:

وهذه الدعوى على العكس تماماً مما جاء عن الإمام الشافعي رحمه الله من إنكار ذلك، وعدم رضاه به.

بل إن السبب الرئيس في تأليف الإمام الشافعي رحمه الله كتاباً في الرد على الإمام مالك هو ما كان يفعله أهل الأندلس من الغلو والتبرك بقلنسوة (طاقية) يُزعَم أنها للإمام مالك، وكانوا يستسقون بها.

فأنكر الشافعي عليهم ذلك، وأخبرهم أن مالكاً بشر، يصيب ويخطئ، وأنه قد وجد مالكاً ـ مع تعظيمه وحبه له ـ قد خالف الدليل في مسائل؛ لذا فصنف كتاباً في بيان تلك المسائل التي خالفه فيها.

قال الشافعي: «إنما رجعت إلى أقوالي الجديدة؛ لأني لما دخلت مصر بلغني أن بالمغرب قلنسوة من قلانس مالك يستسقى بها الغيث، فخفت أن

---

(١) الدرر السنية، ص٧٣.

يتمادى الزمان ويعتقد فيه ما أعتقد في المسيح، فأظهرتُ خلافه ليعلم الناس أنه إمام مجتهد، يخطئ ويصيب»[1].

قال الصفدي: «وهذا مقصد صالح رضي الله عنه».

قال الساجي: «أن الشافعي إنما وضع الكتب على مالك أنه بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستسقى بها، وكان يقال لهم قال رسول الله ﷺ، فيقولون قال مالك، فقال الشافعي: إن مالكاً بشرٌ يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه»[2].

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: «لم يزل الشافعي يقول بقول مالك ولا يخالفه إلا كما يخالفه بعض أصحابه، حتى أكثر فتيانٌ الأطرابلسي على الشافعي من حلفه بالألفاظ التي لا تجوز، فحمله ذلك على ما وضع على مالك، وإلا كان دهراً إذا سئل عن الشيء قال: هذا قول الأستاذ مالك»[3].

وفعليه فإن دعوى دحلان المذكورة آنفاً فيها قلبٌ للحقائق، وهي في نفس الوقت مجردة عن الاستناد إلى أي دليل تثبت معه صحة دعواه، والله المستعان.

---

(١) الوافي بالوفيات، للصفدي (٢/ ١٢٥).

(٢) توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٤٧.

(٣) مناقب الشافعي، للآبري، ص٩٩ ـ ١٠٠.

المسألة الخامسة

دعوى تبرك الإمام الشافعي بآثار الإمام أحمد بن حنبل

عرض الدعوى:

أسند ابن عساكر إلى الربيع بن سليمان: «قال لي الشافعي: يا ربيع خذ كتابي وامض به، وسلمه إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وأتني بالجواب.

قال الربيع: فدخلت بغداد ومعي الكتاب، فلقيت أحمد بن حنبل عند صلاة الصبح، فصليت معه الفجر، فلما انفتل من المحراب سلمتُ إليه الكتاب، وقلت له: هذا كتاب أخيك الشافعي من مصر.

فقال أحمد: نظرتَ فيه؟

قلت: لا. فكسر أحمد الخاتم، وقرأ الكتاب، فتغرغرت عيناه بالدموع.

فقلت: أي شيء فيه يا أبا عبد الله؟

فقال: ذكر أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: اكتب إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل، واقرأ عليه مني السلام، وقل له: إنك ستمتحن، وتدعى إلى خلق القرآن، فلا تجبهم يرفع الله لك علماً إلى يوم القيامة.

قال الربيع: فقلت: البشارة.

فخلع إحدى قميصيه الذي يلي جلده، فدفعه إليّ، فأخذته وخرجت إلى مصر، وأخذت جواب الكتاب، وسلمته إلى الشافعي، فقال: يا ربيع، أيش الذي دفع إليك؟

قلت: القميص الذي يلي جلده.

فقال لي الشافعي: ليس نفجعك به، ولكن بله وادفع إلي الماء حتى أتبرك به [أو حتى أشركك فيه]»[١].

وقال الدميري: «وحُكيَ أن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لما كان بمصر...»[٢]، وذكر القصة.

ونقلها عنه أبو البركات الآلوسي[٣].

مناقشة الدعوى:

١ ـ قد رويت هذه القصة من طريقين، ولكن لم يصح منهما شيء، بل هي مما يزيد بعضها وهناً على وهنٍ[٤].

الطريق الأولى:

رواها كل من: ابن عساكر[٥]، وعبد الغني المقدسي[٦]، وابن بلبان[٧]، وابن الجوزي[٨] كلهم من طريق أبي عبد الرحمٰن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن شاذان، قال: سمعت أبا القاسم بن صدقة يقول: سمعت علي بن عبد العزيز الطلحي، يقول: قال لي الربيع، قال لي الشافعي، وذكر بقية القصة.

وحكى القصة وذكرها أيضاً السلماسي[٩]، وابن كثير[١٠].

---

(١) تاريخ دمشق (٥/ ٣١١).

(٢) حياة الحيوان الكبرى (١/ ١١٨).

(٣) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٢٢٧.

(٤) ليس كل حديث أو أثر تتعدد طرقه يرتقي إلى الحجية، فإن الحديث الذي يشتد الضعف في طرقه ـ ولو كثرت ـ فإن هذا التعدد يزيده وهناً على وهنه.

انظر: لهذه القاعدة تدريب الراوي، للسيوطي (١/ ١٩٢)، اليواقيت والدرر، للمناوي (١/ ٤٠٩)، الباعث الحثيث، لابن كثير، ص٤٠.

(٥) انظر: تاريخ دمشق (٥/ ٣١١).

(٦) انظر: المحنة على الإمام أحمد، ص١١.

(٧) انظر: جزء عن الأئمة الخمسة، ص٢٢.

(٨) انظر: مناقب الإمام أحمد (٢/ ٦٠٩).

(٩) انظر: منازل الأئمة الأربعة، ص٢٥٣.

(١٠) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٣٣١).

وهذا الإسناد فيه **علل**:

أ ـ أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين، الصوفي النيسابوري، كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سنناً، وتفسيراً، وتاريخاً.

قال الخطيب: «وقال لي محمد بن يوسف القطان النيسابوري: كان أبو عبد الرحمٰن السلمي غير ثقة، . . . وكان يضع للصوفية الأحاديث»[(١)].

قال الذهبي: «ضعيف. . . ألف حقائق التفسير، فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية»[(٢)].

وقال أيضاً: «وما هو بالقوي في الحديث»[(٣)].

وقال أيضاً: «وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي (حقائق تفسيره) أشياء لا تسوغ أصلاً، عدها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدها بعضهم عرفاناً وحقيقةً، نعوذ بالله من الضلال، ومن الكلام بهوى، فإن الخير كل الخير في متابعة السُّنَّة والتمسك بهدي الصحابة والتابعين رضي الله عنهم»[(٤)].

ب ـ وكذلك فيه محمد بن عبد الله بن شاذان، «ليس بثقة»[(٥)].

ج ـ وعلي بن عبد العزيز الطلحي، مجهول.

الطريق الثانية:

رواها ابن الجوزي، فقال: «أخبرنا محمد بن ناصر، أنبأنا أبو علي الحسن بن أحمد، أخبرنا إبراهيم بن عمر البرمكي، قال: وجدت في كتاب أبي: حدثنا أبو بكر أحمد بن شاذان، أخبرنا أبو عيسى يحيى بن سهل العكبري إجازة، قال البرمكي: وكتبت من مدرجة أبي إسحاق بن شاقلا،

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (٣/ ٤٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٧).

(٤) المصدر السابق (١٧/ ٢٥٢).

(٥) قالها الذهبي، فيما نقله عنه السبكي في طبقات الشافعية (١/ ٦٥).

وقدم علينا فاستجزت منه قالا: حدثنا أبو القاسم حمزة بن الحسن الهاشمي الشافعي ـ وكان ثقة ـ قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد النيسابوري، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: كتب على يدي الشافعي كتاباً إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل...»[1]، وذكر القصة.

ومن طريقه: رواها المقدسي[2]، وهذا إسناد فيه مجاهيل.

فأحمد بن شاذان، مجهول ـ إن لم يكن هو محمد المتقدم ـ.

وكذلك يحيى بن سهل العكبري، وحمزة بن الحسن الهاشمي مجهولان.

٢ ـ وأيضاً في القصة نكارة متنية، حيث إن الربيع بن سليمان لا تعرف له رحلة[3]، ولم يدخل بغداد البتة، حتى أن الخطيب البغدادي مع حرصه على الترجمة لكل من دخل بغداد إلا أنه لم يترجم للربيع بن سليمان، مع كون الربيع من المشهورين في زمنه ولا يخفى مثله على مثل الخطيب رحمة الله على الجميع.

٣ ـ أن الإمام الشافعي قد لقي من هو أجلُّ وأكبر من الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، مثل الإمام مالك، وسفيان بن عيينة رحمهما الله، ومع ذلك لم يتبرك بهم.

٤ ـ قد تقدم أن الحامل للشافعي على الرد على شيخه الإمام مالك إنما هو ما بلغه عن أناس في المغرب أنهم يتبركون بطاقية له، فكيف هو يجيز لنفسه أن يتبرك بآثار أحد طلابه!.

٥ ـ لم يأتِ عن الشافعي أو عن أحد من الأئمة أنه كان يتبرك بآثار الصالحين، ومن ادعى هذا فقد كذب عليهم[4].

٦ ـ إن الورع ترك نقل ما لم يُتثبّتْ من صحة نقله عن الأئمة رحمهم الله، وبالأخص الأخبار التي تقدح في مسائل العقائد، وهذا المذكور فيه نوع إلتفات القلب إلى المخلوق، والتعلق به، وهذا ينزه عنه هؤلاء الأئمة الأعلام.

---

(١) مناقب الإمام أحمد (٢/ ٦١٠).

(٢) انظر: كتاب المحنة، ص١٢.

(٣) قال الذهبي في ترجمة الربيع: «ولم يكن صاحب رحلة، فأما ما يروى أن الشافعي بعثه إلى بغداد بكتابه إلى أحمد بن حنبل فغير صحيح». سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٥)، والتبرك أنواعه وأحكامه، د. ناصر الجديع، ص٢٦٦.

المسألة السادسة

دعوى قول الشافعي
أن الدعاء عند قبر الكاظم ترياق مجرب

عرض الدعوى:

قال الفارسي[1] حاكياً عن الشافعي قوله: «الدعاء عند قبر الكاظم[2] ترياق مجرب».

مناقشة الدعوى:

١ ـ أن دين الإسلام مبني على أصلين عظيمين: وهما أن لا نعبد إلا الله، وأن لا نعبده إلا بما شرعه لنا رسوله ﷺ.

فأي عبادة تخلّف فيها أحد هذين الركنين فإنها باطلة، فالعبادة التي حصل فيها إخلاص وتخلفت عنها المتابعة عبادة باطلة، وكذلك العبادة التي تحققت فيها المتابعة وتخلف عنها الإخلاص أيضاً عبادة باطلة، فلا يقبل الله

---

(١) والفارسي هذا رجل من أهل فارس ادعى في ورقات له جواز دعاء غير الله والتوجه إليهم رغبة ورهبة، وقد رد عليه الشيخ العلامة عبد اللطيف آل الشيخ في كتابه البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، وانظر دعواه ص١٠٠ من نفس الكتاب.

(٢) هو: موسى الكاظم، أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، إمام ثقة، كما قال أبو حاتم، من أعبد أهل زمانه، جواداً كريماً، جعلته الشيعة الإمام السابع من الأئمة الاثني عشر، الذين يزعمون فيهم أن لا جهاد، ولا حج، ولا فريضة، ولا يفسر القرآن إلا بالإمام، وهو من هذا براء ـ قاتل الله الشيعة ـ. توفي ببغداد سنة ١٨٣هـ.
انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٩٨٤)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٥/ ٣٠٩)، ديوان الإسلام، للغزي (٤/ ١١٣)، الأعلام، للزركلي (٧/ ٣٢١).

تعالى من الأعمال إلا ما كان خالصاً صواباً، والخالص ما كان لله تعالى، والصواب ما كان موافقاً للسنة، ولا عبرة ولا اعتداد بأي عمل تخلف فيه أحد هذين الركنين.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

٢ ـ لقد نهى سيد ولد آدم ﷺ أن يُفعل بقبره كهذا، فلا يؤتى إلى قبره، ويدعى عنده، ولا حتى يصلى عليه عنده، فقال ﷺ: «**لا تجعلوا قبري عيداً، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**»[(١)]، فقوله ﷺ: «**فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**» إشارة منه إلى أن المجيء إلى قبره بقصد الدعاء عنده أو الصلاة عليه عنده مما لا يرضاه، ولم يأذن به، فأعلمهم أن صلاتهم تبلغه حيثما كانوا، فلا وجه للمجيء عند قبره.

ولذا قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب لسهيل بن سهيل لما رآه يدعو عند قبر النبي ﷺ، قال له: «مالي رأيتك عند القبر؟ قال: سلمت على النبي ﷺ. قال الحسن: إذا دخلت المسجد فسلّم، إن رسول الله ﷺ قال: «**لا تتخذوا بيتي عيداً،... وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم» ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء**»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ووجه الدلالة: أن قبر رسول الله ﷺ

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند (١٤/ ٤٠٣) برقم (٨٨٠٤)، وأبو داود في سننه (٢/ ٢١٨) برقم (٢٠٤٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢) برقم (٣٨٦٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥٠) برقم (٧٥٤٢) كلهم من طريق عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ١٥٠) برقم (٧٥٤٢) من حديث الحسين بن علي بن أبي طالب، وأخرجه أيضاً في المصنف (٢/ ١٥٠) برقم (٧٥٤٣) و(٣/ ٣٠) برقم (١١٨١٨) من حديث الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

والحديث صحيح، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ١٢١١) برقم (٧٢٢٦) وصحيح أبي داود (٦/ ٢٨٢) برقم (١٧٨٠).

(٢) انظر: أحكام الجنائز، للألباني، ص٢٢٠.

أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذه عيداً، فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان، ثم إنه قرن ذلك بقوله: «ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً»؛ أي: لا تعطلوها عن الصلاة فيها، والدعاء، والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت، ونهى عن تحري العبادة عند القبور، عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تشبه بهم، . . . ثم إنه ﷺ أعقب النهى عن اتخاذه عيداً بقوله: **«وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»**... يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام تحصل مع قربكم من قبري وبعدكم منه، فلا حاجة بكم إلى اتخاذه عيداً»(١).

٣ ـ «انظر هذه السُّنَّة(٢) كيف مخرجها من أهل المدينة وأهل البيت، الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب، وقرب الدار؛ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم، فكانوا له أضبط»(٣)، وكذلك كان الشافعي رَحِمَهُ الله لما كان من بيت النبوة كان إلى هذه السُّنَّة أقرب، ولها أضبط، وعن الوقوع في خلافها أبعد.

ولذا كان يرى أن تستقبل القبلة بالدعاء، لا أن تستقبل القبور.

قال ابن القيم: «ونص على ذلك الأئمة الأربعة: أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء، حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة»(٤).

٤ ـ لم يقل أحد من الأئمة الأربعة أن الدعاء عند القبور مستجاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصل هذا أن قول القائل: إن الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين، قول ليس له أصل في كتاب الله تعالى، ولا سُنَّة رسوله ﷺ، ولا قاله أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين بالإمامة في الدين؛ كمالك،

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣).
وانظر: إغاثة اللهفان، لابن القيم (١/ ١٩٢).
(٢) وهي ترك الدعاء عند القبور.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧٦).
(٤) إغاثة اللهفان (١/ ٢٠١).

والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبي حنيفة، و**الشافعي**، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيدة، ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم، كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، وأمثالهم، ولم يكن في الصحابة والتابعين والأئمة والمشايخ المتقدمين من يقول: إن الدعاء مستجاب عند قبور الأنبياء والصالحين لا مطلقاً، ولا معيناً، ولا فيهم من قال إن دعاء الإنسان عند قبور الأنبياء والصالحين أفضل من دعائه في غير تلك البقعة، ولا أن الصلاة في تلك البقعة أفضل من الصلاة في غيرها، ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة عند هذه القبور»[1].

٥ ـ لو كان الدعاء عند القبور، والصلاة عندها، والتبرك بها، فضيلة أو سنة أو مباحاً لفعله الأئمة ودعوا الناس إليه، بل ولفعله الصحابة مع خير قبر، وأشرف ضريح، ومعلوم أن هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، بل على نقل ما هو دونه[2].

٦ ـ أن قول المدعي: «إن الدعاء عند القبر ترياق مجرب» ليس من المقاييس الشرعية، ولا اعتبار له في قول الشارع.

فإنه وإن ترتب عليه من الآثار والعجائب ما ترتب، فبما أن الفعل مخالف للسُّنَّة فهو باطل، وإن حصل لصاحبه ما حصل من المطلوب، فمجرد تحقق المطلوب لا يدل على صحة الفعل؛ لأن المقياس في صحة الأعمال وقبولها من بطلانها وردها ليس هو ترتب الأثر، وإنما موافقة الكتاب والسُّنَّة، فما وافقهما فهو حق، وما خالفهما فهو باطل.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن الدعاء عند القبور حرام وموبقة وجريمة في حق التوحيد، وشرك أكبر إذا كان الدعاء مصروفاً لصاحب القبر أو كان يعتقد أن لصاحب القبر تصرفاً في إجابة الدعاء وإغاثة اللهفة.

٧ ـ أن نسبة هذا القول إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يعد من ضعف كيد

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١١٥ ـ ١١٦).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان، لابن القيم (١/ ٢٠٤).

الشيطان، كما يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

إذ إن نسبة مثل هذا الكلام إلى هذا الإمام الجليل، والعلم الكبير، يعد من الأمور الكواشف التي يريد الله تعالى الفضيحة لصاحبها، إذ لو نسبها إلى واحد مغمور، أو شيخ مستور، لترددنا في نسبتها إليه، وتحققنا في ثبوتها عنه، فكيف ومَنْ نُسِبَ إليه هو الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وما حاله إلا كما قالت العرب فيمن يريد الله كشف ستره: «رماه الله بثالثة الأثافي»(١).

فمجرد حكايته مثل هذا الباطل، ونسبته إياه إلى الإمام الشافعي هو في حد ذاته دليلُ فضيحتهِ، وبرهانٌ على كذبه.

فيالهف نفسك أين قاله الإمام؟ وفي أي كتاب قاله؟ أو حتى نقله أحد أصحابه المشهورين؟ ولكن هكذا حال أهل الباطل، يكذبون على الله، فضلاً عن الكذب على عباده.

٨ ـ أن هذه الدعوى ـ كما يبدو ـ مدعاة من قبل الشيعة المجوس، الذين كان لهم كذب عريض على الله تعالى، وعلى خلقه، وكم مرّ معنا في أثناء الرسالة من المواطن التي كذبت فيها الشيعة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لترويج مذهبهم.

ومما يؤكد ذلك: تخصيص المدّعي قبر الكاظم دون قبور غيره من الأئمة الذين كانوا في زمنه؛ كونهم جعلوه أحد الأئمة الاثني عشر، فهم يغررون العامة في هذه القبور، وينسبون إلى الأئمة الدعاء عندها بالثبور؛ ليجعلوهم أسوة لهم فيما هم فيه من الالتجاء إلى المقبور، وترك الرب الرحيم الغفور.

---

(١) والأثافي: جمع أثفية، وهي القطعة من الجبل يوضع إلى جنبها حجران وينصب عليها القدر؛ لأن الأثفية ثلاثة أحجار، كل حجر مثل رأس الإنسان، فإذا رماه بالثالثة فقد بلغ النهاية، كذا قاله الأزهري. انظر: مجمع الأمثال، للميداني (١/ ٢٨٧).

فسبحان الله! كم من قلوب لغير الله ـ بسبب مثل هذا التضليل ـ صُرفت، وكم من أدمع في غير تأمل التنزيل سُكبت.

قطعوا القلوب عن خالقها، وعلقوها بغير باريها.

فحسبنا الله فيهم، هو مولانا، وهو كافينا إياهم.

المسألة السابعة

دعوى قول الشافعي رحمه الله بالتنجيم

عرض الدعوى:

وفي المسألة **حكايتان**:

الحكاية الأولى:

قال البيهقي: «أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن بن أحمد القاضي ـ قراءة عليه ـ قال: سمعت أبا يعلى حمزة بن أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن العباسي الأزدي، وأبو جعفر السامري، وأبو محمد عبد الله بن عبد الملك الأزدي، قالوا: حدثنا أبو بكر محمد بن أبي يعقوب بن سهم الجوال الدينوري، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البلوي، قال: حدثني خالي عمارة بن زيد قال: كنت صديقاً لمحمد بن الحسن، فدخلت معه يوماً على هارون الرشيد، فسأله، ثم إني سمعت محمد بن الحسن يسرّ إليه، وهو يقول[1]: إن محمد بن إدريس يزعم أنه للخلافة أهل، قال: فاستشاط هارون من قوله غضباً، ثم قال: علي به، فلما مثل بين يديه أطرق ساعة، ثم رفع رأسه إليه، فقال: إيهاً.

قال الشافعي: ما إيهاً يا أمير المؤمنين؟!، أنت الداعي وأنا المدعو

---

(١) وفي سياق آخر أن أبا يوسف كان مع محمد بن الحسن في التحريض على الشافعي! وحاشاهما من ذلك.

وأنت السائل وأنا المجيب... فذكر حكاية طويلة سأله فيها عن العلوم ومعرفته بها، إلى أن قال: كيف علمك بالنجوم؟

قال: أعرف الفلك الدائر، والنجم السائر، والقطب الثابت، والمائي، والناري، وما كانت العرب تسميه الأنواء، ومنازل النيرين، والشمس والقمر، والاستقامة والرجوع، والنحوس والسعود، وهيأتها وطبائعها، وما اهتدى به في بري وبحري، وأستدل به على أوقات صلواتي، وأعرف ما مضى من الأوقات في كل ممسى ومصبح، وظعني في أسفاري.

قال: فكيف علمك بالطب؟

قال: أعرف ما قالت الروم، مثل أرسطاطاليس، ومنواريس، وقرقوريس، وجالينوس، وبقراط، وأنبدقيليس، بلغاتها، وما نقلت أطباء العرب، وما فتقته فلاسفة الهند، ونمقته علماء الفرس، مثل خاماشف، وشاهم دويهم، وبزرجمهر»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذه الحكاية لا تصح عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فهي من رواية عبد الله بن محمد البلوي، يرويها ضمن ما سماه بـ«رحلة الشافعي» والبلوي هذا كذاب وضاع، كما قال الدارقطني وغيره.

وقد كذّب جمع من أهل العلم ما في «رحلة الشافعي»، والتي هذه الحكاية من ضمنها، وممن كذّبها:

الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: «سمعنا جزءاً في رحلة الشافعي، فلم أسق منه شيئاً؛ لأنه باطل لمن تأمله»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «والذي نقل عن محمد بن الحسن في حق

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ١٣٠).
وسياق الحكاية طويل جداً، ولكن اقتصرت على ما ذكرت؛ لأني رأيته يفي بمقصودي من إثبات الدعوى، وكذلك بالقدر الذي يعينني في دراستها.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٧٨)، وميزان الاعتدال، له أيضاً (١/ ١٦٠).

الشافعي ليس بثابت»[١].

وقال أيضاً: «وأما الرحلة المنسوبة إلى الشافعي المروية من طريق عبد الله بن محمد البلوي فقد أخرجها الآبري، والبيهقي، وغيرهما مطولة ومختصرة، وساقها الفخر الرازي في مناقب الشافعي بغير إسناد معتمداً عليها، وهي مكذوبة، وغالب ما فيها موضوع، وبعضها ملفق من روايات مفرقة»[٢].

وقال أيضاً في ترجمة البلوي: «وهو صاحب رحلة الشافعي، طوّلها ونمّقها، وغالب ما أورده فيها مختلق»[٣].

وقال ابن القيم عنها: «حكاية طويلة! يعلم من له علم بالمنقولات أنها كذب مختلق، وإفك مفترى على الشافعي، والبلاء فيها من عند محمد بن عبد الله البلوي[٤] هذا، فإنه كذّاب وضّاع، وهو الذي وضع رحلة الشافعي»[٥].

وقال ابن كثير ـ في معرض كلامه على تاريخ ابن عساكر وما ذكر في ترجمة الشافعي ـ: «وذكر أشياء من ترجمة أبي علي بن حمكان، وأشياء من رحلة الشافعي لعبد الله بن محمد البلوي، وهو كذاب وضاع، وقد أعرضت في هذه الترجمة عن كثير من ذلك»[٦].

وقال أيضاً: «وما ذكره عبد الله بن محمد البلوي في رحلة الشافعي رَحِمَهُ الله في مناظرة الشافعي رَحِمَهُ الله أبا يوسف بحضرة الرشيد، وتأليب أبي يوسف عليه، فكلام مكذوب باطل، اختلقه هذا البلوي، قبحه الله»[٧].

وأوردها الإمام البيهقي بطولها ولم ينبه على وضعها وكذبها، مع أنه لا يخفى عليه ذلك، كيف لا وهو إمام في الحديث!.

---

(١) توالي التأنيس، ص١٦٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لسان الميزان (٤/ ٥٦٣).

(٤) كذا في الأصل! وصواب اسمه عبد الله بن محمد ـ كما تقدم ـ.

(٥) مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢٠).

(٦) طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٤٧.

(٧) المصدر السابق، ص٣.

وصنيعه هذا جعل الكثير يغتر بنقله، ويوردها في ترجمة الشافعي متأسين في هذا به رَحِمَهُ اللَّهُ، والله المستعان.

ومن عجبٍ أن تروج هذه القصة عند الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ، ـ وهو معدود في نقاد الأخبار، ومحدثي الفقهاء ـ، فيرويها مستشهداً بها، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي رحلته مصنف مشهور مسموع»[١]، ونقل عنها، فقال: «وبعث أبو يوسف القاضي إلى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول: صنف الكتب، فإنك أولى من يصنف في هذا الزمان»[٢].

٢ ـ لم يرَ الشافعيُ أبا يوسف ولا اجتمع به قط، فإن أبا يوسف قد مات سنة اثنين وثمانين ومائة، ودخل الشافعي بغداد بعد موته بسنتين[٣].

٣ ـ لم يكن محمد بن الحسن ممن يسعى على الشافعي بالوشاية والفتنة، بل المعهود والمعروف عنه محبته وتعظيمه، والثناء عليه، وهذا مما لا يليق بمثله أن يفعله[٤].

٤ ـ لا يعرف عن الشافعي معرفته بلغة اليونان، ومن باب أولى لغاتهم ـ كما تزعمه هذه الحكاية ـ، مع أنها ليست بصعبة على مثل الشافعي، ولكنه لم يتعلمها أصلاً[٥].

٥ ـ قد جاء عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ذمَّ التنجيم، والتنفير عنه، ومنه قوله: «يا ربيع اقبل مني ثلاثاً: لا تخوضنَّ في أصحاب رسول الله ﷺ، فإن خصمك النبي ﷺ غداً، ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على أمر عظيم، ولا تشتغل بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل»[٦].

---

(١) المجموع (١/ ٨).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٥٩).

(٣) انظر: توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٣١، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٣، مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٥١)، روح المعاني، للألوسي (١٢/ ١١٠).

(٤) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢٠)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٣.

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢٠).

(٦) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٨٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٨).

٦ ـ أن القصة حوت مجازفات، منها أن الشافعي له علم بطب اليونان، والروم، والهند، والفرس، وبلغاتهم، مع أن المعروف عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ معرفته بطرف من طب العرب فقط[(١)].

إلى غيرها من الدعاوى المبالغ فيها في حق الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ التي وردت بها هذه الحكاية.

الحكاية الثانية:

قال الفخر الرازي: «الفصل الثاني في معرفة الشافعي بالنجوم، روي أنه كان في زمان الحداثة، كان ينظر في النجوم، فجلس يوماً، وامرأة كانت في الطلق، فنظر في الطالع، فقال: تلد جارية عوراء، على فرجها خال أسود، وتموت إلى كذا، فكان كما قال، فجعل على نفسه أن لا ينظر في النجوم أبداً، ودفن الكتب التي كانت عنده في النجوم، والله أعلم»[(٢)].

ومن قبله البيهقي، فقال: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو الوليد حسان بن محمد الفقيه، قال: وحدثت عن الحسن بن سفيان، عن حرملة قال: كان الشافعي يديم النظر في كتب النجوم، وكان له صديق وعنده جارية قد حبلت، فقال له: إنها تلد إلى سبعة وعشرين يوماً بولد يكون فخذه الأيسر خال أسود، ويعيش أربعة وعشرين يوماً، ثم يموت، فجاءت به على النعت الذي وصف، وانقضت مدته فمات، فأحرق الشافعي بعد ذلك الكتب، وما عاود النظر في شيء منها»[(٣)].

وقال أبو نعيم: «حدثنا عبد الله بن محمد، ثنا أبو عبد الله بن عمرو بن عثمان المكي، ثنا ابن بنت الشافعي، قال: سمعت أبي يقول: كان الشافعي، وهو حدث ينظر في النجوم، وما نظر في شيء إلا فاق فيه، فجلس يوماً، وامرأة تطلق فحسب فقال: «تلد جارية عوراء، على فرجها خال أسود، تموت

---

(١) انظر: المصدر نفسه.

(٢) مناقب الإمام الشافعي، ص٣٢٨.

(٣) مناقب الشافعي (٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

إلى كذا وكذا»، فولدت، وكان كما قال، فجعل على نفسه أن لا ينظر فيه أبداً، ودفن الكتب التي كانت عنده في النجوم»[1].

وممن ذكرها أيضاً: الملك المؤيد[2]، وابن الوردي[3]، والذهبي[4]، والصفدي[5].

مناقشة الدعوى:

١ ـ أن ما ينقله الرازي في كتابه مناقب الشافعي يخلو من التفتيش، ويغلب عليه التقميش، كما أفاده ابن كثير، حيث قال: «وكذلك جمع ترجمة الإمام الشافعي: أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، أستاذ المتكلمين في زمانه، في مجلد وأطال العبارة فيها، ولكنه اعتمد على منقولات كثيرة مكذوبة، لا نقد عنده في ذلك، فلهذا كثر فيها الغرائب والمنكرات من حيث النقل»[6].

٢ ـ «أن الذي غر الرازي على حكاية هذه القصة عن الشافعي هو رواية أبي عبد الله الحاكم لهذه الحكايات في مصنفه مناقب الشافعي، وكان هذا الكتاب قد وقع للرازي فتصرف فيه وزاد ونقص وصنف مناقب الشافعي من هذا الكتاب على أن في كتاب الحاكم من الفوائد والآثار ما لم يلم به الرازي والذي غر الحاكم من هذه الحكايات تساهله في إسنادها»[7].

٣ ـ أن القصة لا تصح بسنديها، سواء عند البيهقي أو عند أبي نعيم.

فأما إسناد البيهقي ففيه جهالة، فإن أبا الوليد حسان بن محمد يقول: حُدثت.

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ٧٧).

(٢) انظر: المختصر في أخبار البشر (٢/ ٢٦).

(٣) انظر: في تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٠٦).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام (٥/ ١٤٦).

(٥) انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١٢٣).

(٦) طبقات الشافعيين، ص٤٧.

(٧) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢١).

وكذلك محمد بن علي بن طلحة المروردي مجهول.

وأما إسناد أبي نعيم فكذلك لا يصح، ففيه أبو عبد الله طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي، وهو ضعيف جداً، كما قال ابن حبان، وضعفه الدارقطني والعجلي، ولينه البخاري[1].

٤ ـ «أنه ليس هناك طالع للولادة يقتضي هذا كله، إنما الطالع عند المنجمين طالعان، هما طالع مسقط النطفة، وهو الطالع الأصلي، وهذا لا سبيل إليه إلا في أندر النادر بزعمهم، والثاني طالع الولادة، وهم معترفون أنه لا يدل على أحوال الوالد وجزئيات أمره؛ لأنه انتقال الولد من مكان إلى مكان، وإنما أخذوه بدلاً من الطالع الأصلي لما تعذر عليهم اعتباره، وهذه الحكاية ليس فيها أخذ أحد الطالعين، والمنجم يقطع بأن الحكم على هذا الولد لا سبيل إليه، وليس في صناعة النجوم ما يمكن الحكم عليه والحالة هذه، وهذا يدل على أن هذه الحكاية كذب مختلق على الشافعي»[2].

٥ ـ ينبغي تنزيه الإمام الشافعي عن مثل هذه الأمور، ولا ينبغي أن تذكر في مناقبه! لأن حقيقتها ذمٌ وليس مدحاً[3].

والأمر كما قال المازري المالكي رحمه الله: «عادة المتورعين أن لا يقولوا: قال مالك، قال الشافعي، فيما لم يثبت عندهم»[4].

٦ ـ قد اشتد إنكار الشافعي رحمه الله على المتكلمين الذين قصدهم الدفاع عن الشريعة بطرقهم الكلامية، فمن باب أولى أن يذم هؤلاء الذين هم من أصناف السحرة المشعوذين، المذمومين بنص الكتاب والسُّنَّة[5]، بل قد صح عنه التنفير عنه كما تقدم قريباً.

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٧/ ٨٠).

(٢) مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢١). وانظر روح المعاني، للألوسي (١٢/ ١٠٩).

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢١).

(٤) نقلها عنه الذهبي في تاريخ الإسلام (١١/ ٦٢)، وفي سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤١)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٤١).

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢١).

٧ ـ إن الذي صح عن الشافعي في شأن النجوم هو ما كانت العرب تعرفه من علم المنازل، والاهتداء بها في الطرقات، أما ما عداه فلم يحط بها علماً، ولم يكن من شأنه رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

وفي هذا يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الله جل ثناؤه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقال: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

قال الشافعي: فكانت العلامات: جبالاً، وليلاً ونهاراً، فيها أرواح معروفة الأسماء، وإن كانت مختلفة المهاب، وشمساً وقمراً ونجوماً، معروفة المطالع والمغارب والموضع من الفلك، فعرض عليهم الاجتهاد في التوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت»[٢].

٨ ـ أن هذه الحكاية لو صحت لوجب أن تكون مما يشجع على الأخذ بها العلم، لا إحراق كتبه والعزوف عنه[٣].

٩ ـ أن هذه الحكاية لو صحت أيضاً لكان الأولى أن تحمل على الفراسة التي كان قد أحكمها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا إن أحسنا الظن بالناقل، فنقول إنه غلط على الشافعي، والشافعي كان من أفرس الناس وكان قد قرأ كتب الفراسة، وكانت له فيها اليد الطولى، فحكم في هذه القضية وأمثالها بالفراسة فأصاب الحكم، فظن الناقل أن الحاكم كان يستند إلى قضايا النجوم وأحكامها، وقد برأ الله من هو دون الشافعي من ذلك الهذيان، فكيف بمثل الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في عقله، وعلمه، ومعرفته، حتى يروج عليه هذيان المنجمين الذي لا يروج إلا على جاهل ضعيف العقل[٤].

---

(١) انظر: المصدر نفسه.

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/ ٢٢١).

(٤) انظر: المصدر نفسه.

وانظر: شيئاً من عجائب فراسته رَحِمَهُ اللَّهُ، ومدى قوتها، ومطابقتها للواقع كتاب آداب الإمام الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص٩٦، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٣٠، توالي التأنيس، لابن حجر، ص١٥٢.

١٠ ـ أن بعض أهل العلم قد حمل هذه الدعوى عن الإمام الشافعي على أنها كانت عنده، لكنه تراجع عنها، وتاب منها.

قال الذهبي: «ويقال: إن الإمام نظر إلى شيء من النجوم، ثم هجره، وتاب منه»[١].

قلت: هذا لو ثبت عنه، ولكن لم يثبت عنه النظر فيها، وحاشاه من ذلك رحمه الله.

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٧).

المبحث الثاني

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بمسائل الإيمان

ويشتمل على ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى: دعوى قوله إن الإيمان حقيقة واحدة لا تتجزأ.

المسألة الثانية: دعوى عدم تفريقه بين الإسلام والإيمان.

المسألة الثالثة: دعوى قوله بعدم زيادة الإيمان ونقصانه.

المسألة الأولى

دعوى قول الشافعي إن الإيمان حقيقة واحدة لا تتجزأ

عرض الدعوى:

قال فخر الدين الرازي: «فقال الشافعي رحمه الله الفاسق لا يخرج عن الإيمان، وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه لو كان الإيمان اسماً لمجموع أمور، فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع، فوجب أن لا يبقى الإيمان».

ثم قال الرازي: «أن الإيمان لما كان عند الشافعي هو مجموع الأمور الثلاثة، وهي القول والعمل والاعتقاد، وكان حصول الشك في العمل يقتضي حصول الشك في أحد أجزاء هذه الماهية، فيصح الشك في حصول الإيمان. وأما عند أبي حنيفة رضي الله عنه فلما كان الإيمان عبارة عن الاعتقاد المجرد لم يكن الشك في العمل موجباً لوقوع الشك في الإيمان، فظهر أنه ليس بين الإمامين رضي الله عنهما مخالفة في المعنى»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ في هذه الدعوى سوء فهم لمراد الإمام الشافعي رحمه الله من قِبل الرازي رحمه الله، بل سوء فهم لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة قاطبة في باب الإيمان.

فإنه من المتقرر عند أهل السُّنَّة والجماعة، ـ والشافعي من أئمتهم ـ أن الإيمان يتبعض، ويتجزأ وليس كتلة واحدة، فقد يذهب بعضه ولا يذهب كله.

---

(١) معالم أصول الدين، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

بخلاف «الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم فإنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه»[1].

فلما حصل الخلط في هذا استشكل الرازي وأمثاله على الشافعي عدم إخراجه للفاسق عن مسمى الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن ابن الخطيب ـ يعني به الرازي ـ وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضاً في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السُّنَّة، وله في الرد على المرجئة كلام مشهور وقد ذكر في كتاب الطهارة من «الأم» إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم على قول أهل السُّنَّة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفاً فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم، والصالحي، استشكل قول الشافعي ورآه متناقضاً»[2].

وقال أيضاً: «والرازي لما صنف «مناقب الشافعي» ذكر قوله في الإيمان. وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين. ومن لقيه استشكل قول الشافعي جداً؛ لأنه كان قد انعقد في نفسه شبهة أهل البدع في الإيمان: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم»[3].

---

(١) الإيمان الأوسط، لابن تيمية، ص٥٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٤٠٣ ـ ٤٠٤).

والجواب عن ظاهر شبهتهم سهل والحمد لله، فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، كبدن الإنسان إذا ذهب منه إصبع، أو يد، أو رجل ونحوه لم يخرج عن كونه إنساناً بالاتفاق، وإنما يقال له إنسان ناقص، والشافعي مع الصحابة، والتابعين وسائر السلف يقولون: إن الذنب يقدح في كمال الإيمان؛ ولهذا نفى الشارع الإيمان عن الزاني، والزانية، والسارق، وشارب الخمر، ونحوهم، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبقَ مجموعاً مع الذنوب، لكن يقولون بقي بعضه، إما أصله، وإما أكثره، وإما غير ذلك، فيعود الكلام إلى أنه يذهب بعضه ويبقى بعضه. انظر: المصدر السابق، ولوامع الأنوار البهية، للسفاريني (١/٤١٧ ـ ٤١٨).

٢ ـ وبناءً على ما سبق حصل الخلط أيضاً في دعوى كل من الإمامين الشافعي وأبي حنيفة في مسألة الإيمان، فإن قول كل منهما يخالف الآخر في هذه المسألة، وليسا هما بمعنى واحد كما يزعم الرازي.

وسبب هذا الخلط أن الرازي فسر كلام الشافعي على ما يفهمه هو من الإيمان، لا على حقيقته وما يفهمه السلف، فإن الرازي من المرجئة في هذا الباب، بل يقول بقول جهم، كما سبق النقل عن شيخ الإسلام.

٣ ـ إن تفسير كلام الرازي في هذا الباب في غاية الصعوبة؛ لأنه يحكي قول الشافعي في الإيمان أنه قول، وعمل، واعتقاد، ثم يحكي قول أبي حنيفة أنه اعتقاد فقط، ثم يخلص من خلال المقابلة بين القولين إلى أنهما ليس بينهما خلاف في المعنى!.

وهذا يدل على تخبط أهل الكلام، وأنهم أجهل الناس بالشرعيات، لكن فيما يسمونه معقولاً يعجز الحاذق عن مجاراتهم فيه، فالحمد لله على السلامة والهداية.

قال شيخ الإسلام: «فليس لأحد أن يتكلم بلا علم، بل يحذر ممن يتكلم في الشرعيات بلا علم، وفي العقليات بلا علم، فإن قوماً أرادوا بزعمهم نصر الشرع بعقولهم الناقصة وأقيستهم الفاسدة، فكان ما فعلوه مما جرّأ الملحدين أعداء الدين عليه، فلا للإسلام نصروا ولا لأعدائه كسروا. وأقوام يدعون أنهم يعرفون العلوم العقلية وأنها قد تخالف الشريعة، وهم من أجهل الناس بالعقليات والشرعيات، وأكثر ما عندهم من العقليات أمور قلدوا من قالها، لو سئلوا عن دليل عقلي يدل عليها لعجزوا عن بيانه والجواب عما يعارضه، ثم من العجائب أنهم يتركون اتباع الرسل المعصومين الذين لا يقولون إلا الحق ويعرضون عن تقليدهم ثم يقلدون في مخالفة ما جاءوا به من يعلمون هم أنه ليس بمعصوم، وأنه قد يخطئ تارةً ويصيب أخرى»[١].

---

(١) الرد على المنطقيين، ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.

وأبو حنيفة معدود في مرجئة الفقهاء[1] الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، وجعلوه تصديقاً بالقلب، وقولاً باللسان.

فكيف يصح بعد ذلك أن يكون قول الإمامين له نفس المعنى؟!.

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري (١/ ١٣٨)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٠٧).

المسألة الثانية

دعوى عدم تفريق الشافعي بين الإسلام والإيمان

عرض الدعوى:

قال أ. د. أبو اليزيد العجمي: «لم يؤثر عن الشافعي شيء في العلاقة بين الإيمان والإسلام»[1].

مناقشة الدعوى:

بل قد أثر عنه في هذا الباب بما حاصله عدم التفريق بين الإسلام والإيمان، وأنهما في المعنى سواء، وكان على ذلك جمع من الشافعية من بعده، كالمزني[2]، محمد بن نصر المروزي[3]، وأبي عوانة الإسفرائيني[4]، وابن حبان[5]، والبيهقي[6]، السلماسي[7]، وغيرهم.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هذا الحديث، والذي قبله الدلالة على أن وصف الإسلام إسلام يوجب لصاحبه اسم الإسلام، والإسلام: الإيمان».

قال البيهقي: «وفي هذا إشارة من الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن الإيمان

---

(١) العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة، ص٢٨١.

(٢) انظر: مستخرج أبي عوانة (١/ ٥٣).

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٤٤).

(٤) انظر: مستخرج أبي عوانة (١/٤٨).

(٥) انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/ ٣٧٤).

(٦) انظر: الاعتقاد، ص١٨٠.

(٧) انظر: منازل الأئمة الأربعة، ص١١٤.

والإسلام اسمان لمسمى واحد، إذا كانا حقيقة، أو كانا باللسان دون العقيدة في حقن الدم، وإنما يفترقان إذا كان أحدهما حقيقة، والآخر بمعنى الاستسلام خوفاً من السيف»[١].

والخلاف في هذه المسألة خلاف بين أهل السُّنَّة والجماعة، والأمر سهل، ولكن المقصود هو تحقيق قول الشافعي في المسألة، وإثبات أنه قد تكلم في المسألة، خلافاً لما نُسِب إليه في الدعوى السابقة.

تنبيه (١):

عزا ابن نصر المروزي[٢]، وابن عبد البر[٣] هذا القول إلى جمهور أهل السُّنَّة، وهذا وَهَمٌ منهما عليهما رحمة الله، بل قول الجمهور على خلافه[٤].

تنبيه (٢):

لا التباس بين قول بعض أهل السُّنَّة في هذه المسألة إن الإسلام والإيمان سواء، وبين قول المرجئة في الباب.

فإن أهل السُّنَّة يقولون أن «الإسلام هو الدين كله، وليس هو الكلمة فقط»، بل يتفاوت أهل الإيمان فيه بقدر أعمالهم.

بخلاف المرجئة، فإنهم يجعلون الإسلام والإيمان سواء بمجرد الكلمة، فمن قال فهو مسلمٌ، مؤمنٌ كإيمان جبريل، ومستكملٌ للإيمان، مع جعلهم الإسلام أفضل من الإيمان[٥].

تنبيه (٣):

لا التباس كذلك بين هذا القول لبعض أهل السُّنَّة، وبين قول المعتزلة والخوارج إن الإسلام والإيمان سواء، فإن أهل السُّنَّة يقولون بالزيادة والنقصان في الإيمان، وهم لا يقولون بها.

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٢٩).

(٣) انظر: التمهيد (٩/ ٢٥٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٤١٤).

(٥) انظر: الإيمان، لابن تيمية، ص٢٩٨.

المسألة الثالثة

دعوى قول الشافعي بعدم بزيادة الإيمان ونقصانه

عرض الدعوى:

قال السبكي: «وإلى مذهب السلف ـ يعني: في أن الإيمان قول وعمل واعتقاد ـ ذهب الإمام الشافعي، ومالك، وأحمد، والبخاري، وطوائف من أئمة المتقدمين والمتأخرين، ومن الأشاعرة الشيخ أبو العباس القلانسي، ومن محققيهم الأستاذ أبو منصور البغدادي، والأستاذ أبو القاسم القشيري، وهؤلاء يصرحون بزيادة الإيمان ونقصانه، إلا الشافعي ومالكاً.

أما الشافعي فلم يتحرر عنه فيهما نص، ونقل جماعة ممن صنف في مناقبه عنه أنه يقول بأنه يزيد وينقص، ولكن لم يثبت ذلك عندنا ثبوت بقية منصوصاته الموجودة في مذهبه»[1].

وقال أيضاً: «تكلم الأستاذ الإسفرايني[2] في كتاب الحلي في أصول الدين على قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان لا يشركه الشرك، والشرك يشْركه الشرك» بما حاصله أن الإيمان لو قارنه اعتقاد قدم العالم أو نحوه من الكفران ارتفع بجملته، والكفر كالتثليث مثلاً لو قارنه اعتقاد خروج الشيطان على الرحمٰن، ومغالبته كما يقول المجوس، لم يرتفع شركه بالنصرانية، بل ازداد شركاً بالمجوسية، وأطال في ذلك.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٣٠).

(٢) يعني به: أبا المظفر طاهر بن محمد الإسفرايني، وذكرها في كتابه التبصير في الدين، ص١٧٣، بلفظ: «الشرك يشركه الشرك، والإسلام لا يشركه الشرك».

قلت ـ أي: السبكي ـ: فيؤخذ منه أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الكفر يزيد وينقص فتأمل ذلك»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ قد جاء عن الإمام الشافعي رحمه الله التصريح بالقول بزيادة الإيمان ونقصانه في نصوص مشهورة عنه ومستفيضة.

قال الربيع بن سليمان: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: «الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[2].

وقد تقدمت مناظرة الشافعي لحفص الفرد في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، حتى غلبه وقطعه.

ولا يخفانا كلامه المليح للرجل الذي سأله قائلاً: «ألا تخبرني عن الإيمان: قول وعمل، أو قول بلا عمل؟

قال الشافعي: الإيمان عمل لله، والقول بعض ذلك العمل.

قال الرجل: صف لي ذلك حتى أفهمه؟

قال الشافعي: إن للإيمان حالات ودرجات وطبقات، فمنها التام المنتهي تمامه، والناقص البين نقصانه، والراجح الزائد رجحانه.

قال الرجل: وإن الإيمان ليتم وينقص ويزيد؟

قال الشافعي: نعم»[3].

وقال أيضاً: «ولو كان هذا الإيمان كله واحداً لا نقصان فيه ولا زيادة لم يكن لأحد فيه فضل، واستوى الناس، وبطل التفضيل، ولكن بتمام الإيمان دخل المؤمنون الجنة، وبالزيادة في الإيمان تفاضل المؤمنون بالدرجات عند الله في الجنة، وبالنقصان من الإيمان دخل المفرطون النار»[4].

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٢٥٩).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٣٨٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، وللحوار تكملة نفيسة تنظر في المصدر المذكور.

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٩٣).

٢ ـ إن دعوى السبكي أنه لم يتحرر نصٌ عن الشافعي في الباب دعوى يخالفها واقع مقال الإمام الشافعي رحمه الله، فإن النصوص عنه في هذه المسألة كثيرة واضحة ـ كما سبق ـ، ولا أدري هل خفيت على السبكي رحمه الله، أم أنها لم تصح نسبتها للشافعي عنده ـ وقد صحت ـ، أم أنها نابعة عن تعصبه المذهبي، حيث أنه أشعري المعتقد، وبعض الأشاعرة لا يرون زيادة الإيمان ونقصانه، خلافاً لجمهورهم، والله الموفق[١].

٣ ـ الغالب أن هذه الدعوى من السبكي ناتجة عن مذهبه الملفق بين مذهب المتكلمين في الاعتقاد، ومذهب الشافعية في الفقه، وفعله هذا تطويع لمذهب الشافعي حتى يستوعب مذهب الأشاعرة، وهذا من آفات هذا المسلك المتناقض.

وما أحسن ما قاله أبو الحسن الكرجي: «من قال أنا شافعي الشرع، أشعري الاعتقاد، قلنا له هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد»[٢].

وقال أيضاً: «ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه»[٣].

٤ ـ النقل الكثير من قبل العلماء عن الشافعي رحمه الله بأنه يقول بزيادة الإيمان ونقصانه، بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا القول مستفيض عن الإمام الشافعي رحمه الله.

وممن نقل هذا عن الإمام الشافعي رحمه الله: ابنُ أبي حاتم[٤]، واللالكائي[٥]،

---

(١) انظر: إتحاف المريد، للقاني (مخطوط) ق١١/أ، بمكتبة جامعة الملك سعود برقم (٦٧٢٠ ف ١٣٥٤/م).
(٢) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/١٧٧).
(٣) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في درء التعارض (٢/٩٦).
(٤) انظر: آداب الشافعي ومناقبه، ص١٤٧.
(٥) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٥/ ١٠٣٤).

وأبو نعيم[١]، والبيهقي[٢]، وابن عبد البر[٣]، وابن عساكر[٤]، والرازي[٥]، والنووي[٦]، وابن تيمية[٧]، وابن القيم[٨]، وابن كثير[٩]، والذهبي[١٠]، وابن حجر[١١]، والسيوطي[١٢]، والسفاريني[١٣]، وغيرهم.

٥ ـ قد ثبت لدى السبكي أن الشافعي يرى أن الأعمال من الإيمان، وأنه يوافق السلف في ذلك، فما الذي يمنع أن يوافقهم الشافعي في القول بزيادة الإيمان ونقصانه كذلك؟!.

٦ ـ أن هذه العبارة المنسوبة للشافعي رحمه الله: (الإيمان لا يشركه الشرك، والشرك يشركه الشرك)، صحيحة المعنى، ومقصودها أنه لا يجتمع شرك وإيمان، فمن كان مؤمناً ثم شاب إيمانه شرك أكبر بالله تعالى فقد ارتفع إيمانه وذهب؛ لأن الشرك مما يناقض التوحيد، ومن كان مشركاً وأضاف إلى شركه الأول شركاً آخر، فهو كمن زاد ظلمة إلى ظلمته.

وأما ما استفاده السبكي من هذه العبارة، وهي أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الكفر يزيد وينقص، فهذا فهم معارض لصحيح المنقول، ولصريح المعقول، فإن الله جل وعلا قد شرط حصول الأمن من العذاب، والهداية في الدارين لمن سلم إيمانه من الشرك، فإن خالطه شرك انتفى عنه المشروط، كما

---

(١) انظر: حلية الأولياء (٩/ ١١٥).
(٢) انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (١/ ١٨١)، ومناقب الشافعي (١/ ٣٨٥).
(٣) انظر: الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص٨١.
(٤) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١١).
(٥) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٣٠.
(٦) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٦).
(٧) انظر: الإيمان، ص٢٤١.
(٨) انظر: المنار المنيف، ص١١٩.
(٩) انظر: طبقات الشافعيين، ص٣.
(١٠) انظر: العلو للعلي الغفار، ص١٩٠، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٢).
(١١) انظر: توالي التأنيس، ص١٤٩.
(١٢) انظر: الأمر بالإتباع والنهي عن الإبتداع، ص٢٠٩.
(١٣) انظر: لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٢٠).

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ومن المعقول فإن الأشياء إن كانت من جنس واحد اتحدت وتداخل بعضها في بعض، وإن اختلفت أجناسها تنافرت ولم تجتمع، فكذلك مثل الإيمان والشرك لا يجتمعان لاختلاف جنسيهما، ولكن قد يجتمع شرك مع آخر لاتحاد جنسيهما، كمن كذّب بالبعث، وكذلك اعتقد التثليث، فكلها درجات في الكفر بعضها فوق بعض.

ومثل هذا المعنى بيّن واضح، لا يخفى على صغار طلبة العلم عند أهل السُّنَّة، والله المستعان.

المبحث الثالث

مسائل نُسبت للإمام الشافعي
تتعلق بصفات الله تعالى

ويشتمل على ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى: دعوى قوله بقول المعتزلة في إثبات الأسماء دون الصفات.

المسألة الثانية: دعوى وصفه لله تعالى بالصفات السبع التي عليها متأخرو الأشاعرة.

المسألة الثالثة: دعوى إثباته (الجهة) لله تعالى.

المسألة الأولى

دعوى قول الشافعي بقول المعتزلة في إثبات الأسماء دون الصفات

عرض الدعوى:

قال ابن حزم: «وذهبت طوائف من أهل السُّنَّة منهم الشافعي، وداود بن علي، وعبد العزيز بن مسلم الكناني، ﷺ وغيرهم إلى أن الله تعالى سميع بصير، ولا نقول بسمع ولا ببصر؛ لأن الله تعالى لم يقله، ولكن سميع بذاته وبصير بذاته»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن ما ذكره ابن حزم عن الشافعي وعزاه لبعض أهل السُّنَّة غير صحيح، بل هو مذهب المعتزلة الذين يثبتون الأسماء دون الصفات، فيثبتون أسماءً مجردة عن المعاني، فمثلاً يثبتون اسم السميع، من غير إثبات صفة السمع له سبحانه.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «اعلم أنه سبحانه يوصف بأنه سميع بصير، ويراد بذلك أنه على حال لاختصاصه بها يدرك المسموع والمبصر إذا وجدا، وقد بيّنّا من قبل أنه لا يرجع بهذه الحال إلا إلى كونه حيّاً، وأنه لا صفة للسميع بكونه سميعاً زائدة على ذلك»[2].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٠٩).

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد (٥/ ٢٤١).

وقال أيضاً: «فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم محدِثاً، قديماً، قادراً، عالماً، حيّاً، لا لمعانٍ»(1).

وقال أبو الحسن الأشعري: «واختلف الذين قالوا لم يزل الله عالماً قادراً حيّاً من المعتزلة فيه: أهو عالم قادر حي بنفسه؟ أم بعلم وقدرة وحياة؟ وما معنى القول عالم قادر حي؟ فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية أن الله عالم قادر حي بنفسه، لا بعلم وقدرة وحياة، وأطلقوا أن لله علماً، بمعنى أنه عالم، وله قدرة بمعنى أنه قادر ولم يطلقوا ذلك على الحياة، ولم يقولوا له حياة، ولا قالوا سمع ولا بصر»(2).

٢٠ ـ إن أهل السُّنَّة يثبتون أن الله سميع بسمع، وبصير ببصر، يسمع بسمعه كل المسموعات، ويبصر ببصره المبصرات، ﷻ(3).

قال الإمام أحمد: «وقال ﷺ: «**سبحان من وسع سمعه الأصوات**» ومعنى ذلك من قوله أنه لو جاز أن يسمع بغير سمع جازها أن يعلم بغير علم، وذلك محال فهو عالم بعلم سميع بسمع»(4).

وقال ابن أبي يعلى: «ثم الإيمان بأن الله جل ذكره واحدٌ لا يشبهه شيء، ولا نشبّه صفاته، ولا نكيفه، ولا يكيف صفاته وهم، وأن ما وقع في الوهم فالله وراء ذلك. وأنه حي بحياة، عالم بعلم، قادر بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة»(5)(6).

---

(1) المنية والأمل، ص١٣.

(2) مقالات الإسلاميين، ص١٦٤.

(3) ويشارك الأشاعرةُ أهلَ السُّنَّة في هذا، انظر: غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، ص٣٨، أقاويل الثقات، لمرعي الحنبلي، ص١٤٩، نهاية الإقدام، للشهرستاني، ص٦٠.

(4) العقيدة رواية أبي بكر الخلال، ص١٠٣.

(5) الاعتقاد لابن أبي يعلى، ص٢٥.

(6) وانظر: لمذهب أهل السُّنَّة: شرح أصول اعتقاد اهل السُّنَّة، للالكائي (١/ ٤٠٦)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/ ٤٠)، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (٢/ ٤٣٢)، العواصم والقواصم، لابن الوزير (٤/ ١٢٠)، لوامع الأنوار البهية، للسفاريني، ص٢٢٣.

٣ ـ قد جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يدل على أنه يثبت الصفات، ويؤمن بمعانيها، ومن ذلك:

قوله: «لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيِّه ﷺ أمته، لا يسمع أحدٌ من خلق الله قامت لديه الحجة أن القرآن نزل به وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل خلافه»[1].

وقال بعد إثباته جملة من الصفات: «فإن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والروية، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرٌ يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ، ولكن يثبت هذه الصفات وينفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[2].

وفي الباب عنه نصوص كثيرة في إثبات الصفات ومعانيها، وفيما ذكرته كفاية، وينظر للزيادة الرسائل في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٤ ـ من خلال النقولات السابقة نجزم أن ابن حزم أخطأ في عزو هذا القول لبعض أهل السُّنَّة، وبالأخص الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) رسالة جزء في الاعتقاد، انظر: ص٩٧ من هذا البحث.

(٢) المصدر نفسه.

المسألة الثانية

دعوى وصف الشافعي لله تعالى بالصفات السبع التي عليها متأخرو الأشاعرة

عرض الدعوى:

قال ابن عساكر: «إن الله تعالى موصوف بصفات الجلال، منعوت بالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والحياة، والإرادة، والكلام، وهذه الصفات قديمة، . . . وإن هذه عقيدة أصحاب الشافعي رحمة الله عليه يدينون الله تعالى بها ويلقونه باعتقادها ويبرؤن إليه من سواها من غير شك ولا انحراف عنها»[1].

وقال الشافعي ـ فيما ينسبه إليه واضع كتاب الفقه الأكبر ـ: «واعلموا أن الباري سبحانه: حي، عالم، قادر، مريد، سميع، بصير، متكلم، باقٍ»[2].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذان النصان يتضمنان معتقد الأشاعرة في صفات الله تعالى، والتي يسمونها بالصفات المعنوية، وهي عندهم سبع فقط[3].

وأما الثامنة التي زادها واضع كتاب الفقه الأكبر، وهي صفة البقاء، فقد

---

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، ص٣١١ ـ ٣١٢.

(٢) الفقه الأكبر، ص١٢.

(٣) انظر: رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري، ص١٢١، أصول الدين للبغدادي، ص٩٠، والمواقف للإيجي، ص٢٨١ ـ ٢٩٦، والملل والنحل للشهرستاني، ص٩٥، نهاية الإقدام، للشهرستاني، ص١٨١، شرح أم البراهين، للسنوسي، ص٢٦ ـ ٣٣.

اختلف الأشاعرة أنفسهم في إثباتها، فأثبتها الباقلاني[1]دون بقية الأشاعرة[2].

٢ ـ إن نسبة هذا القول إلى الإمام الشافعي وإلى كبار أصحاب الشافعي يعدُّ من العجائب الفاضحة التي تكشف كذب صاحبها لا محالة؛ وذلك أن حصر الصفات المعنوية في السبع قول لم يكن معروفاً إلا عند أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ، فإن الأشعري ولد بعد موت الشافعي بحوالي (٥٦) سنة؛ فقد مات الشافعي كان سنة (٢٠٤هـ)، وولد الأشعري سنة (٢٦٠هـ)، فعلى أقل تقدير في ظهور هذه المسألة سيكون بعد (٩٦) عاماً من موت الشافعي؛ لأن الأشعري كان معتزليّاً قرابة أربعين عاماً، ثم انتقل إلى مذهبه المعروف الذي عليه عامة أصحابه، إضافة إلى الفترة ما بين موت الشافعي وولادة الأشعري.

٣ ـ إن النصوص عن الشافعي وعن كبار أصحابه في إثبات عموم الصفات دون حصرها في السبع كثيرة، **منها**:

أ ـ قد أثبت الشافعي لله: الوجه، واليدين، والقدم، والضحك، إلى غيرها من الصفات الخبرية[3] إثباتاً يليق بجلال الله وعظمته، من غير تمثيل، ولا تعطيل.

ب ـ وكذلك جاء مثل هذا الإثبات عن كبار أصحابه، فمن هؤلاء[4]:

• **الحميدي**، حيث قال: «وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسُّنَّة ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو جهمي»[5].

---

(١) انظر: الإنصاف، ص١٠.

(٢) انظر: أصول الدين للبغدادي، ص٩٠.

(٣) انظر: رسالة «جزء في الاعتقاد» للشافعي، ص٩١ من هذا البحث.

(٤) نقل طرفاً من أقوالهم شيخنا المبارك أ.د. عبد العزيز الحميدي في كتابه الماتع «براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة»، ص٣٥٢.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/٦)، العرش، للذهبي (٢/٣٠٠)، العلو، له أيضاً، ص١٦٨.

• **أبو إبراهيم المزني،** فقال: «لا يصح لأحد توحيد حتى يعلم أن الله على العرش بصفاته، قلت: مثل أي شيء؟ قال: سميع بصير عليم قدير»[١].

• **أبو العباس ابن سريج**: «حرام على العقول أن تمثل الله، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الألباب أن تصف، إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله»[٢].

---

(١) العلو، للذهبي، ص١٨٦.

(٢) العرش، للذهبي (٢/ ٣٥٢).

المسألة الثالثة

دعوى إثبات الشافعي (الجهة) لله تعالى

عرض الدعوى:

قالت د. نعمة بنت محمد بن عبد القادر: «أثبت الشافعي الاستواء والجهة»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن الواجب ألا يُثبَتَ شيءٌ من الأسماء والصفات إلا إذا ورد إثابتها في الكتاب والسُّنَّة، وكذلك لا تُنفى ألفاظ الأسماء والصفات إلا إذا ورد نفيها في الكتاب والسُّنَّة.

٢ ـ أما الألفاظ التي تحتمل حقّاً وباطلاً فلا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً، بل يستفصل في معناها، وعن مراد قائلها، فإن كان معنى صحيحاً قُبِل، مع ترك التعبير باللفظ، وإن كان باطلاً ردَّ لفظه ومعناه.

٣ ـ إن لفظ (الجهة) من الألفاظ التي تحتمل حقاً وباطلاً، ولم يستعملها أهل السُّنَّة، وإنما استعملها المتكلمون، وهي من اصطلاحاتهم، ولم يأتِ عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ استعمال هذا اللفظ البتة، بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ يستعمل الألفاظ الشرعية التي ورد ذكرها في الكتاب والسُّنَّة، من مثل: الاستواء، العلو، ونحوها.

٤ ـ أن الدكتورة أرادت أن تثبت أن الشافعي يقول بإثبات الفوقية ـ بدليل ذكرها لأدلة العلو والاستواء تحت هذا العنوان ـ وهذا حق، لكنها

(١) الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٥٧.

استعملت اصطلاحات المتكلمين؛ حتى يتلاءم عنوانها لمحتوى الكتاب، وهذا من الإقحام للألفاظ المحدثة في الشرع، وإلا فإن الأئمة الأربعة لم يكونوا من أهل الكلام البتة، ولم يستعملوا اصطلاحاتهم، والأئمة براء مما ينسب إليهم في هذا الباب، كبراءة الذئب من دم يوسف، ولكن هكذا جرت عادة المتكلمين أن يلصقوا بالعلماء ما هم عليه حتى يروج باطلهم على الناس، وفي هذا الباب مصنف بديع لشيخنا أ. د. عبد العزيز ابن أحمد الحميدي بعنوان: «براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة».

٥ ـ الواجب على كل من انتسب إلى العلم ألا ينسب شيئاً إلى إمام من الأئمة إلا وهو يعلم أن هذا القول، أو الكلام الذي ينسبه إليه مما يقوله هذا الإمام ويرتضيه، وإلا حينئذٍ يكون من مفتري الكذب على العلماء، وهذا الصنيع يخالف الورع والتقوى[١]، حتى ولو كان الذي صح عن الإمام مما يخالف مذهبه؛ ذلك لأن أهل السُّنَّة يقولون الذي لهم والذي عليهم، كما قال وكيع: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[٢].

---

(١) كما قال المازري المالكي رحمه الله: «عادة المتورعين أن لا يقولوا: قال مالك، قال الشافعي، فيما لم يثبت عندهم» انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١١/ ٦٢)، وقد تقدم.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٧)، ذم الكلام وأهله، للهروي (٢/ ١٨٨).

المبحث الرابع

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالتأويل

ويشتمل على مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: دعوى فتحه لباب التأويل.

المسألة الثانية: دعوى تفسيره (وجه الله) في الآية بقبلة الله.

المسألة الأولى

دعوى فتح الشافعي لباب التأويل

عرض الدعوى:

قال الزركشي: «وقد فتح الشافعي الباب في التأويل فقال: الكلام قد يجمل[1] في غير مقصوده، ويفصّل في مقصوده»[2].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذا الكلام الذي حكاه الزركشي عن الشافعي لم نجده بلفظه في كتبه، ولا في كتب أصحابه الذين عُنُوا بنقل أقواله، إلا ما نقله عنه الزركشي في البحر المحيط، وقد نقله في **ثلاثة مواضع**، هي:

الموضع الأول[3]: في القرائن التي يظن أنها صارفة للفظ عن العموم.

الموضع الثاني[4]: في موافقة اللفظ لعرف الشرع، أو لعرف اللغة.

الموضع الثالث[5]: في ترجيح المعاني من جهة المتن، وبيان الحكم منه.

---

(١) وفي المطبوع (يحمل)! والصواب ما أثبته (يجمل) من الإجمال، وهو الذي يعيّنه السياق؛ ولأن الزركشي قد نقل عبارة الشافعي في موضع آخر من البحر المحيط (٨/ ١٩٣) بلفظ: «هذا معنى قول الشافعي: الكلام يجمل في غير مقصوده، ويفصل في مقصوده». وانظرها في موضع آخر من البحر (٤/ ٢٦٥).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٥/ ٤٤).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٦٥).

(٤) المصدر السابق (٥/ ٤٤).

(٥) المصدر السابق (٨/ ١٩٢).

٢ ـ أن لفظة التأويل لها **أربعة معانٍ**:

أ ـ التأويل: بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام؛ أي: دلالة اللفظ على كل ما وضع له.

ب ـ التأويل: بمعنى التفسير والبيان.

ج ـ التأويل: بمعنى نقل اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به.

د ـ التأويل: بمعنى نقل اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لغير قرينة.

وعلى أي معنىً من معاني التأويل فليس فيه متعلقٌ للزركشي لِأَن يُطلق هذه الدعوى على الإمام الشافعي ويجعله من فتح باب التأويل، **لأمرين**:

أ ـ إن كان التأويل هنا بالمعاني الثلاثة الأولى فليس الشافعي من فتح بابه، فإنه مما جاءت به اللغة والشرع قبله.

ب ـ وإن كان التأويل هنا على المعنى الاصطلاحي الأخير ـ وهو صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لغير قرينة تدل عليه ـ، فلم يقل به الشافعي، وإنما هو قول المتكلمين الذين بالغ الشافعي رحمه الله في ذمهم.

وعليه؛ فإن إطلاق الزركشي الدعوى على الشافعي أنه فتح باب التأويل ـ على إطلاقه ـ بهذه العبارة دعوى غير سديدة.

٣ ـ إن الشافعي يعتبر التأويل على مذهب أهل الكلام تعطيلاً، كما قال للربيع بن سليمان، قال لي الشافعي: «إني قد اطلعت من أهل الكلام على التعطيل»[(١)]، وكان مذهبه إثبات الصفات وليس التأويل.

كما قال الشافعي نفسه: «ولكن نُثبت هذه الصفات، وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»[(٢)].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/٢٨).

(٢) رسالة جزء في الاعتقاد، ص١٠٠ من هذا البحث.

وقال الجويني: «مما غلّظ الشافعي فيه القول على المؤولين، كل ما يؤدي التأويل فيه إلى تعطيل اللفظ»[(١)].

٤ ـ إن موقف الشافعي من التأويل هو عدم تجويزه، وبالأخص في المتشابهات التي يلتبس معناها، ولا يتعين أحد معانيها إلا بدليل خارج عنها.

فقد نقل المرتضى الزبيدي أن من فقهاء السلف كالشافعي، ومالك، وأحمد، والمحاسبي، والقلانسي، اختاروا عدم التأويل للمتشابهات[(٢)].

٥ ـ إن موقف الشافعي رَحِمَهُ اللهُ من آيات الصفات أن تُمرَّ كما جاءت بلا تأويل.

قال الإمام الشافعي ـ بعد ذكره لجملة من الصفات ـ: «فإن هذه المعاني التي وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والرؤية، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرٌ يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ»[(٣)].

قال الآلوسي: «وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل»[(٤)].

وقال ابن حجر ـ بعد إيراده لجملة من الآثار عن السلف في ترك التأويل ـ: «والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل»[(٥)].

٦ ـ يمكن أن يحمل كلام الزركشي على أنه أراد المجمل والمبين، والمجمل والمفصل، بدليل أن كلام الشافعي يحمل على هذا.

ولكن إطلاق لفظ التأويل على هذا فيه بُعد وتجوّز كبير؛ ولذا كان التنبيه بما سبق.

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/٢٠٩).

(٢) انظر: إتحاف السادة المتقين، للزبيدي (٢/١١ ـ ١٢).

(٣) جزء في الاعتقاد، ص١٠٠ من هذا البحث.

(٤) روح المعاني (١٥/١٨)، وانظر جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٥) فتح الباري (١٣/٤٠٧).

المسألة الثانية

دعوى تفسير الشافعي (وجه الله) في الآية بقبلة الله

عرض الدعوى:

قال حمد السنان وفوزي العنجري الأشعريان: «تأويل الإمام الشافعي رحمه الله للفظ (الوجه): حكى المزني عن الشافعي في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال يعني ـ والله أعلم ـ: فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه»(١).

قال مرعي الحنبلي: «وحكى المزني عن الشافعي ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: فثم الوجه الذي وجهكم إليَّ؛ أي: فهناك جهته وقبلته التي أمر بها»(٢).

وحكاها أيضاً الشيخ أحمد بن عيسى(٣).

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن مما ينبغي أن يعلم أن مما يميز منهج الصحابة رضي الله عنهم أنهم لم يختلفوا في آيات الصفات البتة، وكذا بقية مسائل الاعتقاد اتفقوا على إثبات أصولها، وإن اختلفوا في فروع بعضها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كنت

---

(١) أهل السُنّة الأشاعرة، شهادة علماء الأمة وأدلتهم، ص٢٣٦.

(٢) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات، ص١٤٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/ ٣٠٣).

لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس ـ أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله»(١).

وقال ابن القيم: «وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسُّنَّة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم»(٢).

٢ ـ إن هذا القول صحيح عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فقد حكاه عنه البيهقي، فقال: «قرأت في كتاب «المختصر الكبير» فيما رواه أبو إبراهيم المزني، عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه قال في قوله الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ يعني ـ والله أعلم ـ فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه»(٣)، وذكر سبب نزول الآية؛ وعليه فإن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ لم يتأول الآية، بل كان لا يعدها من آيات الصفات، وما قاله فيها إنما هو تفسير لها مستنداً فيه إلى سبب نزولها ـ كما سيأتي ـ.

٣ ـ إن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يثبت صفة الوجه لله تعالى، على الوجه الذي يليق بجلال الله، وعظمة سلطانه، إثباتاً ظاهراً من غير تأويل، فقد جاء عنه أنه قال: «أتانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٩).

(٣) أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي (١/ ٦٤ ـ ٦٥).

[المائدة: ٦٤]، وأن له يميناً بقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن له وجهاً بقوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]»[(١)].

وهذا يدل على أن الخلاف ـ الذي سيأتي ذكره ـ ليس في إثبات صفة الوجه، فأهل السُّنَّة متفقون على إثباتها لله تعالى.

٤ ـ إن الخلاف بين الشافعي ومخالفيه في موضع واحد لا غير، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ولكن لم يقولوا في بقية المواضع التي جاء فيها ذكر وجه الله مثل هذا، بل هم متفقون على إثبات الوجه لله تعالى، فعلم أن الاختلاف إنما هو تفسير هذا الموضع، لا الاختلاف في إثبات الصفة، أو تأويلها عن ظاهرها، فتأمل[(٢)].

٥ ـ إن السبب الذي حمل الشافعي ومن معه على هذا التفسير هو سبب نزول الآية، ومن المعلوم أن معرفة سبب النزول مما يعين على فهم الآية على الوجه الصحيح.

روى مسلم في «صحيحه»[(٣)] من حديث ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان وجهه، قال: وفيه نزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

ورواه الطيالسي في «مسنده»[(٤)] عن عامر بن ربيعة قال: أظلمت مرة ونحن في سفر، فاشتبهت علينا القبلة، فصلى كل رجل منا حياله، فلما انجلت إذ بعضنا قد صلى لغير القبلة، وبعضنا قد صلى للقبلة، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «مضت صلاتكم» ونزلت: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٦ ـ قد اختلف أهل السُّنَّة في تفسير الآية، هل هي من آيات الصفات أم لا؟

---

(١) جزء في الاعتقاد، للإمام الشافعي، ص٩٨ من هذا البحث.
(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي، ص٤١٣.
(٣) انظر: صحيح مسلم (٢/ ١٤٩) برقم (١٦٤٦).
(٤) انظر: مسند الطيالسي (٢/ ٤٦٢) رقم (١٢٤١).

على قولين:

القول الأول: أن هذه الآية من آيات الصفات، وأن المراد بالآية وجه الله الذي هو صفة من صفاته سبحانه، وممن قال بهذا ابن خزيمة[(١)]، والبيهقي[(٢)]، وابن القيم[(٣)]، وعبد الرحمٰن السعدي[(٤)]، وغيرهم.

القول الثاني: أن هذه الآية ليست من آيات الصفات في شيء، وإنما معناها جهة القبلة، وجاء هذا القول عن ابن عباس[(٥)]، ومجاهد[(٦)]، والحسن البصري[(٧)]، وعكرمة[(٨)]، وقتادة[(٩)]، ومقاتل بن حيان[(١٠)]، والشافعي[(١١)]، وابن تيمية[(١٢)]، وعزاه إلى جمهور السلف.

ومن مرجحات هذا القول:

أ ـ أن هذا التفسير يتفق مع اللغة، فإن «الوجه» هو الجهة في لغة العرب، يقال: قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا الوجه؛ أي: إلى هذه الجهة، وهذا كثير مشهور في الشرع واللغة، فالوجه هو الجهة[(١٣)].

---

(١) انظر: كتاب التوحيد، ص٢٥.

(٢) انظر: الأسماء والصفات (٢/ ١٠٦).

(٣) انظر: مختصر الصواعق المرسلة، لابن الموصلي، ص٤١٣.

(٤) انظر: تيسير الكريم الرحمٰن، ص٦٣.

(٥) انظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (٢/ ٣١٤).

(٦) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، ص٢١٢، برقم (١١٢٢).

(٧) انظر: المصدر نفسه.

(٨) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي (١/ ١٠٤).

(٩) انظر: تفسير ابن جرير (٢/ ٥٢٩).

(١٠) انظر: تفسير البغوي (١/ ١٣٩).

(١١) انظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (٢/ ٣١٣)، أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي (١/ ٦٤ ـ ٦٥).

(١٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٤٢٩).

(١٣) وقد ادعى ابن القيم أن هذا التفسير لا تشهد له اللغة، ولكن قد جاء في بعض الكتب اللغة ما يشهد لذلك، قال أبو الفتح ابن المطرز في المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٤٤): «وقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ أي: جهته التي أمر بها الله تعالى ورضيها، عن ابن عمر ﷺ أنها نزلت في الصلاة على الراحلة وعن عطاء في اشتباه القبلة.
وقال ابن منظور في لسان العرب (٦/ ٤٧٧٥): «ووجه كل شيء مستقبله، وفي التنزيل العزيز: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾».

ب ـ أن هذا التفسير يتفق مع سياق الآية، فقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وهي الجهات كلها كما في الآية الأخرى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وكذلك قوله في نفس الآية: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، و(أين) من الظروف، وتولوا؛ أي: تستقبلوا. فالمعنى: أي موضع استقبلتموه فهنالك وجه الله، فقد جعل وجه الله في المكان الذي يستقبله، وهذا جاء بعد قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥][(١)].

ج ـ أن هذا القول يوافق سبب نزول الآية ـ كما تقدم ـ، فيكون أولى التفسيرات؛ لموافقته سبب النزول.

وما سبق من الأمور يترجح أن هذه الآية ليست من آيات الصفات، ومن عدها من آيات الصفات فقد غلط، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(٢)].

= وانظر: فيه أيضاً (٦/ ٤٨٣٥)، والمصباح المنير، للفيومي (٢/ ٦٤٩)، والكليات، للكفوي، ص٥٤٩.

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لا بن تيمية (٦/ ١٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٩٣).

المبحث الخامس

مسائل نُسبت للإمام الشافعي
تتعلق بكلام الله تعالى

ويشتمل على مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: دعوى تفسيره كلام الله بالكلام النفسي.

المسألة الثانية: دعوى قوله في خلق القرآن إنه كفر دون كفر.

المسألة الأولى

دعوى تفسير الشافعي لكلام الله بالكلام النفسي

عرض الدعوى:

قال القرافي: «وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ العهد والكفالة والميثاق وقولنا وحق الله الرحمٰن، وحق الرحيم، وحق العليم، والجبار، كنايات لا صرائح؛ لترددها بين المعاني القديمة وبين المحدثات، فإن نوى القديمة وجبت الكفارة وإلا فلا؛ لأن لفظ الحق قد يطلق ويراد به حق الله تعالى على عباده من الطاعة والأفعال المطلوبة منهم، وهي حادثة كالصلاة والصوم، فلا يجب بها كفارة حتى ينوي القديم وهو حق الله تعالى الذي هو أمره ونهيه النفساني، الموظف على عباده، وكذلك العهد والكفالة والميثاق قد يراد بها الحوادث كما تقدم تقريره، والذي قاله الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ متجه»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذه العبارة بهذا التفصيل صحيحة عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ذكرها عنه أيضاً الماوردي[2]، وعليها مذهب الشافعية كما ذكر النووي[3]، والشربيني[4]، والعمراني[5]، والبجيرمي[6].

---

(١) الفروق (٣/ ٧٦)، والذخيرة (٤/ ٨).
(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٥/ ٢٧٥).
(٣) انظر: المجموع، للنووي (١٨/ ٢٩).
(٤) انظر: مغني المحتاج، للشربيني (٦/ ١٨٤).
(٥) انظر: البيان في مذهب الشافعي، للعمراني (١٠/ ٥٠٠).
(٦) انظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٤/ ٣٥٩).

ولكن الخطأ يكمن في أنّ القرافي فسّر الأمر والنهي من الله بأنه النفساني، وجعل هذا من جملة ما قاله الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وحقيقة الأمر ليست كذلك.

٢ ـ أن هذا القول ـ وهو جعل كلام الله تعالى نفسيّاً ـ هو قول الكلابية وأخذه عنهم الأشاعرة، والماتريدية[١]، فكان منشأ هذه البدعة إنما هو بعد الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يثبت صفة الكلام لله تعالى على ما يثبته أهل السُّنَّة والجماعة، وليس كلاماً نفسيّاً، وهذا مشهور مستفيض عنه رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن ذلك:

قوله: «القرآن كلام الله غير مخلوق»[٢].

بل قد نص كثير من العلماء على مغايرة طريقة الأشعري لطريقة الشافعي وعامة السلف في مسألة الكلام، **منهم**:

أبو حامد الإسفراييني، قال: «مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ مسموعاً من الله تعالى، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الذي نقوله نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومنقوشاً، وكل حرف منه كالباء والتاء، كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين»[٣].

وقال أبو محمد الجويني: «مذهب الشافعي وأصحابه في الكلام ليس هو قول الأشعري، وعامة العقلاء يقولون: إن فساد هذا القول معلوم بالاضطرار، فإنا نعلم أن التوراة إذا عربت لم تكن هي القرآن، ونعلم أن آية الكرسي ليست هي معنى آية الدَّين، والله تعالى قد فرق في كتابه بين تكليمه لموسى وإيحائه

---

(١) انظر: الإستقامة، لابن تيمية (١/ ٢١٢)، ومجموع الفتاوى، له أيضاً (٨/ ٤٢٤).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٠٧) ونقل عنه أقوال كثيرة في الباب.

(٣) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصبهانية، ص٢٤٢.

إلى غيره بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى: ٥١] ففرَّق بين التكليم الذي حصل لموسى وبين الإيحاء المشترك، وموسى سمع كلام الله من الله بلا واسطة كما قال تعالى: ﴿...فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٣، ١٤]. والرسول إذا بلغه إلى الناس، وبلغه الناس عنه، كان مسموعاً سماعاً مقيداً بواسطة المبلغ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فهو مسموع مبلغ عنه بواسطة المخلوق، بخلاف سماع موسى ﷺ، وإن كان العبد يسمع كلام الرسول من المبلغين عنه فليس ذلك كالسماع منه، فأمر الله تعالى أعظم»[(١)].

وقال شيخ الإسلام: «وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، وأبو إسحاق الشيرازي وغير واحد، بينوا مخالفة الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن كلاب، والأشعري، في مسألة الكلام التي امتاز بها عن ابن كلاب والأشعري عن غيرهما»[(٢)].

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٢/٥٥٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/٩٩).

المسألة الثانية

دعوى قول الشافعي في خلق القرآن أنه كفر دون كفر

عرض الدعوى:

قال البيهقي ـ بعد إيراده قول الشافعي في كفر من قال بخلق القرآن ـ: «وكل من لم يقل من أصحابنا بتكفير أهل الأهواء من أهل القبلة فإنه يحمل قول السلف رضي الله عنهم في تكفيرهم على كفر دون كفر»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذا الكلام من البيهقي رحمه الله فيه إشارة إلى حكاية قول بعض الشافعية في عدم تكفيرهم أهل الأهواء، حتى ولو كان السلف كفرهم، كالجهمية وغيرهم، ويحملون أقوال السلف في تكفيرهم على أنها كفر دون كفر.

٢ ـ أن هذا الحمل لكلام السلف ـ ككلام الشافعي هذا ـ في هذه المسائل على كفر دون كفر يعد تأويلاً متكلفاً، لا يؤيده حال الطائفة، وحال من كفرهم الشافعي نفسه، فقد جاء عنه تكفير الجهمية، وكذلك كفر حفص الفرد لما ناظره في قوله بخلق القرآن.

ولكن قد يقال إن هذا من باب الفتوى العامة، لا التعيين، وما كفَّر حفصاً إلا لما أقام عليه الحجة، فاستوفت الشروط، وانتفت الموانع.

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/ ١٩١).

يقال: نعم هو كذلك، والنص المنقول ههنا يراد به التكفير المطلق، وليس تكفير المعين، ومع ذلك لا يصح إيراده على ما كان كفراً دون كفر، وإنما ينزل على الكفر الأكبر، ثم تنزيله على المعين مسألة أخرى، والله أعلم.

قال العطار الشافعي: «التكفير بالعقائد لا سيما مسألة الكلام أمر مستفيض فيه النزاع بين الأئمة من قديم الزمان، حتى نقل السيوطي في شرح التقريب أن القائل بخلق القرآن يكفر نص عليه الشافعي واختاره البلقيني، ومنعَ تأويلَ البيهقي له بكفران النعمة؛ فإن الشافعي قال ذلك في حق حفص الفرد لما أفتى بضرب عنقه، وهذا ردٌ للتأويل»(١).

٣ ـ أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ قد جاءت عنه نصوص كثيرة صريحة في تكفير من قال بخلق القرآن، ومن ذلك:

قال الربيع بن سليمان: «قال الشافعي ـ وهو يسأل عن القرآن ـ فقال: أفٍ ثم أفٍ، من قال إنه مخلوق فقد كفر»(٢).

قال أبو شعيب: «أن حفصاً الفرد ناظر الشافعي فقال حفص: القرآن مخلوق، فقال له الشافعي: كفرت بالله العظيم، قال الربيع: ولقيني حفص، فقال: ما أراد الشافعي إلا قتلي»(٣).

وقال علي بن سهل الرملي قال: «سألت محمد بن إدريس الشافعي عن القرآن؟ فقال: كلام الله غير مخلوق»(٤).

وأقواله في الباب كثيرة جدّاً، وفي هذه إشارة إليها.

وعليه؛ فإن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ قد ثبت عنه تكفير بعض الطوائف، وإنزال حكم التكفير على من استوفيت في حقه الشروط، وانتفت الموانع، وعدم تكفير من قال بخلق القرآن، وحمل كلام الشافعي عليه يعدُّ من تحريف كلامه، وتبديل مذهبه، والله أعلم.

---

(١) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (٢/ ١٧٣).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سبق تخريجه ص٢٤٤.

(٤) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (١٤/ ١٦٧).

المبحث السادس

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالقدر

ويشتمل على مسألة، وهي:

المسألة: دعوى قوله بالكسب في القدر.

المسألة

دعوى قول الشافعي بالكسب في القدر

عرض الدعوى:

قال الفخر الرازي: «حكى الربيع عن الشافعي أنه قال: الناس لم يخلقوا أعمالهم، بل هي خلق من الله تعالى، فعل العباد، قلت: هذا الكلام مأخوذ من القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ أي: ما رميت خلقاً، إذ رميت كسباً، وقال تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] ثم قال: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠] فأضاف ذلك الإخراج إلى نفسه تعالى بالخلق، وإلى العبد بالكسب»[1].

وقال البيهقي ـ بعد قول الشافعي: القدري الذي يقول إن الله ﷻ لم يخلق الشر حتى عُمِل به ـ: «وفي هذا دليل على أنه كان يرى الشر خلقاً من خلق الله ﷻ، وكسباً من كسب من عمل به، وكان يرى الاستطاعة مع العمل»[2].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن لفظ الكسب لفظ شرعي، قد ورد في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٨٦]

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، ص١٢٥.

(٢) مناقب الشافعي (١/ ٤١٤).

وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، فهو استعمال شرعي.

ويقصد به عند أهل السُّنَّة: أن «الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد، بمعنى أنها قائمة به، وحاصلة بمشيئته وقدرته، وهو المتصف بها المتحرك بها، الذي يعود حكمها عليه، . . . وهي من الله، بمعنى أنه خلقها قائمةً بغيره، وجعلها عملاً له، وكسباً وصفةً، وهو خلقها بمشيئة نفسه، وقدرة نفسه، بواسطة خلقه لمشيئة العبد وقدرته، كما يخلق المسببات بأسبابها، فيخلق السحاب بالريح، والمطر بالسحاب، والنبات بالمطر»[(١)].

فكان للفعل عندهم اعتباران: باعتبار إضافته إلى الله فهو خالقه سبحانه، بمشيئته، وقدرته.

وباعتبار إضافته إلى العبد فهو الفاعل له حقيقة، بمشيئته، وقدرته.

٢ ـ أن الأشاعرة قد وظّفوا هذا اللفظ لمقصد آخر، وحملوه على مراد يخالف معناه اللغوي والشرعي، فجمهورهم[(٢)] يرون أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدر الله تعالى، وليس للعباد قدرة تؤثر فيها، وإنما يوجد الله في العبد قدرة مقارنة للفعل، فيكون الفعل مخلوقاً لله خلقاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد، فلا تأثير له أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له[(٣)].

وبمعنى أخصر؛ أي: أن العبد له قدرة غير مؤثرة في أفعاله.

فيا ترى! أين قال الشافعي هذا الكلام؟! ومع اختلافهم في تفسير الكسب فأي هذه الأقوال قال به الشافعي؟!

٣ ـ أن العبارتين المنقولتين عن الشافعي صحيحتان عنه[(٤)]، ولا تدلان على ما ذهبا إليه.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية؛ لابن تيمية (٣/ ١٤٦).

(٢) انظر: أقوال الأشاعرة في المسألة: أصول الدين، لعبد القاهر البغدادي، ص١٣٤، والرأي السديد، لجريبة (٢/ ١٢٣).

(٣) انظر: الإنصاف، للباقلاني، ص٤٣ ـ ٤٤، والمواقف، للإيجي ص٣١٣، وشرح المواقف، للجرجاني (٨/ ١١٨)، الرأي السديد شرح جوهرة التوحيد (٢/ ٨٦ و١٢٢) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٦٨.

(٤) انظر: مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥).

٤ ـ أن قول الرازي هذا يعدُّ من تحميل كلام الإمام الشافعي ما لا يحتمل؛ والداعي له على ذلك مذهبه الأشعري الذي يستميت في تقريره والدفاع عنه، وما إلصاقه مسألة الكسب بالإمام الشافعي إلا من هذا القبيل.

وكذلك صنيع البيهقي، فهما معدودان من أئمة الأشعرية.

٥ ـ أن مقولة الشافعي هذه هي في حقيقتها تردُّ الكسب المزعوم وتنفيه، ففي ظاهرها صراحة إثبات الفعل من العبد، وأنه الفاعل له على الحقيقة، ومن كان فاعلاً لأفعاله فهو قادر عليها، له تأثير فيها، وليست هذه القدرة صورية كما يدعيها الأشاعرة.

٦ ـ أن للشافعي أقوالاً أخرى قد جاءت عنه تنفي أن يكون قد قال بالكسب، بل على العكس، فهي تقرر عقيدة السلف أصحاب الحديث، ومن عباراته:

ما نقله عنه المزني: قال لي الشافعي: «تدري من القدري؟ القدري الذي يقول: إن الله ﷻ لم يخلق الشر حتى عُمِل به»[١].

ففيها تصريح أن الله خلق الشر، وقدّره على العباد، والعباد هم العاملون له حقيقة، لا كما يفيده الكسب المزعوم أن لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله.

ومن الغريب أن ترى البيهقي يستدل بهذه العبارة في إثبات الكسب عند الشافعي، ولعل هذا يرجع إلى الإجمال في عبارة الشافعي حتى حملها كلٌّ على مراده، والله المستعان.

ولكن من جميل ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة قوله: «ولا قال أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم: لا مالك، ولا أبو حنيفة، ولا الشافعي، ولا أحمد بن حنبل، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، ولا الليث، ولا أمثال هؤلاء: إن قدرة العبد لا تأثير لها في فعله أو لا تأثير لها في كسبه»[٢].

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٧٩).

٧ ـ من الفاضحات أن ينسب القول بالكسب للشافعي مع أنه لم يأت القول به إلا مع أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو متأخر عن الشافعي، فكيف يستقيم ذلك؟!

٨ ـ أن ما ادعاه البيهقي من أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أن الاستطاعة تكون مع الفعل، لا يجوز أن تتقدمه، ولا أن تتأخر عنه ـ على ما يذهب إليه الأشاعرة[١] ـ، فيه قصور، بل قد جاء عنه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يرى ما يراه أهل السُّنَّة والأثر من أن الاستطاعة قد تكون مع الفعل، وقد تكون قبله، وهما استطاعتان جعلهما الله للعبد؛ ليكون أهلاً للتكليف، ويحصل منه التكليف.

فالأولى: استطاعة للعبد بمعنى الصحة وسلامة الآلات، والتي هي مناط التكليف، فهذه لا يجب أن تقارن الفعل، بل قد تكون قبله متقدمة عليه، فهي قد تقترن به وقد لا تقترن، من مثل قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهذه الاستطاعة قبل الفعل، ولو لم تكن إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج فقط، ولا عصى أحدٌ بترك الحج، ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الإحرام، بل قبل فراغه.

والثانية: استطاعة مقارنة للفعل موجبة له، والتي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل. من مثل قول الله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم، وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطيع إرادته، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه[٢].

وهذا الاعتقاد كان عليه الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومما جاء عنه في ذلك: قوله: «ويكون قول النبي ﷺ: «**فأتوا منه ما استطعتم**»[٣] أن يقول:

---

(١) انظر: اللمع، للأشعري، ص٩٣، ومجرد مقالات الأشعري، لابن فورك، ص١١٠، والإنصاف، للباقلاني، ص٤٤، والإرشاد، للجويني، ص٢١٩، ومعالم أصول الدين، للرازي، ص٨٩.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧٢)، والقضاء والقدر، للدكتور المحمود، ص٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٣) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب الاقتداء برسول الله، برقم (٧٢٨٨)، ومسلم في كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، برقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة.

عليهم إتيان الأمر فيما استطعتم؛ لأن الناس إنما كلفوا ما استطاعوا في الفعل استطاعة شيء؛ لأنه شيء متكلف، وأما النهي فالترك لكل ما أراد تركه يستطيع؛ لأنه ليس بتكلف شيء يحدث إنما هو شيء يكف عنه»[1].

وهذا الكلام فيه إثباتٌ للاستطاعة التي تكون قبل الفعل، والتي هي مناط التكليف ـ كما تقدم ـ؛ لأنها جاءت في الحديث في سياق الفعل والترك اللذين يكونان مباشرةً قبل الفعل، وعليها يكون التكليف من عدمه.

وقوله أيضاً: «وقول المؤذن: «حي على الصلاة، حي على الفلاح» دعاء منه إلى الصلاة، ثم دعاء منه يعلمه فيه أن دعاءه إلى الصلاة دعاء إلى الفلاح، وينبغي لمن دعا إلى الفلاح بالصلاة، وعلم أنه لا يأتي بطاعة الله في الصلاة ولا غيرها إلا بعون الله أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه لا حول له يصل إلى طاعة الله إلا بالله ﷻ»[2].

وفي هذه إشارة لطيفة من الإمام إلى أن من لم يوفقه الله تعالى للعمل الصالح، ولم يُعنْه على أدائه فلا سبيل له إليه البتة، إذ التوفيق والهداية بيد الله تعالى، وهذا فيه إشارة إلى الاستطاعة المقارنة للفعل، والتي هي مناط القدرة، فمن لم يوفقه الله تعالى للعمل الصالح ويكتبه له فلا استطاعة له إليه، فإن الله تعالى قد خص المؤمن بإعانة منه حصل بها الإيمان والعمل الصالح، وهذا خلافاً للقدرية الذين يقولون إن إعانته للمطيع والعاصي سواء، وكل واحد رجح الطاعة والمعصية بنفسه[3].

فعلم أن هذين قولي البيهقي والرازي المذكورين خطأ على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والله أعلم.

---

(١) الأم (٥/١٥٣ ـ ١٥٤).

(٢) مناقب الشافعي للبيهقي (١/٤١٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٤٣).

المبحث السابع

مسائل نُسبت للإمام الشافعي
تتعلق برؤية اللّه تعالى

ويشتمل على مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: دعوى إثباته الرؤية العقلية لله دون العيانية.

المسألة الثانية: التعريض بتكفير الإمام بسبب إثباته رؤية الله تعالى.

المسألة الأولى

دعوى إثبات الشافعي الرؤية العقلية لله تعالى دون الرؤية العيانية

عرض الدعوى:

قالت الدكتورة نعمة بنت محمد: «يقول الشافعي في الفقه الأكبر: إن الله ﷻ يرى نفسه فيما لم يزل ولا يزال من غير اتصال شعاع ومقابلة، ويجوز للخلق أن يروه عقلاً؛ لأنه موجود، وكل موجود يصح أن يرى»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ أن الدكتورة قد أخذت هذه العبارة من كتاب الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام الشافعي رحمه الله، وقد علمتَ أنه لا تصح نسبته إلى الإمام الشافعي رحمه الله.

٢ ـ أن هذا الكلام المذكور هو اعتقاد متأخري الأشعرية، حيث أثبتوا الرؤية لله تعالى، وأنه يَرى نفسه، لكن لا في مكان، ولا على جهة من مقابلة، أو اتصال شعاع، أو ثبوت مسافة بين الرائي وبين الله تعالى[2]، وهذا خلاف ما كان عليه أبو الحسن الأشعري نفسه إمام المذهب، فإنه يثبت الرؤية لله تعالى، وأن المؤمنين يرون الله ﷻ يوم القيامة بأعين وجوههم على

---

(١) الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٦١.

(٢) انظر: التمهيد لقواعد التوحيد، للنسفي، ص٢١٧، الإرشاد للجويني، ص١٦٦، أصول الدين للبغدادي ١٩٧.

ما أخبر به تعالى في كتابه[1].

٣ ـ أن هذا مخالف لما يقوله الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، فقد جاء عنه في باب الرؤية الشيء الكثير، **ومن ذلك**:

أ ـ قوله: «أتانا أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر»[2]، وهذا النقل عن الإمام نص صريح في إبطال هذه الفرية عليه، فقوله: «بأبصارهم» يبطل أن تكون الرؤية من غير مقابلة.

وقد جاء في النصوص الصحيحة إثبات الرؤية لله تعالى كرؤية الشمس والقمر، كما قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته**»[3] وهما في جهة، وقد شبه النبي ﷺ الرؤية بالرؤية.

وكذلك في قوله ﷺ: «**إنكم سترون ربكم عياناً**» إثبات للرؤية البصرية التي لا تتم إلا على ما كان في جهة ومقابلة.

ب ـ ومما قاله أيضاً، ما رواه عنه الربيع بن سليمان، قال: كنت ذات يوم عند الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاءه كتاب من الصعيد، يسألونه عن قول الله جل ذكره: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فكتب فيه: «لما حجب الله قوماً بالسخط دلّ على أن قوماً يرونه بالرضا»، قلت له: أوَ تدين بهذا يا سيدي؟ فقال: «والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه في المعاد لما عبده في الدنيا»[4].

ج ـ وقال ابن هرم القرشي: سمعت الشافعي يقول في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، قال: «فلما حجبهم في السخط كان هذا دليلاً على أنهم يرونه في الرضا»، فقال أبو النجم القزويني:

---

(١) انظر: الإبانة عن أصول الديانة، للأشعري، ص٣٥، ورسالة إلى أهل الثغر، ص١٣٤، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ص٦١.

(٢) سبق تخريجه ص٩٩.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٥٤)، ومسلم رقم (١٤٦٦).

(٤) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤١٩)، والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر، ص٧٩، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٣).

يا أبا إبراهيم، به تقول؟ قال: نعم، وأدين الله ﷻ. قال: فقام إليه عصام وقبّل رأسه، وقال: يا سيد الشافعيين، اليوم بيّضت وجوهنا[1].

د ـ وقال سعيد بن أسد: قلت للشافعي: ما تقول في حديث الرؤية؟ فقال لي: «يا ابن أسد اقضِ عليّ حييت أو متُّ: إن كل حديث يصح عن رسول الله ﷺ فإني أقول به وإن لم يبلغني»[2].

٤ ـ أن هذه الرؤية التي ذكرها الأشاعرة هي رؤية غير متصورة عقلاً، إذ «أن المرئي القائم بنفسه لا يكون إلا بجهة من الرائي وهذه الرؤية التي أخبر بها النبي ﷺ، حيث قال: **«ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»**، فأخبر أن رؤيته كرؤية الشمس والقمر وهما أعظم المرئيات ظهوراً في الدنيا، وإنما يراهم الناس فوقهم بجهة منهم، بل من المعلوم أن رؤية ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ممتنع في بداية العقول، وهذا مما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف وجماهير أهل الكلام المثبتة والنافية والفلاسفة»[3]، والذي أوقع الأشاعرة في هذا هو الجمع بين إثبات الرؤية لله تعالى وبين نفي الصفات (الجسمية) عن الله تعالى، فوقعوا في تناقض ظاهر، وأضحكوا الناس على عقولهم.

وعليه؛ فلا يصح أن ينسب هذا القول للإمام الشافعي رحمه الله.

---

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٤)، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٢٠).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٢١).

(٣) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، ص٣٥٩.

المسألة الثانية

التعريض بتكفير الإمام الشافعي بسبب إثباته رؤية الله تعالى

عرض الدعوى:

قال العلامة ابن الوزير اليماني ـ في بيان وَهَم شيخه علي بن محمد بن أبي القاسم على أهل العلم ـ: «الوهم العاشر: قال وقد نَسبَ إلى الشافعي القول بالرؤية، فطرّقَ عليه الاحتمال؛ لأن الرؤية إنما تكون بكيف أو بلا كيف، والكيفية تجسيم لا محالة»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ قال العلامة ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد توهم المعترض أن إسلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ مشكوك فيه، وأراد أن يقرب كفره وخروجه من الإسلام، فلم يَزد على أن تعرّض لأن يبوء بالكفر، وعرّض نفسه للتكذيب والخسر، فأما الإمام الشافعي فهو أرفع من أن ينقصه كلام سفيهٍ، رَشحَ إناؤه بما فيه»[2].

٢ ـ أن الشافعي أبعد الناس عن مثل هذا الكلام، كيف لا، وهو إمام من أئمة أهل السُّنَّة في إثبات الصفات على الوجه اللائق بالله تعالى من غير تشبيه، كما قال ـ بعد إثباته للصفات ـ: «ولكن نثبت هذه الصفات وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) الروض الباسم (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٢) المصدر نفسه.

٣ ـ أن المعتزلة كانت تفتخر بالإمام الشافعي، وتتشرف بالانتساب إليه، حتى ذكروه في طبقات المعتزلة وعدّوه في سلسلةِ من نَقل الاعتزال، كما فعل القاضي عبد الجبار وابن المرتضى ـ كما سيأتي ـ.

ولا عجب في أن يلتصق به أتباع كل مذهب لما له من الجلالة، والمكانة، وشرف النسب، وسعة العلم.

إلا ما كان من ابن القاسم هذا فإنه أخذ يُعرّض بوقوع الشافعي بالتجسيم لأجل إثباته الرؤية.

وكان ابن القاسم يقرر لزوم التقليد، وغلق باب الاجتهاد، فهلا كان هو أول المطبقين لدعواه هذه فقلّد قومه في الثناء على الشافعي[(١)].

٤ ـ أن فعله هذا يلزم منه تكفير كثير من الصحابة وتابعيهم، ومن بعدهم من العلماء والأئمة الذين يقولون بإثبات رؤية الله تعالى يوم القيامة، بل أهل السُّنَّة قاطبة على ذلك!.

٥ ـ إنما دخلت الشبهة على هؤلاء لما حاكموا نصوص الشرع إلى عقولهم القاصرة، فصاروا يحملون كل نص في الصفات على ما يتوهمونه من صفات المخلوقين، مع أن العقل يقتضي أن كل ما يضاف إلى الرب فإنه يحمل على ما يليق به سبحانه، وكل ما يضاف إلى المخلوق يحمل على ما يليق بالمخلوق، فكما أنهم نفوا المماثلة في الذوات، فكذلك تنتفي المماثلة في الصفات، فهم لا للعقل أعملوا، ولا للنصوص أثبتوا!

---

(١) انظر: الروض الباسم (١/٣٠٦) الحاشية.

المبحث الثامن

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالأسماء والأحكام

ويشتمل على أربع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: دعوى حكمه بكفر الشخص بمجرد الوقوع فيه.

المسألة الثانية: دعوى أنه يكفر باللازم.

المسألة الثالثة: دعوى عدم تكفيره للمعين.

المسألة الرابعة: دعوى تجويزه الخروج على السلطان.

المسألة الأولى

دعوى حكم الشافعي بكفر الشخص بمجرد الوقوع فيه

عرض الدعوى:

قال أبو المظفر الإسفراييني: «وقال ﷺ: «**لا يبقى في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان ولا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر**»؛ أي: من الكفر، ومثقال ذرة من الإيمان اعتقاد مستخلص عن الشرك والإفك والشك والشبهة كما وصفناه، ومتى ما اختلط به شائب من شوائب الكفر والبدع لم يستحق صاحبه اسم الإيمان كما بينه الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: الشرك يشركه الشرك، والإسلام لا يشركه الشرك»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذه العبارة المنسوبة للشافعي لا يعلم من أين نقلها أبو المظفر؟ وأين قالها الشافعي؟، وإن كانت صحيحة المعنى ـ كما تقدم بيانه ـ.

٢ ـ إن في قوله: «ومتى ما اختلط به شائب من شوائب الكفر والبدع لم يستحق صاحبه اسم الإيمان» هذه العبارة فيها إجمال وإيهام بمذهب الخوارج والمعتزلة في هذا الباب، وهو أنه من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، ومن وقع في الكبيرة سلب عنه مسمى الإيمان.

وهذا المنهج ـ وهو سلوك الإجمال في مواطن وعبارات الاحتمال ـ

---

(١) التبصير في الدين، ص١٧٣.

ليس من منهج أهل السُّنَّة والجماعة، بل هو من سبيل أهل الزيغ والضلال، وفي ذمه يقول السلف:

قال الإمام أحمد ـ في وصفه أهل البدع ـ: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم»[(١)].

وقال شيخ الإسلام: «لم يجز إطلاق هذه العبارة إذا عنى بها المتكلم معنى صحيحاً وهو يعلم أن المستمع يفهم منها معنى فاسداً، لم يكن له أن يطلقها لما فيه من التلبيس»[(٢)].

وقال أيضاً: «فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبّرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسُّنَّة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا إنما قابل بدعة ببدعة، ورداً باطلاً بباطل»[(٣)].

وقال ابن حزم: «والكلام إذا أجمل اندرج فيه تحسين القبيح وتقبيح الحسن، ألا ترى لو أن قائلاً قال: إن فلاناً يطأ أخته، لفحش ذلك ولاستقبحه كل سامع له، حتى إذا فسر فقال: هي أخته في الإسلام، ظهر فحش هذا الإجمال وقبحه»[(٤)].

٣ ـ إن البدعة منها المكفرة، ومنها غير المكفرة (المفسقة)، فليس كل من وقع في البدعة لم يستحق مسمى الإيمان.

٤ ـ إن تفسير العبارة المنسوبة للشافعي ينبغي أن تقيد باستيفاء الشروط وانتفاء موانع التكفير كما هو المعلوم من منهج الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد قال: «فإن هذه المعاني التي وصف الله عَزَّ وَجَلَّ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والرؤية، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، ص٥٧.

(٢) الاستغاثة (٢/ ٦١٥).

(٣) درء التعارض (١/ ٢٥٤).

(٤) الأخلاق والسير، ص٨٦.

الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرٌ يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ»[1].

وهنا نلاحظ أن الإمام الشافعي رحمه الله عذر بالجهل في المسائل العلمية العقدية، خلافاً لمن يظن أن العذر بالجهل إنما يكون في المسائل العملية الفرعية.

٥ ـ وقوله: «لم يستحق صاحبه اسم الإيمان» وهذا أيضاً فيه إجمال، فإنه إن كان يقصد أنه لا يستحق مطلق الإيمان ـ أي: أصل الإيمان ـ فهذا غير صحيح، فإن البدعة المفسقة لا تقتضي خروج صاحبها من الإسلام.

وإن كان يقصد به الإيمان المطلق ـ أي: كماله ـ فهذا صحيح؛ لأن المعاصي كلها مما تنافي كمال الإيمان، وقد تنافي أصله، وهذا بحسبها.

---

(١) جزء في الاعتقاد، ص١٠٠ من هذا البحث. وانظر فتح الباري، لابن حجر (٤٠٧/١٣).

المسألة الثانية

أثرٌ فيه أن الشافعي يكفر باللازم

عرض الدعوى:

قال ابن أبي يعلى: «وقال الربيع بن سليمان: قال الشافعي: من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر، فقلت: تطلق عليه اسم الكفر؟! فقال: نعم، من أبغض أحمد بن حنبل عاند السُّنَّة، ومن عاند السُّنَّة قصد الصحابة، ومن قصد الصحابة أبغض النبي ﷺ، ومن أبغض النبي ﷺ كفر بالله العظيم»[1].

وذكرها أيضاً ابن مفلح الحنبلي[2].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذه الحكاية لم تروَ عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناد صحيح ولا ضعيف، وغاية ما جاءت به أن ابن أبي يعلى وابن مفلح الحنبليين ذكراها في سياق فضل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ لم ينقل هذه الحكاية عنه أحدٌ من أصحابه المعتنين بمروياته وأقواله، ولا أحد من الذين ترجموا له في تراجم مفردة أو ضمن أخرى.

٣ ـ لو صحت هذه الحكاية لكانت محمولة على أنّ مَن أبغض أحمد بن حنبل لأجل ما يحمله من السُّنَّة، ومناصرته لها، وردّه على الزنادقة، قد يكفر، فالبغض هنا راجع إلى بغض ما يحمله من الشرع، لا بغض حسدٍ وحبِّ رياسة.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٣).

(٢) انظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد (١/ ٦٩).

٤ ـ لو صحت هذه الحكاية فإن اللوازم التي فيها باطلة؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب ما لم يلتزمه صاحبه، فإذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذباً عليه[(١)].

٥ ـ لو اعتبرنا هذه اللوازم للزم تكفير كل من قال عن صفات الله تعالى أنها من المجاز وليست على الحقيقة؛ لأن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه وصفاته تعالى حقيقة، وهذا القول يستلزم قول غلاة الملاحدة المعطلين الذين هم أكفر من اليهود والنصارى.

ومثل هذا كثير من مخالفينا في كثير من مسائل الاعتقاد، من المعتزلة والأشعرية والماتريدية وغيرهم من الذين جرى عمل السلف على عدم تكفيرهم، واعتبارهم من أمة الإجابة ـ وإن كانوا متوعدين بالنار ـ.

٦ ـ يصح العمل باللازم إذا كان اللازم بيّناً جليّاً، لا يتصور انفكاكه عن الملزوم[(٢)]، ولا يصح العمل به إذا كان اللازم فاسداً، لا صلة له بالملزوم[(٣)].

وهذا اللازم المذكور في هذه الحكاية، ليس بلازم؛ لأنه لازمٌ فاسد، فليس مَن أبغض الإمام أحمد فقد عاند السُّنَّة؛ لأن الإمام أحمد بشر، يجري

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٠/٢١٧).

(٢) **ومثال ذلك**: ما ألزم شيخ الإسلام ابن تيمية به بعض ملاحدة المتصوفة حين جعلوا بعض مشايخهم أفضل من الأنبياء، فقال: «وهؤلاء الملاحدة ركّبوا مذهباً من دين المجوس، ودين الصابئين، ودين رافضة هذه الأمة، فطافوا على أبواب المذاهب، وفازوا بأخس المطالب، فإنهم يبطنون من مناقضة الرسل وإبطال ما جاءوا به، ما لم يبطنه أتباع بولص وأمثاله من النصارى. ومن لم يصل إلى هذا الحد من ملاحدة المتكلمين والمتعبدين ونحوهم، فقد شاركهم في الأصل وهو تفضيل أئمته وشيوخه على الأنبياء، ومن لم يقر منهم بتفضيل أئمته وشيوخه على الأنبياء لزمه ذلك لزماً لا محيد عنه، كما تقدم إذا جعل العلم بالله وملائكته وكتبه ورسله والمعاد لا يستفاد من خطاب الأنبياء وكلامهم، وبيانهم وطريقهم التي بينوها». درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٦٣).

(٣) **ومثال ذلك**: ما حصل للإمام أحمد في مناظرته للجهمية لما ناظروه على أن القرآن مخلوق، وألزمه أبو عيسى محمد ابن عيسى برغوث، أنه إذا كان غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً وهذا منتفٍ، فلم يوافقه أحمد، لا على نفي ذلك، ولا على إثباته؛ بل قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، ونبه أحمد على أن هذا اللفظ لا يدرى ما يريدون به. وإذا لم يعرف مراد المتكلم به لم يوافقه، لا على إثباته، ولا على نفيه. شرح حديث النزول، ص٧٦.

عليه ما يجري على البشر من الجهل، والقصور، فقد يُعَاند الإمام أحمد فيما خفي عليه دليله، فهل مَن عانده في هذا فقد عاند السُّنَّة؟ ثم نقول: ومن عاند السُّنَّة فقد قصد الصحابة، ومن قصد الصحابة فقد أبغض النبي ﷺ، ومن أبغض النبي ﷺ كفر؟!

لا شك أن هذا لا يقوله مسلم عاقل.

٧ ـ لم يحكم السلف بكفر من أبغض عثمان، ولا علي، ولا معاوية رضي الله عنهم أجمعين، وهم ـ أعني هؤلاء الصحابة ـ بلا شك أفضل من الإمام أحمد، بل لا مقارنة بينهم وبينه البتة، فكيف يحكم بكفر مَن أبغض أحمد بن حنبل؟!

٨ ـ أن هذه الحكاية تخالف ما جاء عن الإمام الشافعي من الإعذار بالتأويل، وقبول شهادة المتأولين.

قال الإمام الشافعي: «فلم نعلم أحداً من سلف هذه الأمة يقتدى به، ولا من التابعين بعدهم ردَّ شهادة أحدٍ بتأويل وإن خطّأهُ وضلّله ورآه استحل فيه ما حَرُم عليه، ولا ردَّ شهادة أحدٍ بشيء من التأويل كان له وجه يحتمله، وإن بلغ فيه استحلال الدم، والمال، أو المفْرَط من القول»[1].

«قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس يأثم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب، وكان له وجه في العلم»[2].

ولم يردَّ الإمام الشافعي شهادةَ أحدٍ من أهل الأهواء إلا من يستحل منهم شهادة الزور؛ كالخطابية[3]، فإنهم يكذب بعضهم لبعض.

---

(١) الأم (٧/ ٥٠٩).

وانظر المسألة في: الإشراف على مذاهب العلماء، لابن المنذر (٤/ ٢٨٢)، شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٨/ ٥٨٩)، البيان في مذهب الإمام الشافعي، للعمراني (١٣/ ٢٨١)، روضة الطالبين، للنووي (١١/ ٢٤٠)، مختصر اختلاف العلماء، للطحاوي (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥)، البحر المحيط، للزركشي (٦/ ١٥٧).

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٢/ ٣٠٤).

(٣) وهم أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع، الأسدي مولاهم، وهم إحدى فرق الشيعة الإمامية الغالية، وهم ـ أي: الخطابية ـ خمس فرق.

انظر: مقالات الإسلاميين، لأشعري، ص١٠، التنبيه والرد، للملطي، ص١٦٢، الفرق بين الفرق، =

قال الشافعي: «لا أرد شهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية، فإنهم يعتقدون حلَّ الكذب»[1].

وقال أيضاً: «أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة، فإنه يشهد بعضهم لبعض»[2].

٩ ـ أن هذه الحكاية تخالف ما يُقرره المحققون من الشافعية من عدم اعتبار لازم القول، فضلاً عن التكفير به، ومن هؤلاء: الزركشي[3]، والإسنوي[4]، والعز بن عبد السلام[5]، وابن العراقي[6]، والعطار[7].

= للبغدادي، ص١٧، الفصل، لابن حزم (٢/ ٣٣)، التبصير في الدين، للاسفراييني، ص١٢٦، الملل والنحل، للشهرستاني، ص١٧٢.

(١) درء التعارض، لابن تيمية (١/ ٩٤)، شرح الشفا، للقاري (٢/ ٤٩١)

(٢) السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٣٥٢).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/ ١١٦)، وتشنيف المسامع (١/ ٤١٢).

(٤) انظر: نهاية السول، ص٣٧٤.

(٥) انظر: قواعد الأحكام (١/ ٢٠٣).

(٦) انظر: الغيث الهامع، لابن العراقي، ص١٥٥.

(٧) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال (١/ ٣٧١).

المسألة الثالثة

دعوى عدم تكفير الشافعي للمعين

عرض الدعوى:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال القرآن مخلوق: كفرت بالله العظيم. بيّن له أن هذا القول كفر، ولم يحكم بردة حفص بمجرد ذلك؛ لأنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها، ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله وقد صرح في كتبه بقبول شهادة أهل الأهواء والصلاة خلفهم»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ صحيح من حيث الأصل، فإنه لا يُكفّر أحدٌ بعينه إلا بعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، والنقد هنا على شيخ الإسلام يتجه إلى التمثيل في هذه القضية بموقف الشافعي من حفص الفرد، فإن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كفّره صراحة بعد أن ناظره وأقام عليه الحجة.

٢ ـ هذا التمثيل من شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيه تأويل غير سديد؛ وذلك لأجل حكم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ على حفص الفرد بالردَّة والكفر صراحةً، ومما يدل على تكفيره له **أمور**:

أ ـ صراحة عبارة الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في التكفير حينما قال له: «كفرت بالله

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٩)، وانظر المسائل الماردينية، له أيضاً، ص١٥٨.

العظيم»[١]، حيث حكم على القائل، ولم يتعرّض للقول أو الفعل[٢].

ب ـ أن الإمام الشافعي قد أقام عليه الحجة، وأطال معه المناظرة، حتى إن أبا شعيب المصري قد كتب حججهما في كتاب، فهل بعد هذا البيان من بيان؟!

ج ـ أن حفصاً قد كان من أكبر الأسباب التي جعلت الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَبغض، ويُبغّض في علم الكلام[٣]، وما ذلك إلا لأجل الكفر الذي كان يسمعه من حفص.

د ـ تغليظ الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حفص بالدعاء عليه بالهلاك والويل[٤]، مع ما اشتهر به الشافعي من الصفح ولين الجانب، إلا ما كان مع حفص الفرد.

هـ ـ مناظرة الشافعي لحفص في عدة قضايا تثبت إقامته للحجة عليه، وتدل على معرفة الشافعي به حق المعرفة، كمسألة خلق القرآن، وإنكاره زيادة الإيمان ونقصانه[٥]، فلا يصح أن يقال إنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها.

و ـ قد جاء عن السلف الحكم بكفر من قال بخلق القرآن، وهذه وإن كانت على سبيل التكفير المطلق لا المعين، إلا أنه قد انتفت الموانع في حق حفص واستوفت شروط تكفيره؛ ولذا كفره الشافعي هنا صراحة.

٣ ـ أن هذا الفهم من شيخ الإسلام مخالف لفهم تلميذ الإمام الشافعي، الذي عايش الواقعة، وفهمه أولى بالتقديم في شيخه من غيره.

قال الربيع بن سليمان في حكاية المناظرة: «فسأل الشافعي، فاحتج عليه

---

(١) شرح اصول اعتقاد أهل السُنَّة والجماعة، للالكائي (١/ ٢٥٢)، ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٣٠٢)، تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٣٣٩، الأمر بالإتباع، للسيوطي، ص٨٥.

(٢) تقدم ذكر مناظرته إياه في المبحث الثالث من الفصل الأول، فلتنظر.

(٣) نقله عنه محمد بن عبد الحكم. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٠).

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٤٠)، مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٧٠)، الانتصار، للعمراني اليماني (١/ ١٣٠).

(٥) راجع لهذه المناظرات ص٢٤٢ وَ ٢٤٧ من هذا البحث.

الشافعي، وطالت المناظرة، فأقام الشافعي الحجة عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، **وكفّر حفصاً الفرد** وقطعه».

٤ ـ أن هذا التأويل مخالف لمفهوم المحكوم عليه ـ وهو حفص ـ، فإنه كان يقول للربيع: «أراد الشافعي قتلي»[١]، وهذا يدل على أن الشافعي كفره عيناً، وهو سبب القتل، بل روى أبو نعيم أن حفصاً قال للربيع: «رأيت ما فعل بي الشافعي أمس، كفرني!»[٢].

٥ ـ أن هذا الحكم ـ وهو تكفير حفص ـ قد فهمه علماء آخرون، ولم يفهموا منه التأويل الذي عمد إليه شيخ الإسلام رحمه الله.

ومن هؤلاء: ابن البنا الحنبلي[٣]، والذهبي[٤]، وأبو الفداء الملك المؤيد[٥]، وابن الوردي[٦].

٦ ـ قد جاء عن شيخ الإسلام رحمه الله التصريح بموافقة الجماعة، والإفادة بتكفير الشافعي لحفص، فقد قال: «وبيّنا قول حفص الذي كفره به الشافعي»[٧].

٧ ـ لعل تأويل شيخ الإسلام لكلام الشافعي رحمه الله راجع إلى طريقته رحمه الله في عذر المخالف إذا كان متأولاً في خلافه، كما قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «شيخ الإسلام رحمه الله من الناس الذين يرون أن التأويل عذر، وأن الإنسان إذا لم يكن يريد بذلك مشاقة الله ورسوله فهو معذور، فعنده رحمه الله التوسع في مسألة التأويل»[٨].

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٥٥)، والأسماء والصفات، له (١/ ٦١٢)، آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص١٤٩، وجاءت عنه بألفاظ أخرى انظرها في الإبانة الكبرى، لابن بطة (٦/ ٥١)، الشريعة، للآجري (١/ ١٩٠).

(٢) الحلية (٩/ ١١٢).

(٣) انظر: المختار في أصول السُّنَّة، ص٩٤.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٥).

(٥) انظر: المختصر في أخبار البشر (٢/ ٢٦).

(٦) انظر: تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٠٦).

(٧) شرح الأصبهانية، ص٣٧١.

(٨) شرح كتاب السياسة الشرعية، ص١٧٨.

٨ ـ أما قبول الشافعي شهادة أهل الأهواء فإنها لا تنفي بحال عدم تكفيره من استحق اسم الكفر، واستوفت فيه شروطه وانتفت عنه موانعه، بل هذا يعد من الإنصاف وعدم الغلو في المخالف؛ وذلك لأن أهل الأهواء ليسوا على درجة واحدة، والأصل فيهم الإسلام ما لم تكن بدعته توجب خروجه من الدين كما هو حال حفص الفرد.

ولذلك جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ التفريق في التعامل مع أهل الأهواء، وأنهم ليسوا على درجة واحدة في التعامل معهم بالهجر ونحوه.

قال الفضل بن زياد للشافعي: كيف نصنع بأهل البدع نكلمهم؟ قال: أما الجهمية فلا تكلمهم، قيل له: فالمرجئة؟ قال: هؤلاء أسهل، إلا المخاصم منهم فلا تكلمه. قيل: فينبغي أن لا يكلم أحدٌ أحداً؟ قال: نعم، إذا عرفت من أحد نفاقاً فلا تكلمه؛ لأن النبي ﷺ خاف على الذين خلفوا النفاق فأمر الناس أن لا يكلموهم[(١)].

٩ ـ أيضاً أن قبول الشافعي شهادة أهل الأهواء هي فيمن كان له تأويل سائغ في لسان العرب، وكان له وجه من العلم؛ ولما لم يكن الحال كذلك مع الخطابية لم يقبل شهادتهم، إذ كانوا يستحلون الكذب لبعضهم، فلما خلا التأويل أنزل عليهم الحكم بعدم قبول شهادتهم، فتأمل.

١٠ ـ ومن باب التنبيه أن جماعة من أهل العلم والفضل من المتأخرين والمعاصرين قد تابعوا شيخ الإسلام على هذا التأويل، وصاروا يستدلون به في مواطن من كتبهم، ومن هؤلاء: الشيخ أحمد بن عيسى[(٢)]، د. عبد العزيز العبد اللطيف[(٣)]، والشيخ خالد الزهراني[(٤)]، د.عبد الله الغصين[(٥)]، والعجيب أنه في الحاشية يذكر تكفير الشافعي له، وفي أصل الكتاب يوافق شيخ الإسلام على التأويل!.

---

(١) اعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري، ص٢٥، برقم (١٦).
(٢) انظر: شرحه على النونية (٢/٤٠٨).
(٣) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ص٥٣.
(٤) انظر: دعوة أهل البدع، ص٧٤.
(٥) انظر: دعوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص١١٩.

المسألة الرابعة

دعوى تجويز الشافعي الخروج على السلطان

عرض الدعوى:

قال ابن حزم ـ في معرض ذكره للإمامة وتغيير منكر الوالي ـ: «أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك، . . . وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كأبي حنيفة، والحسن بن حيي، وشريك، ومالك، والشافعي، وداود، وأصحابهم»[(١)].

وقال التفتازاني: «والسلف قد كانوا ينقادون لهم ـ يعني: أئمة الجور ـ، ويقيمون الجمع والأعياد بإذنهم، ولا يرون الخروج عليهم؛ ولأن العصمة ليست بشرط للإمامة ابتداءً، فببقاء أولى، وعن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أن الإمام ينعزل بالفسق والجور، وكذا كل قاض وأمير»[(٢)].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن هذا القول ـ وهو انعزال الأمير بالفسق ـ قد حكاه جمع من العلماء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ سواء كانوا من الشافعية أو من غيرهم، مثل: الماوردي الشافعي[(٣)]، وملا علي القاري الحنفي[(٤)]، وأبو حفص الغزنوي الحنفي[(٥)].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٢).
(٢) شرح العقائد النسفية، ص١٠٠ ـ ١٠١.
(٣) انظر: الأحكام السلطانية، ص٤٢.
(٤) انظر: مرقاة المفاتيح (٦/ ٢٣٩٤).
(٥) انظر: الغرة المنيفة، ص١٩٢.

٢ ـ إن هذا المذهب هو قول قديم للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما نصّ عليه الزبيدي[١]، والذي عليه في الجديد، والمختار في مذهب الشافعية عموماً أنه لا ينعزل بالفسق[٢].

٣ ـ لا تجوز حكاية هذا القول عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن رجع عنه، وشطب عليه، فقد جاء عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُحِلُّ لأحد أن يروي عنه شيئاً كان يراه بالعراق ثم رجع عنه، ومنه قوله: «ليس في حلٍّ من روى عني القديم»[٣].

وقال ابن الصلاح: «كل مسألة فيها قولان قديم وجديد فالجديد أصح، وعليه الفتوى»[٤].

وبنحو كلامه قال النووي[٥].

سأل محمدُ ابن واره أحمدَ بن حنبل: ما ترى في كتب الشافعي التي عند العراقيين أحب إليك أو التي بمصر؟ فقال: عليك بالكتب التي وضعها بمصر، فإنه وضع هذه الكتب بالعراق، ولم يحكمها، ثم رجع إلى مصر فأحكم تلك»[٦].

٤ ـ قد نقل الإمام النووي الإجماع على عدم انعزال الإمام بفسقه، وما حكاه بعض الشافعية في هذا إنما هو خطأ من قائله.

فقال: «أجمع أهل السُّنَّة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل ـ وحكي عن المعتزلة أيضاً ـ فغلط من قائله، مخالف للإجماع»[٧].

---

(١) اتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٣٢).

(٢) انظر: روضة الطالبين، للنووي (٦/ ٣١٢) (٧/ ٢٦٤)، وكذا ابن عابدين في رد المحتار (٤/ ٢٦٤)، والزيلعي في تبيين الحقائق (٤/ ١٧٥).

(٣) البحر المحيط، للزركشي (٨/ ٣٥٧)، وأسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٤/ ٢٨٤).

(٤) فتاوى ابن الصلاح، ص٦٧.

(٥) انظر: المجموع (١/ ٦٦ وَ ٦٨).

(٦) آداب الشافعي مناقبه، لابن أبي حاتم، ص٤٦.

(٧) شرح صحيح مسلم (١٢/ ٢٢٩).

٥ ـ أن ما حكي من أنه مذهب أهل السُّنَّة في هذا فهو مذهب قديم لهم، استقر إجماعهم على خلافه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «استقر أمر أهل السُّنَّة على ترك القتال في الفتنة؛ للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين»[١].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن صالح: «كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك؛ لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرّة، ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر»[٢].

٦ ـ قد يستشهد البعض على تجويز الخروج على السلطان بقصة خروج الإمام الشافعي إلى اليمن، وافتتان أهل اليمن به، ودخوله مع العلويين في مناوئة هارون الرشيد، وهذه القصة مكذوبة على الإمام الشافعي؛ لأنها من رواية محمد البلوي وهو كذاب.

وعلى هذا فحكاية هذا القول عن الإمام الشافعي رحمه الله بعد رجوعه عنه خطأ عليه، ينبغي التنبه له، والله أعلم.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ٥٢٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٨).

المبحث التاسع

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالصحابة

ويشتمل على مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: دعوى قوله بعدم حجية أقوال الصحابة.

المسألة الثانية: دعوى عدم تخطئته من قدم عليّاً على عثمان.

المسألة الأولى

دعوى قول الشافعي بعدم حجية أقوال الصحابة[1]

عرض الدعوى:

قال شمس الدين الأصبهاني: «وقال بعض المصنفين من الحنابلة: إذا قال الصحابي قولاً، ولم يكن ظاهراً، ولم يعرف له مخالف: وجب العمل به في إحدى الروايتين، وإن خالف القياس، وبه قال الأكثر من الحنفية. وفيه رواية: أنه ليس بحجة، وهو قول المعتزلة والأشعرية، والجديد من قول الشافعي، والقديم: أنه حجة»[2].

وقال الحافظ ابن كثير: «وقال البيهقي عن... الشافعي أنه قال الأصل كتاب الله، أو سنة، أو إجماع الناس، أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا من أدل دليل على أن مذهبه أن قول الصحابي حجة، وهو الذي عول عليه البيهقي وغيره من الأصحاب[3]، وزعم الأكثرون منهم الشيخ أبو حامد

---

(١) قد يستشكل البعض أن هذه المسألة من المسائل الفقهية لا العقدية؛ بحجة أن هذه المسألة تطرق في كتب أصول الفقه، وأكثر من يتناولها بالبحث هم الفقهاء، وهذا وإن كان كذلك لكن لا يمنع من أن تكون المسألة لها صلة وثيقة باب الاعتقاد، فإن كثيراً من المسائل العقدية يطرقها الأصوليون، ولها صلة وثيقة بأبواب المعتقد، كمسألة علم الله تعالى، وحقيقة الإيمان، وأول واجب على المكلف، والتحسين والتقبيح، وغيرها، حتى أن الدكتور محمد العروسي قد أفردها في مصنف.

أضف إلى ذلك أن هذه المسألة له صلة وثيقة بمصادر التلقي وأصول الاستدلال، فمناسب أن تطرق في كتب المعتقد.

حتى قال الإمام أحمد رحمه الله: «أصول السُّنَّة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم» أصول السُّنَّة، ص١٤.

(٢) الكاشف عن المحصول في علم الأصول (٥/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٣) ومن هؤلاء: الجويني في التلخيص (٣/ ٤٥١)، والغزالي في المستصفى، ص١٧٠، والرازي =

الإسفراييني أنه رجع عن هذا في الجديد، ورأى فيه أن قول الصحابي ليس بحجة، والله أعلم»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ قول الذين زعموا أن مذهب الشافعي الجديد عدم الاحتجاج بقول الصحابي ليس سديداً؛ وذلك لأن من أقوال الشافعي الأخيرة في مذهبه الجديد ـ كالتي في الرسالة وغيرها ـ تفيد احتجاجه بقول الصحابي، وإليك بعض عباراته في الباب:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «قد سمعت قولك في الإجماع والقياس، بعد قولك في حكم كتاب الله وسُنَّة رسوله، أرأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها؟ فقلت: نصير منها إلى ما وافق الكتاب، أو السُّنَّة، أو الإجماع، أو كان أصح في القياس. قال: أفرأيت إذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة، ولا خلافاً أتجد لك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه، فيكون من الأسباب التي قلت بها خبراً؟ قلت له: ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنةً ثابتةً، ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحدهم مرة، ويتركونه أخرى، ويتفرقوا في بعض ما أخذوا به منهم. قال: فإلى أي شيء صرت من هذا؟ قلت: إلى اتباع قول واحد، إذا لم أجد كتاباً ولا سنةً ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه، أو وجد معه قياس، وقلّ ما يوجد من قول الواحد منهم، لا يخالفه غيره من هذا»[2].

وقال أيضاً: «فإن اختلفت الحكام استدللنا بالكتاب والسُّنَّة في اختلافهم ـ يعني: الصحابة ـ، وإن اختلف المفتون بعد الأئمة ـ يعني بهم الخلفاء الأربعة ـ بلا دلالة فيما اختلفوا فيه نظرنا إلى الأكثر، فإن تكافؤا نظرنا أحسن

= في المحصول (٦/ ١٣٥)، والسبكي في الإبهاج (٣/ ١٩٢)، والعلائي في إجمال الإصابة، ص٢٠، والزركشي في البحر المحيط (٨/ ٥٥ ـ ٥٨)، وحكوا عنه القول الآخر أيضاً.

(١) مناقب الإمام الشافعي، ص١٧٣.

(٢) الرسالة (١/ ٥٩٦).

أقاويلهم مخرجاً عندنا»[1].

وقوله ـ في أقوال الصحابة ـ: «إذا تفرقوا فيها نصير إلى ما وافق الكتاب، أو السُّنَّة، أو الإجماع، أو كان أصح في القياس، وإذا قال الواحد منهم القول لا نحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافاً، صرت إلى اتباع قول واحدهم، إذا لم أجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس»[2].

وقال أيضاً: «ما كان الكتاب أو السُّنَّة موجودين فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب النبي ﷺ، أو واحدهم، ثم كان قول الأئمة أبي بكر، وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم، إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا»[3].

وقال أيضاً: «والعلم طبقات، الأولى: الكتاب والسُّنَّة إذا ثبتت السُّنَّة، ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم، والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسُّنَّة، وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى»[4].

وقوله أيضاً: «المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما ما أحدث يخالف كتاباً، أو سنة، أو إجماعاً، أو أثراً فهذه البدعة الضلالة»[5].

وهذه المقولات كلها من رواية الربيع عنه، «والربيع إنما أخذ عنه بمصر وقد جعل الشافعي في عبارته الأخيرة مخالفة الأثر الذي ليس بكتاب ولا سنة

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٤٣).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (١/ ١٠٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (١/ ١٠٩).

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٠٦)، وتبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٩٧، وتاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٤٩).

ولا إجماع ضلالة وهذا فوق كونه حجة»[1].

وكذلك روى عنه الربيع قوله في الطيب قبل الإحرام بما يبقى ريحه بعد الإحرام: «جائز، وأحبه ولا أكرهه؛ لثبوت السُّنَّة فيه عن رسول الله ﷺ، والأخبار عن غير واحد من الصحابة»[2]. وهنا يحتج بمجيء الأخبار عن الصحابة في المسألة، فهو دليل على أنها حجة عنده.

٢ ـ عند النظر في جميع أقوال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاحتجاج بقول الصحابة رضي الله عنهم، **يتلخص لنا موقفه في الآتي**:

أولاً: إن وَجَدَ إجماع الصحابة فيحتج به، ولا يخرج عنه.

ثانياً: إن لم يجمعوا، ووجد قول أحدهم، ولم يوجد ما يخالفه من كتاب أو سنة أو إجماع، اعتبره حجة، وأخذ به.

ثالثاً: إن اختلفوا فينظر في أقوال الخلفاء الأربعة **كالتالي**:

أ ـ إن وافق قول أحدهم دلالة الكتاب، أو السُّنَّة، أخذ به؛ لوجود الدليل عليه.

ب ـ إن لم يكن لأقوالهم دلالة من كتاب، أو سنة أخذ بقول الأكثر.

ج ـ إن تكافأوا نظر أحسن أقوالهم مخرجاً عنده، فأخذ به.

٣ ـ ليس في كلام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الجديد ما يدل على أنه لا يحتج بقول الصحابي البتة، بل لم يأتِ عنه حرف واحد في ذلك، وغاية ما في الأمر مواقف في سياق الاستدلال على بعض المسائل ظنوا أنه لا يحتج بقول الصحابي فيها.

قال ابن القيم ـ في بيان موقف الشافعي من أقوال الصحابة ـ: «وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد، أما القديم فأصحابه مقرون به، وأما الجديد فكثير منهم يحكى عنه فيه أنه ليس بحجة، وفي هذه الحكاية عنه نظر

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/ ٩٢).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٨٤).

ظاهر جداً؛ فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة»[1].

وقال الزركشي الشافعي: «واعلم أن هذا القول اشتهر نقله عن القديم، وقد نص عليه الشافعي في الجديد أيضاً، وقد نقله البيهقي، وهو موجود في كتاب الأم، في باب خلافه مع مالك، وهو من الكتب الجديدة»[2].

٤ ـ إنما دخلت الشبهة على من حكى عدم احتجاج الشافعي بقول الصحابي من نواحٍ عدة، **منها**:

الأولى: أن الشافعي يحكي أقوالاً للصحابة في الجديد ثم يخالفها، ولو كانت عنده حجة لم يخالفها.

والجواب: أن «هذا تعلق ضعيف جدّاً، فإن مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه لا يدل على أنه لا يراه دليلاً من حيث الجملة، بل خالف دليلاً لدليل أرجح عنده منه»[3].

الثانية: أن الشافعي في مذهبه الجديد إذا ذكر أقوال الصحابة موافقاً لها لا يعتمد عليها وحدها كما يفعل بالنصوص، بل يعضدها بضروب من الأقيسة، فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها، وتارة يوافقها ولا يعتمد عليها بل يعضدها بدليل آخر.

والجواب: أن هذا تعلق أضعف من الذي قبله، فإن تظافر الأدلة وتعاضدها وتناصرها من عادة أهل العلم قديماً وحديثاً، ولا يدل ذكرهم دليلاً ثانياً وثالثاً على أن ما ذكروه قَبْل ليس بدليل.

---

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم (٤/ ٩٢).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٥٨).

(٣) المصدر نفسه.

المسألة الثانية

دعوى عدم تخطئة الشافعي مَن قدَّم عليّاً على عثمان

عرض الدعوى:

قال البيهقي: «أخبرنا أبو عبد الرحمٰن السلمي، قال سمعت علي بن أحمد بن إبراهيم الفارسي، يقول سمعت أبا عبد الله محمد بن حفص، قال سمعت عبيد الله بن أحمد بالرملة، قال سمعت داود بن علي الأصبهاني يقول سمعت أبا ثور يقول: سمعت الشافعي يقول: ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر، وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان، منهم من قدم عليّاً على عثمان، ومنهم من قدم عثمان على علي، ونحن لا نخطئ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فيما فعلوا»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن هذا الكلام فيه إبهام وإيهام أن الصحابة اختلفوا في عثمان وعليّ، أيهما يقدم في الخلافة، وأن الأمر كان بينهم على رأيين، ولم يزل كذلك.

٢ ـ إن هذه المقولة لا يصح سندها إلى الإمام الشافعي رحمه الله، ففي إسنادها علي بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن النيسابوري، صاحب أبي عبد الرحمٰن السلمي، مجهول[2].

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ٤٣٤)، ونقله مختصراً في الاعتقاد، ص٣٦٩.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ١٥٤)، المنتخب من تاريخ نيسابور، للصريفيني، ص٤١١.

وكذلك عبيد الله بن أحمد القرشي الرملي، المعروف بابن الصنام، مجهول أيضاً[1].

٣ ـ إن الخلاف الذي كان بين الصحابة رضوان الله عليهم إنما كان في أول الأمر، حين عين عمر ﷺ ستةً، يكون اختيارهم للخليفة من بينهم[2]، ثم انعقد إجماعهم على تقديم عثمان، والبيعة له، وعليه فإن اختلافهم إنما كان في بداية الأمر عند الاختيار من بين الستة النفر الذين عينهم عمر ﷺ، ولم يكن مستديماً كما يوهمه هذا الكلام المنقول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا إجماع منهم على تقديم عثمان على علي[3]. فلهذا قال أيوب، وأحمد بن حنبل، والدارقطني: من قدم عليّاً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار. فإنه وإن لم يكن عثمان أحق بالتقديم وقد قدموه كانوا إما جاهلين بفضله، وإما ظالمين بتقديم المفضول من غير

---

(١) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٧/ ٣٩٦)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٩٧٧).

(٢) انظر: تفاصيل الحادثة في صحيح البخاري (٩/ ٩٨)، مصنف عبد الرزاق (٥/ ٤٧٧)، السنن الكبرى، للبيهقي (٨/ ٢٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٧/ ١٤١٩)، الاعتقاد، للبيهقي، ص٣٦٥، تاريخ المدينة، لابن شبة (٣/ ٩٢٩)، تاريخ الطبري (٤/ ٢٣٣)، البداية والنهاية، لابن كثير (٧/ ١٤٦).

(٣) ومن مستند إجماعهم، ما يلي:

ما رواه البخاري (٣٦٩٧) عن ابن عمر ﷺ قال: «كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم».

وروى البخاري أيضاً (٣٦٥٥) عن ابن عمر ﷺ قال: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم».

وكذلك قول عبد الرحمٰن بن عوف: «إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان» رواه البخاري برقم (٧٢٠٧).

وسئل عبد الله بن المبارك: أيما أفضل، علي أو عثمان؟ قال: «قد كفانا ذاك عبد الرحمٰن بن عوف» السُّنَّة، للخلال (٢/ ٣٨٩).

وقال عبد الله بن مسعود ﷺ حينما ولي عثمان الخلافة: «أمّرنا خير من بقي، ولم نألُ» السُّنَّة، للخلال (٢/ ٣٨٤)، الشريعة، للآجري (٤/ ١٧٥٣)، أصول السُّنَّة، لابن أبي زمنين، ص٢٧٤.

وقال أبو الحسن الدارقطني: «عثمان أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السُّنَّة، وهو أول عقد يحل في الرفض». سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٤٥٧).

ترجيح ديني، ومن نسبهم إلى الجهل والظلم فقد أزرى بهم»[1].

وقال الإمام أحمد: «لم يجتمعوا على بيعة أحدٍ ما اجتمعوا على بيعة عثمان»[2].

٤ ـ إن الخلاف إنما كان من بعدهم، وهو مذهب الكوفيين، منهم سفيان الثوري[3]، وجاء عنه أنه تراجع عنه[4]، ثم استقر الرأي على تقديم عثمان.

٥ ـ قد جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ التصريح بالقول بتقديم عثمان على علي.

قال الربيع بن سليمان: «أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضوان الله عليهم».

وقال أيضاً في الخلافة: «التفضيل يبدأ بأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي»[5].

وقال إبراهيم الحجبي للشافعي: «ما رأيت هاشمياً قط قدم أبا بكر وعمر على علي غيرك؟ فقال له الشافعي: علي ابن عمي وابن خالتي، وأنا رجل من بني عبد مناف، وأنت رجل من بني عبد الدار، ولو كانت هذه مكرمة كنتُ أولى بها منك، ولكن ليس الأمر على ما تحسب»[6].

٦ ـ مما تقدم نستطيع القول بأن الإمام الشافعي يخطئ من قدم علياً على عثمان، وهذه المسألة وإن كان الخلاف فيها بين أهل السُّنَّة أنفسهم، إلا أن القول المذكور في الباب لم تتحقق نسبته إلى الإمام الشافعي؛ لأن عبارة الباب غير صحيحة عنه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يرى تقديم عثمان على علي رضي الله عنه أجمعين، كما تفيده الآثار السابقة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٢٨).

(٢) نقله عنه شيخ الإسلام في منهاج السُّنَّة النبوية (٦/ ١٥٤).

(٣) انظر: الصواعق المحرقة، ص١٦٩، لوامع الأنوار، للسفاريني (٢/ ٣٥٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/٤٢٦)، فتح الباري لابن حجر (٧/١٦).

(٥) انظر: هذه الآثار وغيرها في مناقب الشافعي، للبيهقي، (١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).

(٦) المصدر السابق (١/ ٤٣٩).

المبحث العاشر

مسائل نُسبت للإمام الشافعي
تتعلق بأصول الاستدلال ومصادر التلقي

ويشتمل على مسألة، وهي:

المسألة: دعوى إيجابه الاستدلال العقلي على كل مكلف في أصول الاعتقاد.

مسألة

دعوى إيجاب الشافعي الاستدلال العقلي على كل مكلف في أصول الاعتقاد

عرض الدعوى:

قال أبو المظفر الإسفراييني: «وأن تعلم أن كل ما يجب معرفته في أصول الاعتقاد يجب على كل بالغ عاقل أن يعرفه في حق نفسه معرفة صحيحة صادرة عن دلالة عقلية، لا يجوز له أن يقلد فيه ولا أن يتكل فيه الأب على الابن، ولا الابن على الأب، ولا الزوجة على الزوج، بل يستوي فيه جميع العقلاء من الرجال والنساء... وأعلم أن جميع ما ذكرناه من اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة فلا خلاف في شيء منه بين الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله»[١].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذا الكلام فيه أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول بإيجاب المعرفة العقلية لأصول الاعتقاد؛ أي: أنها ليست فطرية ضرورية، وإنما هي نظرية مكتسبة.

وهذا القول هو قول الأشعرية[٢] تأثروا فيه بالمعتزلة وأخذوه عنهم[٣]،

---

(١) التبصير في الدين، ص١٨٠ ـ ١٨٣.

(٢) انظر: الإنصاف، للباقلاني، ص٢١، والإرشاد، للجويني، ص١١.

(٣) وممن أخذها عنهم كذلك: الماتريدية، والكلابية، والكرامية، ومتأخروا الشيعة، وبعض فرق الخوارج. انظر: الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها، د. علي القرني، ص٢٩٠ ـ ٢٩٦.

كما حكى ذلك أبو جعفر السمناني ـ وهو من أكابر الأشاعرة ـ فقال: «إيجاب الأشعري النظر لحصول المعرفة بقية بقيت عنده من الاعتزال، وتفرّع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكتفي بالتقليد في ذلك»[1].

٢ ـ وهذا القول مما يخالف قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعقيدته في الباب، فإنه لما ناظر المريسي في الدليل على وحدانية الله قال له: الدليل عليه به، ومنه، وإليه.

فهو يقرر أن الله تعالى يُعرف بالله، ويستدل به عليه سبحانه، فالله يعرف بالله، والأشياء تعرف به ﷻ، فمعرفة الله ضرورية تقع في النفس منه تعالى.

فـ«دلالة الخالق على المخلوق، والفعّال على الفعل، والصانع على أحوال المصنوع عند العقول الزكية المشرقة العلوية، والفطر الصحيحة أظهر من العكس»[2].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمراد بهذا أن المعرفة عندهم ضرورية لا استدلالية، وهذا هو الصواب»[3].

وقد تقدم شرح دليل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٣ ـ وأيضاً في هذا الكلام القول بأن التقليد في مسائل العقائد غير جائز، وهو قول الأشاعرة أيضاً[4]، وغيرهم من المتكلمين، وهذا مخالف لما يقوله الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المسألة.

فقد ذكر السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الشافعي أنه يسوغ التقليد في العقائد، ويحرم

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٧) وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٦١).

(٢) مدارج السالكين، لا بن القيم (١/ ٨٢).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: المحصول، للرازي (٦/ ٩١)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٤/ ٢٢٩)، الفقيه والمتفقه، للخطيب (٢/ ١٢٨)، اللمع في أصول الفقه، للشيرازي، ص١٢٥، شرح الكوكب الساطع، للسيوطي (٢/ ٤٤٢).

النظر والاستدلال؛ لأنه مظنة الشبه، والوقوع في الضلال؛ لاختلاف الأذهان والأنظار[1].

ونظم بقوله:

يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ في الْعَقَائِدِ لِلْفَخْرِ وَالأُسْتَاذِ ثُمَّ الآمِدِي
وَالْعَنْبَرِي جَوَّزَهُ وَقَدْ حَظَرْ أَسْلَافُنَا كَالشَّافِعِي فِيهَا النَّظَرْ

وقال الآلوسي رحمه الله: «قال ابن أبي زرعة: وظاهر كلام الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يوافق هذا المذاهب حيث قال: رأيي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، وينادي عليهم في العشائر: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأشتغل بعلم الأوائل»[2].

وقال الإمام النووي: «الآتي بالشهادتين مؤمن حقاً، وإن كان مقلداً على مذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف؛ لأنه ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ولم يشترط المعرفة بالدليل، وقد تظاهرت بهذا الأحاديث الصحاح يحصل بمجموعها التواتر والعلم القطعي»[3].

---

(١) انظر: شرح الكوكب الساطع (٢/ ٤٤٣).

(٢) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٢١١.

(٣) نقله عنه السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٧٠).

المبحث الحادي عشر

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بعلم الكلام

ويشتمل على مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: دعوى نسبته إلى أرباب مذاهب المتكلمين.

المسألة الثانية: دعوى تجويزه لعلم الكلام إذا كان في الحجاج عن السُّنَّة.

المسألة الأولى

دعوى نسبة الشافعي إلى أرباب مذاهب المتكلمين

عرض الدعوى:

قال أبو المظفر البغدادي: «وأول متكلميهم ـ يعني: أهل السُّنَّة ـ من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعي... وللشافعي كتابان في الكلام أحدهما في تصحيح النبوة والرد على البراهمة، والثاني في الرد على أهل الأهواء»[(١)].

ونقلها عنه بنصها ابن جماعة الشافعي[(٢)]، ومن المعاصرين د. نعمة محمد عبد القادر[(٣)].

مناقشة الدعوى:

١ ـ إن هذا الكلام فيه جناية كبيرة على الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إذ كيف ينسب إلى أئمة المتكلمين، وهو الذي جاء عنه النقل الكثير في ذم الكلام وأهله، والتنفير عنه، ومن ذلك:

قوله: «لو علم الناس ما في الكلام والأهواء، لفروا منه كما يفرون من الأسد»[(٤)].

---

(١) الفرق بين الفرق، تحقيق الخشت، ص٣١٤.

(٢) انظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، ص٢٢.

(٣) انظر: الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٥٢.

(٤) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٣٠٣)، قواعد العقائد، للغزالي، ص٨٥، تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٣٣٦، جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٤١)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١١).

وقوله: «ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح»[1].

وقوله: «والله لأن يفتي العالم فيقال أخطأ خير له من أن يتكلم فيقال زنديق، وما شيء أبغض إلي من الكلام وأهله»[2].

وقوله: «لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك به، خير من النظر في الكلام، فإني والله اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط»[3].

وقوله: «يا ربيع اقبل مني ثلاثاً: لا تخوضنَّ في أصحاب رسول الله ﷺ، فإن خصمك النبي ﷺ غداً، ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على أمر عظيم، ولا تشتغل بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل»[4].

وسئل عن شيء من الكلام، فغضب، وقال: «سل عن هذا حفصاً الفرد وأصحابه، أخزاهم الله»[5].

وقال أيضاً: «حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صبيغ»[6].

وقوله: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في العشائر، ينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام»[7].

وقوله: «مذهبي في أهل الكلام تقنيع رؤوسهم بالسياط وتشريدهم في البلاد»[8]، قال الذهبي: لعل هذا متواتر عن الإمام.

---

(١) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٣٠٠)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١١)، تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة، ص٤١، العلو، للذهبي، ص١٦٥، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ١٨).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ١٨).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٣٩)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١١)، تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٣٣٥، الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١/ ٢٢٤).

(٤) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٨٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٨).

(٥) جامع بيان العلم، لابن عبد البر (٢/ ٩٣٩)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ١١١).

(٦) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٢).

(٧) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٤)، جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٤١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٤٦).

(٨) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٩).

وقوله: «لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لآخر، وكان فيها كتب الكلام، لم تدخل في الوصية؛ لأنه ليس من العلم»[1].

وقال أيضاً: «ما ناظرت أحداً في الكلام إلا مرة، وأنا أستغفر الله من ذلك»[2].

وقال أحمد بن حنبل: «كان الشافعي إذا ثبت عنده الخبر قلده، وخير خصلة كانت فيه أنه لم يكن يشتهي الكلام، إنما همه الفقه»[3].

٢ ـ إن البعض يتوهم من المناظرات والحوارات التي كان يجريها الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع خصومه، من أمثال المريسي، وحفص، أنها كانت بالكلام، وحقيقتها أنها لم تكن كذلك، بل كان الشافعي ملتزماً بأصول السلف، مبتعداً عن أدلة المتكلمين، ولكن كان من سعة علمه يحاججهم بالأدلة السمعية التي تغنيهم عن أدلتهم التي يزعمون أنها عقلية، فإن في القرآن حججاً عقلية صحيحة خاطب الله بها المعاندين، وهي كثيرة جداً، مع أنه يجوز محاججتهم بأدلتهم نفسها إن لم يفهموا غيرها، فمن سعة علمه، وقدرته الفائقة على الاستدلال، واستعمال الأدلة، كان يستدل عليهم بأدلة الوحي، ولم يكن يستعمل أدلة المتكلمين إلا مرة واحدة، واستغفرَ اللهَ منها.

٣ ـ إن الكتابين المنسوبين إلى الشافعي لا تصح نسبتهما إليه، وقد تقدم تحقيق ذلك[4]؛ وعليه فليس هناك كتاب صحيح عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه من علم الكلام.

٤ ـ إن إجماع السلف قائم على التحذير والتنفير من علم الكلام، وأهله، فكيف يصح أن ينسبوا إلى الكلام، أو يجعلوا من أئمته.

قال ابن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل

---

(١) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٧)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣٠).

(٢) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٦).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٨٢).

(٤) انظر: ص١٩٧ وَ٢٠١ من هذا البحث.

الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات الفقهاء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[1].

وقال الغزالي: «وإلى التحريم ذهب الشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وسفيان، وجميع أهل الحديث من السلف»[2].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٩٥).

المسألة الثانية

دعوى تجويز الشافعي لعلم الكلام إذا كان في الحجاج عن السُّنَّة

عرض الدعوى:

قال البيهقي ـ بعد ذكره لرواياته عن الشافعي في ذم الكلام ـ: «إنما أراد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام حفصاً وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حكى عنه في ذم الكلام وذم أهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد من قيده دليل على مراده»[1].

وقال أيضاً: «إن الكلام المذموم إنما هو كلام أهل البدع الذي يخالف الكتاب والسُّنَّة، فأما الكلام الذي يوافق الكتاب والسُّنَّة، ويبين بالعقل والعبرة، فإنه محمود مرغوب فيه عند الحاجة، تكلم فيه الشافعي وغيره من أئمتنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عند الحاجة»[2].

وقال ابن عساكر ـ بعد إيراده للآثار عن الشافعي في ذم الكلام ـ: «فالشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إنما عني بمقاله كلام حفص الفرد القدري وأمثاله»، وأيد كلامه بالنقل عن البيهقي[3].

مناقشة الدعوى:

١ ـ قد عُرف عند السلف ـ وعند هؤلاء أيضاً ـ مدى ذم الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) مناقب الشافعي (١/ ٤٥٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٦٧).

(٣) تبيين كذب المفتري، ص٣٣٧.

لعلم الكلام وأهله، حتى أنه لم يأتِ عن أحد من الأئمة في ذم الكلام وأهله مثله، وهذا هو الأصل، حتى قال الإمام النووي: «وقد بالغ إمامنا الشافعي رحمه الله تعالى في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة، وأطنب في تحريمه وتغليظ العقوبة لمتعاطيه وتقبيح فعله، وتعظيم الإثم فيه، فقال: لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة»[(١)].

٢ ـ إن البيهقي وابن عساكر زعما أن الشافعي إنما أراد بذمه أهل الكلام حفص الفرد؛ لأجل مذهبه في القدر، وهذا غير صحيح، وإنما ذمّه لأجل مذهبه في الصفات، وبالأخص في القرآن، فإنه عند حفص كسائر الصفات والأفعال لا تقوم إلا بجسم، والجسم محدث، وإنكار الشافعي عليه كان لأجل هذا الكلام، ولم تكن مناظرة الشافعي له في القدر[(٢)]، ومن ظن أنها في القدر فقد أخطأ خطأً بيناً[(٣)]، فلم يكن الشافعي يذم الكلام لأجل القدر، وإنما لأجل بدعهم وتجهمهم في الصفات.

٣ ـ إن البيهقي وابن عساكر يريدان بكلامهما أن الشافعي قصد أهل الأهواء في زمنه، وهم الذين كانوا يطلق عليهم أهل الكلام، فأراد الشافعي بكلامه هذا ذمهم والتنفير عنهم، ولو نظرت إلى حقيقة الأمر لوجدتَ أن متأخري الأشاعرة من أمثال الجويني والرازي قد فاقوا من تقدمهم في ضلالهم، حتى أنهم عارضوا الكتاب والسُّنَّة بالعقل، وزعموا أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين إلى غير ذلك، فكانوا ـ وحالهم هذه ـ أحق بالذم من غيرهم، وهم أول من يحمل عليه كلام الإمام الشافعي رحمه الله[(٤)].

٤ ـ إن الحامل للبيهقي والأشعري على هذا التأويل هو إخراج أصحابهم الأشاعرة من الذم الذي لحقهم بسبب اشتغالهم بعلم الكلام، فراحوا يحملون

---

(١) المجموع (١/ ٢٥).

(٢) وانظر: مناظراته له في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الرسالة.

(٣) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض، لابن تيمية (٧/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٤) انظر: درء التعارض، لابن تيمية (٧/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥).

كلام الإمام الشافعي ـ الذي ينتسبون إليه في الفروع ـ على القدرية، وأنه لم يرد به العموم[1].

٥ ـ إن ذم السلف عامة لعلم الكلام إنما كان لمخالفته الكتاب والسُّنَّة، وما فيه من الاصطلاحات الحادثة ذات المعاني الفاسدة، والاعتماد على الأقيسة العقلية، ونقل النظريات الفلسفية عن الثقافات السابقة وإلباسها لباس الإسلام، وفتحه لباب الإحداث في الدين، وهو وإن ردوا به على مبتدعة آخرين فإنه رد بدعة ببدعة أخرى.

٦ ـ إن هذا نموذج مما خالفت فيه بعض الشافعية الإمام الشافعي رحمه الله، فـ«إن الشافعي من أعظم الناس ذماً لأهل الكلام ولأهل التغيير، ونهياً عن ذلك، وجعلاً له من البدعة الخارجة عن السُّنَّة، ثم إن كثيراً من أصحابه عكسوا الأمر حتى جعلوا الكلام الذي ذمه الشافعي هو السُّنَّة وأصول الدين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتاب والسُّنَّة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها»[2].

٧ ـ إن شيوخ وأعلام هذا العلم قد رجعوا عنه، وحذروا منه، وهذا من أظهر الشواهد على أنهم كانوا على غير السبيل.

قال القرطبي: «وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة لما لطف الله تعالى بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه، فمنهم: إمام المتكلمين أبو المعالي، فقد حكى عنه الثقات أنه قال: لقد خليت أهل الاسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في طلب الحق، وهرباً من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، وأختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص، والويل لابن الجويني. وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به.

---

(١) انظر: النبوات، لابن تيمية (٢/ ٦١٥).

(٢) الاستقامة، لابن تيمية (١/ ١٥).

وقال أحمد بن سنان: كان الوليد بن أبان الكرابيسي خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحداً أعلم مني؟ قالوا: لا، قال: فتتهموني؟ قالوا: لا. قال: فإني أوصيكم أفتقبلون؟ قالوا: نعم. قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم.

وقال أبو الوفاء ابن عقيل: لقد بالغت في الأصول طول عمري، ثم عدت القهقرى إلى مذهب المكتب.

قلت: وهذا الشهرستاني صاحب «نهاية الإقدام في علم الكلام» وصف حاله فيما وصل إليه من الكلام وما ناله، فتمثل بما قاله:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها　　وصيرتُ طرفي بين تلك المعالمِ
فلم أرَ إلا واضعاً كف حائرٍ　　على ذقنٍ أو قارعاً سن نادمِ

ثم قال: عليكم بدين العجائز، فإنه أسنى الجوائز.

قلت: ولو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلا مسألتان[1] هما من مبادئه، لكان حقيقاً بالذم، وجديراً بالترك»[2].

---

(١) **الأولى**: إن أول الواجبات هو الشك في الله تعالى، و**الثانية**: إن من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي عرفوها فلا يصح إيمانه.

(٢) المفهم (٦/ ٦٩٢ ـ ٦٩٣).

المبحث الثاني عشر

مسائل نُسبت للإمام الشافعي تتعلق بالفرق والمذاهب

ويشتمل على أربع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: دعوى نسبته إلى التشيع.

المسألة الثانية: دعوى أن آراءه هي البذرة الأولى للكلابية والأشعرية.

المسألة الثالثة: دعوى أخذه العلم عن المعتزلة وتأثره بهم.

المسألة الرابعة: دعوى أنه من أئمة الصوفية.

المسألة الأولى

دعوى نسبة الشافعي إلى التشيع

عرض الدعوى:

قال ابن النديم المعتزلي الشيعي: «وكان الشافعي شديداً في التشيع، وذكر له رجل يوماً مسألة فأجاب فيها، فقال له: خالفتَ علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال له: أثبتْ لي هذا عن علي بن أبي طالب حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأت، وأرجع عن قولي»(١).

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذه الدعوى فرية على الإمام الشافعي رحمه الله، إذ إنه لم يكن شيعيّاً، ولم يحفظ عنه شيئاً من الأهواء، كما قال محمد بن داود يقول: «لم يحفظ في دهر الشافعي كله أنه تكلم في شيء من الأهواء، ولا نسب إليه، ولا عرف به، مع بغضه لأهل الكلام والبدع»(٢).

«وقيل لمحمد بن عبد الحكم: أكان الشافعي بدعيّاً أو كذاباً؟ قال: وإن خالفناه فلا ينبغي أن نقول عليه ما لا نعلم، كان أبعد الناس من ذلك»(٣).

٢ ـ إنه نفى عن نفسه هذه التهمة حينما بلغته، وأقر بتولّيه أبا بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأنشد قائلاً:

---

(١) الفهرست، ص٢٥٩.

(٢) ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٨٢)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٦).

(٣) ترتيب المدارك، للقاضي عياض (٣/ ١٨٦).

إذا نحن فضلنا علياً فإننا روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته رميت بنصبٍ عند ذكري للفضلِ
فلا زلت ذا رفضٍ ونصبٍ كلاهما بحبيهما حتى أوسّد في الرملِ

وقال: «فإذا كان واجباً علي أن أحب قرابتي، وذوي رحمي إذا كانوا من المتقين، أليس من الدين أن أحب قرابة رسول الله ﷺ إذ كانوا من المتقين؟! لأنه كان يحب قرابته»[1].

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن حبه لآل بيت رسول الله ﷺ إنما لحب رسول الله لهم، وليس هذا رفضاً ولا تشيعاً.

٣ ـ وكذلك دافع عنه العلماء، وردوا هذه الفرية على قائليها، **ومن هؤلاء:**

• الإمام أحمد بن حنبل، قال في الشافعي: «لقد مَنَّ الله علينا به، لقد كنا تعلمنا كلام القوم، وكتبنا كتبهم، حتى قدم علينا، فلما سمعنا كلامه، علمنا أنه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلا كل خير»، فقيل له: يا أبا عبد الله، كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيانه ـ يشير إلى التشيع، وأنهما نسباه إلى ذلك ـ فقال: ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيراً»[2].

• «وقيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي! فقال أحمد: ومن أين يعرف يحيى الشافعي، هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول الشافعي؟ أو نحوِ هذا، ومن جهل شيئاً عاداه، قال أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «صدق أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، إن ابن معين كان لا يعرف ما يقول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ»[3].

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص٩١، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض (٣/ ١٨٧).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٢٥٩).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ١١١٣)، ويعني بذلك: علمه بفقه الكتاب والسُّنَّة، فلم يكن ابن معين فقيهاً، ولم تكن همته فيه.

• جعفر السراج[1]، فقد أنشأ أبياتاً يدافع فيها عن الشافعي حينما اتهموه بالتشيع، فقال فيها[2]:

لا در در معاشر لم يحفظوا	غيب الأئمة عاجز أو ناهضِ
زعموا بأن الشافعي محمداً	جادت ثراه بمصر مزنة عارضِ
مترفض إذ قال في بيت له	فليشهد الثقلان أني رافضي
ما قاله إلا بشرط واضح	لأولي النهى والدين ليس بغامضِ
إن كان رفضاً حب آل محمد	فليشهد الثقلان أني رافضي
وبه يقول المسلمون فهل ترى	عين لآل محمد من باغضِ
يا من رماه ببدعة في دينه	لا زال جسمك حلف حمى نافضِ

• الذهبي، حيث قال: من زعم أن الشافعي يتشيع فهو مفتر، لا يدري ما يقول[3].

• وقال أيضاً: لو كان شيعيّاً ـ وحاشاه من ذلك ـ لما قال: «الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصديق، وختم بعمر بن عبد العزيز»[4].

٤ ـ إن ابن النديم معروف بتشيعه؛ لذا فهو كغيره من أهل الضلال ينسبون الأئمة إليهم؛ ليروجوا مذهبهم على العامة، ويكسبوه صفة الشرعية.

---

(١) هو: جعفر بن أحمد بن الحسن، أبو محمد البغدادي، السراج، الإمام البارع، المحدث، المسند، بقية المشايخ، توفي سنة ٥٠٠هـ. من مصنفاته: مصارع العشاق، حكم الصبيان، مناقب الحبش، وغيرها.

انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/ ٢٢٨).

(٢) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي (٣/ ٣٢٦).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٨).

(٤) المصدر السابق.

أما براءة الرافضة من الشيخين فمعروفة، ولكن عمر بن عبد العزيز! فحتى هو كذلك يطعنون عليه، فقد جاء في كتاب دلائل الإمامة، للطبري الشيعي، ص٨٧، ما نصه: «وروى الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد بن دينار عن عبد الله بن عطاء التميمي، قال: كنت مع علي بن الحسين في المسجد، فمر عمر بن عبد العزيز، وعليه نعلان شراكهما فضة، وكان من أمجن الناس وهو شاب، فنظر إليه علي بن الحسين، وقال: يا عبد الله أترى هذا المترف؟ فإنه لا يموت حتى يلي الناس، قال: إنا لله، هذا الفاسق؟ قال: نعم، ولا يلبث إلا يسيراً حتى يموت، فيلعنه أهل السماء، وتبكيه أهل الأرض».

ويمكن أن يكون أخذها عن بعض أقران الشافعي المتقدمين عليه، الذين وصفوا الإمام الشافعي بالتشيع، وهم قالوها إما بدافع كلام الأقران، أو جهلاً بحقيقة حال الشافعي، ومن هؤلاء:

- يحيى بن معين.
- أحمد العجلي.

٥ ـ هذا القول الذي نقله ابن النديم عن الشافعي لا يُعلم من أين نقله؟ أو أين وجده، فلم ينقله أحد من أصحاب الشافعي، ولا المعتنين بنقل أقواله وترجمته، ولم أقف عليه مع طول بحثي عنه.

٦ ـ إنما دخلت الشبهة على من رمى الشافعي بالتشيع من جوانب عدة، **منها**:

- عبارات وردت عنه في حب آل بيت النبي ﷺ ومدحهم، ومنها قوله:

يا راكباً قف بالمحصّب من منى واهتف بقاعد خيفها والناهضِ
سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى فيضاً كملتطم الفرات الفائضِ
إن كان رفضاً حب آل محمدٍ فليشهد الثقلان أني رافضي

وتمثله بقول نصيب بن رباح:

وما زال كتمانيك حتى كأنني يرجع سؤال السائلي عنك معجمُ
لتسلمَ من قول الوشاة وتسلمي سلمت وهل حي على الناس يسلمُ

والحق أن هذا المدح لا يوجب ذماً، بل يوجب الحب له؛ كونه يمدح آل بيت رسول الله ﷺ، ويحبهم، ويذكر فضلهم، وهذا مأمور به كل مسلم[1].

- ومن الشبه: روايته أحاديث البغي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يروها عن أحد سواه.

وهذه الحجة استند إليها يحيى بن معين رحمه الله، وهي ليست بشيء، فإنه لم يحفظ عن النبي ﷺ في قتال البغاة شيء حتى يُستند إليه، وكان علي بن

---

(١) انظر: مناقب الإمام الشافعي، للرازي، ص١٤٢.

أبي طالب رضي الله عنه هو أول من ابتلي بهم، وهو الذي سنّ قتالهم وأحكامهم، فلا غرابة ألا يحتج إلا بعلي رضي الله عنه.

روى البيهقي[1] عن أبي داود السجستاني أن أحمد بن حنبل أخبر أن يحيى بن معين ينسب الشافعي إلى التشيع، فقال له أحمد: تقول هذا لإمام من أئمة المسلمين؟ قال يحيى: إني نظرت في كتابه في قتال أهل البغي، فإذا قد احتج من أوله إلى آخره بعلي بن أبي طالب. فقال أحمد بن حنبل: عجباً لك! فبمن كان يحتج الشافعي في قتال أهل البغي وأول من ابتلي من هذه الأمة بقتال أهل البغي علي بن أبي طالب؟ وهو الذي سنَّ قتالهم وأحكامهم، ليس عن النبي ﷺ، ولا عن الخلفاء غيره فيه سنة، فبمن كان يستن؟! فخجل يحيى من ذلك.

أضف إلى ذلك أن يحيى بن معين معدود في المتشددين في الجرح[2]، وهذه منها، وكان الإمام أحمد قد رَدَّ عليه تشدده في هذه المسألة، ولعل ما قاله ابن معين في الشافعي كان الحامل له عليه هو الحسد، وهذا يظهر في الأقران، وهو مما لا يعبأ به، وما ينجو منه إلا من عصم الله.

قال صالح بن أحمد بن حنبل: «لقيني يحيى بن معين، فقال لي: أما يستحي أبوك مما يفعل! فقلت: وما يفعل؟ قال: رأيته مع الشافعي والشافعي راكب وهو راجل، ورأيته قد أخذ بركابه! فقلت ذلك لأبي، فقال لي: قل له إذا لقيته إن أردت أن تتفقه فتعال فخذ بركابه الآخر»[3].

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٥٠).

(٢) قال اللكنوي في الرفع والتكميل، ص٢٧٤ وما بعدها ـ أثناء تعداده لموانع قبول الجرح والتروي فيه ـ: «ومنها أن يكون الجارح من المتعنتين المشددين، فإن هناك جمعاً من أئمة الجرح والتعديل لهم تشدد في هذا الباب، فيجرحون الراوي بأدنى جرح، ويطلقون عليه ما لا ينبغي إطلاقه عند أولي الألباب، فمثل هذا الجارح توثيقه معتبر وجرحه لا يعتبر إلا إذا وافقه غيره ممن ينصف ويعتبر، فمنهم: أبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن القطان، ويحيى القطان، وابن حبان، وغيرهم فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه، فليثبت العاقل في الرواة الذين تفردوا بجرحهم وليتفكر فيه».

(٣) الانتقاء، لابن عبد البر، ص٧٥.

وهذا النقل وما بعده ينفي دعوى أن يكون ابن معين عنى بكلامه شخصاً آخر غير الإمام الشافعي، بل عناه، وقصده، ولا أدل على ذلك من كلام الإمام أحمد له.

قال محمد ابن ماجه القزويني: «جاء يحيى بن معين إلى أحمد بن حنبل، قال: فمر به الشافعي على بغلته، فقام أحمد بن حنبل إلى الشافعي فتبعه، وأبطأ على يحيى، فقال له يحيى بن معين: يا أبا عبد الله كم هذا؟ قال: فقال: دع عنك، الزم ذنب البغلة» وفي لفظ: «لو كنت في الجانب الآخر لكان أنفع لك»[(١)].

قال البيهقي: «وأبو زكريا يحيى بن معين رحمه الله وإياه كأنه يأخذه شيء مما يأخذ بعض أهل العلم من الحسد، ومع هذا فكان يحسن القول في الشافعي»[(٢)].

قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاحَ لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللَّهُمَّ فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم»[(٣)].

ولا يقبل كلام الأقران إلا بضوابط، **منها**[(٤)]:

= وبهذا يتبين لك بُعد قول العلامة المعلمي رحمه الله في التنكيل (١/ ٢٥٣) أنه إنما أراد أحمد بن يحيى الأعمى، المشهور بالشافعي، حيث قال: «حكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال: ليس بثقة، فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في أبي عبد الرحمٰن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى المشهور بالشافعي، فإنه كان ببغداد، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد، فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي يريد ابن وضاح الإمام، فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمٰن؛ لأنه كان حياً معهما في البلد».

وانظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ١١١٣).

(١) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي (١/ ١٠٠)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص١٠٩.

(٢) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي (١/ ٩٩).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ١١١).

(٤) ينبغي أن يعلم أن كلام الأقران في بعضهم أثبت من غيرهم؛ لأنهم أعرف بأقرانهم، ولكن بضوابطه، فإن خلت عُدَّ من المهدور، ومن الذي يطوى ولا يروى، وحتى يطوى ولا يروى لا بد أن يكون كلام الجارح فيمن ثبتت في العلم إمامته، وصحت في الدين عدالته، فحينها ينظر هل هو من كلام الأقران أم لا، باستيفائه الشروط من عدمها، وإلا فإن كان المجروح من لم يشتهر بالإمامة، والعدالة، فيخرج من باب الأقران، ويجري عليه قواعد تعارض الجرح مع التعديل المعروفة. =

أ ـ أن يتعاصر الجارح مع المجروح، ويقارنه، وإن لم يكن فلا يعد من كلام الأقران[1].

ب ـ ألا يتفق المتعاصرون على الجرح، وإلا فيعتمد قولهم[2].

ج ـ أن يكون الكلام مما لم يتابع عليه صاحبه، فإن توبع كان محل تأمل[3].

د ـ ألا يكثر المعدلون للمجروح، شريطة أن يلوح على قولهم الإنصاف[4].

هـ ـ أن تدل قرينة على تجرد الجارح من الهوى والعصبية، وإلا فلا يلتفت إليه[5].

ومما يدل على أن كلام ابن معين في الشافعي من كلام الأقران، وأنه لا يعتقد جرح الشافعي: تزكيته له أكثر من مرة، ومن ذلك:

قوله: «الشافعي صدوق، لا بأس به»[6].

وقال الزعفراني: سألت يحيى بن معين عن الشافعي، قال: «لو كان الكذب مطلقاً له، لمنعته مروءته عن أن يكذب»[7].

قال البيهقي: «وإنما كانوا يسألون يحيى عنه، لما كان قد اشتهر من حسد يحيى إياه، وإفراط أحمد بن حنبل في توقيره وتعظيمه وتقديمه، والاعتراف بفضله وعقله وعلمه والأخذ عنه»[8].

= انظر: جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/ ١١١٣).

(١) انظر: الرفع والتكميل، للكنوي، ص٤٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤٣٢).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢٧٥).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٤١).

(٥) المصدر السابق (١٠/ ٩٢).

(٦) حلية الأولياء، لأبي نعيم (٩/ ٩٦)، بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي (١/ ٩٩)، تاريخ بغداد، للخطيب (٩/ ٤٩٤)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣٦١).

(٧) الحلية، لأبي نعيم (٩/ ٩٧)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٧، لسان الميزان، لابن حجر (٧/ ٥٦٧).

(٨) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، للبيهقي، ص١٠٠.

وقال أحمد بن حنبل ـ في قول ابن معين وأبي عبيد ـ: «ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيراً، ثم قال أحمد لمن حوله: اعلموا رحمكم الله تعالى أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئاً من العلم، وحُرمه قرناؤه وأشكاله حسدوه، فرموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم»[(١)].

وقال الرازي: «إن يحيى بن معين كان شديد الحسد للشافعي، وكان يلومه أحمد بن حنبل على تعظيمه الشافعي، وكان أحمد بن حنبل يلومه على ذلك الحسد»[(٢)].

وقال الذهبي: «وقد صنف الحافظ أبو بكر الخطيب كتاباً في ثبوت الاحتجاج بالإمام الشافعي، وما تكلم فيه إلا حاسدٌ أو جاهل بحاله، فكان ذلك الكلام الباطل منهم موجباً لارتفاع شأنه، وعلو قدره، وتلك سنة الله في عباده»[(٣)].

وقد تحمل تزكيته له على تراجعه عما قاله فيه، وهذا يؤخذ من خجله حينما عاتبه الإمام أحمد رحمة الله على الجميع، والله أعلم.

● ومن الشبه أيضاً: قوله بمسائل اشتهر بها الرافضة، وهي من شعاراتهم.

ومن هذه المسائل الجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، وتسطيح القبور وغيرها، فقد كان الجهر مذهب الرافضة في العراق، وكذا القنوت شعار القدرية الرافضة، ولكن قول الشافعي بهاتين المسألتين وغيرهما مما تقول به الرافضة ليس لأجل قول الرافضة بها، وإنما لما رأى أن هذا القول يوافق السُّنَّة عنده، فقال به سواء وافق قوله قول طائفة معينة أو لا[(٤)].

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/٢٥٩).

(٢) مناقب الإمام الشافعي، للرازي، ص١٤٣.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/٤٨).

(٤) مع أنه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه قد يترك المستحب إذا كان في فعله مفسدة راجحة؛ ولذلك ذهب بعض الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لأهل البدع؛ وذلك لأجل التميّز، =

وهذا كثير في مسائل العلم، فإن بعض المسائل يشترك في القول بها أهل السُّنَّة مع غيرهم من الطوائف، فلا يعني هذا ـ بحال ـ أن أهل السُّنَّة يقرون هذه الطوائف، أو أنهم منهم، فإن كل خير موجود عند أهل البدعة فعند أهل السُّنَّة أضعافه، وما من شر يُظن أنه عند أهل السُّنَّة إلا وعند أهل البدعة أضعافه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذي عليه أئمة الإسلام أن ما كان مشروعاً لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع، لا الرافضة ولا غيرهم، وأصول الأئمة كلهم توافق هذا، منها مسألة التسطيح الذي ذكرها، وكذلك الجهر بالبسملة هو مذهب الرافضة، وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها، وبسبب القنوت، ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية؛ لأن المعروف في العراق إن الجهر كان من شعار الرافضة، وأن القنوت في الفجر كان من شعار القدرية الرافضة، حتى أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسملة؛ لأنه كان عندهم من شعار الرافضة، كما يذكرون المسح على الخفين؛ لأن تركه كان من شعار الرافضة، ومع هذا فالشافعي لما رأى أن هذا هو السُّنَّة كان ذلك مذهبه وإن وافق قول الرافضة. وكذلك إحرام أهل العراق من العقيق يستحب عنده، وإن كان ذلك مذهب الرافضة، ونظائر هذا كثيرة»[(١)].

ثم إن مثل هذه الموافقة لم تكن عند الشافعي فقط، بل سائر أئمة المذاهب كانت لهم موافقة للرافضة في بعض المسائل، وهذا ليس لأن الرافضة قالوها، وإنما هذا من تتبع العلماء للسنة، سواء وافقها أهل البدع أم لا.

فالإمام أحمد يستحب متعة الحج، وكان الرافضة يعجبهم ذلك، حتى

= ومصلحة التميز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب، وهذا قد يتأكد في بعض المواضع، ولا يطَّرد.

انظر: منهاج السُّنَّة النبوية، لابن تيمية (٤/ ١٥٤ ـ ١٥٥)، مجموع الفتاوى، له (٢٢/ ٤٠٧ وَ ٤٣٦).

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ١٤٩ ـ ١٥١).

لامه الحافظ سلمة بن شبيب، وقال له: يا أبا عبد الله قوّيتَ قلوب الرافضة! لم أفتيتَ أهل خراسان بالمتعة ـ يعني: متعة الحج ـ؟ فقال: يا سلمة كان يبلغني عنك أنك أحمق، وكنت أدافع عنك، والآن فقد تبين لي أنك أحمق، عندي أحد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ أدعها لقولك[١].

والإمام مالك يكره السجود على غير جنس الأرض، والرافضة يمنعون من السجود على غير الأرض، وكذلك يضعف أمر المسح على الخفين، حتى أنه في المشهور عنه لا يمسح في الحضر، وإن وافق ذلك قول الرافضة[٢].

وكل هذا لا لأجل موافقة الرافضة ـ أخزاهم الله ـ وإنما بحسب ما ينتهون إليه من الدليل، وحينها فلا يتجه عليهم اللوم لأجل تلك الموافقة؛ لاختلاف القصد والمنهج بين أهل السُّنَّة والرافضة.

• ومن الشبه أيضاً: وقوفه مع أناس من العلويين ضد هارون الرشيد.

وذلك حينما كان باليمن، وخرجت نابتة من العلويين ضد هارون الرشيد، فكان الشافعي في صفهم، حتى حُمل إلى الرشيد، وجرى بينهما من الحوار الطويل، والذي شهد له الرشيد بعد ذلك بعلمه وفضله، وهذه القصة ـ على طولها ـ مكذوبة، وهي من طريق محمد البلوي الكذاب.

• ومن الشبه أيضاً: وصف بعض أهل العلم له بالتشيع ـ كما تقدم ـ.

وقد تقدم أن وصف ابن معين له بذلك كان بدافع الحسد ليس إلا، وهو من كلام الأقران، فهذا مما طوى ولا يروى.

وأما أحمد بن عبد الله العجلي فقد استند في دعواه على قصة خروجه من اليمن، وحمله إلى الرشيد، وقد تقدم عدم صحة هذه القصة.

قال ابن كثير: «وهذا القول من العجلي مجازفة بلا علم»[٣].

ولعله استند أيضاً في اتهامه إياه بالتشيع إلى أبياته في حب آل البيت:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٦/ ٥٤).

(٢) انظر: منهاج السُّنّة النبوية، لابن تيمية (٤/ ١٥١).

(٣) مناقب الإمام الشافعي، لابن كثير، ص١٩٥.

إن كان رفضاً حب آل محمد، فليشهد الثقلان أني رافضي.

قال الذهبي: «بهذا الاعتبار قال أحمد بن عبد الله العجلي في الشافعي: كان يتشيع، وهو ثقة.

قلت ـ أي: الذهبي ـ: ومعنى هذا التشيع حب علي وبغض النواصب، وأن يتخذه مولى، عملاً بما تواتر عن نبيِّنا ﷺ: **«من كنت مولاه فعليّ مولاه»**، أما من تعرض إلى أحد من الصحابة بسب فهو شيعي غالٍ نبرأ منه، ومن تعرض لأبي بكر وعمر فهو رافضي خبيث حمار، نعوذ بالله منه»[1].

وقد تقدم الكشف عن ذلك بما لا مزيد عليه في مبحث الأشعار المنسوبة، فراجعه.

٧ ـ ومما ينفي التشيع عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إنكاره على الشيعة مذهبَهم، وتقبيحه إياهم، **ومن ذلك**:

- ما قاله يونس بن عبد الأعلى: إن الشافعي كان إذا ذكر الرافضة عابهم أشد العيب، ويقول: «شر عصابه»[2].
- وقال أيضاً: «لم أرَ أحداً أشهد بالزور من الرافضة»[3].
- وقال أيضاً: «أجيز شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الرافضة، فإنه يشهد بعضهم لبعض»[4].
- بل أفتى رَحِمَهُ اللَّهُ بمنع الرافضة من الغنيمة أو الفيء، وإن قاتلوا مع المسلمين، فقال: «إذا حضر الرافضي الوقعة، وغنموا، لم يعطَ من الفيء شيئاً؛ لأن الله ذكر آية الفيء ثم قال فيها: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] فمن لم يقل بهذا لم يستحق»[5]

---

(١) تاريخ الإسلام (٥/ ١٤٦).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/ ٧١).

(٣) السنن الكبرى، للبيهقي (١٠/ ٣٥٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٧)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/ ١١٧).

• قال البويطي: سألت الشافعي أصلي خلف الرافضي؟ قال: «لا تصلِّ خلف الرافضي، ولا القدري، ولا المرجئ»[1].

• وكان يعدُّ التشيع بدعة، وصِفَةً مشتركة بين عامة أهل البدع، ومنشأ كل ضلالة، فقال: «ما كلمت رجلاً في بدعة قط إلا كان يتشيع»[2].

• قال الشافعي: «ما أرى الناس ابتلوا بشتم أصحاب النبي ﷺ إلا ليزيدهم الله بذلك ثواباً عند انقطاع عملهم»[3].

٨ ـ قد اشتهر عن الشافعي رحمه الله مدحه للصحابة، والإقرار بإمامتهم، وبالأخص الخلفاء الأربعة، وهذا مما لا يقر به شيعي، فضلاً عن رافضي، بل وكان يثني على معاوية رضي الله عنه، ويحتج بأفعاله، ويروي المرويات في مدحه، ومن ذلك ما رواه عن ابن عباس أنه قال في مدح علم معاوية: «يا بني ليس أحد منّا أعلم من معاوية»[4].

٩ ـ أضف إلى ذلك أن بعض الشيعة يرفض هذه النسبة، ولا يفخر أن يكون الشافعي شيعيّاً، ويجعل حبه لأبي بكر وعمر يوجب لعنه، وها هو يوسف البحراني[5] ينشئ قصيدة في ذلك، فقال:

«كذبتَ في دعواك يا شافعي ... فلعنةُ اللَّه على الكاذبِ
بل حب أشياخك في جانبِ ... وبغض أهل البيت في جانبِ
عبدتم الجبت وطاغوته ... دون الإلٰه الواحد الواجبِ

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٣١).

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (١/ ٤٦٨).

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥١/ ٣١٧).

(٤) الأم (١/ ٣٣٠).

(٥) وهو يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، فقيه إمامي، من أهل البحرين، توفي بكربلاء سنة ١١٨٦هـ.
له مصنفات منها: أنيس المسافر وجليس الخواطر (الكشكول)، والدرة النجفية من الملتقطات اليوسفية، والحدائق الناضرة.
انظر: الأعلام، للزركلي (٨/ ٢١٥)، معجم المؤلفين، لكحالة (١٣/ ٢٦٨)، أعيان الشيعة، لسيد محسن الأمين (١/ ٤٢٤).

فالشرع والتوحيد في معزل ... عن معشر النصاب يا ناصبي

قدمتم العجل مع السامري ... على الأمير ابن أبي طالبِ

محضتم بالود أعداءه ... من جالب الحرب ومن غاصبِ

وتدعون الحب ما هكذا ... فعل اللبيب الحازم الصايبِ

قد قرروا في الحب شرطاً له ... أن تبغض المبغض للصاحبِ

وشاهدي القرآن في (لا تجد) ... أكرم به من نير ثاقبِ

وكلمة التوحيد إن لم يكن ... عن الطريق الحق بالناكبِ

وأنتم قررتم ضابطاً ... لتدفعوا العيب من الغائبِ

بأننا نسكت عما جرى ... من الخلاف السابق الذاهبِ

ونجعل الكل على محمل الـ ... خير لنحظى برضى الواهبِ

تباً لعقل عن طريق الهدى ... أصبح في تيه الهوى عازبِ»[1]

---

(١) الكشكول (٢/ ١١٧).

المسألة الثانية

دعوى أن آراءه هي البذرة الأولى للكلابية والأشعرية

عرض الدعوى:

قالت الدكتورة نعمة محمد عبد القادر: «شكلت آراء الشافعي الكلامية البذرة الأولى لمذهب الأشاعرة الذي بدوره أهم مذهب كلامي لجمهور الخلف من أهل السُّنَّة.

فقد انتقلت آراء الشافعي الكلامية بصدد خلق الأفعال، ورؤية الله يوم القيامة، والشفاعة لأهل الكبائر، وكلام الله غير مخلوق إلى الأشعري عن طريق المدرسة الكلابية، وقد ترسخت هذه الآراء في معتقد الخلف من أهل السُّنَّة بفضل أبي الحسن الأشعري.

يمثل ابن كلاب إذن الحلقة الوسطى بين الشافعي والأشعري، إذ تبنت الأشعرية آراء هذه المدرسة واحتوتها في مذهبها تماماً، وقد بقيت الأشعرية بفضل رجالها الذين أوضحوا المنهج وأكملوا المذهب»[1].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذا الكلام فيه خلط للحقائق، ومزج بين المتناقضات، وتغيير للصراع التاريخي بين أهل السُّنَّة من جهة، وبين الكلابية والأشعرية من جهة أخرى.

٢ ـ إن الأشعرية وإن كانت امتداداً للكلابية، إلا أنهما لا يمتان إلى

---

(١) الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

منهج أهل السُّنَّة والجماعة بصلة، وإن كانا أقرب من غيرهم من الطوائف إلى أهل السُّنَّة، ويوضحه:

٣ ـ أن الخلاف بين أهل السُّنَّة من جهة، وبين الكلابية والأشعرية من جهة أخرى خلاف في الأصول، والمنهج، وإليك بعض المسائل التي تدل على ذلك:

أصول التلقي:

عند أهل السُّنَّة أن مصادر التلقي هي: الكتاب والسُّنَّة والإجماع، والقياس الصحيح، وعبارات الشافعي رَحِمَهُ اللهُ شاهدة على ذلك:

قال الشافعي: «الأصل كتاب الله، أو سُنَّة نبيِّه، أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ، أو إجماع الناس»[1].

وقال أيضاً: «والعلم طبقات، **الأولى**: الكتاب والسُّنَّة إذا ثبتت السُّنَّة، ثم **الثانية**: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سُنَّة، **والثالثة**: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم، **والرابعة**: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم، **والخامسة**: القياس على بعض هذه الطبقات، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسُّنَّة، وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى»[2].

وقال الكرابيسي: «ما كنا ندري ما الكتاب ولا السُّنَّة والإجماع حتى سمعنا الشافعي يقول الكتاب والسُّنَّة والإجماع»[3].

وأما الكلابية فيقدمون العقل على النقل، ويجعلونه الأصل في أمور العقائد؛ كالصفات، والرؤية، ونحوها[4]، وبالأخص في ردهم على الجهمية والمعتزلة، عدا مسائل يسيرة قدموا فيها النقل.

---

(١) الاعتقاد والهداية، للبيهقي، ص١١٩، ومناقب الشافعي، له أيضاً (٢/ ٣٠).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي (١/ ١٠٩).

(٣) توالي التأنيس، لابن حجر، ص٨٧.

(٤) انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٢/ ١٣٣).

ولاعتمادهم على العقل[1] ظهر عندهم نفي الصفات الاختيارية، كصفة الكلام، وقالوا بالكلام النفسي؛ منعاً لحلول الحوادث ـ على حد زعمهم ـ، ونفوا الحرف والصوت.

أما عند الأشاعرة فيعتبرون العقل مصدراً قطعيّاً، وهو مقدم على الدليل النقلي الظني؛ ولذا وضعوا القانون الكلي، وكانت بذوره في كتابات الباقلاني[2]، والجويني[3]، ثم أبي حامد الغزالي[4]، فالفخر الرازي[5].

ولذا نشأ عندهم القول بوجوب النظر والاستدلال في المعرفة[6]، وعدم إفادة النصوص اليقين، والتأويل، وغيرها.

التوحيد:

فالتوحيد عند أهل السُّنَّة والجماعة إفراد الله بما يختص به من الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل، وقول الشافعي على ذلك.

وعند الأشاعرة أن التوحيد هو نفي التثنية أو التعدد، ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة[7]؛ ولذا فسَّروا الإلٰه بأنه الخالق أو القادر على الاختراع. مهملين بذلك التوحيد الذي دعت إليه الرسل أقوامهم، وهو توحيد الألوهية.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٥/٥٥٨).

(٢) انظر: الإنصاف، ص١٩.

(٣) انظر: الإرشاد، ص٣٥٨ ـ ٣٦٠، والشامل في أصول الدين، ١٢٠.

(٤) وله في الباب رسالة مسماة بـ«قانون التأويل».

(٥) انظر: أساس التقديس، ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٦) وللأشاعرة في طريق إثباتها مسلكان، النقل، والعقل، ولكن المعتمد عندهم هو طريق العقل. انظر: المواقف، للإيجي، ص٢٩.

(٧) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني ص٩٠ تحت القاعدة الثالثة في التوحيد، والملل والنحل له أيضاً (١/٤٢)، وقوت القلوب، لأبي طالب المكي (٢/١٣٦)، والرأي السديد شرح جوهرة التوحيد، ص١٤، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ص١٩.

أفعال الله تعالى:

أهل السُّنَّة يقولون إن الله ﷻ فعّال لما يريد، وأفعاله تتعلق بقدرته ومشيئته، ومشيئته متعلقة بحكمته تعالى، وقول الشافعي على ذلك.

والكلابية لا يثبتون لله تعالى أفعالاً تقوم به، تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته(١).

وكذلك الأشاعرة نفوا الصفات الفعلية، وجعلوها راجعة إلى القدرة أو الإرادة؛ حتى لا يقولوا بحوادث لا أول لها ـ على حد زعمهم ـ(٢).

كلام الله:

يعتقد أهل السُّنَّة ـ والشافعي منهم ـ أن لله تعالى كلاماً حقيقيّاً، مسموعاً، بحرف وصوت، لا يشبه كلام أحد من خلقه.

ويرى الكلابية والأشاعرة أن كلام الله تعالى نفسي، قائم به تعالى، وأنه ليس بحرف وصوت، وإنما هي عبارة عن كلام الله تعالى كما هو تعبير الأشاعرة، أو هو حكاية عن كلام الله كما تعبر الكلابية(٣).

وزاد الأشاعرة أن الكلام النفسي غير مخلوق، أما الكلام اللفظي، ومنه القرآن فهو مخلوق، وقد صرحوا بذلك(٤).

رؤية الله تعالى:

يعتقد أهل السُّنَّة أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة بأبصارهم، ولا يضامون في رؤيته، كما يرون القمر ليلة البدر، والشافعي على ذلك.

والأشاعرة يثبتون رؤية المؤمنين ربهم في الجنة، لكنها لا في جهة؛ أي: أنهم يرون الله تعالى لا في أمام ولا خلف، ولا اليمين ولا اليسار، ولا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/ ٥٢٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (٨/ ٢٢٧) (١٢/ ٣٧٦).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري، ص٦٠١، والإرشاد، للجويني، ص١٠٤.

(٤) انظر: الإرشاد، للجويني، ص١١٦، رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص٢٧٣.

فوق ولا تحت، وهي رؤية مجردة عن النعيم[1].

الإيمان:

أهل السُّنَّة يرون أنه قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص.

ويرى الكلابية أنه المعرفة بالقلب والإقرار باللسان[2]، لا يزيد ولا ينقص، ومرتكب الكبيرة مؤمن كامل الإيمان، ويجبون الاستثناء فيه؛ بناءً على قولهم بالموافاة[3].

وأما الأشاعرة فالمتأخرون منهم يرون أنه تصديق بالقلب، ولا يشترطون لزوم النطق باللسان[4].

علم الكلام:

وهذا من أبرز سمات أهل السُّنَّة، وبل وانعقد إجماعهم على تركه، وجاء التحذير الشديد من الإمام الشافعي رحمه الله من علم الكلام، وممن اشتغل به ـ وقد تقدمت ـ.

بخلاف الكلابية والأشعرية فهم من رؤوس هذا العلم المحدَث.

وهذا عرْض يسير لبعض ما يخالف فيه أهل السُّنَّة، ـ وبالأخص الإمام الشافعي ـ هاتين الفرقتين، فهل بعد هذه المفارقات في هذه الأصول يصح أن يعدَّ الإمام الشافعي رحمه الله البذرة الأولى للكلابية والأشعرية؟!

٤ ـ إن الإمام الشافعي رحمه الله لم تكن له آراء كلامية البتة حتى تُجعل

---

(١) انظر: الإرشاد، للجويني، ص١٨٠، وما بعدها، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٦/ ٨٢) وما بعدها، ومنهاج السُّنَّة، له (٥/ ٣٩١).

(٢) انظر: أصول الدين، للبغدادي، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٥٠٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٤٣٠).

ويقصدون بالموافاة أن الله لم يزل ساخطاً على من علم منه الموت على الكفر، وإن كان قبل ذلك مؤمناً، ولم يزل راضياً على من علم موته مؤمناً وإن كان قبل ذلك كافراً.

انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٦/ ٥٨١)، الفصل في الملل، لابن حزم (٤/ ٤٨).

(٤) انظر: الإرشاد، للجويني، ص٣٩٧.

آراؤه هي البذرة الأولى للكلابية والأشعرية، وما هذا إلا محض تمويه على العامة بأن الشافعي كان له خوض في علم الكلام.

وهو لم يتكلم بالكلام إلا مرة واحدة، واستغفر اللهَ منها[1].

٥ ـ أضف إلى ذلك أن كثيراً من كبار المتكلمين قد رجع عن علم الكلام بعد خوضه فيه، وعرف مدى الضلال الذي يورده على أهله، فكتب نصيحةً كالجويني، أو سجل حيرته كالشهرستاني، أو صرح بندمه كالغزالي، وهذا بدوره يفيد في نقض منهجهم في الاستدلال بعلم الكلام، حيث أن كبار المشتغلين به قد رجعوا عنه، وهذا يؤيد ما عليه الأئمة من أهل السُّنَّة في ترك الكلام وأهله.

٦ ـ إن متأخري الأشاعرة صاروا أقرب إلى المعتزلة من غيرهم من الطوائف، حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كثيراً من متأخري أصحاب الأشعري خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة»[2].

وقال أيضاً: «وأما المتأخرون ـ أي: من الأشاعرة ـ فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر وقدموهم على أهل السُّنَّة والإثبات»[3].

وقال السجزي: «وعند أهل السُّنَّة أن ذلك قرآن غير مخلوق، وعند الأشعري أنه مخلوق وليس بقرآن وإنما هو عبارة عنه، وكذلك كثير من مذهبه، يقول في الظاهر بقول أهل السُّنَّة مجملاً، ثم عند التفسير والتفصيل يرجع إلى قول المعتزلة، فالجاهل يقبله بما يظهره، والعالم يجهره لما منه يخبره، والضرر بهم أكثر منه بالمعتزلة؛ لإظهار أولئك ومجاوبتهم أهل السُّنَّة وإخفاء هؤلاء ومخالطتهم أهل الحق، نسأل الله السلامة من كل برحمته»[4].

ولو نظرت إلى نموذج منهم كالرازي مثلاً تجد أنه يعدُّ من أبرز من مال إلى المعتزلة من الأشاعرة، وتبعهم في كثير من منهجهم، كمسألة تقديم العقل

---

(١) انظر: ذم الكلام وأهله، للهروي (٤/ ٢٩٦).

(٢) شرح الأصبهانية، ص٥١٩.

(٣) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٦/ ٣٧٢).

(٤) رسالة السجزي إلى أهل زبيد، ص٢٧٨.

على النقل عند التعارض، وهو من المنظرين لمذهب الأشاعرة المتأخرين.

فهل يصح أن يكون قوم هذا حالهم، وتلك طريقتهم، أن تكون البذرة الأولى في توسع باطلهم هو إمام من أئمة السلف، عرف بلزوم السُّنَّة والبعد عن الأهواء وأهلها!

٧ ـ ولا يعكر هذا كون أكثر الكلابية والأشاعرة شافعية، وأنهم ينتسبون إلى مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فهم وإن انتسبوا إليه إلا أنهم ينتسبون إليه في الفروع دون الأصول، بل ويصرحون بهذا، ويجعلون هذا جمعاً بين أحسن الطريقتين، وهذا تناقض، وانتقائية مجردة عن الدليل والبرهان، وقد تقدمت الإشارة إليه هذا في المقدمة.

٨ ـ ولذلك لم يرضَ كثير من أئمة الشافعية بهذا التلفيق فقاموا على تمييز مذهب الشافعي عن غيره.

قال شيخ الإسلام: «وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، وأبو إسحاق الشيرازي وغير واحد، بينوا مخالفة الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن كلاب، والأشعري، في مسألة الكلام التي امتاز بها عن ابن كلاب والأشعري عن غيرهما»[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٩٩).

المسألة الثالثة

دعوى أخذ الإمام الشافعي العلم عن المعتزلة وتأثره بهم

عرض الدعوى:

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «وذكر أبو الحسن أيضاً: إن إبراهيم بن أبي يحيى المديني أخذ المذهب عن عمرو بن عبيد، . . . وعن إبراهيم بن أبي يحيى أخذ الشافعي، وأخذ أيضاً عن مسلم بن خالد الزنجي قبله، ومسلم هو صاحب غيلان، واجتمع للشافعي رجلان من أهل الحق من القائلين بالتوحيد والعدل، إبراهيم ومسلم»[1].

وقال أحمد بن المرتضى المعتزلي: «ومنهم الشافعي، محمد بن إدريس، وكنيته أبو عبد الله، وعلمه أشهر من أن يذكر، وإنما عُدّ من أهل العدل؛ لأنه أخذ عن إبراهيم بن يحيى المدني، وهو من أصحاب عمرو بن عبيد، وأخذ أيضاً عن مسلم بن خالد الزنجي، ومسلم صاحب غيلان، فاجتمع للشافعي رجلا أهل الحق من القائلين بالعدل والتوحيد»[2].

مناقشة الدعوى:

١ ـ هذا الكلام ينشأ ـ في الغالب ـ من معتنقي المذهب التلفيقي بين مذهب الشافعي في الفروع، وبين مذاهب المعتزلة في الأصول؛ ولذا تجدهم يفتخرون بالانتساب إلى الشافعي، ويحاولون أن يجعلوه منهم، وعلى مذهبهم.

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار، ص٢٥٣.

(٢) طبقات المعتزلة، ص١٢٩.

فمثلاً القاضي عبد الجبار، ذكروا في ترجمته أنه «كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، ومذاهب المعتزلة في الأصول»[1].

٢ ـ لا غرابة أن تضم المعتزلة الإمام الشافعي إليهم؛ ذلك لأنهم يجعلون مذهبهم متسلسل من الصحابة، فالتابعين، فتابعيهم، وهكذا؛ حتى يكسبوه الأصالة، والسلفية.

فهم حينما ترجموا لأعلامهم[2] بدأوا الطبقة الأولى من طبقات المعتزلة بالصحابة مبتدئين بعلي بن أبي طالب ثم أبو بكر، وعمر، وعدوا جماعة.

وفي الطبقة الثانية الحسن والحسين بني علي بن أبي طالب، وابن المسيب، وغيرهم، وهكذا حتى وصلوا إلى الشافعي وغيره.

وكل هذا من التشبع، إذ لم يكن لهؤلاء البتة أي قول يوافق قول المعتزلة الضلّال، والدعاوى إن لم يُقم عليها أصحابها البينات، فأصحابها أدعياء.

قال العلامة ابن الوزير: «ومن جلالة الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أن كل طائفة من المعتزلة، وأهل السُّنَّة تدعيه وتتشرف أن تكون من متبعيه، . . . أليس شيوخ المعتزلة مفصحين بدعوى موافقتهم للشافعي في العقيدة؟ أليس قاضي قضاتهم عبد الجبار، وأمثاله من جملة خدام أقواله القديمة والجديدة؟! فهم في الفروع غير مستنكفين من التشرف بالنسبة إليه، ولا مستكبرين من التعويل في التقليد عليه، وهم في العقيدة مدعون لموافقته داعون إلى عقيدته، وكفى ما ذكره عالمهم الكبير أبو سعد المحسن بن كرامة الشهير بالحاكم في كتابه «شرح العيون»»[3].

٣ ـ مما يدل على براءة الشافعي من الاعتزال تكفيره للقدرية، ولمن قال

---

(١) تاريخ بغداد، للخطيب (١٢/ ٤١٤)، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٥٢٣)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٥/ ٩٧).

(٢) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، للقاضي عبد الجبار، ص٢١٤.

(٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ص٣٠٦.

بخلق القرآن، وتكفيره حفص الفرد، وموافقته أهل الحديث في الحكم على مرتكب الكبيرة[1]، والمعتزلة يقولون بخلاف ذلك كله.

٤ ـ إن هناك أموراً وشُبَهاً جعلت المعتزلة تستند إليها في نسبة الشافعي إلى الاعتزال، **ومن أهمها**:

أ ـ الشبهة الأولى: أن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أخذ العلم عن اثنين من رؤوس الاعتزال، وروى عنهما، وهما إبراهيم بن أبي يحيى، ومسلم الزنجي.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

١ ـ إن كتب الحديث مليئة بالرواة الذين وُصِفوا بالبدعة، من إرجاء، ونصب، وتشيع، ورفض، وغيرها، ومع ذلك لم يكن هذا داعياً إلى أن يوصف المحدثون الذين رووا لهم بأنهم منهم، بل لم يقل بهذا أحد.

فمثلاً:

إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، رمي بالنصب، روى له أبو داود والترمذي والنسائي[2].

إبراهيم بن يوسف البلخي، مرجئ، روى له النسائي[3].

سالم بن أبي حفصة العجلي، شيعي غالي، روى له البخاري خارج الصحيح[4].

عباد بن يعقوب الرواجني، رافضي، روى له البخاري مقروناً[5].

وغيرهم كثير.

فلم يصف العلماء من أهل الجرح والتعديل هؤلاء الأئمة والحفاظ

---

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٠٠ ـ ٨٠١).

(٢) انظر: الثقات، لابن حبان (٨/ ٨١)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧/ ٢٧٩)، تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٢٤٤).

(٣) انظر: الإرشاد، لأبي يعلى الخليلي (١/ ٢٧٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٧٨٠).

(٤) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ٢٤٤)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ١١٠).

(٥) انظر: المجروجين، لابن حبان (٢/ ١٧٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١١٥٣)، ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٣٧٩).

كصاحبي الصحيحين، وأصحاب السنن، وغيرهم بالإرجاء، أو التشيع، أو النصب، وهذا الصنيع من هؤلاء الأئمة يبرئ الإمام الشافعي مما يقوله أولئك المعتزلة من نسبة الاعتزال إليه.

فليس كل من روى عن مبتدع دلت روايته عنه أنه يوافقه في بدعته.

٢ ـ إن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، كان قدريّاً معتزليّاً(١)، متهم في راوية الحديث(٢)، وقد تركه بعض الأئمة المعاصرين له، كمالك(٣)، وعبد الله بن المبارك(٤)، ويحيى بن سعيد القطان(٥)، وقد تُرك حديثه لكذبه ووهائه، لا لفساد مذهبه(٦).

٣ ـ إن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان عالماً ببدعة إبراهيم، وسماها للناس؛ نصحاً لهم، ولو كان منهم لتستَّر عليه.

قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: «كان إبراهيم بن أبي يحيى قدريّاً»(٧).

٤ ـ إن رواية الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عن إبراهيم بن أبي يحيى لأحد **احتمالين**(٨):

الاحتمال الأول: إما لأن الشافعي يرى صدقه، وأنه ليس ممن يكذب، أو يتعمد الكذب، كما يؤيده سؤال يحيى بن زكريا للربيع: «فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر إبراهيم من بُعْدٍ أحب إليه من

---

(١) كما قال الإمام أحمد بن حنبل، والبخاري. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٣٢٣).
(٢) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (٢/ ١٨٦).
(٣) بل كذبه، وممن كذبه أيضاً يحيى بن سعيد القطان وابن معين.
انظر: الكامل، لابن عدي (١/ ٣٥٣)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٥١).
(٤) انظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (٢/ ٢٥٧).
(٥) انظر: المصدر نفسه.
(٦) انظر: الضعفاء، لأبي نعيم، ص٥٦، المجروحين، لابن حبان (١/ ١٠٥)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٥١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٨٠٥).
(٧) الكامل، لابن عدي (١/ ٣٥٧).
(٨) انظر: براءة الأئمة الأربعة، د. عبد العزيز الحميدي، ص٣٦٢ ـ ٣٦٣.

أن يكذب، وكان ثقة في الحديث»[1].

الاحتمال الثاني: وإما لأن الشافعي كان قد جالس إبراهيم وهو في حداثة سنه، فحفظ عنه شيئاً كثيراً، فلما دخل الشافعي مصر في آخر عمره، وأخذ يصنف الكتب، احتاج إلى الأخبار ولم تكن معه كتبه، فكان يودع فيها من حفظه، فمن أجل ذلك روى عنه، وربما كنى عنه ولا يسميه[2].

٥ ـ وأما مسلم بن خالد الزنجي، فقد ادعت المعتزلة أنه منهم، وأنه من أصحاب غيلان الدمشقي القدري، وهذا غير صحيح، فإن غيلان قتله هشام بن عبد الملك، وكان موجوداً إلى حدود سنة ١٠٧هـ، كما في «التاريخ الكبير»[3]، للبخاري.

أما مسلم بن خالد الزنجي فتوفي سنة (١٨٠هـ)[4]؛ أي: بعد غيلان بنحو (٧٣) سنة، وهذه مدة طويلة، فيحتمل أن مسلماً إما أنه لم يخلق بعد، وإما أنه كان طفلاً صغيراً، وحينها يتعذر أن يأخذ عن غيلان مذهب القدر والاعتزال[5].

٦ ـ والذي أخذه الشافعي عن مسلم الزنجي إنما هو الفقه؛ لأن مسلماً كان من فقهاء الحجاز، ومن بلديِّ الشافعي، فأخذ عنه، ولا غرابة أن يأخذ الرجل عن بلديه، ثم عن غيره، بل هذه كانت سنة العلماء في الطلب.

وعليه فدعوى أن الشافعي أخذ عن مسلم الزنجي مذهب الاعتزال غير صحيحة.

ب ـ الشبهة الثانية: أنه اختار في بعض الآيات قراءات دالة على مذهب المعتزلة، وعددوا بعض الآيات، ومنها: قوله تعالى: ﴿عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وفي قراءة قرأ بها الحسن البصري، وزيد بن علي،

---

(١) الكامل، لابن عدي (١/ ٣٥٧).

(٢) ذكره ابن حبان في كتابه المجروحين (١/ ١٠٧).

(٣) (٧/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٤) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٦/ ٤٢).

(٥) انظر: براءة الأئمة الأربعة، د. الحميدي، ص٣٦٧.

وطاؤوس: «أساء»[1].

والجواب عنها من وجوه:

١ ـ إن هذه القراءة شاذة.

٢ ـ لم يأتِ عن الشافعي أنه قرأ بها، فعلى مدعي ذلك إقامة الدليل على دعواه.

٣ ـ لو صحت هذه القراءة لكانت دافعة للوهم الذي قد يُظن من العموم الوارد في قوله: «من أشاء» سواء أساء أم لم يسىء، فقيدته هذه الآية بأن العذاب لا يكون إلا على من أساء.

٤ ـ إن الصحيح من مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدم الاحتجاج بالقراءة الشاذة، حكاه عنه الجويني[2]، والآمدي[3]، ورجحاه، وكذا رجحه الغزالي[4]، والنووي[5]، وابن حزم[6].

وذكروا آيات أخر، وفي استدلالهم بها تكلف ظاهر، تركتها تجنب الإطالة.

---

(١) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (١/ ٢٦١).

(٢) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٢٥٧).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٦٠).

(٤) انظر: المنخول من تعليقات الأصول، ص٣٧٤.

(٥) انظر: المجموع (٣/ ٣٩٢).

(٦) انظر: المحلى بالآثار (٣/ ١٧٥).

المسألة الرابعة

دعوى أن الشافعي من أئمة الصوفية

عرض الدعوى:

عدَّ الشعرانيُ في «طبقاته»[1] الشافعيَ من الصوفية، وكذلك المناوي عدّهُ في «طبقاته الكبرى»[2] عدَّه من كبارهم.

مناقشة الدعوى:

١ ـ لم يكن التصوف مشهوراً عند السلف من أهل القرون الثلاثة المفضلة، الذين كان الشافعي منهم، وإنما عُرف التصوف بعد ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما لفظ الصوفية فإنه لم يكن مشهوراً في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك»[3].

فجعلُ الشافعي في طبقة المتصوفة غير سديد.

٢ ـ لو حملنا لفظ التصوف على معنى الزهد، والتنسك، والاجتهاد في العبادة، فإنه بعيدٌ أيضاً؛ لأن السلف كانوا يسمّون أهل الدِّين والعلم: القرّاء، وكذلك يطلقونه على النُّسَّاك والعبَّاد، وأما لفظ الصوفية والفقراء فمحدَث[4].

٣ ـ إن عبد الوهاب الشعراني الذي أدخل الإمام الشافعي في طبقات

---

(١) انظر: لواقح الأنوار في طبقات الأخيار (١/ ٦٥).

(٢) انظر: الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية (١/ ٤٨٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (١١/ ١٩٥).

الصوفية، هو المتصوف الشاذلي على طريقة الفلاسفة، وليس على طريقة أهل الحديث المتبعين للكتاب والسُّنَّة، وقد ملأ كتابه الطبقات بالخرافات.

٤ ـ مما يَنفي عن الشافعي أن يكون صوفيّاً ذمهُ لهم، وتحذيره منهم، والتنقص لطرقهم، وقد جاءت عنه عبارات في هذا كثيرة، منها:

قوله: «أسس التصوف على الكسل»[١].

وقوله: «لو أن رجلاً تصوف من أول النهار، لن يأتِ عليه الظهر إلا وجدته أحمق»[٢].

وقوله: «ما رأيت صوفيّاً عاقلاً قط إلا مسلم الخوَّاص»[٣].

وقوله: «لا يكون الصوفي صوفيّاً حتى يكون فيه أربع خصال: كسول، أكول، شؤوم، كثير الفضول»[٤].

وقوله: «صحبت الصوفية عشر سنين ما استفدت منهم إلا هذين الحرفين: الوقت سيف، ومن العصمة أن لا تقدر»[٥].

وقوله: «ما لزم أحد الصوفية أربعين يوماً فعاد عقله إليه أبداً»[٦].

وقال عن إنشادهم: «خَلّفت بالعراق شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغبير، يشغلون به الناس عن القرآن»[٧].

---

(١) الحلية، لأبي نعيم (٩/١٣٦)، تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص٢٨٣.

(٢) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/٢٠٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، وتلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص٣٠١.

(٦) تلبيس إبليس، لابن الجوزي، ص٣٢٧.

(٧) اتباع السنن واجتناب البدع، للمقدسي، ص٢٨، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للخلال، ص٧٢، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٠/٧٧).

الفصل الثالث

رسائل في بيان اعتقاد الشافعي

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: رسائل في بيان عقيدة الشافعي.

المبحث الثاني: رسائل في بيان عقيدة الشافعي وليست كذلك.

المبحث الثالث: رسائل مفقودة في بيان عقيدة الشافعي.

تمهيد

وكان من عظيم منزلة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند جميع أصحاب المذاهب أن ظهر فيهم الاعتناء بالكتابة في ترجمته، أو ببيان عقيدته، حتى حُفظ من هذا المكتوب شيءٌ كثير.

وفي هذا الفصل قمت بجمع ودراسة الرسائل والكتب التي بينت عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكانت (١٤) رسالة، موزعة على **ثلاثة مباحث، وهي**:

المبحث الأول: رسائل في بيان عقيدة الشافعي.

المبحث الثاني: رسائل في بيان عقيدة الشافعي، وليست كذلك.

المبحث الثالث: رسائل مفقودة في بيان عقيدة الشافعي.

ويمكن أن نلاحظ أن هناك سمات عامة مشتركة لكل من كتب عن عقيدة الإمام الشافعي، وهناك سمات خاصة بكل مجموعة في كل مبحث.

أولاً: السمات المشتركة:

١ ـ لم يُكتب في بيان عقيدة إمامٍ من الأئمة وفضائله ما كُتب في بيان فضل الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وآدابه.

٢ ـ الشهادة بعظيم منزلة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند جميع أتباع المذاهب الأربعة، عدا من شذَّ منهم، أو غلبت عليه العصبية المذهبية.

٣ ـ الإنصاف والعدل عند هؤلاء المصنّفين، حتى من لم يكن منهم على مذهبه.

٤ ـ شهرة المذهب الشافعي وكثرة أتباعه، والاعتبار بأصوله، والشهادة بصحتها.

٥ ـ جمعت هذه الكتب ما تفرّق من عقيدة الإمام الشافعي ما بين مستقصٍ، أو مقتصرٍ على نبذٍ منها.

ثانياً: السمات الخاصة:

وهذه السمات خاصة بكل مجموعة في كل مبحث، فالذين كتبوا عن عقيدة الشافعي، وكان ما كتبوا موافقاً لعقيدته نجد لكتاباتهم سمات خاصة بهم، وكذلك الذين حاولوا الكتابة عن عقيدته ولم يوفقوا فيها كانت لهم سمات خاصة أيضاً.

وعليه؛ قمتُ بذكر سمات كل مجموعة في أول كل مبحث مما سيأتي.

المبحث الأول

رسائل في بيان عقيدة الشافعي

ويشتمل على ست رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: اعتقاد الشافعي، للعشاري.

الرسالة الثانية: اعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري.

الرسالة الثالثة: عقيدة الشافعي، لابن تيمية.

الرسالة الرابعة: المنظومة اللامية في بيان عقيدة الشافعي والأئمة، لابن تيمية.

الرسالة الخامسة: معتقد الإمام الشافعي، للياسوفي.

الرسالة السادسة: عقيدة الإمام الشافعي، للبرزنجي.

أبرز سمات مؤلفي هذه الرسائل

يلاحظ أن هناك سمات قد اشترك فيها كل من كتب عن عقيدة الإمام الشافعي رحمه الله، وما كتبوه موافق لعقيدته، **ومن هذه السمات**:

١ ـ أنهم من مذاهب فقهية مختلفة، فمنهم الشافعي: كابن أبي حاتم، والبرزنجي، والياسوفي، ومنهم الحنبلي: كابن تيمية، ومنهم الحنفي: كالهكاري، ولم يكونوا من الشافعية فقط؛ وهذا يدل بالضرورة على مكانة الإمام الشافعي عند أتباع المذاهب الفقهية، وليست هذه المكانة عند متبعيه فقط.

٢ ـ أنهم على اختلاف مذاهبهم إلا أنهم متفقون في العقيدة، فهم ينقلون عقيدة واحدة عن الإمام الشافعي، مؤيدين لها، وهذا يدل على أن المذاهب الفقهية وإن تنوعت إلا أنها على أصول أئمتها المتبوعين من سلامة المعتقد، وصحة المنهج، بخلاف المتأخرين من أتباعهم، فقد سلكوا مذاهب تلفيقية خلطوا فيها بين مذاهب هؤلاء الأئمة في الفروع وبين مذاهب المتكلمين في الأصول، والعجيب من بعضهم[1] حين يدعي أن من جمع هذا المذهب التلفيقي فإنه يعد معلم الطرفين.

٣ ـ أن اتفاقهم على نقل عقيدة واحدة عن الإمام الشافعي من أكبر الأدلة على أن هذه العقيدة المنقولة هي المستفيضة عن الإمام الشافعي رحمه الله، حتى أنه اتفق على نقلها الأتباع وغيرهم.

---

(١) كأبي الحسن السيبي، وقد تقدم في المقدمة، ص٦٢.

٤ ـ خلو مناهجهم من التعصب لأئمة مذاهبهم الذين يتبعونهم، وهذا يظهر جليّاً عند الحنابلة والأحناف الذين كتبوا في اعتقاد الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمع انتسابهم إلى غير الشافعي فلم يمنعهم هذا من أن يُدوِّنوا عقيدةَ إمام كبير، وعلم مشهور، ويشهدوا بعلمه وفضله، وبل بحسن معتقده.

٥ ـ نجد أن القصد العام من كتابة هذه الرسائل هو الدفاع عن العقيدة الصحيحة عامةً، وعن عقيدة الإمام الشافعي خاصةً، ولعل هذا يرجع إلى كثرة ما يشاع عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من مسائل مخالفة للاعتقاد الصحيح.

٦ ـ إعجابهم الكبير بشخص الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبعقليته في التفكير، ومنهجه في الاستنباط، وليس ذلك بمستغرب في حقه، فقد كان آية زمنه، وعالم عصره، وناصر الحديث، وفقيه المحدثين.

الرسالة الأولى

اعتقاد الإمام الشافعي
لابن أبي حاتم

المبحث الأول
التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد بن أبى حاتم الرازي الحنظلي الغطفاني.

أحد الأئمة في الحديث والتفسير والعبادة والزهد والصلاح حافظ بن حافظ، وصاحب التصانيف المهمة النافعة.

ولد سنة (٢٤٠هـ)، وتوفي سنة (٣٢٧هـ)، فعمّر قرابة (٩٠) عاماً.

ب ـ شيوخه:

أخذ عن أبيه وعن أبي زرعة، فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير، ويعنيان به؛ فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه، فأدرك الإسناد، وثقات الشيوخ بالحجاز، والعراق، والشام، ومصر، والثغور.

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٢/ ٥٥)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٣٥/ ٣٥٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨/ ١٣٥)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/ ١١١)، المقصد الأرشد، لابن مفلح (٢/ ١٠٥)، الأعلام، للزركلي (٣/ ٣٢٤).

ج ـ مؤلفاته:

له مؤلفات، منها: الجرح والتعديل، والتفسير، الرد على الجهمية، علل الحديث، المرسل، آداب الشافعي ومناقبه، وغيرها كثير.

د ـ عقيدته:

عُرِف بالثبات والاستقامة على العقيدة الصحيحة، وبالعلم والعمل.

قالوا عنه: رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة، ما انحرف عن الطريق ساعة واحدة.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

قد سبق التعريف بالكتاب، والكلام عليه بما يغني عن إعادته، فراجعه في الفصل الأول، تحت رسالة «جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي»[١].

---

(١) انظر: ص٨٣ من هذا البحث.

الرسالة الثانية

اعتقاد الإمام الشافعي
للهكاري

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف(١)

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

علي بن أحمد بن يوسف بن جعفر بن عرفة بن المأمون بن المؤمل، أبو الحسن بن أبي نصر القرشي الهكاري.

ينتهي نسبه إلى الصحابي أبي سفيان صخر بن حرب رضي الله عنه.

والهكاري ـ بفتح الهاء وتشديد الكاف وبعد الألف راء ـ نسبة إلى الهكارية، وهي جبال بالعراق، وقيل: هي قبيلة من الأكراد، لهم معاقل وحصون من بلاد الموصل.

مشهور بالعبادة، وحبِّ الخلوة، وقد ذكروا عنه أنه ابتنى أربطة(٢) يأوي

---

(١) انظر: تاريخ بغداد وذيوله (١٨/ ١٩٩)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤١/ ٢٣٨)، وفيان الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٣٤٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٥٦٥)، سير أعلام النبلاء، له (١٩/ ٦٧)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٠/ ١١٩)، لسان الميزان، لابن حجر (٥/ ٤٨٣)، شذرات الذهب، لابن العماد (٣/ ٣٧٧).

(٢) أصل الرباط ما يربط فيه الخيول، ثم قيل لكل ثغر يدفع أهله عمن وراءهم رباط، ولهذا قيل للمجاهد مرابط، وعمله رباط.
ثم صار في اصطلاح الصوفية مكاناً يتفرغ فيه للعبادة، وفي الرباط زوايا خاصة للخلوة، ويوجد شيخ بين الجماعة يضبطهم، ويقوم المبتدئون بالخدمة، ولا يسمحون بالخدمة إلا لصوفي مثلهم؛ لأنه قد تنكشف أمور قد ينكروها الجاهلون بها ـ على حد زعمهم ـ. =

إليها فقراء المتصوفة، أو من يسمونهم بالمنقطعين إلى تعالى.

والهكاري مع كونه أحد كبراء التصوف في وقته إلا أنه كانت له عناية بالحديث، ورحل في طلبه، وقد جمع كتباً في السُّنَّة، والزهد، وفضائل الأعمال.

وكان متفقهاً على مذهب أبي حنيفة.

ولد سنة (٤٠٩هـ)، وتوفي سنة (٤٨٦هـ).

أقوال العلماء فيه:

من خلال تتبع أقوال الأئمة فيه يمكن أن نخلص إلى أن الهكاري في الحديث: إما أنه فاحش الغلط، أو أنه إلى الترك أقرب.

فقول الخطيب: «كان الغالب على حديثه الغرائب والمنكرات، ولم يكن حديثه يشبه حديث أهل الصدق، وفي حديثه متون موضوعه مركبة على أسانيد صحيحة».

يفيد أن قد يروي ما لم يُتابع عليه؛ إما لوهمه وسوء حفظه، أو لروايته عن كل أحدٍ.

وهذا وإن كان لا يحتج بحديثه إلا أنها تصلح في الشواهد والمتابعات.

وقال ابن عساكر: «لم يكن موثقاً».

وهذا جرح مجمل؛ إذ عَدم توثيقه إما لكونه مجهولاً، أو متروكاً.

وقال الذهبي: «رأيت بخط بعض المحدثين أنه كان يضع الحديث».

وهذه العبارة وإن لم تصرح بكذبه، ولكن تدل على فحش خطئه، وأنه إلى الترك أقرب.

ومع هذا فقد انتقى من حديثه محمد بن طاهر المقرئ.

فحديث الهكاري ـ والله أعلم ـ لا يحتج به، ولكن لا يخرج عن صلاحه في الشواهد والمتابعات.

= انظر: معجم مصطلحات الصوفية، د. الحفني، ص١٠٨ ـ ١٠٩، الصوفية في حضرموت، للسعدي، ص٩٧٧.

مما ينبغي أن يعلم: أنه قد يروي بعض العلماء في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات، وعامة أبواب الدين أحاديث كثيرة تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله ﷺ، وهي **قسمان**[1]:

القسم الأول: ما يكون كلاماً باطلاً لا يجوز أن يقال، فضلاً عن أن يضاف إلى النبي ﷺ.

القسم الثاني: ما يكون قد قاله بعض السلف، أو بعض العلماء، أو بعض الناس، ويكون حقاً، أو مما يسوغ فيه الاجتهاد، أو مذهباً لقائله، فيعزى إلى النبي ﷺ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث.

وما يُتَّهم فيه أبو الحسن الهكاري بوضعه هو من قبيل القسم الثاني، فإنه ـ مع صلاحه ـ قليل البضاعة في الحديث، فتَرُوج عليه الأقوال، وتختلط بالأحاديث فلا يستطيع تمييزها؛ لقلَّةِ بضاعته.

وفي كلام الخطيب السالف ذكره ـ أن في حديثه متون موضوعة مركبة على أسانيد صحيحة ـ ما يجعلنا نصنّف ما يتهم بوضعه من قبيل القسم الثاني، والله أعلم.

ب ـ عقيدته:

ذكروا عنه أنه كان حسن الاعتقاد، وجمع كتباً في السُّنَّة، وللناس فيه اعتقاد حسن، وهذا يظهر جليّاً من خلال جمعه للمرويات العقدية عن الشافعي رحمه الله، وتبويباته عليها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه الموصوف بشيخ الإسلام، وأنه من أهل الفضل والدين والصلاح والاتباع للسُّنَّة، وأنه من جملة المشايخ الذين لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السُّنَّة والجماعة، ويوجد في كلامه ـ ولا بد ـ من المسائل المرجوحة، والدلائل الضعيفة، كأحاديث لا تثبت، ومقاييس لا تطّرد[2].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ٣٨٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٧).

وقال ابن الجوزي: «كان صالحاً من أهل السُّنَّة»[1].

ج ـ شيوخه:

كان رَحِمَهُ اللهُ كثير السماع، ومسافراً إلى الأشياخ، وممن سمع منهم:

أبو جعفر المروزي الفقيه، أبو القاسم ابن المظفر المقرئ، وأبو محمد ابن جميع، وأبو الفرج ابن برهان، وأبو بكر محمد الخطيب، وأبو الحسن الأزدي، وغيرهم كثير.

د ـ مؤلفاته:

يذكرون أن للهكاري مصنفات عدة، ولم أقف له إلا على تفسير للقرآن العظيم، وهذا الجزء الذي في بيان اعتقاد الشافعي رَحِمَهُ اللهُ.

قال الذهبي: «له تواليف، وعناية بالأثر رَحِمَهُ اللهُ»[2].

---

(١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧/١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٦٩/١٩).

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

اسم الكتاب: «اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي رضي الله عنه».

وهذه التسمية هي المكتوبة على مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية.

وسمي أيضاً بـ«اعتقاد الإمام الأعظم المرضي محمد بن إدريس الشافعي» وهي التي على نسخة مركز الملك فيصل.

والحاصل أن التسميات متقاربة، وكلها تفيد أن الكتاب لبيان اعتقاد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

وأما بالنسبة لموضوع الكتاب:

فهو كتاب جمع فيه مؤلفه مروياته عن الإمام الشافعي رحمه الله التي تبين عقيدته، وأقواله في أصول الدين، راوياً لها بأسانيده إلى الإمام الشافعي رحمه الله.

والكتاب جيد في موضوعه، وصلته مباشرة بعنوانه، إذ العقيدة المروية عن الإمام الشافعي رحمه الله هي مما صحت عنه، وثبتت إليه.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

وقفت على نسخة من مخطوطة الكتاب في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم (ب٩٥٩٠) في (٢١) لوحاً، على صفحتين، كل صفحة تحوي (١٥) سطراً، مكتوب بخط نسخ معتاد.

وعلى أخرى بمكتبة الملك فهد الوطنية برقم (١٩٥)، تقع في (١٢) لوحاً، على صفحتين، كل صفحة تحوي (١٥) سطراً، مكتوبة بخط نسخ واضح.

وقد طبع هذا الكتاب بدار الوطن، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، بتحقيق الدكتور عبد الله بن صالح البراك، ضمن مجموع حوى ثلاث رسائل.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

لم يقع شكٌّ في صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف؛ لأن:

١ ـ الكتاب مروي بالسند إلى المؤلف.

٢ ـ سماعُ جمعٍ من أهل العلم لهذا الكتاب من المؤلف، كما هو مبين في ثبت السماعات في آخر الكتاب.

٣ ـ ذكرَ الكتابَ كثيرٌ من أهل العلم ممن كتبوا سماعاتهم للكتب ودونوها، **ومن هؤلاء**:

أ ـ الكوراني في ثَبْتِهِ[(١)].

ب ـ الرَّوْدَاني في ثَبْتِهِ[(٢)].

ولكن حصل خلاف في صحة العقيدة المروية عن الإمام الشافعي رحمه الله، **هل هي مما يقول به الشافعي** رحمه الله **أم لا؟**

على قولين:

القول الأول: إنكار أن تكون هذه العقيدة المروية مما يدين الشافعي رحمه الله بها ربه تعالى، وإنما مدسوسة عليه، وقد تزعَّم هذا الرأي زاهد الكوثري[(٣)]، وحسن السقاف[(٤)].

---

(١) المسمّى الأمم لإيقاظ الهمم، ص١٩ ـ ٢٠.

(٢) المسمّى صلة الخلف بموصول السلف، ص٧١ ـ ٧٢.

(٣) انظر: تكملة السيف الصقيل، ص١٦٠.

(٤) انظر: تحقيقه لكتاب دفع الشبه والتشبيه، لابن الجوزي، ص٧٢.

وحجة هؤلاء:

١ ـ أن راوي هذه العقيدة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو الهكاري ـ ليس أهلاً للنقل، بل هو كذاب وضاع.

٢ ـ أن هذه العقيدة مما يستحيل ثبوتها عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، بل هي توافق عقيدة المجسِّمة.

القول الثاني: حكاية هذه العقيدة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، والاستشهاد بها، والتأكيد على أن العقيدة المذكورة في هذه الرسالة هي اعتقاده، واعتقاد السلف أجمع.

وبهذا قال ابن قدامة المقدسي(١)، والذهبي(٢)، والسيوطي(٣)، محمد بن عبد الوهاب النجدي(٤)، حمد بن ناصر التميمي(٥)، الشيخ حافظ حكمي(٦)، والألباني(٧).

واحتج هؤلاء بأمور:

١ ـ رواية هذه العقيدة عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من غير طريق الهكاري، فإن الهكاري قد اعتنى بجمع مرويات الشافعي في العقيدة، وما من نقل عنه إلا وهو مروي من غير طريق الهكاري.

٢ ـ شهرة هذه العقيدة عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ موافقة ما في هذه العقيدة لعقيدة الإمام الشافعي خاصة، وعقيدة السلف عامة.

---

(١) انظر: إثبات صفة العلو، ص١٨٠، وذم التأويل، ص٢٣.

(٢) انظر: كتاب العرش (٢/ ٢٨٩) وما بعدها، والعلو، ص١٦٥، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩).

(٣) انظر: الأمر بالإتباع، ص٢٠٩.

(٤) انظر: كتاب الأسماء والصفات، ضمن الدرر السنية (٣/ ١٠٠).

(٥) انظر: التحفة المدنية في العقيدة السلفية، ص٩١.

(٦) انظر: معارج القبول (١/ ١٩٠).

(٧) انظر: مختصر العلو، ص١٧٦.

الترجيح:

الراجح ـ والله أعلم ـ صحة هذه العقيدة عن الإمام الشافعي رحمه الله، **ومن هذه المرجحات:**

١ ـ أن المسائل المروية عن الإمام الشافعي في هذه الرسالة هي من العقائد الصحيحة التي دلّ عليها الدليلُ السمعي، وعليها أهلُ السُّنَّة والجماعة قاطبة، والذي كان الإمام الشافعي رحمه الله من رؤوسهم، وعلى اعتقادهم، فلا يستبعد ثبوته عن الإمام الشافعي رحمه الله، فإنه يدور مع الدليل حيث دار.

٢ ـ أن بعض المروي في هذه العقيدة مما نصت عليه كتبُ الإمام الشافعي رحمه الله التي حصل عندنا القطع بصحة نسبتها إليه، ككتاب الرسالة، وكتاب الأم.

وبعضها في جزء مستقل، صحت نسبته إليه ـ كما تقدم في الفصل الأول ـ.

٣ ـ تناقل كثير من أهل العلم لأغلب محتوى هذه الرسالة، واستشهدوا به في كتبهم على تقرير عقيدة السلف، وعقيدة الإمام الشافعي خاصة، كابن أبي حاتم[١]، والبيهقي[٢]،والخطيب البغدادي[٣]، وابن عساكر[٤]، وابن قدامة[٥]، وابن بطه[٦]، وابن تيمية[٧]، وابن القيم[٨]، والذهبي[٩]، وابن كثير[١٠]، والسبكي[١١]، والسيوطي[١٢]، وكثير من المتأخرين ممن تقدموا آنفاً.

---

(١) انظر: على آداب الشافعي ومناقبه، ص٥٠ وَ٦١ وَ١٤٦ و١٩٣.

(٢) انظر: مناقب الشافعي (١/ ٤٠٧)، والأسماء والصفات (١/ ٦٢٠)، والاعتقاد، ص١٠٧، والسنن الكبرى (١٠/ ٤٩ وَ ٥٣٦)، ومعرفة السنن والآثار (١٤/ ٤٣٨).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٨/ ١٩٩).

(٤) انظر: تاريخ دمشق (٥١/ ٣١١ وَ٣١٣ وَ٣٨٣).

(٥) تقدم آنفاً.

(٦) انظر: الإبانة الكبرى (٧/ ٢٤٠).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥ ـ ٦).

(٨) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ١٦٤)، والصواعق المرسلة (٤/ ١٢٦٤ ـ ١٢٦٥).

(٩) تقدم آنفاً.

(١٠) انظر: مناقب الإمام الشافعي، ص١٨٥ وما بعدها.

(١١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٤٠).

(١٢) تقدم آنفاً.

٤ ـ أن الهكاري وإن كان ضعيفاً إلا أنه قد جاء ما يشهد لجميع النقولات المروية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه العقيدة من غير طريق الهكاري وأسانيده، وقد رواها عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذين ترجموا له، سواء كانت هذه التراجم في كتب مفردة[١]، أو مذكورة ضمن كتب التراجم والسير[٢].

٥ ـ أن هذه العقيدة المذكورة أبعد ما تكون عقيدةً للمجسِّمة، بل هي عقيدة السلف الصالح، الطائفة المنصورة.

٦ ـ أن الحامل للكوثري[٣] والسقاف[٤] على جعل عقيدة السلف عقيدةً للمجسمة هو مذهبهم الماتريدي، بل الجهمي في باب الأسماء والصفات، حتى صارا يصفان عقيدة أهل السُّنَّة بالتجسيم!.

د ـ مزايا الكتاب:

الغالب على الكتاب النفع، وله مزايا تبرزه حلة طيبة، **منها**:

١ ـ روايته لعقيدة الإمام الشافعي بالإسناد، ولو كان في بعضها ضعف، فإنها معضودة بغيرها.

٢ ـ يكاد يكون جمع أصول أقوال الشافعي في أصول مسائل العقيدة.

٣ ـ براعته في استهلال الكتاب، فقد ابتدأه بكلام الشافعي في التحميد، وهو أسلوب جيد في سوق كلام الشافعي وترتيبه كأنه للمؤلف مباشرة وليس

---

(١) ككتاب آداب الشافعي مناقبه، لابن أبي حاتم، وكتاب مناقب الشافعي، للبيهقي، وكتاب مناقب الإمام الشافعي، لابن كثير، وغيرهم كثير.

(٢) ككتاب تاريخ بغداد، للخطيب، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، وغيرهم كثير.

(٣) وقد ألفت رسالة علمية بعنوان (زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية) للشيخ علي الفهيد، بإشراف شيخنا أحمد العبد اللطيف، فلتراجع في بيان معتقداته.
ومقدمة الشيخ الألباني على شرح العقيدة الطحاوية، فإنها نفيسة.

(٤) لك أن تراجع:
١ ـ الكشاف عن ضلالات حسن السقاف، لسليمان العلوان.
٢ ـ الأنوار الكاشفة لتناقضات السقاف الزائفة، لعلي الحلبي.

نقلاً عن الشافعي؛ يطبع في نفس القارئ أن الكتاب ليس مما جُمع من متفرقات الإمام، بل هو مما كتبه الإمام نفسه في موضع واحد.

٤ ـ اختصار الكتاب، واقتصاره على القول الواحد للإمام في الباب، مع أن الأقوال للشافعي قد تكون كثيرة في الباب إلا أنه يقتصر على القول الواحد فقط؛ تلافياً للتطويل، وتحقيقاً للمقصود، إذ المقصود بيان عقيدة الإمام الشافعي في الباب.

هـ ـ بعض المؤاخذات على الكتاب:

مما يلاحظ على الكتاب أنه يورد من الآثار غير المروية عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، مع أن الكتاب موسوم باعتقاد الشافعي، وهذا ليس بالكثير في الكتاب، ومن ذلك:

إيراده تعريف ابن سريج ـ صاحب الشافعي ـ للتوحيد، مع أنه قد أورد تعريف الشافعي نفسه، ولا يختلف التعريفان عن بعضهما، فكان اللازم الاقتصار على تعريف الشافعي فقط؛ كون الرسالة في بيان اعتقاده لا في بيان اعتقاد الشافعية.

و ـ نص الكتاب:

كتاب «اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي»

جمع الإمام الزاهد شيخ الإسلام أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري رَحِمَهُ اللَّهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الفقيه، الإمام العامل، شيخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الإمام العالم العامل، عماد الدين إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي[١] ـ أبقاه الله ـ قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الفتوح

---

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، الصالحي، الحنبلي. كان إماماً، محققاً، كثير الفضائل، توفي سنة ٦٧٦هـ.

محمد بن محمد البكري[1] ـ قراءة عليه ونحن نسمع ـ، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن نبهان الغنوي الرقي[2] ـ إجازة ـ قال: أنا الإمام شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري رَحِمَهُ اللَّهُ قال:

باب تحميد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ[3]

حدثنا أبو نصر أحمد بن مهدي بن سليمان المقرئ، نا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله المري بدمشق، نا القاضي أبو القاسم يوسف بن القاسم الميانجي بدمشق قال: قرأتُ على الحسين بن محمد بن المأمون، وأبي بكر الحميدي وأحمد بن علي، قلت: حدثكم الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته المصرية إلى عبد الرحمٰن بن مهدي:

«الحمد لله الذي لا يؤدى شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه توجب على مؤدي ماضي نعمه بأدائها نعمة حادثة، يجب عليه شكره بها، ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه به خلقه، أحمده حمداً كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به، وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه، وأستغفره لما أزلفتُ وأخرتُ استغفار من يقر بعبوديته، ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجيه منه إلا هو، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ».

= انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٥/ ٣٢٠)، أعيان العصر، للصفدي (٥/ ٢١٤)، ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (٤/ ١٤٢)، رفع الإصر، لابن حجر، ص٣٤١.

(١) هو: أبو الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمروك البكري، القرشي، النيسابوري، كان عالماً، صالحاً، كثير السماع للحديث، توفي سنة ٦١٥هـ.
انظر: تاريخ إربل، لابن المستوفي (١/ ١٣٣)، تاريخ بغداد وذيوله (١٥/ ٧٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٣/ ٤٤٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢٢/ ٨٩).

(٢) تقدمت ترجمته ص١٢٠.

(٣) هذه التبويبات قد وردت مسرودة في أول صفحة من المخطوط كالفهرس للكتاب، وأثبتها في مواضعها.
وهذه التحميدة هي نفسها المستهلة بها مقدمة كتاب «الرسالة».

باب وصية الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عند وفاته[1]

أخبرنا الزاهد أبو طاهر أحمد بن عاصم الموصلي، نا أبو الحسن علي بن القاسم المقرئ بالموصل، قال: كتبت من كتاب ابن هشام البلدي رَحِمَهُ اللَّهُ: بسم الله الرحمٰن الرحيم هذا ما وصى به محمد بن إدريس الشافعي. (ح) وأخبرنا أبو منصور محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن سهل بن خليفة بن الصبح البلدي، قال: حدثني جدي محمد بن الحسن بن سهل بن خليفة، حدثنا أبو علي الحسين بن هشام بن عمر البلدي، قال: هذه وصية محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه أوصى أنه:

[١] يشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله.

[٢] وأنه يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله.

[٣] وأن صلاتي ونسكي محياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت.

[٤] وأن الله يبعث من في القبور.

[٥] أن الجنة حق، وأن النار حق، وأن عذاب القبر، والحساب، والميزان، والصراط حق، وأن الله يجزي العباد بأعمالهم.

[٦] عليه أحيا وأموت، وعليه أبعث إن شاء الله.

[٧] وأشهد أن الإيمان قول وعمل ومعرفة بالقلب، يزيد وينقص.

[٨] وأن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق.

[٩] وأن الله عَزَّ وَجَلَّ يُرى في الآخرة، ينظر إليه المؤمنون عياناً جهاراً، ويسمعون كلامه.

[١٠] وأنه فوق العرش.

---

(١) وهذه الوصية صحيحة عن الإمام، وقد أثبتها في ص١٢١ من هذا البحث.

[١١] وأن القدر خيره وشره من الله ﷻ، لا يكون إلا ما أراد الله ﷻ، وقضاه وقدّره.

[١٢] وأن خير الناس بعد رسول الله ﷺ من هذه الأمة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب رحمة الله عليهم أجمعين، وأتولاهم وأستغفر لهم، ولأهل الجمل، وصفين، القاتلين والمقتولين، وجميع أصحاب النبي ﷺ.

[١٣] والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، والولاة لا يخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش.

[١٤] وأن قليلَ ما أسكر كثيره خمرٌ.

[١٥] والمتعة حرام.

[١٦] فأوصي بتقوى الله ﷻ ولزوم السُّنَّة والآثار عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وترك البدع والأهواء واجتنابها.

[١٧] واتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، فإنها وصية الأولين والآخرين، وإن من يتق الله يجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب، فاتقوا الله ما استطعتم.

[١٨] وعليكم بالجمعة والجماعة، ولزوم السُّنَّة والإيمان، والتفقه في الدين.

[١٩] ومن حضرني منكم فليلقني لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وتعاهدوا الأظفار، والشارب قبل الوفاة إن شاء الله، فإذا حضرت فإن كان عندي حائض فلتقم، وليطيبوا وليدخنوا عند فراشي.

اعتقاد الشافعي رحمه الله[١]

أخبرنا أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحافظ، أنا أبو القاسم بن علقمة الأبهري، نا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، عن أبي شعيب، وأبي ثور، عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله قال: القول في السُّنَّة التي أنا

(١) وقد تقدمت دراستها ص١٠٣ من هذا البحث.

عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم فأخذت عنهم مثل سفيان بن عيينة، ومالك وغيرهما:

[١] الإقرار بشهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله.

[٢] وأشهد أن الجنة والنار حق.

[٣] وأن الساعة لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

[٤] وأؤمن بجميع ما جاءت به الأنبياء صلوات الله عليهم.

[٥] وأعقد قلبي على ما ظهر من لساني.

[٦] ولا أشك في إيماني.

[٧] ولا أكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وإن عمل بالكبائر، وأكلهم إلى الله ﷻ.

[٨] وأرضى بقضاء الله وقدره وإرادته بخيره وشره، وهما مخلوقان مقدران على العباد، من شاء الله أن يكفر كفر، ومن شاء أن يؤمن آمن، ولم يرضَ الله ﷻ الشر، ولم يأمر به، ولم يحبه، بل أمر بالطاعة وأحبها ورضيها.

[٩] ولا أُنزل المحسن من أمة محمد ﷺ الجنة بإحسانه، ولا المسيء بإساءته النار، خلق الخلق على ما أراد، فكل ميسر لما خلق له، كما جاء في الحديث.

[١٠] وأعرف حق السلف الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ، وأحدث بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم، وأقدم أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ﷺ، الخلفاء الأئمة الراشدون.

[١١] وأعقد قلبي ولساني على أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف بدعة.

[١٢] والإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

[١٣] وأؤمن بالرؤية كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ، ولما سمعت الله ﷻ يقول: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] دل

على أنهم في حال الرضا غير محجوبين، ينظرون إليه، ولا يضامون في رؤيته، ـ يعني: لا يشكون ـ.

[١٤] والشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ.

[١٥] وأن الله ﷻ على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء.

[١٦] وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء.

[١٧] والمسح على الخفين في الحضر والسفر.

[١٨] والجهاد ماضٍ مع كل برٍ وفاجرٍ.

[١٩] وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة.

[٢٠] والبيع والشراء على حكم الكتاب والسُّنَّة.

[٢١] والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف.

[٢٢] الإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالحوض، والشفاعة، وخروج الدجال حق، ومنكر ونكير حق، والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ بمدينة السلام، أنا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري، نا الحسن بن الحسين الفقيه، قال: حدثني الزبير بن عبد الواحد، قال: حدثني أبو بكر العطار الدينوري، نا محمد بن راشد الأصبهاني، قال: سمعت أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، يقول: أنشدني الشافعي من قيله[1]:

شهدتُ بأن اللَّه لا شيءَ غيرهُ ... وأشهدُ أن البعثَ حقٌ وأُخلصُ

وأن عرى الإيمان قول مبينٌ ... وفعل زكي قد يزيد وينقصُ

وأن أبا بكر خليفة ربهِ ... وكان أبو حفص على الخير يحرصُ

وأُشهِد ربي أن عثمانَ فاضلٌ ... وأن عليّاً فضله متخصصُ

أئمة قوم يهتدى بهداهم ... لحا اللَّه من إياهم يتنقَّصُ

(١) وقد تقدمت دراستها ص٣٦٣ من هذا البحث.

فما لغواةٍ يشهدون سفاهةً   وما لسفيه لا يحيصُ ويحرصُ

باب نص مذهب الشافعي رحمه الله في صفات الله تعالى

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن محمد الخلال الحافظ ببغداد، حدثني أبي رحمه الله، نا محمد بن العباس المخلّص، أنا أبو بكر ابن أبي داود، نا الربيع بن سليمان، قال: سألت الشافعي رحمه الله عن صفة من صفات الله عز وجل، فقال: حرام على العقول أن تمثّل الله عز وجل، وعلى الأوهام أن تحدّه، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه أو على لسان نبيه عليه السلام[(١)].

أخبرنا الشيخ أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أحمد القزويني الحافظ، أنا القاضي أبو سعد القاسم بن علقمة الأبهري، أنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، نا يونس بن عبد الأعلى المقرئ، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله يقول ـ وقد سئل عن صفات الله عز وجل، وما يؤمن به ـ، فقال:

[١] لله تعالى[(٢)] أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه صلى الله عليه وسلم أمته لا يسع أحداً من خلق الله قامت لديه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل به، وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه العدل.

[٢] فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله، فأمّا قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر.

[٣] ونحو ذلك إخبار الله سبحانه إيانا أنه سميع بصير.

[٤] وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

---

(١) ونقله عن المؤلف ابن قدامة في ذم التأويل، ص٢٣، وعزاه للشافعي ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٤/ ٥ ـ ٦)، والسبكي في طبقات الشافعية (٩/ ٤٠).

(٢) وفي جزء الاعتقاد: (تبارك وتعالى).

[٥] وأن له يميناً بقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

[٦] وأن له وجهاً بقوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧].

[٧] وأن له قدماً بقوله ﷺ: «**حتى يضع الرب فيها قدمه**»؛ يعني: جهنم.

[٨] وأنه يضحك من عبده المؤمن لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله ﷻ: «**إنه لقي الله** ﷻ وهو يضحك إليه».

[٩] وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر رسول الله ﷺ بذلك.

[١٠] وأنه ليس بأعور لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال، فقال: «**إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور**».

[١١] وأن المؤمنين يرون ربهم ﷻ يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر.

[١٢] وأن له أصبعاً بقوله ﷺ: «**ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمٰن** ﷻ».

[١٣] فإن هذه المعاني التي وصف الله ﷻ بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والروية، ولا نكفر بالجهل بها أحداً إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، وإن كان الوارد بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته، والشهادة بما عاين وسمع من رسول الله ﷺ.

[١٤] ونثبت هذه الصفات وننفي التشبيه كما نفى عن نفسه تعالى، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][١].

باب نص مذهبه في أسماء الله وصفاته

أخبرنا أحمد بن مهدي بن سليمان المقرئ، نا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله المري، نا أبو القاسم الميانجي القاضي بدمشق، نا أبو بكر جعفر بن

(١) انظر: رسالة «جزء في الاعتقاد»، ص٩٧ ـ ١٠٠ من هذا البحث.

محمد النيسابوري بالرقة، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول: أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته غير مخلوقة[1].

وأخبرنا ابن المهدي، نا أبو نصر المري، نا القاضي يوسف بن القاسم الميانجي، نا أبو بكر الحميدي المعدل، أنا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: من حلف بشيء غير الله فلا كفارة عليه وجب أن تكون معصية، ومن حلف بالكعبة أو بشيء مخلوق فلا حنث عليه[2].

باب نص مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في القرآن[3]

أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر القزويني الشيخ الصالح رَحِمَهُ اللهُ، نا يوسف بن عمر أبو الفتح القواس الزاهد ببغداد، نا أبو الحسن بن حبيش، نا الحسين بن علي الجصاص قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق.

أخبرنا أبو طاهر محمد بن نصر بن نصر بن الغرابيلي الشيخ الزاهد رَحِمَهُ اللهُ، نا أبو الحسين محمد بن عبد الله بن حماد، نا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، نا أبو سعيد الحسن بن علي الجصاص، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر.

أخبرنا أبو نصر أحمد بن الخضر الفارقي، وأبو الحسن علي بن الحسين

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند غيره، ولكن قريباً منه عند البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦٢٠)، والسنن الكبرى (١٠/ ٤٩)، وأبي نعيم في الحلية (٩/ ١١٢).
وسيأتي قريباً أنه قاله في القرآن الكريم، أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٠٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي، ص١٩٣، والبيهقي في السنن (١٠/ ٤٩) والأسماء والصفات (١/ ٦٢٠)، ومناقب الشافعي (١/ ٤٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣١٣).

(٣) هذه الآثار في الباب أخرجها الآجري في الشريعة (١/ ٥٠٨)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٢٧٩ و٢٨١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٦١٢)، والاعتقاد، ص١٠٧، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٦/ ٥٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٣).

العكبري قالا: نا أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الفقيه الطبري الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نا الحسين أحمد الطبري، قال: سمعت أحمد بن يوسف الشالنجي يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي.

باب نص مذهب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإيمان

أخبرنا أبو نصر أحمد بن مهدي، أنا أبو نصر المري، نا يوسف بن القاسم الميانجي، نا يوسف بن عبد الأحد الرعيني، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]، فعلمنا أنهم خير البرية بالإيمان وعمل الصالحات[١].

أخبرنا ابن مهدي، أنا أبو نصر المري، نا القاضي يوسف، نا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي قالا: نا المزني، قال: قال الشافعي: نقول عند ابتداء الطواف والاستلام: بسم الله والله أكبر، اللَّهُمَّ إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاءً بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك ﷺ[٢].

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن بن محمد الخلال، نا أبي، نا محمد بن الحسن السروي، نا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، نا أبي، عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، حدثني أبو عثمان محمد بن محمد الشافعي، قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول للحميدي: ما يحتج عليهم ـ يعني: أهل الإرجاء ـ بآية أحج عليهم من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥][٣].

وأخبرنا الخلال، نا أبي، نا عمر بن أحمد الوراق، نا أحمد بن محمد

---

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤/٤٣٨)، والسنن الكبرى (١٠/٥٣٦).

(٢) انظر: المجموع، للنووي (٨/ ٣٠)، والأذكار، ص١٩٤.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي، ص١٤٦، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٩٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣١١).

الأدمي، نا الفضل بن زياد قال: قلت للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: كيف نصنع بأهل الأهواء، نكلمهم؟ قال: أما الجهمية فلا تكلمهم، قيل له: فالمرجئة؟ قال: هؤلاء أسهل إلا المخاصم منهم فلا تكلمه، قيل: فينبغي أن لا يكلم أحدٌ أحداً! قال: نعم، إذا عرفت من أحدٍ نفاقاً فلا تكلمه؛ لأن النبي ﷺ خاف على الذين خلفوا النفاق، فأمر الناس ألا يكلموهم[١].

باب نص مذهبه في القدر خيره وشره أنه من الله تعالى

أخبرنا أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الشيرازي المقرئ في جامع عمرو بن العاص بمصر سنة سبع وعشرين وأربع مائة من لفظه رَحِمَهُ اللَّهُ، أنا أبو الحسن علي بن عمر الحمامي المقرئ ببغداد، نا محمد بن العباس بن الفضل، نا عمران بن موسى، نا الربيع بن سليمان قال: كنت جالساً عند الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فذكر القدر وأنشأ يقول:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكنْ
خلقتَ العباد على ما علمتَ ... ففي العلم يمضي الفتى والمسنْ
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ ... وهذا أعنتَ وذا لم تُعنْ
فمنهم شقيٌ ومنهم سعيدٌ ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ[٢]

أخبرنا ابن مهدي، نا المري، نا القاضي، نا أبو بكر محمد بن أحمد الحداد قال: قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب حرملة: أقبل شهادة أهل الأهواء كلهم إلا القدرية[٣]؛ فإنهم كفار ـ كأنه يريد طائفة منهم[٤]؛ لأني وجدت عنه

---

(١) لم أقف عليه، وقد روي بنحوه عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، ذكره عنه ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/٢٤٨).

(٢) تقدمت ص٣٣١ من هذا البحث.

(٣) لم أقف عليه بلفظ (القدرية)، وإنما بلفظ (الخطابية) و(الرافضة). ولا منافاة بين الأخيرين؛ إذ الخطابية من فرق الرافضة، وهو عند البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٣٥٢)، ومناقب الشافعي (١/٤٦٨)، والكفاية للخطيب (١/١٢٠).
والذي جاء في الأم (٧/٥٠٩) قبول شهادة أهل الأهواء ما لم تبلغ بهم العصبية مبلغ العداوة، وانظره في الأسماء والصفات للبيهقي (١/٦٢١).

(٤) وهو كذلك، فإنه يريد نفاة العلم الإلٰهي، وهؤلاء قد انقرضوا. انظر: شرح مسلم، للنووي (١/١٥٤)، لوامع الأنوار، للسفاريني (١/٣٠١).

أنه قال: ومنهم من يقول: إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون كان هذا لفظه فيما حفظت عنه، فكأنه أرادهم بهذا دون غيرهم.

باب نص الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التوحيد

أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين السلمي إجازة، نا عبد الرحمٰن بن محمد بن جابر السلمي، يقول: سمعت محمد بن عقيل الأزهر الفقيه، يقول: جاء رجل إلى المزني فسأله عن شيء من الكلام في التوحيد، فقال: إني أكره هذا، بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي، ولقد سمعت الشافعي يقول: سألت مالكاً عن الكلام في التوحيد، فقال مالك: محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد، والتوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**فإذا قالوها عصموا مني دمائهم وأموالهم وحسابهم على الله** عَزَّ وَجَلَّ»، فما عصم به الدم والمال فهو حقيقة الدين(١).

أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمٰن السلمي إجازة، قال: سمعت أبا نصر أحمد بن محمد بن حاتم السجزي يقول: قيل لأبي العباس بن سريج صاحب الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ما التوحيد؟ قال: توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإبطال ذلك(٢).

باب ذمه الكلام وأهله(٣)

حدثنا أبو نصر أحمد بن مهدي المقرئ، أنا أبو نصر عبد الوهاب بن عبد الله المري، نا القاضي يوسف بن القاسم الميانجي، نا أبو بكر الحميدي المعدل، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت

---

(١) أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٢٨٢)، وانظر سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٠/ ٢٦)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٩/ ٤٠).

(٢) أخرجه الهروي في ذم الكلام (٤/ ٣٨٥)، والأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠٧).

(٣) وانظر هذه الأقوال وغيرها ص٥٤٨ من هذا البحث.

الشافعي يقول: لو علم الناس ما في الكلام لفروا منه كما يفرون من الأسد.

أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمٰن السلمي إجازة، قال: سمعت محمد بن عبد الله الرازي، يقول: سمعت عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، يقول: سمعت المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: الكلام يلعن لأهل الكلام.

وبإسناده قال الربيع بن سليمان: نزل الشافعي عن الدرجة، وقوم في المجلس يتكلمون بشيء من الكلام، فصاح عليهم وقال: إما أن تجاورونا بخير أو تقوموا عنا.

أخبرنا ابن مهدي، نا المري، نا القاضي، نا أبو بكر الحداد قال: أخبرني بشر بن نصر قال: حدثني علاق بن المغيرة عن حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: الفقه في الكلام الجهل به.

وبإسناده عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: لأن يلقى الله الرجل بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له من أن يلقاه بشيء من الكلام.

وبإسناده عن الشافعي قال: حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة، وأخذ في الكلام.

أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمٰن السلمي ﷺ إجازة، قال: سئل الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة ﷺ عن الكلام في الأسماء والصفات، فقال: بدعة ابتدعوها، ولم تكن أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وأئمة الدين أرباب المذاهب مثل مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق الحنظلي، ويحيى بن يحيى، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن يحيى، يتكلمون في ذلك، بل ينهون عن الخوض فيه، والنظر في كتبهم بحال ـ يعني: المتكلمين ـ والله أسأل أن يعيذنا من مضلات الفتن ما ظهر منها وما بطن.

باب نص مذهبه في الخلافة والصحابة رضي الله عنهم[1]

أخبرنا الشيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني رحمه الله، أنا أبو الفتح يوسف بن عمر بن مسرور القواس الزاهد ببغداد، نا محمد بن إسحاق المقرئ، نا الحسن بن الحباب بن مخلد المقرئ، قال: سمعت محمد بن الحسن بن الصباح الزعفراني يقول: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: اجتمع الناس على خلافة أبي بكر رضي الله عنه، واستخلف أبو بكر عمرَ، ثم جعل عمر الشورى إلى ستة على أن يولوها واحداً منهم، فولوها عثمان.

قال الشافعي: وذلك أنهم نظروا بعد رسول الله ﷺ، فلم يجدوا تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر الصديق رضي الله عنه فولوه رقابهم.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، نا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ، نا أحمد بن جعفر بن سلمة، نا محمد بن مخلد، نا محمود بن محمد المروزي، قال: سمعت أبا سليمان الحارث بن سريج قال: سمعت إبراهيم بن عبيد الله الحجبي يقول للشافعي: علي ابن عمي وابن خالتي، وأنا رجل من بني عبد مناف، وأنت رجل من بني عبد الدار، فلو كان هذا مكرمة كنت أنا أحق بها منك، ولكن ليس الأمر كما تحسب.

وقال: الخلفاء خمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم أجمعين.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، نا علي بن عمر الحمامي المقرئ، نا أبو بكر محمد بن الحسن النقاش، نا محمد بن الحسن الحراني، نا الحسين بن محمد بن بحر بمصر، نا حرملة قال: قال الشافعي رحمه الله: ما كلمتُ رجلاً في بدعة إلا رجلاً متشيعاً، إن التشيع أضل البدع وأرداها وهو الرفض. وسمعت الشافعي يقول: ما رأيت قوماً أشهد بالزور من الرافضة[2].

---

(١) انظر هذه الآثار ص٣٨٦ وَ ٤٠٢ وَ ٥٣٩ ـ ٥٤١ من هذا البحث.

(٢) تقدم تخريجه ص٤١٧.

باب في مدحه الحديث وأهله

أخبرنا أبو القاسم الحسين بن أحمد بن إسحاق بثغر آمد حماها الله، أنا أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الحافظ، نا محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول: طلب الحديث أفضل من صلاة النافلة(١).

أخبرنا أبو القاسم سعيد بن محمد الإدريسي الحافظ، نا الحاكم أبو عبد الله محمد بن نعيم الحافظ، أخبرني الزبيري ابن عبد الواحد، نا أبو العباس الطبري، نا محمد بن إسحاق، نا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول: إذا رأيتُ رجلاً من أصحاب الحديث فكأني أرى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ(٢).

وأخبرنا سعيد بن محمد الإدريسي، أنا محمد بن عبد الله الحاكم، قال: سمعت أبا العباس الأصم يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي ـ وقد روى حديثاً ـ فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: إذا رويتُ حديثاً صحيحاً عن رسول الله ﷺ فلم آخذ به أشهدكم أن عقلي قد ذهب(٣).

أخبرنا الشيخ أبو عبد الرحمٰن السلمي إجازة، نا علي بن محمد بن عمر الفقيه بالري، أنا عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، قال: أخبرني عبد الله بن

---

(١) أخرجه الشافعي في المسند (٤/ ٧٢)، وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (٢/ ٦٣٠)، وذكره البغوي في شرح السُّنَّة (١/ ٢٨٠)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣).

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن، ص٣٩١، أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٩)، الهروي في ذم الكلام (٣/ ٢٥)، وذكره السلماسي في منازل الأئمة، ص٢١٨، والذهبي في تاريخ الإسلام (٥/ ١٦٣)، والسير (١٠/ ٦٩).

(٣) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن، ص٢٠٥، ومعرفة السنن والآثار (١/ ٢١٦)، والهروي في ذم الكلام (٣/ ١٧)، وابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه، ص٥٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٧).

أحمد بن حنبل فيما كتب به إليّ قال: سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: كان الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا ثبت عنده الخبر قلّده، وخير خصلة كانت فيه أنه لم يشته الكلام، إنما همته في الفقه[1].

أخبرنا أحمد بن مهدي، أنا أبو نصر المري، أنا القاضي الميانجي، نا أحمد بن مروان المالكي، أنا زكريا بن يحيى الساجي، نا أحمد بن أبي الليث، عن أحمد بن حنبل رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: ما رأيت أتبع للأثر من الشافعي[2].

وبإسناده عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكر الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: كان إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة لم يلتفت إلى غيره، وكان رجلاً قد جمع الله فيه العلم، والفقه، وقراءة القرآن، والخضوع[3].

أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد الملك بن أبي طالب الإمام بجامع حلب، نا أبو عبد الله الأنصاري، نا أبو نصر الفانني الفقيه، نا أبو إسحاق الطبري، نا أبو عمرو بن السماك، نا أبو بكر محمد بن إسماعيل التمار بالرقة، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إذا رويتم عن النبي ﷺ بخلاف قولي، فدعوا قولي وخذوا به، فإني أقول به[4].

أبيات للشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مدح الحديث وأهله

أنشدني محمد بن عبد الله الفقيه البغدادي، قال: أنشدني القاضي أبو الطيب الطبري، قال: أنشدني بعضهم للشافعي:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة   إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه حدثنا   وما سوى ذاك وسواس الشياطين[5]

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي، ص٦١، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٤).

(٢) أخرجه الهروي في ذم الكلام (٣/ ١٥).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) بنحوه أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٨٩).

(٥) أخرجها السبكي في طبقات الشافعية (١/ ٢٩٧)، وذكرها عن ابن كثير في طبقات الشافعيين، ص١٢، والبداية والنهاية (١٠/ ٢٥٤).

وأنشدني سعيد بن محمد الإدريسي بصيدا، قال: أنشدني أبو عبد الله محمد بن الحسين سيبويه الأصبهاني بصنعاء، قال: أنشدنا أبو عبد الله الفقيه المراغي للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

إذا رأيت شباب الحي قد نشأوا لا ينقلون قلال الحبر والورقا

ولا تراهم لدى الأشياخ في خلق يعون من صالح الأخبار ما اتسقا

فدعهم عنك واعلم أنهم همج قد أبدلوا بعلو الهمة الحُمُقا[1]

أخبرنا الشيخ أبو طاهر محمد بن نصر بن أحمد الموصلي المعروف بابن الغرابيلي، نا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن حماد، نا أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، نا أبو سعيد الحسن بن علي الجصاص، نا الربيع بن سليمان، قال: قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: وليس في سُنَّة رسول الله ﷺ إلا اتباعها بفرض الله تعالى[2].

سمعت القاضي أبا المظفر هناد بن إبراهيم النسفي ببغداد يقول: سمعت أبا القاسم عبد الواحد بن عبد السلام بن الواثق يقول: سمعت بعض من أثق إليه يقول: رأيت بعض الصالحين في النوم، فقلت له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي. قال: من وجدتَ أكثر أهل الجنة؟ قال: أصحاب الشافعي. قلت: فأين أصحاب أحمد؟ قال: سألتني عن أكثر أهل الجنة، ما سألتني عن أعلى أهل الجنة، أصحاب أحمد أعلى أهل الجنة منزلة، وأصحاب الشافعي أكثر أهل الجنة[3].

قال شيخ الإسلام ـ المؤلف لهذا الكتاب ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: ورأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: يا رسول الله أوصني. فقال: عليك باعتقاد أحمد بن حنبل، ومذهب الشافعي، وإياك وأهل البدع من أصحاب أبي حنيفة، ومجالسة أهل

(١) أخرجه ابن القيسراني في المؤتلف والمختلف، ص٩٠.

(٢) أخرجه الآجري (٣/ ١١٢٧)، وابن بطه في الإبانة الكبرى (٧/ ٢٤٠).

(٣) لعل مساق هذه الرؤيا إنما هي من باب عاجل بشرى المؤمن ليس إلا، ولا ينبني عليها أي حكم شرعي.

البدع من غيرهم[1].

آخره والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، وحسبنا الله ونِعْم الوكيل.

السماعات

قرأت هذا الجزء جميعه على الشيخ الأجل، العالم، أبي الفتوح محمد بن محمد البكري أثابه الله بحق إجازته من ابن نبهان الغنوي، فسمعه الفقيه بدر الدين مفضل بن علي بن عبد الواحد القرشي، ومحمد بن عماد الدين إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي، وطرخان بن إبراهيم بن طرخان، والقاضي أحمد بن حرار بن علي العوفيان، ومسعود بن علي بن سعيد، ومحمد بن عرفة بن علي، وأحمد بن الحاج إبراهيم، والحسن ومحمد ابنا عبد الله بن عبد الغني المقدسي، وهذا خطه ابنهما، وذلك في يوم الاثنين ثاني جمادى الآخرة من سنة اثنتي عشرة وستمائة برباط الشيخ بدمشق حرسها الله، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

وقد أجاز شيخنا لهؤلاء الجماعة المسمين جميع ما يجوز له روايته على سبيل الإجازة المعتبرة عند أرباب النقل، والحمد لله وحده.

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ، الإمام، العالم، الأوحد، بقية السلف، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شيخ الإسلام أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الواحد بن علي المقدسي بسماعه فيه ـ بقراءة الفقيه الإمام العلامة الوحد عز الدين أبي حفص عمر بن عبد الله بن عمر المقدسي صاحب هذا الجزء، والشيخ الزاهد العابد جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن أبي

---

(١) ولعل ذلك ـ والله أعلم ـ لأجل اتّباع أبي حنيفة وأصحابه للرأي أكثر من الأثر، بخلاف الشافعي، وأحمد فهم أتبع للأثر، ومع هذا فأبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ معدود من الأئمة، مع ما عنده من مخالفات، وعذرنا له في ذلك: إما لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها، ولم يكن يتعمَّد مخالفة الدليل البتة، ومن ظن ذلك فقد أخطأ خطأ بيناً، ومذهبه في الجملة من المذاهب التي لا تخرج عن مذهب أهل السُّنَّة.

وانظر: لهذا مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١١)، (٥/ ٢٥٦)، (٢٠/ ٣٠٤)، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٦١٩ ـ ٦٢٠).

العز بن عزيز الحراني، وابن أخيه محمد بن يوسف بن أبي العز، وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد البغدادي، وذلك في العشر الأخر من شهر جمادى الآخرة، سنة أربع وتسعين وستمائة، والحمد لله، وصلواته على سيدنا محمد.

صحيح ذلك، كتبه محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي.

وسماعات أخر لبعض العلماء سنة ٦٦٩هـ، بالقاهرة بالمدرسة الصالحية... كتب سماعها مسعود بن أحمد الحارثي سنة ٧١١هـ.

الرسالة الثالثة

عقيدة الإمام الشافعي
لابن تيمية

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده:

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني.

لم يترك فناً إلا برع فيه، حتى يرجع إليه أهل ذلك الفن فيما يشكل عليهم.

ولد بحرَّان سنة (٦٦١هـ)، وتوفي في قلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ).

ب ـ شيوخه:

كان مكثراً من الأشياخ، وقد كَتَب جزءاً روى فيه أربعين حديثاً عن أربعين شيخاً وشيخةً، ومن شيوخه:

---

(١) قد أفردتْ كتب في ترجمته قديماً وحديثاً، وقد بلغت التراجم القديمة (٢١) ترجمة، والحديثة (٢٢) ترجمة، وتناولته (٢٠) رسالة علمية (ماجستير ـ دكتوراه) بالتأليف في عمله وآثاره، ومن أشهرها:

١ ـ العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لابن عبد الهادي.

٢ ـ الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، لأبي حفص البزار.

٣ ـ الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي الحنبلي.

٤ ـ أمة في رجل، للدكتور محمد بن أحمد الصالح.

شرف الدين المقدسي الشافعي، ومحمد بن عبد القوي بن بدران، وتقي الدين الواسطي الحنبلي، ومحمد بن إسماعيل الشيباني المصري، والمنجا بن عثمان الدمشقي، وخلق كثير.

ج ـ مؤلفاته:

عرف شيخ الإسلام بسرعة الكتابة، والكتابة من حفظه من غير نقل؛ فكان هذا سبباً لكثرة تآليفه، فكان يكتب في اليوم الواحد نحو ثماني كراريس في مسألة من أشكل المسائل؛ ولذا كان خطه في غاية التعليق والإغلاق، وكان عنده من يبيض له، وهو عبد الله بن رشيق المغربي، وكان بصيراً بخط الشيخ منه، كما قال ابن كثير.

وقد بلغت مؤلفاته أكثر من ثلاثة مئة مجلد، حوت أكثر من ألف مصنف، كما قال الذهبي، وقد جُمع أغلب هذه الرسائل في مجموع الفتاوى، وكتابنا هذا من ضمنها، وكذلك في الفتاوى الكبرى، ومجموعة الرسائل والمسائل.

د ـ عقيدته:

كان خالصاً كالذهب، مجدداً لعقيدة السلف، تأصيلاً، وشرحاً، ودفاعاً عنها بما لا يُعلم له نظير في هذا.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

الكتاب موسوم بـ«عقيدة الإمام الشافعي»، وكان عبارة عن سؤال وجه لشيخ الإسلام عن رجلين اختلفا في مسألة علو الله تعالى ما بين مُثبتٍ ونافٍ، وهما شافعيان، فما عقيدة الشافعي في الباب، فقرر أن عقيدة الشافعي هي نفس عقيدة السلف من قبله من الصحابة ومن بعدهم.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

توجد نسخة منه في المكتبة المركزية بدولة الكويت رقم الحفظ ٣/ ١٢١٤٧ عن مكتبة برلين، والرسالة مطبوعة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن محمد بن القاسم، المتوفى سنة (١٣٩٢هـ).

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

قد بذل الشيخ عبد الرحمٰن بن القاسم جهداً كبيراً في جمع مؤلفات الشيخ، والتأكد من نسبتها إلى شيخ الإسلام، وهذه الرسالة ضمن كتب ورسائل مجموع الفتاوى.

فهي ثابتة عنه بثبوت مجموع الفتاوى إليه، والله أعلم.

د ـ مزايا الكتاب:

هذا الكتاب على اختصاره، وصغر حجمه إلا أنه من إمام مستقرئ،

وعالم متبحر، له اطلاع واسع على أقوال الأئمة، ومتتبع لأقوال السلف؛ مما أكسب أقواله المصداقية في حكايتها، وثقة في نقولاته، وما يحكيه في هذه العقيدة عن الشافعي فهو مما كان عليه الشافعي، وما ينبغي أن يكون عليه أصحابه.

د ـ الملاحظات على الكتاب:

مما يلاحظ على الكتاب الاستطراد، وهذه سمة بارزة في جميع مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وله من ورائها مقاصد وغايات.

و ـ نص الكتاب:

سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية رحمه الله:

عن رجلين اختلفا في الاعتقاد، فقال أحدهما: من لا يعتقد أن الله سبحانه وتعالى في السماء فهو ضال. وقال الآخر: إن الله سبحانه لا ينحصر في مكان، وهما شافعيان فبيّنوا لنا ما نتبع من عقيدة «الشافعي» رضي الله عنه وما الصواب في ذلك؟

الجواب:

الحمد لله، اعتقاد الشافعي رحمه الله واعتقاد سلف الإسلام كمالك والثوري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهو اعتقاد المشايخ المقتدى بهم كالفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني وسهل بن عبد الله التستري وغيرهم.

فإنه ليس بين هؤلاء الأئمة وأمثالهم نزاع في أصول الدين. وكذلك أبو حنيفة ـ رحمة الله عليه ـ فإن الاعتقاد الثابت عنه في التوحيد والقدر ونحو ذلك موافق لاعتقاد هؤلاء، واعتقاد هؤلاء هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وهو ما نطق به الكتاب والسُّنَّة.

قال الشافعي في أول خطبة «الرسالة»: الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه فبين رحمه الله أن الله موصوف بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، وكذلك قال أحمد بن حنبل: لا يوصف الله إلا بما

وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى والصفات العليا، ويعلمون أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لا في صفاته ولا في ذاته ولا في أفعاله.

إلى أن قال: وهو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وهو الذي كلم موسى تكليماً، وتجلى للجبل فجعله دكاً، ولا يماثله شيء من الأشياء في شيء من صفاته، فليس كعلمه علم أحد، ولا كقدرته قدرة أحد، ولا كرحمته رحمة أحد، ولا كاستوائه استواء أحد، ولا كسمعه وبصره سمع أحد ولا بصره، ولا كتكليمه تكليم أحد، ولا كتجليه تجلي أحد.

والله سبحانه قد أخبرنا أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وماءً وحريراً وذهباً. وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا مما في الآخرة إلا الأسماء.

فإذا كانت هذه المخلوقات الغائبة ليست مثل هذه المخلوقات المشاهدة ـ مع اتفاقها في الأسماء ـ فالخالق أعظم علواً ومباينةً لخلقه من مباينة المخلوق للمخلوق وإن اتفقت الأسماء. وقد سمى نفسه حيّاً عليماً سميعاً بصيراً وبعضها رؤوفاً رحيماً، وليس الحي كالحي، ولا العليم كالعليم، ولا السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير، ولا الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وقال في سياق حديث الجارية المعروف: «أين الله؟ قالت: في السماء» لكن ليس معنى ذلك أن الله في جوف السماء، وأن السموات تحصره وتحويه، فإن هذا لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هم متفقون على أن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. وقد قال مالك بن أنس: إن الله فوق السماء وعلمه في كل مكان ـ إلى أن قال ـ: فمن اعتقد أن الله في جوف السماء محصور محاط به وأنه مفتقر إلى العرش أو غير العرش ـ من المخلوقات ـ أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على كرسيه: فهو ضال مبتدع جاهل،

ومن اعتقد أنه ليس فوق السموات إلٰه يعبد، ولا على العرش رب يصلى له ويسجد، وأن محمداً لم يعرج به إلى ربه؛ ولا نزل القرآن من عنده: فهو معطل فرعوني ضال مبتدع ـ وقال ـ بعد كلام طويل ـ والقائل الذي قال: من لم يعتقد أن الله في السماء فهو ضال:

إن أراد بذلك من لا يعتقد أن الله في جوف السماء بحيث تحصره وتحيط به: فقد أخطأ. وإن أراد بذلك من لم يعتقد ما جاء به الكتاب والسُّنَّة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها من أن الله فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه: فقد أصاب.

فإنه من لم يعتقد ذلك يكون مكذباً للرسول ﷺ متبعاً لغير سبيل المؤمنين، بل يكون في الحقيقة معطلاً لربه نافياً له، فلا يكون له في الحقيقة إلٰه يعبده ولا رب يسأله ويقصده.

وهذا قول الجهمية ونحوهم من أتباع فرعون المعطل. والله قد فطر العباد ـ عربهم وعجمهم ـ على أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى العلو ولا يقصدونه تحت أرجلهم.

ولهذا قال بعض العارفين: ما قال عارف قط: يا الله إلا وجد في قلبه ـ قبل أن يتحرك لسانه ـ معنى يطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة. وذكر من بعد كلام طويل الحديث: «**كل مولود يولد على الفطرة**». ولأهل الحلول والتعطيل في هذا الباب شبهات يعارضون بها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ وما أجمع سلف الأمة وأئمتها، وما فطر الله عليه عباده، وما دلت عليه الدلائل العقلية الصحيحة.

فإن هذه الأدلة كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته، عال عليها، قد فطر الله على ذلك العجائز والصبيان والأعراب في الكتاب، كما فطرهم على الإقرار بالخالق تعالى. وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟**» ثم يقول أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]. وهذا معنى

قول عمر بن عبد العزيز: عليك بدين الأعراب والصبيان في الكتاب، وعليك بما فطرهم الله عليه، فإن الله فطر عباده على الحق، والرسل بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها لا بتحويل الفطرة وتغييرها.

وأما أعداء الرسل كالجهمية الفرعونية ونحوهم: فيريدون أن يغيروا فطرة الله ويوردون على الناس شبهات بكلمات مشتبهات لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها، ولا يحسن أن يجيبهم.

وأصل ضلالتهم تكلمهم بكلمات مجملة، لا أصل لها في كتابه، ولا سُنَّة رسوله، ولا قالها أحد من أئمة المسلمين، كلفظ التحيز والجسم والجهة ونحو ذلك. فمن كان عارفاً بحل شبهاتهم بينها، ومن لم يكن عارفاً بذلك فليعرض عن كلامهم ولا يقبل إلا ما جاء به الكتاب والسُّنَّة كما قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ومن يتكلم في الله وأسمائه وصفاته بما يخالف الكتاب والسُّنَّة فهو من الخائضين في آيات الله بالباطل.

وكثير من هؤلاء ينسب إلى أئمة المسلمين ما لم يقولوه؛ فينسبون إلى الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وأبي حنيفة: من الاعتقادات ما لم يقولوا. ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني؛ فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم. وقال الشافعي: حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام. قال أبو يوسف القاضي: من طلب الدين بالكلام تزندق. قال أحمد: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح. قال بعض العلماء: المعطل يعبد عدماً، والممثل يعبد صنماً. المعطل أعمى والممثل أعشى؛ ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه. وقد قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] والسُّنَّة في الإسلام كالإسلام في الملل. انتهى والحمد لله رب العالمين.

الرسالة الرابعة

المنظومة اللامية في بيان عقيدة الإمام الشافعي والأئمة لابن تيمية

المبحث الأول

التعريف بالناظم

تقدم التعريف به في رسالة «عقيدة الشافعي» للمؤلف.

المبحث الثاني

التعريف بالمنظومة

أ ـ التعريف باسم المنظومة وموضوعها:

سميت المنظومة بـ«لامية ابن تيمية»، وبـ«المنظومة اللامية في بيان عقيدة الشافعي والأئمة»، وهي ـ كما يبدو من مطلعها ـ عبارة عن جواب سؤال للشيخ عن عقيدته ومذهبه، فنظم له هذه الأبيات جواباً له.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للمنظومة:

المنظومة لها عدة نسخ خطية، وأجودهن وأقدمهن التي كتبت في هامش مجموع الفتاوى، نسخها أحد أبناء عمومة ابن تيمية بتاريخ ٧٦٢هـ، وهي في غاية الجودة والنفاسة، كما حدثني بذلك د. علي العمران حفظه الله.

وما بعدها فإنها حديثة النسخ.

أما النسخ المطبوعة فهي كثيرة جداً.

ج ـ توثيق نسبة المنظومة:

حصل خلاف بين المتأخرين من العلماء في نسبة هذه المنظومة لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان محصّل اختلافهم على قولين:

القول الأول: تصحيح نسبتها إليه، وهو قول كثير من المتأخرين، كالآلوسي[١]، وعبد العزيز بن ناصر الرشيد[٢]، وأحمد بن عبد الله

---

(١) انظر: جلاء العينين، ص٧٣.

(٢) انظر: التنبيهات السنية على شرح الواسطية، ص١٣١.

المرداوي[1]، وعبد العزيز بن محمد السلمان[2]، وغيرهم.

واستدلوا على ذلك:

١ ـ بشهرة القصيدة بين أهل العلم عن شيخ الإسلام.

٢ ـ أن جميع النسخ المخطوطة لهذه المنظومة قد صرَّحت بنسبتها إلى شيخ الإسلام، ولم تنسبها إلى غيره.

٣ ـ عدم وجود ما يخالف عقيدة شيخ الإسلام، أو من حكى عنهم العقيدة المذكورة في الأبيات من الأئمة الأربعة.

٤ ـ وجود القصيدة في مخطوط بين مخطوطات كتب ورسائل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بتاريخ يعود إلى زمن الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥ ـ أن شيخ الإسلام قد ذكر بعض أبياتها في بعض كتاباته، فقال: وأنشد فيهم المنشد:

قبحاً لمن نبذ القرآن وراءه ... وإذا استدل يقول قال الأخطل

وهو وإن لم يصرح بنسبة هذا البيت له، إلا أن من عادة شيخ الإسلام وطريقته المعروفة أنه يعزو الأقوال إلى قائليها، ولكنه أحياناً يذكر أبياتاً من نظمه ولا ينص على أنها له.

٦ ـ يحتمل أن تكون هذه المنظومة من ضمن كتبه ومؤلفاته التي اختفت في عصره، فإنه لما حُبس تفرّق أتباعه، وتفرّقت كتبه، وخَوّفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه، وهذا يهبه، وهذا يخفيه، وقد تُسرق من أحدهم أو تُجحد فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر أن يخلِّصها[3]، فلا يبعد أن تكون هذه المنظومة منها.

٧ ـ أن شيخ الإسلام ليس غريباً عليه النظم، وهذا النظم يتوافق مع قوة نظم شيخ الإسلام وحسنه وجزالته.

---

(١) انظر: اللآلئ البهية في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية، ص٣٦.

(٢) انظر: مجموعة القصائد الزهديات (٢/٤٢٦).

(٣) انظر: العقود الدرية، لابن عبد الهادي، ص٨١.

القول الثاني: تضعيف نسبتها إلى شيخ الإسلام، ومن هؤلاء العلامة ابن عثيمين[1].

واستدلوا على ذلك:

١ ـ بأن من ترجموا لشيخ الإسلام لم يذكروها ضمن كتبه ورسائله التي كتبها الشيخ، ولا سيما قد أفردت كتب بذكر مصنفاته وكتبه، ولم يذكروا هذه منها.

٢ ـ أن جميع النسخ المخطوطة للقصيدة متأخرة، ولا توجد نسخة في زمن الشيخ أو بعده بيسير، بل كلها ما بعد ١٢٠٠هـ.

٣ ـ أن أول من ذكر هذه القصيدة وعزاها لشيخ الإسلام هو أبو البركات الآلوسي المتوفى سنة (١٣١٧هـ)؛ أي: بعد موت شيخ الإسلام بخمسة قرون! فأين اتصالها بمؤلفها؟ ومن نقلها عنه؟.

٤ ـ قد وجد في هذه القصيدة ما يخالف عقيدة الشيخ، وما يقرره في كتبه، ومن ذلك:

وصفه للقرآن بالقدم، كما في قوله:

وأقول في القرآن ما جاءت به آياته فهو القديم المنزل

وقد نقد شيخُ الإسلام نفسُه هذا الاطلاق على القرآن حيث قال حاكياً عن السلف قولهم: «ولم يقل أحد منهم أن القرآن قديم، وأول من شهر عنه أنه قال ذلك هو ابن كلاب»[2].

وقال أيضاً: «ولا قال أحمد ولا غيره من السلف أن القرآن قديم، وإنما قالوا: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق»[3].

وفرقٌ بين ما جاء عن بعض السلف من وصف جنس الكلام أنه قديم،

---

(١) انظر: شرح السفارينية، ص٤٢٧، طبعة دار البصيرة، مصر، ضمن تفريغ الأسئلة، وهذا الكلام غير موجود في طبعة مؤسسة الشيخ؛ لأنها لا تفرغ الأسئلة.

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣٣).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٦٦٠).

وبين تسمية القرآن بالقديم، يقول شيخ الإسلام: «أن السلف قالوا: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وقالوا: لم يزل متكلماً إذا شاء. فبينوا أن كلام الله قديم؛ أي: جنسه قديم لم يزل، ولم يقل أحد منهم إن نفس الكلام المعين قديم، ولا قال أحد منهم القرآن قديم»[١].

الترجيح:

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ ثبوت هذه القصيدة عن شيخ الإسلام، وصحة نسبتها إليه، والجواب عما يشكك في صحة نسبتها **كالتالي**:

□ قولهم: إنها لم تذكر ضمن كتب ومؤلفات شيخ الإسلام.

فالجواب: إن هذا محتمل؛ لأن ليس كل كتب شيخ الإسلام قد جمعت في وقت واحد، بل تفرقت كتبه بين أصحابه وطلابه، وكان الواحد منهم يُخوَّف من أن يظهرها، فقد يهبها، أو يبيعها، أو يخفيها، بل قد تسرق من أحدهم فلا يستطيع أن يطالب بها ـ كما قال ابن عبد الهادي ـ؛ لِما كان من أمر الفتنة التي تعرّض لها شيخ الإسلام وطلابه، فلعل هذه المنظومة كانت أحدها، وبقيت ولم تخرج برهة من الزمن.

□ وأما قولهم إن كل النسخ الخطية متأخرة عن زمن شيخ الإسلام.

فالجواب: إن هذا غير صحيح، فقد وقف الشيخ المحقق الدكتور علي بن محمد العمران على نسخة خطية لأحد أبناء عمومة ابن تيمية بتاريخ ٧٦٢هـ في غاية الجودة والنفاسة.

□ وأما من حيث المؤاخذات على بعض ألفاظها، من أنه وصف القرآن بالقديم.

فقد جاء في بعض النسخ تصويب لفظة (القديم المنزل) واستبدالها بـ(الكريم المنزل)، وعليه فلا إشكال في ذلك.

---

(١) المصدر السابق (١٢/ ٥٤).

د ـ بعض المؤاخذات على المنظومة:

لم يؤخذ على هذا النظم غير البيت الذي وصف فيه القرآن بأنه قديم، وقد تقدم أن لفظة (القديم) قد صُححت في بعض النسخ واستبدلت بـ(الكريم)، وبها يصح المعنى ويستقيم، والله أعلم.

هـ ـ نص المنظومة:

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي	رُزِقَ الهدى من للهداية يسأَلُ
اسمعْ كلامَ محقق في قَوله	لا ينثني عنهُ ولا يتبدَّلُ
حب الصحابة كلهم لي مذهب	ومودة القربى بها أتوسَّلُ
ولكلهم قدرٌ عَلا وفضائلُ	لكنَّما الصِّديق منهم أفضلُ
وأقول في القرآن ما جاءتْ بهِ	آياتُه فهو الكريمُ المُنْزَلُ
وأقَولُ قال اللَّه جلَّ جلالهُ	والمصطفى الهادي ولا أتأوَّلُ
وجميعُ آياتِ الصفات أُمِرُّها	حقّاً كما نقلَ الطِراز الأَولُ
وأَردُّ عهدتَها إلى نُقّالِها	وأَصونها عَنْ كُلِ ما يُتخيّلُ
قبحاً لمن نبذ القرآنَ وراءَه	وإذا أستدلَّ يقول قال الأخطلُ
والمؤمنون يرون حقّاً ربهم	وإلى السماء بغير كيف ينزلُ
وأُقرُّ بالميزانِ والحوضِ الذي	أرجو بأني منه رِيّاً أَنهَلُ
وكذا الصراط يُمدُّ فوق جهنم	فمُسلّمٌ نَاجٍ وآخر مُهملُ
والنارُ يصلاها الشقيُّ بحكمةٍ	وكذا التقيُّ إلى الجنان سيدخلُ
ولكل حيٍّ عاقلٍ في قبره	عملٌ يُقارنهُ هناك ويُسألُ
هذا اعتقادُ الشافعي ومالكٍ	وأبي حنيفةَ ثُم أحمدَ يُنقلُ
فإنِ اتبعْتَ سبِيلهم فمُوفَّقٌ	وإنِ ابتدعتَ فما عليك معَّولُ

الرسالة الخامسة

معتقد الإمام الشافعي
لليـاسوفي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده:

هو: سليمان بن يوسف بن مفلح بن أبي الوفاء، الشيخ صدر الدين الياسوفي، الدمشقي، الشافعي.

والياسوفي نسبة إلى قرية (ياسوف) بنابلس.

كان عارفاً بالفقه، إماماً في الحديث، والتفسير، جامعاً للعلوم، مع الخط الحسن، والدين المتين، والفهم القوي، كان معروفاً بالذكاء، وسعة الحفظ.

وقيل إنه ترك المذهب الشافعي، ولحق بأهل الظاهر، وهذا كان سبباً لامتحانه وسجنه وموته بالسجن، وقيل لأجل تحريضه على السلطان، وهذا ـ في نظري ـ بعيد، فإنه ألف كتاباً لطيفاً في تحريم الخروج على الولاة.

---

(١) انظر: إنباء الغمر، لابن حجر (١/ ٣٤٠)، والدرر الكامنة، له (٢/ ٣١١)، النجوم الزاهرة، لأبي المحاسن (١١/ ٣١٢)، شذرات الذهب، لابن العماد (٨/ ٥٢٧)، الكاشف، للذهبي، ص١٠٦، ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني، ص١٧٣، ذيل التقييد، للفاسي (٢/ ١١)، الرد الوافر، لابن ناصر الدين، ص١٠٠، السلوك، للمقريزي (٥/ ٢٠٣)، معجم المؤلفين، لكحالة (٤/ ٢٧٩).

وكان من محبي ابن تيمية، ومن عجيب أمره أنه سجن بقلعة دمشق نفسها التي سُجن فيها ابن تيمية، ودفن بجواره.

كان مولده سنة (٧٣٩هـ)، وتوفي سنة (٧٨٩هـ).

ب ـ شيوخه:

لقد سمع من الكثير، وممن لازمهم وأخذ عنهم:

العماد الحسباني، والأخميمي الذي قرأ عليه الأصول، وابن رافع، وابن البخاري، وغيرهم.

ج ـ مؤلفاته:

لم يذكر المترجمون له من مصنفاته سوى منع الخروج على الأمراء، وما دُوّن له من أشعار، مع وصف السخاوي له بأنه صاحب التصانيف النافعة.

د ـ عقيدته:

من خلال النظر في سياق المؤلف لرواياته عن الإمام الشافعي تبيّن أن المؤلف له اعتقاد حسن، والتزام بالسُّنَّة، حيث لم يخض في علم الكلام، ولم يعزُ إلى الشافعي شيئاً من عند نفسه ـ كما فعل غيره ممكن كتب عن عقيدة الشافعي رحمه الله ـ مما يدل على حسن طريقة المؤلف، وسلامة معتقده، وبالأخص أنه كان ممن يثني على شيخ الإسلام، مما يدل على استحسانه منهجه، والرضا بطريقته، والله أعلم.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

الكتاب مسمى بـ«معتقد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي» كما هو مدون على صفحة عنوان المخطوط.

والكتاب ـ كما هو مبين من عنوانه ـ يبحث في بيان عقيدة الإمام الشافعي رحمه الله، يرويها مؤلفه بإسناده إلى الإمام الشافعي رحمه الله.

والكتاب اشتمل على رسالتين كلاهما عن اعتقاد الإمام الشافعي رحمه الله، الأولى مسندة إليه، والثانية غير مسندة.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

وقفت ـ بفضل الله تعالى ـ على نسخ عدة من الكتاب، ولكن تبيّن لي أن جميعها عبارة عن نسخ مكررة من أصل واحد، وهي النسخة التي بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ومنها نسخة في مركز جمعة الماجد برقم (٥٥٩٩٥٥).

وهي بخط عبد الرحيم بن محمد بن صالح بن سليمان بن عبد الستار بن عبد القادر الميمني، متوفى سنة (١٣٠٨هـ)، وقد نسخت من مخطوط كُتب سنة ١٢٣٦هـ.

والنسخة مكتوبة بخط رقعة جيد ومقروء، تقع في ١٠ أوراق، في كل ورقة ١٦ سطراً، مقاس الروقة ١٨×١٣ سم.

ولعل الكتاب لم يطبع إلى الآن ـ فيما أعلم ـ والله أعلم.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

هذا الكتاب يحوي رسالتين، يرويهما صدر الدين الياسوفي عليه رحمة الله عن الإمام الشافعي عليه رحمة الله، ومن خلال الاطلاع على الكتاب تبين أن الرسالة الأولى هي رسالة «جزء فيه اعتقاد الإمام الشافعي» التي تقدمت دراستها في الفصل الأول، يرويها المؤلف بإسناده إلى ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي رحمه الله، فهو يرويها عن الشافعي بنزول.

وقد تقدم أن الرسالة صحيحة ثابتة عن الإمام الشافعي رحمه الله.

والرسالة الثانية، والتي سماها بـ«صفة اعتقاد السُّنَّة» لم يروها المؤلف بأي إسناد، وإنما ساقها مع الرسالة الأولى، بالإسناد الأول، وهذا يحتمل **أمرين**:

الأول: أن الرسالة الثانية تُروى بنفس الإسناد الأول، وهذا احتمال فيه ضعف؛ لأن الرسالة الأولى تنتهي بانتهاء الجزء الذي رواه ابن أبي حاتم، ولم تُذكر فيه الرسالة الثانية.

ولكن قد يقويه احتمال أن يكون العشاري قد روى الكتابين عن الشافعي، وحدّث بكل واحد على حدة، وتيسر للمؤلف جمع الكتابين من طريقه، فاكتفى بالإسناد الأول عن إعادته مرة أخرى.

الثاني: أن الرسالة الثانية هي رسالة أخرى مستقلة عن الأولى، وأدرجها المؤلف كونه يعلم أنها من عقيدة الإمام الشافعي، ولكن لم يحصل له روايتها إليه بإسناده، فساقها مجردة عن أي إسناد، وهو الأظهر.

وهي بالنسبة إلى صلتها بالمؤلف ـ الياسوفي ـ ثابتة عنه بثبوت أول المخطوط، ولكن هل ثبت المروي فيها عن الشافعي؟

من حيث المسائل المروية فيها عن الإمام الشافعي رحمه الله فهي موافقة للمشهور من عقيدته رحمه الله، ولا تخالفه، لكنه لم يروها عن الإمام الشافعي بإسناده ـ كما هو الحال في الرسالة الأولى ـ، فلا تنزل هذه الرسالة عن أن

تكون تسطيراً من صدر الدين الياسوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما يعلمه من عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعليه؛ فالكتاب صحيح إلى مؤلفه ـ وهو الياسوفي ـ، لكن هل ما فيه صحيح عن الشافعي؟ ومن خلال النظر فيه نجد أن المروي قد رواه أهل السُّنَّة بأسانيدهم عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتبهم.

د ـ مزايا الكتاب:

لهذا الكتاب مميزات عدة، **منها**:

١ ـ تُعدُّ الرسالة إضافة جيدة للمصنفات التي كُتِبتْ عن عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ تُعدُّ إحدى الروايات المقوية لرواية أبي طالب العشاري النازلة والتي شنع عليها آخرون، مع أن رواية ابن أبي حاتم قد أغنت عنه.

٣ ـ تُعدُّ إحدى المساهمات التي تقرر العقيدة السلفية الصحيحة، وتحارب المعتقدات المخالفة.

هـ ـ بعض المؤاخذات على الكتاب:

يؤخذ على الكتاب عدم التزام المؤلف في مروياته عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حالاً واحدة، فبعضها يرويها بإسناده، والأخرى مرسلة، ولعل هذا يرجع إلى عدم توفر الإسناد لديه لكل هذه المرويات، فذكر ما تيسر له منها إسناده، وساق البقية مرسلة.

و ـ نص الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلِّم

«معتقد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قدس الله روحه ورضي عنه»

قال الشيخ الإمام الحافظ صدر الدين الياسوفي رحمه الله تعالى، قال: حدثنا لسان الأدب، وحجة العرب، بدر الدين محمد بن نجم الدين يحيى ابن

أبي الغنائم المعري الشافعي[1]، قال: أخبرنا الشيخ، الإمام، العالم، العامل، القدوة، الحافظ، المفتي، الخطيب، الزاهد، العارف، البارع، شيخ المشايخ، فخر الأئمة، تاج العلماء، فخر الخطباء، أبو العباس أحمد بن إبراهيم ابن عمر ابن الفرج الفاروثي[2] الشافعي خطيب جامع دمشق رحمه الله تعالى، قال: أخبرنا الشيخ، الإمام، بدر الدين أبو القاسم علي ابن الحافظ عبد الرحمٰن بن علي بن محمد ابن الجوزي[3] قدس الله روحه، أخبرنا أبو سعيد عبد الجبار بن يحيى بن هلال ابن الأعرابي[4]، قراءة عليه ببغداد، أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيد الله ابن كادش العكبري[5]، أخبرنا أبو طالب محمد بن الفتح العشاري[6]، أخبرنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز ابن مردك البرذعي، أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي، أنبأنا يونس بن عبد الأعلى المعري، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللهُ يقول وقد سئل عن صفات الله تعالى وما ينبغي أن يؤمن به فقال:

«لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسع أحد من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها؛ لأن القرآن نزل بها وصح عن النبي ﷺ القول بها فيما روى عنه العدل، فإن خان الله بعد ثبوت الحجة عليه به فهو كافر؛ فإنها قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم الله لا تدرك بالعقل ولا بالرؤية والفكر ونحو ذلك

---

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) أحمد بن إبراهِيم بن عمر بن الفرج بن أحمد بن سابور بن علي بن غنيمة، الإمام، المقرئ، الواعظ، المفسر، الخطيب، شيخ المشايخ عز الدِّين، أبو العباس ابن الإمام الزاهد أبي محمد المصطفوي، الفاروثي، الواسطي، الشافعي، الصوفي. المتوفى ٦٩٤هـ. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٥/ ٧٨٢).

(٣) بدر الدين، أبو القاسم علي ابن الشيخ الإمام أبي الفرجِ عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي البكرِي، البغدادي، الناسخ. المتوفى سنة ٦٣٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٥٢).

(٤) هو: الأزجيّ، الدباس، المعروف بابن الأعرابي. المتوفى سنة ٥٧٦هـ انظر: تاريخ الإسلام (١٢/ ٥٨٥).

(٥) هو: أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله ابن محمد بن أحمد بن حمدان بن عمر بن إبراهيم بن عيسى بن صاحب النبي ﷺ عتبة بن فرقد السلمي العكبري، المعروف بابن كادش. ولد سنة ٤٣٢هـ، ومات سنة ٥٢٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٥٨).

(٦) تقدمت ترجمته ص٩٢، وكذا من بعده ص٨٩ من هذا البحث.

إخبار الله ﷻ أنه سميع بصير وأن له يدين بقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له يميناً بقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وأن له وجهاً بقوله: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وأن له قدماً بقوله ﷺ: «**حتى يضع الرب فيها قدمه**»؛ يعني: في جهنم، وأنه يضحك من عبده المؤمن بقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله: «**أنه لقي الله وهو يضحك إليه**»، وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا بخبر الرسول ﷺ بذلك، وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال فقال: «**إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور**»، وأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وأن له أصبعاً بقوله ﷺ: «**ما من قلب إلا وهو بين اصبعين من أصابع الرحمٰن** ﷻ **يقلبه كيف شاء**» فإن هذه المعاني التي وصف الله تعالى بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حسنه بالفكر والرؤية، فلا يكفر أحداً بالجهل بها إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبر يقوم في الفهم مقام المشاهدة [في] السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته [والشهادة] عليه كما عاين وسمع رسول الله ﷺ، ولكن نثبت هذه الصفات وننفي التشبيه كما نفى الله عن نفسه بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]».

وعن عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: وقال لفظي بالقرآن أو قال القرآن لفظتي كلها.

باب صفة اعتقاد السُّنَّة

تأليف الإمام الجليل شيخ الإسلام المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ورضي عنه ونفع به آمين.

بسم الله الرحمٰن الرحيم ربِّ يسِّر يا كريم، اللَّهُمَّ صل على محمد وآله وصحبه وسلم.

باب «صفة الاعتقاد» السني تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ورضي عنه.

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠]، فأمر الله تعالى باتباع رسوله وقبول قوله والقدوة به، فعلمنا اتباعه كما أمر الله تعالى، وأمر النبي ﷺ بلزوم كتاب الله تعالى والتمسك به وبسُنَّته، قال النبي ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين من بعدي**»[1]، وقال ﷺ: «**عليكم بكتاب الله فإنه الحبل المتين**»[2]، وأمر أيضاً باتباع السواد الأعظم وقال: «**الجماعة رحمة والفرقة عذاب**»[3]، وقال تعالى تأكيداً لما قاله النبي ﷺ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. فعلمنا لزوم كتاب الله تعالى وسُنَّة رسول الله ﷺ، وطريق جماعة المسلمين، وترك الاختراع والابتداع، وقال رسول الله ﷺ: «**إن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، وإن النصارى افترقوا على اثنين وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم على الضلال إلا السواد الأعظم، قالوا: يا رسول الله وما السواد الأعظم؟ قال: من كان من أمتي على ما كنت عليه أنا وأصحابي، ولم يمار في دين الله، ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب**»[4]، وذكر الحديث بطوله وقال ﷺ: «**يد الله على الجماعة**».

فمن السُّنَّة أن يعتقد في القلب أن القرآن كلام الله غير مخلوق، مقروءاً ومحفوظاً ومكتوباً ومسموعاً ومتلواً، وأنه لا فرق بين القراءة والمقروء،

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٨/ ٣٦٧) برقم (١٧١٤٢)، والترمذي في جامعه (٤/ ٣٤١) برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه (١/ ١٥) برقم (٤٢)، وغيرهم، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦١٠) برقم (٩٣٧).

(٢) لم أقف عليه مرفوعاً، وقد ذكره سبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص، ص٤٠٣ عن علي بن أبي طالب موقوفاً.

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٤٤) برقم (٩٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٢٨٧) برقم (١١٧)، وغيرهم، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣١٠٩).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني، وخرجه الهيتمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٥٩) برقم (١٢٠٩٩)، وقال: ضعيف جدّاً.

والتلاوة والمتلو، والقول والمقول، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥]؛ يعني: من رسول الله ﷺ ومن فيه، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فكما أن الله تعالى لا مثل له، فكذلك كلامه لا مثل له؛ لأن كل مخلوق له مثل، فدلت هذه الآية على صحة ما قلناه. وقد روى معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**السبع ومن فيهن إلى الدرك الأسفل إلى الثرى وإلى الطين الأسفل وإلى الريح الهفافة إلى ما انتهت إليه الحدود كل ذلك مخلوق ما خلا القرآن فإنه كلام الله تعالى**»(١)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق.

ونعتقد أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذي النورين، ثم علي الرضى، رضوان الله عليهم أجمعين. وقال رسول الله ﷺ: «**كل الناس يرجون البراءة يوم الأمن إلا من سب أصحابي**»(٢)، فإن أهل الموقف يعيرونه، والدليل على ذلك ما قاله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**»(٣)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ [التحريم: ٣]، أن أبا بكر خليفة من بعده، وقد قال ﷺ: «**لا تجتمع أمتي على الضلالة**»(٤)، وقد اجتمعت أمته على خلافة أبي بكر

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) رواه أحمد في المسند (٣٨/ ٢٨٠) برقم (٢٣٢٤٥)، والترمذي في سننه (٦/ ٥٠) برقم (٣٦٦٢)، والطبراني في الأوسط (٤/ ١٤٠) برقم (٣٨١٦)، والبيهقي في الاعتقاد، ص٣٤٠، والآجري في الشريعة (٤/ ١٨٧١) برقم (١٣٤١)، وغيرهم، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٢٥٤) برقم (١١٤٢).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٤٥/ ٢٠٠) برقم (٢٧٢٢٤)، وغيره، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٣٧٨) برقم (١٨٤٨).

بعده، ثم على الترتيب، فدل على أنها ما اجتمعت إلا على الحق، وقد قال ﷺ: «**الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضاً**»[1]، وكان آخر الخلافة من علي رضي الله عنه ثلاثين سنة، فدلت هذه الدلالات الظاهرة أنهم كانوا على الصواب والحق على ترتيب ما ذكرناه.

ونعتقد أن الخير والشر من الله، الخير بأمره وقضائه وإرادته ومشيئته وحكمه وعلمه ومحبته ورضاه، والشر بإرادته وقدره وقضائه ومشيئته وحكمه وعلمه، وليس بأمره ولا يرضاه ولا بمحبته، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۖ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾ [الأعراف: ١٧٩]؛ أي: خلقنا كثيراً للنار، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فعلمنا بذلك أن مشيئته قبل مشيئتنا، وإرادته قبل إرادتنا، في أي شيء كان، وعلى أي شيء كان، ولكن ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقال ﷺ: «**القدرية مجوس هذه الأمة**»[2]. وقال أيضاً حاكياً عن ربه تعالى: «**إن الله تعالى خلق الخلق فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، وخلق الخير والشر، فطوبى لمن**

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٩٢) برقم (٦٩٤٣)، والطبراني في الكبير (٧/ ٨٣) برقم (٦٤٤٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٣٦٠) برقم (٣٣٤١).

(٢) رواه أبو داود في سننه (٤/ ٢٢٢) برقم (٤٦٩١)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١٤٩) برقم (٣٣٨)، والآجري في الشريعة (٢/ ٨٠١) برقم (٣٨١)، والبيهقي في القضاء والقدر، ص٢٨١، برقم (٤٠٧)، وغيرهم، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٨١٨) برقم (٤٤٤٢).

خلقته للخير وأجريت الخير على يديه، وويل لمن خلقته للشر وأجريت الشر على يديه»[1]، وقال سهل بن عبد الله: تعالى الله أن يأمر بالفحشاء، وجلّ أن يكون في ملكه ما لا يشاء. وهذا كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ [الأعراف: ٢٨]. ثم إن الله تعالى خلق الخلق وخلق فعالهم من الخير والشر، وما خلقهم إلا بإرادته ولا نشك في ذلك، فدل على أن الخير والشر جميعاً بإرادته. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فدل على صحة ما ذكرناه.

ونعتقد أنه لا يجوز أن يشهد على أحد من أهل القبلة بجنة ولا نار إلا من شهد الله تعالى ورسوله له، فعليه أن يشهد أنه في النار كالكفار والمنافقين، أو شهد الله له أنه في الجنة وهو أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وعائشة أم المؤمنين، والحسن، والحسين، رضي الله عنهم أجمعين.

ونترحم على معاوية، والدليل على أنه لا يجوز أن يشهد على أحد إلا من يستثنى من الجملة؛ لأن هذا من أمر الغيب، وقد قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥] فدل على أنه لا يجوز أن يشهد على أحد بجنة ولا نار.

ونعتقد أن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة وينظرون إليه تعالى، والدليل على ذلك ما قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦] قيل: الحسنى الجنة، والزيادة النظر إلى وجهه تعالى، وقد قال تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشۡتَهِيهِ ٱلۡأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلۡأَعۡيُنُۖ﴾ [الزخرف: ٧١] قيل: تلذ الأعين بالنظر إلى وجهه تعالى، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة: ١٧] قيل: قرة أعينهم بالنظر إليه تعالى، وقال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ

(١) لم أقف عليه.

لِقَآءَ رَبِّهِۦ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ﴾ [العنكبوت: ٥]، وقد قال ﷺ: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، ليس دونه حجاب، ولا تضامون في رؤيته تعالى**» الحديث[١]، وروى جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نحن يوم القيامة على كذا وكذا فوق الناس فتدعى الأمم وما كانت تعبد الأول فالأول، حتى يأتينا ربنا تبارك وتعالى فيقول: ما تنتظرون؟ فيقولون: ننتظر ربنا تعالى. قال: أنا ربكم. فيقولون: حتى ننظر إليك، قال: فيتجلى لهم تعالى**» وذكر الحديث بطوله[٢]. فدلت هذه الآية على أن الله تعالى يرى في الآخرة بلا ريب ولا شك.

ونعتقد السمع والطاعة للإمام، وهو الخليفة من قريش، لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، قيل: وأولو الأمر الخلفاء والأمراء والفقهاء. وقال ﷺ: «**أطيعوا من ولي عليكم ولو كان عبداً حبشياً**»[٣]، وقال ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[٤]، فصح ما قلناه.

ونعتقد وجوب الصلاة على كل من مات من أهل القبلة إلا المبتدعة؛ لأن وجوب الصلاة على الموتى فرض على الكفاية، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وأمر النبي ﷺ بالصلاة على الموتى.

ونعتقد أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا في كل ليلة كيف شاء، تسليماً لما قال ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من سألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»[٥]، ويسلم هذا الحديث تسليماً بلا كيف، ولا كشف عن معانيه، وكذلك

---

(١) تقدم تخريجه ص٥١٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٧٧) رقم (٣١٦).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٧١٤٢)، ومسلم برقم (٤٨٦١).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٩/ ٣١٨) برقم (١٢٣٠٧)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤/ ٢١١) برقم (٥٩١١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٥٣٤) برقم (٢٧٥٧).

(٥) تقدم تخريجه ص٩٩.

الأخبار الواردة في الصفات التي صحت عن رسول الله ﷺ، فمن فسر هذه الأحاديث أو كيفها فقد خرج عن الطريق المستقيمة.

ونعتقد أن أهل النار يرون وجع العذاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [الشورى: ٢١]؛ أي: وجع؛ لأن الألم هو الوجع.

وأن أهل الجنة لا يموتون أبداً، كما قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ [البينة: ٨]، ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ﴾ [الدخان: ٥٦]؛ يعني: لا يذوقون في الجنة موتاً إلا الموتة الأولى التي ذاقوها في الدنيا، وقال رسول الله ﷺ: «**النوم أخو الموت، وأهل الجنة لا ينامون**»(١).

ونعتقد أن في القبر نعيماً وعذاباً كما يريده الله لعباده، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَدۡنَىٰ دُونَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَكۡبَرِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١]، قيل: العذاب الأدنى عذاب القبر، وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إن الميت إذا دفن فتح له باب من الجنة، ثم يفتح له باب من النار**» وذكر الحديث بطوله(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤].

ونعتقد أن البعث بعد الموت حق، والدليل عليه قوله تعالى إخباراً عن إبليس لعنه الله لتصديقه بالبعث: ﴿قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٤ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤ ـ ١٥]. وقال تعالى إخباراً عن قوم آخرين: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜۗ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [يس: ١٢]، وقال: ﴿وَٱلۡمَوۡتَىٰ يَبۡعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ﴾ [التغابن: ٧].

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (١/ ٢٨٢) برقم (٩١٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ١٨٣) برقم (٤٧٤٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢/ ١١٥١) برقم (٦٨٠٨).

(٢) يشير إلى حديث البراء بن عازب الطويل الذي أخرجه أحمد في المسند (٣٠/ ٤٩٩) برقم (١٨٥٣٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر، ص٥٠، برقم (٤٤)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٦٧٦).

ونعتقد أن الحساب حق، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧، ٨]، وقال تعالى: ﴿حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا﴾ [الطلاق: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥].

ونعتقد أن لله ميزاناً يزن به أعمال العباد يوم القيامة، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٦، ٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

ونعتقد أن الشفاعة حق، وأن المجرمين من المؤمنين لا يخلدون في النار وإن عملوا الكبائر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣] إلا به، وقال ﷺ: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»[(١)]، **وقال** ﷺ: **(إن لكل نبي دعوة وإن دعوتي آخرتها شفاعتي لأمتي**»، وقال ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان**»، وقيل في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، قيل: الشفاعة. وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، فدلت هذه الآية على صحة ما قلناه.

ونعتقد أن لله تعالى الرحمة على الكافرين والمؤمنين في دار الدنيا، والدليل على أن له الرحمة في الدنيا على الكافرين قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٠/٤٣٩) برقم (١٣٢٢٢)، وأبو داود في سننه (٤/٢٣٦) برقم (٤٧٣٩)، والترمذي في سننه (٤/٢٠٣) برقم (٢٤٣٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/٦٩١) برقم (٣٧١٤).

ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾ [هود: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾ [القلم: ٤٩].

ونعتقد أن للنبي ﷺ حوضاً يوم القيامة، من شرب منه شربة لا يظمأُ بعدها أبداً، ماؤه أحلى من العسل، وأشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأطيب من المسك، وألين من الزبد، كما قال النبي ﷺ، وقال: «**إني لأرجو أن يكون حوضي إن شاء الله تعالى أوسع من آثلة**»[(١)]؛ أي: قرية من طارق أرض الشام إلى مكة، وأن فيه من الأباريق أكثر من عدد الكواكب، كما قال ﷺ.

ونعتقد أن الصراط حق، وينصب على جهنم، وعليه حسك وكلاليب، أدق من الشعر، وأحد من السيف، يمر الناس عليه، وقد روي في خبر النبي ﷺ قال: «**إذا جمع الله الخلائق نودي من بطنان العرش يا أهل الجمع نكسوا رؤوسكم، وغضوا أبصاركم حتى تمر فاطمة بنت رسول الله ﷺ على الصراط**»[(٢)].

ونعتقد أن الجدال والمراء في الدين والكلام في الصحابة والكلام في القرآن منهي عنه، لما روي عن النبي ﷺ، وأنه نهى عن الجدال والمراء في الدين، وقال ﷺ: «**اذكروا محاسن أصحابي ولا تذكروا مساويهم فتختلف عليكم قلوبكم**»[(٣)].

---

(١) أخرجه اللالكائي في أصول اعتقد أهل السُّنَّة (٦/ ١١٩٥) برقم (٢١١٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٤٢٨) برقم (٣٥٠)، وغيرهما، بلفظ: «إني أطمع أن يكون حوضي إن شاء الله أوسع ما بين أيلة إلى الكعبة، وإن فيه من الأباريق لأكثر من عدد الكواكب».

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (٥/ ٢١٣٥) رقم (١٦١٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

(٣) اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٧/ ١٣١٧) برقم (٢٣٣٦)، وقوام السُّنَّة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٢/ ٣٩٥) برقم (٣٦٣).

ولولا خوف التطويل بالاستدلال على هذه السنن المذكورة من كتاب الله تعالى ومن سُنَّة رسول الله ﷺ ومن كلام الأئمة أكثر من هذا ولكن قد قيل: من لم تنفعه قليل الحكمة ضره كثيرها، وقد روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم. فإذا كان الأمر كذلك والتطويل فما لا يحتمل، والله أعلم.

نفعنا الله فيما قلنا ونفع الناظر فيه والعامل آمين آمين. وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

نقلت من نسخة تاريخ كتابتها ١٢٣٦هـ، ست وثلاثين ومائتين وألف بعد الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، نجز القلم بعون الله باري النسم من نقل هذه الرسالة على يد المفتقر إلى رحمة ربه المهيمن عبد الرحيم بن محمد بن صالح بن المرحوم سليمان ابن المرحوم عبد الستار ابن المرحوم عبد القادر الميمني، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق لتسعة خلت من شهر صفر المظفر من عام ثمانية وثلاث مئة بعد الألف من الهجرة.

الرسالة السادسة

اعتقاد الإمام الشافعي للبرزنجي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده:

هو: محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد بن قلندر البرزنجي، الشهرزوري، ثم المدني، الشافعي.

يتصل نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، ولذا يقال له: «الحسني»، والبعض يقول: «الحسيني» وهذا خطأ في النسبة.

وهو غير البرزنجي ـ جعفر بن حسن ـ صاحب كتاب المولد، فتنبه.

ولد بشهرزور ـ قرية من بلاد الكرد بالعراق ـ سنة (١٠٤٠هـ)، وتوفي بالمدينة النبوية سنة (١١٠٣هـ)، ودفن بالبقيع.

ب ـ شيوخه:

كان مكثراً من الأشياخ، وأول من أخذ عنه والده الشيخ عبد الرسول، فحفظ عليه القرآن، وتخرج عليه في بقية العلوم، ثم أخذ عن جماعة، منهم:

---

(١) انظر: سلك الدرر، للحسيني (٤/ ٦٥)، الأعلام، للزركلي (٦/ ٢٠٣)، معجم المؤلفين، لكحالة (١٠/ ١٦٥).

شريف الكوراني، وإبراهيم الكوراني، وكان قد لازمه طويلاً، وأحمد السلاحي، وعبد الباقي الحنبلي، وعبد القادر الصفوري، وحمد البابلي، وسلطان المزاحي، وغيرهم كثير في بلاد العراق، والشام، ومصر، وأرض الحرمين.

ج ـ مؤلفاته:

كانت له مؤلفات كثيرة تزيد على التسعين مؤلفاً، وقد وُصِفَ بأن له قوة اقتدار على الأجوبة عن المسائل المشكلة في أسرع وقت، **ومن مؤلفاته**:

١ ـ عقيدة الإمام الشافعي، وهو كتابنا هذا.

٢ ـ الإشاعة لأشراط الساعة.

٣ ـ النواقض للروافض.

٤ ـ أنهار السلسبيل لرياض أنوار التنزيل.

٥ ـ تصقيل لوح الإيمان بتنزيه عرش الرحمٰن.

٦ ـ الصافي عن الكدر في أحاديث القضاء والقدر.

٧ ـ السنا والسنوت في أحكام القنوت، وغيرها كثير.

د ـ عقيدته:

الغالب على المؤلف تقرير عقيدة السلف، واتباع السُّنَّة، والنصرة لأهلها، والثناء عليهم، والرد على مخالفيها من عامة الفرق، وهذا تجده واضحاً في أواخر كتبه التي ألفها، كالنقض للروافض، وكتابه الصافي في القدر، وفضائل أبي بكر الصديق.

بل عرف عنه الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم.

ومع ذلك فقد ظهرت عليه النزعة الصوفية الأشعرية، وذلك في كتابه الإشاعة لأشراط الساعة، من حيث الثناء على ابن عربي الملحد، وطلبه شفاعة النبي ﷺ في الدنيا، والسؤال بجاهه ﷺ، ولكن هذا كان في أول أمره[1]، ثم آل أمره إلى ما سبق من عقيدة السلف.

---

(١) أفاد هذا إبراهيم عبد المطلب عثمان محقق كتاب «الإشاعة» في رسالته للدكتوراه المقدمة للجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

كُتب على عنوان المخطوط: «عقيدة إمام الأئمة وناصر الكتاب والسُّنَّة أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي».

وتسميته بـ«عقيدة الإمام الشافعي» تأتي اختصاراً لهذه التسمية.

وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه أقوال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في مسائل العقيدة وأصول الدين من روايات الثقات الحفاظ الأثبات من أصحابه كالربيع بن سليمان، ويونس بن عبد الأعلى، والمزني، وحرملة بن يحيى، وغيرهم.

وقد قيد المؤلف انتقاءه لهذه الروايات بالموافق للكتاب والسُّنَّة.

وهذا قيد وصفي، وليس قيداً احترازيّاً، فإن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يحفظ عنه في باب الاعتقاد ومسائل أصول الدين أي مخالفة لأصول الكتاب والسُّنَّة ـ كما شهد له الأئمة بذلك ـ.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

وقفت على نسخة خطية منه في دار الكتب المصرية برقم (٣٠٤٧٠)، عدد صفحاتها (٧) صفحات، كل صفحتين في لوح، عدد الأسطر (٢٤) سطراً، مكتوبة بخط نسخي واضح، ولم يدون عليها اسم الناسخ، ولا سنة النسخ.

وكذلك وقفت على الكتاب مطبوعاً بمكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، طبع سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ملحقاً بكتاب الاعتقاد لأبي يعلى الفراء الحنبلي اللذين حققهما الدكتور محمد بن عبد الرحمٰن الخميس.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

إن نسبة الكتاب إلى البرزنجي تستند إلى الشهرة فقط، ولم أقف على ما يوثِّق هذه النسبة إلى المؤلف من إسناد، أو سماع، أو حتى لم يذكر المترجمون له الكتاب ضمن كتبه.

وعليه؛ فتبقى نسبة الكتاب على المشهور فقط، وخلو المعارض، **وهذه بعض الشواهد التي تعضد هذه الشهرة:**

١ ـ لم يشكك أحدٌ في نسبة الكتاب إلى البرزنجي.

٢ ـ لم يُنسب الكتاب إلى غير البرزنجي.

٣ ـ تدوين اسم المؤلف على مخطوط الكتاب.

وأما بالنسبة لمحتوى الكتاب، ومدى صلة موضوعه بعقيدة الشافعي ﵀، فإن مما لا شك فيه صحة هذه العقيدة عن الإمام الشافعي؛ كونها رويت بالأسانيد الصحيحة عن الإمام الشافعي ﵀ في مواطن أخر ـ كما هو مبين في موضعه ـ، موافقة ما فيها لما هو ثابتٌ عنه في كتبه الأخرى، والمروي عنه بالأسانيد الصحيحة.

د ـ مزايا الكتاب:

إن الكتاب نافع، وله مزايا، **ومن ذلك:**

١ ـ أن الكتاب يعد مختصراً مفيداً للقارئ للاطلاع على عقيدة هذا الإمام الكبير في عامة أبواب المعتقد.

٢ ـ أن كل المرويات التي ذكرها المؤلف عن الإمام الشافعي ﵀ هي صحيحة عنه، وهي مما رواها الأثبات من أصحابه، وهذا يعد من التزام المؤلف بمنهجه في الكتاب.

٣ ـ حسن ترتيب الكتاب، والبراعة في استهلاله، حيث افتتحه **بثلاث مقدمات** من كلام الشافعي:

الأولى: في فضل طلب العلم، كالتشويق والترغيب فيما يأتي.

والثانية: في التحذير من علم الكلام، اتباعاً لمنهج التوحيد في النفي قبل الإثبات.

والثالثة: في التنزيه في باب الصفات، وما ينبغي أن يكون فيها.

ثم شرع في مقصد الكتاب حيث ذكر أقوال الشافعي رحمه الله في عامة أبواب المعتقد.

د ـ بعض المؤاخذات على الكتاب:

ليس هناك ما يلاحظ على الكتاب، فمضمونه يوافق ما انتهجه المؤلف في مقدمته، إلا أن بعضهم أخذ عليه عدم استيعابه جميع اعتقاد الشافعي رحمه الله[(١)].

وهذا ليس بمأخذ؛ لأن المؤلف لم يرد ذلك، وإنما أراد جمع نبذ من اعتقاد الإمام الشافعي رحمه الله ـ كما ذكره في المقدمة ـ، وليس مقصوده الاستيعاب.

و ـ نص الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

هو حسبي ونعم الوكيل، وبه أستعين

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى الخصوص سيدنا محمد خاتم النبيين، وقائد الغر المحجلين، وشفيع المذنبين في يوم الدين، وعلى آله وصحبه، وآلهم، وصحبهم أجمعين، **وبعد**:

---

(١) كما أخذها عليه د. محمد الخميس في تحقيقه للكتاب، ص٦١.

فهذه نبذة من اعتقاد إمام المسلمين، وسيد المجتهدين، الإمام القرشي المطلبي، ابن عم سميه سيدنا محمد، النبي العربي، ناصر الحديث، أبي عبد الله ابن إدريس الشافعي رحمه الله، ورحمه، ورحمنا به، آمين.

انتخبتها من كتبه بروايات الثقات الحفاظ الأثبات من أصحابه، مطابقة للكتاب والسُّنَّة، طاعنة صدور أهل الأهواء بالنبال والأسنة، ودافعة وسواس الخناس، الموسوس في صدور المؤمنين من الإنس والجنة، هي لمحاربة جنود شياطين البدع أعظم عدة، وأحكم درع وجنة.

مقدمات

الأولى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «ما تقرب العبد إلى الله تعالى بعد أداء ما افترض عليه بشيء أفضل من طلب العلم» رواه حرملة بن يحيى.

وقال: «طلب العلم أفضل من صلاة النافلة» رواه عنه الربيع بن سليمان.

وقال: «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم».

وقال: «العلم إن [لم] تعطه كلك لم يعطك بعضه».

وقال في كتاب الرسالة: «حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار منه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله تعالى فيه، فإنما الأعمال بالنية، والرغبة إلى الله في العون عليه، فإنه لا يدرك خير إلا بعونه».

الثانية

قال زكريا الساجي: كان الشافعي رحمه الله تعالى يأمرنا بالنظر في الفقه، وينهى عن الجدال في الكلام.

وقال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: لأن يبتلى المرء بكل ما نهى الله عنه عدا الشرك خير له من النظر في الكلام، فإني قد اطلعت من أهل الكلام على أشياء ما ظننته قط».

وقال: وقال لي الشافعي: «لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء لو رأيت رجلاً ارتكب كل ما نهى الله عنه أحب إلي من أن أرى صاحب كلام» قال: فقلت له: ما تدري ما كان يقو صاحبانا ـ يعني: مالكاً والليث ـ قالا: لو رأيت صاحب الكلام يمشي على الماء لا تأمن ناحيته. قال: لقد قصرا، ولكن لو رأيته يمشي في الهواء بين السماء والأرض فلا تأمن ناحيته».

وقال ابن أبي الحكم: «سمعت الشافعي يقول: لو علم الناس ما في الكلام لفروا كما يفرون من الأسد».

وقال حرملة بن يحيى: قال لي الشافعي: فر من الكلام كما تفر من الأسد.

وقال: «العلم بالكلام جهل».

وقال: «إذا أوصي بشيء للعلماء لا يعطى للمتكلم».

وقال: «ما أريد أحد بالكلام فأفلح».

وقال الربيع بن سليمان: «قال الشافعي: لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير له من أن يلقى الله بشيء من الأهواء».

وقال الربيع: «رأيت الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ نازلاً من الدرجة وقوم في المسجد يتكلمون بشيء من الكلام فصاح، وقال: إما أن تجاوزنا بخير، وإما أن تقوموا عنا».

وقال أبو ثور والكرابيسي: «سمعنا الشافعي يقول: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام».

الثالثة

قال يونس بن عبد الأعلى: «سمعت الشافعي إن لله أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسمع أحداً من خلق الله قامت لديه الحجة إلا الإيمان بها، إذ القرآن نزل به وصح عنده بقول النبي ﷺ فيما روى العدل، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر، وأما قبل ثبوت الحجة

عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر».

قال: «فإن هذه المعاني التي وصف الله تعالى بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والروية، ولا يكفر بالجهل بها أحد إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها، فإن كان الوارد بذلك خبرٌ يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه، والشهادة عليه كما عاين وسمع من رسول الله ﷺ».

المقصد

قال الشافعي في كتاب الرسالة: «الحمد لله الذي لا يبلغ الواصفون كنه عظمته. الذي هو كما وصف نفسه، وفوق ما يصفه خلقه، أحمده حمداً كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به، وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وخيرته، المصطفى لوحيه، المنتخب لرسالته، المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته، وختم نبوته، فصلَّى الله عليه كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وصلَّى الله على محمد، وعلى آل محمد، كما صلَّى على إبراهيم وآل إبراهيم إنه حميد مجيد».

قال الشافعي كما روى عنه يونس بن عبد الأعلى وابن هشام البلدي، وأبو ثور، وأبو شعيب، وحرملة، والربيع بن سليمان، والمزني وغيرهم ـ دخل بعضهم في بعض مسوقة رواياتهم مساقاً واحداً: «القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عليهم، مثل سفيان بن عيينة، ومالك، وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله».

والإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا نفرق بين أحد من رسله، وأن صلاتي، ونسكي، ومحياي، ومماتي لله ربِّ العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت.

وأؤمن بجميع ما جاءت به الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ومن ذلك: أن لله أسماء وصفات، جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ، وأن له تعالى وجهاً بقوله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧].

وأن له سمعاً وبصراً بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأن له عينين بقوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وأنه ليس بأعور لقول النبي ﷺ إذ ذكر الدجال «أنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور»[١].

وأن له كلاماً بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وبقوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وأن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، وأن الكلام في اللفظ والصوت بدعة.

وقال: إنما خلق الله الخلق بـ«كن»، فإذا كانت «كن» مخلوقة فكان مخلوقاً خلق بمخلوق.

[قال: كان الله وكان كلامه، أو كان الله ولم يكن كلامه، فمن أقر بأن الله كان حيث كان قبل الفعل وكان كلامه فمن أين له الكلام في أن كلام الله سوى الله، أو غير الله، أو دون الله][٢].

---

(١) تقدم تخريجه ص٩٩ من هذا البحث.

(٢) هذه هي رسالة «جزء في الاعتقاد»، إلا أن هذه الفقرة ليست ضمن الرسالة التي رواها العشاري في عقيدته، ولكنها صحيحة عن الإمام الشافعي رحمه الله، وهو ملخص حوار دار بين الشافعي ورجل عن القرآن، فسأل الرجلُ الشافعي: أخبرني عن القرآن خالق هو؟ قال: اللَّهُمَّ لا. قال: فمخلوق؟ قال الشافعي: اللَّهُمَّ لا. قال: فغير مخلوق؟ قال الشافعي: اللَّهُمَّ نعم. قال: فما الدليل على أنه غير مخلوق؟ فرفع الشافعي رأسه، وقال: تقر بأن القرآن كلام الله؟ قال: نعم. قال الشافعي: سبقت في هذه الكلمة، قال الله تعالى ذكره: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾. قال الشافعي: فتقر بأن الله كان، وكان كلامه؟ أو كان الله ولم يكن كلامه؟

قال الرجل: بل كان الله، وكان كلامه.

قال: فتبسم الشافعي، وقال: يا كوفيون! إنكم لتأتون بعظيم من القول، إذا كنتم تقرون بأن الله كان قبل القبل، وكان كلامه، فمن أين لكم الكلام إن الكلام الله، أو سوى الله، أو غير الله، أو دون الله؟

قال: فسكت الرجل وخرج.

أخرجه البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

وأنه تعالى يضحك من عبده المؤمن لقوله ﷺ للذي قتل في سبيل الله: «**إنه لقي الله ﷻ وهو يضحك إليه**»[1].

وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وأن له يميناً بقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وأن له أصابع بقوله ﷺ: «**ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمٰن ﷻ**»[2].

وأن له قدماً بقوله ﷺ: «**حتى يضع الرب فيها قدمه**»[3]؛ يعني: جهنم.

وأنه فوق العرش بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وبقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وأنه يهبط كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء بخبر الرسول ﷺ بذلك[4].

وأؤمن بالرؤية كما جاء في الحديث.

ونحن نثبت هذه الصفات، وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن نفسه تعالى ذكره، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وأن الله يرى في الآخرة، ينظر المؤمنون إليه عياناً جهاراً، ويسمعون كلامه بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإنها دالة على أنهم في حال الرضى غير محجوبين، وأن أولياء الله تعالى يرونه على صفته، وأنهم لا يضامون في رؤيته ـ يعني: لا يشكون ـ.

وأن لله تعالى إرادة، وأنه لا يكون إلا ما أراده ﷻ وقضاه وقدره.

وأن المشيئة له دون عباده بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فأعلم خلقه أن المشيئة له، وأنشد:

ما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكنْ

---

(١) تقدم تخريجه ص٩٨.

(٢) تقدم تخريجه ص٩٩.

(٣) تقدم تخريجه ص٩٨.

(٤) تقدم تخريجه ص٩٩.

خلقتَ العباد على ما علمتَ   ففي العلم يمضي الفتى والمسنْ

قال: أؤمن بالقدر خيره وشره، وأرضى بقضائه وقدره، وأن القدر خيره وشره من الله تعالى.

وأؤمن بإرادته تعالى خيره وشره جميعاً، وهما مخلوقان لله مقدوران على العباد، من شاء أن يكفر كفر، ومن شاء أن يؤمن آمن.

وقال: إن المعتزلة إذا سلموا العلم خصموا، ولم يرضَ الله الشر، ولم يأمر به، ولم يحبه، بل أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، والساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الجنة والنار حق، وهما مخلوقتان، وأن عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والميزان، والحساب، والحوض، والشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ، وأن الله يجزي العباد بأعمالهم، ولا أكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب، وإن عمل بالكبائر، وأكلهم إلى الله ﷻ، ولا أنزل المحسن من أمة محمد ﷺ الجنة بإحسانه، ولا المسيء بإساءته النار، خلق الخلق على ما علم وأراد، وكل ميسر لما خلق الله ﷻ كما جاء في الحديث، وأنشد:

خلقتَ العباد على ما علمتَ   ففي العلم يمضي الفتى والمسنْ

على ذا مننتَ وهذا خذلتَ   وهذا أعنتَ وذا لم تُعنْ

فمنهم شقيٌ ومنهم سعيدٌ   ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ

قال: وأعرف حق السلف الصالح الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيِّه ﷺ، وآخذ بفضائلهم، وأمسك عما شجر بينهم كبيرهم وصغيرهم، فتلك دماء طهر الله يدي منها فلا أريد أن أخلط لساني، وأتولاهم وأستغفر لهم، ولأهل الجمل، وصفين، القاتلين والمقتولين وجميع أصحاب رسول الله أجمعين.

وأرى المسح على الخفين في الحضر والسفر، والجهاد مع كل بر وفاجر، وصلاة الجمعة، والعيدين إلى يوم القيامة، والبيع والشراء على حكم الكتاب والسُّنَّة، والسمع والطاعة لأولي الأمر ما داموا يصلون، والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يخرج عليهم بالسيف، والخلافة في قريش، وأن قليل

ما أسكر كثيره خمرة، وأن المتعة حرام، وأوصي بتقوى الله ﷻ، ولزوم السُّنَّة والآثار عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وترك البدع والأهواء واجتنابها.

وأقدم أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ﷺ، فهم الخلفاء الراشدون، وأن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وفي رواية: ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، وخلافة أبي بكر حق قضاه الله في سمائه، وجمع عليه قلوب أصحاب نبيه ﷺ بالدلالة المجمع عليه من كتابه، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: ١٦]، الآية، فإن القوم إن كانوا بني حنيفة فهو تولى قتالهم ودعا إليه، وإن كانوا فارس فعمر تولى قتالهم، وهو المستخلف له.

وقال: أجمع الناس على خلافة أبي بكر، واستخلف أبو بكر عمر، ثم جعل عمر الشورى إلى ستة على أن يولوا واحداً منهم فولوها عثمان.

قال: وذاك أنه اضطر الناس بعد رسول الله ﷺ فلم يجدوا تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر، فولوه رقابهم، وأنشد:

وإن أبا بكر خليفة أحمد ... وكان أبو حفص على الحق يحرص
وأشهد ربي أن عثمان فاضل ... وأن علياً فضله متخصص
أئمة حق يهتدى بهداهم ... لحا اللّه من إياهم يتنقص
فما لعتاة يشهدون سفاهة ... وما لسفيه لا يحيص فيخرص

وفي رواية: فما لغوي لا يخاف فيخرص.

وأنشد:

إذا نحن فضلنا علياً فإننا ... روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته ... رميت بنصبٍ عند ذكري للفضلِ
فلا زلت ذا رفضٍ ونصبٍ كلاهما ... أدين-وفي رواية-بحبهما حتى أوسّد في الرملِ

وقال: ما شاق الله هؤلاء الذين يقولون في علي وأبي بكر وعمر وغيرهم إلا ليجري الله عليهم حسنات وهم أموات.

وقال: ما صح في الفتنة حديث إلا حديث عثمان بن عفان، أنه مرَّ على

النبي ﷺ، فقال: «**هذا يومئذٍ وأصحابه على الحق**»[1].

وكان يكره الصلاة خلف القدري.

وكان إذا ذكر الرافضة عابهم أشد العيب، ويقول: «الرافضة أشر عصابة»، ويقول: «لم أرَ أشهد بالزور من الرافضة».

وأشهد أن الإيمان قول، وعمل، ومعرفة بالقلب، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي بقوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [الفتح: ٤]، الآية.

وقال: ليس على أهل الإرجاء أحج من هذه الآية: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وأعتقد قلبي على ما ظهر على لساني، ولا أشك في إيماني، وأنشد:

شهدتُ بأن اللَّه لا شيءَ غيرهُ ... وأشهدُ أن البعثَ حقٌ وأُخلصُ

وأن عرى الإيمان قول مبينٌ ... وفعل زكي قد يزيد وينقصُ

الأبيات، وقد مرت بقيتها.

قال: والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئاً فهو مخالف لكتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ، فاتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، فإنها وصية الله تعالى في الأولين والآخرين، ومن يتّقِ الله يجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب، فاتقوا الله ما استطعتم، عليه أحيا وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله تعالى.

وصلِّ الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٩/ ٦٠٩) رقم (١٨٠٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٤٢) رقم (٣٧٠٩٠)، والآجري في الشريعة (٤/ ١٩٤٧) رقم (١٤١٨) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن مرة بن كعب به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ ١٤٧) زقم (٣٢٢) من حديث كعب عجرة.

وأخرجه ابن بطه في الإبانة الكبرى (٨/ ٧٢) رقم (٤)، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السُّنَّة من طريق أبي هلال عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن مرة البهزي به.

وهو حديث صحيح، وقد صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٣١٩) رقم (٣١١٩) وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه المسند (٢٩/ ٦٠٩).

المبحث الثاني

رسائل في بيان عقيدة الشافعي
وليست كذلك

ويشتمل على أربع رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: لامية الصرصري في نظم اعتقاد الشافعي، للصرصري.

الرسالة الثانية: عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، للشيباني.

الرسالة الثالثة: جمل في العقائد والفقه على مذهب الشافعي، للحموي.

الرسالة الرابعة: مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للخادمي.

أبرز السمات العامة لهذه الرسائل

يلاحظ أن هناك سمات تظهر عند تأمل هذه الرسائل، **ومنها**:

١ ـ أن جميع من كتب هذه الرسائل هم من المتأخرين، وكانوا ما بين القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر الهجري.

٢ ـ أن هذه الرسائل أُستعملت فيها مصطلحات المتكلمين ومناهجهم في تقرير العقائد.

٣ ـ أن أغلب مؤلفي هذه الرسائل أشاعرة، ذوو طرق صوفية، أو ممن تأثروا بالأشاعرة ـ مع وجود غَيرةٍ على السُّنَّة وأهلها ـ، وقد نسبوا مسائل من المذهب الأشعري وجعلوها من مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، **ولعل هذا يرجع إلى**:

أ ـ مذهب أبي الحسن الأشعري الفقهي، فإنه كان يتمذهب بمذهب الشافعي.

ب ـ حرص أتباع أبي الحسن الأشعري على الجمع بين مذهب الأشعري في الأصول، ومذهب الشافعي في الفروع.

٤ ـ أن أكثر مؤلفي هذا النوع من الرسائل من متأخري الأشاعرة الذين يدينون بالمذهب التلفيقي ـ المذهب الشافعي في الفروع، والأشعري في الأصول ـ وجعلوا هذا المذهب هو المذهب الصحيح الذي يجب المصير إليه.

٥ ـ المسائل المذكورة في هذه الرسائل ليست بالضرورة أن تكون جميعها مخالفة للصواب، وإنما جمع مؤلفوها بين المسائل الأشعرية المخالفة للصواب، وبين الموافقة له، شأنها شأن المذهب نفسه.

الرسالة الأولى

لامية الصرصري في نظم اعتقاد الشافعي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو: يحيى بن يوسف بن يحيى بن منصور بن المعمر بن عبد السلام، أبو زكريا الصرصري، البغدادي، الحنبلي.

العلامة، الزاهد، اللغوي، الأديب، الشاعر، أكثر من مدائح النبي ﷺ في شعره.

ولد سنة (٥٨٨هـ)، وقتل على أيدي التتار سنة ٦٥٦هـ، بعد أن قتل أحدهم بعكازته.

ب ـ شيوخه:

أخذ القرآن عن أصحاب ابن عساكر البطايحي، وأخذ عن علي بن إدريس، وسمع من جماعة، وروى الحديث، وأجازه عبد المغيث الحربي.

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٤/ ٨٥١)، ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (٤/ ٣١)، شذرات الذهب، لابن العماد (٧/ ٤٩٤)، فوات الوفيات، لصلاح الدين (٤/ ٢٩٨)، نكث الهميان، للصفدي، ص٢٩٤، السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (١/ ٥٠٣)، المقصد الأرشد، لابن مفلح (٣/ ١١٤)، الأعلام، للزركلي (٨/ ١٧٧).

ج ـ مؤلفاته:

كل ما ألفه كان شعراً، ومن آثاره:

١ ـ «الدرة اليتيمة والمحجة المستقيمة في الفقه الحنبلي».

٢ ـ «الروضة الناضرة في أخلاق المصطفى الباهرة».

٣ ـ «منظومة في مدح النبي ﷺ وبيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة».

٤ ـ «الوصية الصرصرية».

د ـ عقيدته:

كان معروفاً بالسُّنَّة، مدافعاً عنها، شديداً على من خالفها، وصفه ابن القيم بقوله: «حسّان السُّنَّة في وقته، المتفق على قبوله، الذي سار شعره مسيرة الشمس في الآفاق، واتفق على قبوله الخاص والعام أي اتفاق، ولم يزل ينشد في الجوامع العظام ولا ينكره أحد من أهل الإسلام»[١].

وقال ابن رجب عنه: «كان شديداً في السُّنَّة، متحرقاً على المخالفين لها، وشعره مملوء بذكر أصول السُّنَّة، ومدح أهلها، وذم مخالفيها»[٢].

إلا أنه يؤخذ عليه غلوه في مدح النبي ﷺ إلى درجة يصل فيها إلى التوسل والاستغاثة به ﷺ بعد مماته، وأنكر ذلك من شعره شيخ الإسلام ابن تيمية[٣].

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٣١٢).

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٤)، وانظر شذرات الذهب، لابن العماد (٧/ ٤٩٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٧٠)، والرد على البكري (٢/ ٢٧٩).

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

المنظومة مشهورة باسم «لامية الصرصري»، حيث لم يضع لها ناظمها اسماً، ولكن وضع لها محققها أبو الفضل القونوي اسم «وقع القريض» مجتهداً في ذلك، ومقتبساً له من قول الناظم:

لوقع قريضي في صميم قلوبهم   أشد عليهم من سنان ومنصل

وذكر ابن القيم أن هذه المنظومة في اعتقاد الشافعي!، فقال: «وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في قصيدته اللامية التي نظم فيها اعتقاد الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»، وذكر الأبيات.

وَوَهِم ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في تحديده موضوع هذه المنظومة[1]، فإنها ليست في نظم اعتقاد الإمام الشافعي المطلبي رَحِمَهُ اللَّهُ، بل هي في نظم اعتقاد رجل من أصحاب الشافعي، يدعى بـ«عبد الكريم بن منصور الموصلي، أبو محمد الشافعي».

ومما يدل على ذلك أمور[2]:

١ ـ قد كتب على طرة المخطوطة: «وكان قد وقف على كتاب المعتمد في المعتقد تصنيف الشيخ الإمام أبي محمد عبد الكريم بن منصور بن علي الشافعي الأثري ـ عفا الله عنه ـ فنظم هذه القصيدة».

---

(١) وتابع ابنَ القيم على هذا صاحبُ كتاب تاريخ تدوين العقيدة السلفية، ص١٦٢، ولم يتفحصها، فليضف إليه.

(٢) استفدت بعضها من كتاب المنظومات العقدية عند أهل السُّنَّة والجماعة، لخالد النمر، ص١٩٦.

وفي هذا تصريح أن هذا النظم إنما هو في نظم كتاب المعتمد في المعتقد، للموصلي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢ ـ ثناؤه على الكتاب في بعض الأبيات، فقال:

وقال اجتنب كتب التواريخ إنها   مثيرة داء في حشاء العمر أعضل

وأورد فصلاً في مسائل تودع الـ   ـعقائد إيراد العليم المفضل

٣ ـ ثناؤه على اعتقاد عبد الكريم الموصلي الشافعي بقوله:

إذا شافعي لم يكن في اعتقاده   كعبد الكريم الموصلي فأهمل

فأنه لم يرد بهذا الثناء على اعتقاد محمد بن إدريس الشافعي.

٤ ـ ذكره أن هذا الاعتقاد السلفي من عبد الكريم يُسَرُّ به الإمام الشافعي، ويرضاه منه الإمام ابن حنبل، فقال:

يَسرُ الإمامَ شافعيَ اعتقادُه   ويرضى به منه الإمامُ ابن حنبل

٥ ـ وَصَفَ الناظمُ عبدَ الكريم الموصلي أنه بانتسابه إلى الإمام الشافعي ـ وهو على هذا المعتقد ـ قدر برأ الإمام مما ينسب إليه كذباً، فقال:

لقد برأ الحبر ابن إدريس منهم   براءة موسى من يهود محول

٦ ـ ذكر أنه مواقف في عقيدته لعقيدة من لأجله نظم هذه القصيدة، فقال:

وإني لعبد حنبلي موافقٌ   عقيدة هذا الشافعيَ المنبل

فهذه تصريحات وإشارات تفيد أن النظم إنما هو لكتاب المعتمد في المعتقد، والثناء على مؤلفه الموصلي الشافعي، وليس لنظم عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمة الله على الجميع.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

النظم مطبوع ضمن كتاب حققه أبو الفضل محمد بن أحمد القونوي، في أضواء السلف، بالرياض.

ووقفت على نسخة مخطوطة منه من تركيا، بخزانة المخطوطات المركزية في قونية رقم (٤٥٠٤)، عبر مركز ودود.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

قد ذكر المترجمون للصرصري هذه المنظومة ضمن مؤلفاته وكتبه، وهذه إحدى القرائن المقيدة بإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

د ـ بعض مسائل المنظومة:

ابتدأ المؤلف بالتهكم بالأشعرية، والنيل منهم، وإظهار بسالته في الحق، فقال:

أيشعر حزب الأشعري ذاك المضلل	بأني حرب للعدا غير أنكل
تشن عليهم غيرتي وحميتي	لدين الهدى غارات أشوس مقبل
لوقع قريضي في صميم قلوبهم	أشد عليهم من سنان ومنصل

ثم ذكر أبياتاً في عامة أبواب المعتقد، ولولا عدم صلتها ببيان اعتقاد الإمام الشافعي لذكرتها بأكملها ـ كما هي العادة ـ، ولكن حسبي من ذلك تصحيح الخطأ الشائع عنها أنها في عقيدة الإمام الشافعي.

الرسالة الثانية

عقيدة الإمام الشافعي للشيباني

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عرام بن إبراهيم بن ياسين بن أبي القاسم بن محمد بن إسماعيل بن علي الربعي الشيباني الأسواني الأصل، الإسكندراني، الشافعي، تقي الدين، أبو عبد الله، الإمام، المحدث، الفقيه، المفتي.

ولد ٧٠٣هـ، وتوفي سنة ٧٧٧هـ.

ب ـ شيوخه:

سمع من أناس كُثر، من أشهرهم:

العلامة رشيد الدين إسماعيل بن المعلم، والحسن بن عمر الكردي، والحجّار، والشريف موسى بن أبي طالب، والعلم بن درادة، والتاج ابن دقيق العيد، وابن النحاس، وغيرهم.

---

(١) انظر: الدرر الكامنة، لابن حجر (٥/ ١٠٧)، معجم المؤلفين، لكحالة (٨/ ٢٣٩).

ج ـ مؤلفاته:

لم أقف على كثير من مصنفاته غير هذه القصيدة التي في بيان عقيدته، وعقيدة الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وعلى كتاب: «شفاء الغليل وعافية العليل في أجوبة للسائل النبيل» الذي ذكره عنه كحّالة، إلا أن كلام ابن حجر يُشعر أن له مصنفات، حيث قال في وصفه: «حدّث، وأفتى، ودرّس، وصنّف، وخرّج، وتفرد بأشياء من مسموعاته»[1]، والله أعلم.

د ـ عقيدته:

الذي يظهر أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ متأثر بالعقيدة الأشعرية، وبالأخص في باب الصفات ـ كما سيأتي بيانه في بيان المؤاخذات على القصيدة ـ.

وحينما نقل الشيخ عبد العزيز السلمان القصيدة، قال: «هذه القصيدة الشيبانية، عدّلنا فيها بعض أبياتٍ، وكان بعضها فيه شيء لا يصلح»[2].

إلا أن المؤلف في الغالب له اعتقاد حسن، ودفاع عن السُّنَّة، وغيرة عليها، وعلى أهلها، مبغض للبدع، وأهلها.

---

(١) الدرر الكامنة (٥/ ١٠٨).

(٢) موارد الظمآن لدروس الزمان (٤/ ١٠٤).

المبحث الثاني

التعريف بالقصيدة

أ ـ التعريف باسم القصيدة وموضوعها:

سميت هذه القصيدة باسم: (عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي نعّمه الله ورضي عنه)، وهذه التسمية هي التسمية الصحيحة للقصيدة، وذلك لأمرين:

١ ـ أن هذه التسمية هي التي كتبت في عنوان المخطوط، كما في نسخة مكتبة الملك عبد العزيز العامة، والتي برقم ٩٤٦ (١١).

٢ ـ أن هذه التسمية تتوافق مع تنصيص أبيات القصيدة، فقد جاء فيها قوله:

فهذا اعتقاد الشافعي إمامنا ومالك والنعمان أيضاً وأحمدا

وهو وإن لم يخص الإمام الشافعي بهذا الاعتقاد صراحةً، بل جعله مذهباً للأئمة الأربعة جميعاً، إلا أنه ميز الشافعي بهذا الاعتقاد من بين سائر الأئمة؛ كونه إمام مذهبه، وقدّمه في الترتيب على من تقدَّمه زمناً، وخصَّه بمزيد دعوة من بينهم؛ ليفيد أنه يقصد بيان عقيدة الشافعي في هذه الأبيات على وجه الخصوص، فقال:

وخص الإمام الشافعي برحمةٍ وأسكنه في الفردوس قصراً مشيداً

ولذا فإن التسمية للقصيدة بـ«عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي» هي التي تناسب القصيدة، والله أعلم.

وأما تسميتها بـ«بديع المعاني في نظم عقيدة الشيباني» ـ كما في النسخة الثانية من مكتبة الملك عبد العزيز ـ فتسمية غير صحيحة؛ لأن هذه التسمية

إنما هي تسمية لشرح هذه القصيدة التي كتبها الشيباني في بيان عقيدة الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، والشارح هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمٰن (ت٨٧٦هـ)، المشهور بـ«ابن قاضي عجلون»، نجم الدين الشافعي، توجد نسخٌ متعددة من الشرح في مركز الملك فيصل بالرياض رقم (٢٠٠١ ـ فك)، وبرقم (١٠٦٧٢)، وبرقم (٢٣٤٧ ـ ف)، وبمكتبة مكة المكرمة برقم ١٩/ توحيد.

وقد حُقق هذا الشرح في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، من قبل محمد السحيم.

وأيضاً لها شرحٌ آخر بنفس الاسم «بديع المعاني» لعلوان بن عطية الحموي (ت٩٣٦هـ)، وقد حُقق في رسالة ماجستير من جامعة سوهاج، من قبل عصام بن محمد بن حسن عبد المولي.

وقصيدة الشيباني هذه تقع في (٨٠) بيتاً، من البحر الطويل.

وأما موضوعها: فإن هذه القصيدة تسطر اعتقاد الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، فقد عُنوِن المخطوط بـ«عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي»، وكذلك قال في أبياتها:

فهذا اعتقاد الشافعي إمامنا ومالك والنعمان أيضاً وأحمدا

وقد جاء التنصيص في هذه القصيدة على كثير من مسائل الاعتقاد التي توافق عقيدة الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ولكن بعضها ليس على مذهبه، ولا توافق عقيدته، ولا حتى على مذهب أحد من الأئمة الأربعة الذين نسب إليهم هذا الاعتقاد المذكور، بل هي من مذاهب المتكلمين وبالأخص الأشاعرة، وسيأتي التنبيه عليها عند بيان المؤاخذات على القصيدة.

والقصيدة في الغالب جيدة، ومتينة، وجميلة في بيان معانٍ جليلةٍ، موافقةً لمذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وسيأتي ذكر بعضها في النقطة الخامسة.

وهذه العقيدةُ مشهورةٌ عند أهل الصومال على وجه الخصوص، ضمن مجموع في عقيدة الأشاعرة يحوي سبع رسائل، وهذه منها ـ كما أخبرني أحد الإخوة ـ.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية للقصيدة:

وقفت ـ بفضل الله وحده ـ على ثلاث نسخ مخطوطة لهذه القصيدة، وهي:

١ ـ مخطوطة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، ضمن مجموع برقم ٩٤٦ (١١)، ويعود تاريخ نسخها إلى القرن ١١هـ، وقد كتبت بخط نسخ معتاد وواضح، تقع في (١٠) ألواح، كل صفحة تحوي (١٣) سطراً، موسومة بـ«عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي نعّمه الله ورضي عنه»، ورمزت لها بالرمز (أ).

٢ ـ وكذلك نسخة أخرى في المكتبة نفسها، ضمن مجموع برقم ٤٤٠٦ (٥)، يعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٠٧٩هـ، بيد ناسخها حسين الزهري البوسنوي، تقع في (٣) ألواح، وكل صفحة تحوي (١٧) سطراً، مسماة بـ«بديع المعاني في نظم عقيدة الشيباني»، ورمزت لها بالرمز ب ـ.

٣ ـ مخطوط بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية برقم B٣١٤٦٩، ضمن مجموع يحوي رسائل عدة، مأخوذ من المكتبة البريطانية، مكتوب بخط نسخ معتاد، فيه طمس في بعض المواضع، تقع في لوحين، كل صفحة تحوي (٢٢) سطراً، وهي ناقصة، وانتهت عند قول أبي عبد الله الشيباني عند نظمه للبيت الثامن والخمسين:

وأظهر دين اللَّه بعد خفائه وأطفأ نار المشركين وأخمدا

ورمزت لها بالرمز ج.

ج ـ توثيق نسبة القصيدة إلى قائلها:

في الغالب تكون قضية توثيق النسبة إلى المؤلف مهمة عندما يكون هناك شك في صحة نسبتها إلى مؤلفها، أو حين ينسب لأكثر من مؤلف، وقصيدتنا هذه قد انتفى عنها هذان الأمران:

١ ـ فهي لم تُنسب إلى غير أبي عبد الله الشيباني.

٢ ـ ولم يَرِد تشكيك في نسبتها إليه.

٣ ـ بل أضف إلى ذلك أن النسخ الخطية قد دوّن عليها اسم المؤلف.

ومع هذا كله يبقى هذا الأمر في حيز الشهرة فقط، وانتفاء المعارض، وليست مما تروى بالأسانيد، والطرق المعتادة في إثبات المؤلفات إلى أصحابها، والله أعلم.

د ـ بعض المؤاخذات على المنظومة:

مما يؤخذ على هذه القصيدة، أنها نصت على بعض المسائل التي ليس عليها مذهب أحدٍ من الأئمة الأربعة، فضلاً عن الإمام الشافعي وحده، منها:

١ ـ تنصيصه على الصفات المعنوية السبع التي عند الأشاعرة عند ذكره لبعض الصفات، واقتصاره عليها، بل وزاد صفة البقاء التي أول من ذكرها الباقلاني، حيث قال:

سميع بصير عالم متكلم سلام   قدير يعيد العالمين كما بدا
مريد أراد الكائنات لوقتها   قديماً فأنشأ ما أراد وأوجدا

وأما ذكره لاسمي الأول والآخر بعد هذين البيتين، فهما تأكيدان لصفتي القدم، والبقاء اللتين ذكرهما.

وأما عدم ذكره لصفة الحياة، فلأنها تؤخذ من بقية الصفات بالقوة، كما ذكره علوان الحموي في شرحه على المنظومة.

٢ ـ استعماله لاصطلاحات حادثة لم يستعملها الشافعي ولا غيره من الأئمة، من مثل: الجهة، والمكان، والكلام عليها بالنفي، مع أنها قد تحتمل معنىً صحيحاً، والنفي المطلق أو الإثبات المطلق لمثل هذه الاصطلاحات لم يرد عن الأئمة، وبالأخص الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، بل هي مما نشأ بعدهم.

يقول الناظم في قصيدته:

فلا جهة نحو الإله ولا له   مكان تعالى عنهما وتمجدا
مريد أراد الكائنات لوقتها   قديما فأنشأ ما أراد وأوجدا

٣ ـ وكذلك وصفه للقرآن بأنه قديم، ـ وهذا الوصف لم يرد عن السلف ـ في قوله:

كلام قديم منزل غير محدث   بأمر ونهي والدليل تأكدا

٤ ـ وكذلك توسله بالذوات، كما في قوله:

فحب جميع الآل والصحب مذهبي   غداً بهم أرجو النعيم المؤبدا

فقوله: غداً بهم أرجو النعيم المؤبدا، توسل بذواتهم، ولكن إن أحسنا الظن بالمؤلف فقد يحمل قوله هذا على أنه يتوسل بحبه إياهم، وهو توسل مشروع؛ لأنه توسل بعمل صالح.

مع أن في النفس شيئاً من إثبات هذا البيت للمؤلف؛ لأنه غير موجود في بعض النسخ المخطوطة للقصيدة، والله أعلم.

هـ ـ المسائل الواردة في القصيدة:

قد حوت هذه القصيدة على الكثير من مسائل الاعتقاد، والتي تميزت ببعضها هذه المنظومة دون غيرها من بعض المنظومات التي لا تتعرض لها على سبيل التفصيل، وبالأخص فيما يتعلق بالصحابة، وقد كانت مواضيع القصيدة على سبيل الإجمال:

١ ـ ذكر بعض الصفات، وبالأخص التي يثبتها الأشاعرة، والتي يسمونها بالمعنوية، ثم صفة الاستواء على العرش، مع التنزيه عن التشبيه والتمثيل.

٢ ـ ثم ذكر رؤية الله تعالى في الآخرة.

٣ ـ ثم ذكر صفة كلام الله، وأن القرآن من كلامه، غير مخلوق، وأنه هو المتلو بالألسن، المكتوب في المصاحف.

٤ ـ ثم ذكر عن الإيمان وأنه قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص.

٥ ـ ثم ذكر الكلام في القدر، وأن الخير والشر كله من الله، وأن مشيئته تعالى نافذة في كل شيء.

٦ ـ ثم ذكر الإيمان ببعض السمعيات التي ورد الخبر بإثباتها، كالموت، وعذاب القبر، ومنكر ونكير، والميزان، والصراط، والحوض.

٧ ـ ثم ذكر النبوات والإيمان بالرسل، والتصديق برسالاتهم، وشفاعتهم يوم القيامة، وبالأخص الشفاعة العظمى.

٨ ـ ثم ذكر ما يلزم اعتقاده في الصحابة الأخيار، ومراتبهم، وفضائلهم، والأئمة الأربعة.

و ـ متن القصيدة:

بسم الله الرحمٰن الرحيم، رب اختم بخير

١ ـ سأحمد ربي طاعة وتعبداً وأظهر عقدي مخلصاً وموحداً[(١)]

٢ ـ وأشهد أن اللَّه لا رب غيره تعالى قديماً بالبقاء وتفردا[(٢)]

٣ ـ سميع بصير عالم متكلم قدير يعيد العالمين كما بدا

٤ ـ مريد أراد الكائنات لوقتها قديمٌ فأنشأ ما أراد وأوجدا

٥ ـ إله على عرش السما قد استوى وباين مخلوقاته وتوحدا

٦ ـ فلا جهةٌ نحو الإله ولا له مكانٌ تعالى عنهما وتمجدا

٧ ـ إذ الكون مخلوق وربي خالق لقد كان قبل العرش ربا وسيدا

٨ ـ ولا حل في شيء تعالى ولم يزل غنيّاً حميداً دائم العز سرمدا

٩ ـ وليس كمثل اللَّه شيء ولا له شبيه تعالى ربنا أن تجدا

١٠ ـ ولا عين في الدنيا تراه لقوله سوى المصطفى بالقرب منه تفردا[(٣)]

١١ ـ ومن قال في الدنيا يراه بعينه فذلك زنديق طغى وتمردا

١٢ ـ وخالف كتب اللَّه والرسل كلها وزاغ عن الشرع المنير[(٤)] وأبعدا

١٣ ـ وذلك ممن قال فيه الهنا يُرى وجهه يوم القيامة أسودا

١٤ ـ ولكن يراه في الجنان عباده كما صح في الأخبار نرويه مسندا

١٥ ـ ونعتقد القرآن تنزيل ربنا به جاء جبريل النبي محمدا

١٦ ـ وأنزله وحياً إليه وأنه هدى من لدن رب العلا لمن اهتدى[(٥)]

---

(١) وفي (ب): «وأنظم عقداً في العقيدة أوحدا».

(٢) وفي (ب): «تعزز قدماً بالبقاء وتفردا».

(٣) وفي (ب): «سوى المصطفى إذ كان بالقرب أُفرداً».

(٤) وفي (ب): «الشريف» بدلاً عن «المنير».

(٥) وفي (ب): «هدى الله يا طوبى لمن اهتدى».

١٧ ـ [كلامٌ قديمٌ منزلٌ غير محدث بأمر ونهي والدليل تأكدا][1]

١٨ ـ كلام لرب العالمين حقيقة فمن شك في هذا فقد ضل واعتدى

١٩ ـ ومنه بدا حكماً قديماً وإنه يعود إلى الرحمن علماً كما بدا[2]

٢٠ ـ وإن كلام اللَّه بعض صفاته وجلت صفات اللَّه أن تتحددا

٢١ ـ فمن شك فيه فهو في الغي عاكف ومن زاد فيه قد طغا تمردا[3]

٢٢ ـ ومن قال مخلوق كلام الهنا فقد خالف الإجماع جهلا وأبعدا[4]

٢٣ ـ وتتلوه قرآناً كما جاء معرباً ونكتبه في الصحف حرفاً مجردا

٢٤ ـ ونؤمن بالكتب التي قبله وبالرسل جمعاً لا نفرق كالعدا

٢٥ ـ وإيماننا قولٌ وفعلٌ ونيةٌ ويزداد بالتقوى وينقص بالردا

٢٦ ـ فلا مذهب التشبيه نرضاه مذهباً ولا مذهب التعطيل نرضاه مقصدا

٢٧ ـ ولكن بالقرآن نهدي ونهتدي وقد فاز عبدٌ بالقرآن قد اهتدى

٢٨ ـ ونؤمن أن الخير والشكر كله من اللَّه تقديراً على العبد عُدِّدَا

٢٩ ـ فما شاء رب العرش كان كما يشاء وما لم يشاء لا كان في الخلق موجدا

٣٠ ـ ونؤمن أن الموتَ حقٌ وأننا سنبعث حقاً بعد موتنا غدا

٣١ ـ وأن عذابَ القبر حقٌ وأنه على الروح [والجسم][5] الذي فيها ألحدا

٣٢ ـ منكره ثم النكير بصحة هما يسألان العبد في القبر مقعدا

٣٣ ـ وميزان ربي والصراط حقيقة وجنته والنار لم يخلقا سدا

٣٤ ـ وإن حسنات الخلق حق وإنه كما أخبر الرحمن عنه وشددا

٣٥ ـ وحوض رسول الله حقاً أعده له

٣٦ ـ ويشرب منه المؤمنون وكل من الله دون الرسل ماءً مبردا

---

(١) البيت غير موجود من نسخة (أ).

(٢) وفي (ب):

«ومنه بدا قولاً قديماً وإنه يعود إلى الرحمٰن حقاً كما بدا»

(٣) وفي (ب):

«فمن شك في تنزيله فهو كافر ومن زاد فيه قد طغى وتمردا»

(٤) وفي (ب): «وألحدا» بدلاً من «وأبعدا».

(٥) ما بين المعكوفين ساقط من (أ).

٣٧ ـ أباريقه عد النجوم وعرضه ... [سقي شربة لم يبقَ من بعدها صدا][1]

٣٨ ـ [ونشهد أن الله فضل رسله ... كبصرى وصنعا في المسافة حددا

٣٩ ـ وأن رسول اللّه أكرم من مشى ... على خلقه يهدي بهم كل من هدا][2]

٤٠ ـ وأرسله رب السماوات رحمة ... على الأرض من أولاد آدم أو غدا

٤١ ـ وخصص موسى ربنا بكلامه ... إلى الثقلين الإنس والجن مرشدا

٤٢ ـ وكل نبي خصه بفضيلة ... على الطور ناداه واسمعه الندا

٤٣ ـ وأسرى به ليلاً[3] إلى العرش رفعة ... وخص برؤياه النبي محمدا

٤٤ ـ وأعطاه في الحشر الشفاعة مثلما ... وأدناه قرباً[4] قاب قوسين مصعدا

٤٥ ـ فمن شك فيها لم ينلها ومن يكن ... روي في الصحيحين الحديث وأسندا

٤٦ ـ ويشفع بعد المصطفى كل مرسل ... شفيعاً له قد فاز فوزاً وأسعدا

٤٧ ـ وكل نبي شافع ومشفع ... لمن عاش في الدنيا ومات موحدا

٤٨ ـ ويغفر دون الشرك ربي لمن يشاء ... وكل ولي في جماعته غدا

٤٩ ـ ولم يبق في نار الجحيم موحدٌ ... ولا مؤمن إلا له كافر فدا

٥٠ ـ ونشهد أن اللّه خص رسوله ... ولو قتل النفس الحرام تعمدا

٥١ ـ فهم خير خلق اللّه بعد أنبيائه ... بأصحابه الأبرار فضلاً وأيدا

٥٢ ـ وأفضلهم بعد النبي محمد ... بهم يقتدي في الدين كل من اقتدى

٥٣ ـ لقد صدق المختار في كل قوله ... أبو بكر الصديق ذو الفضل والندا

٥٤ ـ وأفداه يوم الغار طوعاً بنفسه ... وآمن قبل الناس حقاً ووحدا

٥٥ ـ ومن بعده الفاروق ولا تنس فضله ... وأوساه بالأموال حتى تجردا

٥٦ ـ لقد فتح الفاروق بالسيف عنوة

---

(١) وفي (ب): «سقي منه كأساً لم يجد بعدها صدا».

(٢) وفي (ب):

«ونشهد أن اللّه أرسل رسله ... إلى خلقه يهدي بهم كل من هدا»

(٣) وفي (أ): «أهلاً» بدلاً عن «ليلاً».

(٤) وفي (ب): «منه» بدلاً من «قربا».

٥٧ ـ وأظهر دين اللَّه بعد خفائه ... [لقد كان للإسلام ركناً مشيدا][1]

٥٨ ـ وعثمان ذو النورين لا تنس فضله[2] ... جميع بلاد المسلمين ومهدا

٥٩ ـ وجهز جيش العسر يوماً بماله ... وأطفأ نار المشركين وأخمدا

٦٠ ـ وبايع عنه المصطفى بشماله ... فقد قام دهراً بالقرآن تهجدا

٦١ ـ ولا تنس صهر المصطفى وابن عمه ... ووسع للمختار والصحب المسجدا

٦٢ ـ وأفدى رسول اللَّه حقاً بنفسه ... مبايعة الرضوان حقاً وأشهدا

٦٣ ـ ومن كان مولاه النبي فقد غدا ... فقد كان حبراً للعلوم مسددا

٦٤ ـ وطلحتهم ثم الزبير وسعدهم ... عشية لما بالفراش توسدا

٦٥ ـ وكان ابن عوف مبذلَ المال منفقاً ... علي له بالحق مولىً ومنجدا

٦٦ ـ ولا تنس باقي صحبه وأهل بيته ... كذا وسعيد[3] بالسعادة أسعدا

٦٧ ـ فكلهم أثنى الإله عليهم وأثنى ... وكان ابن جراح أميناً مؤيدا

٦٨ ـ فلا تك عبداً رافضيّاً وتعتدي ... وأنصاره والتابعين على الهدا

٦٩ ـ [فحب جميع الآل والصحب مذهبي ... برسول اللَّه أيضا وأكدا

٧٠ ـ [ونسكت عن حرب الصحابة فالذي ... فويلٌ وويلٌ في الورى لمن اعتدى

٧١ ـ وقد صح في الأخبار أن قتيلهم ... غداً بهم أرجو النعيم المؤبدا][4]

٧٢ ـ فهذا اعتقاد الشافعي إمامنا ... جرى بينهم كان اجتهادا مجردا][5]

٧٣ ـ فمن يعتقده كله فهو مؤمن ... وقاتلهم في جنة الخلد خُلدا

٧٤ ـ [فيا رب أبلغهم جميعاً تحية ... ومالك والنعمان أيضاً وأحمدا

٧٥ ـ وخص الإمام الشافعي برحمة ... ومن زاغ عنه جاحداً قد تهودا

---

(١) وفي (ب): «فقد كان للإسلام حصناً مشيدا».

(٢) وفي (ب): «قد مات صائماً» بدلاً عن «لا تنس فضله».

(٣) وفي (ب): «سعد» بدلاً عن «سعيد».

(٤) البيت غير موجود في (أ).

(٥) وفي (أ):

ونسكت عن حرب الصحابة مذهبي ... بحبهم أرجو النعيم المؤبدا

بدلاً عن البيت المذكور

٧٦ ـ فنسأل ربي أن يثبت ديننا مباركة تتلو سلاماً مجردا
٧٧ ـ ويعفو عنا منةً تكرماً ويحشرنا وأسكنه في الفردوس قصراً مشيدا
٧٨ ـ عليه صلاة اللَّه ما هبت الصبا علينا ويهدينا الصراط كما هدا][1]
٧٩ ـ [كذاك سلام اللَّه ثم رضاؤه على في زمة المصطفى غدا
٨٠ ـ وعمّ بها الآل الكرام وصحبه ما ناح طير فوق غصن وغردا
الأول والازواج والصحب سرمدا
وسلم تسليماً كثيراً مؤبدا][2]

---

(١) هذه الثلاثة الأبيات ساقطة من (أ).

(٢) البيتان ساقطان من (أ).

الرسالة الثالثة

جُمَلٌ في العقائد والفقه على مذهب الإمام الشافعي لعلوان بن عطية الحموي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف(1)

أ ـ اسم المؤلف ومولده:

هو علي بن عطية بن الحسن بن محمد بن الحداد، الهيتي، الحموي، الشافعي، الصوفي، الشاذلي، الملقب بـ(علوان).

كان شيخاً في الفقه والأصول، مشاركاً في بعض العلوم الأخرى، مشهوراً بالوعظ والتذكير، مقدماً عند أهل التصوف.

ولد سنة ٨٧٣هـ، وتوفي سنة ٩٣٦هـ.

ب ـ شيوخه:

كان مكثراً من الشيوخ، حتى كان ما من بلد إلا وله فيه شيخ أخذ عنه، ومن هؤلاء:

محمد بن داود البازلي أخذ عنه كثيراً من صحيح البخاري، وقرأ عليه بعض صحيح مسلم، ونور الدين علي بن زهرة الحنبلي الحمصي،

---

(1) انظر: الكواكب السائرة، للغزي (٢/ ٢٠٤)، شذرات الذهب، لابن العماد (١٠/ ٣٠٤)، معجم المؤلفين، لكحالة (٧/ ١٥٠).

والخيضري، والبرهان الناجي، والبدر حسن بن شهاب، وغيرهم من أهل دمشق.

والفخر عثمان الديمي المصري، وعلي بن ميمون المغربي، وعنه أخذ التصوف، وغيرهم كثير.

ج ـ مؤلفاته:

له مؤلفات عدة، منها:

١ ـ المنظومة الميمية المسماة: بـ«الجوهر المحبوك بالحلي المسبوك في علم السلوك».

٢ ـ وكتاب «مصباح الهداية»، و«مفتاح الدراية»، في الفقه، وقد اختصره في «تقريب الفوائد وتسهيل المقاصد».

٣ ـ «النصائح المهمة»، للملوك والأئمة.

٤ ـ «بيان المعاني» في شرح عقيدة الشيباني.

٥ ـ «فتح اللطيف بأسرار التصريف»، وغيره من المؤلفات الكثيرة.

د ـ عقيدته:

كان أشعريّاً، صوفيّاً، على الطريقة الشاذلية، وصف بأنه ممن جمع طرفي الشريعة والحقيقة، ولأصحابه فيه اعتقاد.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

كُتب على صفحة عنوان مخطوط الكتاب: (هذه جملٌ في العقائد والفقه على مذهب الإمام الشافعي)، ومنها كانت التسمية، مع أنه لم يرد في متن الكتاب ما يشير إلى أن المؤلف كتب هذه الجمل في العقيدة والفقه على مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكن العنوان يُبين أنه موضوع على مذهب الشافعي، وكذلك مذهب المؤلف المذهب الشافعي، فلا شك أنه وضعها على مذهبه، والله أعلم.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية:

لم أقف على نسخ مطبوعة من الكتاب، فلعل الكتاب لم يطبع، وما وقفت عليه هو مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٣٩٦٩٤).

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

إن نسبة الكتاب إلى المؤلف صحيحة، ومما يدل عليها:

١ ـ أن المترجمين له ذكروا هذه العقيدة المختصرة ضمن تآليفه، وممن نسبها إليه:

أ ـ نجم الدين الغزي[١].

---

(١) انظر: الكواكب السائرة (٢/ ٢٠٤).

ب ـ ابن العماد[1].

٢ ـ كتابة اسم المؤلف على غلاف المخطوط.

٣ ـ لم يحصل الشك في نسبتها إليه.

د ـ بعض المؤاخذات على الكتاب:

١ ـ لم يكن الكتاب على مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، بل كان على مذهب الأشاعرة الحادث بعد موت الشافعي بحوالي ٩٠ سنة، ومما يدل على أنه على مذهب الأشاعرة:

أ ـ ذكره لصفات المعاني السبع التي تتصف بها الذات الإلٰهية عند الأشاعرة، ونفيه لأضداها.

ب ـ جعله لكلام الله تعالى كلاماً قائماً بالذات، وأنه ليس بحرف ولا صوت.

ج ـ نفيه للرؤية أن تكون حقيقية يوم القيامة، وجعلها على غير كيفية، ولا جهة، ولا مسافة.

٢ ـ ومن الملاحظات على الكتاب جعله للتوراة والإنجيل من ضمن الكتب السماوية المصانة عن التحريف والتبديل!.

٣ ـ وأيضاً إثباته الصفات بطريق النفي المحض الذي ليس فيه مدح ولا كمال، إذ النفي المحض عدم محض، كقوله في وصف الله: ليس بجوهر، ولا عرض، ولا جسم، ولا جرم، ولا هيكل، ولا صورة، ولا مركب، ولا مؤلف، ولا متحيز، ولا مقيد بزمان، ولا مكان، ولا جهة له، ولا مسافة.

٤ ـ جعله التأويل في آيات الصفات مسلكاً آخر يجوز سلوكه فيها، فقال بعد إثباته لبعض الصفات: أو نؤول كلاً بما يليق به، فالاستواء بالقهر والاستيلاء، والوجه بالذات، والعين بالكلاءة والحفظ، واليد بالقدرة، وقس الباقي على ذلك.

---

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/ ٣٠٤).

٥ ـ لم يحسن الترتيب للموضوعات، فقد ابتدأ الكتاب بذكر بعض الصفات، ثم شرع في النبوات، ثم عاد مرة أخرى إلى الصفات، وإلى صفتي الكلام والرؤية على الخصوص، ثم عاد مرة أخرى إلى الكلام على النبوات.

هـ ـ مزايا الكتاب:

في الجملة لم يخلُ الكتاب من ميزة تميزه، ويظهر بها لقارئه، ومن هذه:

١ ـ أنه تطرق إلى مسائل مهمة المعاني، من مثل تعريف الفقه، وبيان أنه ليس مجرد عمل ظواهر الإسلام، بل هو في الأساس عبارة عن العلم بالله، وإعمار الباطن بمراقبته، وخشيته، ومثل هذا التنبيه عزيز إيجاده في الكتب التي عرفت الفقه، سواء المختصرات أو المطولات.

٢ ـ سهولة العبارة، واستعمال اللفظ البسيط الواضح، والذي يتناسب مع عنوان الكتاب من كونها جمل لكل مكلف.

و ـ نص الكتاب:

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه، وكل عبد صالح لله تعالى.

أما بعد:

فهذه جمل مما لا بد لكل مكلف منه، أسأل الله النفع بها لنا وللأحبة والطلاب وساير المسلمين في الدارين آمين.

فصل في العقيدة باختصار

نشهد أن الله تعالى موجود، له ذات، وصفات، ذاته لا تشبه الذوات، وصفاته لا تشبه الصفات.

ومن صفات ذاته: [الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع،

والبصر، والكلام، فهو حي، عليم، قدير، مريد، سميع، بصير، متكلم][1].

يستحيل في حقه أضداد هذه الصفات، فضد الحياة الموت، وضد العلم الجهل، وضد القدرة العجز، وضد الباقية واضحة.

ويجوز في حقه فعل كل ممكن وتركه، ومن ذلك إيجاد الخلق من العدم، وردهم إلى الفناء، وإعادتهم بعد فنائهم وعدمهم.

فصل

ونشهد أن الله تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وعصم الأنبياء من الذنوب والنقائص، وختمهم بنبينا محمد ﷺ وفضّله على الخلق قاطبة، فيجب في حقه وحق إخوانه من الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام العصمة من الكذب، والخيانة، وسائر الذنوب والعيوب، وكتمان شيء مما أمروا بتبليغه.

ويستحيل في حقه وحقهم عدم العصمة بارتكاب كذب، وخيانة، وكتمان شيء مما وجب عليهم إبلاغه.

ويجوز في حقه وحقهم عليهم الصلاة والسلام الأعراض والأمراض التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم كالجوع، وقضاء الحاجة، والموت، لا الجنون ونحوه، وما ثبت في حقهم من صورة الذنب فمما أوّل.

فصل

ونشهد أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه مكتوب بالمصاحف، مقروء بالألسنة، محفوظ في القلوب، وأن النظم المعجز دال على الكلام القائم بالذات العلية الذي [ليس بحرف، ولا صوت، ولا حادث، ولا متقدم، ولا متأخر، ولا متعدد][2]، ولا متناهٍ، ولا مطمع لمخلوق في معرفة كنه حقيقة كيفية الصفات القائمة بالذات العلية التي ليست هي هو، ولا هي غيره.

كما لا مطمع في الإحاطة بكنه حقيقة الذات المقدسة؛ لقوله ﷻ: ﴿وَلَا

---

(١) تقدمت الإشارة إليه قريباً في ذكر المؤاخذات على الكتاب.

(٢) وهذا مذهب الأشاعرة والماتريدية، وليس مذهب الشافعي، وانظر ص٥٧٤ من هذا البحث.

﴿يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ولقول الملائكة: «سبحانك ما عبدناك حق عبادتك، سبحانك ما عرفناك حق معرفتك»، ولما شاع وذاع عن بعض السلف من قوله: سبحان من لم يجعل سبيلاً لمعرفته إلا بالعجز عن معرفته، مع قولهم: ما عرف الله إلا الله، ويؤكده قول من لا ينطق عن الهوى ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[١].

فصل

ويثبت له ﷻ ما أثبت لنفسه في كتبه السماوية المصونة عن التبديل والتحريف، [كالتوراة، والإنجيل][٢]، والقرآن من التقديس والتنزيه، والتوحيد والتفريد، والتكبير والتمجيد، فهو الله الأحد، الفرد، الصمد، القدوس، السلام، المجيد، الحق، الشهيد، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، [ليس بجوهر، ولا عرض، ولا جسم، ولا جرم، ولا هيكل، ولا صورة، ولا مركب، ولا مؤلف، ولا متحيز، ولا مقيد بزمان، ولا مكان، ولا جهة له، ولا مسافة، ولا يماثله شيء، ولا يحل في شيء، ولا يحل فيه شيء، ولا يمازجه شيء، ليس في ذاته سواه، ولا سواه في ذاته][٣]، كان ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان، هو الشيء الذي ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، تعالى عن مماثلة خلقه، ومشابهة غيره علواً كبيراً، له الكبرياء، والعظمة، والسلطان، والقدرة، والإيجاد، والاختراع، والإبداع، بديع السمٰوات والأرض، أنى يكون له ولد، ولم تكن له صاحبه، وخلق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، لا شريك له في ذرة من ذرات ملكه، ولا في أقل منها،

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (١/ ٣٥٢) رقم (٤٨٦) من حديث عائشة ﵂.

(٢) وهذا إذا قصد أصل التوراة المنزلة على موسى ﵇، وأصل الإنجيل الذي أنزل على عيسى ﵇، وإلا فإن الموجودة بعدهما فهي محرفة مبدلة، وليست سماوية.

(٣) وهذا فيه نفي مفصل، وهذا ليس من منهج القرآن وطريقة الأنبياء في إثبات الصفات، وإنما هي طريقة المتكلمين.
انظر: التوضيحات الأثرية على الرسالة تدمرية، ص٣٩ وما بعدها.

ولا نظير له في كماله، وجلاله، وجماله، ولا وزير له في سلطانه، ولا ند له في ألوهيته، ولا ضد له في ربوبيته، ولا منازع له في كبريائه وعظمته، لا [بياض] الأعصار، ولا تحيط به الأفكار، ولا تدركه الأبصار، فكل ما كيفه العقل أو صوره الفكر، أو انتهى إليه الفهم في أتم معنى، أو أكمل شكل، فهو مخلوق، والله تعالى بخلافه.

يحيي ويميت، ويبدي ويعيد، ويفعل ما يريد على وفق ما سبق به علمه في أزليته، بقدرة واحدة، وإرادة واحدة، من غير ممازجة، ولا معالجة، ولا افتقار إلى مدة، ولا مادة، ولا تردد بفكر، ولا روته، فلا مدبر سواه، ولا خالق غيره، خلق الخير والشر، وقدر النفع والضر، فنؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، يثيب على الطاعة بفضله، ويعاقب على المعصية بعدله، لا يجوز في حقه جور، ولا يتصور في جنابه ظلم؛ إذ الخلق خلقه، والملك ملكه، يتصرف في ملكه بحق ملكه، والخير بقضائه وقدره ورضاه، والشر بقضائه وقدره دون رضاه؛ لقوله جل وعز: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾ [الزمر: ٧]، ولا ينسب الشر إليه أدباً لا اعتقاداً أو مذهباً.

خلق الخلق وأفعالهم، وقدر أرزاقهم وآجالهم، فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه وعلمه، ولا تسكن إلا بإرادته ومشيئته، علمه شامل لجميع المعلومات، وقدرته نافذة في جميع المقدورات، وإرادته ومشيئته متعلقة بكل فرد من أفراد المخلوقات، وسمعه وبصره متعلقان بجميع الموجودات، وكلامه المقدس مترجم عن الكائنات والمستحيلات، وحياته الأزلية الأبدية، لا يطرأ عليها فناء ولا ممات، وجعل للعباد أفعالاً اختيارية يتعلق بها الثواب والعقاب، ومع ذلك فهو الممد لها حقيقة بغير شك ولا ارتياب، وإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون.

فصل

وحجب الأبصار عن رؤيته في الدنيا، فلم يره سوى نبينا محمد ﷺ في الإسراء، وسيراه المؤمنون في الآخرة من غير كيف، ولا جهد، ولا مسافة، ولا مضارة، كما يرون القمر ليلة البدر، والشمس في السماء الصاحية من غير

ضيم في الرؤية، ولا شك، ولا وهم، ويراه العارفون بقلوبهم الآن بحسب مقاماتهم رأي العيان.

فصل

ويثبت له أيضاً ما يثبت لنفسه في كتبه، وأجرى على ألسنة أنبيائه ورسله من الاستواء على العرش، ونؤمن بأنه له عيناً، ووجهاً، ويداً، وقدماً، وتنزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، مقرين بالتنزيه، مذعنين بعدم التشبيه، متبرئين من إجراء ذلك على ما يتبادر إلى الأفهام من ظاهر التكييف، بل نفوض معناه إلى الله سبحانه، مع التنزيه المطلق الحاسم لمادة التمثيل، والتجسيم بالكلية، نؤمن بظاهره، وبكل معنى حقيقته إلى من نعت به نفسه سبحانه، [أو نأول كلاً بما يليق به، فالاستواء بالقهر والاستيلاء، والوجه بالذات، والعين بالكلاءة والحفظ، واليد بالقدرة، وقس الباقي على ذلك، والله أعلم][(١)].

فصل

ونؤمن بكل ما تضمنه الكتاب العزيز، والسُّنَّة الثابتة من الموت، والقبر، ومنكره ونكيره، وعذابه ونعيمه، وفتنته وضغطته، وكذلك الحشر، والنشر، والعرض، والكتاب، والحساب، والميزان، والصراط، والحوض، والشفاعات، والجنة، والنار، وإخراج أرباب الكبائر الموحدين منها، ودخول بعض عصاة المسلمين إليها، وتخليد الكافرين فيها، والأهوال، والدجال، الكائنة في الساعة، وما بين يديها من الدابة، والدجال، ويأجوج ومأجوج، وغير ذلك، وبالله التوفيق.

فصل

وأفضل خلق الله تعالى أنبياؤه ورسله، وهم درجات في الفضل، وأفضلهم رسول الله ﷺ، فإنه صاحب الحوض المورود، واللواء، والشفاعة العظمى، ثم أفضل العباد بعد الرسل والأنبياء الصديق، فالفاروق، فعثمان،

---

(١) وهذا التأويل ليس من منهج أهل السُّنَّة، وإنما هو من تأويلات المتكلمين.

فعلي، فبقية العشرة، ثم بقية الصحابة ﷺ أجمعين، ثم الأتقياء من التابعين، فمن بعدهم بإحسان إلى يوم الدين، والملائكة عباد مكرمون، ولا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، ولا يشفعون إلا لمن ارتضى، وهم من خشيته مشفقون.

فصل

قواعد الإسلام خمس شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

فصل

[(١)] أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالقدر خيره وشره، وهو قول وعمل وعقد، ويزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ولا يخرج من بالكبيرة.

فصل

والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، والإحسان على ضد الإساءة، وقد يطلق على البر والمعروف، ومكارم الأخلاق، وإيصال الخير إلى مستحقه، والكل داخل في قوله ﷺ: «**أن تعبد الله كأنك تراه...**»[(٢)] إلى آخره.

فصل

وأسباب التكليف على الإجمال: البلوغ، والعقل، وبلوغ الدعوة، والاستطاعة الحسية، والشرعية.

---

(١) كأنه سقطٌ هنا، والتقدير: وقواعد الإيمان ست.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة (١/ ٢٠) رقم (٥٠)، ومسلم في صحيحه كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر وعلامة الساعة (١/ ٣٦) رقم (٨).

الأفعال المتعلقة بأفعال المكلفين خمسة: الوجوب، والندب، والحرمة، والكراهة، والإباحة، فكل فعل لا يخلو من أحدهما، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه، فالواجب ما يثاب على فعله، ويعاقب على تركه، وعكسه المكروه، والمباح ما لا يتعلق بفعله ولا بتركه ثواب ولا عقاب.

فصل

طلب العلم فريضة على كل مكلف، والعلوم التي يجب طلب ما لا بد للمكلف منها ثلاثة:

علم العقائد الإسلامية مما يجب لله، ولرسله وأنبيائه عليهم الصلاة والسلام، ويستحيل ويجوز.

وعلم ما خوطب به المكلف من الصلاة، وزكاة، وحج، وغير ذلك من المعاملات، ومقدمات كل ما يتعلق به من ظهر وغيره.

وعلم أمراض القلب، وعلل النفس، والتوصل إلى مجاهدتها بترك المذموم، وارتكاب المحمود، وما عدا ذلك من علوم الشرع فرض كفاية.

فصل

فرض العين ما لا يسقط عنك حرجه إلا بفعلك، كالصلوات الخمس، ونحوها، وفرض الكفاية ما يسقط بفعل غيرك، كصلاة الجنازة، وسُنَّة العين ما لا يسقط عنك الخطاب بها إلا بفعلك، كسنة الضحى، ونحوها، وسنة الكفاية ما يتأدى بفعل غيرك؛ كالتمسية في الأكل، وابتداء السلام، ونحو ذلك.

فصل

آداب العالم كثيرة منها: الإخلاص، والنصح، والتخلق بالأخلاق المحمدية، واقتفاء آثار السلف الصالح، والتباعد من الدنيا، وإبائها، ووظائفها، وزينتها، والإقبال على الله بالكلية، ونشر العلم النافع الأهم فالأهم، لا سيما علم القلب الذي هو محل نظر الله تعالى، وبالله التوفيق.

فصل

وآداب المتعلم كثيرة أيضاً، ومن آكدها: الإخلاص، وتلقي العلم النافع، عن تقاة الأتقياء، ومباعدة علماء الدنيا [كلمة غير مفهومة] الهوى، وتقديم فرض العين منه على غيره، وهجر الاصطلاحات التي لا يسأل عنها، ولا تجدي، بل تفضي إلى الرياسات، والمنافسة فيما يضر ولا ينفع من وظائف الحكم بالجور وغير ذلك. ومنها الزهد، والورع، والتأدب مع الأستاذ بأدب الصحابة رضوان الله عليهم مع النبي ﷺ، فالعالم في قومه كالنبي في أمته، واقتفاء آثار اتباع علماء الآخرة، وتقديم إصلاح القلب على إصلاح اللفظ، كما قيل:

وما ينفع الإعراب إن لم يكن تقى   وما ضر ذا تقوى لسان معجم

والقطب العمل، وقطب القطب الإخلاص، وهو عزيز جداً إلا على قليل ممن هدى الله، جعلنا الله وسائر [ ] منهم، فالعلم بلا عمل وسيلة بلا غاية، والعمل بلا عمل تخبط وجناية، والعلم والعمل بلا إخلاص تعب بلا فائدة، والإخلاص موقوف على [ ] والقبول والإقبال من الله أمر غامض موقوف على المشيئة [والعناية] الأزلية [ ].

قيل الناس هلكى إلا العالمين، والعالمون هلكى إلا العاملين، والعاملون هلكى إلا المخلصين، والمخلصون على خطر عظيم.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة   وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم، اللَّهُمَّ تغمدنا برحمتك، ولا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين، بحولك وقوتك، وسائر المسلمين.

فصل

وفضل العلم طافح، وأهمه الفقه في الدين، والمراد به: الفهم عن الله تعالى، والامتثال لأوامره مع نهوض الهمة إليه تعالى على الدوام، والإعراض عن غيره، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، وثمرة ذلك وخلاصته علم التوحيد، والتحقيق المستفاد من الكشف واليقين الناشيء عن صدق المعاملة، وصفاء

المتابعة، شريعةً، وطريقةً، وحقيقةً، وربنا المسؤول في الفتح الأكبر به، وبما يتبعه من سني الأخلاق، والأحوال، والمقامات، والمزيد من الكمال بلا نهاية لنا ولسائر الأحبة، وما ذلك على الله بعزيز.

واعلم أن تسمية مجرد الفروع المتعلقة بظواهر أحكام الشرع فقيها مع عدم إدخال علم القلوب والأسرار في ذلك إنما هو مجرد اصطلاح، بل الفقه الحقيقي ما كان من الله عن الله بلا واسطة، وأثمر الخوف والخشية والتعظيم والإجلال لله تعالى ولشعائره، والإغضاء عن الفاني، والإقبال [ ] الهمة على الباقي.

منِ ذاق [يفري] ومن لا ذاق يطعمه   ربي وما القول يحصي بعض لذات

فلا يغرنك من حمد واعتقل بعقال عقله، وسكن في أوطان وهمه، وسكنت نفسه إلى الإكباب على التغلغل في نوادر الفروع المثمرة للقسوة، والجفاء، والسمعة، والرياء، والعجب، والكبر، وحب الدنيا، وغيرها، فاحذره جداً فإنه فتنة مضلة عن سواء السبيل.

مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة
على مذهب الإمام الشافعي
جمع أبي سعيد الخادمي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف(١)

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي، مولده ووفاته في قرية خادم، من توابع قوانية، وأصله من بخارى.

فقيه أصولي، من علماء الحنفية.

ولد في سنة (١١١٣هـ)، وتوفي سنة (١١٧٦هـ).

ب ـ شيوخه:

قرأ على أبيه، وغيره.

ج ـ مؤلفاته:

له مؤلفات عدة، منها:

---

(١) انظر: الأعلام، للزركلي (٧/٦٨)، معجم المؤلفين، لكحالة (١١/٣٠١).

١ ـ مجمع الحقائق في أصول الفقه.
٢ ـ البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية، للبركلي[١].
٣ ـ رسالة في تفسير البسملة.

د ـ عقيدته:

لم أقف على كثير من كتبه التي يمكن أن نعرف منها عقيدته، ولكن من خلال هذا المختصر يتبين أن المؤلف متأثر بمنهج المتكلمين الأشاعرة ـ إن لم يكن أشعريّاً ـ، فهو يسلك منهجهم في تعريف التوحيد والإيمان بالله من حيث قصره على توحيد الربوبية والأفعال، وعدم التعويل على توحيد الإلٰهية.

وكذلك من حيث سلوكه للنفي المحض في طريقة الإثبات للصفات، فيقول في بيان الإيمان: «وتعتقد أنه ليس له مكان ولا جهة، ولا يغيره أزمان، ولا يتغير عليه الزمان».

---

(١) هو: محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي البركلي الرومي، عالم بالعربية، نحواً وصرفاً، له اشتغال بالفرائض ومعرفة بالتجويد. تركي الأصل والمنشأ. له مؤلفات عدة، منها: إظهار الأسرار، وامتحان الأذكياء، والطريقة المحمدية في الوعظ، توفي سنة ٩٨١هـ.
انظر: الأعلام، للزركلي (٦/ ٦١).

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم بالكتاب وموضوعه:

الكتاب مسمى بـ«مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة، على مذهب الإمام الشافعي»، وهو ضمن مجموع حوى ثلاث رسائل.

والكتاب يتناول بعض مسائل أصول الدين، مبيناً إياها على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

وليس كذلك، فإن فيه تقريراً لبعض مسائل المذهب الأشعري ـ كما سيأتي ـ.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية للكتاب:

وقفت على الكتاب مخطوطاً بالمكتبة الأزهرية بمصر برقم [٩٨٤ مجاميع] ٤٧٣٧٩.

وقد طبعته شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥١هـ ضمن مجموع حوى ثلاث رسائل، هي الأولى في ترتيبهن، والثانية في الأحاديث القدسية، والثالثة في أصول الدين.

ويقع المجموع في ٣٢ صفحة، أخذت هذه الرسالة العشر الصفحات الأولى.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

لم يقع شك في صحة نسبة الرسالة إلى مؤلفها، وبالأخص أن مؤلفها متأخر، فالغالب أن مؤلفها هو من يقدمها للطبع، ويتابع إخراجها.

د ـ بعض المؤاخذات على الكتاب:

يؤخذ على الكتاب أنه لم يقرر كل هذه المسائل على مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما كان التقرير لبعضها على مذهب الأشعرية، كما في مسألة:

تعريف التوحيد، حيث عرف التوحيد بوحدانية الذات، ووحدانية الصفات، ووحدانية الأفعال، وهذا تعريف الأشاعرة له[1].

وكذلك إثبات الصفات بالنفي المحض، إذ النفي المحض عدم محض، وليس من منهج أهل السُّنَّة، وإنما هي طريقة أهل الزيغ من الكفار والمشركين والقرامطة والفلاسفة والجهمية وغيرهم.

هـ ـ متن الكتاب:

مختصر في بيان الإيمان والإسلام والسُّنَّة
فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد فهذا مختصر من كتب الفقه وغيرها على مذهب الإمام الشافعي رحمة الله عليه؛ ليكون قوتاً للمبتدئ في دينه، وتسهيلاً للحفظ، وبالله التوفيق.

كتاب الإيمان والإسلام والسُّنَّة

اعلم أن أصول الدين ثلاث خصال: الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة.

أما الإيمان: فهو أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى.

أما معنى الإيمان بالله: فهو أن تعتقد أن الله تعالى [أحد لا شريك له،

---

(١) انظر: ص١٧٩ وما بعدها من هذا البحث.

قديم لا أول له][1]، حي لا يموت، أبدي باقٍ لم يزل ولا يزال، سميع الأصوات، بصير المبصرات، عالم الأشياء كلها، متكلم، مرئي في الآخرة للمؤمنين، قادر على كل شيء، مريد الخير والشر، ولكن ليس يرضى بالشر، وتعتقد أن جميع صفات الله تعالى من كونه حيّاً سميعاً بصيراً وغيرها قديم لا يشبه بشيء، ليس كمثله شيء، وتعتقد أنه [ليس له مكان ولا جهة][2]، [ولا يغيره أزمان، ولا يتغير عليه الزمان][3]، وتعتقد بأن الله تعالى خلق العالم بعضه للبقاء، وبعضه للفناء، فأما العرش، والكرسي، واللوح، والقلم، وصور إسرافيل، والجنة، والنار، وما فيهما، فخلقهما للبقاء، والأرواح للبقاء ـ في أصح القولين ـ.

وأما معنى الإيمان بملائكته: فهو أن تعتقد أن الملائكة عباد الله يعبدونه ولا يعصون لحظة، وهم مخلوقون، ولا يأكلون، ولا يشربون، وهم يموتون.

وأما معنى الإيمان بكتبه: فهو أن تعتقد أن جميع ما أنزل الله تعالى من

---

(١) تقدمت الإشارة إليه آنفاً.

(٢) لا يصح إطلاق القول بأن الله تعالى منزه عن المكان والجهة لأمرين:
الأول: أنه إطلاق لم يرد به الشرع من كتاب ولا سنة، ولا هو معروف في كلام السلف.
الثاني: أن هذا الإطلاق في النفي يحتمل معنى باطلاً، وآخر حقاً، فإن أراد بنفي المكان والجهة: المكان المحيط بالله ﷻ، فهذا المعنى صحيح، فإن الله تعالى لا يحيط به شيء من مخلوقاته، وهو أعظم وأجل من أن يحيط به شيء، إذ الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه.
وإن أراد بنفي المكان والجهة: نفي أن يكون الله تعالى في العلو، فهذا النفي غير صحيح، بل هو باطل بدلالة الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف والعقل والفطرة.
فلأجل هذا لا يجوز استعمال مثل هذه الألفاظ الموهمة التي لم يرد الشرع باستعمالها.

(٣) وكذلك لفظ (الزمان) لا يصح إطلاقه للأمرين السابقين:
الأول: أنه لم يرد عن السلف الكلام به. **والثاني**: انه يحتمل حقّاً وباطلاً، فإن كان عنى بنفي الزمان أن الله تعالى قبل كل شيء، وبعد كل شيء، فهذا المعنى صحيح، فهو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء.
وإن كان عنى بفني الزمان نفي صفات الرب التي تتعلق بالزمان، وهو ما يطلق عليه: الصفات الفعلية، أو الأفعال الاختيارية، كالاستواء، والنزول، والضحك، والرضا، والغضب ونحوها مما يتعلق بمشيئته، فيفعله متى شاء، وإذا شاء، فهذا النفي باطل فاسد؛ لمخالفته صحيح الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف.

الكتب: [كالتوراة، والإنجيل، والزبور][1]، والفرقان، وغيرها كلام الله القديم غير مخلوق.

وأما معنى الإيمان برسله: فهو أن تعتقد أن جميع رسل الله تعالى مبعوثون إلى الخلق بالحق، وهم خير البشر، وخير الناس بعدهم أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي المرتضى، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وأما معنى الإيمان باليوم الآخر فهو أن تعتقد أن الله يبعث الخلق بعد الموت، ويوقفهم في عرصات القيامة، ويضع الميزان، ويحاسب الخلق، فبعضهم يدخلهم الجنة بفضله، وبعضهم يدخلهم النار بعدله، وتعتقد بأن سؤال منكر ونكير حق، وعذاب القبر حق، والصراط والميزان حق، والحوض حق، والشاعة حق.

وأما معنى الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى: فهو أن تعتقد أن جميع ما يجري في العالم خيراً كان أو شراً بتقدير الله تعالى، ولكن للعباد اختيار، فالتقدير من الله تعالى، والفعل من العباد، وهما يجريان معاً، وإلا فتكون بعثة الأنبياء، وإنزال الكتب عبثاً.

وأما الإسلام: فهو ما بني على خمس: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

وكمال الإيمان: إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأعضاء، كالصلوات الخمس ونحوها، واتباع السُّنَّة، فمن ترك الإقرار فهو كافر، ومن ترك التصديق فهو منافق، ويخلدهما في النار أبداً، ومن ترك العمل فهو فاسق، ومن ترك اتباع السُّنَّة فهو مبتدع ضال، يجب عليهما التوبة، وأما السُّنَّة فهو اتباع النبي عليه الصلاة والسلام وآله، فإنه قال: كونوا مع الجماعة؛ يعني: أهل السُّنَّة، ومن شذ شذ في النار.

---

(١) إن كان عنى بالتوراة والإنجيل والزبور ما قبل تحريفها فصحيح، وإن كان على إطلاقه ـ كما هو واقع العبارة هنا ـ فغير صحيح؛ لأن هذه الكتب قد حرفت وبدلت، فهي ليست كلامه ﷻ.

المبحث الثالث

رسائل مفقودة في بيان عقيدة الشافعي

ويشتمل على أربع رسائل، وهي:

الرسالة الأولى: المبسوط في نصوص الشافعي، للبيهقي.

الرسالة الثانية: اعتقاد الإمام الشافعي، للمقدسي.

الرسالة الثالثة: اعتقاد الإمام الشافعي، لأبي الحسن بن شكر.

الرسالة الرابعة: مختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للشهرزوري.

أبرز السمات العامة لهذه الرسائل

يلاحظ أن هناك سمات لهذه الرسائل ومؤلفيها، ومنها:

٦ ـ أن أغلبهم أصحاب عقيدة صحيحة، ومنهج سليم، إلا ما عُرف عن البيهقي.

٧ ـ أغلب هذه الكتب تسند أقوال الإمام الشافعي رحمه الله.

٨ ـ أن جميع ما وقفتُ عليه منها مواقف لعقيدة الإمام الشافعي رحمه الله.

٩ ـ أن جميع هؤلاء المؤلفين من أعلام السلف، في الفترة ما بين القرن الرابع إلى السابع الهجري.

١٠ ـ أنهم من مدارس فقهية مختلفة، والغالب عليهم شافعية.

١١ ـ أن أغلب هذه الرسائل قد وصفت بأنها أوسع الكتب التي كتبت عن عقيدة الشافعي رحمه الله.

أسباب فقدان هذه الرسائل:

يعود فقدان مثل هذه الرسائل إلى أسباب عدة، منها:

١ ـ الغزو المغولي للبلاد الإسلامية في تلك الفترة، حيث قاموا بإحراق المكتبات، ورمي الكتب في نهر دجلة حتى امتلأ بالكتب، وتغير لون مائه.

٢ ـ التعصب المذهبي، وإتلاف كتب الخصوم، كما حدث للحافظ عبد الغني المقدسي مع الأشاعرة.

٣ ـ ظهور حركات كان لها دور كبير في إقصاء حركة التأليف، وضياع الكتب، مثل: حركة القرامطة، والحركات الباطنية.

الرسالة الأولى

المبسوط في نصوص الشافعي للبيهقي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي الخسروجردي.

الإمام، العلامة، الحافظ، الجليل، شيخ الشافعية، صاحب التصانيف النافعة، ظاهر الإنصاف، بعيداً عن الاعتساف.

ولد في سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ.

ب ـ شيوخه:

كان مكثراً من الأشياخ حتى ألف أحد المعاصرين في تراجمهم، وسماه: «السلسبيل النقي في ترجم شيوخ البيهقي»، ومن مشايخه: سهل الصعلوكي والذي أخذ عليه الفقه، وأخذه أيضاً عن أبي القاسم الفوراني،

---

(١) انظر: تاريخ بيهق، لابن فندمة، ص٣٤٥، التقييد، لابي بكر بن نقطة، ص١٣٧، المنتخب، للصريفيني، ص١٠٨، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (١/ ٣٣٢)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (١/ ٧٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٩٥)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٦/ ٢١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٤/ ٨)، والزركلي في الأعلام (١/ ١١٦).

وناصر العمري، وأخذ الحديث من الحاكم صحاب المصنف، وابن فورك، وأبو عبد الرحمٰن السلمي، وخلق كثير.

ج ـ مؤلفاته:

له مصنفات كثيرة، بديعة، لم يسبق إلى مثلها، وأغلبها في خدمة مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، حتى قال أبو المعالي الجويني: «ما من شافعي إلا وللشافعي عليه مِنَّةٌ، إلا أبا بكر البيهقي، فإن له المنة على الشافعي؛ لتصانيفه في نصرة مذهبه»[1].

قال الذهبي ـ معلقاً ـ: «أصاب أبو المعالي، هكذا هو، ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه لكان قادراً على ذلك؛ لسعة علومه، ومعرفته بالاختلاف، ولهذا تراه يلوح بنصر مسائل مما صح فيها الحديث»[2].

ومن هذه المصنفات:

الاعتقاد، إثبات عذاب القبر، الأسماء والصفات، القضاء والقدر، أحكام القرآن، شعب الإيمان، الخلافيات، رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي، السنن الكبرى، السنن الصغرى، مناقب الشافعي، وغيرها كثير.

د ـ عقيدته:

هو وإن كان مجدد المذهب الشافعي في الفقه، إلا أنه كان على المذهب الأشعري، وكان له دور في ربط المذهب الأشعري بالفقه الشافعي، ثم في دعم الأشاعرة من خلال حرصه على الحديث وروايته، وبيان أن لا خلاف بين المذهب الفقهي للشافعي والمنهج الكلامي للأشعري.

---

(١) تبيين كذب المفتري، لابن عساكر، ص٢٦٦. وانظر تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ٩٥)، طبقات الشافعية، للسبكي (٤/ ١٠)، طبقات الشافعيين، لابن كثير، ص٤٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٩).

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

الكتاب له عدة تسميات، سمي بـ«المبسوط في نصوص الشافعي» وهي الأشهر، والأكثر، وسمي بـ«المبسوط في جمع نصوص الشافعي»، وسمي بـ«جامع نصوص الشافعي».

والكتاب ألفه البيهقي ليجمع كلام الشافعي ونصوصه مضبوطة بعد ما ضاق صدره مما وجده في الكتب من الاختلاف في نصوص الشافعي رحمه الله، وإيراد الحكايات عنه دون تثبت[(١)].

والكتاب يقع في عشرة مجلدات[(٢)]، ابتدأ المؤلف المجلد الأول بأقوال الإمام الشافعي رحمه الله في العقيدة؛ ولذا كان هذا الكتاب من ضمن الكتب التي جمعتها في بيان عقيدة الشافعي[(٣)].

ويذكر الذهبي أن البيهقي «هو أول من جمع نصوص الشافعي، واحتج لها بالكتاب والسُّنَّة»[(٤)].

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٥/ ٨٦).

(٢) كما ذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، والزركشي في الأعلام (١/ ١١٦)، وذكر حاجي خليفة أنه يقع في عشرين مجلداً. كشف الظنون (٢/ ١٥٨١).

(٣) حتى أن العلامة محمد بن حسين الفقيه ـ من علماء جده ـ حينما نقل أقوال السلف في مسألة العلو، وأحال على أقوال الشافعي إلى ما جمعه البيهقي فيما سماه: «جامع النصوص عن الشافعي في مسائل العقائد». انظر: الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، ص٤٢٧.

(٤) تاريخ الإسلام (١٠/ ٩٥)، وحكى ذلك أيضاً الصفدي في الوافي بالوفيات (٦/ ٢٢٠)، ولعله أخذها عن الذهبي رحمه الله؛ إذ هو بعده.

وقد تعقبه السبكي بأنه قد سُبق إلى ذلك، ولكنه آخر من جمعها؛ ولذلك استوعب، ولم يأتِ أحدٌ مثله.

حيث قال: «وفي كلام شيخنا الذهبي أنه أول من جمع نصوص الشافعي! وليس كذلك، بل هو آخر من جمعها؛ ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين، ولا أعرف أحداً بعده جمع النصوص؛ لأنه سد الباب على من بعده»[1].

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

الكتاب مفقود، ولم أقف على نسخة خطية منه ولا مطبوعة، مع طول بحثي، واستمراره حتى كتابة هذه الأسطر، نسأل الله تعالى أن ييسر الظفر به.

وتذكر بعض المصادر أن الكتاب موجود في مكتبات بودليان ـ إنجلترا، وليس كذلك، فقد طلبته منهم، وأفادوا بعدم وجود الكتاب لديهم.

والكتاب يعد من أهم الكتب التي تنقل نصوص الشافعي العقدية والفقهية، وهو في الوقت نفسه يعد إثراءً كبيراً لمذهب الشافعية، فمن الخسارة فقدان مثل هذه الموسوعة، أحسن الله عزاءنا فيه.

ولذلك جاء ثناء العلماء على الكتاب، ومن ذلك:

قال ابن القيم عنه وعن كتاب السُّنَّة للخلال: «وهما كتابان لا يستغني عنهما عالم»[2].

قال السبكي: «وأما المبسوط في نصوص الشافعي فما صنف في نوعه مثله»[3].

وقال حاجي خليفة: «وهو من أعظم كتبه قدراً، وأبسطها علماً»[4].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٠).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٠٢).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٩).

(٤) كشف الظنون (٢/ ١٥٨١).

ج ـ المصادر التي ذكرت الكتاب:

الكتاب مشهور ومعروف عند العلماء أنه من كتب البيهقي رحمه الله، بل هو نفسه رحمه الله قد نص عليه، وإليك بعضها:

١ ـ **تنصيص البيهقي على كتابه**: وذلك في رسالته التي أرسلها إلى الجويني، حيث قال فيها: «وكنت ـ أدام الله عز الشيخ ـ أنظر في كتب بعض أصحابنا وحكايات من حكى منهم عن الشافعي رضي الله عنه نصاً، وأنظر اختلافهم في بعضها، فيضيق قلبي بالاختلاف مع كراهية الحكاية من غير ثبت؛ فحملني ذلك على نقل مبسوط ما اختصره المزني رحمه الله على ترتيب المختصر، ثم نظرت في كتاب التقريب، وكتاب جمع الجوامع، وعيون المسائل، وغيرها فلم أر أحداً منهم ـ فيما حكاه ـ أوثق من صاحب التقريب، وهو في النصف الأول من كتابه أكثر حكاية لألفاظ الشافعي منه في النصف الأخير، وقد غفل في النصفين جميعاً مع اجتماع الكتب له أو أكثرها، وذهاب بعضها في عصرنا عن حكاية ألفاظ لا بد لنا من معرفتها لئلا نجترئ على تخطئة المزني في بعض ما نخطئه فيه، وهو عنه بريء»[١].

٢ ـ **وكذلك ذكره ابن فندمه**، فقال: «ومن مشاهير مصنفات الإمام أحمد البيهقي رحمه الله كتاب المبسوط»[٢].

٣ ـ **والذهبي**، ذكره في مواضع من كتبه[٣].

٤ ـ **وكذلك السمعاني**، قال: «كان إماماً فقيها حافظاً، جمع بين معرفة الحديث وفقهه، وكان تتبع نصوص الشافعي، وجمع كتاباً فيها سماه كتاب المبسوط»[٤].

٥ ـ **وابن خلكان**، قال: «أول من جمع نصوص الإمام الشافعي رضي الله

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٨٦).

(٢) تاريخ بيهق، ص٣٤٥.

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٢١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٦).

(٤) الأنساب (٢/ ٣٨١).

تعالى عنه في عشر مجلدات»[1].

٦ ـ **والسبكي**، قال: «وفي كلام شيخنا الذهبي أنه أول من جمع نصوص الشافعي وليس كذلك بل هو آخر من جمعها ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين ولا أعرف أحداً بعده جمع النصوص؛ لأنه سد الباب على من بعده»[2].

٧ ـ **وابن قاضي شهبة**[3]، وسماه المبسوط في جمع نصوص الشافعي.

٨ ـ **والزركلي**[4]، وذكر أنه يقع في عشرة مجلدات.

د ـ توثيق نسبة الكتاب:

- الكتاب صحيح إلى مؤلفه، وبالأخص أن المؤلف ذكره أنه مما ألفه وجمعه.
- بالإضافة إلى نقل أهل العلم له، وعزوه إلى البيهقي رَحِمَهُ اللهُ.

هـ ـ مزايا الكتاب:

من أهم ما يميز الكتاب:

أن الكتاب يعد أكبر وأضبط موسوعة علمية تعتني بأقوال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ العقدية والفقهية، وأنه لم يصنف في بابه مثله.

و ـ بعض مسائل الكتاب:

لم أقف على أي مادة منقولة من الكتاب، سوى بعض الإشارات في احتواء الكتاب على نصوص الشافعي في مسألة علو الله تعالى، كما ذكره علامة جده محمد بن حسين الفقيه[5].

---

(١) وفيات الأعيان (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٠).

(٣) انظر: طبقات الشافعية، ص٢٢١.

(٤) انظر: الأعلام (١/ ١١٦).

(٥) انظر: الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، ص٤٢٧.

الرسالة الثانية

اعتقاد الإمام الشافعي للمقدسي

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف(١)

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع المقدسي، أبو محمد الحافظ الحنبلي.

كان ثقة، ثبتاً، ديناً، مأموناً، حسن التصنيف، قيماً بجميع فنون الحديث.

ولد في سنة ٥٤١هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ.

ب ـ شيوخه:

كان أحد الذين عُنُوا بسماع الحديث وطلبه، حتى رحل إلى جمع غفير، مثل: أبو الفتح ابن البطي، وأبو طالب الصيرفي، وأبو العلا العطار، وأبو طاهر السلفي، وخلق كثير.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد وذيوله (٢١/١٢٦)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، ص٣٧٠، وتاريخ الإسلام، للذهبي (١٢/١٢٠٣)، وتذكرة الحفاظ، له (٤/١١٢)، والوافي بالوفيات، للصفدي (١٩/٢١)، وذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (٣/١٩٠)، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، للفاسي (٢/١٣٦)، الأعلام، للزركلي (٤/٣٤).

ج ـ مؤلفاته:

له مصنفات كثيرة، بديعة، منها:

تحفة الطالبين في الجهاد والمجاهدين، كتاب الذكر، وكتاب التهجد، وكتاب الترغيب في الدعاء، والاعتقاد، واعتقاد الشافعي ـ وهو كتابنا هذا ـ، وعمدة الأحكام.

د ـ عقيدته:

كان سليم المعتقد، صحيح المذهب، حمل عليه المتأولة من الفقهاء في مسألة القرآن والصفات، حتى وشوا به إلى السلطان، فنفاه إلى مصر، فأقام بها خاملاً حتى توفاه الله.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

سمي الكتاب بـ«اعتقاد الإمام الشافعي»، أو بـ«معتقد الشافعي» وهي تسميات متقاربة، مفادها أن الكتاب موضوع لبيان عقيدة الإمام الشافعي رحمه الله.

وهذه التسمية قد ذكرها كثير من أهل العلم ممن ترجموا للمؤلف، أو ممن رووا الكتاب ضمن سماعاتهم ومروياتهم، مما يدل على أنه مشهور بهذا الاسم.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

على الرغم من بحثي الشديد إلا أني لم أقف على الكتاب مخطوطاً ولا مطبوعاً، وغاية ما وقفت عليه بعض فقرات الكتاب التي نقلها بعض العلماء في كتبهم، سأثبتها في الكلام على بعض مسائل الكتاب.

والذي يغلب على ظني الآن أن الكتاب مفقود، ولم نجد منه سوى بعض الفقرات التي نقلها بعض العلماء في كتبهم.

ج ـ المصادر التي ذكرت الكتاب:

قد ذكر الكتاب جماعة من أهل العلم، وأحالوا إليه، مما يدل على وجوده، وأنه من تأليف عبد الغني المقدسي رحمه الله، ومن هؤلاء:

١ ـ الذهبي في ترجمته له[١].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٤٤٧)، وفي كتاب العرش (٢/٢٨٩).

٢ ـ والصفدي[١].

٣ ـ الكوراني، حيث أورد الكتاب في ثبته بإسناده إلى المؤلف[٢].

٤ ـ الشيخ المحدث أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي[٣]، حيث أنه أورد بإسناده من طريق ابن البخاري عن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥ ـ وذكره إسماعيل الباباني ضمن كتب عبد الغني المقدسي[٤].

د ـ توثيق نسبة الكتاب:

الكتاب ثابت إلى مؤلفه، فقد ذكروه في ترجمته ضمن كتبه، وساق بعضهم سماعاً للكتاب من المؤلف، كما تقدم قريباً.

هـ ـ مزايا الكتاب:

من أهم ما يميز الكتاب:

١ ـ أن الكتاب يُسند الأقوال إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ أنه جمع ما تفرق من كلام الإمام الشافعي في أبواب العقيدة، حتى كاد أن يكون أجمع كتاب روى عقيدة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣ ـ مكانة الإمام الحافظ المتقن عبد الغني المقدسي في علم الحديث رواية ودراية، مع ما عرف به من سلامة المعتقد، فهذا يعطي الكتاب مكانة.

و ـ بعض مسائل الكتاب:

١ ـ من ضمن الفقرات التي وردت في الكتاب إيراد رسالة «جزء في الاعتقاد» بأكملها، والتي رواها العشاري عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي قد تقدمت دراستها في الفصل الأول.

قال برهان الدين الكوراني عند سياقه لأسانيد بعض الكتب التي حصلت

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات (١٩/ ٢٢).

(٢) انظر: الأمم لإيقاظ الهمم، ص٢٠.

(٣) انظر: الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد، ص٥٩.

(٤) انظر: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ص٥٨٩.

له، ومنها كتابنا هذا، قال: كتاب اعتقاد الشافعي للحافظ عبد الغني المقدسي ـ ثم ساق إسناده إلى الفخر ابن البخاري عن الحافظ عبد الغني المقدسي ـ، قال: في باب اتباعه صالح سلف الأمة ومجانبة التأويل، وترك التشبيه والتعطيل، ثم ذكر إسناده إلى الشافعي وقد سئل عن صفات الله ﷻ وما ينبغي أن يؤمن به، فقال: لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها رسوله ﷺ، . . . إلخ»[1].

٢ ـ وكذلك ورد في الكتاب النقل عن الشافعي رحمه الله في مسألة العلو، والاستواء على العرش، والنزول، وإثباته إياها على طريقة السلف، وهذا النص المنقول هو من رسالة «رسالة في الاعتقاد» التي سبق دراستها في الفصل الأول.

قال الذهبي: «وروى الحافظ عبد الغني المقدسي، وشيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري رحمه الله وغيرهما في جمعهم عقيدة الشافعي بأسانيدهم إلى أبي ثور، وأبي شعيب، كلاهما عن الإمام أبي عبد الله الشافعي رحمه الله، قال: «القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أهل الحديث عليها، الذين رأيتهم، مثل: سفيان، ومالك، وغيرهما: الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ـ وذكر أشياء ـ ثم قال: «وأن الله على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء، وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»[2]، وذكر سائر الاعتقاد.

٣ ـ ومن مباحث الكتاب أيضاً ذكره لوصية الإمام الشافعي رحمه الله، والتي قد تقدمت دراستها في الفصل الأول.

قال الذهبي في كتاب العرش ـ بعد إيراده بعض فقرات الوصية ـ: «رواها الهكاري، والحافظ عبد الغني المقدسي في العقيدة له».

وكذلك قال السيوطي: «وروى الشيخ الحافظ أبو محمد عبد الغني عبد الواحد بن علي المقدسي عن أبي منصور محمد بن علي بن صباح البلدي، قال: هذه وصية الإمام الشافعي. . .»[3]، وذكرها بأكملها ـ وقد تقدمت ـ.

---

(١) الأمم لإيقاظ الهمم، ص٢٠.

(٢) كتاب العرش (٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(٣) الأمر بالإتباع، ص٢٠٧.

الرسالة الثالثة

اعتقاد الإمام الشافعي
لأبي الحسن ابن شكر

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف[1]

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته:

هو علي بن شُكْر بن أحمد بن شكر، أبو الحسن القاضي، المصري الشافعي.

جمع في السُّنَّة، والصفات، وفي الرقائق.

توفي سنة ٦١٦هـ.

ب ـ شيوخه:

سمع عبد الله الأرتاحي، والحافظ عبد الغني المقدسي، وجماعة آخرين.

ج ـ مؤلفاته:

له مصنفات، ولكن لم أقف على مسمياتها، وغاية ما عندنا قول الذهبي أنه جمع في السُّنَّة، والصفات، والرقائق.

---

(١) انظر: تكملة الإكمال، لابن الصابوني، ص٧٩، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٣/ ٤٨٠).

د ـ عقيدته:

كان على السُّنَّة، إلا أنه عرف عنه الغلو في مخالفه، فربما يسارع إلى تكفير من يخالفه فيما يدعيه من السُّنَّة، وقد يكون مخطئاً فيه[1].

وهو ممن جمعوا بين الغث والسمين في مروياتهم العقدية، بسبب روايتهم للأحاديث الضعيفة، وعدم تمييزه بين الصحيح والضعيف.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٦/ ٤٣٤).

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

لم أقف على اسم الكتاب الذي ألفه أبو الحسن في بيان اعتقاد الشافعي، وغاية ما وجدته هو ما ذكره الذهبي أن أبا الحسن بن شكر ممن جمع أقوال الشافعي في أصول الاعتقاد.

ب ـ التعريف بالنسخ الخطية والمطبوعة للكتاب:

الكتاب مفقود، ولم نعثر على أي نسخة منه مخطوطة أو مطبوعة.

ج ـ المصادر التي ذكرت الكتاب:

الكتاب ذكره الذهبي، فقال: «فقد جمع شيخ الإسلام أبو الحسن الهكاري، والحافظ أبو محمد عبد الغني، وأبو الحسن بن شكر، وغير واحد أقوال الشافعي في أصول الاعتقاد، وذلك موجود بأيدي الناس»[(١)].

د ـ بعض مسائل الكتاب:

لم أقف على أي نصٍ من الكتاب، ولم ينقل من نصوصه أحدٌ من أهل العلم، ولا نعلم شيئاً عن الكتاب سوى أنه مؤلف في جمع أقوال الشافعي في أصول الاعتقاد، والله أعلم.

---

(١) كتاب العرش (٢/ ٢٩٤).

الرسالة الرابعة

مختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي وأصحاب الحديث للشهرزوري

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف

هو الإمام أبو عمرو عثمان بن أبي الحسن بن الحسين الشهرزودي، الفقيه، المحدث، من أئمة أصحاب الشافعي، من أقران البيهقي، وأبي عثمان الصابوني، وطبقتهما.

هكذا ذكره ابن القيم، ولم أقف له على ترجمة! إلا أن يكون هو أبو عمرو ابن الصلاح، والذي يغلب على الظن أنه هو؛ لأن الوصف الذي ذكره ابن القيم ينطبق عليه؛ وعليه فالتعريف سيكون بابن الصلاح رحمه الله.

أ ـ اسم المؤلف ومولده ووفاته[1]:

هو عثمان بن عبد الرحمٰن بن عثمان بن موسى الكردي، أبو عمرو الشّهرزوري، الموصلي، الشافعي.

المشهور بابن الصلاح.

---

(١) انظر: شذرات الذهب، لابن العماد (٧/ ٣٨٣)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٣/ ٢٤٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (١٤/ ٤٥٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٠/ ٢٦)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٨/ ٣٢٦)، طبقات الحفاظ، للسيوطي، ص٥٠٣.

كان عالماً، ثقةً، ديناً، برع في المذهب الشافعي وأصوله، وفي الحديث وعلومه.

ولد سنة ٥٧٧هـ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ.

ب ـ شيوخه:

سمع من والده الصلاح، ومن عبيد الله بن السمين، ومنصور الفراوي، وأبي حامد بن يونس، وابن عساكر، والموفق ابن قدامة، وخلق كثير سواهم.

ج ـ مؤلفاته:

كان مصنفاً مكثراً في فنون شتى، ومنها:

مناسك الحج، علوم الحديث، إشكالات على الوسيط، وغيرها.

د ـ عقيدته:

قال الذهبي: «وكان سلفيّاً حسن الاعتقاد كافّاً عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص، غير خائض ولا معمق»[١].

وقال السيوطي: «كان... سلفيّاً، زاهداً، حسن الاعتقاد»[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٩).

(٢) طبقات الحفاظ، ص٥٠٣.

المبحث الثاني

التعريف بالكتاب

أ ـ التعريف باسم الكتاب وموضوعه:

لا نعلم اسماً للكتاب؛ وذلك لأننا لم نقف على عين للكتاب مخطوطاً كان أو مطبوعاً، عدا ما نقله ابن القيم من بعض العبارات التي استشهد بها في باب إثبات علو الله تعالى.

وإنما أخذت التسمية من عبارة المؤلف حينما وصف كتابه بالمختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة على مذهب الإمام الشافعي وأصحاب الحديث رضي الله عنهم أجمعين.

وعليه فإن موضوع الرسالة ينصب على بيان أصول الدين ـ كما قال ابن القيم ـ في اعتقاد أهل السُّنَّة والحديث، على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله.

ب ـ المصادر التي ذكرت الكتاب:

ذكر هذه الرسالة ابن القيم رحمه الله[1]، حيث قال عن المؤلف: له كتاب في أصول الدين... ثم نقل عنه أنه قال: ودعاني إلى جمع هذا المختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الشافعي وأصحاب الحديث.

ج ـ توثيق نسبة الكتاب:

قد ذكر الكتاب ابن القيم، وعزاه إليه، ونقل بعض عباراته، مما يدل على أن للكتاب أثراً، وأنه معروف عن مؤلفه، والله أعلم.

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

د ـ بعض فقرات الكتاب:

وهذه الفقرات نقلها عنه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في كتابه اجتماع الجيوش مستشهداً بها على اعتقاد الأئمة في مسألة علو الله تعالى واستوائه على عرشه، وأوردها كالآتي:

١ ـ مقدمة الكتاب، والتي فيها أنه جمع أصول السُّنَّة التي لا يسع الجهل بها، ولا يستغني العالم عنها، ومن خالفها فقد وقع في البدعة، فقال:

«الحمد لله الذي اصطفى الإسلام على الأديان، وزين أهله بزينة الإيمان، وجعل السُّنَّة عصمة أهل الهداية، ومجانبتها أمارة أهل الغواية، وأعز أهلها بالاستقامة، ووصل عزهم بالقيامة، وصلى الله على محمد وسلم وعلى آله أجمعين، وبعد: فإن الله تعالى لما جعل الإسلام ركن الهدى، والسُّنَّة سبب النجاة من الردى، ولم يجعل من ابتغى غير الإسلام ديناً هادياً، ولا من انتحل غير السُّنَّة نحلة ناجياً، جمعتُ أصول السُّنَّة الناجي أهلها التي لا يسع الجاهل نكرها ولا العالم جهلها، ومن سلك غيرها من المسالك فهو في أودية البدع هالك».

٢ ـ كما ذكر سبب تأليفه هذا الكتاب، وهو خوفه من الوعيد على من علم علماً في زمن الفتن ولم يظهره للناس، فقال:

«ودعاني إلى جمع هذا المختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الشافعي وأصحاب الحديث؛ ـ إذ هم أمراء العلم وأئمة الإسلام ـ قول النبي ﷺ: «تكون البدع في آخر الزمان محنة، فإذا كان ذلك فمن كان عنده علم فليظهره، فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ».

٣ ـ ثم ذكر أحد موضوعات الكتاب، والتي أرادها ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ من نقله عن الكتاب، وهي مسألة علو الله تعالى، واستوائه على عرشه، فقال:

(فصل) ومن صفاته تبارك وتعالى فوقيته واستواؤه على عرشه بذاته كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾

[الفرقان: ٥٩]، وقوله تعالى في خمس مواضع: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله تعالى في قصة عيسى عليه السلام: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، . . . ثم قال: وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف لم يختلفوا في أن الله سبحانه مستو على عرشه، وعرشه فوق سبع سماوات، ثم ذكر كلام عبد الله بن المبارك: نعرف ربنا بأنه فوق سبع سماواته على عرشه بائن من خلقه، وساق قول ابن خزيمة: ومن لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته فهو كافر بإسناده من كتاب معرفة علوم الحديث، ومن كتاب تاريخ نيسابور للحاكم».

٤ ـ وهنا يشير المؤلف رحمه الله إلى مسألة مهمة يخالفها كثير من المنتسبين إلى الشافعي، وهي أنهم يتبعونه في الفروع دون الأصول، وهذا ما عليه عامة الأشاعرة، حيث ينتسبون إلى الشافعي، وهم في الأصول على مذهب أبي الحسن الأشعري، وذكر اعتقاد الشافعي في مسألة العلو، فقال:

«وإمامنا في الأصول والفروع أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه احتج في كتابه المبسوط على المخالف في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة، وأن الرقبة الكافرة لا يصح التكفير بها بخبر معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه أنه أراد أن يعتق الجارية السوداء عن الكفارة، وسأل النبي ﷺ عن إعتاقه إياها، فامتحنها ﷺ ليعرف أنها مؤمنة أم لا، فقال لها: «**أين ربك؟**» فأشارت إلى السماء إذ كانت أعجمية، فقال لها: «**من أنا؟**» فأشارت إليه وإلى السماء ـ تعني: أنك رسول الله الذي في السماء ـ، فقال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**»[1]. فحكم رسول الله ﷺ بإسلامها وإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية» هذا لفظه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (١/ ٣٨١) رقم (٣٣).

الخاتمة والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلِّي وأسلِّم على من بعثه ربه خاتماً للرسالات، وعلى من اتبعه واقتفى أثره إلى الممات، **أما بعد**:

فهنا أدوِّنُ أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، أُلخصها في الآتي:

● الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ هو الإمام القرشي، المطلبي، ينتهي نسبه إلى رسول الله ﷺ، فهو ابن عمه، وابن عمته، وهذا بإجماع أهل التاريخ والسير.

● ومن طعن في نسبه ـ من مثل الجرجاني والكوثري والشيعة ـ فليس لديهم حجة على ما زعموا، وهم محجوجون بالإجماع من قبلهم.

● وتبيّن أن الذين ينسبون إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ المسائلَ العقدية كانوا على أربعة أصناف إجمالاً، وهم: صنف على مذهبه الفقهي والعقدي، وصنف على مذهبه الفقهي دون العقدي، وصنف على مذهبه العقدي دون الفقهي، وصنف على غير مذهبه الفقهي والعقدي.

● وكانت لهم أساليب في العزو إليه، منها: العزو المباشر إلى شخصه، أو العزو إلى مذهبه، أو العزو إلى أصحابه، أو الزيادة على أقواله قدراً ونوعاً، وكل هذا سواء كان عن عمد أو عن سهو.

● أكثر المتأخرين من المنتسبين لمذهب الإمام الشافعي ليسوا على

مذهبه العقدي، وإنما هم على مذهب أبي الحسن الأشعري الأول الذي تراجع عنه، فَهُم على المذهب التلفيقي الذي جمعوا فيه بين مذهب الشافعي الفقهي، ومذهب أبي الحسن الأشعري العقدي، وهذا المذهب في حقيقته جناية على الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه يتضمن تقويله ما لم يقله.

• اشتدَّ إنكار الشافعية على من كان منتسباً للإمام في الفروع دون الأصول.

• **وتوصلتُ إلى أن الرسائل المنسوبة إلى الإمام الشافعي في العقيدة** قد بلغت (١٢) رسالة. **الثابت** منها (٤) رسائل، وهي: (جزء في الاعتقاد)، و(رسالة في السُّنَّة)، و(وصية الإمام الشافعي)، و(الحجة في تثبيت خبر الواحد).

وأخرى غير ثابتة: وقد بلغت (٣) رسائل، وهي: (الفقه الأكبر)، و(تصحيح النبوة والرد على البراهمة)، و(الرد على أهل الأهواء).

وثالثة متوهمة: وقد بلغت (٣) رسائل، وهي: (التمهيد في أصول التوحيد)، و(العقيدة المختصرة)، و(عقائد أهل السُّنَّة والجماعة).

ورابعة رسائل مفقودة: وبلغت رسالتين، وهما: (أحاديث في الرؤية)، و(جواب الشافعي عن سؤال في الرؤية).

• **وهناك رسائل وكتب كتبها المتقدِّمون عن عقيدة الإمام الشافعي**، وقد بلغت هذه الرسائل (١٤) رسالة، منها:

رسائل بيّنت عقيدة الشافعي الصحيحة عنه، وبلغت (٦) رسائل، وهي: (اعتقاد الشافعي، للعشاري)، و(اعتقاد الإمام الشافعي، للهكاري)، (عقيدة الشافعي، لابن تيمية)، و(المنظومة اللامية في بيان عقيدة الشافعي والأئمة، لابن تيمية أيضاً)، و(معتقد الإمام الشافعي، للياسوفي)، و(عقيدة الإمام الشافعي، للبرزنجي).

ورسائل أخرى ذكرتْ عنه اعتقاداً، ولكنها خلطت فيها بين موافقة الصواب من عقيدته والخطأ عليه في ذلك، وقد بلغت (٤) رسائل، وهي:

(لامية الصرصري في نظم اعتقاد الشافعي، للصرصري)، و(عقيدة الإمام محمد بن إدريس الشافعي، للشيباني)، و(جمل في العقائد والفقه على مذهب الشافعي، للحموي)، و(مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للخادمي).

وطائفة ثالثة: رسائل بيّنتْ عقيدة الشافعي، ولكنها مفقودة، وبلغت (٤) رسائل، وهي: (المبسوط في نصوص الشافعي، للبيهقي)، و(اعتقاد الإمام الشافعي، للمقدسي)، و(اعتقاد الإمام الشافعي، لأبي الحسن بن شكر)، و(مختصر في اعتقاد أهل السُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي، للشهرزودي).

وتوصلتُ أيضاً إلى أن ثمّتَ مسائل عقدية نسبتْ إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ **لم تصح عنه، أو أنها صحتْ ولكنها حُمِلتْ على غير وجه الصواب عنه، منها أنه:**

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه كان يتوسل بقبر أبي حنيفة، بل المنصوص من قول الشافعي ذمُّ ذلك، وعلى هذا أصحابه.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه توسل بآل البيت، وما جاء عنه من أبيات في هذا المعنى لم تثبت عنه، ولو صحت كانت محمولة على التوسل بحبِّ آل البيت، وهو توسل بعمل صالح.

□ لم يثبت عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يتوسل بالإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، ولم يرضَ الشافعي بذلك، وإنما كان الإمام أحمد يكثر الدعاء للإمام الشافعي.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه سكت عن إنكار توسل الناس بقلنسوة للإمام مالك، بل على عكس ذلك، أنكر عليهم، وألّف في الرد على مالك في مسائل فقهية؛ ليُثبت أن مالكاً بشر، وهو إمام مجتهد، يصيب ويخطئ.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ أنه تبرّك بثوب للإمام أحمد بن حنبل وتوسل به، بل لم يأتِ عن أحدٍ من الأئمة أنه كان يتبرك بآثار الصالحين، ومن ادعى هذا فقد كذب عليهم.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: الدعاء عند قبر الكاظم ترياق مجرَّب، بل نص الأئمة على استقبال القبلة عند الدعاء.

□ لم تصح دعوى أنه لم يؤثر شيء عن الإمام الشافعي في العلاقة بين الإسلام والإيمان، بل قد أُثر عنه أنهما بمعنى واحد.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يقول بالتنجيم ويعمل به، بل قد حُفظ عنه ذمُّ التنجيم، والتنفير عنه، وما جاء عنه من معرفة النجوم إنما هو فيما كانت العربُ تعرفه من علم المنازل، والاهتداء بها في الطرقات.

□ قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان وتفاضل أهله فيه هو قول الصحابة والتابعين وسائر أهل السُّنَّة والجماعة، واستشكال الرازي لكلام الشافعي في هذا إنما هو ناشيء عن سوء مذهبه فيه، فقد كان من المرجئة في باب الإيمان.

□ تكاثرت النصوص عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في زيادة الإيمان ونقصانه، وعدم تحرر نص الشافعي في هذا عند السبكي هو راجع لجهله بها، أو لمكابرته في دفعها.

□ يُثْبِتُ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ معانيَ للصفات، بخلاف ما نسبه إليه ابن حزم في هذا.

□ يُثْبِتُ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الأسماء والصفات عموماً، ولا يحصر الصفات في السبع التي عند الأشاعرة، كما تفيده دعوى ابن عساكر، وصاحب الفقه الأكبر.

□ لم يأتِ عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ استعمال الألفاظ التي لم يرد الكتاب والسُّنَّة باستعمالها، مثل: الجهة، والحيز، والجسم، وغيرها. والتعبير عن مذهب الشافعي في مسائل عقدية ـ مثل العلو ونحوها ـ بمثل هذه الألفاظ غير صحيح.

□ دعوى الزركشي أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ هو من فتح باب التأويل غير سديدة؛ لأنها لو كانت متجهة على التأويل السائغ، فليس هو من فتح بابه،

وإن كانت متجهة إلى التأويل الذي يؤدي إلى التعطيل فإن الشافعي قد غلّظ القول على المؤولين.

▫ لم يتأول الإمام الشافعي رحمه الله شيئاً من آيات الصفات، وما جاء عنه أنه فسر الوجه في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] بالقبلة، فهو بناءً على أنها ليست من آيات الصفات، وهو مذهب جمهور السلف، وإلا فهو يثبت صفة الوجه لله تعالى، ونصوصه صريحة في هذا.

▫ لم يثبت عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه فسر كلام الله تعالى بالكلام النفسي، وإقحام القرافي المالكي لهذا التفسير في كلام الشافعي مجانب للصواب.

▫ لم تختلف عبارة الشافعي رحمه الله في تكفير من قال بخلق القرآن، وحمْل البيهقي لكلامه على أنه أراد بها كفراً دون كفر ليس سديداً.

▫ يرى الإمام الشافعي رحمه الله أن أعمال العباد مخلوقة، والعبد فاعل لها على الحقيقة، وله تأثير فيها، وقد حاول البيهقي والرازي تطويعَ عبارة الشافعي في هذا لتقويله بالكسب على مفهومه عند الأشعري، مع أن هذا المفهوم متأخر عن الشافعي رحمه الله!.

▫ لم يثبت عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يثبت رؤية الله تعالى على ما تفسره به متأخرو الأشعرية من أنه سبحانه يرى من غير اتصال شعاع ومقابلة... إلخ من الأمور التي لا تتصور عقلاً، بل كان إثباته لها على ما يقول أهل السُّنَّة والجماعة.

▫ أثبت الإمام الشافعي رحمه الله رؤية الله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه، من غير تمثيل بمخلوقاته، حتى غلط ابن القاسم المعتزلي على الشافعي، وعرّض بكفر الشافعي بسبب إثباته للرؤية.

▫ لم يحفظ عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه كان يستعمل العبارات المجملة والمحتملة، وبالأخص في باب الأسماء والأحكام، بل كان أميل إلى التفصيل من غيره، وما نسبه إليه أبو المظفر الإسفراييني من سلب اسم الإيمان عمّنْ وقع في شائبة كفرٍ أو بدعةٍ ليس صحيحاً.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يكفِّر باللازم، وعبارته فيمن أبغض أحمد بن حنبل أنه يكفر ببغضه ابن حنبل؛ لأنه يلزم من بغضهِ بُغْض السُّنَّة ليست صحيحة.

□ يرى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن لفظ (الكفر) من الألفاظ الشرعية التي تطلق على من استوفت في حقه الشروط وانتفت عنه موانعه؛ ولذا كفّر حفص الفرد بعد أن أقام عليه الحجة بمناظرته في مسائل عدة، وما ادّعاه شيخ الإسلام ابن تيمية أن الشافعي لم يكفر حفصاً غير سديد.

□ يرى الإمام الشافعي ـ في الجديد ـ عدم عزل السلطان بالفسق، وهو في هذا مع إجماع أهل السُّنَّة على ذلك، وقد كان في القديم يرى جواز ذلك؛ وعليه فمن الخطأ عزو المذهب القديم للشافعي كما فعل التفتازاني وابن حزم.

□ يرى الإمام الشافعي ـ في القديم والجديد ـ أن قول الصحابي حجة، ولا يُعلم عنه خلاف هذا، وما عزاه إليه بعض الشافعية أنه لا يرى حجيته في القديم ففيه نظر ظاهر، ودعوى تفتقر إلى تدليل.

□ لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يخطّئ من قدّم عليّاً على عثمان، بل كان يرى خلاف ذلك كما يراه عامة أهل السُّنَّة الجماعة.

□ يرى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن المعرفة ليست عقلية نظرية فقط، بل إن منها فطرية ضرورية، ومنها نظرية مكتسبة، وأنه يجوز التقليد في العقائد، وأخطأ أبو المظفر الإسفراييني حين ادّعى خلاف ذلك عنه.

□ لم يكن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ من المتكلمين، فضلاً عن أن يكون من أربابهم، ودعوى أبي المظفر البغدادي ذلك ومن تبعه عليها دعوى مجانبة للصواب.

□ لم يُجز الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تعلُّم عِلْم الكلام حتى ولو كان في الحجاج عن السُّنَّة، بل ذمّه جملة وتفصيلاً، ولم يستعمله البتة عدا مرةً واحدة، واستغفرَ اللهَ تعالى منها، ودعوى البيهقي وابن عساكر أنه يجيزه للحجاج عن السُّنَّة دعوى مجانبة لواقع حال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

□ دعوى ابن النديم المعتزلي الشيعي أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان شيعياً شديداً في التشيع دعوى يرفضها لسان مقال الشافعي ولسان حاله.

□ لم تكن للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ آراء كلامية فضلاً عن أن تكون آراؤه هي البذرة الأولى لمذهب الأشاعرة، ولم يكن ابن كلاب الحلقة الوسطى بين الشافعي والأشعري، بل كان الإمام الشافعي خالصاً كالذهب بعيداً عن الكلام وأهله.

□ من جلالة قدر الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أن كل طائفة تدّعيه وتتشرف أن تكون من متَّبعيه، فادّعته المعتزلة، والصوفية، والأشعرية، وغيرهم، وحقيقة حاله أنه عن مناهجهم مجانب، ولأفهامهم محارب.

وتوصلّت إلى أن الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مع كراهيته للمناظرات وبالأخص في أمور العقائد ـ قد ناظر في مسائل العقائد قدراً ليس باليسير، إما أن يُقحَم فيها أحياناً، وإما أن تأخذه الغيرة على ضياع الحق ـ بسبب ضعف حامل الحق ـ أحياناً أخرى، وقد جرتْ له مناظرات عدة ما بين صحيحة عنه وضعيفة، ومن ذلك أنه:

لم تثبت مناظرة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ للزنادقة الدهريين في مسألة وجود الله تعالى.

ثبتت مناظرة الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ للمتكلم المعتزلي حفص الفرد في مسألتين: خلق القرآن، وفي زيادة الإيمان ونقصانه، وكفّره الإمام الشافعي بعد أن رأى أنه أقام الحجة عليه.

□ ورد عن الإمامُ الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ناظر بشراً المريسي الجهمي خمس مناظرات، هي:

المناظرة الأولى: في أدلة وجود الله، وإثبات نبوة محمد ﷺ، ولم تثبت؛ لضعف إسنادها.

المناظرة الثانية: في مصادر التلقي، وهي ثابتة.

المناظرة الثالثة: في بدعة خلق القرآن، وأن الشافعي ورّى عن القرآن بأصابعه، ولم تثبت.

المناظرة الرابعة: في التعامل مع أخطاء السلف، وهي ثابتة أيضاً.

المناظرة الخامسة: في كيفية التعامل مع النصوص، وهي ثابتة أيضاً.

ثبتت مناظرة الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لأحد المرجئة في تأخيرهم العمل عن مسمى الإيمان، حتى رجع المرجئ عن قوله وصار سنيّاً.

لم يثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مناظرته لأحد المعتزلة في ضرورة التأويل، ولم يثبت عن الشافعي أنه تأوّل ـ على المصطلح الحادث ـ.

لم تثبت مناظرة الإمام الشافعي للإمام أحمد بن حنبل في عدم كفر تارك الصلاة.

ثبت عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ناظر إبراهيم بن إسماعيل بن عُلية في الاحتجاج بخبر الآحاد، وأفحم إبراهيم وأسكته.

وتوصلتُ إلى أنه قد جاء عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشعار كثيرة ذات مواضيع عقدية، منها الصحيح عنه، ومنها غير ذلك؛ ويعود اختلاف الشعر عنه إلى أسباب عدة، منها: إدخال ما ليس منه من قبل المنتحلين والوضاعين، تمثل الإمام الشافعي ببعض الأبيات فتنسب إليه على أنها من قوله، وضع الحساد عليه الساعين في تشويه صورته، وجمعن جملة من ذلك:

لم يبرح الناسُ حتى أحدثوا بدعاً	في الدين بالرأي لم تُبعث بها الرسلُ	لم تثبت
حتى استخفَّ بدين اللَّه أكثرُهم	وفي الذي حُمِّلوا من حقه شُغُلُ	
ما شئتَ كان وإن لم أشأ	وما شئتُ إن لم تشأ لم يكنْ	ثبتت
خلقتَ العباد على ما علمتَ	ففي العلم يمضي الفتى والمسنْ	
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ	وهذا أعنتَ وذا لم تُعنْ	
فمنهم شقيٌ ومنهم سعيدٌ	ومنهم قبيحٌ ومنهم حسنْ	
[ومنهم فقيرٌ ومنهم غنيٌ	وكلٌ بأعماله مرتهنْ]	
قدر اللَّه واقع	حيث يقضى وروده	
قد مضى فيك حكمه	وانقضى ما يريده	

[وأخو الحرص حرصه فأرد ما يكون	ليس مما يزيده] إن لم يكن ما تريده	ثبتت
الهم فضل والقضاء غالب انتظر الرَّوحَ وأسبابَه	وكائنٌ ما خطّ في اللوحِ آيس ماكنت من الروحِ	لم تثبت
إن الذي رُزِق اليسارَ فلم يصب فالجدُّ يدني كل شيء شاسعٍ وإذا سمعت بأن مجدوداً حوى وإذا سمعت بأن محروماً أتى وأحق خلق اللَّه بالهم امرؤٌ ومن الدليل على القضاءِ وكونهِ [ما همتي إلا مطالبة العلى	حمداً ولا أجراً لغير موفقِ والجدُّ يفتح كل باب مغلقِ عوداً فأثمر في يديه فصدقِ ماء ليشربه فغاض فحققِ ذو همة يبلى بعيش ضيقِ بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمقِ خَلُق الزمانُ وهمتي لم تَخْلَقِ]	ثبتت
شهدتُ بأن اللَّه لا شيءَ غيرهُ وأن عرى الإيمان قول مبينٌ وأن أبا بكر خليفة ربهِ وأُشهِد ربي أن عثمانَ فاضلٌ أئمة قوم يهتدى بهداهم فما لغواةٍ يشهدون سفاهةً	وأشهدُ أن البعثَ حقٌ وأُخلصُ وفعل زكي قد يزيد وينقصُ وكان أبو حفص على الخير يحرصُ وأن عليّاً فضله متخصصُ لحا اللَّه من إياهم يتنقَّصُ وما لسفيه لا يحيصُ ويحرصُ	ثبتت
فيا عجباً كيف يعصى الإله ولِلَّه في كل تحريكة وفي كل شيء له آية	أم كيف يجحده الجاحدُ وتسكينة أبداً شاهدُ تدل على أنه واحدُ	نسبت إليه والصحيح أنها لأبي العتاهية
آل النبي ذريعتي أرجو بأن أعطى غداً	وهم إليه وسيلتي بيدي اليمين صحيفتي	لم تثبت

إذا نحن فضلنا علياً فإننا ... روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ
وفضل أبي بكر إذا ما ذكرته ... رميت بنصبٍ عند ذكري للفضلِ
فلا زلت ذا رفضٍ ونصبٍ كلاهما ... بحبيهما حتى أوسّد في الرملِ

ثبتت

شفيعي نبي والبتول وحيدر ... وسبطاه والسجاد والباقر المجدي
وجعفر والثاوي ببغداد والرضا ... وفلذته والعسكريان والمهدي

لم تثبت

قالوا ترفضت قلت كلا ... ما الرفض ديني ولا اعتقادي
لكن توليت غير شكٍ ... خير إمام وخير هادي
إن كان حب الوصي رفضاً ... فإنني أرفَض العباد

لم تثبت

وما زال كتمانيك حتى كأنما ... برجع سؤال السائلي عنك أعجمُ
لأسلمَ من قول الوشاة وتسلمي ... سلمت وهل حي من الناس يسلمُ

نسبت إليه والصحيح أنها لنصيب بن رباح

يا أهلَ بيت رسول اللّه حبكمُ ... فرض من اللّه في القرآن أنزلهُ
كفاكم من عظيم القدر أنكمُ ... من لم يصلِّ عليكم لا صلاة لهُ

لم يتبين لي فيها شيء

أنا الشيعيُ في ديني وأهلي ... بمكةَ ثم داري عسقليةْ
بأطيب مولدٍ وأعز فخرٍ ... وأحسن مذهبٍ يسمو البريةْ

لم تثبت

تأوّه قلبي والفؤاد كئيبُ ... وأرّق نومي فالسهاد عجيبُ
ومما نفى نومي وشيب لومتي ... تصاريف أيام لهن خطوبُ
فمن مبلغٌ عني الحسين رسالةً ... وإن كرِهَتْها أنفسٌ وقلوبُ
ذبيحٌ بلا جرمٍ كأنّ قميصه ... صبيغٌ بماء الأرجوان خضيبُ
فللسيف إعوالٌ وللرمح رنّة ... وللخيل من بعد الصهيل نحيبُ
تزلزلت الدنيا لآل محمدٍ ... وكادت لهم صمّ الجبال تذوبُ
وغارت نجومٌ واقشعرت كواكبٌ ... وهتك أستارٍ وشُق جيوبُ

يُصلّى على المبعوث من آلِ هاشمٍ	ويُغزى بنوه إن ذا لعجيبُ	لم تثبت
لئن كان ذنبي حب آل محمدٍ	فذلك ذنبٌ لست عنه أتوبُ	
هم شُفعائي يوم حشري وموقفي	إذا ما بدت للناظرين خطوبُ	
في جنةٍ واقيةٍ من البلا	وجنةٍ باقيةٍ بعد البلى	لم تثبت
بطوس والكرخ وسر من رأى	وطيبة وكوفة وكربلا	
إلامَ إلامَ وحتى ومتى؟	أعاتب في حب هذا الفتى	لم تثبت
فهل زوجت فاطم غيره؟	وفي غيره هل أتى (هل أتى)؟	
لو كان عبدٌ أتى بالصالحات غداً	وود كل نبيٍ مرسلٍ وولي	لم تثبت
وصام ما صام صوام بلا ملل	وقام ما قام قوام بلا كسلِ	
وعاش في الناس آلاف مؤلفة	عارٍ عن الذنب معصوم عن الزللِ	
ما كان يوم البعث منتفعاً	إلا بحبِ أمير المؤمنين علي	
إذا في مجلس ذكروا عليّاً	وسبطيه وفاطمة الزكية	لم تثبت
فأجرى بعضهم ذكر سواهم	فأيقن أنه لسلقلقية	
إذا ذكروا عليّاً أو بنيه	وجاءوا بالروايات العلية	
يقال تجاوزوا يا قوم عنه	فهذا من حديث الرافضية	
برئت إلى المهيمن من أناس	يرون الرفض حبَّ الفاطمية	
على آل الرسول صلاة ربي	ولعنته لتلك الجاهلية	
إن فتشوا قلبي رأوا وسطه	سطرين قد خطا بلا كاتبِ	
العلم والتوحيد في جانب	وحب أهل البيت في جانبِ	
ويل لمن شفعاؤه خصماؤه	والصور في حشر القيامة ينفخُ	لم تثبت
لا بد أن ترد القيامة فاطم	وقميصها بدم الحسين مضمخُ	
ولما رأيت الناس قد ذهبت بهم	مذاهبهم في أبحر الغي والجهلِ	

ركبتُ على اسم اللّه في سفن النجا	وهم آل بيت المصطفى خاتم الرسلِ
وامسكتُ حبل اللّه وهو ولاؤهم	كما قد أمرنا بالتمسك بالحبلِ
إذا افترقتْ في الدين سبعون فرقةً	ونيفاً كما قد صح في محكم النقلِ
ولم يكُ ناجٍ منهم غير فرقة	فقل لي بها يا ذا الرجاحة والعقلِ
أفي فرق الهلاك آل محمدٍ	أم الفرقة اللاتي نجت منهم؟ قل لي
فإن قلت في الناجين فالقول واحدٌ	وإن قلت في الهُلاك حِفتَ عند العدلِ
إذا كان مولى القوم منهم فإنني	رضيتُ بهم ما زال في ظلهم طلي
فخل عليّاً لي إماماً ونسله	وأنت من الباقين في سائر الحلِ

لم تثبت

ثانياً: التوصيات:

من خلال بحثي لما تقدم، أستحسن الإشارة إلى هذه القضايا الجديرة بالتناول بحثاً، وبالإشباع طرحاً، منها:

- جمع ودراسة الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة لبقية الأئمة الأربعة، كأبي حنيفة، ومالك؛ لينتظم بذلك العقد، وينتصر للحق، ولهؤلاء الأئمة رحمهم الله مما نسبه إليهم من ليس منهم.
- دراسة المسائل العقدية التي في كتب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ خاصة، ككتاب الأم، فإنه مليء بها.
- البحث والتحقيق للمنسوب لأئمة الشافعية في كثير من مسائل العقيدة، كالاستغاثة والتوسل.
- إظهار تراث أئمة الشافعية والبحث عن المفقود منه، ككتاب (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول)، لأبي الحسن الكرجي الشافعي، وقصيدته المسماة (عروس القصائد وشموس العقائد)، وكتاب (الانتصار لأصحاب الحديث) لأبي المظفر السمعاني الشافعي.
- دراسة تاريخ المذهب الشافعي، وبداية اختلاطه بمذهب المتكلمين، وأسباب ذلك، وأبرز الأعلام المؤثرين في ذلك.

• سبر كتب تراجم الشافعية، ككتاب ابن الصلاح، وابن كثير، واستخراج الفوائد العقدية التي بها، ودراسة مسائلها، وتصنيفها عقديّاً.

• دراسة وتقويم لكتب تراجم الشافعية التي خلطت بين مذهب الإمام الشافعي الفقهي، ومذهب الأشعري الكلامي، ككتاب السبكي، وتحرير مسائلها العقدية، وإبراز جهود الشافعية في تقرير عقيدة أهل السُّنَّة، ودورها في التعامل مع المخالف.

وصلِّ اللَّهُمَّ وسلِّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

١ ـ **إتحاف المريد على شرح جوهرة التوحيد**، لأبراهيم اللقاني.

٢ ـ **اعتقاد الإمام الشافعي**، لأبي طالب محمد بن الفتح العشاري.

٣ ـ **اعتقاد الإمام الشافعي**، لعلي بن أحمد الهكاري.

٤ ـ **اعتقاد الإمام الشافعي**، لمحمد بن عبد الرسول البرزنجي.

٥ ـ **جزء في الاعتقاد**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي.

٦ ـ **جمل في العقائد والفقه على مذهب الإمام الشافعي**، لعلوان بن عطية الحموي.

٧ ـ **رسالة في السُّنَّة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي.

٨ ـ **الشمس الأنور في شرح الفقه الأكبر، شرح الرسالة الكلامية للإمام الشافعي المسماة بالفقه الأكبر**، للفاضل أحمد بن محمد الصديقي الألوري.

٩ ـ **العقائد النسفية**، لعمر بن محمد النسفي.

١٠ ـ **عقائد أهل السُّنَّة والجماعة**، منسوب للإمام محمد بن إدريس الشافعي.

١١ ـ **عقيدة الإمام الشافعي**، لأبي زكريا الشيباني.

١٢ ـ **عقيدة الإمام الشافعي**، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

١٣ ـ **الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس**، لابن حجر العسقلاني.

١٤ ـ **الفقه الأكبر**، منسوب للإمام محمد بن إدريس الشافعي.

١٥ ـ **لامية الصرصري في نظم اعتقاد الشافعي**، لأبي زكريا الصرصري.

١٦ ـ **مختصر في بيان الإيمان، والإسلام، والسُّنَّة على مذهب الإمام الشافعي**، لأبي سعيد الخادمي.

١٧ ـ **معتقد الإمام الشافعي**، لصدر الدين الياسوفي.

١٨ ـ **نتيجة الأفكار فيما يعزى إلى الإمام الشافعي من الأشعار**، لشهاب الدين أحمد العجمي.

١٩ ـ **وصية الإمام الشافعي**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ثلاث وصايا).

ثانياً: المطبوعات:

٢٠ ـ **الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث**، لعلي يحيى يعمر، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢١ ـ **الإبانة الكبرى لابن بطة**، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون سنة طبع).

٢٢ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**، لعلي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبي الحسن، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧م.

٢٣ ـ **أبجد العلوم**، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٤ ـ **الإبداع في بيان كمال الشرع وخطر الابتداع**، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ)، طبع على نفقة فاعل خير، بموجب تصريح من وزارة الإعلام بجدة، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٠هـ.

٢٥ ـ **إبطال التأويلات لأخبار الصفات**، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن أحمد بن الفراء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الجهراء، الكويت، (بدون سنة طبع).

٢٦ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنه ٧٨٥هـ)**، لتقي الدين لأبي الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٧ ـ **اتباع السنن واجتناب البدع**، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بدر الدين القهوجي، محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٨ ـ **إتحاف الأذكياء بجواز التوسل بالأنبياء والأولياء**، لعبد الله الصديق الحسني، الناشر علي رحمي.

٢٩ ـ **إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي**، تأليف: محمود بن عبد الفتاح النحال، قدَّم لهُ: الشيخ مصطفى العدوي، إشراف ومراجعة وضبط وتدقيق: الفريق العلمي لمشروع موسوعة جامع السُّنَّة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٠ ـ **الإتحاف في الرد على الصحاف**، لعبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (المتوفى ١٢٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير آل حمد، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣١ ـ **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، تأليف أحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى ٨٤٥هـ)، تحقيق: د. جمال الدين الشيال، د. محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، (بدون سنة نشر).

٣٢ ـ **آثار البلاد وأخبار العباد**، لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى ٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٣٣ ـ **إثبات صفة العلو**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٤ ـ **إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ.

٣٥ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٦ ـ **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة**، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى ٧٦١هـ)، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٧ ـ **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٣٨ ـ **أحاديث في ذم الكلام وأهله**، انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمٰن السلمي على أهل الكلام، دراسة وتحقيق: الدكتور ناصر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجديع، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٩ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٠ ـ **إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق**، لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة وسنة الطبع).

٤١ ـ **إحقاق الحق وإزهاق الباطل**، تأليف القاضي السيد نور الله الحسيني المرعشي التستري، (المتوفى سنة ١٠١٩هـ)، (بدون بيانات).

٤٢ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى ٧٠٢هـ)، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤٣ ـ **أحكام الجنائز**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، الأردن، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٤ ـ **أحكام القرآن للشافعي**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، كتب هوامشه عبد الغني عبد الخالق، قدم له محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٥ ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى ٣٥٤هـ)،

٤٦ ـ **أحكام القرآن**، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٧ ـ **أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى ٣١١هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٨ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دمشق، لبنان.

٤٩ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى ٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ نشر).

٥٠ ـ **أحوال الرجال**، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق (المتوفى ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان، (بدون رقم طبعة).

٥١ ـ **أخبار العلماء بأخيار الحكماء**، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى ٦٤٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٢ ـ **أخبار القضاة**، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضَّبِّيّ البغدادي، الملقب بـ«وكيع» (المتوفى ٣٠٦هـ)، صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن ـ الرياض)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.

٥٣ ـ **أخبار النحويين البصريين**، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبي سعيد (المتوفى ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م.

٥٤ ـ **اختصار علوم الحديث**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (بدون رقم الطبعة).

٥٥ ـ **الاختيار لتعليل المختار**، لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبي الفضل الحنفي (المتوفى ٦٨٣هـ)، عليها تعليقات الشيخ محمود أبو دقيقة (من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً)، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

٥٦ ـ **الأَخْلَاقُ وَالسِّيَرُ**، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبي محمد، الأَنْدَلُسِيّ (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ)، تحقيق: عادل أبو المعاطي، دار المشرق العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٧ ـ **الآداب الشرعية**، عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، المشهور بابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٨ ـ **أدب الطف أو شعراء الحسين** عليه السلام، من القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع عشر، لجواد شبر، دار المرتضى، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٩ ـ **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، (بدون سنة نشر).

٦٠ ـ **الأذكار**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٦١ ـ **الآراء الكلامية لأئمة المذاهب الفقهية (الفقهاء الأربعة، زيد بن علي، جعفر الصادق، ابن حزم)**، للدكتورة نعمة محمد عبد القادر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

٦٢ ـ **الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق**، تأليف الإمام أبي حامد الغزالي، عني به وصححه وخرج أحاديثه عبد الله عبد الحميد عرواني، مراجعة الشيخ الدكتور محمد بشير الشقفة، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٣ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق: الحق من علم الأصول**، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دمشق ـ كفر بطنا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٤ ـ **إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني**، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له د. سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، دار الكيان ـ الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة ابن تيمية ـ الإمارات العربية المتحدة.

٦٥ ـ **الإرشاد إلى مهمات الإسناد**، تأليف الشيخ المحدث العلامة ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (المتوفى ١١٧٦هـ)، حققه ودقق أسانيده وترجم لرجاله بدر بن علي بن طامي العتيبي، دار الآفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٦٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٦٧ ـ **أساس البلاغة**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٨ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم (المتوفى ٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسق بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٦٩ ـ **الاستذكار**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٠ ـ **الاستقامة**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٧١ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٧٢ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٣ ـ **الأسلوب**، لأحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية عشرة، سنة ٢٠٠٣م.

٧٤ ـ **الأسماء والصفات للبيهقي**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٥ ـ **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (المتوفى ٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، (بدون رقم الطبعة وسنة الطبع).

٧٦ ـ **الإشارات إلى معرفة الزيارات**، لعلي بن أبي بكر بن علي الهروي، أبي الحسن (المتوفى ٦١١هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٧٧ ـ **الإشراف على مذاهب العلماء**، تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة ـ الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٧٨ ـ **أصول الحديث علومه ومصطلحه**، للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

٧٩ ـ **أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة**، تأليف محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.

٨٠ ـ **أصول الدين**، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت٤٢٩هـ)، دار الفنون التركية باستنبول ـ تركيا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.

٨١ ـ **أصول السُّنَّة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، دار المنار، الخرج ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٨٢ ـ **أصول السُّنَّة، ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السُّنَّة**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (المتوفى ٣٩٩هـ)، تحقيق: وتخريج وتعليق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٨٣ ـ **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٨٤ ـ **الأصول والفروع حقيقتها والفرق بينها والأحكام المتعلقة بهما، (دراسة نظرية تطبيقية)**، للدكتور سعد بن ناصر الشثري، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٨٥ ـ **الاعْتِصَام**، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ)، تحقيق: ودراسة: د. محمد بن عبد الرحمٰن الشقير، د. سعد بن عبد الله آل حميد، د. هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٨٦ ـ **اعتقاد أئمة الحديث،** لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى ٣٧١هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٨٧ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث،** لأبي الحسين أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٨٨ ـ **الاعتقاد،** لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٨٩ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين،** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٩٠ ـ **الأعلام،** لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشر، سنة ٢٠٠٢م.

٩١ ـ **أعيان الشيعة،** للإمام السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه سحن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩٢ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر،** لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٩٣ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان،** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة).

٩٤ ـ **الأغاني،** لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (بدون سنة نشر).

٩٥ ـ **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق: وزيادات في التراجم على الكتاب، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

٩٦ ـ **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق: وزيادات في التراجم على الكتاب، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.

٩٧ ـ **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى ١٠٣٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٩٨ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد**، لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبي محمد، تقي الدين (المتوفى ٦٠٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٩٩ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٠٠ ـ **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقن الطبعة ولا تاريخ النشر).

١٠١ ـ **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، لموسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبي النجا (المتوفى ٩٦٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة بيروت، لبنان، (بدون تاريخ نشر).

١٠٢ ـ **آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان**، لإسحاق بن الحسين المنجم (المتوفى ق ٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

١٠٣ ـ **الإكليل في المتشابه والتأويل**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد الشيمي شحاته، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، (بدون سنة طبع).

١٠٤ ـ **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، لمحمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: ودراسة سعد بن حمدان الغامدي، مكتبة المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠٥ ـ **إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)**، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى ٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

١٠٦ ـ **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (المتوفى ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمٰن عادل بن محمد ـ أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٧ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٨ ـ **الإلمام بالإعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية**، لمحمد بن قاسم بن محمد النويري الإسكندري (المتوفى سنة ٧٧٥هـ)، تحقيق: د.عزيز سور يال عطية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ـ الهند، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

١٠٩ ـ **الأم**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

١١٠ ـ **أمالي السيد المرتضى (الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦هـ) (في التفسير والحديث والأدب)**، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، (علي نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه)، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم ـ إيران ١٤٠٣هـ، سنة ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م.

١١١ ـ **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (المتوفى سنة ٤٣٦ه)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الدكتور مروان العطية، دار إحياء الكتب العربية، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

١١٢ ـ **الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة**، لأسد حيدر، دار الكتاب الإسلامي، إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١١٣ ـ **الأمثال**، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، سنة١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١١٤ ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١١٥ ـ **أمراض القلوب وشفاؤها**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة ـ الجمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

١١٦ ـ **أمل الآمل**، تأليف الحر العاملي (المتوفى سنة ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامي، نمونه، قم ـ إيران، (بدون رقم طبعة)، سنة ١٣٦٢هـ.

١١٧ ـ **الأمم لإيقاظ الهمم**، لبرهان الدين أبي العرفان إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري (المتوفى سنة ١١٠١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد ـ الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨هـ.

١١٨ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١١٩ ـ **الإنباء في تاريخ الخلفاء**، لمحمد بن علي بن محمد المعروف بابن العمراني (المتوفى ٥٨٠هـ)، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٢٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى ٦٤٦هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

١٢١ ـ **الانتصار لأصحاب الحديث**، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي، تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٢ ـ **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٣ ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة** رضي الله عنهم، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

١٢٤ ـ **الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط**، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى ٥٠٧هـ)، تحقيق: دي يونج، طبعة ليدن ـ بريل، ١٢٨٢هـ ـ ١٨٦٥م.

١٢٥ ـ **الأنساب**، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

١٢٦ ـ **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى ٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (بدون تاريخ نشر).

١٢٧ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري (المتوفى سنة ٤٠٣هـ)، تحقيق: وتعليق وتقديم محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٨ ـ **أهل السُّنَّة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم**، جمع وإعداد حمد السنان وفوزي العنجري، دار الضياء للنشر والتوزيع، (بدون سنة نشر).

١٢٩ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٧٩م.

١٣٠ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**، تأليف ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين اليمني (المتوفى ٨٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٣١ ـ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى ٧٣٣هـ)، تحقيق: وهبي سليمان غاوجي، والألباني، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٣٢ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، لمحمد بن عبد الرحمٰن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، (بدون سنة طبع).

١٣٣ ـ **الإيمان**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان ـ الأردن، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٣٤ ـ **الباعث على إنكار البدع والحوادث**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى ٦٦٥هـ)، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٣٥ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، لمحمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٣٦ ـ **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى ٩٧٠هـ)، وفي آخره تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨هـ)، وبالحاشية منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية (بدون تاريخ نشر).

١٣٧ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣٨ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى ٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، تاريخ النشر ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٣٩ ـ **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٠ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤١ ـ **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، (بدون رقم الطبعة وتاريخ النشر).

١٤٢ ـ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٤٣ ـ **بدع التفاسير**، لأبي الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤٤ ـ **البدع والنهي عنها**، لمحمد بن وضاح القرطبي، المشهور ابن وضاح، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٤٥ ـ **البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية**، لعبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب آل الشيخ (المتوفى ١٢٩٣هـ)، مكتبة الهداية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٤٦ ـ **البرهان في أصول الفقه**، للإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٧ ـ **بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية**، لمحمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبي سعيد الخادمي الحنفي (المتوفى ١١٥٦هـ)، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٤٨هـ.

١٤٨ ـ **بغية الحائر في أحوال أولاد الإمام الباقر**، تأليف السيد حسين الحسيني الزرباطي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، النجف، العراق، الطبعة الأولى، (بدون سنة نشر).

١٤٩ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لعمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة).

١٥٠ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥١ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضبي (المتوفى ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٦٧م.

١٥٢ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (بدون رقم الطبعة).

١٥٣ ـ **البلدان**، لأحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (المتوفى بعد ٢٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

١٥٤ ـ **بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي**، تحقيق: ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٥٥ ـ **البناية شرح الهداية**، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٥٦ ـ **بهجة المجالس وأنس المجالس**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)،

١٥٧ ـ **البيان المبدي لشناعة القول المجدي**، لسليمان بن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد بن مالك بن عامر الخثعمي، التبالي، العسيري، النجدي (المتوفى ١٣٤٩هـ)، مطبع القرآن والسُّنَّة الواقع في بلدة أنر تسر، (بدون سنة طبع).

١٥٨ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لأحمد عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبي العباس، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢هـ.

١٥٩ ـ **بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري**، تأليف أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (المتوفى ١٣٨٠هـ)، تحقيق: علي حسن بن عبد الحميد الحلبي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٠ ـ **بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

١٦١ ـ **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٢ ـ **البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار**، فوزان بن سابق بن فوزان (المتوفى ١٣٧٣هـ)، دار الغرب الإسلامي، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٦٤ ـ **التاج والإكليل لمختصر خليل**، لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبي عبد الله، (المتوفى سنة ٨٩٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٩٨هـ.

١٦٥ ـ **تاريخ ابن الوردي**، لعمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبي حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٦ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمٰن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩ ـ ١٩٧٩م.

١٦٧ ـ **تاريخ ابن يونس المصري**، لعبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (المتوفى ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

١٦٨ ـ **تاريخ إربل**، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإِربلي، المعروف بابن المستوفي (المتوفى ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٨٠م.

١٦٩ ـ **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٧٠ ـ **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

١٧١ ـ **التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب ـ سوريا، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٧٢ ـ **تاريخ التراث العربي**، للدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، وراجعه د. عرفة مصطفى، د.سعيد عبد الرحيم. إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٧٣ ـ **تاريخ الخلفاء**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٧٤ ـ **تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري**، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ.

١٧٥ ـ **التاريخ الكبير**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى ٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن، (بدون رقم الطبعة).

١٧٦ ـ **تاريخ المدينة**، لابن شبه أبو زيد عمر بن شبه النميري البصري ١٧٣هـ ـ ٢٦٢هـ، من منشورات دار الفكر، حقق الجزء الأول فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، قم ـ إيران، مطبعة قدس، سنة الطبع ١٤١٠ق ـ ١٣٨٦ش.

١٧٧ ـ **تاريخ أو مقدمة ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)**، لعبد الرحمٰن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبي زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى ٨٠٨هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٧٨ ـ **تاريخ بغداد وذيوله**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

١٧٩ ـ **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٨٠ ـ **تاريخ بيهق**، لأبي الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (المتوفى ٥٦٥هـ)، دار اقرأ، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

١٨١ ـ **تاريخ تدوين العقيدة السلفية**، للشيخ الدكتور عبد السلام بن برجس العبد الكريم، دار المنهاج، الرياض ـ المملكة ربية السعودية، ودار التوحيد بالمغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٨٢ ـ **تاريخ جرجان**، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى ٤٢٧هـ)، التحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٨٣ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٨٤ ـ **تاريخ دنيسر**، للطبيب أبي حفص عمر بن الخضر بن اللمش (٥٧٤هـ ـ ٦٤٠؟هـ)، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٨٥ ـ **التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم**، لمحمد بن أحمد بن محمد، أبي عبد الله المقدمي (المتوفى ٣٠١هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسُّنَّة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٨٦ ـ **تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس**، لعبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن سلطان بن خميس الملقب بـ«أبابطين» (المتوفى ١٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد السلام بن برجس العبد الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨٧ ـ **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، تأليف محمد زاهد بن الحسن الكوثري (المتوفى ١٣٧١هـ)، تعليق: أحمد خيري، (بدون دار نشر)، الطبعة الجديدة، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٨٨ ـ **التبرك أنواعه وأحكامه**، د. ناصر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٨٩ ـ **تبصرة الأدلة في أصول الدين**، للإمام أبي المعين ميمون النسفي الماتريدي (المتوفى: ٥٠٨هـ)، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ٢٠١١م.

١٩٠ ـ **التبصرة في أصول الفقه**، للشيخ الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي الشيرازي (المتوفى سنة ٤٧٦هـ)، شرحه وحققه الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٠م.

١٩١ ـ **التبصرة في أصول الفقه**، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى ٤٧٦هـ)، د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

١٩٢ ـ **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، لطاهر بن محمد الأسفراييني، أبي المظفر (المتوفى ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٩٣ ـ **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ**، لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى ٧٤٣هـ)، الحاشية لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (المتوفى ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٣هـ.

١٩٤ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، تأليف ثقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

١٩٥ ـ **تحرير علوم الحديث**، لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٩٦ ـ **تحريم النظر في كتب الكلام**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

١٩٧ ـ **تحريم نكاح المتعة**، لنصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم ابن داود النابلسي المقدسي، أبي الفتح المعروف بابن أبي حافظ (المتوفى ٤٩٠هـ)، حقق نصوصها وخرج أحاديثها وعلق عليها حماد بن محمد الأنصاري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، (بدون سنة نشر).

١٩٨ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبي زرعة ولي الدين، ابن العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون سنة النشر).

١٩٩ ـ **تحفة الحبيب على شرح الخطيب (البجيرمي على الخطيب)**، لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٠٠ ـ **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، (بدون رقم طبعة)، سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠١ ـ **التحفة المدنية في العقيدة السلفية**، لحمد بن ناصر بن عثمان بن معمر النجدي التميمي الحنبلي (المتوفى ١٢٢٥هـ)، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم رَحِمَهُ اللهُ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٢٠٢ ـ **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**، للعلامة إبراهيم بن محمد الباجوري، تحقيق: وتعليق الدكتور علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٠٣ ـ **تحفة الملوك (في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان)**، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٢٠٤ ـ **تحقيق: النصوص ونشرها**، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٥ ـ **تخجيل من حرف التوراة والإنجيل**، لصالح بن الحسين الجعفري، أبي البقاء الهاشمي (المتوفى ٦٦٨هـ)، تحقيق: محمود عبد الرحمٰن قدح، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٦ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون تاريخ نشر).

٢٠٧ ـ **التدمرية تحقيق: الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٠٨ ـ **تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٠٩ ـ **تذكرة الخواص المعروف بتذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة**، لسبط ابن الجوزي (٦٥٤هـ)، تحقيق: الدكتور عامر النجار، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢١٠ ـ **تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي**، لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢١١ ـ **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى ٦٧١هـ)، تحقيق: ودراسة: الدكتور: الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

٢١٢ ـ **ترتيب الأمالي الخميسية للشجري**، ليحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩هـ)، رتبها القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢١٣ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى ٥٤٤هـ)، محقق جزء الأول ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة، المحمدية ـ المغرب، الطبعة الأولى، سنة ١٩٦٥م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١ ـ ١٩٨٣م.

٢١٤ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ«ابن شاهين» (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢١٥ ـ **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ.

٢١٦ ـ **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى ٤٠٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٢١٧ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. سيد عبد العزيز ـ د. عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث ـ توزيع المكتبة المكية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢١٨ ـ **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢١٩ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢٠ ـ **التعريفات الفقهية**، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٢١ ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٢٢ ـ **تعظيم قدر الصلاة**، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٢٣ ـ **تفسير الإمام الشافعي**، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق: ودراسة د. أحمد بن مصطفى الفرَّان (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٤ ـ **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبي جعفر الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جمهورية مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٢٥ ـ **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٢٦ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ.

٢٢٧ ـ **تفسير جزء عم**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ)، إعداد وتخريج: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٢٨ ـ **تفسير عبد الرزاق**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٢٩ ـ **تفسير مجاهد**، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى ١٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٣٠ ـ **تفسير مقاتل بن سليمان**، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٣١ ـ **تقريب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد ـ سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣٢ ـ **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق: وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٣٣ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٣٤ ـ **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب**، لابن الصابوني، محمد بن علي بن محمود، أبي حامد، جمال الدين المحمودي (المتوفى ٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٢٣٥ ـ **تكملة المعاجم العربية**، رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه جـ ١ ـ ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى، من ١٩٧٩هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٣٦ ـ **تلبيس إبليس**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٣٧ ـ **تلخيص تاريخ نيسابور**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى ٤٠٥هـ)، تلخيص أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، كتابخانة ابن سينا، طهران ـ إيران، عرّبه عن الفرسية: د. بهمن كريمي، طهران، (بدون سنة نشر).

٢٣٨ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة**، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣٩ ـ **تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٤٠ ـ **التلقين في الفقه المالكي**، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى ٤٢٢هـ)، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٤١ ـ **التمثيل والمحاضرة**، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي (المتوفى ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٤٢ ـ **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، للإمام المتكلم محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبي بكر الباقلاني المالكي (المتوفى ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٤٣ ـ **التمهيد في أصول الفقه**، تأليف محفوظ بن احمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ـ جدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٤٤ ـ **التمهيد لقواعد التوحيد**، للإمام أبي المعين النسفي (ت٥٠٨هـ)، دراسة وتحقيق: حبيب الله حسن أحمد، دار الطباعة المحمدية، الأزهر ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٥ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٨٧هـ.

٢٤٦ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمٰن ابن عراق الكناني (المتوفى ٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

٢٤٧ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، لعبد الرحمٰن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني ـ زهير الشاويش ـ عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٤٨ ـ **تهافت الفلاسفة**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة السادسة، (بدون سنة طبع).

٢٤٩ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة وسنة النشر).

٢٥٠ ـ **تهذيب التهذيب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦هـ.

٢٥١ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ليوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢٥٢ ـ **تهذيب اللغة**، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (المتوفى ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠١م.

٢٥٣ ـ **التوابين**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (المتوفى سنة ٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.

٢٥٤ ـ **توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الكندري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٥٥ ـ **التوصل إلى حقيقة التوسل ـ المشروع والممنوع**، لأبي غزوان، محمد نسيب بن عبد الرزاق بن محيي الدين الرفاعي (المتوفى ١٤١٣هـ)، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٥٦ ـ **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٣م.

٢٥٧ ـ **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**، لأحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى (المتوفى ١٣٢٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٦هـ.

٢٥٨ ـ **التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية**، لفخر الدين بن الزبير المحسي، أشرف عليه وقدم له الشيخ الدكتور محمد عبد الرحمٰن الخميس، مكتبة الفرقان، عجمان ـ الإمارات. مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٥٩ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**، لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر (بيروت، لبنان)، دار الفكر (دمشق ـ سورية)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٢٦٠ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**، لعبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٦١ ـ **الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (المتوفى ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق: التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٦٢ ـ **الثقات**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٦٣ ـ **الثلاثون من المشيخة البغدادية**، لأبي طاهر السلفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى ٥٧٦هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٤م.

٢٦٤ ـ **ثمرات الأوراق (مطبوع بهامش المستطرف في كل فن مستظرف للشهاب الأبشيهي)**، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبي بكر بن علي (المتوفى ٨٣٧هـ)، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.

٢٦٥ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لابن خليل بن كيكلدي، أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧ ـ ١٩٨٦م.

٢٦٦ ـ **جامع الرسائل**، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٦٧ ـ **الجامع الصحيح**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (المتوفى ٢٥٦هـ)، دار الشعب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧ ـ ١٩٨٧م.

٢٦٨ ـ **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمٰن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٦٩ ـ **الجرح والتعديل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٢٧٠ ـ **الجزء الثامن من كتاب المواقف**، الإمام الأجل القاضي عضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي (بشرحه) للمحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (المتوفى ٨١٦هـ)، مع حاشيتين عليه أحدهما: لعبد الحكيم السيالكوتي، والثانية: للمولى حسن جلبي بن محمد شاه الفناري، مطبعة السعادة ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥هـ ـ ١٩٠٧م.

٢٧١ ـ **الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد،** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمٰن (المتوفى ٢٣٣هـ)، رواية: أبي بكر المروزي، تحقيق: خالد بن عبد الله السبت، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٢ ـ **الجزء المتمم لطبقات ابن سعد [الطبقة الرابعة من الصحابة ممن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك]،** لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: ودراسة الدكتور: عبد العزيز عبد الله السلومي، مكتبة الصديق، الطائف ـ المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٦هـ.

٢٧٣ ـ **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام،** لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار العروبة ـ الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٧٤ ـ **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين،** لنعمان بن محمود بن عبد الله، أبو البركات خير الدين، الآلوسي (المتوفى ١٣١٧هـ)، قدم له علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٢٧٥ ـ **جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر،** ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى ٩٠٩هـ)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٧٦ ـ **جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد،** لمحمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السوسي الردواني المغربي المالكي (المتوفى ١٠٩٤هـ)، تحقيق: وتخريج: أبو علي سليمان بن دريع، مكتبة ابن كثير، الكويت ـ دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٧ ـ **جمل من أنساب الأشراف،** لأحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٧٨ ـ **جمهرة اللغة،** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.

٢٧٩ ـ **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية**، تأليف د. قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٨٠ ـ **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية**، للدكتور محمد بن أحمد لوح، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، (بدون سنة النشر).

٢٨١ ـ **الجهاد لابن أبي عاصم**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى ٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٨٢ ـ **جهود أئمة الشافعية في تقرير توحيد العبادة**، للدكتور عبد الله بن العبد العزيز العنقري، رسالة دكتوراه مصورة بمكتبة جامعة أم القرى.

٢٨٣ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن ـ عبد العزيز بن إبراهيم ـ حمدان بن محمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٨٤ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى ٧٧٥هـ)، مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.

٢٨٥ ـ **حاشية إعانة الطالبين**، لأبي بكر (المشهور بالبكري) بن محمد شطا الدمياطي (المتوفى بعد ١٣٠٢هـ)، (هو حاشية على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين/لزين الدين بن عبد العزيز المعبري المليباري (المتوفى ٩٨٧هـ).

٢٨٦ ـ **حاشية الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، لعبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى ١٣٩٢هـ)،

٢٨٧ ـ **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، تأليف: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٢٨٨ ـ **حاشيتا قليوبي وعميرة**، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٨٩ ـ **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني**، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٩٠ ـ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة**، لأسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السُّنَّة (المتوفى ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض ـ السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٢٩١ ـ **حدائق الأزاهر في مستحسن الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال والحكايات والنوادر**، لمحمد بن محمد بن محمد، أبي بكر ابن عاصم القيسي الغرناطي (المتوفى ٨٢٩هـ)،

٢٩٢ ـ **الحسنة والسيئة**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفي ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، (بدون سنة نشر).

٢٩٣ ـ **حقيقة البدعة وأحكامها**، لسعيد بن ناصر الغامدي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة).

٢٩٤ ـ **حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين**، للدكتور عبد الرحيم بن صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر والتوزيع، (بدون سنة طبع).

٢٩٥ ـ **حقيقة السُّنَّة والبدعة = الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع**، عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٩٦ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، دار السعادة، بجوار محافظة مصر ـ جمهورية مصر العربية، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٢٩٧ ـ **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (المتوفى ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده محمد بهجة البيطار ـ من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٩٨ ـ **الحوادث والبدع**، لمحمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي، أبي بكر الطرطوشي المالكي (المتوفى ٥٢٠هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٩٩ ـ **حياة الإمام محمد الباقر** ﷺ (دراسة وتحليل)، تأليف: باقر شريف القرشي، دار البلاغة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٠٠ ـ **حياة الحيوان الكبرى**، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبي البقاء، كمال الدين الشافعي (المتوفى ٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.

٣٠١ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى ١٠٩٣هـ)، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٠٢ ـ **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٣٠٣ ـ **الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**، لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، مطبعة دار السعادة، مصر، سنة ١٣٢٤هـ.

٣٠٤ ـ **الدارس في تاريخ المدارس**، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (المتوفى ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٠٥ ـ **الدر الكمين بذيل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تأليف عمر بن فهد الهاشمي المكي (متوفى سنة ٨٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٣٠٦ ـ **الدر المنثور في التفسير بالماثور**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٠٧ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٣٠٨ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٣٠٩ ـ **درر الحكام شرح غرر الأحكام**، لمحمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا ـ أو منلا أو المولى ـ خسرو (المتوفى ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٣١٠ ـ **الدرر السنية في الرد على الوهابية**، لأحمد بن زيني دحلان، اعتنى به د. جبريل حداد، دار غار حراء، ومكتبة الأحباب، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣١١ ـ **الدرر السنية في الرد على الوهابية**، لأحمد بن زيني دحلان، طبعة إيشيق، اسطنبول ـ تركيا.

٣١٢ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، التحقيق: بمراقبة محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدراباد ـ الهند، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٣١٣ ـ **الدعاء للطبراني**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٣١٤ ـ **دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (عرض ونقد)**، تأليف د. عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣١٥ ـ **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**، تأليف الحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي الحنبلي، تحقيق: حسن بن علي السقاف، دار الإمام الرواس، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣١٦ ـ **دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات**، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (المتوفى ١٠٥١هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣١٧ ـ **دلائل الإمامة**، لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣١٨ ـ **دلائل التوحيد**، لمحمد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٣١٩ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لأبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى ٧٩٩هـ)، تحقيق: وتعليق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، (بدون سنة طبع).

٣٢٠ ـ **ديوان الإسلام**، لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمٰن بن الغزي (المتوفى ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٢١ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٣٢٢ ـ **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني (المتوفى ٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٨١م.

٣٢٣ ـ **الذخيرة**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٣٢٤ ـ **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢٥ ـ **ذم التأويل**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٣٢٦ ـ **ذم الكلام وأهله**، لأبي إسماعيل الهروي (٤٨١هـ)، تحقيق: أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٢٧ ـ **ذم الكلام وأهله**، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى ٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٢٨ ـ **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبي الطيب المكي الحسني الفاسي (المتوفى ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٢٩ ـ **ذيل تاريخ مدينة السلام**، لأبي عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (٦٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٣٣٠ ـ **ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمي، أبي محمد الكتاني الدمشقي (المتوفى ٤٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٣٣١ ـ **ذيل تذكرة الحفاظ، ذيل تذكرة الحفاظ**، للذهبي، تأليف: الحسيني الدمشقي، (ويليه) **لحظ الالحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لابن فهد المكي، (ويتلوه) **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي**، للسيوطي.

٣٣٢ ـ **ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٣٣٣ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**، لزين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٣٤ ـ **الرأي السديد في شرح جوهرة التوحيد**، لدكتور إبراهيم محمد إبراهيم جريبة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٣٥ ـ **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، لجار الله الزمخشري (المتوفى ٥٨٣هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٣٣٦ ـ **رجال الحاكم في المستدرك**، لمُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادِعِيُّ (المتوفى ١٤٢٢هـ)، مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٣٧ ـ **رجال صحيح مسلم**، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٣٨ ـ **رد المحتار على الدر المختار**، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٣٩ ـ **الرد الوافر**، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ.

٣٤٠ ـ **الرد على الجهمية والزنادقة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (بدون سنة نشر).

٣٤١ ـ **الرد على الجهمية**، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى ٢٨٠هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير ـ الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٤٢ ـ **رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**، لعبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزيّ الوائلي البكري، أبي نصر (المتوفى ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٤٣ ـ **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى ٣٢٤هـ)، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٣هـ.

٣٤٤ ـ **الرسالة**، للشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م.

٣٤٥ ـ **رشفة الصادي من بحر فضائل بني النبي الهادي**، تأليف السيد أبي بكر بن شهاب الدين العلوي، المطبعة الإعلامية، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٠٣هـ.

٣٤٦ ـ **رفع الإصر عن قضاة مصر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤٧ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبي الحسنات (المتوفى ١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ.

٣٤٨ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٣٤٩ ـ **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ (وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء منهم الأمير الصّنعاني)**، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبي عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى ٨٤٠هـ)، تقديم فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (بدون سنة نشر).

٣٥٠ ـ **الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم**، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، فضلية الشيخ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، قدم له وراجعه ولخص أحكامه: فضيلة الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٣٥١ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
٣٥٢ ـ **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دمشق ـ عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٣٥٣ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).
٣٥٤ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
٣٥٥ ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة**، لأبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري (المتوفى ٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (بدون سنة الطبعة).
٣٥٦ ـ **زاد المسير في علم التفسير**، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة، ١٤٢٢هـ.
٣٥٧ ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبي بكر الأنباري (المتوفى ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٣٥٨ ـ **الزنادقة عقائدهم وفرقهم وموقف أئمة المسلمين منهم**، للدكتور سعد بن فلاح بن عبد العزيز العريفي، دار التوحيد للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.
٣٥٩ ـ **زهر الآداب وثمر الألباب**، لأبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبي إسحاق الحُصري القيرواني (المتوفى ٤٥٣هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٣٦٠ ـ **السلسبيل النقي في تراجم شيوخ البيهقي**، تأليف: أبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، والشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السُّليماني، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٣٦١ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة جـ ١ ـ ٤: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥ م، جـ ٦: ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٦٢ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٦٣ ـ **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، لمحمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبي الفضل (المتوفى ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٦٤ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٥ ـ **سلوني قبل أن تفقدوني من مختصات مولانا أمير المؤمنين** عليه السلام، تأليف الخطيب الشيخ محمد رضا الحكيمي، مكتبة الصدر، طهران ـ إيران، الطبعة الثالثة، سنة ١١١٦هـ ـ ١٣٧١م.

٣٦٦ ـ **سنة الولادة (سنة الوفاة ٧٣٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة النشر ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.**

٣٦٧ ـ **السُّنَّة**، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى ٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٦٨ ـ **السُّنَّة**، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى ٢٩٤هـ)، تحقيق: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٣٦٩ ـ **السُّنَّة**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٣٧٠ ـ **سنن ابن ماجه**، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (المتوفى ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (بدون سنة نشر).

٣٧١ ـ **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٣٧٢ ـ **سنن الترمذي (الجامع الكبير)**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٩٨م.

٣٧٣ ـ **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٧٤ ـ **السنن الصغير**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٧٥ ـ **السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٧٦ ـ **سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، مكتب تحقيق: التراث، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٠هـ.

٣٧٧ ـ **سنن سعيد بن منصور**، لسعيد بن منصور (المتوفى ٢٢٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥م.

٣٧٨ ـ **السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات**، لمحمد بن أحمد عبد السلام خضر الشقيري الحوامدي (المتوفى بعد ١٣٥٢هـ)، صححه محمد خليل هراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٣٧٩ ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٨٠ ـ **سير السلف الصالحين**، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، لأسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السُّنَّة (المتوفى ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون سنة نشر).

٣٨١ ـ **سيرة الإمام أحمد بن حنبل**، لصالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، أبي الفضل (المتوفى ٢٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية ـ مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

٣٨٢ ـ **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**، تصنيف الإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الخزرجي الأنصاري (المتوفى ٧٥٦هـ)، وبهامشه **تكملة الرد على نونية ابن القيم «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم»**، بقلم: الفقيه المتكلم محمد زاهد بن الحسن الكوثري (المتوفى ١٣٧٨هـ)، (بدون توثيق).

٣٨٣ ـ **السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة**، وهو مختصر لكتاب «الصواقع المحرقة لإخوان الشياطين والزندقة»، مؤلف الأصل نصير الدين محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذبه أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (المتوفى ١٣٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور مجيد الخليفة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٨٤ ـ **الشامل في أصول الدين**، لإمام الجويني، (ت٤٧٨هـ)، حققه وقدم له علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، مكتبة علم أصول الدين، الإسكندرية ـ مصر، سنة ١٩٦٩م.

٣٨٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبي الفلاح (المتوفى ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٨٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُنَّة والجماعة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثامنة، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٨٧ ـ **شرح الأربعين النووية**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر، (بدون سنة نشر).

٣٨٨ ـ **شرح الأصبهانية**، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد بن عودة السعودي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الناثية، ١٤٣٣هـ.

٣٨٩ ـ **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٩٠ ـ **شرح السُنَّة**، لمحيي السُنَّة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٩١ ـ **شرح الطحاوية في العقيدة السلفية**، لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (بدون سنة طبع).

٣٩٢ ـ **شرح العقائد النسفية**، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، (متوفى سنة ٧٩١هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٩٣ ـ **شرح العقيدة الطحاوية، (إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل)**، لمعالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، خرج أحاديثه سليمان القاطوني، دار المودة للنشر والتوزيع، المنصورة ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ ـ ٢٠١١م.

٣٩٤ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى ٧٩٢هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٩٥ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، لعبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمٰن الراجحي

٣٩٦ ـ **شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، المنصورة ـ مصر، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٩٧ ـ **شرح الكوكب المنير**، لتقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٩٨ ـ **شرح اللمع**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى ٤٧٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٩٩ ـ **شرح المفصل للزمخشري**، تأليف يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٠٠ ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**، لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (المتوفى ٧٩١هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٠١ ـ **شرح أم البراهين**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، مطبعة الإستقامة، الطبعة الأولى سنة ١٣٥١هـ.

٤٠٢ ـ **شرح أم البراهين**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، مطبعة الاستقامة، (بدون بلد)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ.

٤٠٣ ـ **شرح تنقيح الفصول**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٤٠٤ ـ **شرح حديث النزول**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٤٠٥ ـ **شرح حديث لبيك اللَّهُمَّ لبيك**، لزين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. وليد عبد الرحمٰن محمد آل فريان، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٤٠٦ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٠٧ ـ **شرح صحيح البخاري**، لابن بطال، أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٠٨ ـ **شرح كتاب آداب المشي إلى الصلاة أو العبادات (الصلاة، الزكاة، الصيام)**، لمحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (المتوفى ١٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن ابن قاسم، الناشر محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٠٩ ـ **شرح كتاب السياسة الشرعية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، اعتنى به صالح عثمان اللحام، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤١٠ ـ **شرح مذاهب أهل السُنَّة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤١١ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤١٢ ـ **شرح نهج البلاغة**، لعبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبي حامد، عز الدين (المتوفى ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون سنة طبع).

٤١٣ ـ **شرف المصطفى**، لعبد الملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الخركوشي، أبي سعد (المتوفى ٤٠٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ.

٤١٤ ـ **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤١٥ ـ **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

٤١٦ ـ **الشعر والشعراء**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، مصر، سنة النشر: ١٤٢٣هـ.

٤١٧ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤١٨ ـ **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، طاشكبري زادة، (متوفى سنة ٩٦٨هـ)، تحقيق، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة النشر ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٤١٩ ـ **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تأليف نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٢٠ ـ **صب العذاب على من سب الأصحاب،** لأبي المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (المتوفى ١٣٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله البخاري، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٢١ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٢٢ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،** لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤ ـ ١٩٩٣م.

٤٢٣ ـ **صحيح ابن خزيمة،** لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٤٢٤ ـ **صحيح أبي داود،** لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٢٥ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته،** لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، عمان ـ الأردن، (بدون سنة نشر).

٤٢٦ ـ **الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه،** لأبي أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (المتوفى ١٤١٥هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٢٧ ـ **صفة الصفوة،** لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، (بدون الطبعة)، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٢٨ ـ **صفة جزيرة العرب،** لابن الحائك، أبي محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الشهير بالهمداني (المتوفى ٣٣٤هـ)، مطبعة بريل ـ ليدن، ١٨٨٤م.

٤٢٩ ـ **صلة الخلف بموصول السلف**، لمحمد بن سليمان الروداني (المتوفى ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٣٠ ـ **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**، لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبي العباس (المتوفى ٩٧٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركي ـ كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة ـ لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٣١ ـ **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٣٢ ـ **الصوفية في حضرموت (نشأتها ـ أصولها ـ آثارها) (عرض ونقد)**، لأمين بن أحمد بن عبد الله السعدي، دار التوحيد للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٣٣ ـ **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي سامي النشار، وسعاد علي عبد الرزاق، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، الإسكندرية ـ مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٤٣٤ ـ **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**، للشيخ محمد بشير بن محمد بدر الدين السهسواني الهندي (المتوفى ١٣٢٦هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، (بدون سنة طبع).

٤٣٥ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

٤٣٦ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

٤٣٧ ـ **الضعفاء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء ـ المغرب، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٣٨ ـ **ضعيف أبي داود ـ الأم**، لأبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٣٩ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٤٤٠ ـ **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، تأليف محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٤١ ـ **طبقات الحفاظ**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

٤٤٢ ـ **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٤٤٣ ـ **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (المتوفى ١٠١٠هـ)،

٤٤٤ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ.

٤٤٥ ـ **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٤٦ ـ **طبقات الشافعيين**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٤٧ ـ **طبقات الشعراء**، لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي (المتوفى ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، (بدون سنة طبع).

٤٤٨ ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، لعثمان بن عبد الرحمٰن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٢م.

٤٤٩ ـ **طبقات الفقهاء**، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى ٤٧٦هـ)، هذبهُ محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى ٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٠م.

٤٥٠ ـ **الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٥١ ـ **الطبقات الكبرى**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٥٢ ـ **طبقات المعتزلة**، تأليف أحمد بن يحيى بن المرتضى، عنيت بتحقيقه سوسنة ديفلد ـ فلزر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٥٣ ـ **طبقات النسابين**، لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى ١٤٢٩هـ)، دار الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٥٤ ـ **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبي عبد الله (المتوفى ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة ـ المملكة العربية السعودية، (بدون سنة طبع).

٤٥٥ ـ **طريق الهداية ـ مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السُّنَّة والجماعة**، تأليف محمد يسري، الطبعة الثانية، سنة النشر ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

٤٥٦ ـ **الطيوريات، انتخاب صدر الدين**، أبي طاهر السِّلَفي أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني (المتوفى ٥٧٦هـ)، من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (المتوفى ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٥٧ ـ **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ)، ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الناشر مطبعة حكومة الكويت ـ الكويت، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٨٤م.

٤٥٨ ـ **العدة في أصول الفقه**، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، (بدون ناشر، وبلد النشر)، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٥٩ ـ **العرش**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٦٠ ـ **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى ٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٦١ ـ **العقد التليد في اختصار الدر النضيد (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)**، لعبد الباسط بن موسى بن محمد بن إسماعيل العلموي ثم الموقت الدمشقي الشافعيّ (المتوفى ٩٨١هـ)، تحقيق: الدكتور مروان العطية، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٦٢ ـ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية**، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى ٧٤٤هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٤٦٣ ـ **العقيدة الإسلامية عند الفقهاء الأربعة (أبو حنيفة ـ مالك ـ الشافعي ـ أحمد)**، لأستاذ الدكتور أبو يزيد أبو زيد العجمي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٦٤ ـ **العقيدة الإسلامية وأسسها**، عبد الرحمٰن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٦٥ ـ **العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)**، لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى ١١٨٨هـ)، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٨م.

٤٦٦ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني، تحقيق: أبي اليمين المنصوري، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، دار المنهاج، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٦٧ ـ **العقيدة السلفية في كلام رب البرية**، لعبد الله بن يوسف الجديع دار الإمام مالك، ودار الصميعي للنشر والتوزيع، (بدون رقم الطبعة، وتاريخ نشر).

٤٦٨ ـ **العقيدة رواية أبي بكر الخلال**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٤٦٩ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد ـ باكستان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٧٠ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق: وتخريج: محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار طيبة، الرياض، دار ابن الجوزي، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٧١ ـ **العلل لابن أبي حاتم**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٧٢ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٧٣ ـ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٧٤ ـ **عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية**، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى (بدون سنة نشر).

٤٧٥ ـ **عمدة الفقه**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، الطبعة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٧٦ ـ **العناية شرح الهداية**، لمحمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى ٧٨٦هـ)، دار الفكر (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٤٧٧ ـ **العواصم من القواصم في تحقيق: مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ**، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى ٥٤٣هـ)، قدم له وعلق عليه محب الدين الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٤٧٨ ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، لابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبي عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى ٨٤٠هـ)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٧٩ ـ **عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال**، للشيخ عبد الله بن نور الله البحراني الأصفهاني، مؤسسة الإمام المهدي، قم ـ إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٨٠ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لأحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين، أبي العباس ابن أبي أصيبعة (المتوفى ٦٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٤٨١ ـ **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، لأبي المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي (المتوفى ١٣٤٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٨٢ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، لأبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى ٦٣١هـ)، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، (بدون سنة نشر).

٤٨٣ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى ٨٣٣هـ)، طبع بعناية ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ.

٤٨٤ ـ **غريب الحديث**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٨٥ ـ **غريب الحديث**، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن ـ الهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

٤٨٦ ـ **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت:٨٢٦هـ)، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٨٧ ـ **فتاوى ابن الصلاح**، لعثمان بن عبد الرحمٰن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب ـ بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤٨٨ ـ **الفتاوى الكبرى**، لابن تيمية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٨٩ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى ٣٩٥هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٩٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة ١٣٧٩هـ.

٤٩١ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٤٩٢ ـ **فتح القدير**، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى ٨٦١هـ)، دار الفكر، (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٤٩٣ ـ **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (هو شرح للمؤلف على كتابه هو منهج الطلاب الذي اختصره المؤلف من منهاج الطالبين للنووي)**، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي (المتوفى ٩٢٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٩٤ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**، تأليف تقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٩٥ ـ **فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم (ﷺ)**، تأليف إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن عبد الله بن علي بن محمد الجويني الخراساني، (متوفى سنة ٧٣٠هـ)، حققه وعلق عليه وتصدى لنشره الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٩٦ ـ **الفرائد على مجمع الزوائد (ترجمة الرواة الذين لم يعرفهم الحافظ الهيثمي)**، تأليف أبي عبد الله خليل بن محمد بن عوض الله المطيري العربي، دار الإمام البخاري، الدوحة ـ قطر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٩٧ ـ **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم (عقائد الفرق الإسلامية وآراء كبار أعلامها)**، للأستاذ الإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، (المتوفى ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٤٩٨ ـ **الفروع ومعه تصحيح الفروع**، لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي، ومحمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، لأبي عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي (المتوفى ٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٩٩ ـ **الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش)**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى ٦٨٤هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٠٠ ـ **فصل المقال**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى ٥٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، (بدون سنة طبع).

٥٠١ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة، وسنة نشر).

٥٠٢ ـ **فصول البدائع في أصول الشرائع**، لمحمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَري) الرومي (المتوفى ٨٣٤هـ)، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٠٣ ـ **فضائل الإمام علي (علمه، جوده، شجاعته، صلاته، بلاغته، حروبه)**، لمحمد جواد مغنيّة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

٥٠٤ ـ **فضائل الخمسة من الصحاح الستة**، تأليف السيد مرتضى الحسيني اليزدي الفيروابادي، منشورات الفيروآبادي، قم ـ إيران، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ ق ـ ١٣٨٢هـ ش.

٥٠٥ ـ **فضائل الصحابة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.

٥٠٦ ـ **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تأليف أبي القاسم البلخي (ت٥١٩هـ)، والقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، والحاكم الجشيمي (ت٤٩٤هـ)، اكتشفها وحققها المرحوم فؤاد سيد، تونس، الدار التونسية للنشر، سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م.

٥٠٧ ـ **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمٰن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٥٠٨ ـ **الفقيه والمتفقه**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمٰن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢١هـ.

٥٠٩ ـ **فلك النجاة في الإمامة والصلاة**، تأليف المولوي الحافظ علي محمد فتح الدين الحنفي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م)، حققه وقدم له الشيخ ملا أصغر علي محمد جعفر، مؤسسة دار الإسلام، لندن ـ بريطانيا، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥١٠ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (المتوفى ١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٢م.

٥١١ ـ **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥١٢ ـ **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمٰن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٤م.

٥١٣ ـ **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، لأحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي (المتوفى ١١٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم طبعة)، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٥١٤ ـ **الفوائد والأخبار والحكايات عن الشافعي وحاتم الأصم ومعروف الكرخي وغيرهم**، تأليف الْحَسَن بن الْحُسَيْن بن حمكان أَبُو عَلِيّ الهمذاني (المتوفى ٤٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥١٥ ـ **الفوائد**، لعبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن منده أبي عمرو، تحقيق: مسعد عبد الحميد، دار الصحابة للتراث، طنطا ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢م.

٥١٦ ـ **الفوائد**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٥١٧ ـ **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**، لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، قرأه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمود بيجو، دار البيروتي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥١٨ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى ١٠٣١هـ)، مع الكتاب: تعليقات يسيرة لماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.

٥١٩ ـ **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، للعلامة، المؤرخ، المُسنِد، الراوية، النسابة، الشيخ أبي الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي الهندي المكي الحنفي (المتوفى سنة ١٣٥٥هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٥٢٠ ـ **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب الناس فيه**، للدكتور عبد الرحمٰن بن صالح المحمود، دار الوطن الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٢١ ـ **القضاء والقدر**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٢٢ ـ **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى ١٣٠٧هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ.

٥٢٣ ـ **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (المتوفى ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، طبعة جديدة مضبوطة منقحة، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩١م.

٥٢٤ ـ **قواعد العقائد**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢٥ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لمحمد بن علي بن عطية الحارثي، أبي طالب المكي (المتوفى ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٢٦ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي (المتوفى ٩٠٢هـ)، دار الريان للتراث، (بدون سنة النشر).

٥٢٧ ـ **كارل بروكلمان في الميزان**، لشوقي أبو خليل، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٢٨ ـ **الكاشف عن المحصول في علم الأصول**، للشيخ شمس الدين محمد بن حمود الأصفاني (المتوفى ٦٨٨هـ)، تحقيق: ودراسة مصطفى كامل خليل شاور، المدينة النبوية ـ المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٢٩ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣٠ ـ **الكافي في فقه الإمام أحمد**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٣١ ـ **الكافي في فقه أهل المدينة**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٣٢ ـ **الكامل في التاريخ**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٣٣ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٣٤ ـ **كتاب الأربعين في صفات رب العالمين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، قدم له وحقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

٥٣٥ ـ **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لأمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ)، حققه، وعلق عليه، وقدم له، وفهرسه الدكتور محمد يوسف موسى، علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.

٥٣٦ ـ **كتاب الأفعال**، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى ٥١٥هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٣٧ ـ **كتاب التلخيص في أصول الفقه**، للإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري. دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، (بدون سنة النشر).

٥٣٨ ـ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د.عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشيد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٩٤م.

٥٣٩ ـ **كتاب السُّنَّة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السُّنَّة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)**، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى ٢٨٧هـ)، المكتب الإسلامي، عمان، ـ الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٤٠ ـ **الكتاب العزيزي أو المسالك والممالك**، للحسن بن أحمد المهلبي العزيزي (المتوفى ٣٨٠هـ)، جمعه وعلق عليه ووضع حواشيه: تيسير خلف، (بدون سنة طبع).

٥٤١ ـ **كتاب العين**، لأبي عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٥٤٢ ـ **كتاب الفيصل في علم الحديث، أو الفيصل في مشتبه النسبة**، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني (٥٨٤هـ)، تحقيق: سعود بن عبد الله بن بردي المطيري الديحاني، مكتبة الرشد ـ سلسلة الرشد للرسائل الجامعية (١٩٢)، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٤٣ ـ **كتاب القدر**، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي (المتوفى ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٤٤ ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

٥٤٥ ـ **كتاب المواقف**، لعضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د.عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.

٥٤٦ ـ **كتاب بغداد**، لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر ابن طيفور (المتوفى ٢٨٠هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٤٧ ـ **كتاب شرح الأصول الخمسة**، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدأبادي (متوفى سنة ٤١٥هـ)، علق عن السيد الإمام قوام الدين مانكديم أحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني ششديو «من ولد زين العابدين»، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٤٨ ـ **كتاب شرح السُنَّة**، للحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبي محمد، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٥٤٩ ـ **كشاف القناع عن متن الإقناع**، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي ومصطفى هلال، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع)، سنة ١٤٠٢هـ.

٥٥٠ ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٥١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد ـ العراق، سنة النشر ١٩٤١م.

٥٥٢ ـ **الكَشْف المُبْدِي لتمويه أبي الحسن السُّبكيّ، تكملة «الصّارم المنكي»**، محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه (المتوفى ١٣٥٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. صالح بن علي المحسن، د. أبو بكر بن سالم شهال، دار الفضيلة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٥٣ ـ **الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السُّبكيّ، تكملة الصّارم المنكي**، تأليف الشيخ محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه (من علماء جدة).

٥٥٤ ـ **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (المتوفى ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٥٥ ـ **الكشكول**، لمحمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين (المتوفى ١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٥٦ ـ **الكشكول**، ليوسف البحراني، طبعة دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٦م.

٥٥٧ ـ **كفاية الأخيار في حل غاية الإختصار**، لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (المتوفى ٨٢٩هـ)، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٥٥٨ ـ **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (بدون تاريخ نشر).

٥٥٩ ـ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبي البقاء الحنفي (المتوفى ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ـ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (بدون سنة النشر).

٥٦٠ ـ **الكنى والأسماء**، لمسلم بن الحجاج، أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٦١ ـ **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية أو طبقات المناوي الكبرى**، تأليف الشيخ الإمام عبد الرؤوف المناوي، حققها وقدم لها وعلق عليها دكتور عبد الحميد صالح حمدان، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، (بدون سنة طبع).

٥٦٢ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٦٣ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبي البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى ٩٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨١م.

٥٦٤ ـ **الكوكب الأزهر شرح الفقه الأكبر**، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، بغداد ـ العراق، سنة ١٩٨٦م.

٥٦٥ ـ **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٥٦٦ ـ **اللآلئ البهية شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية**، تصنيف أحمد بن عبد الله المرداوي الحنبلي (متوفى سنة ١٢٣٦ه)، حققه وعلق عليه إياد بن عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٦٧ ـ **اللباب في الجمع بين السُّنَّة والكتاب**، لجمال الدين أبي محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٦٨ ـ **اللباب في الفقه الشافعي**، لأحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي، أبي الحسن ابن المحاملي الشافعيّ (المتوفى ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن صنيتان العمري، دار البخاري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة ١٤١٦هـ.

٥٦٩ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٧٠ ـ **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٧١ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، (بدون سنة نشر).

٥٧٢ ـ **لسان الميزان**، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

٥٧٣ ـ **لقاء الباب المفتوح رقم (٢١٠) ص١٤**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ)،

٥٧٤ ـ **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السُّنَّة والجماعة**، لركن الدين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبي المعالي، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى ٤٧٨هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٧٥ ـ **اللمع في أصول الفقه**، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٧٦ ـ **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، لأبي الحسن الأشعري (ت٣٣٠هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه الدكتور حموده غرابه، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية، سنة ١٩٥٥م.

٥٧٧ ـ **لمعة الاعتقاد**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٧٨ ـ **لواقح الأنوار في طبقات الأخيار**، تأليف الإمام أبي المواهب عبد الوهب بن أحمد بن علي الأنصاري الشافعي المشهور بالشعراني، (المتوفى سنة ٩٧٣هـ)، دار الكتب العليمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٧٩ ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، لشمس الدين، أبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٨٠ ـ **المبسوط للسرخسي**، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٨١ ـ **المتفق والمفترق**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٨٢ ـ **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، لشيخ المتكلمين محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ)، تحقيق: أ.د أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٨٣ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

٥٨٤ ـ **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها**، ج١٩، ع٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ.

٥٨٥ ـ **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون سنة الطبع).

٥٨٦ ـ **مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي**، لأحمد قبش بن محمد نجيب.

٥٨٧ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥٨٨ ـ **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**، لجمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى ٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٨٩ ـ **مجمل اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (المتوفى ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٩٠ ـ **مجموع الفتاوى**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية ـ المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٩١ ـ **المجموع شرح المهذب «مع تكملة السبكي والمطيعي»**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٥٩٢ ـ **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، دار الثريا، الطبعة الأخيرة، سنة ١٤١٣هـ.

٥٩٣ ـ **مجموع فيه ثلاث رسائل: (الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم) لابن قدامة المقدسي، (إثبات اليد لله سبحانه) للذهبي، (اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي)**، للهكاري، تحقيق: وتعليق: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٩٤ ـ **مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار**، لأبي العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (٣٤٦هـ)، وإسماعيل الصفار أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي (٣٤١هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٩٥ ـ **مجموعة الرسائل والمسائل**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، ومحمد الأنور أحمد البلتاجي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٩٦ ـ **محاسن التأويل**، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٩٧ ـ **المحاسن والأضداد**، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبي عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٢٣هـ.

٥٩٨ ـ **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥٩٩ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٠٠ ـ **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، (بدون سنة نشر).

٦٠١ ـ **المحصول في أصول الفقه**، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى ٥٤٣هـ)، تحقيق: حسين علي اليدري وسعيد فودة. دار البيارق، عمان ـ الأردن. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٠٢ ـ **المحصول**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٠٣ ـ **المحلى بالآثار**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون طبعة وبدون تاريخ).

٦٠٤ ـ **المحمدون من الشعراء وأشعارهم**، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى ٦٤٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه: حسن معمري، راجعه وعارضه بنسخه المؤلف: حمد الجاسر، دار اليمامة، سنة١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٦٠٥ ـ **المحنة على إمام أهل السُنَّة أحمد بن حنبل**، لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (٦٠٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م

٦٠٦ ـ **المحيط في اللغة**، لأسماعيل بن عباد بن العباس، أبي القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى ٣٨٥هـ)،

٦٠٧ ـ **مختار الصحاح**، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت، صيدا، لبنان، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٠٨ ـ **مختار الصحاح**، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ـ الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٠٩ ـ **المختار في أصول السُّنَّة**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله ابن البنا الحنبلي البغدادي (٤٧١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٥هـ.

٦١٠ ـ **مختصر اختلاف العلماء**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٧هـ.

٦١١ ـ **مختصر التحفة الاثني عشرية**، ألّف أصله باللغة الفارسية علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية (سنة ١٢٢٧هـ)، للشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه (سنة ١٣٠١هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، سنة النشر ١٣٧٣هـ.

٦١٢ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، مؤلف الأصل محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، اختصره محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٦١٣ ـ **مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي ج٨)**، لإسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبي إبراهيم المزني (المتوفى ٢٦٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦١٤ ـ **مختصر تاريخ دمشق**، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٤م.

٦١٥ ـ **المختصر في أخبار البشر**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى ٧٣٢هـ)، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى، (بدون سنة طبع).

٦١٦ ـ **المختلطين**، لأبي سعيد العلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٦١٧ ـ **المختلطين**، لأبي سعيد العلائي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٦١٨ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٦١٩ ـ **المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب**، لبكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (المتوفى ١٤٢٩هـ)، دار العاصمة، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

٦٢٠ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (بدون تاريخ نشر).

٦٢١ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي** رضي الله عنه، للدكتور أكرم يوسف عمر القواسمي، تقديم الأستاذ الدكتور مصطفى سعيد الخن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٢٢ ـ **مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية**، تأليف د. عثمان جمعة ضميرية، تقديم الدكتور عبد الله بن عبد الكريم العبادي، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٦٢٣ ـ **المدخل**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج

٦٢٤ ـ **المراسيل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧هـ.

٦٢٥ ـ **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، لعبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين (المتوفى ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٦٢٦ ـ **مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح**، لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى ١٠٦٩هـ)، اعتنى به وراجعه نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦٢٧ ـ **مرشد الزوار إلى قبور الأبرار**، لموفق الدين أبي محمد بن عبد الرحمٰن، ابن الشيخ أبي الحرم مكّي بن عثمان الشارعي الشافعي (المتوفى ٦١٥هـ)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

٦٢٨ ـ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى ١٠١٤هـ). دار الفكر، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦٢٩ ـ **مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة**، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى ٧٦٨هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦٣٠ ـ **مسألة التقريب بين أهل السُّنَّة والشيعة**، د. ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ.

٦٣١ ـ **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٣٢ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح (٢٠٣هـ ـ ٢٦٦هـ)**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، الدار العلمية، الهند، (بدون سنة طبع).

٦٣٣ ـ **المسائل الماردينيَّةِ ـ وهي مسائل يكثر وقوعها ويحصل الابتلاء بها**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، مضافاً إليها تعليقات الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، وثق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه خالد بن محمد بن عثمان المصري، دار الفلاح، مصر، (بدون سنة نشر).

٦٣٤ ـ **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين**، للدكتور محمد العروسي عبد القادر، مكتبة الرشد، ناشرون (بدون رقم الطبعة وسنة النشر).

٦٣٥ ـ **مسائل**، لخصها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كلام ابن تيمية (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني عشر)، لمحمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (المتوفى ١٢٠٦هـ)، جامعة الأمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة).

٦٣٦ ـ **المسائل والأجوبة ومعه (جواب سؤال أهل الرحبة لشيخ الإسلام ابن تيمية)، ومعه (اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية)**، للحافظ العلامة محمد بن عبد الهادي، ومعه (ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية) لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، لتقي الدين أبي العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٣٧ ـ **مستخرج أبي عوانة**، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٣٨ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ ـ ١٩٩٠م.

٦٣٩ ـ **المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (المتوفى ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم (المتوفى ١٤٢١هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٦٤٠ ـ **المستصفى**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٦٤١ ـ **المستطرف في كل فن مستظرف**، لشهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٦م.

٦٤٢ ـ **المستقصى في أمثال العرب**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٧م.

٦٤٣ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود بن الجارود، أبي داود الطيالسي، (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٤٤ ـ **مسند أبي يعلى**، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤م.

٦٤٥ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٦٤٦ ـ **مسند الإمام الشافعي**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى ٢٠٤هـ)، رتبه سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (المتوفى ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت ـ الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٤٧ ـ **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة الطبع (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)

٦٤٨ ـ **مسند الشاميين**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥ ـ ١٩٨٤م.

٦٤٩ ـ **مسند الشهاب**، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (المتوفى ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٥٠ ـ **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٥١ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبي الفضل (المتوفى ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة، (بدون سنة طبع).

٦٥٢ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (المتوفى نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٥٣ ـ **مصطلحات في كتب العقائد (دراسة وتحليل)**، د. محمد بن إبراهيم الحمد، الرياض، المملكة العربية السعودية، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٥٤ ـ **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

٦٥٥ ـ **معارج الألباب في مناهج الحق والصواب**، للعلامة المحقق الشيخ حسين بن مهدي النعمي (ت١١٨٧هـ)، حققه محمد حامد الفقي، مطابع الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٦٥٦ ـ **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٥٧ ـ **معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول والبتول**، تأليف جمال الدين محمد بن يوسف الزرندي الحنفي (المتوفى سنة ٧٥٧هـ.ق)، تحقيق: محمد كاظم المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، باسدار إسلام، إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ق، ١٣٨٣هـ ش.

٦٥٨ ـ **معالم أصول الدين**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٥٩ ـ **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**، لمحيي السُّنَّة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى ٥١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٦٠ ـ **معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود**، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

٦٦١ ـ **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، لعبد الرحيم بن عبد الرحمٰن بن أحمد، أبي الفتح العباسي (المتوفى ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٦٢ ـ **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**، ليوسف بن موسى بن محمد، أبو المحاسن جمال الدين المَلَطي الحنفي (المتوفى ٨٠٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٦٣ ـ **معجم أعلام شعراء المدح النبوي**، لمحمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (بدون سنة نشر).

٦٦٤ ـ **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٦٦٥ ـ **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، (بدون سنة نشر).

٦٦٦ ـ **معجم البلدان**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م.

٦٦٧ ـ **معجم الشعراء**، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (المتوفى ٣٨٤هـ)، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٦٨ ـ **معجم الشيوخ الكبير**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٦٩ ـ **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، للدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٧٠ ـ **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، (بدون سنة نشر)، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقاً المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م).

٦٧١ ـ **معجم اللغة العربية المعاصرة**، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٧٢ ـ **المعجم المختص بالمحدثين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٧٣ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٧٤ ـ **معجم ديوان الأدب**، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٧٥ ـ **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، سنة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٧٦ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٣هـ.

٦٧٧ ـ **معجم مصطلحات الصوفية**، تأليف د. عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٧٨ ـ **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٧٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦٨٠ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٨١ ـ **معرفة السنن والآثار**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي ـ باكستان)، دار قتيبة (دمشق ـ بيروت)، دار الوعي (حلب ـ دمشق)، دار الوفاء (المنصورة ـ القاهرة)، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٦٨٢ ـ **معرفة الصحابة،** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٨٣ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار،** لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٨٤ ـ **معرفة أنواع علوم الحديث،** لعثمان بن عبد الرحمٰن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ـ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٦٨٥ ـ **معونة أولى النهى شرح المنتهى «منتهى الإرادات»،** تصنيف الإمام محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي، الشهير: بابن النجار (المتوفى سنة ٩٧٢هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د عبد الملك بن عبد الله دهيش.

٦٨٦ ـ **المعين في طبقات المحدثين،** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

٦٨٧ ـ **المغرب في ترتيب المعرب،** لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٩م.

٦٨٨ ـ **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج،** لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٨٩ ـ **المغني في أبواب التوحيد والعدل،** للقاضي أبي الحسن عبد الجبار الآسدابادي (متوفى سنة ٤١٥هـ)، تحقيق: د. محمود محمد قاسم، مراجعة د. إبراهيم مدكور، إشراف د. طه حسين، (بدون دار طبع).

٦٩٠ ـ **المغني في الضعفاء،** لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، (بدون دار طبع، وسنة طبع).

٦٩١ ـ **المغني**، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى ٦٢٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٩٢ ـ **مفاتيح العلوم**، لمحمد بن أحمد بن يوسف، أبي عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى ٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية (بدون سنة نشر).

٦٩٣ ـ **مفاهيم القرآن (دراسة شاملة لأجر الرسالة المحمدية، ومعاجز النبي الأكرم ﷺ، وكراماته، وما أثير حولها من شبهات وشفاعته المقبولة)**، تأليف العلامة آية الله جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم ـ إيران، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٢٨هـ.ق.

٦٩٤ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٦٩٥ ـ **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ.

٦٩٦ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، للشيخ الفقيه الإمام، العالم العامل، المحدث الحافظ، بقيَّة السلف، أبي العبَّاس أحمد بن الشيخ المرحوم الفقيه أبي حفص عمر بن إبراهيم الحافظ، الأنصاري القرطبيّ رحمه الله وغفر له، (متوفى سنة ٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه محيي الدين ديب مستو، ويوسف علي بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزال. دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٦٩٧ ـ **مفيد العلوم ومبيد الهموم**، ينسب لأبي بكر الخوارزمي محمد بن العباس (المتوفى ٣٨٣هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٨هـ.

٦٩٨ ـ **المفيد في مهمات التوحيد**، الدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي، دار الاعلام، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ١٤٢٣هـ.

٦٩٩ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لعلي بن إسماعيل الأشعري أبي الحسن، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، (بدون سنة نشر).

٧٠٠ ـ **مقتل الحسين**، لأبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي أخطب خوارزم (متوفى سنة ٥٦٨هـ)، تحقيق: العلامة الشيخ محمد السماوي، دار أنوار الهدى، قم، إيران، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٧٠١ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

٧٠٢ ـ **المقدمات الممهدات**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى ٥٢٠هـ)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٠٣ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبي إسحاق، برهان الدين (المتوفى ٨٨٤هـ)، تحقيق: د عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٠٤ ـ **المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى ٨٠٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٧٠٥ ـ **الملل والنحل**، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة ١٤٠٤م.

٧٠٦ ـ **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال**، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى ١٣٤٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٥م.

٧٠٧ ـ **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال**، للعلامة عبد القادر بدران، (المتوفى سنة ١٣٤٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة ١٩٨٥م.

٧٠٨ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

٧٠٩ ـ **منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد**، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى ٥٥٠هـ)، تحقيق: محمود بن عبد الرحمٰن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧١٠ ـ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار الهجر للنشر والتوزيع، سنة ١٤٩٠هـ.

٧١١ ـ **مناقب الإمام الشافعي (المسمى إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم)**، لفخر الدين الرازي محمد بن عمر بن حسن بن الحسين التيمي البكري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧١٢ ـ **مناقب الإمام الشافعي**، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، دار جدة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧١٣ ـ **مناقب الإمام الشافعي**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه خليل إبراهيم ملا خاطر، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٧١٤ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد الصقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر. (بدون سنة طبع).

٧١٥ ـ **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** ﷺ، لعلي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي، أبي الحسن الواسطي المالكي، المعروف بابن المغازلي (المتوفى ٤٨٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمٰن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء ـ اليمن، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧١٦ ـ **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين، أَبي إِسحاق إِبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصَّرِيْفِيْنِيُّ، الحنبلي (المتوفى ٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، (بدون رقم الطبعة)، سنة النشر ١٤١٤هـ.

٧١٧ ـ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٧١٨ ـ **المنتقى شرح الموطأ**، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة ـ بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.

٧١٩ ـ **المنثور في القواعد الفقهية**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى ٧٩٤هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٢٠ ـ **المنخول من تعليقات الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٢١ ـ **المنقذ من الضلال**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى ٥٠٥هـ)، بقلم: الدكتور عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة، مصر، (بدون سنة طبع).

٧٢٢ ـ **منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٧٢٣ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٢هـ.

٧٢٤ ـ **منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى**، خالد بن عبد اللطيف بن محمد بن نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٢٥ ـ **المنية والأمل**، للقاضي عبد الجبار الهمداني، جمعه: أحمد بن يحيى المرتضى، قدم له وحققه وعلق عليه د. عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ـ مصر، سنة ١٩٨٥م.

٧٢٦ ـ **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٧٢٧ ـ **موارد الظمآن لدروس الزمان، خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق حسان**، لعبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلمان (المتوفى ١٤٢٢هـ)، (بدون ناشر، وبلد النشر)، الطبعة الثلاثون، ١٤٢٤هـ.

٧٢٨ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبي العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ.

٧٢٩ ـ **الموافقات**، لأبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٣٠ ـ **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (المتوفى ٩٥٤هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، طبعة خاصة، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧٣١ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم**، لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ)، تحقيق: مثنى محمد حميد الشمري، قيس عبد إسماعيل التميمي، أشرف عليه وراجعه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٧٣٢ ـ **المؤتلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط**، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى ٥٠٧هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

٧٣٣ ـ **مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة**، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (المتوفى ٨٧٤هـ)، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، (بدون سنة نشر).

٧٣٤ ـ **الموسوعة الفقهية الكويتية**، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ الكويت، الأجزاء ١ ـ ٢٣: الطبعة الثانية، دارالسلاسل ـ الكويت، الأجزاء ٢٤ ـ ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة ـ مصر، الأجزاء ٣٩ ـ ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة، سنة (من ١٤٠٤ ـ ١٤٢٧هـ).

٧٣٥ ـ **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

٧٣٦ ـ **الموقف في علم الكلام**، لعبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت، لبنان. (بدون سنة طبع).

٧٣٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٧٣٨ ـ **النبوات**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٣٩ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبي المحاسن، جمال الدين (المتوفى ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (بدون سنة نشر).

٧٤٠ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لعبد الرحمٰن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء ـ الأردن، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٤١ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٤٢ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلين، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٢هـ.

٧٤٣ ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**، علي سامي النشار، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة التاسعة، (بدون سنة نشر).

٧٤٤ ـ **النظائر**، لبكر بن عبد الله أبو زيد (المتوفى ١٤٢٩هـ)، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٤٥ ـ **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد**، لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى ٢٨٠هـ)، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٤٦ ـ **النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية**، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (المتوفى ٨٨٤هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

٧٤٧ ـ **نكث الهميان في نكت العميان**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٧٤٨ ـ **نهاية الإقدام في علم الكلام**، تصنيف الإمام العالم عبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه الفردجيوم (بدون بيانات الطبع أو دور النشر).

٧٤٩ ـ **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبي محمد، جمال الدين (المتوفى ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٧٥٠ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ـ محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٧٥١ ـ **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)**، للإمام العلامة عبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراة)، (بدون رقم الطبعة) سنة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٥م.

٧٥٢ ـ **نور الأبصار في مناقب آل بيت النبي المختار**، تأليف الشيخ مؤمن بن حسن الشبلنجي، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٧٥٣ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لمحيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العَيْدَرُوس (المتوفى ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

٧٥٤ ـ **الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني**، لمحفوظ بن أحمد بن الحسن، أبي الخطاب الكلوذاني، تحقيق: عبد اللطيف هميم ـ ماهر ياسين الفحل، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٧٥٥ ـ **الهداية في شرح بداية المبتدي**، لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبي الحسن برهان الدين (المتوفى ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة نشر).

٧٥٦ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (بدون سنة طبع).

٧٥٧ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (بدون سنة طبع).

٧٥٨ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، سنة النشر ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٥٩ ـ **وسيلة الإسلام بالنبي عليه الصلاة والسلام**، لأحمد بن حسين بن علي بن الخطيب، أبي العباس القسنطيني، ابن قنفذ (المتوفى ٨١٠هـ)، تحقيق: سليمان العيد المحامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧٦٠ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٤م.

٧٦١ ـ **الوفيات**، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ.

٧٦٢ ـ **ينابيع المودة لذوي القربى**، للعلامة الشيخ سليمان بن الشيخ إبراهيم الحسيني البلخي القندوزي الحنفي، صححه وعلق عليه علاء الدين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٦٣ ـ **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

ملخص الرسالة

لا شك أن للإمام الشافعي رحمه الله منزلة علمية فريدة، ومكانة قدرية كبيرة، كان لها الأثر الواضح على المجتمع الإسلامي، فكان الناس ما بين تابع مؤيد، ومخالف ناقد، فكان من الطبيعي أن يَنْسِبَ هؤلاء وهؤلاء إلى الإمام الشافعي أقوالاً وآراء ـ وبالأخص في جانب العقيدة ـ، قد تكون صحيحة عنه، وقد تكون غير ذلك، فجاء هذا البحث لتحرير طائفة كبيرة من المنسوب إليه في العقيدة، وبيان مدى صحة هذه النسبة.

محتويات الرسالة:

جاءت هذه الرسالة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس.

وفي **المقدمة**: ذكرتُ أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج المتبع، ومصادر البحث، والدراسات السابقة له، وصعوباته ومشكلاته، وخطتي فيه.

وفي **التمهيد**: ذكرتُ التعريف بحدود البحث، وترجمة موجزة للإمام الشافعي، ورد بعض الطعونات في نسبه، والمنهجية في معرفة اعتقاد الشافعي، وخطأ الانتساب للشافعي في الفروع مع المخالفة له في الأصول.

وفي **الفصل الأول**: ذكرتُ الرسائل والمناظرات والأشعار العقدية المنسوبة للإمام الشافعي.

وفي **الفصل الثاني**: ذكرتُ المسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي.

وفي **الفصل الثالث**: ذكرتُ الرسائل التي ألفت في بيان معتقد الشافعي.

ثم **ختمت** هذه الرسالة بتدوين أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي كان من أبرزها ما يلي:

١ ـ أن هناك رسائل عقدية نُسِبتْ إلى الإمام الشافعي وقفت منها على (١٣) رسالة، وانتهيت فيها إلى ثبوت (٤) رسائل فقط، و(٣) غير ثابتة، و(٣) وَهِمَ ناسبوها في تسميتها وموضوعها، وهي في حقيقتها راجعة إلى ما سبق، و(٣) مفقودة، لم أقف منها إلا على أسمائها، وبعض موضوعاتها.

٢ ـ حصلتْ مناظرات عدة للإمام الشافعي في مسائل عقدية ـ مع كراهته المناظرة فيها ـ وبلغت (١٢) مناظرة، منها: (٧) ثابتة، و(٥) غير ثابتة.

٣ ـ جاء عنه أشعار عدة في جوانب عقدية، وقفتُ منها على (٢١) مقطوعة شعرية، منها: (١٣) مقطوعة غير ثابتة، و(٥) مقطوعات ثابتة، و(٣) ليست من قوله وإنما تمثل بها، ونُسبتْ إليه خطأ.

٤ ـ نُسبتْ إليه (٣٣) مسألة علمية عقدية، كلها منسوبة إليه خطأً.

٥ ـ ألف الناس في بيان اعتقاد الشافعي فقط رسائل، وقفت منها على (١٤) رسالة، فكان منها: (٦) رسائل موافقة لعقيدته، و(٤) غير موافقة لها، (٤) مفقودة، لم أقف إلا على بعض متونها.

ثم ختمت البحث بـ (١٠) فهارس علمية.

وصلِّ اللَّهُمَّ وسلِّم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

Thesis Abstract

There is no doubt that Imam Shafi'ee (May Allah have mercy upon him) had a unique scholarly status and stature that had a tremendous effect upon the Islamic Society. People were either followers and advocates of him, or they were opposers and criticizers of him. It is normal to find statements and opinions from both sides-especially related to creed-that have been attributed to him. Some being correctly ascribed to him, while others not.

This research is focused on verifying many of these statements and views that have been ascribed to him in regards to creed, and clarifying the level of authenticity of these statements that are attributed to him.

Contents of the thesis: Introduction, three chapters, conclusion, and indexes.

Introduction: I mentioned the importance of the topic and the reasons for selecting this topic, my methodology followed in compiling this topic, the resources depended upon, previous research about this topic, difficulties regarding this topic, and my research plan.

Preface: I mentioned the scope of the research, a brief biography for Imam Shafi'ee, rebutted some defamations about his lineage, the methodology in knowing the creed of Imam Shafi'ee, and the mistake of attributing subsidiary issues to Shafi'ee while not attributing the fundamental issues to him.

First Chapter: I mentioned the booklets or letters, debates, and poetry attributed to Imam Shafi'ee that are related to creed

Second Chapter: I mentioned the affairs related to creed that have been attributed to Imam Shafi'ee

Third Chapter: I mentioned the compilations that have been authored clarifying Imam Shafi'ee's creed

I concluded this thesis by mentioned the most important results and findings, in which the most important were:

1. There are (13) books of creed attributed to Imam Shafi'ee that I studied, and I established that (4) of them are correctly ascribed to Imam Shafi'ee, while (3) of them are not correctly ascribed to him, and (3) of them have been incorrectly ascribed to him because of the name of the topic, and truthfully they are included in the previous section. (3) of the books have been lost or misplaced, I have not come across them, I only came across their names and some of the topics of them.

2. There were many debates that took place with Imam Shafi'ee in matter of creed-even though he disliked debating about these affairs- There were (12) debates in all; (7) of them are correctly ascribed to him, while (5) are not

3. There has been a great amount of poetry in relation to creed, I came across about (21) parts of his poetry, (13) of them are not correctly ascribed to him, (5) are correctly ascribed to him, and (3) are not from his statements, but they have been ascribed to him incorrectly.

4. There were (33) issues related to creed that were ascribed to him, all of them have been incorrectly ascribed to him.

5. Some people have authored books clarifying the creed of Imam Shafi'ee in small booklets, I've come across (14) of them (6) of them are in agreement to his beliefs and creed, (4) of them are not in agreement, (4) have been lost or misplaced, and I didn't come across anything except some of the texts.

Then after the research I mentioned 10 indexes.

May Allah send His peace and blessings upon our Prophet Muhammad, His family member, His companions and those that follow him.

الرسائل والمسائل العقدية
المنسوبة للإمام الشافعي رحمه الله

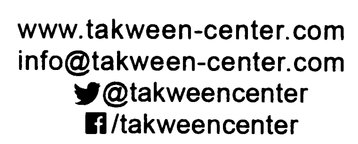
لاشك أن للإمام الشافعي رحمه اللّه مكانة علمية كبيرة، وملكة ذهنية عميقة، وكان لها الأثر الواضح في تكوين وتأصيل المنهج المعرفي في المجتمع الإسلامي، ومن البدهي أن يَنتسِب إليه أناس، ويخالفه آخرون، فكانوا فيه ما بين تابع مؤيد، ومخالف ناقد.

وعليه فإن من الطبعي أن يَنْسِبَ إليه هؤلاء وهؤلاء أقوالاً وآراءً – وبالأخص في جانب العقيدة –، قد تكون صحيحة عنه، وقد تكون غير ذلك.

وانتصاراً للحق الذي أنزله اللّه إلينا، وأداءً لبعض حق هذا الإمام علينا، جاء هذا البحث لتحرير طائفة كبيرة من المنسوب إليه، ودراسة مدى صحة هذه النسبة من عدمها.

فتناول الباحث فيه الرسائل والمؤلفات العقدية المنسوبة إليه رحمه اللّه، وكذا المسائل وما يتبعها من مناظرات وأشعار، بالإضافة إلى الرسائل التي كُتبت عن عقيدة الإمام رحمه اللّه، فكان البحث على ما تراه بين يديك.

مركز تكوين







٦٥ ريال

18 $